



١٦٩

من المحضر الفقهي

تأليف

للسيخ الجليل الأفتاء

الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن أبي القتي

للسيخ الصالح

الشيخ

الشيخ

تحقيق

مفتي

على أكبر الغفاري

مؤسسة

الناشر



١٦٩



مِنْ لَاحِظَةِ الْفِئَةِ

تأليف

المُحَدِّثُ الْجَلِيلُ الْأَفْكَمُ

أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابُوهِ الْقُتَيْبِيِّ

الْشَيْخُ الصَّدُوقُ

الطبعة ٢٨١ هـ

الجزء الرابع

محقق

سَمَاحَةُ الْأَسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ الشَّيْخِ عَلِيِّ أَكْبَرِ الْفَقَّارِيِّ

مُؤَسَّسَةِ النِّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ

التَّائِبَةِ لِمَجْمَعَةِ الْمَدِينَةِ بِقِيمِ الْمَقْدِسِ

بيان الرموز

نرمز إلى شرح المولى محمد تقى المجلسى رحمه الله المسمى بروضة المتقين في شرح أخبار الأئمة المعصومين بهام ت.

وإلى حاشية المولى مراد بن عليخان التفرشي رحمه الله بهام مراد.

وإلى حاشية سلطان العلماء الحسين بن محمد بن محمود الحسيني الآملي رحمه الله بهام سلطان.

وإلى حاشية الحكيم الإلهي السيد محمد باقر الحسيني المعروف بميرداماد رحمه الله بهام ح ق.

وإلى شرح العلامة المجلسى رحمه الله على الكافي المعروف بمرآة العقول بهام المرأة.

ونعبر عن المجلسى الأول بهام المولى المجلسى وعن الثاني بهام العلامة المجلسى.



من لا يحضره الفقيه

(ج ٤)

- | | |
|-----------------|--|
| ■ تأليف: | □ رئيس المحدثين الشيخ الصدوق رحمه الله |
| ■ الموضوع: | □ الحديث |
| ■ تصحيح وتعليق: | □ الأستاذ المرحوم علي أكبر الغفاري رحمه الله |
| ■ طبع و نشر: | □ مؤسسة النشر الإسلامي |
| ■ عدد الصفحات: | □ ٥٩٢ |
| ■ الطبعة: | □ الخامسة |
| ■ المطبوع: | □ ٥٠٠ نسخة |
| ■ التاريخ: | □ ١٤٢٩ هـ. ق |
| ■ شابك ج ٤: | □ ٩٧٨ - ٩٦٤ - ٤٧٠ - ٦٣٨ - ٧ |
| | ISBN 978 - 964 - 470 - 638 - 7 |

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين ، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وسلم عليهم أجمعين .

باب ٤٩٢

ذكر جمل من مناهي النبي صلى الله عليه وآله (١)

قال أبو جعفر محمد بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ، الفقيه ، نزيل الرمي مصنف هذا الكتاب - رضي الله عنه وأرضاه - :

٤٩٧١ ١- روي عن شعيب بن واقد (٢) ، عن الحسين بن زيد ، عن الصادق جعفر ابن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال : نهى رسول الله ﷺ عن الأكل على الجنابة (٣) وقال : إنه يؤرث الفقر ، ونهى عن تقليد

(١) تلك المناهي منها تحريمية ومنها تنزيهية وهي أكثرها .

(٢) في طريق المصنف الى شعيب بن واقد حمزة بن محمد العلوي و هو مهمل وعبد العزيز بن محمد عيسى الابهري وهو أيضاً مهمل و شعيب نفسه غير مذكور أيضاً في الرجال ، وأما طريقه الى الحسين بن زيد بن علي بن الحسين فصحيح عند العلامة - رحمه الله - وفيه محمد بن علي ماجيلويه وهو وان لم يوثق لكنه من مشايخ الاجازة ، والحسين بن زيد عنونه العلامة في الخلاصة في الثقات و وثقه الدارقطني من العامة كما في تهذيب التهذيب وله كتاب ذكره الشيخ في الفهرست ، ولعل المصنف أخذ الحديث من كتابه رأساً بالاجازة المشايخ ، فيكون صحيحاً

(٣) وكذا الشرب ، ويخفف الكراهة بالوضوء والمضمضة والاستنشاق وغسل اليدين.

الأظفار بالأسنان ، وعن السواك في الحمام ، والتنخع في المساجد ، ونهى عن أكل
سور الفأرة ، وقال : لا تجملوا المساجد طرقاتاً حتى تسلكوا فيها ركعتين^(١) ، ونهى أن
يبول أحد تحت شجرة مثمرة^(٢) أو على قارعة الطريق^(٣) ، ونهى أن يأكل الإنسان
بشماله ، وأن يأكل وهو متكئ ، ونهى أن تجصص المقابر ويصلى فيها ، وقال : إذا
اغتمسل أحدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته ، ولا يشرب أحدكم الماء من
عند عروة الإبل فإنه مجتمع الوسخ^(٤) .

ونهى أن يبول أحد في الماء الرآكد^(٥) فإنه منه يكون ذهاب العقل ، ونهى
أن يمشي الرجل في فردنمل ، أو أن يتنعّل وهو قائم ، ونهى أن يبول الرجل وفرجه
بادٍ للشمس أو للقمر^(٦) ، وقال : إذا دخلتم الفائط فتجنبوا القبلة^(٧) .

(١) تحية للمسجد وتحصل بالصلاة الواجبة وذلك المذكور في وصايا النبي عليه السلام لا يذر
- رضى الله عنه - (م) وقال المولى مراد النفري : ظاهره يفيد أن المجتاز في المسجد
مشبه فيه قبل فعل الصلاة منهى عنه الآن يكون قاصداً للصلاة في موضع منه اذ ليس مشبه حينئذ
لمجرد الاجتياز .

(٢) أى ذات ثمر بالنمل أو الأعم ويكون الكراهة فيما كان بالفعل آكد ، ولعل البول
أعم من الفائط .

(٣) قارعة الطريق وسطه والمراد ههنا نفس الطريق ووجهه اذا كان مسلوكاً .

(٤) المروة في الدلو والكوز : المقيض ، ووسخه لكثرة ورود الايدي عليه .

(٥) وكذا في الماء الجارى الا أن في الراكد أشد كراهة والذي ذكره المصنف في
المجلد الاول ص ٢٢ : ولا يجوز أن يبول الرجل في ماء راكد فأما الجارى فلا بأس أن
يبول فيه ولكن يتخوف عليه من الشيطان . وقد روى أن البول في الماء الراكد يورث
النسيان . وفي التهذيب ج ١ ص ٩ و١٣ مسنداً عن الفضيل عن الصادق عليه السلام قال :
« لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجارى وكره أن يبول في الماء الراكد » .

(٦) من البدو وهو الظهور أى بحيث يكون فرجه ظاهراً لهما .

(٧) أى استقبالا واستقبالاً ، وتقدم الكلام فيه في المجلد الأول .

ونهى عن الرِّثَّة عند المصيبة ^(١) ، ونهى عن النياحة والاستماع إليها ^(٢) ، ونهى عن اتباع النساء الجنائز ^(٣) .

ونهى أن يمحى شيء من كتاب الله عزَّ وجلَّ بالبزاق أو يكتب به ^(٤) .
ونهى أن يكذب الرَّجُل في رؤياه متعمداً وقال : يكلفه الله يوم القيامة أن يعقد شعيرة وما هو بمقادها ^(٥) ، ونهى عن التصاوير وقال : من صور صورة كلفه الله يوم القيامة أن ينفخ فيها وليس بنافع ^(٦) .

ونهى أن يحرق شيء من الحيوان بالنار ^(٧) ، ونهى عن سبِّ الدِّيك ، وقال : إنَّه يوقظ للصلاة ، ونهى أن يدخل الرَّجُل في سوم أخيه المسلم ^(٨) .

ونهى أن يكثر الكلام عند المجامعة ، وقال : يكون منه خَرَس الولد .
وقال : لا تيمتوا القمامة ^(٩) في بيوتكم وأخرجوها بهاراً فبايئتها سقعد الشيطان .

(١) الرِّثَّة - بالفتح والتشديد - : الصياح ، ويحمل على الكراهة .

(٢) كما فعلوه في الجاهلية لمن تُوِّقِي منهم ويذكر النائح مناقب للميت كذباً فيحرم الاستماع أيضاً ، ولعل المراد كراهة النياحة للميت مطلقاً .

(٣) التشييع للجنائز مكروه لمن لمنافة ذلك لسترهن سيما بالنسبة إلى الشابة منهن .

(٤) لأن ذلك يناقض تظليمة الأمور به ، ويحمل على الكراهة .

(٥) لأن الكذب في نفسه حرام وفي الرؤيا أقبح والتكليف بعقد الشعير من قبيل قوله

تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ، ولما كان عقد الشعير محالاً كان دخولهم الجنة أيضاً كذلك ، والمناسبة الاتيان بالمحال فان الكذب لا واقع له فلا يمكن جملة واقماً .

(٦) وكذلك التصوير وحمله الأكثر على المجسمة . (م ت)

(٧) المراد كل ماله حياة ، و المشهور الكراهة ، و الترك أحوط ، و كذا سب

الدِّيك (م ت) .

(٨) أى في بيعة أو شرائه ، وحمل على الكراهة .

(٩) قم البيت : كنسه والقمامة - بالضم الكناسة .

وقال : لا يبيتنَّ أحدُكم ويده غمرة فإن فعل فأصابه لَمُ الشيطان ^(١) فلا يلومنَّ إلا نفسه ، ونهى أن يستنجي الرَّجل بالرقوث والرمّة ^(٢) .

ونهى أن تخرج المرأة من بيتها بغير إذن زوجها فإن خرجت لعنها كل ملك في السماء وكل شيء تمر عليه من الجن والانس حتى ترجع إلى بيتها ، ونهى أن تتزين لغير زوجها فإن فعلت كان حقاً على الله عز وجل أن يحرقها بالنار ، ونهى أن تتكلم المرأة عند غير زوجها أو غير ذي محرم منها أكثر من خمس كلمات مما لا بد لها منه ، ونهى أن تباشر المرأة المرأة وليس بينهما ثوب ^(٣) ، ونهى أن تحدث المرأة المرأة بما تغلوبه مع زوجها .

ونهى أن يجامع الرَّجل أهله مستقبل القبلة ^(٤) ، وعلى ظهر طريق عاشر فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

ونهى أن يقول الرَّجل للرَّجل : زوّجني أختك حتى أزوَّجك أختي ^(٥) .
ونهى عن إتيان العراف ^(٦) وقال : من أتاه وصدقه فقد برىء مما أنزل الله على محمد .

ونهى عن اللعب بالنرد والشطرنج والكوبة والمُرطبة وهي الطنبور والمود ^(٧) ،

(١) الغمرة - بالتحريك - : ربح اللحم وما يعلق باليد من دسمه ، واللم الجنون .

(٢) الرمة - بالكسر - العظام البالية ، والمراد هنا العظم مطلقاً .

(٣) لمل المراد بالثوب اللحاف فيكره اجتماعهما في لحاف واحد .

(٤) حمل على الكراهة ، وقوله عليه السلام : على ظهر الطريق ، أى في الطريق والمارر الممور ولمل المراد أن يجامع زوجته بمحض الناس كالحيوان ولولم ينظروا الى فرجهما أومع خوف المارة ويظهر من الذيل حرمة في الجملة .

(٥) هذا هو النكاح الشفار المنهى عنه وهو أن يكون نكاح كل واحدة منهما مهرأ للاخر فلو كان بغير هذا بأن يجعل لكل منهما مهرأ كان جائزاً .

(٦) العراف : الكاهن والنجم وهو الذي يخبر على زعمه عن الكائنات أو عن السارق

أو عن أشياء خفى عن الناس ، كالحمل أذكر هو أم أنثى وأمثال ذلك .

(٧) كل ذلك من أسباب الملاهي واللعب .

ونهى عن الغيبة والاستماع إليها . ونهى عن النسيئة والاستماع إليها ^(١) ، وقال : لا يدخل الجنة قتات - . يعنى تماماً - ، ونهى عن إجابة الفاسقين إلى طعامهم ^(٢) .

ونهى عن اليمين الكاذبة ، وقال : إنها تترك الديار بلائع ^(٣) ، وقال : من حلف بيمين كاذبة صبراً ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان إلا أن يتوب ويرجع ^(٤) .

ونهى عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر ^(٥) . ونهى أن يدخل الرجل حليلته إلى الحمام ^(٦) ، وقال : لا يدخلن أحدكم الحمام إلا بمشور ، ونهى عن المحادثة التى تدعو إلى غير الله عز وجل .

ونهى عن تصفيق الوجه ^(٧) ، ونهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ^(٨) ، ونهى عن لبس الحرير والدباغ والقر للرجال ، فأما للنساء فلا بأس .

ونهى أن تباع الثمار حتى تزهو - يعنى تصفر أو تحمر - ونهى عن المحاقلة - يعنى بيع التمر بالرطب ، والزبيب بالنمب وما أشبه ذلك - . ^(٩)

-
- (١) كل هذه محرم اتفاقاً ، لما يفهم من الوعيد .
 (٢) حمل على الكراهة إلا اذا تضمنت الفسق فحينئذ حرام .
 (٣) وبلائع جمع بَلَاءَةٍ وهى الأرض القفر .
 (٤) يمين الصبرهى التى يمسك الحاكم عليها حتى يحلف أو التى يجبر ويلزم عليها حالئها .
 (٥) وكلما يأكله أو يشربه عليها فهو حرام وإن لم يشرب الخمر . (مت)
 (٦) تقدم الكلام فيه فى المجلد الاول ص ١١٥ .
 (٧) يشمل المصيبة وغيرها وضربها وجهه وجه غيره ، وحمل على الكراهة اذا لم يكن غلماً .

(٨) محمول على الحرمة ، وتقدم الكلام فيه فى باب الاكل والشرب فى آنية الذهب والفضة فى المجلد الثالث ص ٣٥٢ .

(٩) المحاقلة هى بيع الحنطة قبل الحصاد بحنطة منها أو مطلقاً ، والمزابنة بيع ثمرة النخل بثمر منها أو مطلقاً ، والتفسير ان كان من الرواة فعلى سبيل السهو ، وإن كان من المموم (ع) فعلى التجوز ، وكذا فى تقديم التمر على الرطب فإن الظاهر العكس والظاهر أن السهو من الرواة . (مت)

ونهى عن بيع النرد ، وأن يشتري الخمر وأن يسقي الخمر ، وقال عليه السلام :
لعن الله الخمر وغارسها وعاصرها وشاربها وباعها ومشربها وآكل ثمرها
وحاملها والمحمولة إليه ، وقال عليه السلام : من شربها لم يقبل الله له صلاة أربعين
يوماً فإن مات وفي بطنه شيء من ذلك كان حقاً على الله عز وجل أن يسقيه من طينة
خبال - وهي صديد أهل النار - وما يخرج من فروج الزناة فيجتمع ذلك في قدور
جهنم فيشربه أهل النار ، فيصهره ما في بطونهم والجلود ^(١).

ونهى عن أكل الربا وشهادة الزور وكتابة الربا ، وقال : إن الله عز وجل
لعن أكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه .

ونهى عن بيع وسلف ^(٢) ، ونهى عن بيعين في بيع ^(٣) ، ونهى عن بيع ما ليس
عندك ^(٤) ، ونهى عن بيع مال مضمن ^(٥) . ونهى عن مصادقة الذممي ^(٦) .
ونهى عن أن ينشد الشعر أو ينشد الضالة في المسجد ^(٧) ، ونهى أن يسل سيف
في المسجد ^(٨).

(١) الصديد هو الدم والقيح الذي يسيل من الجسد ، وصهر الشيء أذاب به .

(٢) لعل المراد بيع شيء نقداً بمبلغ ونسيئة باخرى بإيجاب واحد وذلك للجهالة
وقد حمل على البطلان .

(٣) في النهاية : نهى عن بيعين فيبيعة ، هو أن يقول بعتك هذا الثوب نقداً بمشرة
ونسيئة بخمسة عشر ، ويمكن أن يراد بيعه إلى شهر بكذا وإلى شهرين بكذا .

(٤) أى مالا تقدر عليه ، وهو غير بيع السلف .

(٥) في بعض النسخ : مالم يقبض ، فعلى ما في المتن لعل المراد مالا يوجد وقت الاداء
وعلى ما في بعض النسخ اما مالم يقبض من المتاع لانه في ضمان البائع فلو تلف كان من ماله
أو عليه الغرامة ، وقال الفاضل التفرشي : ينبغي أن يحمل على الطعام . وحمل على الكراهة .

(٦) حمل على الكراهة والاحوط المنع . (م)

(٧) تقدم الكلام فيه في المجلد الاول ص ٢٣٧ .

(٨) حمل على الكراهة لما روى الكليني ج ٣ ص ٢٦٨ في الحسن كالصحيح عن

الحلي في حديث قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام : أيعلى الرجل السلاح في المسجد -

ونهى عن ضرب وجوه البهائم^(١).

ونهى أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم وقال : من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك ، ونهى المرأة أن تنظر إلى عورة المرأة^(٢).

ونهى أن ينفخ في طعام أو شراب أو ينفخ في موضع السجود^(٣) ، ونهى أن يصلي الرجل في المقابر والطرق والأرحية^(٤) والأودية ومرابط الإبل^(٥) وعلى ظهر الكعبة^(٦) . ونهى عن قتل النحل ، ونهى عن الوسم في وجوه البهائم^(٧).

ونهى أن يحلف الرجل بغير الله وقال : من حلف بغير الله عز وجل فليس من الله في شيء^(٨) ، ونهى أن يحلف الرجل بسورة من كتاب الله عز وجل وقال : من حلف بسورة من كتاب الله فعليه بكل آية منها كفارة يمين فمن شاء برء ومن شاء فجر^(٩).

→ فقال : نعم وأما المسجد الأكبر فلا ، فإن جدى عليه السلام نهى رجلاً أن يبرى مشقماً في المسجد ، وفى قرب الاسناد على بن جعفر عن موسى بن جعفر عليهما السلام قال : « سألته عن السيف هل يصلح أن يعلق في المسجد فقال : أما في القبلة فلا وأما في جانب فلا بأس » .
(١) تقدم الكلام فيه في المجلد الثاني ص ٢٨٧ .

(٢) محمول كلاهما على الحرمة اتفاقاً بين الأصحاب .

(٣) هذه كلها محمولة على الكراهة وتقدم الكلام في الأخير ج ١ ص ٢٧١ .

(٤) الأرحية جمع الرحي ، وقرأها المولى المجلسي : « الأرحية » بالباء الموحدة وفسرها بالامكنة الواسعة .

(٥) لأن هذه كلها لا تخلو عن شاغل للقلب فيها وللملعة النهى في الأخير عدم الاستواء .

(٦) أى في الفريضة كراهة أو حرمة كما في جوفها ، والاحوط الترك الأمع الضرورة ،

و تقدم الكلام فيه ج ١ ص ٢٧٤

(٧) الوسم أثر الكي ، وظاهر النهي الحرمة ، يمكن حمله على الكراهة .

(٨) محمول على الكراهة وقوله « ليس من الله في شيء » أى من رحمته أو من ولايته وهذا لا يدل على الحرمة .

(٩) في الدروس : يكره الحلف بغير الله وبغير أسمائه الخاصة وربما قيل بالتحريم ،

ولا ينعتد به يمين وقال ابن الجنيدي : لا بأس بالحلف بما عظم الله من الحقوق كقوله وحق القرآن وحق رسول الله صلى الله عليه وآله - انتهى . وقوله « من شاء برء أى عمل بما حلف عليه » -

- ونهى أن يقول الرُّجُلُ للرُّجُلِ : لا وحياتِكَ وحياتِ فلان^(١) .
- ونهى أن يقعد الرُّجُلُ في المسجد وهو جنب^(٢) ، وانهى عن التَّعَرِّي بالليل والنَّهَار^(٣) ، وانهى عن الحجامة يوم الأربعاء والجمعة ، وانهى عن الكلام يوم الجمعة والإمام يَتَخَطَّبُ فمن فعل ذلك فقد لُمى ومن لُمى فلاجمة له ، وانهى عن التَّخْتُم بِخَاتَمِ صَفَرٍ أو حديد ، وانهى أن ينقش شيء من الحيوان على الخاتم .
- ونهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها^(٤) ، وانهى عن صيام سنته أَيَّام : يوم الفطر ، ويوم الشكِّ ، ويوم النحر ، وأَيَّام التَّشْرِيقِ^(٥) .
- ونهى أن يشرب الماء كما تشرب البهائم^(٦) ، وقال : اشربوا بأيديكم فإنَّه أفضل أَدَانِيكُمْ^(٧) ، وانهى عن البزاق في البئر التي يشرب منها^(٨) .
- ونهى أن يستعمل أُجِيرَ حَتَّى يَعْلَمَ مَا أُجِرَتْهُ^(٩) ، وانهى عن الهجران فمن كان
→ أَوْصَدَقَ دَ وَمَنْ شَاءَ فَجَرَهُ أَى حَنْثَ أَوْ كَذَبَ وَ عَلَى أَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِكُلِّ آيَةٍ لَّانَّهُ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ وَحَمَلَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَالِاحْتِيَاظِ ظَاهِر . (٢٦)
- (١) دَلاءِ ذَالِدَةً لِأَكْبِيدَ الْقَسَمَ ، أَوْ لَفَنَى مَا قَالَهُ الْمُخَاطَبُ وَانْهَى عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ لِلْكَرَاهَةِ عَلَى الْأَشْهُرِ . (٢٧)
- (٢) أَى الْمَكْتَبُ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا فِي أَكْثَرِ الْأَخْبَارِ ، وَانْهَى هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى الْحَرَمَةِ .
- (٣) أَى كَوْنُهُ عَرِيَانًا لَا يَكُونُ عَلَيْهِ نَوْبٌ ، وَحَمَلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَاطِرٌ مُحْتَرَمٌ وَلَا فَيَجِبُ سِتْرُ الْعَوْدَةِ لِلرَّجُلِ وَمُطْلَقًا لِلْمَرْأَةِ .
- (٤) لَمَلِ الْمَرَادُ بِاسْتَوَاءِ الْعَمْسِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ
- ص ٢٩٧ .
- (٥) يَوْمُ الشَّكِّ صَوْمُهُ حَرَامٌ بِقَصْدِ رَمَضَانَ ، وَصَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَرَامٌ لِمَنْ كَانَ بِنْتِي نَاسِكًا بِإِخْلَافٍ ، وَلِمَنْ كَانَ بِنْتِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِكًا عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلِمَنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ النَّحْرِ .
- (٦) حَمَلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ .
- (٧) حَمَلَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ .
- (٨) حَمَلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَالِاحْتِيَاظِ أَوَّلَى .
- (٩) حَمَلَ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرُ .

لا بدّ فاعلاً فلا يهجر أخاه أكثر من ثلاثة أيام ، فمن كان مهاجراً لأخيه أكثر من ذلك كانت النار أولى به ^(١) .

وهي عن بيع الذهب بالذهب بزيادة إلا وزناً بوزن ^(٢) .

وهي عن المدح وقال : أحتوا في وجوه المدّاحين التراب ^(٣) .

وقال عليه السلام : من تولى خصومة ظالم أو أعان عليها ^(٤) ، ثم نزل به ملك الموت قال له : أبشر بلعنة الله ونار جهنم وبئس المصير ، وقال : من مدح سلطاناً جائراً أو تخفف وتضعف له طمعاً فيه كان قرينه في النار ^(٥) ، وقال عليه السلام قال الله عز وجل : «ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار» ^(٦) وقال عليه السلام : من ولي جائراً ^(٧) على جور كان قرين هامان في جهنم .

ومن بنى بنياناً رياءً وسَمِعَ حمله يوم القيامة ^(٨) من الأرض السابعة وهو نار تشتعل ثم تطوّق في عنقه وبلغ في النار فلا يحبس شيء منها دون قمرها إلا أن يتوب

(١) الهجران يعنى مفارقة الاخوان للتباغض ، وفى الكافى فى الصحيح عن هشام بن انحکم عن أبى عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « لا هجرة فوق ثلاث » .

(٢) تقدم الكلام فيه فى كتاب المعاش .

(٣) فى النهاية فى الحديث « أحتوا فى وجوه المدّاحين التراب » أى ارموا : يقال : حثاً يحثو حثواً ويحثى حثياً ، يريد به الخيبة والا يخطوا عليه شيئاً ، ومنهم من يجريه على ظاهره فيرمى فيها التراب .

(٤) أى توكل من جانبه مع علمه بأنه ظالم فيها .

(٥) التخفف ضد الثقل ، وفى الصحاح : ضممه الدهر فتضعف أى خضع وذل .

(٦) الركون : السكون الى الشيء والميل اليه .

(٧) أى تصدى عملاً من جانبه .

(٨) الضمير المرفوع للوصول والمنصوب للبناء أى حمله مبتدئاً من الأرض السابعة

مما يعادى ذلك البناء ، وفى بعض النسخ « حمله الله » بالتعديد فهو من التحميل وهو على النسخة الاولى أيضاً محتمل أى حمله الله عز وجل حاملاً لذلك البناء . (مراد)

قيل : يا رسول الله كيف يبني رياءً وسمعة ؟ قال : يبني فضلاً على ما يكفيه استطالة منه ^(١) على جيرانه ومباهاة لآخوانه .

وقال ﷺ : من ظلم أجيراً أجره أحبط الله عمله وحرّم عليه ربيع الجنة وإنّ ربيعها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام ، ومن خان جاره شبراً من الأرض جعله الله طوقاً في عنقه من نخوم الأرض السابعة ^(٢) حتى يلقى الله يوم القيامة مطوّقاً ، إلّا أن يتوب ويرجع .

ألا ومن تعلم القرآن ثمّ نسيه ^(٣) لقي الله يوم القيامة مغلولاً يسقط الله عزّ وجلّ عليه بكلّ آية منه حبة تكون قرينته إلى النار إلّا أن يغفر الله له .

وقال ﷺ : من قرأ القرآن ^(٤) ثمّ شرب عليه حراماً أو آثر عليه حبّ الدنيا وزينتها استوجب عليه سخط الله إلّا أن يتوب ، ألا وإنّه إن مات على غير توبة حاجه يوم القيامة ^(٥) فلا يزايله إلّا مدحوضاً .

ألا ومن زنى بامرأة مسلمة أو يهوديّة أو نصرانيّة أو مجوسيّة حرّة أو أمة ثمّ لم يقب منه ومات مصرّاً عليه فتح الله له في قبره ثلاثمائة باب تخرج منها حيّات وعقارب ونعبان النار فهو يحترق إلى يوم القيامة ، فإذا بُعث من قبره نادى الناس من تنن ربحه فيعرف بذلك وبما كان يعمل في دار الدنيا حتّى يؤمر به إلى النار . ألا وإنّ الله عزّ وجلّ حرّم الحرام وحدّ الحدود فما أحد أغير من الله عزّ وجلّ ومن غيرته حرّم الفواحش .

(١) وفضلاً أى زيادة على ما يكفيه ، ود استطالة ، أى طلباً للترفع عليهم والتفوق ،

(٢) فى بعض النسخ : الأرضين السابعة .

(٣) أى ترك العمل به أو تساهل حتى نسى حكمه ، أولم يتماهده حتى نسى لفظه وعلى

الاخير يكون للمبالغة . (مت)

(٤) لعل المراد من تعلم علمه وعلم أحكامه .

(٥) حاجه أى خاصمه ، ودحضت حجته أى بطلت أى لايزايله الا بعد اتمام الحجة عليه

وابطال حجته .

ونهى أن يطلع الرجل في بيت جاره ، وقال : من نظر إلى عودة أخيه المسلم أو عودة غير أهله متمعداً أدخله الله تعالى مع المنافقين الذين كانوا يبحثون عن عورات الناس ولم يخرج من الدنيا حتى يفضحه الله ، إلا أن يتوب .

وقال عليه السلام من لم يرض بما قسم الله له من الرزق وبث شكواه ولم يصبر ولم يحسب^(١) لم ترفع له حسنة ويلقى الله عز وجل وهو عليه غضبان ، إلا أن يتوب . ونهى أن يختال الرجل في مشيه ، وقال : من لبس ثوباً فاختلف فيه خسف الله به من شفير جهنم فكان قرين قارون لأنه أوّل من اختال فخسف الله به وبداراه الأرض ، ومن اختال فقد نازع الله عز وجل في جبروته .

وقال عليه السلام : من ظلم امرأة مهرها فهو عند الله زان يقول الله عز وجل له يوم القيامة : عبي زوجتك أمتي على عهدي فلم توف بعهدي وظلمت أمتي ، فيؤخذ من حسناته فيدفع إليها بقدر حقها ، فإذا لم تبق له حسنة أمر به إلى النار بنكته للمهد إن المهد كان مسؤولاً .

ونهى عليه السلام عن كتمان الشهادة ، وقال : من كتمها أطعمه الله لحمه على رؤوس الخلائق^(٢) وهو قول الله عز وجل : «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم» .

وقال عليه السلام : من آذى جاره حرّم الله عليه ربح الجنة ، ومأواه جهنم وبئس المصير ، ومن ضيع حق جاره فليس منّا ، وما زال جبرئيل عليه السلام يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ، وما زال يوصيني بالممالك حتى ظننت أنه سيجعل لهم وقتاً إذا بلغوا ذلك الوقت اعتقوا ، وما زال يوصيني بالسواك حتى ظننت أنه سيجعله فريضة ، وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لن يناموا .

ألا ومن استخف بفقر مسلم فلقد استخف بحق الله ، والله يستخف به يوم القيامة ، إلا أن يتوب . وقال عليه السلام : من أكرم فقيراً مسلماً لقي الله عز وجل يوم القيامة

(١) أي لم يكف بما رزقه الله تعالى .

(٢) أي على محضر منهم يعني في حضور الخلائق نحو على رؤوس الأشهاد .

وهو عنه راض .

وقال **عليه السلام** : من عرضت له فاحشة أو شهوة فاجتنبها من مخافة الله عز وجل^(١) حرّم الله عليه النار ، وآمنه من الفزع الأكبر ، وأبجز له ما وعده في كتابه في قوله تبارك وتعالى : «وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جُنتَانِ»^(٢) .

ألا ومن عرضت له دنيا وآخرة فاختار الدنيا على الآخرة لقي الله يوم القيامة وليست له حسنة يتقى بها النار ، ومن اختار الآخرة [على الدنيا] وترك الدنيا رضى الله عنه وغفر له مساوي عمله .

ومن ملأ عينيه من حرام ملأ الله عينيه يوم القيامة من النار ، إلا أن يتوب ويرجع .

وقال عليه السلام : من صافح امرأة تحرم عليه فقد باء بسخط من الله عز وجل^(٣) ، ومن التزم امرأة حراماً قرّن في سلسلة من نار مع شيطان ، فيقذفان في النار .

ومن غش مسلماً في شراء أو بيع فليس منّا ، وبحشر يوم القيامة مع اليهود لا تنهم أغش الخلق للمسلمين .

ونهى رسول الله ﷺ أن يمنع أحد الماعون^(٤) جاره ، وقال : من منع الماعون جاره منعه الله خيره يوم القيامة وكله إلى نفسه ، ومن وكله إلى نفسه فما أسوأ حاله .

وقال **عليه السلام** : أيما امرأة آذنت زوجها بلسانها لم يقبل الله عز وجل منها صرفاً

(١) المراد بمقام ربه موقفه الذي يوقف فيه العباد للحساب ، أو هو مصدر بمعنى قيامه على أحوالهم ومراقبته لهم ، أو المراد مقام الخائف عند ربه كما ذكره بهاء الصلة (د) في أربعينه .

(٢) باء يبوء أى دجع .

(٣) الماعون اسم جامع لمنافع البيت كالقدر والناس وغيرهما مما جرت العادة

بمادينه . (النهاية)

ولا عدلاً ولا حسنة من عملها حتى تُرضيه^(١) وإن سامت نهارها ، وقامت ليلها ، وأعتقت الرقاب ، وحلت على جباد الخيل في سبيل الله ، وكانت في أول من يرد النار . وكذلك الرجل إذا كان لها ظالماً ، ألا ومن لعن خدأ امرئ ومسلم أودجه بدءاً الله^(٢) عظامه يوم القيامة ، وحشر مغلولاً حتى يدخل جهنم ، إلا أن يتوب .

ومن بات وفي قلبه غشٌّ لأخيه المسلم بات في سخط الله وأصبح كذلك حتى يتوب ، ونهى عن الغيبة وقال : من اغتاب امرأة مسلماً بطل صومه ونقض وضوؤه^(٣) وجاء يوم القيامة تفوح من فيه رائحة أتئن من الحيفة يتأذى بها أهل الموقف ، فإن مات قبل أن يتوب مات مستحلاً لما حرّم الله عز وجل .

وقال عليه السلام : من كظم غيظاً وهو قادر على إنفاذه وحلم عنه أعطاه الله أجر شهيد ، ألا ومن تطوّل على أخيه في غيبة سمعها فيه في مجلس فردّها عنه ردّ الله عنه ألف باب من الشر في الدنيا والآخرة ، فإن هو لم يردّها وهو قادر على ردّها كان عليه كوزير من اغتابه سبعين مرة .

ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخيانة ، وقال : من خان أمانة في الدنيا ولم يردّها إلى أهلها ثم أدركه الموت مات على غير ملتى ، ويلقى الله وهو عليه غضبان .

وقال عليه السلام : من شهد شهادة زور على أحد من الناس علق بلسانه مع المنافقين في الدرك الأسفل من النار ، ومن اشترى خيانة وهو يعلم فهو كالذي خانها . ومن حبس عن أخيه المسلم شيئاً من حقه حرّم الله عليه بركة الرزق ، إلا أن يتوب .

ألا ومن سمع فاحشة فأفشاها فهو كالذي أتاها .

ومن احتاج إليه أخوه المسلم في قرض وهو يقدر عليه فلم يفعل حرّم الله عليه ربح الجنة .

(١) المراد بالعرف التوبة وبالعدل الفدية . (الصحاح)

(٢) التبديد : التفريق والابعاد .

(٣) وبطل صومه ، أى ثواب صومه . و « نقض وضوؤه » أى كماله وقد تقدّم .

ألا ومن صبر على خلق امرأة سيئة الخلق واحتسب في ذلك الأجر أعطاه الله نواب الشاكرين .

ألا وأتينا امرأة لم تفرق بزوجها ، وحملت على مالا يقدر عليه ومالا يطيق لم يقبل الله منها حسنة ، وتلقى الله عز وجل وهو عليها غضبان .

ألا ومن أكرم أخاه المسلم فأنما يكرم الله عز وجل .

ولهى رسول الله ﷺ أن يؤم الرجل قوماً إلا بأذنهم ، وقال : من أم قوماً بأذنهم وهم به راضون فاقصد بهم في حضوره وأحسن صلاته بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده وقعوده فله مثل أجر القوم ولا ينقص من أجورهم شيء .

وقال : من مشى إلى ذي قرابة بنفسه وماله ليصل رحمه أعطاه الله عز وجل أجر مائة شهيد ، وله بكل خطوة أربعون ألف حسنة ، ومُحى عنه أربعون ألف سيئة ، ورفع له من الدرجات مثل ذلك ، وكان كأنما عبد الله عز وجل مائة سنة صابراً محتسباً ، ومن كفى ضريراً ^(١) حاجة من حوائج الدنيا ومشى له فيها حتى يقضى الله له حاجته أعطاه الله براءة من النفاق ، وبراءة من النار ، وقضى له سبعين حاجة من حوائج الدنيا ، ولا يزال يخوض في رحمة الله عز وجل حتى يرجع .

ومن مرض يوماً وليلة فلم يشك إلى عواده بعنه الله عز وجل يوم القيامة مع خليله إبراهيم [خليل الرحمن] عليه السلام حتى يجوز الصراط كالبرق اللامع .

ومن سعى لمريض في حاجة فضاها أولم يقضها خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه فقال رجل من الأنصار : بأبي أنت وأمي يا رسول الله فإن كان المريض من أهل بيته أو ليس ذلك أعظم أجراً إذا سعى في حاجة أهل بيته ؟ قال : نعم .

ألا ومن فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه اثنين وسبعين كربة من كرب الآخرة ، واثنين وسبعين كربة من كرب الدنيا أهونها المغص ^(٢) .

وقال : من يمطل على ذي حق حقّه وهو يقدر على أداء حقّه فعليه كل يوم

(١) رجل ضرير بين الضراة أى ذاهب البصر . (الصحيح)

(٢) المغص القولنج وفي بعض النسخ « المنفرة » والاول موافق لما في الامالى .

خطيئة عَشَارَ .

ألا ومن علّق سوطاً بين يدي سلطان جائر جمل الله ذلك السوط يوم القيامة نعباناً من نار طوله سبعون ذراعاً يسلمه الله عليه في نار جهنم وبش المصير .
ومن اصطنع إلى أخيه معروفاً فامتن به أحبط الله عمله ونبت وزره ولم يشكر له سعيه ، ثم قال ﷺ : يقول الله عز وجل " حرّمت الجنة على المنافق والبخيل والفتنات - وهو النمام - .

ألا ومن صدّق بصدقة فله بوزن كل درهم مثل جبل أحد من نعيم الجنة ، ومن منى بصدقة إلى محتاج كان له كأجر صاحبها من غير أن ينقص من أجره شيء .
ومن صلى على ميت صلى عليه سبعون ألف ملك ، وغفر الله له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر ، فإن أقام حتى يدفن ويحشى عليه التراب كان له بكل قدم نقلها قيراط من الأجر ، والقيراط مثل جبل أحد .

ألا ومن ذرفت عيناه ^(١) من خشية الله عز وجل كان له بكل قطرة قطرت من دموعه قسر في الجنة ، مكللاً بالدُرّ والجوهر ^(٢) ، فيه مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

ألا ومن مشى إلى مسجد يطلب فيه الجماعة كان له بكل خطوة سبعون ألف حسنة ، ويرفع له من الدرجات مثل ذلك ، فإن مات وهو على ذلك وكّل الله عز وجل به سبعين ألف ملك يعودونه في قبره ، ويبشّرونه ويؤنسونه في وحدته ، ويستغفرون له حتى يبعث .

ألا ومن أذن مُحْتَسِباً يريد بذلك وجه الله عز وجل أعطاه الله ثواب أربعين ألف شهيد ، وأربعين ألف صدّيق ، ويدخل في شفاعته أربعون ألف مسيء من امتي إلى الجنة ألا وإن المؤذّن إذا قال ، «أشهد أن لا إله إلا الله» صلى عليه سبعون ألف ملك ويستغفرون له ، وكان يوم القيامة في ظلّ العرش حتى يفرغ الله من حساب الخلائق ، ويكتب له

(١) ذرفت الدمع يذرف ذرفاً أى سال . (الصّاح)

(٢) المكلل : المزيّن .

نواب قوله «أشهد أن محمدًا رسول الله» أربعمون ألف ملك .
ومن حافظ على الصف الأول والتكبير الأولى لا يؤذي مسلماً أعطاه الله من
الأجر ما يعطى المؤذنون في الدنيا والآخرة .
ألا ومن تولى عرافة^(١) قوم أمي يوم القيامة وبداء مغلولتان إلى عنقه ، فإن
قام فيهم بأمر الله عز وجل أطلقه الله ، وإن كان ظالماً هوى به في نار جهنم وبئس المصير .
وقال عليه السلام : لا تحقرُوا شيئاً من الشرِّ وإن صغر في أعينكم . ولا
تستكثروا شيئاً من الخير وإن كبر في أعينكم ، فإنه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة
مع الإصرار^(٢) .

قال شعيب بن واقد : سألت الحسين بن زيد عن طول هذا الحديث فقال : حدثني
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه جمع هذا الحديث من
الكتاب الذي هو إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطه علي بن أبي طالب عليه السلام بيده .

باب ٤٩٣

ما جاء في النظر إلى النساء

٤٩٧٢ ١ - روي عن هشام بن سالم ، عن عتبة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «النَّظَرَةُ
سهم من سهام إبليس مسمومٌ مَنْ تركها لله عز وجل لا لغيره أغقبه الله إيماناً يجد
طعمه» .

٤٩٧٣ ٢ - وروي ابن أبي عمير ، عن الكاهلي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «النَّظَرَةُ
بعد النَّظَرَةِ تزرع في القلب الشهوة وكفى بها^(٣) لصاحبها فتنة» .

(١) العرافة - كأمير - النقيب وهو من يبرف القوم وعند اللزوم يبرفهم للحاكم .

(٢) الظاهر أن هذين الفقرتين كلتيهما تعليل للجزء الأول من الكلام ولا يناسب شيء .

منهما للجزء الثاني (سلامان) وكأنه صحف قوله «وقال عليه السلام» بقوله «فانه» .

(٣) أي بالنظرة الثانية .

٤٩٧٤ ٣ - وروى الأصمغ بن نباتة عن علي عليه السلام قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا علي ! لك أول نظرة ، والثانية عليك ولا لك . »

٤٩٧٥ ٤ - وقال أبو بصير للمأدق عليه السلام : « الرجل تمر به المرأة فينظر إلى خلفها قال : أبسر أحدكم أن ينظر إلى أهله وذات قرابته ؟ قلت : لا ، قال : فإرس للناس ما ترسله لنفسك » ^(١) .

٤٩٧٦ ٥ - وروى هشام ؛ وحفص ؛ وحماد بن عثمان ^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « ما يأمن الذين ينظرون في أديار النساء أن يبتلوا بذلك في سائهم » .

٤٩٧٧ ٦ - وروى صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام « في قول الله عز وجل : « يا أبا استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين » قال : قال لها شبيب عليه السلام : يا بنية هذا قوي قد عرفته برفع الصخرة ، الأمين من أين عرفته ؟ قالت : يا أبة إني مشيت قد أمه فقال : امشي من خلفي فإن ضللت فأرشدني إلى الطريق فإنما قوم لا ينظر في أديار النساء . »

٤٩٧٨ ٧ - وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « يا أيها الناس إنما النظرة من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت أهله » ^(٣) .

(١) يدل على قبح النظر في أديار النساء ، فإن كان للشهوة فالشهوة بين الأصحاب الحرمه ، والظاهر المراد بآي بصير ليست المرادى لا يحى المكفوف .

(٢) الطريق الى كل من هؤلاء صحيح ورواه الكليني في الحسن كالصحيح بأدنى اختلاف في اللفظ .

(٣) أصل الخبر كما رواه الكليني ج ٥ ص ٤٩٤ بسند ضعيف عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام هكذا قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله امرأة فأعجبته فدخل على أم سلمة وكان يومها فأصاب منها وخرج الى الناس ورأسه يقطر فقال : أيها الناس إنما النظر من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت أهله » وقال العلامة المجلسي : قوله عليه السلام « فأعجبته » لا ينافي المحصنة لانه ليس من الامور الاختيارية حتى يتعلق بها التكليف ، وأما تنظر صلى الله عليه وآله اليها فاما أن يكون بغير اختيار أو يكون قبل نزول حكم الحجاب على أن حرمة النظر الى الوجه والكفين بعد الحجاب أيضاً غير ثابت .

٤٩٧٩ ٨ - وروى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعترض الأمة ليشتريها، قال: لا بأس أن ينظر إلى محاسنها ويمسها ما لم ينظر إلى ما لا ينبغي له النظر إليه ^(١).

باب ٤٩٤

ما جاء في الزنا

٤٩٨٠ ١ - قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لن يعمل ابن آدم عملاً أعظم عند الله عز وجل من رجل قتل نبياً، أو هدم الكعبة التي جعلها الله قبلة لعباده، أو أفرغ ماءه في امرأة حراماً» ^(٢).

٤٩٨١ ٢ - وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله: «الزنا يورث الفقر، ويدع الديار بلاقع» ^(٣).

٤٩٨٢ ٣ - وقال عليه السلام: «ما عجت الأرض إلى ربها عز وجل كمجيئها من ثلاث: من دم حرام يسفك عليها، أو اغتسال من زنا، أو النوم عليها قبل طلوع الشمس» ^(٤).

٤٩٨٣ ٤ - وفي رواية عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام قال: «قال يعقوب لابنه يوسف عليهما السلام: يا بني لا تزني فإن الطير لو زنى لتناثر ريشه» ^(٥).

(١) السند ضعيف، والمراد من المس من اليد أو المعاسن إذا لم يكن بشهوة على ما ذكره الأصحاب. (م)

(٢) تقدم في باب النوادر أو آخر المجلد الثالث.

(٣) جمع بلقعة وهي الأرض القفر التي لا نبات لها ولا شيء بها، أي يصير الزنا سبباً لفنائهم حتى لا يبقى منهم أحد.

(٤) رواه المصنف في الخصال أبواب الثلاثة مسنداً عن سليمان بن حفص البصري عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. والمع يشد الجيم رفع الصوت كالمجيج.

(٥) مروي في الكافي ج ٥ ص ٥٢٢ في الموثق كالمجيج وقوله «لو زنى» أي جمع مع

غير زوجها.

٤٩٨٤ • - وروى عمرو بن أمي المقدام ، عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كان فيما أوحى الله تعالى إلى موسى بن عمران عليه السلام : يا موسى بن عمران من زنى زنى به ولو في المقب من بعده ، يا موسى بن عمران عفّ عفّ أهلك ، يا موسى بن عمران إن أردت أن يكثر خير أهل بيتك فابك والزنا ، يا موسى بن عمران : كما تدبّر نُدان ، ^(١) .

٤٩٨٥ ٦ - وصعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر فقال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم : شيخ زان ، وملك جبار ، ومقلّ ختال » ^(٢) .

٤٩٨٦ ٧ - وفي رواية ابن مسكان ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم : الشيخ الزّاني والدّيوث ، والمرأة توطي فراش زوجها » ^(٣) .

٤٩٨٧ ٨ - وروى علي بن إسماعيل الميمني ، عن بشير قال ^(٤) : « قرأت في بعض الكتب قال الله تبارك وتعالى : لا أنيل رحمتي من يعزّضني للإيمان الكاذبة ، ولا أدني منّي يوم القيامة من كان زانياً » .

٤٩٨٨ ٩ - وقال الصادق عليه السلام : « برّوا آباءكم ببركم أبناؤكم ، وغفوا عن نساء الناس تغفّ نساؤكم » ^(٥) .

٤٩٨٩ ١٠ - وفي رواية إبراهيم بن أبي البلاد قال : « كانت امرأة على عهد داود

(١) أى كما تفعل تجازى فيكون من باب المشاكلة .

(٢) رواه المؤلف في الصحيح عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام .

(٣) رواه في عقاب الاعمال مسنداً و الكليني في الكافي ج ٥ ص ٥٤٣ و ٥٣٧ وقوله « توطئ فراش زوجها ، أى تجيء برجل آخر في فراش زوجها الذى ينام عليه ويفرش له وهو كناية عن الزنا .

(٤) كذا فان كان ضمير «قال» رجع الى أبي عبد الله عليه السلام فمضمّر ، وان رجع الى بشير فمطلوع .

(٥) مروي في الكافي ج ٥ ص ٥٥٢ في الضيف عن عبيد بن زرارة عنه عليه السلام .

عليه السلام يأتيها رجلٌ يستكرهها على نفسها فألقى الله عز وجل في قلبها ، فقالت له : إنك لاتأتينى مرة إلا وعند أهلك من يأتيهم ، قال : فذهب إلى أهله فوجد عند أهله رجلاً فأتى به داود عليه السلام ، فقال : يا نبي الله أتي إلي ما لم يؤت إلى أحد ، قال : وما ذاك ؟ قال : وجدت هذا الرجل عند أهلي ، فأوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام قل له : كما تدبّر تدان .

٩٩٠ ، ٩٩١ - وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام : « إذا زنى الزاني خرج منه روح الإيمان ، فإن استغفر عاد إليه ، قال : و قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، قال أبو جعفر عليه السلام : وكان أبي عليه السلام يقول : « إذا زنى الزاني فارق روح الإيمان ، قلت : فهل يبقى فيه من الإيمان شيء ما ، أوقد انخل منه أجمع ؟ قال : لا بل فيه فإذا قام ^(١) عاد إليه روح الإيمان » ^(٢) .

(١) في بعض النسخ « فإذا تاب » .

(٢) قوله : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » أي لا يبقى الإيمان الكامل فإنه مشروط بالاجتناب عن الكبائر ، فإذا تاب رجع ، أو أن الاعتقاد الصحيح والإيمان التام بمظافة الله تعالى وبعلمه وبقدرته لا يدع أن يفعلها أما لو غلبت الشهوة فصار أعمى فإنه يذهب ذلك الإيمان فإذا ذهبت الشهوة ندم وعلم أنه فعل القبيح فكأنه في ذلك الوقت لا يعتقد قبحه ، وعلى المعنى الأول يلزم التوبة للإيمان ويؤيده قوله « فإن استغفر عاد إليه » وعلى المعنى الثاني يرجع بدونه وإن أمكن أن يقال : الندم توبة وهو حاصل البتة لكن فرق بينهما ويؤيده قوله : « فإذا قام عاد إليه روح الإيمان » . (م)

كتاب الحدود

باب ٤٩٥

ما يجب به التعزير والحد والرجم والقتل والنفي في الزنا

٤٩٩١ ١ - روى القاسم بن محمد ^(١) ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن سليمان بن هلال قال : «سأل بعض أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام فقال : جعلت فداك الرجل ينام مع الرجل في لحاف واحد ، فقال : ذومحرم ؟ قال : لا ، قال : من ضرورة ؟ قال : لا ، قال : يضربان ثلاثين سوطاً ، ثلاثين سوطاً ، قال : فإنه فعل ، قال : إن كان دون الثقب فالحد وإن هو ثقب أقيم قائماً ثم ضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ ، قال : فقلت له فهو القتل ؟ فقال : هو ذاك ، قلت : فامرأة نامت مع امرأة في لحاف ، فقال : ذات محرم ^(٢) ؟ قلت : لا ، قال : من ضرورة ؟ قلت : لا ، قال : تضربان ثلاثين سوطاً ، ثلاثين سوطاً ، قلت : فإنها فملت ، قال فشقق ذلك عليه فقال : أف أف أف - ثلاثاً - وقال : الحد» ^(٣) .

٤٩٩٢ ٢ - وروى حماد ، عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام «أن علياً عليه السلام وجد رجلاً مع امرأة في لحاف واحد ف ضرب كل واحد منهما مائة سوط غير سوط ، .

٤٩٩٣ ٣ - وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد ، فقال : اجلدهما مائة جلدة مائة جلدة» ^(٤) .

(١) مروي في الاستبصار والتهذيب والظاهر أنه محمد بن القاسم الجوهري .

(٢) فيهما «ذواتا محرم» .

(٣) جمع بين هذا الخبر وبين ما يأتي عن حريز بحمل الثلاثين على أقل التميز والنسبة والتسمين على أكثره ويكون ما بينها منوطاً برأى الحاكم .

(٤) قال في المسالك : اختلف الاصحاب والروايات في الذكركين مجتمعين تحت اذار واحد ونحوه ، فذهب الشيخ وابن ادريس والمحقق وأكثر المتأخرين الى أنها بمنزلة من

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذه الأخبار كلها متفقة المعاني إذا وجد الرجل مع الرجل ، أو المرأة مع المرأة ، أو الرجل مع المرأة في لحاف واحد من ضرورة فلا شيء عليهما ، وإن لم يكن ذلك من ضرورة ولم يكن منهما حال تركه يضرب كل واحد منهما ثلاثين سوطاً يعزّان بذلك ، وإذا كان منهما الزنا وكانا غير محصنين جلد كل واحد منهما مائة جلدة ، وذلك متى أقرّ بذلك أو شهد عليهما أربعة عدول ، ومتى وجد في لحاف وقد علم الإمام أنّه قد كان منهما ما يوجب الحدّ إلا أنّهما لم يقرّا به ولا شهد عليهما أربعة عدول ضربهما مائة سوط غير سوط لانهما لم يقرّا ولم تقم عليهما بالزنا بالبيّنة فينقصهما بذلك سوطاً واحداً ليكون مائة سوط غير سوط لهما تعزيراً دون الحدّ^(١) .

٤٩٩٤ - وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يجلد رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج والإخراج^(٢) ، وقال : لا أكون أوّل الشهود الأربعة أخشى الرّوعة أن ينكل بعضهم فأجلده^(٣) .

٤٩٩٥ - وروى فضالة ، عن داود بن أبي يزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا لسعد بن عباد : أرايت لو وجدت على بطن امرأة ثك رجلاً ما كنت صانعاً به ؟ قال : كنت أضربه بالسيف ، قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين ، وقال الصدوق وابن الجنيد أنّهما يجلدان مائة جلدة تمام الحد وبه أخبار كثيرة ، وأجاب في المختلف عنها بحمل الحدّ على أقصى نهايات التعزير وهي مائة سوط غير سوط ، وفيه نظر لأن هذه الروايات أكثر وأجود سنداً وليس فيها التقييد بعدم الرّحم بينهما لأن المحرمية لا يجوز الاجتماع المذكور إن لم يؤكد التحريم . (المرأة)

(١) قال سلطان العلماء : هذا خلاف المشهور خصوصاً في حال غيبة الإمام الأصل فان الفتوى المشهور أنه يحكم بعلمه مطلقاً .

(٢) الخبر في الكافي والتهذيبين إلى هنا في موضع ، والبقية في موضع آخر عن محمد ابن قيس . ويدلّ على أنّه لا يثبت الرّجم إلا بالبيّنة دون الاقرار .

(٣) الرّوعة : الفزع ، وفي بعض النسخ « الرّدة » ، والرّدع الانزجار .

فقال : ما ذا يا سعد ؟ فقال سعد : قالوا لي : لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ فقلت : كنت أضربه بالسيف ، فقال : يا سعد فكيف بأربعة ؟ فقال : يا رسول الله بعد رأى عيني و علم الله بأنه قد فعل ، فقال : اي والله بعد رأى عينك و علم الله بأنه قد فعل ، لأن الله عز وجل قد جعل لكل شيء حداً وجعل لمن تمدى ذلك الحد حداً .

٤٩٩٦ ٦ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبان ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام : أنه سئل عن رجل محسن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال وامرأتان ، قال : وجب عليه الرجم ، فإن شهد عليه رجلان وأربع نسوة فلا تجوز شهادتهم ولا يرجم ولكن يضرب الحد حداً الزاني ^(١) .

٤٩٩٧ ٧ - وروى شعيب ، عن أبي بصير قال : قال أبو جعفر عليه السلام : « قضى علي عليه السلام في رجل تزوج امرأة رجل أنه رجم المرأة وضرب الرجل الحد ، و قال عليه السلام : لو علمت أنك علمت لفضخت رأسك بالحجارة » ^(٢) .

٤٩٩٨ ٨ - وخرج أمير المؤمنين عليه السلام بشراحة الهمدانية ^(٣) فكاد الناس يقتل بعضهم بعضاً من الزحام ، فلما رأى ذلك أمر برداً هاشمي خفت الزحمة ، ثم أخرجت وأغلق الباب ، قال : فرموها حتى ماتت ، ثم أمر بالباب ففتح ، قال : فجعل من دخل يلعنها قال : فلما رأى ذلك نادى مناديه أيها الناس ارفعوا ألسنتكم عنها فإنه لا يقام حد إلا كان كفارة ذلك الذنب كما يجزى الدين بالدين .

٤٩٩٩ ٩ - وروى زرعة ، عن سماعة قال : قال ^(٤) : « إذا زنى الرجل فجلد فليس

(١) هذا الخبر بباب الشهادات أنسب ، ويدل على أنه يثبت الرجم بشهادة ثلاثة رجال وامرأتين ويثبت الجلد بشهادة رجلين وأربع نسوة .

(٢) رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح ، والفضخ : كسر الشيء الاجوف ، ومنه فضخت رأسه بالحجارة .

(٣) في القاموس شراحة - كسارقة - امرأة همدانية أقرت بالزنا عند علي كرم الله وجهه .

(٤) يعني أبا عبد الله عليه السلام كما في الكافي ج ٧ ص ١٩٧ في الموثق .

ينبغي للإمام أن ينفية من الأرض التي جلد فيها إلى غيرها ، وإنما على الإمام أن يخرجها من المصر الذي جلد فيه .

٥٠٠ - ١٠ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم ، والبكر والبكرة جلد مائة ونفي سنة ^(١) ، والنفي من بلد إلى بلد ، وقد نفى أمير المؤمنين عليه السلام رجلين من الكوفة إلى البصرة .

٥٠١ - ١١ - وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : في القرآن رجم ؟ قال : نعم ، قلت : كيف ؟ قال : «الشيخ والشيخة فارجوهما البتة فإنيهما قضيا الشهوة» ^(٢) .

٥٠٢ - ١٢ - وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : « إذا جامع الرجل وليدة امرأته فمليه ماعلى الزاني» ^(٣) .

٥٠٣ - ١٣ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل زوّج أمته رجلاً ، ثم وقع عليها ، قال : يضرب الحدة» ^(٤) .

٥٠٤ - ١٤ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ، في امرأة اقتضت جارية بيدها ، قال : عليها المهر ^(٥) وتضرب الحدة .

(١) يدلّ على أنه يجمع للشيخ والشيخة الجلد مع الرجم إذا كانا محصنين ، وعلى أن النفي للبكر وهو من تزوج ولم يدخل ، هذا رأى أكثر المتقدمين ، وقال جماعة من المتأخرين إن البكر غير محصن .

(٢) السند صحيح ، وروى نحوه الكليني والشيخ أيضاً في الصحيح عن عبدالله بن سنان عنه عليه السلام وقيل : أنها منسوخة التلاوة ثابتة الحكم والظاهر أنه سقط جملة « إذا زنيا » بعد قوله « الشيخة » .

(٣) بمعنى يجلد مائة جلدة ، والخبر في التهذيبين له ذيل .

(٤) الوليدة : الصبية والامة والجمع الولائد (الصحاب) والمشهور بين الأصحاب عدم اشتراط حرية الموطوءة لمعوم الاخبار .

(٥) أي مهر المثل والمراد بالجارية الصبية الحرّة أو البالغة التي لم تنزّج أو تزوجت ولم يدخل بها لا لامة فإن لمولها المشر كما تقدم وسيجيء وروى الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ - .

٥٠٠٥ - ١٥ - وفي خبر آخر : «وتضرب ثمانين» ^(١) .

٥٠٠٦ - ١٦ - وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام : «في رجل وقع على مكانته فقال : إن كانت أدت الربع ضرب الحد» ، وإن كان محصناً رجم ، وإن لم يكن أدت شيئاً فليس عليه شيء» ^(٢) .

٥٠٠٧ - ١٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن محمد بن القاسم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «من غشى امرأته بعد انقضاء العدة جلد الحد» ، وإن غشيتها قبل انقضاء العدة كان غشيانها إباحاً رجعة لها» .

٥٠٠٨ - ١٨ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : «في غلام صغير لم يدرك - ابن عشرين - زنى بامرأة ، قال : يجلد الغلام دون الحد وتضرب المرأة الحد كاملاً ، قلت : فإن كانت محصنة ، قال : لا نرجم لأن الذي تكحها ليس بمدرك ولو كان مدركاً رجعت» ^(٣) .

٥٠٠٩ - ١٩ - وفي رواية يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام في آخر ما لقيناه عن غلام لم يبلغ الحلم وقع على امرأة أوفجر بامرأة أي شيء يصنع بهما ؟ قال : يضرب الغلام دون الحد ، ويقام على المرأة الحد» ، فقلت : جارية لم

→ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال : «إذا اغتصب أمة فاقنضت فليبه عشر ثمنها أو قيمتها وإن كانت حرة فليبه الصداق» .

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إن أمير المؤمنين عليه السلام قضى بذلك وقال : تجلد ثمانين» فيكون المراد بالحد في السابق حد القذف .

(٢) قال العلامة المجلسي : يمكن حمله على أن ذكر الربع على التمثيل بقرينة مقابلته بعدم أداء شيء .

(٣) ذهب الشيخ وجماعة من المتأخرين إليه وذهب جماعة منهم ابن الجنيد وأبو الصلاح وابن إدريس إلى وجوب الحد على الكامل منهما كاملاً بالرجم إن كان محصناً لورود الروايات باطلاق حد البالغ منهما وهو محمول على الحد الممهور وعليه بحسب حاله من الإحصان وغيره .

تبلغ وجدت مع رجل يفجر بها ، قال . تضرب الجارية دون الحد ، ويقام على الرجل الحد .

٥٠١٠ ٢٠ - وروى الحسن بن محبوب ، عن حنّان بن سدير قال : «إنَّ عبادَ المكيِّ^(١) قال : قال لي سفيان الثوري : أرى لك من أبي عبد الله عليه السلام منزلة فأسأله عن رجل زنى وهو مريض فإن أقيم عليه الحد خافوا أن يموت ما تقول فيه ؟ قال : فسألته فقال لي : هذه المسألة من تلقاء نفسك أو أمرك إنسان أن تسأل عنها ؟ فقلت له : إنَّ سفيان الثوري أمرني أن أسألك عنها ، فقال : إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أتى برجل أحبن^(٢) قد استسقى بطنه وبدت عروق فخذه وقد زنى بامرأة مريضة فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله فأُتي بـرجون فيه مائة شمراخ فضربه به ضربة واحدة وضربها به ضربة واحدة وخلق سديلمها وذلك قول الله عز وجل : «فَخُذْ بِيَدِكَ ضَمْنًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ» .

٥٠١١ ٢١ - وروى موسى بن بكر ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : «لو أن رجلا أخذ حزمة من قضبان أو أصلاً فيه قضبان فضربه ضربة واحدة أجزأه عن عدة ما يريد أن يعجله من عدة القضبان»^(٣) .

٥٠١٢ ٢٢ - وفي رواية عبد الله بن المغيرة ، و صفوان ؛ و غير واحد رفعوه إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : «إذا أقر الزاني المحصن كان أوّل من يرحمه الإمام ، ثمّ الناس ، وإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرحمه البيّنة ، ثمّ الإمام ثمّ الناس»^(٤) .

(١) في الكافي ج ٧ ص ٢٤٣ «عن يحيى بن عباد المكيّ ، والظاهر هو المواب وهو

غير عباد بن كثير البصري ، ولعل السقط من النسخ . وقد مرّ في المجلد الاول تحت رقم ٤٠٥ خبر عن يحيى بن عباد المكيّ وهو كما عنون في المنهج للاستزادة والله يعلم وفي المشيخة «يحيى بن عباد المكيّ» .

(٢) العجين : داء في البطن ، وحبّ - كفرح - عظم بطنه وورم .

(٣) أجزأ أي في المريض كما هو الظاهر من غيره من الاخبار .

(٤) رواة الكليني عن صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام ، وقال العلامة المجلسي : —

٥٠١٣ ٢٣- وروى حماد، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «أن علياً عليه السلام ضرب رجلاً تزوج امرأة في نفاسها قبل أن تطهر الحد»^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : لو تزوجها في نفاسها ولم يدخل بها حتى تطهر لم يجب عليه الحد ، وإنما حدّه عليه السلام لأنه دخل بها^(٢).

٥٠١٤ ٢٤- وروى أبان ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : «يضرب الرجل الحد قائماً والمرأة قاعدة ، ويضرب كل عضو ويترك الوجه والمذاكير»^(٣).

٥٠١٥ ٢٥- وفي رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «حدّ الزاني كأشدّ ما يكون من الحدود»^(٤).

٥٠١٦ ٢٦- وروى طلحة بن زيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : «لا يجرد في حدّ ولا يشبع - يعني يمدّ - »^(٥) وقال : يضرب الزاني على الحال التي يوجد عليها

→ وبهذا التفصيل حكم المحقق وغيره ، وقال في المسالك : مستند التفصيل مرسله صفوان وفي كثير من الاخبار بدء الامام ويحتمل حمل ذلك على الاستحباب لنصف المستند ويظهر من كلام الشيخ عدم وجوب بدء الشهود لانه لا يوجب عليهم حضور موضع الرجم .

(١) رواد الكليني ج ٧ ص ١٩٣ في الحسن كالصحيح .

(٢) قال الشيخ في التهذيب : هذا الذي ذكره يعنى الصدوق - رحمه الله - . يحتمل اذا كانت المرأة مطلقة ، فاما اذا قدرنا أنها كانت متوفى عنها زوجها فوضعها الحمل لا يخرجها عن العدة بل تحتاج أن تستوفى المدة أربعة أشهر وعشرة أيام فأما المومنين عليه السلام انما ضربه لانها لم يخرج بعد من المدة التي هي عدة المتوفى عنها زوجها . والوجهان محتملان .

(٣) المذاكير جمع الذكر على خلاف القياس ولعله انما جمع لشموله للخصيتين تفليهاً أو لما حوله كقولهم شابت مفارق رأسه . وفي الشرايع يجلد الزاني مجرداً ، وقيل على الحال التي وجد عليها قائماً أشد الضرب وروى مترسلاً ويفرق على جسده ويتقى رأسه ووجهه وفرجه ، والمرأة تضرب جالسة وتربط ثيابها .

(٤) رواد الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٤٥٣ في الصحيح عن سماعة وهو موثق .

(٥) الشبع مذك الشيء بين أو تاد كالجلد والحيل ، وفي المصباح شبعه يشبعه - بفتحين - لقاء محدوداً بين خشبتين مفروقتين بالأرض يفعل ذلك بالمضروب والمضروب .

إن وجد عريانا ضرب عريانا ، وإن وجد وعليه ثيابه ضرب وعليه ثيابه .

٥٠١٧ - ٢٧ - روى ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« أني أمير المؤمنين عليه السلام برجل وجد تحت فراش رجل فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام
فلوث في مخروءة » ^(١) .

٥٠١٨ - ٢٨ - روى علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت
عن الرجل يذني في اليوم الواحد مراراً ، قال : إن ذني بامرأة واحدة كذا وكذا مرة
فإنما عليه حد واحد ، وإن هو ذني بنساء شتى في يوم واحد أدنى ساعة واحدة فإن
عليه في كل امرأة فجر بها حداً » ^(٢) .

٥٠١٩ - ٢٩ - روى يونس بن يعقوب ^(٣) عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال :
« أنت امرأة أمير المؤمنين عليه السلام فقالت : إني قد فجرت ، فأعرض بوجهه عنها فتحوّلت
حتى استقبلت وجهه ، فقالت : إني قد فجرت ، فأعرض عنها بوجهه ثم استقبلته ،
فقالت : إني قد فجرت فأعرض عنها ، ثم استقبلته فقالت : إني قد فجرت فأمر بها
فحبست وكانت حاملاً فتربّص بها حتى وضعت ، ثم أمر بها بعد ذلك فحفر لها حفرة
في الرحبة وخاط عليها ثوباً جديداً وأدخلها الحفرة إلى الحقو وموضع الثدين
وأغلق باب الرحبة ورماها بحجر وقال : بسم الله اللهم على تصديق كتابك وسنة نبيك ،
ثم أمر قنبر فرماها بحجر ، ثم دخل منزله ، وقال : يا قنبر ائذن لأصحابي
عليهم السلام ، فدخلوا فرموها بحجر حجر ، ثم قاموا لا يدرون أبعيدون حجارتهم أو
يرمون بحجارة غيرها وبها رمق فقالوا : يا قنبر أخبرنا قد رميناها بحجارتنا وبها
رمق فكيف نصنع ؟ فقال : عودوا في حجارتكم فعادوا حتى قضيت فقالوا له : فقد ماتت
فكيف نصنع بها ؟ قال : فادفعوها إلى أوليائها ومروهم أن يصنعوا بها كما يصنعون

(١) أي يُلطخ بمذرة بيت الخلا ، وهذا لمحض كونهما في لحاف واحد مع الثياب .

(٢) قال بمضمونه ابن الجنيد والمصنف في المقنع ، والمشهور أن للزنا المكرر قبل

إقامة الحد حداً واحداً مطلقاً . (٣) في طريق المصنف إليه أبان بن عثمان النابلسي

بموتاهم .

٥٠٢٠ - ٣٥ - وروى سعد بن طريف^(١) عن الأصمغين بباقة قال : « أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين إني زيت فطهرني فأعرض أمير المؤمنين عليه السلام بوجهه عنه ، ثم قال له : اجلس فأقبل علي عليه السلام على القوم فقال : أيعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئة أن يستقر على نفسه كما ستر الله عليه ، فقام الرجل فقال : يا أمير المؤمنين إني زيت فطهرني ، فقال : وما دعاك إلى ما قلت ؟ قال : طلب الطهارة ، قال : وأي الطهارة أفضل من التوبة ، ثم أقبل على أصحابه يحدثهم فقام الرجل فقال : يا أمير المؤمنين إني زيت فطهرني فقال له : أنقرأ شيئاً من القرآن ؟ قال : نعم ، فقال : إقرأ فقرأ فأصاب فقال له : أنعرف ما يلزمك من حقوق الله عز وجل في صلاتك وزكاتك فقال : نعم فسأله فأصاب ، فقال له : هل بك من مرض يعرّوك^(٢) أو تجد وجعاً في رأسك أو شيئاً في بدنك أو غمّاً في صدرك ؟ قال : يا أمير المؤمنين لا ، فقال : ويحك اذهب حتى تسأل عنك في السر كما سألتناك في العلانية ، فإن لم تعد إلينا لم نطلبك ، قال : فسأل عنه فأخبر أنه سالم الحال وأنه ليس هناك شيء يدخل عليه به الظن ، قال : ثم عاد الرجل إليه فقال له : يا أمير المؤمنين إني زيت فطهرني ، فقال له : لو إنك لم تأتنا لم نطلبك ولنا بتاركك إذ لزمك حكم الله عز وجل ، ثم قال : يا معشر الناس إنه يعجز من حضر منكم رجعه عن غاب ، فنشدت الله رجلاً منكم يحضر غداً لما نلتهم بمعاصيته^(٣) حتى لا يعرف بعضكم بعضاً وأنومي بفلس^(٤) حتى لا ينظر بعضكم بعضاً فإننا لا ننظر في وجه رجل ونحن نرجعه بالحجارة ، قال : فقدا الناس كما أمرهم قبل إسفار الصبح ، فأقبل علي عليه السلام عليهم ، ثم قال : نشدت الله رجلاً منكم لله عليه مثل هذا الحق^(٥) أن يأخذ الله به فإنه لا يأخذ الله عز وجل بحق من يطلبه الله

(١) القاضي ، عامي ولم يوثق . (٢) عراه هذا الامر واعتراه نفسه .

(٣) «لما» بمعنى «الاء» كما في قوله تعالى «لما عليها حافظ» .

(٤) أي في ظلمة الليل قبل طلوع الفجر واسفراد الافق ، وسيظهر وجه ذلك .

(٥) أي من كان عليه حد مثل هذا الحد .

بمثله ، قال : فانصرف والله قوم مائدي من هم حتى الساعة ، ثم رماء بأربعة أحجار ورماء الناس .

٥٠٢١ - ٣١ - وإن امرأة أتت أمير المؤمنين عليه السلام ^(١) فقالت : يا أمير المؤمنين إنني زيت فطهرني طهرك الله فإن عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع فقال : مم أظهرك ؟ قالت : من الزنا ، فقال لها : فذات بعل أنت أم غير ذات بعل ؟ فقالت : ذات بعل ، فقال لها : فحاضراً كان بعلك أم غائباً ؟ قالت : حاضراً ، فقال : انتظري حتى تضعي ما في بطنك ثم اثبتيني ، فلما وكث عنه من حيث لا تسمع كلامه ، قال : اللهم هذه شهادة ، فلم تلبث أن أتته فقالت إنني وضعت فطهرني ، فتجاهل عليها وقال لها : أظهرك يا أمة الله مما ذا ؟ قالت : إنني قد زيت وقد وضعت فطهرني ، قال : وذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت أم غير ذات بعل ؟ قالت : بل ذات بعل ، قال : وكان بعلك غائباً أم حاضراً ؟ قالت : بل حاضراً قال : اذهبي حتى ترضعيه ، فلما وكث حيث لا تسمع كلامه قال : اللهم إنها شهادتان ، فلما أرضعته عادت إليه فقالت يا أمير المؤمنين إنني زيت فطهرني ، فقال لها : وذات بعل كنت إذ فعلت ما فعلت أم غير ذات بعل ؟ قالت : بل ذات بعل ، قال : وكان زوجك حاضراً أم غائباً ؟ قالت : بل حاضراً ، قال : اذهبي فاكفليه حتى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردئ من سطح ولا يتهور في بئر ^(٢) ، فانصرفت وهي تبكي فلما وكث حيث لا تسمع كلامه قال : اللهم هذه ثلاث شهادات ، فاستقبلها عمرو بن حريث وهي تبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قالت : أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فسألته أن يطهرني فقال لي : اكفلي ولدك حتى يأكل ويشرب ولا يتردئ من سطح ولا يتهور في بئر وقد خفت أن يدركني الموت ولم يطهرني ، فقال لها عمرو بن حريث :

(١) مروي في الكافي ج ٧ ص ١٨٦ بسند ضعيف جداً عن صالح بن ميثم ، عن أبيه .

(٢) المشهور أنه لا يقام الحد على الحامل سواء كان جلدأ أو رجماً ، فإذا وضعت فان

كان جلدأ ينتظر خروجها من النفاس لأنها حينئذ مريضة ، ثم إن كان للولد من يرضه و يكفله أقيم عليها الحدود رجماً بعد شربه اللبن بناء على المشهور من أنه لا يميش غالباً بدونه والانتظر بها استئفاء الولد عنها كذا ذكره الشهيد في المسالك ، ولكن يشكل الاستدلال عليها بهذا الخبر .

ارجمي فأنتي أكفل ولدك .

فرجعت فأخبرت أمير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام :
 لَمْ يَكْفَلْ عمرو ولدك ؟ قالت : يا أمير المؤمنين إني زيت فطهرني ، قال : و ذات
 بعل كنت . إذ فعلت ما فعلت ؟ قالت : نعم قال : و كان بعلك حاضراً أم غائبا ؟ قالت
 بل حاضراً ، فرفع أمير المؤمنين عليه السلام رأسه إلى السماء وقال : اللهم إني قد أنبت^١
 ذلك عليها أربع شهادات وإني قد قلت لنبيك صلوات الله عليه وآله فيما أخبرته
 من دينك : يا محمد من عطل حدّاً من حدودي فقد عاندني وضادّني في ملكي ، اللهم
 وإني غير معطل حدودك ولا طالب مصادتك ولا معاند لك ولا مضيق أحكامك ، بل
 مطيع لك متبع لسنة نبيك ، فنظر إليه عمرو بن حريث فقال : يا أمير المؤمنين إني
 إنما أردت أن أكفله لأنّي ظننت أن ذلك تحبّه فأما إذ كرهته فليست أفعل فقال
 أمير المؤمنين عليه السلام : بعد أربع شهادات بالله لتكفلته وأنت صاغر ، ثم قام عليه السلام فصعد
 المنبر فقال : يا قنبر ناد في الناس الصلّاة جامعة ، فاجتمع الناس حتّى غصّ المسجد
 بأهله فقال : أيّها الناس إن إمامكم خارج بهذه المرأة إلى الظهر ليقم عليها الحدّ
 إن شاء الله ، ثم نزل فلمّا أصبح خرج المرأة وخرج الناس متنكبّين مثلثين بعمائمهم
 والحجارة في أيديهم وأردبتهم وأكمامهم حتّى انتهوا إلى الظهر ، فأمر فحفر لها حفرة
 ثم دفنها فيها إلى حقوبها ثم ركب بقلته وأثبت رجله في غرز الرّكاب^(١) ثم وضع
 يديه السبّابتين في أذنيه ثم نادى بأعلى صوته : أيّها الناس إن الله تبارك وتعالى
 عهد إلى نبيه عليه السلام عهداً وعهد نبيه إلى أن لا يقيم الحدّ من الله عليه حدّ ، فمن
 كان لله عليه حدّ مثل ماله عليها فلا يقيم الحدّ عليها ، فاضرف الناس يومئذ كلهم ما خلا
 أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهما السلام فأقاموا عليها الحدّ ، ومامعهم ما غيرهم من الناس^(٢)
 ٥٠٢٢ ٣٢ - وقال الصادق عليه السلام : و إن رجلا جاء إلى عيسى بن مريم عليه السلام
 فقال له : يا روح الله إني زيت فطهرني ، فأمر عيسى عليه السلام أن ينادى في الناس لا
 (١) الفرز : الرّكاب من جلد . (٢) ولا يخفى أن راويه سعد بن طريف من العامة
 و رماه ابن حبان بالوضع وكان قاضياً لهم وذكره العلامة في الضعفاء و ضفّه ابن النصارى .

يبقى أحد إلا أخرج لنظهير فلان^(١) فلما اجتمع واجتمعوا وصار الرجل في الحفرة نادى الرجل لا يحدني من الله في جنبه حد ، فانصرف الناس كلهم إلا يحيى وعيسى عليهما السلام فدنا منه يحيى عليه السلام فقال له : يا مذهب عظمي فقال له : لا تغلين بين نفسك وبين هواها فترديك ، قال : ردني قال : لا تميرن خاطئا بخطيئة ، قال : زدني ، قال : لا تنضب ، قال : حسبي .

٥٠٢٣ ٣٣ - و سئل الصادق عليه السلام عن المرجوم يفر^(٢) ، قال : إن كان أقرت على نفسه فلا يرد ، وإن كان شهد عليه الشهود يرد .

وقد روي أنه إن كان أصابه ألم الحجارة فلا يرد وإن لم يكن أصابه ألم الحجارة رد ، روى ذلك صفوان عن غير واحد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣) .

٥٠٢٤ ٣٤ - وفي رواية السكوني^(٤) «أن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا فقال علي عليه السلام أين الرابع ؟ فقالوا : الآن يجيء ، فقال عليه السلام : حدوه وهم فليس في الحدود نظر ساعة»^(٥) .

٥٠٢٥ ٣٥ - وروى عبد الله بن سنان ، عن إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ما المحصن رحمك الله ؟ قال : من كان له فرج يغدو عليه ويروح فهو محصن»^(٥) .

٥٠٢٦ ٣٦ - وفي رواية وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليه السلام

(١) المراد بعيسى بن مريم أمير المؤمنين عليه السلام كما لا يخفى على المحقق المدقق السير بتاريخ عيسى عليه السلام والتعبير لحال التقية (٢) أى يفر من الحفيرة بقرينة ما يأتي . (٣) لفظ الخبر كما في التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩ هكذا قال : قلت : المرجوم يفر

من الحفيرة ، فيطلب ؟ قال : لا ، ولا يمرض له ان كان أصابه حجر واحد لم يطلب ، فان هرب قبل أن تصيبه الحجارة رد حتى يصيبه ألم العذاب .

(٤) رواه الكليني في الضعيف ، والشيخ سند آخر عن السكوني عن جعفر ، عن أبيه عن علي عليهم السلام ، وقوله ، «نظر ساعة أى مهلة .

(٥) أى له تصرف في فرج يقدر عليه في الفداء والرواح وهذا كناية عن اقتداره عليها

(سلطان) والخبر مروى في الكافي والتهذيب بسند صحيح .

«أن علي بن أبي طالب عليه السلام أُنِيَ برجل وقع على جارية امرأته فحملت فقال الرجل وبنهالي، وأنكرت المرأة، فقال: لتأتينني بالشهود أولاً رَجَمْتُكَ بالحجارة^(١)، فلمَّا رأت المرأة ذلك اعترفت فجعلها علي عليه السلام المِدة^(٢).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : جاء هذا الحديث هكذا في رواية وهب ابن وهب وهو ضعيف، والذي أفتي به واعتمده في هذا المعنى:

٥٠٢٧ - ٣٧ - ما رواه الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام «في الذي يأتي وليدة امرأته بغير إذنهما عليه ما على الزاني بجلد مائة جلدة قال: ولا يرجم إن زنى يهودية أو نصرانية أو أمة، فإن فجر بأمرأة حرّة وله امرأة حرّة فإنّ عليه الرّجم، قال: وكما لا تحصن الأمة واليهودية والنصرانية إن زنى بعرّة فكذلك لا يكون عليه حدّ المحصن إن زنى يهودية أو نصرانية أو أمة وتحت حرّة»^(٣).

٥٠٢٨ - ٣٨ - وفي رواية محمد بن عمرو بن سعيد رفعه «أنّ امرأة أتت عمر فقالت: يا أمير المؤمنين إنني فجرت فأقم في حدّ الله عزّ وجلّ فأمر برجمها وكان عليّ أمير المؤمنين عليه السلام حاضراً فقال: سلها كيف فجرت، فسألها فقالت: كنت في فلاة من الأرض فأصابني عطش شديد فرفعت لي خيمة فأتيته فأصبت فيها رجلاً أعرايياً فسألتهماء

(١) الزّنا الموجب للحد لا يثبت إلا بالاقترار أربع مرّات جلداً، أو بأربعة شهود رجماً وجلداً ولم يكن في تلك الواقعة شيء منهما فقلل المراد بالرجم بالحجارة أما التّعزيز بها أو يكون هذا الكلام تهديداً للمرأة حتّى يعترف بالحق.

(٢) أي حدّ الفرية والقذف.

(٣) قال الشيخ - رحمه الله - : يحتمل أن يكون المراد أن هؤلاء لا يحصنن إذ كن عنده على جهة المتعة دون عقد الدوام لأن عقد الدوام لا يجوز في اليهودية والنصرانية وإنما يجوز المتعة والمتعة لا تحصن - انتهى، أقول: لا فرق في الموطوءة التي يحصل بها الاحسان بين الحرّة والامة ما إذا عقدتا دائماً، وخالف في ذلك ابن الجنيّد وابن أبي عتيق و سائر وذهبوا إلى أن ملك اليمين لا تحصن لصحبة محمد بن مسلم ورواية الحلبي.

فأبى عليّ أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي، فوليت منه هاربة فاشتدّ بي العطش حتى غارت عيناى وذهب لسانى، فلما بلغ منى العطش أتيتُه فسقاني ووقع عليّ، فقال عليّ عليه السلام: هذه التي قال الله عزّ وجلّ: «فمن اضطرّ غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه»، هذه غير باغية ولا عادية فخلّ سبيلها، فقال عمر: لولا عليّ لهلك عمر.

٥٠٢٩ - ٣٩ - وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن رجل أقيمت عليه البيّنة أنّه زنى ثمّ هرب، قال: إن تاب فما عليه شيء، وإن وقع في يد الإمام قبل ذلك أقام عليه الحدّ، وإن علم مكانه بعث إليه^(١).

٥٠٣٠ - ٤٠ - وفي رواية صفوان؛ وابن المغيرة عمّن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أقرّ الزّاني المحصن كان أوّل من يرجه الإمام ثمّ النّاس، وإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرجه البيّنة ثمّ الإمام، ثمّ النّاس»^(٢).

٥٠٣١ - ٤١ - وروى الحسن بن محبوب^(٣)، عن يزيد الكناسيّ قال: «سألت إبا - جعفر عليه السلام عن امرأة تزوّجت في عدّتها، فقال: إن كانت تزوّجت في عدّة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأربعة الأشهر وعشر فلا رجم عليها وعليها ضرب مائة جلدة، وإن كانت تزوّجت في عدّة طلاق لزوجها عليها فيها رجعة فإنّ عليها الرّجم وإن كانت تزوّجت في عدّة ليس لزوجها عليها فيها رجعة فإنّ عليها حدّ الزّاني غير المحصن»^(٤).

(١) ظاهره. يشمل التوبة بعد اقامة البيّنة والهرب وهو خلاف المشهور ويحتمل حمله على التوبة قبل اقامة البيّنة (سلطان) أقول: روى الخبر الكليني في الصحيح عن صفوان بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن أبي بصير.

(٢) تقدم تحت رقم ٥٠٠٩ وكأنه وقع سهواً.

(٣) في الكافي ج ٧ ص ١٩٢ والنهذيب ج ٢ ص ٤٥٠ عنه، عن أبي أيوب، عن يزيد الكناسيّ، فعلم السقط من النسخ.

(٤) لا تخرج المطلقة الرجعيّة عن الاحصان فلو تزوّجت عالمة كان عليها الحد تاماً وكذا الزّوج ان علم التحريم والمدة ولو جهل فلا حدّ، ولو كان أحدهما عالماً حدّاً تاماً -

وإذا فجر نصراني بامرأة مسلمة فلماً أخذ ليقام عليه الحد أسلم فإن الحكم فيه أن يضرب حتى يموت لأن الله عز وجل يقول : «فلماً رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد دخلت في عباده وخسرنا لك المبطلون»^(١).

أجاب بذلك أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام المتوكل لما بعث إليه وسأله عن ذلك . روى ذلك جعفر بن رزق الله عنه .

٥٠٣٢ - ٤٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «في العبد يتزوج الحرّة ، ثم يعتق فيصيب فاحشة ، قال : لارجم عليه حتى يواقع الحرّة بعد ما يعتق»^(٢) ، قلت : فللحرّة عليه الخيار إذا اعتق ، قال : لاقد رضيت به

→ دون الجاهل ، ولو ادعى أحدهما الجهالة قبل إذا كان ممكناً في حقه وتخرج بالطلاق البائن عن الاحسان (الشرايع)

(١) روى الشيخ في التهذيب والكليني في الكافي ج ٧ ص ٢٣٨ عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد عن جعفر بن رزق الله أو رجل عن جعفر بن رزق الله قال : قدم إلى المتوكل رجل نصراني فجر بامرأة مسلمة فأراد أن يقيم عليه الحد فأسلم فقال يحيى بن أكرم : قدمه إيمانهم شره وفعله ، وقال بعضهم : يضرب ثلاثة حدود ، وقال بعضهم : يفعل به كذا وكذا ، فأمر المتوكل بالكتاب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام وسأله عن ذلك ، فلما قرأ الكتاب كتب : يضرب حتى يموت فأمر يحيى بن أكرم وأمر فقهاء المسكر ذلك وقالوا : يا أمير المؤمنين سل عن هذا فإنه شيء لم ينطق به كتاب ولم تجيء به سنة فكتب إليه أن فقهاء المسلمين قد أنكروا هذا وقالوا : لم تجيء به سنة ولم ينطق به كتاب فبين لنا لم أوجب عليه الضرب حتى يموت ؟ فكتب بسم الله الرحمن الرحيم «فلما أحسوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد دخلت في عباده وخسر هنالك الكافرون» قال : فأمر المتوكل فضرب حتى مات . أقول في المصحف «فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا - الآية» والتغيير من النسخ ، ولا خلاف في ثبوت القتل بزنا الذمى مع المسلمة .

(٢) يدل على أنه لا يكفي في احسانه الوطى في حال الرقية كما هو المقطوع به في كلامهم . (المرآة) قال في الشرايع : لو راجع المخلع لم يتوجه عليه الرجم الا بعد الوطى وكذا المملوك لو أعنت والمكاتب إذا تحرر .

وهو مملوك هو على نكاحه الأول^(١).

٥٠٣٣ - ٤٣ - وفي رواية السكوني^(٢) «أن علياً عليه السلام أتته امرأة من أهل بيته فزوجها له فماتت فماتت وعليه السلام : أفرأه حتى يبرأ لا تنكؤوها عليه فتقتلوه»^(٣).

٥٠٣٤ - ٤٤ - وروى عاصم بن حميد^(٤) ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : «سألته عن امرأة ذات بعل زنت فحبلت ، فلمّا ولدت قتلت ولدها سرّاً ، قال : [تُجلد مائة جلدة لأنّها زنت ، و [تُجلد مائة جلدة لقتلها ولدها^(٥) وتُرجم لأنّها محصنة ، قال : وسألته عن امرأة غير ذات بعل زنت فحبلت فقتلت ولدها سرّاً ، قال : تُجلد مائة جلدة لأنّها زنت ، وتُجلد مائة جلدة لأنّها قتلت ولدها»^(٥).

٥٠٣٥ - ٤٥ - وروى إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله - يعني ابن سنان -^(٦) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إذا زنى الشيخ والعجوز جُلدا ثمّ رجما عقوبة لهما وإذا زنى النصف من الرجال^(٧) رجم ولم يُجلد إذا كان قد أحسن ، وإذا زنى الشابّ الحدث جُلد مائة ونفي سنة من مصره».

٥٠٣٦ - ٤٦ - وروى عن أبي عبد الله المؤمن ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي -

(١) يدل على أنه إذا اعتق الزوج لا يكون للزوجة خيار الفسخ .

(٢) روى الكليني والشيخ في الضعيف وفيهما أخرجه ، ونكأ القرحة : فسرّها قبل أن تبرأ .

(٣) الطريق إلى عاصم بن حميد حسن كالصحيح ، ورواه الكليني والشيخ في الضعيف .

(٤) إنما لا تقتل بقتل ولدها لأن الولد ولد زنا ولا يقتل ولد الرشدة بولد الزنية مع

أنه ليس له ولد حتى يدعى القود .

(٥) قال العلامة المجلسي : إن الحد مائة جلدة فيه لم أرمضه حراً به من الأصحاب .

(٦) كأنه سهو من المؤلف والصواب عبد الله بن طلحة لأنه روى محمد بن أحمد بن يحيى

في كتابه عن محمد بن حفص عن عبد الله بن طلحة ، ثم روى بطريق آخر عن محمد بن حفص عن عبد الله فطن المصنف أنه ابن سنان .

(٧) النصف - بالتحريك - ما بين الشباب والكهولة . (النهاية)

عبدالله عليه السلام : « الزَّنا شرٌّ أوْ شرب الخمر ؟ وكيف صار في الخمر ثمانين وفي الزَّنا مائة ؟ فقال : يا إسحاق الحدُّ واحد ، ولكن زيد هذا لتضييع النطفة ولوضعه إياها في غير موضعها الذي أمر الله عزَّ وجلَّ به » ^(١) .

٥٠٣٧ ٤٧ - وروى محمد بن إسماعيل ، عن صالح بن عقبة ، عن أبي شبل ^(٢) قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : « رجل مسلم فجر بجارية أخيه فما توبته ؟ قال : يأتيه ويخبره ويسأله أن يجعله في حلٍّ ولا يعود ، قلت : فإن لم يجعله من ذلك في حلٍّ ؟ قال : يلقي الله عزَّ وجلَّ زانياً خائناً ، قال : قلت : فالنار مصيره ؟ قال شفاعتُ محمدٍ عليه السلام وشفاعتنا تحيط بذنوبكم يا معشر الشيعة فلا تعودوا ولا تتكلموا على شفاعتنا ، فوالله لا ينال أحدٌ شفاعتنا إذا فعل هذا حتَّى يصيبه ألم العذاب ويرى هول جهنم » .

٥٠٣٨ ٤٨ - وروى عثمان بن موسى الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألتُه عن رجل شهد عليه ثلاثة رجال أنه زنى بفلانة ، وشهد الرابع أنه لا يدري بمن زنى ، قال : لا يحدُّ ولا يرجم ^(٣) ، وسئل عن حصنة زنت وهي حبلى ، قال : تُقرُّ حتَّى تضع ما في بطنها وترضع ولدها ، ثمَّ تَرجم » ^(٤) .

٥٠٣٩ ٤٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن ربيع الأصم ^(٥) ، عن الحارث بن المغيرة قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل له امرأة بالمراق فأصاب فجوراً في الحجاز ،

(١) يدل على أن الأصل في الحد ثمانون وزيد المشرون في الزنا لتضييع النطفة ، و سيجب أن دية النطفة عشرون . (م)

(٢) هو عبدالله بن سعيد الاسدي الثقة . (م)

(٣) رواء الكليني ج ٧ ص ٢١٠ بسند مجهول ، ويدل على أن مع ذكرهم لمن وقع عليها الزنا يلزم اتفاقهم فيها ، ولا يدل على أنه لا يجب التعرض لمن وقع عليها كما يفهم من بعض اصحاب وليس في الخبر حد الشهود وظاهر الاصحاب انهم يحدون . (المرأة)

(٤) تنمة لخبر عمار كما يظهر من التهذيب ، ويدل على أنه لا ترجم الحامل حتى تنزع وترضع ولدها ، و استشكل بأن ذلك يمكن أن يكون لعدم الثبوت بالاقرار أربع مرات .

(٥) قال الشيخ في الفهرست ربيع الاصم له أصل أخبرنا به جماعة عن أبي الفضل ، عن ابن بطه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن محبوب ، عنه .

فقال : يضرب حد الزاني مائة جلدة ولا يرجم .

قلت : فإن كان معها في بلد واحد وهو في سجن محبوس لا يقدر على أن يخرج إليها ولا تدخل عليه أرايت إن زنى في السجن ؟ قال : هو بمنزلة الغائب عن أهله يجلد مائة^(٧) .

[حد ما يكون المسافر فيه معذوراً في الرّجم دون الجلد] (٢)

٥٠٤٠ - ٥٠ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين يرفعه قال في الحد في السفر الذي إذا زنى لم يرجم إذا كان محصناً ، قال : « إذا قصر وأفطر فليس بمحصن »^(٣) .

٥٠٤١ - ٥١ - وفي رواية طلحة بن زيد ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام قال : ليس على زان عقر ، ولا على مستكرمة حد »^(٤) .

٥٠٤٢ - ٥٢ - وروى عاصم ، عن محمد بن مسلم قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يزني ولم يدخل بأهله أيحصن ؟ قال : لا ولا بالأمة »^(٥) .

٥٠٤٣ - ٥٣ - قال : وسأل رفاعه بن موسى ^(٦) أبا عبدالله عليه السلام « عن الرجل يزني قبل أن يدخل بأهله أيرجم ؟ قال : لا ، قلت : هل يفرق بينهما إذا زنى قبل أن يدخل

(١) من شرائط الاحسان التمكن من الفرج كما تقدم .

(٢) العنوان ليس في الاصل بل من زيادات بعض المحققين أو النسخ كما يظهر من بعض النسخ وأثبتناه رعاية للإمانة ، وإن كان الحق حذفه .

(٣) رواه الكليني والشيخ أيضاً مرفوعاً ويؤيده خبر عمر بن يزيد قال « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أخبرني عن الغائب عن أهله يزني هل يرجم إذا كانت له زوجة وهو غائب عنها ؟ قال : لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملك الذي لم يبين بأهله ولا صاحب المنة ، قلت : ففى أى حد سفره لا يكون محصناً ؟ قال : إذا قصر وأفطر فليس بمحصن » .

(٤) المقر - بالضم - دية الفرج المصوب ومداق المرأة . (القاموس)

(٥) يعنى وإن كان له أمة ودخل بها فليس بمحصن . والمواب ولا ولا يحصن بالأمة .

(٦) رواه الكليني ج ٧ ص ١٧٩ فى الصحيح بدون الذيل .

بها؟ قال : لا ، ^(١) . وفي حديث آخر : «عليه الحد» .

٥٠٤٤ - ٥٤ - وروى جميل ، عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام ، في رجل غصب امرأة مسلمة نفسها ، قال : يقتل ، ^(٢) .

٥٠٤٥ - ٥٥ - وفي رواية ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام ، في رجل اغتصب امرأة فرجها ، قال : يقتل محصناً كان أو غير محصن ، ^(٣) .

٥٠٤٦ - ٥٦ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب قال : « سمعت ابن بكير يروي عن أحدهما عليهما السلام قال : « من زنى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت ، وإن كانت تابعته ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت ، قيل : ومن يضربهما وليس لهما خصم ؟ قال : ذلك إلى الإمام إذا رفعاً إليه ، ^(٤) .

٥٠٤٧ - ٥٧ - وفي رواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يضرب عنقه - أو قال - رقبته ، ^(٥) .

(١) تقدم في المجلد الثالث ما يدل على استحباب التفريق في رواية رواها طلحة بن زيد .

(٢) رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح .

(٣) رواه الكليني ج ٧ ص ١٨٩ والشيخ في الصحيح .

(٤) رواه الكليني ج ٧ ص ١٩٠ في الحسن كالصحيح ، وقال في المسالك : لا خلاف في ثبوت القتل بالزنا بالمحارم النسبية ، وزنا الذمي بالمسلمة ، وزنا المكره للمرأة ، والنصوص واردة بها وإنما الخلاف في إلحاق المحرمة بالسبب كأمراة الأب والنس ورد على الزنا بذات محرم والمتبادر من ذات المحرم النسبية ويمكن شمولها للسببية ، وظاهر النصوص الدالة على قتل المذكورين الاقتصار على ضرب أعناقهم ، سواء في ذلك المحصن وغيره ، والحرّ والعبد والمسلم والكافر .

(٥) رواه الكليني والشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٤٥١ بسند ضعيف ، وظاهر الرواية تركه ان لم يقتل بالضربة وهو خلاف المشهور ، وفي الروضة القتل للزاني بالمحرم كالأم والاخت والزاني مكرهاً ولا يعتبر الاحسان هنا ويجمع له بين الجلد والقتل على الأقوى جمعاً بين الأدلة لان الآية دلت على جلد مطلق الزاني ، والروايات دلت على قتل من ذكر ولا منافاة بينهما فيجب الجمع .

٥٠٤٨ - ٥٨ - وفي رواية السكوني أنه رفع إلى علي عليه السلام رجل وقع على امرأة أبيه فرجعه وكان غير محصن، (١).

٥٠٤٩ - ٥٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل وجب عليه حد فلم يضرب حتى خولط، فقال: إن كان أوجب على نفسه الحد وهو صحيح لا علة به من ذهب عقل أقيم عليه الحد كائناً ما كان، (٢).

باب ٤٩٦

حد اللواط والسُّح

٥٠٥٠ - ١ - روى حماد بن عثمان (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: «رجل أتى رجلاً قال: إن كان محصناً فعليه القتل، وإن لم يكن محصناً فعليه الحد»، قلت: فما على المؤنثي به؟ قال: عليه القتل على كل حال محصناً كان أو غير محصن، (٤).

٥٠٥١ - ٢ - وفي رواية هشام؛ وحفص بن البختري أنه دخل نساء على أبي عبد الله عليه السلام فسألته امرأة منهن عن السُّح، فقال: حدّها حد الزّاني (٥)، فقالت

(١) قال الشيخ: الإمام مختار بين أن يضربه ضربة بالسيف أو يرجمه.

(٢) يشعر بعدم الحد لو كان في حال الجنون. (م)

(٣) الطريق إليه صحيح، ورواه الكليني والشيخ في الضيف.

(٤) قال في المسالك: منذهب الاصحاب أن حد اللواط الموقب القتل ليس الا، ويختار الإمام في جهة قتله فإن شاء قتله بالسيف، وإن شاء ألقاه من شاق، وإن شاء أحرقه بالنار، وإن شاء رجمه، ووردت روايات بالتفصيل بأنه إن كان محصناً رجم، وإن كان غير محصن جلد، ولم يعمل بها أحد.

(٥) المهور بين الاصحاب أن الحد في السُّح مائة جلدة حرة كانت أو أمة، مسلمة كانت أو كافرة، محصنة أو غير محصنة، للفاعلة والمفعولة، وقال الشيخ ترجم مع الاحصان وتجلد مع عدمه.

امراً : ما ذكر الله ذلك في القرآن ؟ فقال : بلى ، فقالت : أين هو ؟ قال : هن أصحاب الرأس^(١) .

٥٠٥٢ - وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : أن علياً عليه السلام قال : لو كان ينبغي لأحد أن يرحم مرتين لرحم اللوطي^(٢) .

٥٠٥٣ - وروى عبدالرحمن بن أبي هاشم البجلي ، عن أبي خديجة قال^(٣) : ولا ينبغي لامرأتين أن تناما في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز ، فإن فعلتا نهيتا عن ذلك ، فإن وجدوهما بعد النهي في لحاف واحد جلدتا كل واحدة منهما حداً حداً^(٤) ، وإن وجدتا الثالثة في لحاف حدثا ، فإن وجدتا الرابعة في لحاف قتلتا^(٥) .

وإذا أتى الرجل امرأته فاحتلمت ماءه فساقت به جاريته فحملت رجعت المرأة وجلدت الجارية وألحق الولد بأبيه ، روي ذلك عن علي بن أبي حمزة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام^(٦) .

(١) السؤال كان عن السحق نفسه لاعتاده فالحجوب عن المقصود .

(٢) رواه الكليني أيضاً بسنده المعروف عن السكوني .

(٣) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٠٢ مسنداً عنه عن أبي عبدالله عليه السلام وفيه ليس

لامرأتين أن تبينا في لحاف واحد - الخ .

(٤) ربما حمل الحد على التميز .

(٥) عمل به الشيخ في النهاية ، وفي الشرايع الاجنبيين اذا وجدتا في لحاف مجردتين

عزرت كل واحدة منهما دون الحد فان تكرر الفعل منهما والتعزيز مرتين أقيم عليهما الحد في الثالثة ، فان عادتا قال في النهاية قتلتا ، والاولى الاقتصار على التميز .

(٦) رواه الكليني في الضعيف عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال :

« دعانا زياد فقال : ان أمير المؤمنين [يعني منصور] كتب الى أن أسألك عن هذه المسألة ،

فقلت : وما هي ، فقال : رجل أتى امرأة فاحتلمت ماءه فساقت به جارية فحملت فقلت له :

فسل عنها أهل المدينة ، قال : فألقى الى كتاباً فاذا فيه : سل عنها جعفر بن محمد فان أجابك

والا فاحمله الي ، قال : فقلت له : ترجم المرأة وتجلد الجارية ويلحق الولد بأبيه ، قال —

باب ٤٩٧

حدّ المماليك في الزنا

٥٠٥٤ ١ - روى إبراهيم بن هاشم ، عن الأصْبَغ بن الأصْبَغ قال : « حدّ ثنيّ محمد بن سليمان المصري ^(١) ، عن مروان بن مسلم ، عن عبيد بن زرارّة أو عن بريد المجليّ - الشك من محمد - قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « عبد زني فقال ^(٢) : يُجلد نصف الحدّ قلت : فأينّه عاد ، قال : فيضرب مثل ذلك ، قال : قلت : فأينّه عاد ، قال : لايزاد على نصف الحدّ ، قال : قلت : فهل يجب عليه الرّجم في شيء من فعله ، قال : نعم يقتل في الثامنة إن فعل ذلك ثمان مرّات ، قال : قلت : فما الفرق بينه وبين الحرّ وإتّما فعلهما واحد ؟ قال : إن الله تبارك وتعالى رحمه أن يجمع عليه ربّ الرّق وحدّ الحرّ قال : ثمّ قال : وعلى إمام المسلمين أن يدفع ثمنه إلى مولاه من سهم الرّقاب » .

٥٠٥٥ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن الحارث بن الأحول ^(٣) ، عن بريد المجليّ عن أبي جعفر عليه السلام « في أمة تزني ، قال : تُجلد نصف الحدّ ، كان لها زوج أو لم يكن لها زوج » ^(٤) .

ولا أعلمه الا قال : وهو الذي ابتلى بها . يعنى الخليفة . أقول : يعنى بزيادزياد بن عبد المدان الخارثى والى المدينة .

(١) رواه الشيخ فى التهذيب والكلينى فى الكافى ج ٧ ص ٢٣٥ وليس فيها الوصف بالمصرى ولا فى كتب الرجال ، انما فيها محمد بن سليمان البصرى ، ولعل التصحيح من النسخ .

(٢) فيها وأمة زنت ، قال : تجلد خمسين - الخ ، ولعل الراوى سمع حكمهما وروى مرّة حكم المبد ورواه المصنف ومرّة حكم الامة ورواه الكلينى وتبعه الشيخ ولا شك فى تساوى حكمهما . (م ت)

(٣) كأنه هو الحارث بن محمد بن النعمان الاحول فله كتاب يرويه جماعة منهم ابن محبوب كما فى «جش» و«دست» .

(٤) مروى فى الكافى فى الصحيح عن ابن محبوب وعليه فتوى الاصحاب .

٥٠٥٦ ٣ - وروى ابن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : «أمّ الولد حدّها حدّ الأمة إذا لم يكن لها ولد» ^(١) .

٥٠٥٧ ٤ - وروى ابن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن مسمع أبي سيار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «أمّ الولد جنايتها في حقوق الناس على سيّدها ، قال : وما كان من حقّ الله عزّ وجلّ في الحدود فإنّ ذلك في بدنها ، وقال : ويقاسُ منها للمالك ولا قصاص بين الحرّ والعبد» ^(٢) .

٥٠٥٨ ٥ - وروى ابن محبوب ، عن عبدالله بن بكير ، عن عنبسة بن مصعب قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : «إن زنت جارية لي أحدّها ؟ قال : نعم وليكن ذلك في سرّ فأبني أخاف عليك السلطان» ^(٣) .

٥٠٥٩ ٦ - وروى إبراهيم بن هاشم ، عن صالح بن السّديّ ^(٤) عن الحسين بن خالد ، عن الرّضا عليه السلام أنّه سئل عن رجل كانت له أمة فقالت الأمة له : ما أدّيت من مكاتبتي فأنا به حرّة على حساب ذلك ؟ فقال لها : نعم ، فأدّيت بعض مكاتبتي وجامعها مولاه بعد ذلك ، قال : إن استكرهها على ذلك ضرب من الحدّ بقدر ما أدّيت من مكاتبتي ودرى عنه من الحدّ بقدر ما بقي له من مكاتبتي ، وإن كانت تابعته كانت شريكته

(١) أي حدّ أم الولد حدّ الأمة التي لا ولد لها . (سلطان)

(٢) ظاهره أن جنايتها لا تتعلق برقيبتها بل يلزم المولى أرض جنايتها ونسب القول بذلك إلى الشيخ في المبسوط وابن البراج ، والمشهور أن جنايتها تتلاق برقيبتها وللمولى فكها إما بأرض الجناية أو بأقلّ الأمرين وإن شاء دفعها إلى المجنى عليه ، هذا في الخطأ ، وأما في العمد فلا خلاف في جواز القود .

(٣) قال العلامة (ره) في القواعد : للسيد إقامة الحد على عبده وأمه من دون إذن الامام وللإمام أيضاً الاستيفاء وهو أولى ، وللسيد أيضاً التمهيز .

(٤) في الكافي والتهذيب «صالح بن سميد» وذكرنا في كتب الرجال في عنوانين ولكل واحد منهما كتاب والاتحاد غير بعيد ، والمراد بالحسين بن خالد : ابن أبي الملاء الخفاف وله كتاب يعد من الأصول وهو ممدوح . وفيهما عن الحسين بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام .

في الحدّ ضربت مثل ما يضرب،^(١).

٥٠٦٠ ٧ - وسئل الصادق عليه السلام ^(٢) وعن رجل أصاب جارية من الفيء فوطئها قبل أن يقسم، قال: تقوّم الجارية وتدفع إليه بالقيمة ويحطّ له منها ما يصيبه منها من الفيء ويجلد الحدّ ويدراً عنه من الحدّ بقدر ما كان له فيها، فقيل: فكيف صارت الجارية تدفع إليه بالقيمة دون غيرها؟ قال: لأنّه وطنها ولا يؤمن أن يكون ثمّ حلّ،^(٣).

٥٠٦١ ٨ - وروى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام «في عبيدين رجلين أعتق أحدهما نصيبه، ثمّ إنّ العبد أُمّي حدّاً من حدود الله عزّ وجلّ، قال: إن كان العبد حيث أعتق نصفه قوّم ليغرم الذي أعتقه نصف قيمته فنصفه حرّ يضرب نصف حدّ الحرّ ويضرب نصف حدّ العبد، وإن لم يكن قوّم فهو عبد يضرب حدّ العبد»^(٤).

(١) تقدّم الكلام فيه سابقاً.

(٢) رواء الكليني في الكافي ج ٧ ص ١٩٤ بسند حسن كالصحيح من مروين عثمان.

(٣) قال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: من وطئ جارية من الممتّم قبل أن يقسم قوّم عليه وأسقط عنه من قيمتها بمقدار ما يصيبه منها والباقي بين المسلمين ويقام عليه الحد، ويدراً عنه بمقدار ما كان له منها، وتبعه ابن البراج وابن الجنيد، وقال المفيد: عزّره الامام بحسب ما يراه من تأديبه وقومها عليه وأسقط من قيمتها سهمه وقسم الباقي بين المسلمين، وقال ابن ادريس: ان ادعى الشبهة في ذلك يدراً عنه الحدّ، الوجه أن نقول ان وطئ مع الشبهة فلاحد ولا تعزير وان وطئ مع علم التحريم عزّر لعدم علمه بقدر النصيب وهو شبهة واحتج الشيخ برواية عمرو بن عثمان والجواب أنه محمول على ما اذا عينها الامام لجماعة هو أحدهم. (المرآة)

(٤) كأن فيه دلالة على أن بمجرد اعتناق الشريك حصّته لا يسرى المتق إلى حصّة شريكه من غير تقويم الحصّة وكذا لا يتحقّق المتق بالنظر إلى حصّته أيضاً، وقال الفاضل التفرّش: لعلّ التقويم كناية عن صحّة المتق ان لم يقصد المتق الاضرار بالشريك ليبطل المتق حيث لم يقصد القرية بل قصد ما ورضى بتقويم حصّة الشريك عليه لكنه لم يقوم عليه لما منع بقوى النصف في الرقّ فيكون المعنى ان كان عتق نفسه صحيحاً فكذا والا فهو عبد - الخ.

٥٠٦٢ ٩ - وروى عبّاد بن كثير البصري^(١) عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : « في المكاتبين إذا فجر بضربان من الحد بقدر ما أدّيا من مكاتبتهما حدّ الحرّ ويضربان الباقي حدّ المملوك »^(٢).

باب ٤٩٨

حدّ من أتى بهيمة

٥٠٦٣ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن إسحاق بن جرير ، عن سدير عن أبي جعفر عليه السلام « في الرّجل يأتي البهيمة قال: يجلد دون الحدّ ، ويفرم قيمة البهيمة لصاحبها لأنّه أفسدها عليه ، وتذبح وتحرق وتدفن^(٣) . إن كان ممّا يؤكل لحمه ، وإن كان ممّا يركب ظهره^(٤) أغرم قيمتها وجلد دون الحدّ وأخرجها من المدينة التي فعل ذلك بها إلى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها كي لا يعير بها »^(٥).

باب ٤٩٩

حدّ القواد^(٦)

٥٠٦٤ ١ - روى إبراهيم بن هاشم ، عن صالح بن السّديّ ، عن محمد بن سليمان البصريّ ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « أخبرني عن القواد ما حدّه ؟ قال : لا حدّ على القواد أليس إنّما يعطى الأجر على أن يقود ؟ قلت : جعلت

(١) كذا وفي الكافي في غير مورد من كتاب الحدود عن عبّاد البصري وهو عبّاد بن صهيب كما مرّح به في بعضها .

(٢) في اللّغة « من تحرّر بمضه فانه يحدّ من حدّ الاحرار بقدر ما فيه من الحرية ومن حدّ العبيد بقدر العبودية » .

(٣) أي الضّام التي لا تحرق غالباً وليس في التهذيب قوله « وتدفن » .

(٤) « ممّا يؤكله ، كالشاء والبقرو الناقة ، وممّا يركب ، أي ما كان غير مأكول في المادة كالحمير والبنال والخيول » .

(٥) أي لثلاث يبيعها فاعلها أو مالكتها . (المالك)

(٦) أي دلال الزنا واللواط .

فذلك إنما يجمع بين الذكر والأنثى حراماً ، قال : ذاك المؤلف بين الذكر والأنثى حراماً ؟ فقلت : هو ذاك جعلت فداك ، قال : يضرب ثلاثة أرباع حد الزاني : خمسة وسبعين سوطاً ، وينفى من المصر الذي هو فيه^(١) .

٥٠٦٥ ٢ - وفي خبر آخر : « لعن رسول الله ﷺ الواسلة والموتصلة - يعني الزانية والقوادة في هذا الخبر - »^(٢) .

باب ٥٠٠

حد القذف

٥٠٦٦ ١ - روى العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ﷺ « في الذي يقذف امرأته ، قال : يُجلد ، قلت : أ رأيت إن عفت عنه ، قال : لا ولا كرامة »^(٣) .

٥٠٦٧ ٣ - وروى ابن محبوب ، عن حماد بن زياد^(٤) ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل قال لامرأته بعدما دخلت عليه : لم أجذك عذراء ، قال : لا حداً عليه »^(٥) .

(١) مروي في التهذيب ج ٢ ص ٤٦٣ والكافي ج ٧ ص ٢٦١ مع زيادة ، وقال في الشرايع يستوى في هذا الحكم الحر والعبد والمسلم والكافر .

(٢) رواه المؤلف في معاني الأخبار ص ٢٥٠ في الحسن كالصحيح عن إبراهيم بن زياد الكرخي عن أبي عبدالله عليه السلام ، وفيه « الواسلة والمستوصلة » . وفي الكافي عن سعد الاسكاف عن الصادق عليه السلام نحوه وفيه « الواسلة والموصولة » ، وقوله « في هذا الخبر » متعلق بيمنى .

(٣) أي هل ينفع عفوها في سقوط الحد عنه قال : لا أي لا ينفع ، ورواه الشيخ في التهذيب بعد ذكر أخبار دلت على جواز العفو عن القاذف فجمله وفسره بما إذا عفت بعد الرفع إلى الحاكم وبذلك جمع بين الأخبار . وقال في المسالك : يستأنف نهد بالعفو لانه حق آدمي يقبل العفو كغيره من حقوقه ولا فرق في ذلك بين الزوجة وغيرها ولا بين وقوع العفو بعد المرافقة إلى الحاكم وقبلها .

(٤) كذا في الصواب حماد عن زياد كما في التهذيب .

(٥) المشهور أن عليه التعزير .

٥٠٦٨ ٣ - وفي خبر آخر قال : «إنَّ العُدَّة قد تسقط من غير جماع ، قد تذهب بالنكبة والعثرة والسقطة» ^(١) .

٥٠٦٩ ٤ - وفي رواية وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : «أنَّ علياً عليه السلام لم يكن يحدُّ في التعريض حتَّى يأتي بالفرية المصروفة مثل يا زان ويا ابن الزانية ، أو لست لأبيك» ^(٢) .

٥٠٧٠ ٥ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عباد بن صهيب قال : «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن نصراني قذف مسلماً فقال له : يا زان ، قال : يجلد ثمانين جلدة لحقَّ المسلم ، وثمانين جلدة إلا سوطاً لحرمة الإسلام ، ويحلق رأسه ويطاف به في أهل دينه لكي ينكل غيره» ^(٣) .

٥٠٧١ ٦ - وروى عن صفوان ، عن أبي بكر الحضرميَّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته عن رجل يفترى على رجل من جاهلية العرب ، قال : يضرب حداً ، قلت : يضرب حداً ؟ قال : نعم إنَّ ذلك يدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله» ^(٤) .

٥٠٧٢ ٧ - وروى جعفر بن بشير ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي غنْدَلَسٍ السَّراج عن أبي عبد الله عليه السلام : «أنه قضى ^(٥) في رجل دعا آخر ابن المجنون وقال الآخر له :

(١) روى الكليني ج ٧ ص ٢١٢ في الحسن عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل قال لأدريته : لم تأتني عذراء ، قال : ليس عليه شيء لان العُدَّة تذهب بغير جماع ، والنكبة هي ما يصيبه الانسان من الحوادث ، و العثرة الزلة .

(٢) رواه الحميري في قرب الاسناد ص ٧٢ عن السندی بن محمد اليزاز عن وهب وعمل به الاصحاب لتأييدها بأخبار آخر راجع الكافي والتهذيب ج ٢ ص ٤٦٩ .

(٣) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٣٩ في الموثق وكذا الشيخ في التهذيب .

(٤) أي يفترى على الرجل من جاهلية العرب من بطلان نكاحهن والزنا وأمثال ذلك وكان قاذف العرب من حيث أنهم عرب يكون قاذفاً لرسول الله صلى الله عليه وآله البياض بالله وفي التهذيب «قذف بعض جاهلية العرب» .

(٥) يعني قضى أمير المؤمنين عليه السلام كما في الكافي والتهذيب .

بل أت ابن المجنون ، فأمر الأول أن يجلد صاحبه عشرين جلدة وقال : أعلم أنه ستعقب مثلها عشرين ، فلماً جلده أعطى المجلود السوط فجلده عشرين ، نكلاً ينكهما^(١) .

٥٠٧٣ ٨ - وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل قال لامرأته : يا زانية ، قال : يجلد حدّاً ويفرق بينهما بعدما جلد ، ولا تكون امرأته ، قال : وإن كان قال كلاماً أفلت منه في غير أن يعلم شيئاً أراد أن يفيظها به فلا يفرق بينهما .

٥٠٧٤ ٩ - وقال أمير المؤمنين عليه السلام : «إذا كان في الحدّ لملّ أو عسى فالحدّ معطل»^(٢) .

٥٠٧٥ ١٠ - وقال الصادق عليه السلام : «قاذف اللقيط يحدّ»^(٣) .

والمرأة إذا قذفت زوجها وهو أصرّ يفرق بينهما ، ثم لا تحلّ له أبداً^(٤) .

٥٠٧٦ ١١ - وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير قال : «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قذف امرأته بالزنا وهي خرساء صماء لا تسمع ما قال فقال : إن كان لها بيّنة يشهدون لها عند الإمام جلده الحدّ وفرق بينهما ثم لا تحلّ له

(١) قيل في وجه تقديم الأول على الثاني ، ويمكن أن يكون مقصوده عليه السلام أن يعفو

عن صاحبه فيكون بقاء الصلح من جانبه كما كان بقاء السب منه . والنكال العقوبة .

(٢) يمكن أن يكون المراد أنه لا ينبغي التأخير في إقامة الحدود أو أنه إشارة إلى إداراء

الحدود بالشبهات ، ولم أجد مستنداً .

(٣) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٠٩ في الحسن كالصحيح عن ابن محبوب عن بعض أصحابه

عنه عليه السلام هكذا قال : «يحد قاذف اللقيط ، ويحد قاذف ابن الملاعة» .

(٤) روى الكليني ج ٦ ص ١٦٦ والشيخ في الصحيح عن ابن محبوب عن بعض أصحابه

عن أبي عبد الله عليه السلام «في امرأة قذفت زوجها وهو أصرّ ، قال : يفريق بينهما وبينه ولا تحل

له أبداً ، و عمل به المصنف - رحمه الله - و لم يعمل به الأصحاب ، وفي عكسه روايات مع عمل

الأصحاب عليها . (م ت)

أبداً ، وإن لم يكن لها بيّنة فهي حرام عليه ما أقام معها ولا إنم عليها منه ،^(١)
 ٥٠٧٧ - وفي رواية السكوني^(٢) « أن علياً عليه السلام قال : من أقرّ بولد ثم نفاه
 جلد الحد والزم الولد ،^(٣) .

٥٠٧٨ - وفي رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال : « كلُّ بالغ من ذكر أو أنثى افتري على صغير أو كبير ، أو ذكر أو أنثى ، أو
 مسلم^(٤) أو حرّ أو مملوك فعليه حدُّ الفرية ، وعلى غير البالغ حدُّ الأدب ،^(٥) .
 ٥٠٧٩ - وقال علي عليه السلام : « لأحدٌ على مجنون حتى يفيق ، ولا على الصبي
 حتى يدرك ، ولا على النائم حتى يستيقظ ،^(٦) .

٥٠٨٠ - وروى الحسن بن محبوب ، عن العلاء ، وأبي أيوب ، عن محمد بن مسلم
 عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل قال لامرأته : يا زانية أنا زيت بك ، قال : عليه حدُّ
 واحد لقذفه إياها ، وأما قوله : أنا زيت بك فلاحدٌ عليه فيه إلا أن يشهد على

(١) مروي في الكافي ج ٦ ص ١٦٦ ، وهذا الحكم لاختلاف فيه ظاهراً بين الأصحاب ،
 ومتنفي الخبر اعتبار الصم والخرس ممّا وبذلك قال جماعة ، واكتفى الشيخ والمفيد والمحقق
 بأحد الأمرين ، ويستفاد من قول المحقق أن التحريم إنما يثبت إذا زعمها بالزنا مع دعوى
 المشاهدة وعدم البينة ، والاختبار مطلقة في ترتب الحكم على مجرد القذف ، ولا فرق بين كون
 الزوجة مدخولاً بها وعدمه لاطلاق النص .

(٢) مروي في الكافي بسنده المعروف عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ، وقال
 سلطان العلماء : لا بد من تخصيص النفي بما يوجب القذف إن كان المراد بالحد حد القذف لأن
 نفي الولد لا يوجب القذف لإحتمال الشبهة ، ويحتمل أن المراد التنزير لأجل تكذيب نفسه
 فيستقيم في مطلق نفي الولد بعد الاقرار . (٣) زاده نافي التهذيبين « أو كافر » .

(٤) المشهور أن من قاذف الصبي أو المجنون أو الكافر لا حد عليه بل عليه التنزير فقول
 عليه السلام « افتري على صغير » محمول على من قذفه بنسبة الزنا إلى أحد والديه فإن ذلك يوجب
 الحد . مثل أن يقول : يا ابن الزانية ، ويمكن أن يكون المراد بالحد التنزير بالنسبة إلى الافتراء
 على الصغير . والمراد بحد الأدب التنزير الخفيف .

(٥) رواه الشيخ في التهذيب مستنداً عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله الصادق عن أبيه عنه
 عليهم السلام .

نفسه أربع مرات بالزَّنا عند الإمام^(١) .

٥٠٨١ ١٦ - وروى الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم^(٢) ، عن مسمع أبي -
سَيَّار عن أبي عبد الله عليه السلام «في أربعة شهدوا على امرأة بالفجور أحدهم زوجها ، قال
يجلدون الثلاثة^(٣) ، ويلاعنها زوجها ، ويفرق بينهما ولا تحل له أبداً» .
٥٠٨٢ ١٧ - وقد روى «أنَّ الزَّوج أحد الشهود»^(٤) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذان الحديثان متفقان غير مختلفين
وذلك أنَّه متى شهد أربعة على امرأة بالفجور أحدهم زوجها ولم ينف ولدها فالزَّوج
أحد الشهود ، ومتى نفى ولدها مع إقامة الشهادة عليها بالزَّنا جلد الثلاثة الحدَّ و
لاعنها زوجها وفرق بينهما ولم تحل له أبداً ، لأنَّ اللِّمَانَ لا يكون إلَّا بنفي الولد^(٥) .
وإذا قذف عبد حرّاً جلد ثمانين جلدة لأنَّ هذا من حقوق النَّاس^(٦) .

٥٠٨٣ ١٨ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن ، عن عبيد بن زرارة قال :
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : «لَوْ أُتِيتَ بِرَجُلٍ قَدْ قَذَفَ عَبْدًا مُسْلِمًا بِالزَّنا لَأَنعَلِمَنَّهُ
إِلَّا خَيْرًا لِّضُرِّبَتِهِ الْحَدَّ حَدَّ الْحَرِّ إِلَّا سَوْطًا» .

٥٠٨٤ ١٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سُئِلَ عَلِيُّ عليه السلام^(٧) عَنْ مَكَائِبِ اقْتَرَى عَلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ

(١) بظاهر الخبر أفنى الشيخ - رحمه الله - في النهاية .

(٢) غير مذكور في الرجال إنما كان فيها إبراهيم بن نعيم ويروى عنه ابن محبوب .

(٣) هذا مذهب القاضي وجماعة من أصحابنا .

(٤) كما في التهذيب عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام وهذا مذهب الشيخ وجماعة .

(٥) هذا خلاف فتوى الأصحاب ولم ينقل أحد القول بذلك .

(٦) في الكافي ج ٧ ص ٢٣٣ في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام

قال : «إذا قذف العبد الحر جلد ثمانين ، وقال : هذا من حقوق الناس» .

(٧) كذا ورواه الكليني في الحسن كالصحيح عن ابن محبوب عن حماد [ولم ينسبه] عن

سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المكاتب - الخ - .

فقال : يضرب حد الحر ثمانين جلدة أدنى من مكاتبته شيئاً أولم يؤدّ ، قيل له : فإن زنى وهو مكاتب ولم يؤدّ من مكاتبته شيئاً ، قال : هذا حق الله عز وجل يطرح عنه خمسون جلدة ويضرب خمسين .

٥٠٨٥ ٢٠ - وروى ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة قذفت رجلاً ، قال : تجلد ثمانين جلدة .

٥٠٨٦ ٢١ - وروى محمد بن سنان ، عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : «الرجل ينتفي من ولده وقد أقرّ به ، قال : إن كان الولد من حرّة جلد الأب خمسين سوطاً حد المملوك ، وإن كان من أمة فلا شيء عليه»^(١) .

وإذا قال رجل لرجل : إنك تعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال ضرب ثمانين جلدة^(٢) ، وكذلك إن قال له : يا معفوج يا منكوح جلد حد القاذف ثمانين جلدة^(٣) .

وإن قذف رجل قوماً بكلمة واحدة فعليه حد واحد إذا لم يسمّهم بأسمائهم وإن سمّاهم فعليه لكل رجل سمّاه حد ، روى ذلك بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام^(٤) .

(١) حمل الخمسين على التعمير تقيّة لان بعضهم لا يعدون قول الرجل لولده «لست ولدي» قذفاً ، أو حمل على ما إذا لم يصرح بنفى الولد ، وحمله الشيخ في الاستبصار على أنه وهم من الراوى .

(٢) في الكافي ج ٧ ص ٢٠٨ بسند مجهول عن الصادق عليه السلام «إذا قذف الرجل الرجل فقال إنك تعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال ، قال : يجلد حد القاذف ثمانين جلدة» .
(٣) في الكافي في المجهول عن أبي عبد الله عليه السلام يقول : «كان على عليه السلام يقول : إذا قال الرجل للرجل يا معفوج يا منكوح في دبره فإن عليه الحد حد القاذف ، والمعفوج المنكوح في دبره .

(٤) في الاستبصار ج ٤ ص ٢٢٨ الحسين بن سعيد ، عن ابن محبوب ، عن أبي الحسن الشامي ، عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة ، قال له : إذا لم يسمهم فأنما عليه حد واحد ، وإن سمى فعليه لكل رجل حد» .

وروي أنهم إن أتوا به متفرقين ضرب لكل رجل منهم حداً واحداً ، وإن أتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً^(١) .

و إن قذف رجل رجلاً فجلد ثم عاد عليه بالقذف ، فإن كان قال : إن الذي قلت لك حق لم يجلد ، وإن قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحد ، وإن قذفه قبل أن يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه إلا حد واحد^(٢) .

٥٠٨٧ ٢٢ - وقال الصادق عليه السلام : « لا حد لمن لاحد عليه » ، يعني لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه حد . ولو قذفه رجل فقال له : يا زان لم يكن عليه حد^(٣) .
 روى ذلك أبو أيوب ، عن فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام .

٥٠٨٨ ٢٣ - وروى هشام بن سالم ، عن عمارة الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لرجل : يا ابن الفاعلة - يعني الزنا - فقال : إن كانت أمه حية شاهدة ثم جاءت تطلب حقها ضرب ثمانين جلدة ، وإن كانت غائبة انتظر بها حتى تقدم فتطلب حقها ، وإن كانت قدماء ولم يعلم منها إلا خير ضرب المفترى عليها الحد ثمانين جلدة^(٤) .

(١) روى الكليني ج ٧ ص ٢١٠ في الحسن الصحيح عن جميل وفي الموثق عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل افترى على قوم جماعة ، قال : فقال : إن أتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً ، وإن أتوا به متفرقين ضرب لكل رجل حداً ، ويجمع بين الروايتين بأن لتعدد الحد سببين أحدهما التسمية والآخر تفرق الطلب .

(٢) روى الكليني ج ٧ ص ٢٠٨ في الصحيح كالشيخ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف الرجل فيجلد فيعود عليه بالقذف ، قال : إن قال له : إن الذي قلت لك حق لم يجلد ، وإن قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحد ، وإن قذفه قبل أن يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه الا حد واحد .

(٣) الظاهر أن التفسير من الراوى كما روى الكليني في الحسن الصحيح ج ٧ ص ٢٥٣ عن فضيل عنه (ع) . والمقطوع به في كلام الاسحاب اشتراط كمال العقل في القاذف والمقذوف للحد كما في المرأة .

(٤) يدل على أنه إذا قال : يا ابن الزانية أو يا ابن الفاعلة كان المقذوف الام وهي ←

٥٠٨٩ ٢٤ - وروى أبو أيوب ، عن حريز عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «سألته عن ابن المخصوبة يفترى عليه الرجل^(١) فيقول له : يا ابن الفاعلة ، فقال : أرى عليه الحدَّ ثمانين جلدة ، ويتوب إلى الله عزَّ وجلَّ ممَّا قال» .

٥٠٩٠ ٢٥ - وروى عن أبي ولاد الحنط أنه قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : «أُتني أمير المؤمنين عليه السلام برجلين قد قذف كلُّ واحد منهما صاحبه في بدنه فدرأ عنهما الحدَّ وعزَّهما»^(٢) .

باب ٥٠١

حدُّ شرب الخمر وما جاء في الغناء والملاهي

٥٠٩١ ١ - روى الحلبيُّ عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : «لو أنَّ رجلاً دخلني الاسلام فأقرَّ به ثمَّ شرب الخمر وزمى وأكل الرِّبَا ولم يقبض له شيء من الحلال والحرام لم أقم عليه الحدَّ إذا كان جاهلاً إلا أن تقوم عليه البيعة أنه قرأ السورة التي فيها الرِّبَا والخمر وأكل الرِّبَا ، وإذا جهل ذلك أعلمته وأخبرته فإن ركب به بذلك جلدته وأقمت عليه الحدَّ» .

٥٠٩٢ ٢ - وفي رواية عمرو بن شمر ، عن جابر بن رافع «أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أتني بالنجاشيَّ الحارثيَّ الشاعر قد شرب الخمر في شهر رمضان فضربه ثمانين ثمَّ حبسه ليلة ثمَّ دعابه من الغد فضربه عشرين سوطاً ، فقال : يا أمير المؤمنين ضربتني ثمانين سوطاً في شرب الخمر فهذه العشرون ما هي ؟ فقال : هذا لجراأتك على شرب الخمر في شهر رمضان»^(٣) .

→ المطالبة بالحد كما ذكره الاصحاب ، وقوله «ضرب المفترى» أي اذا رأى الحاكم المصلحة في ذلك أو كان المطالب الوارد حينئذ .

(١) كذا في الكافي والتهذيب ، وفي بعض النسخ «عليها» وفي بعضها «عليهما» .

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٢٢ والشيخ في التهذيب كلاهما في الصحيح .

(٣) مروى في الكافي في الضعيف وقال الملامه - رحمه الله - في التحرير : لو شرب المسكر

في شهر رمضان أو موضع شريف أقيم عليه الحد وأدب بعد ذلك بما يراه الامام .

وإذا شرب الرّجل الخمر أو النّبيذ المسكر جلد ثمانين جلدة ، وكلّ ما أسكر كثيره فقليله وكثيره حرام ^(١) ، والفقاع بتلك المنزلة ^(٢) ، وشارب المسكر خمر أكان أو نبيذاً يجلد ثمانين جلدة ، فإن عاد جلد فإن عاد قُتِل ^(٣) ، وقد روي أنّه يُقتل في الرّابعة .

والعبد إذا شرب مسكراً جلد أربعين جلدة ويُقتل في الثامنة ^(٤) .
وقال أبي - رضي الله عنه - في رسالته إليّ : إعلم أنّ أصل الخمر من الكرم

(١) روى الكليني ج ٧ ص ٢١٤ في الموثق عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شرب حصة خمر ، قال : يجلد ثمانين جلدة قليلاً وكثيراً حرام ، والحصة - بالضم - : الجرعة ، وروى الشيخ في الحسن كالصحيح عن أبي عبد الله (ع) أنّه يقول : «ان في كتاب علي (ع) يضرب شارب الخمر ثمانين ، وشارب النّبيذ ثمانين» .

(٢) أي في حرمة قليله وكثيره ووجوب الحد عليه ، روى الشيخ مسنداً عن الحسين القلانسي قال : «كتبنا إلى أبي الحسن الماضي (ع) أسأله عن الفقاع فقال : لا تقربه فانه من الخمر» ، وعن أبي الجهم وابن فضال عن أبي الحسن عليه السلام قال : «سألناه عن الفقاع فقال خمر وفيه حد شارب الخمر» .

(٣) روى الكليني ج ٧ ص ٢١٨ في الصحيح عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (ع) قال : «قال رسول الله (ص) : من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه ، فان عاد الثالثة فاقتلوه» ، وفي الصحيح أيضاً عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع) «أنه قال : في شارب الخمر إذا شرب ضرب فان عاد ضرب ، فان عاد قتل في الثالثة ، قال جميل : وروى بعض اصحابنا أنه يقتل في الرابعة قال ابن أبي عمير : كان المعنى أن يقتل في الثالثة ومن كان أمّا يؤتى به يقتل في الرابعة أي من يؤتى به الامام في الثالثة فيؤتى به في الرابعة يقتل .

(٤) هذا مختار المصنف - رحمه الله - كأنه أخذ من حصة أبي بكر الحضرمي المروية في الكافي والتهذيب قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن عبد مملوك قذف حراً قال : يجلد ثمانين ، هذا من حقوق الناس ، فأما ما كان من حقوق الله عزّ وجلّ فانه يضرب نصف الحد ، قلت : الذي من حقوق الله عزّ وجلّ ماهو ؟ قال : إذا ذنبي أو شرب خمرأ فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد» .

إذا أصابته النار أو غلى من غير أن تمسه النار فيصير أسفله أعلاه فهو خمر^(١) ولا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثه ويبقى ثلثه ، فإن نشأ من غير أن تمسه النار فدعه حتى يصير خلاً من ذاته من غير أن تلقى فيه [شيئاً^(٢) ، فإذا صار خلاً من ذاته حل أكله فإن تغير بعد ذلك وصار خمرأ فلا بأس أن تلقى فيه [ملحاً أو غيره ، وإن صب في الخل خمر لم يجز أكله حتى يعزل من ذلك الخمر [في إناء ويصبر حتى يصير خلاً] فإذا صار خلاً اكل ذلك الخل الذي صب فيه الخمر ، وإن الله تبارك وتعالى حرّم الخمر بعينها ، وحرّم رسول الله ﷺ كل شراب مسكر ولعن الخمر وغارسها وحارسها وحاملها والمحمولة إليه وبايعها ومشترىها وآكل ثمنها وعاصرها وساقبها وشاربها ، ولها خمسة أسامي : العصير وهو من الكرم ، والنبيذ وهو من الزبيب ، والبشع وهو من العسل^(٣) ، والمرز وهو من الشعير^(٤) ، والنبيذ وهو من الثمر ، والخمر مفتاح كل شر ، وشاربها كعابد وثن ، ومن شربها حبست صلاته أربعين يوماً ، فإن تاب في الأربعين لم تقبل توبته وإن مات فيها دخل النار^(٥) .

٥٠٩٣ ٣ - وقال الصادق عليه السلام : « لا تجالسوا شرّاب الخمر فإن اللعنة إذا نزلت عمت من في المجلس » .

ولا تجوز الصلاة في بيت فيه خمر محصور في آنية ، ولا بأس بالصلاة في نوب أصابته خمر لأن الله عز وجل حرّم شربها ولم يحرم الصلاة في نوب أصابته^(٦) .

(١) مراده بيان أن العصير المنبى حكمه حكم الخمر بعد الغليان قبل التثليث .

(٢) الظاهر أنه أراد بهذا الكلام الجمع بين مختلف الاخبار بأنه لا يطرح فيه الملح وأمثاله قبل أن يصير خمرأ ويجوز بعده . والمظنون أن ما بين المعقوفين زيادة من المحققين .

(٣) في القاموس البشع - بالكسر وكنب - : نبيذ العسل المشتد أو سائلة المنب أو بالكسر الخمر .

(٤) المرز - بالكسر - : نبيذ الذرة والشعير . (القاموس)

(٥) راجع نسووه في الكافي ج ٦ ص ٣٩٣ الى ٤١٢ وعقاب الاعمال ص ٢٩٢ .

(٦) تقدم الكلام فيه ، راجع المجلد الأول ص ٧٤ .

٥٠٩٤ ٤ - وقال الصادق عليه السلام^(١) : «شارب الخمر إن مرض فلا تمودوه ، وإن مات فلا تشهدوه ، وإن شهد فلا تزكوه»^(٢) وإن خطب إليكم فلا تزكوه ، فإن من زوّج ابنته شارب الخمر فكأنما قادهَا إلى الزنا ، ومن زوّج ابنته مخالفاً له على دينه فقد قطع رحماً^(٣) ، ومن اتّمن شارب الخمر لم يكن له على الله تبارك وتعالى ضمان .

٣٠٩٥ ٥ - وقال الصادق عليه السلام^(٤) : «خمس من خمسة محال : الحرمة من الفاسق محال ، والشفقة من العدو محال ، والنصيحة من الحاسد محال ، والوفاء من المرأة محال ، والهيبة من الفقير محال»^(٥) .

والفناء مما أوعد الله عز وجلّ عليه النار وهو قوله عز وجلّ : «ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضلّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين»^(٥) .

٥٠٩٦ ٦ - وسئل الصادق عليه السلام^(٦) عن قول الله عز وجلّ : «فاجتنبوا الرّجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور» قال : الرّجس من الأوثان الشطرنج ، وقول الزور الفناء^(٦) .

والنّهر أشدّ من الشطرنج ، فأما الشطرنج فإنّ اتّخاذها كفر ، واللّعب بها

(١) صدر هذا الخبر في الكافي ج ٦ ص ٣٩٧ عن النبي (ص) وذيله في أخبار شتى وكانه نقل بالمعنى كما قاله المولى المجلسي - رحمه الله - .

(٢) أي لا تقبلوا شهادته .

(٣) في بعض النسخ « فكأنما قطع رحماً » .

(٤) رواه المصنف في الخصال ص ٢٦٩ بأسناده عن البرقي عن أبيه بأسناده يرفعه إليه عليه السلام .

(٥) روى الكليني ج ٦ ص ٣٣١ في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال . سمته : « الفناء مما أوعد الله عليه النار ، وتلا هذه الآية : «ومن الناس - الآية » .

(٦) رواه الكليني ج ٦ ص ٣٣٥ مسنداً عن زيد الشحام قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل - الخ » .

شرك^(١)، وتعليمها كبيرة موبقة^(٢)، والسلام على اللاهي بها معصية، ومقلبها كمقلب لحم الخنزير^(٣)، والناظر إليها كالناظر إلى فرج أمه^(٤)، واللاعب بالنرد قماراً مثله ممثل من يأكل لحم الخنزير، وممثل الذي يلعب بها من غير قمار ممثل من يضع يده في لحم الخنزير أو في دمه^(٥).

ولا يجوز اللعب بالخواتيم، والأربعة عشر^(٦)، وكل ذلك وأشباهه قمار حتى لعب الصبيان بالجوز هو القمار^(٧).

وإياك والضرب بالصوانيج^(٨) فإن الشيطان يركض معك والملائكة تنفر عنك، ومن بقي في بيته طنبور أربعين صباحاً فقد باء بغضب من الله عز وجل^(٩).
٥٠٩٧ ٧- وقال الصادق عليه السلام: «إن الملائكة لتنفر عند الرهان، وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والریش والنصل، وقد سبق رسول الله ﷺ أسامة بن زيد وأجرى الخيل»^(١٠).

٥٠٩٨ ٨- فروي «أن ناقة النبي ﷺ سبقت فقال عليه السلام: إنها بنت وقالت فوقي رسول الله ﷺ، وحق على الله عز وجل أن لا يبغي شيء على شيء إلا أذله الله

(١) الكفر والشرك مبالغة في شدة عذاب المتخذ لها.

(٢) أوبقه أى أهلكه والموبقة المهلكة.

(٣) أى كالذى يقصد الأكل من لحمها.

(٤) كما فى السرائر نقلاً عن جامع البزنطى.

(٥) نقل ابن اديس: نحو هذا الكلام فى مستطرفات السرائر ص ٢٧٨ عن جامع

البزنطى.

(٦) تقدم معنى أربعة عشر ج ٣ ص ٢٢.

(٧) كما تقدم فى المجلد الثالث باب المعاش تحت رقم ٣٥٨٨

(٨) جمع الصنج وهو صفيحة مدورة من النحاس أو الصفر تضرب بالآخرى مثلها

للطرب.

(٩) لم أجد خبره فى مظانه.

(١٠) تقدم الخبر والقول فيه بان المراد بالريش السهم.

ولو أن جبلاً بقى على جبل لهدّ الله الباغي منهما .

- ٥٠٩٩ - ٩ - وذهب رسول الله ﷺ عن تحريش البهائم ما خلا الكلاب،^(١) .
 ٥١٠٠ - ١٠ - وسأل رجل علي بن الحسين عليه السلام عن شراء جارية لها صوت ، فقال
 ما عليك لو اشتريتها فذكرت لك الجنة ، يعني بقراءة القرآن والزهد والفضائل التي
 ليست بغناء فأما الغناء فمحظور^(٢) .

باب ٥٠٢

حدّ السرقة

- ٥١٠١ - ١ - روي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال : لا يزال العبد يسرق
 حتى إذا استوفى دية يده أظهره الله عز وجل عليه،^(٣) .
 ٥١٠٢ - ٢ - وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : لا يقطع
 السارق في عام سنة مُجدبة -^(٤) يعني في المأكول دون غيره - .
 ٥١٠٣ - ٣ - وفي رواية غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليهما السلام
 «أنّ علياً عليه السلام أتى بالكوفة برجل سرق حماماً فلم يقطعه ، وقال : لا [أ] قطع في

(١) مروي نحوه في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام وأخرجه أبو داود والترمذي
 في سننهما بسند حسن من حديث ابن عباس ، والتحريش الاغراء بين البهائم وتوبيخ بعضها
 على بعض كما يفعل بين الديوك وغيرها ، ويمكن أن يكون المراد تحريش الكلب على الصيد
 لاتحريش الكلاب بعضها ببعض .

(٢) كان المصنف لم يعد أمثال ما ذكر من الفناء المحرم ، انما المحرم عنده ما كان
 في باطل .

(٣) مروي في الكافي ج ٧ ص ٢٦٠ بسند حسن عن ياسر عن بعض الثماني عن أبي الحسن
 عليه السلام .

(٤) السنة - بفتح المهملة - : القحط والجذب ، والمجدبة اما تأكيد بحسب المعنى
 أو عبارة عن قليلة المطر أو عديمته ، وفي الكافي في عام سنة - يعني في عام مجاعة - .

الطير،^(١).

٥١٠٤ - وروى سعد بن طريف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قطع علي عليه السلام في بيضة حديد وفي جنة وزنها ثمانية وثلاثون رطلاً »^(٢).

٥١٠٥ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أتى رجلاً فقال : أرسلني فلان إليك لترسل إليه بكذا وكذا فأعطاه وصدقته ، فلقى صاحبه فقال له : إن رسولك أتاني فبعث إليك معه بكذا وكذا ، فقال : ما أرسلته إليك ولأتاني أحد بشيء فزعم الرسول^(٣) أنه قد أرسله وقد دفعه إليه ، قال : إن وجد عليه بيضة أنه لم يرسله قطعت يده^(٤) ، وإن لم يجد عليه بيضة فيمينه بالله ما أرسله ويستوفي الآخر من الرسول المال ، قلت : فإن زعم أنه حمله على ذلك الحاجة ، قال : يقطع لأنه سرق مال الرجل ».

٥١٠٦ - وروى عن أحدهما عليه السلام أنه قال : « لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين فإن رجع^(٥) ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن له شهود »^(٦).

٥١٠٧ - وفي رواية السكوني قال : قال علي عليه السلام : « كل مدخل يدخل إليه بغير إذن فسرق منه السارق فلا قطع عليه ، يعني الحمامات والخانات والأرجية »

(١) حمل على ما إذا لم يسرق من الحرز كما هو الغالب فيه أو على عدم بلوغ النصاب (م) أقول في الكافي « فلا قطع في الطير » وفي نسخة من الفقيه « فلا يقطع في الطير » .
(٢) البيضة ما يقال له بالمجمية كلاهخود ، و الجنة - بضم الجيم وتشديد النون - : القرس .

(٣) أي فادعى الرسول أنه بشئ إلى ذلك وما أخذه منه دفعه إلى الذي أرسله .
(٤) قطع اليد هنا خلاف المشهور وفي حديث زرارة التي تحت رقم ٥١١٠ ما ينافي ذلك لأن القطع في السرقة ، والخيانة غير السرقة ، وقال المولى المجلسي : يمكن حمله على من تكرر منه بعد إقامة التعزير مكرراً .

(٥) أي بعد الإقرار مرة وعليه الفتوى . (المرأة)

(٦) مروي في الكافي ج ٧ ص ٢١٩ والتهذيبين مسنداً عن جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في حديث .

والمساجد،^(١).

٥١٠٨ ٨ - وروى العلاء، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : «سألته عن الصبي يسرق، قال : إن كان له سبع سنين أو أقل رفع عنه، فإن عاد بعد السبع قطعت بنانه أو حكت حتى تدمى، فإن عاد قطع منه أسفل من بنانه، فإن عاد بعد ذلك، وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيّع حدٌ من حدود الله عز وجل»^(٢).

٥١٠٩ ٩ - ووجاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقر بالسرقه، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : «أقرأ شيئاً من كتاب الله عز وجل؟» قال : نعم سورة البقرة، فقال : قد وهبت يدك لسورة البقرة، فقال الأشعث : أتعطل حداً من حدود الله تعالى؟ فقال : وما يدريك ما هذا، إذا قامت البيئنة فليس للإمام أن يعفو، وإذا أقر الرجل على نفسه فذاك إلى الإمام إن شاء عفا وإن شاء قطع»^(٣).

٥١١٠ ١٠ - وفي رواية السكوني قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا قطع في ثمر ولا كثر - والكثر هو الجمار»^(٤).

(١) مروى في الكافي بسنده المعروف عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ويدل على أنه يشترط في الحد كون السرقه من الحرز ولا قطع في المواضع التي يدخلها كل أحد بدون الاذن .

(٢) المشهور بين المتأخرين عدم ثبوت القطع على الصبي مطلقاً، والروايات مختلفة وقال الشهيد - رحمه الله - : هذه الروايات مع وضوح سندها وكثرتها مختلفة الدلالة وينبغي جعلها على كون الواقع تأديباً منوطاً بنظر الإمام، لاحقاً .

(٣) عمل به بعض الاسحاب والمشهور خلافه .

(٤) الثمر - بفتح المثلة والميم - هو ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجز ويجرز والكثر - بفتححتين - جمار النخل وهو شحمه الذي يخرج منه الكفور وهو وعاء الطلع من جوفه سى جماراً وكثراً لانه أصل الكوافير وحيث تجتمع وتكثر كما قاله الزمخشري . وبين بالحديث الحالة التي يجب فيها القلع وهي ما اذا كان المال في حرز فلا قطع على من سرق من غير حرز والثمر في النخل والكثر لا يكونان في حرز الا أن يكون النخل في حرز واذا لم يكن النخل في حرز فلا قطع .

٥١١١ - ١١ - وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في نفر نحرُوا بغيراً فأكلوه فامتحنوا أيّهم يعرفشهدوا على أنفسهم أنهم نحرّوه جميعاً لم يقتصوا أحداً دون أحد فقصى أن تقطع أيّمانهم، ^(١) .

٥١١٢ - ١٢ - وروى يونس ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : « رجل سرق من المغنم الشيء الذي يجب عليه القطع ، قال : ينظر كم الذي يصيبه فإن كان الذي أخذ أقلّ من نصيبه عزّر ودفع إليه تمام ماله ، وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه ^(٢) ، وإن كان أخذ فضلاً بقدر ثمن مجنّ وهو ربع دينار قطع، ^(٣) .

٥١١٣ - ١٣ - وروى موسى بن بكر ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألتُه عن رجل اكترى حماراً وأقبل إلى أصحاب الثياب فابتاع منهم ثوباً وترك الحمار عندهم ^(٤) قال : يرده الحمار على أصحابه ويتبع الذي ذهب بالثوب وليس عليه قطع إنتما هي خيانة .

٥١١٤ - ١٤ - وقال الصادق عليه السلام : « كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا سرق الرجل أولاً قطع يمينه ، فإن عاد قطع رجله اليسرى ، فإن عاد ثالثة خلّده السجن وأنفق عليه من بيت المال، ^(٥) .

٥١١٥ - ١٥ - وروى أنه « إن سرق في السجن قتل، ^(٦) .

(١) رواء الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٤٨١ بسند صحيح ، وحمل على أخذه من حرز ويمكن أن يكون الحكم في البعير كذلك ، مطلقاً .

(٢) ظاهره عدم التمييز وهو مشكل مع التمييز في أخذ الأقل فلا بد من حمل قوله « لاشيء عليه » على معنى لا يرد ولا يستعاد منه شيء وذلك لا ينافي وجوب تمييزه .

(٣) المجن - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - : القرس .

(٤) أي رهنا على ما ابتاع .

(٥) كأنه خبر نضر بن سويد عن القاسم وهو المروى في الكافي ج ٧ ص ٢٢٣ عن أبي

عبدالله عليه السلام ونقله المصنف بالمعنى ويمكن أن يكون خبراً آخر بلفظه .

(٦) في الكافي والتهذيب في الموقوف من سماعه قال : « قال إذا أخذ السارق قطعت يده -

٥١١٦ ١٦ - وسئل أبو عبد الله عليه السلام «عن أدنى ما يقطع فيه السارق قال : ربع دينار» ^(١) .

٥١١٧ ١٧ - وفي خبر آخر : «خمس دينار» ^(٢) .

فإذا دخل السارق دار رجل فجمع الثياب وأخذ في الدار ومعه المتاع فقال : [إذا] دفعه إلى رب الدار فليس عليه قطع ، فإذا أخرج المتاع من باب الدار فعلية القطع ^(٣) أو يجيء بالمخرج منه ^(٤) .

وإذا أمر الإمام بقطع يمين السارق فقطع يساره بالغلط فلا يقطع يمينه إذا قطعت يساره ^(٥) .

٥١١٨ ١٨ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل سرق فقطعت يده اليمنى ، ثم سرق فقطعت رجله اليسرى ، ثم سرق الثالثة ، قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يخلده في السجن ويقول : إني لأستحيي من وسط الكف فان عاد قطعت رجله من وسط القدم ، فان عاد استودع السجن فان سرق في السجن قتل » .

(١) روى الكليني ج ٧ ص ٢٢٢ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : في كم يقطع السارق ؟ فقال في ربع دينار - الحديث » .
(٢) في الكافي في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أدنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار » .

(٣) روى الكليني بإسناده المعروف عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام في السارق إذا أخذ وقد أخذ المتاع وهو في البيت لم يخرج بعد ، فقال : ليس عليه القطع حتى يخرج به من الدار » .

(٤) ان كان بفتح الميم فمعناه الا أن يجيء بالمخلص والمفر منه بان يدعى مثلاً اذن المالك في اخراج المال من البيت وأمثال ذلك ، وان كان بضم الميم فمعناه أو يجيء بالشخص الذي أخرج المتاع أو ادعى أنه لم يخرج .

(٥) روى الكليني في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر به أن يقطع يمينه فقدمت شماله فقطعوها وحسبوا يمينه وقالوا : انما قطعنا شماله أتقطع يمينه ؟ قال : فقال : لا تنقطع يمينه وقد قطعت شماله - الحديث » .

من ربّي أن أدعه بلا يد يستنظف بها ولا رجل يمشی بها إلى حاجته ، قال : وكان إذا قطع اليد قطعها دون المفصل ، وإذا قطع الرجل قطعها من الكعب . قال : وكان لا يرى أن يمغى عن شيء من الحدود .

٥١١٩ ١٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن الحسن بن رباط ، عن ابن مسكان عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أقيم على السارق الحدّ نفى إلى بلدة أخرى » ^(١) .

وإن سرق رجل فلم يقدر عليه حتّى سرق مرة أخرى فأخذ فجاءت البيّنة فشهدوا عليه بالسرقة الأولى والأخيرة فأنّه تقطع يده بالسرقة الأولى ولا تقطع رجله بالسرقة الأخيرة ، لأنّ الشهود شهدوا عليه جميعاً في مقام واحد بالسرقة الأولى والأخيرة قبل أن تقطع يده بالسرقة الأولى ، ولو أنّ الشهود شهدوا عليه بالسرقة الأولى فقطعت يده ، ثم شهدوا عليه بعد بالسرقة الأخيرة قطعت رجله اليسرى ^(٢) .

٥١٢٠ ٢٠ - وقال عليّ عليه السلام : « لا تقطع في الدغارة المعلنّة - وهي الخلصة - ولكنّي أعزّره ، ولكن يقطع من يأخذ ويخفي » ^(٣) .

وليس على الذي يسلب الثياب قطع ، وليس على الطرار قطع إذا طرّ من القميص الأعلى ، فإن طرّ من القميص الأسفل فعليه القطع ^(٤) .

وليس على الأجير ولا على الضيف قطع لأنهما مؤتمنان ، وقد روى أنّه إن

(١) مروي في الكافي في الصحيح ، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر أحداً نرّض للنفي في السارق . وظاهر الكليني والمصنف أنهما قالا به .

(٢) كما في رواية بكر بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام ، راجع الكافي ج ٧ ص ٢٢٣ .

(٣) كأنّ فيه خلط ، وفي الكافي ولا تقطع في الدغارة المعلنّة وهي الخلصة ولكن أعزّره ، وفي حديث آخر « لا تقطع في الدغارة المعلنّة ولكن أقطع يد من يأخذ ثم يخفي » .

(٤) روى الكليني ج ٧ ص ٢٢٦ في مرسل كالموثق عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس على الذي يستلب قطع وليس على الذي يطرّ الدراهم من - » .

أضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع ^(١) .

والأشله إذا سرق قطعت يمينه على كل حال شلاء كانت أو صحيحة ، فإن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى ، فإن عاد خلد السجن وأجرى عليه من بيت مال المسلمين وكف عن الناس . روى ذلك الحسن بن محبوب عن علاه ، عن محمد بن مسلم ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام . ورواه الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ^(٢) .

→ ثوب الرجل قطع .

وفى آخر عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « أتى أمير المؤمنين عليه السلام بطرار قد طرّ دراهم من كُمّ رجل ، قال : فقال : ان كان قد طرّ من قميصه الأعلى لم أقطعه وان كان طرّ من قميصه الداخل قطعته » . وعن مسمع أبي سيار عنه عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بطرار قد طرّ من رجل من دراهم قال : ان كان طرّ من قميصه الأعلى لم نقطعه وان كان طرّ من قميصه الأسفل قطعناه » .

(١) روى الكليني ج ٧ ص ٢٢٧ فى الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن أبى - جعفر عليه السلام قال : « الضيف اذا سرق لم يقطع ، وان أضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع ضيف الضيف » ، وفى الصحيح عن سليمان بن خالد قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستأجر أجيراً فيسرق من بيته هل تقطع يده ؟ قال : هذا مؤتمن ليس بسارق هذا خائن » . وفى الموثق عنه عليه السلام من رواية سماعة قال : « سألت عن رجل استأجر أجيراً فأخذ الاجير مناعه فسرقه ، فقال : هو مؤتمن ، ثم قال : الاجير والضيف أمناء ليس يقع عليهم حدّ السرقة » .

(٢) روى المؤلف فى الملل ج ٢ ب ٣٢٥ تحت رقم ٦ عن شيخه محمد بن موسى بن

المتوكل عن الحميرى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن ابن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام « فى رجل أشلّ اليمنى أو أشل الشمال سرق ، قال : تقطع يده اليمنى على كل حال » ورواه الكليني فى الصحيح . وروى المؤلف بالاسناد الاول من ابن محبوب عن الملاء عن محمد بن مسلم وعلى بن رُمّاب وزرارة جميعاً عن أبى جعفر عليه السلام « فى رجل أشل اليد اليمنى سرق ؟ قال : تقطع يمينه شلاء كانت أو صحيحة ، فان عاد فسرق قطعت رجله اليسرى ، فان عاد خلد فى السجن وأجرى عليه طعانه من بيت مال المسلمين يكفّ الناس عن -

وليس على العبد إذا سرق من مال مولاة قطع لأنّه مال الرّجل سرق بعضه بعضاً^(١).

٥١٢١ ٢١ - والنَّبَاشُ إذا كُنْ معروفًا بذلك قطع ،^(٢).

٥١٢٢ ٢٢ - وروى «أنّ عليّاً عليه السلام قطع نَبَاشَ القبر فقيل له : أنتقطع في المولى فقال : إنّا لنقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا ،^(٣).

٥١٢٣ ٢٣ - و روى « أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أنّي نَبَاشُ فأخذ بشعره وجلد به الأرض ، ثمّ قال : طشوا عليه عباد الله ، فوطيء حتّى مات ،^(٤).

والعبد الّآبق إذا سرق لم يقطع ، وكذلك المرتدّ إذا سرق ، ولكن يدعى العبد إلى الرّجوع إلى مواليه ، والمرتدّ يدعى إلى الدّخول في الاسلام ، فإن أبى واحدٌ منهما قطعتم يده في السرقة ثمّ قتل^(٥).

٥١٢٤ ٢٤ - وسئل الصادق عليه السلام « عن قول الله عزّ وجلّ : «إنّما جزاء الذين

→ شرّه » ، وفي الشرايع : لا يقطع اليسار مع وجود اليمين بل يقطع اليمين ولو كانت شلاء ، وكذا لو كانت اليسار شلاء أو كانتا شلاوين قطعت اليمين على التقديرين .

(١) روى الكليني ج ٧ ص ٢٣٣ في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في عبد سرق واختان من مال مولاة ، قال : ليس عليه قطع » .

(٢) رواه الشيخ في الاستبصار في الصحيح عن الفضل عن أبي عبد الله (ع) بلفظه .

(٣) رواه الشيخ بإسناده عن الصّغار ، عن الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٤) رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا قال ، « أنّي أمير المؤمنين عليه السلام - الخ » .

(٥) روى الكليني في الكافي ج ٧ ص ٢٥٩ في الصحيح عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «العبد إذا أبى من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو آبق لانه مرتد عن الاسلام ولكن يدعى الى الرجوع الى مواليه والدخول في الاسلام فان أبى أن يرجع الى مواليه قطعتم يده بالسرقة ثم قتل ، والمرتد اذا سرق بمنزله » .

يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، فقال : إذا قتل ولم يحارب ولم يأخذ المال قُتِل ، وإذا حارب وقُتِل قُتِل وصلب ، وإذا حارب وأخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله ، وإذا حارب ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى ،^(١) .

وينبغي أن يكون نفياً يشبه الصلب والقتل ، بثقل رجليه^(٢) ويرمى في البحر ٥١٢٥ ٢٥ - وقال الصادق عليه السلام : « المصلوب ينزل عن الخشبة بعد ثلاثة أيام يغسل ويدفن ، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام »^(٣) .

٥١٢٦ ٢٦ - وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : « أن علياً عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلاثة أيام ، ثم أنزله يوم الرابع فصرى عليه ودفنه »^(٤) .

٥١٢٧ ٢٧ - وروى علي بن رثاب ، عن ضريس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من حمل السلاح بالليل فهو محارب إلا أن يكون رجلاً ليس من أهل الربيعة »^(٥) .

٥١٢٨ ٢٨ - وروى صفوان بن يحيى ، عن طلحة النهدي ، عن سورة بن كليب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « رجل يخرج من منزله يريد المسجد أو يريد الحاجة فلقاه رجل أو يستقبله فيضربه ويأخذ ثوبه ، قال : أي شيء يقول فيه من قبلكم؟ قال : قلت يقولون : هذه دغارة معلنة^(٦) وإنما المحارب في قرى مشركية^(٧) فقال :

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٤٨١ مسنداً بنحو أبسط .

(٢) بيان لطريق النفي الشبيه بالصلب وهذا التفسير للنفي مخالف للمشهور .

(٣) في الكافي والتهذيب في القوى عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

قال أمير المؤمنين عليه السلام : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال « لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن » .

(٤) مروي في الكافي ج ٧ ص ٢٢٤ عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٥) محمول على ما إذا شعر السلاح ، وبه استدلل من قال باشرط كون المحارب من

أهل الربيعة ، ويمكن أن يكون الاشرط في الخبر لتحقق الاخافة . (المرأة)

(٦) تقدم أنها بمعنى الفساد ، وأخذ الشيء اختلاصاً . (٧) « مشركة » - خ ل .

أبهما أعظم حرمة دارالاسلام أو دار الشرك ؟ قال : فقلت : دار الإسلام ، قال : هؤلاء من أهل هذه الآية : «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله - إلى آخر الآية» .

٥١٢٩ ٢٩ - وروي عن طريف بن سنان الثوري^(١) قال : « سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن رجل سرق حرّة فباعها ، فقال : فيها أربعة حدود ، أما أولها فسارق تقطع يده^(٢) والثانية إن كان وطئها جلد الحدّ ، وعلى الذي اشترى إن كان وطئها وقد علم ، إن كان محصناً رجم ، وإن كان غير محصن جلد الحدّ ، وإن كان لم يعلم فلا شيء عليه ولا عليها هي ، وإن كان استكرهها^(٣) فلا شيء عليها ، وإن كانت طأعته جلدت الحدّ » .

٥١٣٠ ٣٠ - وروي عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له « أخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى ؟ فقال : ما أحسن ما سألت إذا قطعت يده اليمنى ورجله اليمنى سقط على جانبه الأيسر ولم يقدر على القيام ، وإذا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى اعتدل واستوى قائماً^(٤) ، قال : قلت : جعلت فداك كيف يقوم وقد قطعت رجله ؟ ! قال : إن القطع ليس من حيث رأيت تقطع ، إنما تقطع الرجل من الكعب ويترك له من قدمه ما يقوم عليه يسلكي وبعده الله عز وجل ، قلت : فمن أين تقطع اليد ؟ قال : تقطع الأربع الأصابع ويترك له الإبهام يعتمد عليها في الصلاة بفعل بها وجهه للصلاة » .

٥١٣١ ٣١ - وروي إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل سرق من

(١) كذا ، وفي الكافي معاوية بن طريف وفي بعض نسخه مثل ما في المتن .

(٢) تقطع يده من جهة أنه كان مفسداً في الأرض لامن جهة أنه سارق ، وظاهر الخبر عدم اشتراط سفر الحرّ المبيع واشترطه الشيخ في المبسوط وتبعه جماعة .

(٣) في الكافي وفي بعض النسخ « فلا شيء عليه وعليها هي إن كان استكرهها الخ » .

(٤) الفرض أنه إذا قطعنا من جانب واحد لا يقدر المقطوع المضوي على القيام مستوياً

لان الغالب فيهم الاعتماد على العصى أو على المضو المحيحي فإذا قطع يده اليمنى ورجله اليمنى لم يتمكن من القيام الا بمشقة شديدة .

بستان عذقاً قيمته درهمان ، قال : يقطع به»^(١) .

٥١٣٢ ٣٢ - وروى علي بن رثاب ، عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : «العبد إذا أقر على نفسه عند الإمام مرة أنه سرق قطعه ، والأمة إذا أقرت على نفسها عند الإمام بالسرقة قطعها»^(٢) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : متى كان العبد ممن يعلم أنه يريد الإضرار بسنده لم يقطع إذا أقر على نفسه بالسرقة ، فإن شهد عليه شاهدان قطع .

٥١٣٣ ٣٣ - روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : «إذا أقر المملوك على نفسه بالسرقة لم يقطع ، وإن شهد عليه شاهدان قطع» .

باب ٥٠٣

أقامة الحدود على الأخرس والأصم والأعمى

٥١٣٤ ١ - روى يونس ، عن إسحاق بن عمار قال : «سئل أحدهما عليه السلام عن حد الأخرس والأصم والأعمى ، قال : عليهم الحدود إذا كانوا يعقلون ما يأتون» .

باب ٥٠٤

حد آكل الربا بعد البيئة (٣)

٥١٣٥ ١ - روى إسحاق بن عمار ؛ وسماعة ، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال :

(١) رواه الشيخ في التهذيب و يدل على القطع في الثمرة ويحمل على ما كان محرراً

وعلى القطع في درهمين والغالب كونهما خمس الدينار . (م)

(٢) روى الشيخ في التهذيب ، في الصحيح عن الفضيل عن أبي عبدالله عليه السلام قال :

« إذا أقر العبد على نفسه بالسرقة لم يقطع وإذا شهد عليه شاهدان قطع » ثم روى هذا الخبر ،

وقال : الوجه فيه أن نحمله على أنه إذا انضاف إلى الإقرار البيئة ، فأما بمجرد الإقرار فلا

قطع عليه حسب ما تضمنه الخبر الأول .

(٣) أي بعد العلم بالتحريم أو بعد ظهور التحريم على آكل الربا .

قلت له : « [ماحد^٤] آكل الربا بعد البيئنة ؟ قال : يؤدّب ، فإن عاد أدّب فإن عاد قتل » .

باب ٥٠٥

حدّ آكل الميتة والدّم ولحم الخنزير

٥١٣٦ ١ - روى إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « آكل الميتة والدّم ولحم الخنزير عليه أدّب » ، فإن عاد أدّب ، قلت : فإن عاد ؟ قال : يؤدّب و ليس عليه قتل ، ^(١) .

باب ٥٠٦

ما يجب في اجتماع الحدود على رجل

٥١٣٧ ١ - روى علي^٤ بن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أئتمارجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ، ثم يُقتل بعد ذلك » ، ^(٢) .

باب ٥٠٧

نواذر الحدود

٥١٣٨ ١ - روى سليمان بن داود المنقري^٤ ، عن حفص بن غياث قال : « سألت

(١) أي ليس عليه قتل مطلقاً كما هو الظاهر ، واحتمل بعض أن المراد أنه لا قتل عليه في هذا المود .

(٢) و روى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) « في الرجل يؤخذ و عليه حدود أحدها القتل ، فقال : كان على (ع) يقيم الحدود ثم يقتله و لا يخالف على (ع) » ، و يأتي نحوه في كتاب الديات ، وفي الحسن كالصحيح عن ابن بكير عن أبي- عبد الله (ع) « في رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل ، قال : يبدء بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد » وقال العلامة في التحرير : « إذا اجتمعت حدود مختلفة كالقذف والقطع و القتل بدء بالجلد ثم القطع و لا يسقط مادون القطع استحقاق القتل ، ولو أسقط مستحق الطرف حده استوفى الجلد ثم قتل ، ولو كانت الحدود لله تعالى بدء بما لا يفوت منه الآخر » أقول : الطرف : البدان و الرجلان .

أبا عبدالله عليه السلام من يقيم الحدود السلطان أو القاضي ؟ فقال : إقامة الحدود إلى من إليه الحكم، ^(١) .

٥١٣٩ ٢ - و روي « أن رجلاً جاء برجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين ، إن هذا زعم أنه احتلم بأمي ، فقال : إن الحلم بمنزلة الظل فإن شئت جلدت لك ظله ، ثم قال عليه السلام : لكنني أوجعه ثلاثاً يعود يؤذي المسلمين ، ^(٢) .

٥١٤٠ ٣ - وروي « أنه دنا من أمير المؤمنين عليه السلام صبيان بيدهما لوحان فقالا : يا أمير المؤمنين خاير بيننا ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الجور في هذا كالجور في الأحكام أبلغا مؤدً بكمما عنّي أنه إن ضربكما فوق ثلاث كان ذلك قصاصاً يوم القيامة ، ^(٣) .

٥١٤١ ٤ - وروي صفوان بن يحيى ، عن يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : « أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين قُتلوا في الثالثة ، ^(٤) .

٥١٤٢ ٥ - وقال الصادق عليه السلام : « من ضربناه حدّاً من حدود الله فمات فلا دية له علينا ، ومن ضربناه حدّاً من حدود الناس فمات فإن دية علينا ، ^(٥) .

٥١٤٣ ٦ - وروي الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : إن أُمّي لا تدفع يد لأمس ^(٦) قال : فاحبسها

(١) أى يقيمها الامام ، و الحاكم اذا كان منصوباً من عند الامام .

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٦٣ و الشيخ فى التهذيب فى الموثق من حديث سماعة و زادا فى آخره « و فى رواية أخرى : ضربه ضرباً و جيماً » .

(٣) رواه الكليني والشيخ بلفظ آخر من حديث السكونى ، و قوله « خاير » أى اختر بينهما وأحكم أهما خير والمراد خير الخطين .

(٤) رواه الكليني والشيخ فى الصحيح أيضاً .

(٥) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٩٢ فى الصحيح عن الحسن بن صالح بن حنّ الثورى وهو زيدى بترى ولم يوثق ، واستدل بالخبر على أن الدية على الامام ، ويمكن أن يكون (ع) نسبها الى نفسه لان بيت المال فى يده .

(٦) كناية عن أنها زانية ولا تمنع أحداً من الدخول عليها .

قال : قد فعلت ، قال : فامنع من يدخل عليها ، قال : قد فعلت ، قال : فقيدها فإنك لاتبرها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل^(١) .

٥١٤٤ ٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن ضريس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا ينعى عن الحدود التي لله عز وجل دون الإمام ، فأما ما كان من حق الناس في حدٍّ فلا بأس أن يعفى عنه دون الإمام »^(٢) .

٥١٤٥ ٨ - وسئل الصادق عليه السلام عن رجل قال لامرأة يا زانية ، فقالت : أنت أزنى مني ، قال : عليها الحد فيما فذفته به^(٣) ، وأما في إقرارها على نفسها فلانحد حتى نقر بذلك عند الإمام أربع مرآت .

٥١٤٦ ٩ - وقال رسول الله ﷺ : « لا يحل لوالٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجلد أكثر من عشرة أسواط إلا في حدٍّ »^(٤) .

وأذن في أدب المملوك من ثلاثة إلى خمسة^(٥) ، ومن ضرب مملوكه حدًّا لم يجب عليه لم يكن له كفارة إلا اعتقه^(٦) .

٥١٤٧ ١٠ - وفي رواية زياد بن مروان القندي ، عمن ذكره عن أبي عبيد الله

(١) لما كان ظاهر قوله «قيدها» يوم خلاف البر المأمور به في حق الوالدين قال عليه السلام : فانك لاتبرها بشيء أفضل من منعها عن المعصية دفعا لتوهم ذلك .

(٢) ظاهره أن المراد غير الإمام ، ويحتمل أن يكون المراد قبل أن يرفع الى الإمام .

(٣) يمكن أن يكون المراد بالحد التهجير لما تقدم في التنازع .

(٤) كأنه في التأديب ، أو مبالغة في التخفيف ، ففي الكافي في الصحيح عن اسحاق ابن عماد قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التهجير كم هو ، قال : بضعة عشرين ما بين العشرة الى العشرين » .

(٥) في الكافي ج ٧ ص ٢٦٨ في الضيف عن حماد بن عثمان قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام في أدب الصبي والمملوك ، فقال : خمسة أو ستة وارفق » .

(٦) روى الكليني ج ٧ ص ٢٦٣ في الصحيح عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من ضرب مملوكاً حدًّا من الحدود من غير حد أوجه المملوك لم يكن لصاحبه كفارة الاعتقه » .

عليه السلام قال : « لا يقطع السارق في سنة المحق ^(١) في شيء يؤكل مثل الخبز واللحم والفشاء » .

١١٤٨ - ١١ - وروي عن آدم بن إسحاق ، عن عبدالله بن محمد الجمعي قال : « كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك : في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها ^(٢) فإن الناس قد اختلفوا علينا ههنا ، طائفة قالوا : اقتلوه ، وطائفة قالوا : أحرقوه ، فكتب عليه السلام إليه : إن حرمة الميت كحرمة الحي حده أن تقطع يده لنبشه وسلبه الثياب ^(٣) ، ويقام عليه الحد في الزنا ، إن أحسن رجس ، وإن لم يكن أحسن جلد مائة » .

١١٤٩ - ١٢ - وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « ادروا الحدود بالشبهات ، ولاشفاعة ولا كفالة ولا يمين في حد » ^(٤) .

١١٥٠ - ١٣ - وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام أُنِي بشارب فاستقرأه القرآن فقرأه فأخذ رداءه فألقاه مع أردية الناس ثم قال له : خلص رداك فلم يخلصه فحد » ^(٥) .

١١٥١ - ١٤ - وروى أبو أيوب ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن في

(١) أراد بالمحق القحط والفناء ، وفي الكافي في نحوه « المحل » وهو يفتح الميم وسكون المهملة : الجذب و انقطاع المطرويس الأرض .

(٢) أي نبش قبر امرأة و سرق كفنها و فعل بها ، وفي الكافي « ثم نكحها » .

(٣) حمل على ما إذا بلغ النصاب أو اعتاد النبش ليوافق الاخبار الاخر .

(٤) رواه ابن عدي في الكامل و روى ذيله البيهقي في السنن ، و ادروا أي ادفوا ،

و الكفالة الضمان ، و روى ذيل الخبر الكليني باسناده عن السكوني ، عن أبي عبد الله (ع) .

(٥) لعل ذلك لزيادة تحقيق شربه السكر و الاحتياط لاثباته لاكون الحد موقوفاً على

شرب قدر السكر منه بل يحد ولو شرب قطرة (سلطان) و يمكن أن يكون مراده (ع) أن يعلم

بذلك أنه سكران أم لا ، فإن السكران لا يميز رادده بين الاددية ، أو المراد اظهار حالة

السكر للناس ليتنفروا عن شرب السكر ، والله المالم .

كتاب علي عليه السلام أنه كان يضرب بالسوط وبنصف السوط وبيعضه ^(١) ، يعني في الحدود إذا أتى بعلام أو جارية لم يدركا ، ولم يكن يبطل حدًا من حدود الله ^(٢) فقيل له : كيف كان يضرب ببعضه ؟ قال : كان يأخذ السوط بيده من وسطه فيضرب به ، أو من ثلثه فيضرب به على قدر أسنانهم كذلك يضربهم بالسوط ولا يبطل حدًا من حدود الله عز وجل .

٥١٥٢ ١٥ - وخطب أمير المؤمنين عليه السلام الناس فقال : «إن الله تبارك وتعالى حدّ حدوداً فلا تمتدوها ، و فرض فرائض فلا تنقصوها ، وسكت عن أشياء ، لم يسكت عنها شيئاً لها فلا تكلفوها ، رحمة من الله لكم فاقبلوها ، ثم قال علي عليه السلام : حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك ، فمن ترك ما اشقاه عليه من الإثم فهو لما استقبل له أنكر ^(٣) ، والمعاصي حى الله عز وجل فمن يرتع حولها يوشك أن يدخلها .

كتاب الديات

باب ٥٠٨

دية جوارح الانسان ومفاصله ودية النطفة والعلقة والمضغة

والعظام والنفس

٥١٥٣ ١ - روى الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن عبد الله بن أيوب قال : حدثني الحسين الرّأسى ، عن ابن أبي عمير الطبيب ^(٤) قال : « عرضت هذه الرواية على أمي عبدالله عليه السلام فقال : نعم هي حق وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك :

(١) أى للتربية و التأديب .

(٢) لفظ الخير فى الكافى هكذا دانه كان يضرب بالسوط و بنصف السوط و ببعضه فى الحدود ، وكان إذا أتى بعلام وجارية لم يدركا لا يبطل حدًا - الخ ، .

(٣) بسينة أفضل التفصيل .

(٤) فى بعض النسخ « ابن أبى عمر الطبيب ، .

قال : أفتى عليه السلام في كل عظم له منح فريضة مسمّاة إذا كسر فجبر على غير عثم ^(١) ولا عيب جعل فريضة الدّية ستة أجزاء ^(٢) ، وجعل في الجروح ^(٣) والجنين ^(٤) والأشعار والشلل والأعضاء والأبهام لكل جزء ستة فرائض ^(٥) .

جعل دية الجنين مائة دينار ، وجعل دية مني الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء ، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائة دينار .

وجعل للمنطقة عشرين ديناراً وهو الرجل يفرغ عن عرسه فيلقى نطفته وهي لا تريد ذلك ^(٦) فجعل فيها أمير المؤمنين عليه السلام عشرين ديناراً الخمس .
وللملقة خمسي ذلك أربعين ديناراً وذلك للمرأة أيضاً تطرق أو تضرب فتلقيه ^(٧) .

ثمّ للمضغة ستين ديناراً إذا طرحته أيضاً في مثل ذلك .
ثمّ للعظم ^(٨) ثمانين ديناراً إذا طرحته المرأة .
ثمّ للجنين أيضاً مائة دينار إذا طرّقه عدوّ فأسقطت النساء في مثل هذا ^(٩) ،

(١) عثم العظم المكسور - أو يختص باليد - : الجبر على غير استواء .

(٢) غالباً من هجره و نقيه و موضحته و نقله و صدعه و رضه . (م ت) .

(٣) في الرأس و البدن الستة المذكورة . (م ت)

(٤) في أحواله الستة اها باعتبار النطفة والملقة والمضغة و العظام و اللحم و بعد نفخ الروح . و اما باعتبار الخمسة الاول مع عزل النطفة مجازاً .

(٥) الأشعار بتجزئتها ستة أجزاء لسر الزائد ويعرف الزائد القليل بالمقايسة . والشلل باعتبار مراتبه كالسابق والأبهام بخصوصها لما سياتي من أن حكمها بخلاف حكم سائر الأصابع ، لكل جزء من هذه الستة ستة فرائض من الديات باعتبار أحوالها الستة ، أو ستة أجزاء كما فاقى بعض النسخ . (م ت)

(٦) أي المرأة لا تريد العزل ولا تأذن فيه فديته خمس دية الجنين .

(٧) يعني هذا الحكم بالنسبة إلى الرجل والمرأة سواء ، وفي القاموس الطرق الضرب .

(٨) أي إذا كان للساق عظم لكن لم يتم خلقه حتى يطلق عليه اسم الجنين .

(٩) أي طرق العدو القوم فأسقطت نسوان القوم ، وفي مثل هذا ، أي مثل هذا الحكم

من المضغة والملقة .

وأوجب على النساء ذلك من جهة المعقلة مثل ذلك^(١) .

فاذا ولد المولود واستهلّ - وهو البكاء - فبيّتوا بهم فقتلوا الصبيان ففيهم ألف دينار للذكر ، والأنثى على مثل هذا الحساب على خمسمائة دينار^(٢) .
وأما المرأة إذا قُتلت وهي حامل متمّ ولم يسقط ولدها ولم يُعلم هو ذكر أم أنثى ولم يعلم بعدها مات أو قبلها فديته نصفين - نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى وديه المرأة كاملة بعد ذلك .

وأفتى في منى الرجل يفرغ عن عرسه فيعزل عنها الماء ولم يُرد ذلك نصف خمس المائة من دية الجنين عشرة دنانير ، وإن أفرغ فيها عشرون ديناراً^(٣) ، وجعل في قصاص جراحته وممقلته^(٤) على قدر ديته وهي مائة دينار ، وقضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الرجل والمرأة كاملة .
وأفتى في الجسد وجعله ستة فرائض^(٥) النفس ، والبصر ، والسمع ،

(١) أى أوجب على النساء إذا أسقطن أولادهن الدية مثل ما اذا ضربهن غيرهن وأسقطن .

(٢) بيّت العدو القوم أوقع بهم ليلاً (القاموس) يعنى اذا بيّت العدو على جماعة فخافت نسوة وأسقطن أولادهن وهم تمام الخلقة فدية الذكر منهم ألف دينار و الأنثى النصف وان لم يكن تمام الخلقة فعلى التفصيل السابق .

(٣) لو أسقط بعد ذلك ولا فرق في الجنين بين الذكر والأنثى لان الدية متساوية فيهما الى أن تبلغ الثلث وغاية دية الجنين مائة وهو أقل من ثلث الثلث . (م ت)

(٤) أى ديته فاذا أولجته الروح وضرب على بطن المرأة وأسقطت يد الجنين وولدت بعد ذلك وعلم أنه رجل وكان حياً وقت الجنابة أقتس يد الجاني وكان ديتها خمسمائة دينار ولو كان أنثى وكان الجاني امرأة اقتس منها ويكون ديتها ذهباً مائتين وخمسين ديناراً وعلى هذا القياس ، ولو كان قبل ولوج الروح فديتها خمسون ديناراً ويمكن أن يكون المراد بالقصاص الدية ويكون ممقلته تفسيراً له ويكون أظهر معنى والاول أظهر لفظاً وأعم نفعاً .

(٥) أى ذكر منها السنة وأحال الباقي عليها . (م ت)

والكلام ، ونقص الصوت من الغنن والبَحْ^(١) والشلل من اليدين والرجلين ، وجعل هذا بقياس ذلك الحكم^(٢) .

ثم جعل مع كل شيء من هذه قسامة على نحو ما بلغت الدية ، والقسامة جعل في النفس على العمد خمسين رجلاً ، وعلى الخطأ خمسة وعشرين رجلاً على ما بلغت ديته ألف دينار من الجروح بقسامة ستة نفر ، فما كان دون ذلك فحسابه على ستة نفر والقسامة في النفس والسمع والبصر والعقل والصوت من الغنن والبحج ونقص اليدين والرجلين فهذه ستة أجزاء الرجل^(٣) .

والدية في النفس ألف دينار ، والألف ألف دينار ، والصوت كله من الغنن والبحج ألف دينار ، وشلل اليدين ألف دينار ، وذهاب السمع كله ألف دينار ، وذهاب البصر كله ألف دينار ، والرجلين جميعاً ألف دينار ، والشفقين إذا استوصلتا ألف دينار والظهر إذا احدهب^(٤) ألف دينار ، والذكر فيه ألف دينار ، واللسان إذا استوصل ألف

(١) لعل المراد بالكلام العقل كما سيذكر واستقامة الكلام واختلافه لازمة للعقل وفي الكافي والعقل بدل الكلام والغنن هو أن يخرج صوته من خياشيمه ، والبحج - محرقة - خفونة وغلظة في الصوت ، والشلل بإبطال المنفعة من اليدين والرجلين أو أحدهما .
(٢) أي حكم الجنين في الفرق بين الذكر والأنثى ، أوفى غير النفس بتجزئتها ستة أجزاء ، أو يكون ذلك مبهماً يفسره حكم القسامة ، أو يكون هذا إشارة إلى الخمسة الأخيرة من الستة المذكورة غير النفس وذلك إلى النفس أي جعل حكم هذه الخمسة بقياس حكم النفس فنصف البصر نصف النفس وهكذا . (م ت)

(٣) أي جعل القسامة في النفس خمسين إذا كان عمداً ، وخمسة وعشرين في الخطأ ، وجعل القسامة في المنافع والاعتناء فيما كان ديته النفس على ستة نفر فإذا قطع الجاني الذكر أو الأنف أو اليدين أو الرجلين أو أعماه أو صممه فيحلف المجنى عليه مع خمسة نفر ، ولو قطع يداً واحدة فيحلف هو واثنان ، ولو قطع أصباً فيحلف هو وحده وعلى هذا القياس وهذا المعنى من متفرعات هذا الكتاب والمشهور أن الأطراف كالنفس ففي الأنف مثلاً يحلف هو وتسعة وأربعون رجلاً وسيذكر . (م ت)

(٤) الحَدَب - محرقة - : خروج الظهر ودخول الصدر والبطن ، حدب كفرح . (م ت)

دينار ، والأنتيين ألف دينار .

وجعل عَلَيْكَ دية الجراحة في الأعضاء كلها في الرأس والوجه وسائر الجسد من السمع والبصر والصوت والعقل واليدبن والرّجلين في القطع والكسر والصدع والبطط والموضحة والدّامية ونقل العظام والناقبة ^(١) تكون في شيء من ذلك ^(٢) ، فما كان من عظم كسر فجبر على غير عظم ولا عيب لم تنقل منه العظام فإن دية معلومة فإذا أوضح ولم تنقل منه العظام فدية كسره ودية موضحته ^(٣) ، ولكلّ عظم كسر معلوم فديته ونقل عظامه نصف دية كسره ، ودية موضحته ربع دية كسره ممّا وارت الثياب من ذلك غير قصبتى الساعد والأصابع ، وفي قرحة لا تبرأ ثلث دية ذلك العظم الذي هي فيه ، فإذا أصيب الرّجل في إحدى عينيه فإنّما تقاس ببيضة ، تربط على عينه المصابة وينظر ما منتهى بصر عينه الصحيحة ثمّ تغطى عينه الصحيحة وينظر ما منتهى بصر عينه المصابة فتعطى دية من حساب ذلك ، والقسامة مع ذلك من الستة الأجزاء القسامة على ستة نفر على قدر ما أصيب من عينه ^(٤) ، فإن كان سدس بصره حلف الرّجل وحده وأعطى ، وإن كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل آخر ، وإن كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان آخران ، فإن كان ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة رجال ، وإن كان أربعة أخماس بصره حلف هو وحلف معه أربعة رجال ، وإن كان بصره كلّهُ حلف هو وحلف معه خمسة رجال ذلك في القسامة في العين .

قال : وأفتى عَلَيْكَ فيمن لم يكن له من يحلف معه ولم يوثق به على ما ذهب من بصره أنّه تضاعف عليه اليمين إن كان سدس بصره حلف واحدة ، وإن كان الثلث

(١) الصدع : الشق ، والبطط : شق الجرح والدمل ، والموضحة : ما ظهر به العظم

والدامية : ما يخرج به الدم ، والناقبة أى التى تنقب العظم .

(٢) جملة حالية عن كل واحد من القطع والكسر الى آخره .

(٣) لعل الخبر محذوف وهو معلومتان حذف بقرينة السابق ، ويمكن أن يكون الواو

زيادة من النسخ والمعنى فإن كسر فدية كسره دية موضحته ، والاول أظهر .

(٤) هذه المقايسة لحصول اللوث حتى يكون فيه القسامة كما سيجيىء . (م ت)

حلف مرتين ، وإن كان النصف حلف ثلاث مرات ، وإن كان الثلثين حلف أربع مرات وإن كان خمسة أسداس حلف خمس مرات ، وإن كان بصره كله حلف ست مرات ثم يعطى ، وإن أبى أن يحلف لم يعط إلا ما حلف عليه ووثق منه بصدق ، والوالى يستعين في ذلك بالسؤال والنظر والتثبت في القصاص والحدود والقود .

وإن أصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك يضرب له بنيه لكي يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك ، والقاسمة على نحو ما ينقص من سمعه وإن كان سمعه كله فعلى نحو ذلك ، وإن خيف منه فجور ترك حتى يتففل ثم يصاح به فإن سمع عاودوه الخصومة إلى الحاكم والحاكم يعمل فيه برأيه ويحط عنه بعض ما أخذ .

وإن كان النقص في الفخذ أو في العضد فإنه يقاس بخيط يقاس رجله الصحيحة أو يده الصحيحة ثم يقاس به المصابة فيعلم ما نقص من يده أو رجله .

وإن أصيب الساق أو الساعد فمن الفخذ أو العضد يقاس ، وينظر الحاكم قدر فخذ .

وقضى عليه السلام في صدغ الرجل ^(١) إذا أصيب فلم يستطع أن يلتفت إلا ما يعرف الرجل نصف الدية ^(٢) خمس مائة دينار ، وما كان دون ذلك فبحسابه .

وقضى في شفر العين الأعلى ^(٣) أن أصيب فشتر فديته ثلث دية العين مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، وإن أصيب شفر العين الأسفل فديته نصف دية العين مائتا دينار وخمسون ديناراً .

وإن أصيب الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين مائتا دينار و خمسون ديناراً ، فما أصيب منه فعلى حساب ذلك .

(١) الصدغ - بالضم - من الوجه ما بين العين والاذن .

(٢) مفعول قضى ، وخمسائة بيان للنصف .

(٣) الشفر - بالضم ويفتح - الجلدة التي هي غطاء العين ، والشتر - محرقة - انقلاب

الجنف من أعلى وأسفل أو انشقاقه أو استرخاء أسفله .

وان قطعت روثة الأنف فديتها خمسمائة دينار نصف الدية .

(قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : الروثة من الأنف مجتمع ماره) ^(١) .
وإن أنفقت فيه نافذة لا تنسد بسهم أو برمح فديته ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً وثلث ^(٢) ، وإن كانت نافذة فبرئت والتأمت فديتها خمس دية روثة الأنف مائة دينار ، فما أصيب فعلى حساب ذلك ، وإن كانت النافذة في إحدى المنخرين إلى الخيشوم - وهو الحاجزين المنخرين - فديتها عشر دية روثة الأنف لأنه النصف والحاجزين المنخرين خمسون ديناراً ، وإن كانت الرمية نفدت في إحدى المنخرين والخيشوم إلى المنخر الآخر فديتها ستة وستون ديناراً و ثلثا دينار .

وإذا قطعت الشفة العليا فاستوصلت فديتها نصف الدية خمسمائة دينار فما قطع منها فبحساب ذلك ، فإن انشقت فبدا منها الأسنان ثم دوويت فبرئت والتأمت فدية جرحها والحكومة فيه خمس دية الشفة مائة دينار ، وما قطع منها فبحساب ذلك ، وإن شترت وشينت شيئاً قبيحاً فديتها مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار .

(قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : الشتر انشقاق الشفة من أسفلها إما خلقه وإما من شيء أصابها ، ويقال : شفة شتراء إذا كانت كذلك) .

ودية شفة السفلى إذا قطعت واستوصلت ثلثا الدية كمالاً ستمائة دينار وستة وستون ديناراً أو ثلثا دينار فما قطع منها فبحساب ذلك ، فإن انشقت حتى تبدا منها الأسنان ثم برئت والتأمت فمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، وإن أصيبت فشينت شيئاً قاحشاً فديتها ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

قال وسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : بلغنا أن أمير المؤمنين عليه السلام فضلها ^(٣)

(١) المارد : مادون قصبه الأنف ، وهو مالان منه .

(٢) أى ثلث دية النفس .

(٣) أى فضل السفلى على العليا .

لأنها تمسك الماء والطعام مع الأسنان فلذلك فضلها في حكومته ^(١).

وفي الخد إذا كانت فيه نافذة ويرى منها جوف الفم فديتها مائة دينار ، فإن دوى فبرىء ، والتأم وبه أنريقين وشين فاحش فديته خمسون ديناراً ، فإن كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار وذلك نصف ذية التي يرى منها الفم .

وإن كانت رمية بنصل نشبت في العظم ^(٢) حتى تنفذ إلى الحنك فديتها مائة وخمسون ديناراً جعل منها خمسين ديناراً لموضحتها ، وإن كانت ناقبة ولم تنفذ فديتها مائة دينار فإن كانت موضحة في شيء من الوجه فديتها خمسون ديناراً ، فإن كان لها شين فدية شينها ربع ذية موضحتها ، وإن كان جرحاً ولم يوضح ثم يبرء وكان في الخدين أثر فديته عشرة دنانير ، وإن كان في الوجه صدع فديته ثمانون ديناراً . فإن سقطت منه جذوة لحم ولم توضح وكان قدر الدرهم فما فوق ذلك فديتها ثلاثون ديناراً .

ودية الشجة إذا كانت توضح أربعون ديناراً إذا كانت في الجسد ، وفي مواضع الرأس خمسون ديناراً ، فإن نقل منها العظام فديتها مائة دينار وخمسون ديناراً ^(٣) ، فإذا كانت ناقبة في الرأس فذلك تسمى المأمومة وفيها ثلث الذية ثلاثمائة دينار و ثلاثة وثلاثون ديناراً و ثلث دينار .

وجعل في الأسنان في كل سن خمسين ديناراً وجعل الأسنان سواء ، وكان قبل ذلك يجعل في الثنية خمسين ديناراً ، وفيما سوى ذلك من الأسنان في الرأس بأعية أربعين ديناراً ، وفي الناب ثلاثين ديناراً ، وفي الضرس خمسة وعشرين ديناراً ، فإذا اسودت

(١) اختلف الأصحاب في ذية كل واحدة من الشفتين على انفرادهما بعد اتفاقهم على

أن في المجموع منهما الذية الكاملة على أقوال أحدها النسبة بينهما في وجوب نصف الذية لكل واحدة ، وثانيها أن في العليا الثلث وفي السفلى الثلثين ، وثالثها أن في العليا خمس الذية أربعمائة دينار ، وفي السفلى ثلاثة أخماس الذية ستمائة دينار ، ورابعها أن في العليا النصف وفي السفلى الثلثين اختاره ابن الجنييد ونقله المحقق عن المصنف ، كما في المسالك .

(٢) أي عقلت فيه ، نشب الشيء في الشيء أي علق .

(٣) للنقل مائة ، وللإيضاح خمسون .

السن^١ إلى الحول فلم تسقط فديتها دية الساقطة خمسون ديناراً ، وإن اصدعت فلم تسقط فديتها خمسة وعشرون ديناراً ، فما انكسر منها فبحسابه من الخمسين الدِّينار وإن سقطت بعدوهي سوداء فديتها خمسة وعشرون ديناراً ، فإن اصدعت وهي سوداء فديتها اثنا عشر ديناراً ونصف ، فما انكسر منها من شيء فبحسابه من الخمسة والعشرين الدِّينار .

وفي الترقوة إذا انكسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب أربعون ديناراً ، فإن اصدعت فديتها أربعة أخماس كسرهما اثنان وثلاثون ديناراً ، فإن أوضحت فديتها خمسة وعشرون ديناراً وذلك خمسة أجزاء من ثمانية أجزاء من ديتها إذا انكسرت ، فإن نقل منها العظام فديتها نصف دية كسرهما عشرون ديناراً ، وإن نقت فديتها ربع دية كسرهما عشرة دنانير .

ودية المنكب إذا كسر خمس دية اليد مائة دينار ، فإن كان في المنكب صدع فديته أربعة أخماس دية كسره ثمانون ديناراً ، فما أوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً ، فإن نقلت منه العظام فديته مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً ، منها مائة دينار دية كسره وخمسون ديناراً لنقل العظام وخمسة وعشرون ديناراً للموضحة فإن كانت نافقة فديتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً^(١) ، فإن رضف فعثم فديته ثلث دية النفس^(٢) ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، فإن كان فكاً فديته ثلاثون ديناراً^(٣) .

وفي العضد إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها خمس دية اليد مائة دينار^(٤) ، وديه موضعها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً ، ودية نقل عظامها

(١) لعل المراد بالنافقة مالم ينفذ إلى الجانب الآخر فلا ينافي حكم النافذة . (المرآة)

(٢) هذا مخالف لما ذكره الأصحاب من أن فيه مع الشم ثلث دية العضو ، ويمكن

حمله على ما إذا شلت اليد ففيه ثلثا دية اليد وهو ثلث النفس . (المرآة)

(٣) قال به ابن حمزة خلافاً للمشهور .

(٤) المشهور أنه إذا جبر على غير عثم أربعة أخماس دية الكسر .

نصف دية كسر ها خمسون ديناراً ، ودية نقبها ربع دية كسر ها خمسة وعشرون ديناراً .
وفي المرفق إذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار وذلك خمس
دية اليد ، فإن انصدع فديته أربعة أخماس دية كسر هثمانون ديناراً ، فإن أوضح
فديته ربع دية كسر ه خمسة وعشرون ديناراً ، فإن نقلت منه العظام فديته مائة ديناراً
وخمسة وسبعون ديناراً ، للكسر مائة دينار ولنقل العظام خمسون ديناراً وللموضحة
خمسة وعشرون ديناراً ، فإن كانت فيه ناقبة فديتها ربع دية كسر ها خمسة وعشرون
ديناراً ، فإن رضى المرفق فعثم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون
ديناراً وثلث دينار ، فإن كان فك فديته ثلاثون ديناراً ، وفي المرفق الآخر مثل هذا
سواء .

وفي الساعد إذا كسر^(١) فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار
وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، فإن كان كسر إحدى القصبتين من الساعد فديته
خمس دية اليد مائة دينار ، وفي إحديهما أيضاً في الكسر لأحد الزندين خمسون
ديناراً وفي كليهما مائة دينار ، فإن انصدع إحدى القصبتين ففيها أربعة أخماس دية
إحدى قصبتى الساعد أربعون ديناراً^(٢) ودية موضحتها ربع كسر ها خمسة وعشرون ديناراً
[ودية نقل عظامها مائة دينار ، وذلك خمس دية اليد ، وإن كانت ناقبة فديتها ربع دية
كسر ها خمسة وعشرون ديناراً]^(٣) ودية نقبها نصف دية موضحتها اثنا عشر ديناراً
ونصف دينار ، ودية نافذتها خمسون ديناراً ، فإن سارت فيه قرحة لا تبرأ فديتها ثلث
دية الساعد ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار^(٤) وذلك^(٥) ثلث دية الذي هو فيه .
ودية الرضخ إذا رضى فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية اليد مائة دينار وستة
وستون ديناراً وثلث دينار^(٦) .

(١) أى كسر القصبتين معاً . (٢) كذا وفي بعض النسخ «ثمانون» .

(٣) ما بين القوسين ليس غي بعض النسخ . (٤) كذا والمراد واضح .

(٥) بيان للقاعدة وبمنزلة التعليل لما قبله . (سلطان)

(٦) قال العلامة المجلسي - رحمه الله - الظاهر أن ههنا سقطاً أولفطنا وغيره ، ولا ، ←

(قال الخليل بن أحمد : الرُسخ : مفصل ما بين الساعد والكف . وفيه خلق الانسان ، ^(١) للتيراني - الرُسخ : - كردن دست - والأرساغ جماعة ^(٢) .

وفي الكف إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية اليد مائة دينار فإن فكّت الكف فديتها ثلث دية اليد ^(٣) مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار وفي موضعها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً ، ودية نقل عظامها مائة دينار وثمانية وسبعون ديناراً ^(٤) نصف دية كسرهما ، وفي نافذتها إن لم تنسد خمس دية اليد مائة دينار ، فإن كانت نافذة فديتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً .

ودية الأصابع والقصب الذي في الكف : في الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد ^(٥) مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، ودية قصبة الإبهام التي في الكف تجبر على غير عثم خمس دية الإبهام ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، إذا استوى جبرها وثبت ، ودية صدعها ستة وعشرون ديناراً وثلثا دينار ، ودية موضعها ثمانية دنانير وثلث دينار ، ودية نقل عظامها ستة عشر ديناراً وثلثا دينار ، ودية نقيبها ثمانية دنانير وثلث دينار نصف دية نقل عظامها ، ودية موضعها نصف دية ناقصتها ثمانية دنانير وثلث دينار ، ودية فكّها عشرة دنانير .

ودية المفصل من أعلى الإبهام إن كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ستة عشر ديناراً وثلثا دينار ، ودية الموضحة إذا كان فيها أربعة دنانير وسدس دينار ، ودية نقبه أربعة دنانير وسدس دينار ، ودية صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلث دينار ، ودية نقل عظامها

→ زيد تامن النساخ ، فإن المشهور أنه مع العثم فيه ثلث دية العضو أما على سياق ما مر في المنكب من أن مع العثم فيه ثلث دية النفس لاستبعاد في أن يكون فيه من غير العثم ثلث دية العضو .

(١) اسم كتاب في اللغة للتيراني وهو محمد بن عبد الله لغوي مشهور . (م ت)

(٢) قال في الصراح : رسخ باريكى بيوند دست است ، جمع آن أرساغ .

(٣) محمول على ما إذا لم تضرب بالكف والافقيها ثلثا دية اليد .

(٤) كذا ، وفي الكافي ودية نقل عظامها خمسون ديناراً .

(٥) المشهور أن في كل أصبع عشر الدية والقول بالثلث على الإبهام والثلثين على

الأربع البواقي لاي صلاح وابن حمزة . (المسالك)

خمس دنانير ، وما قطع منها فبحسابه على منزلته .

وفي الأصابع في كل إصبع سدس دية اليد ثلاثة وثمانون ديناراً وثلاث دنانير ،
وأصابع الكف الأربع سوى الإبهام دية كل قصبة عشرون ديناراً وثلاث دنانير ، ودية
كل موضحة في كل قصبة من القصب من الأربع الأصابع أربعة دنانير وسدس ، ودية
نقل كل قصبة منهن ثمانية دنانير وثلاث دنانير .

ودية كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف ستة عشر ديناراً
وثلاث دنانير ، وفي صدع كل قصبة منهن ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دنانير ، وإن كان في الكف
قرحة لا تبرأ فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير ، وفي نقل عظامها ثمانية دنانير و
ثلاث دنانير^(١) ، وفي موضحتها أربعة دنانير وسدس ، وفي نقبها أربعة دنانير وسدس دينار ، وفي
فكها خمسة دنانير .

ودية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون
ديناراً وثلاث دنانير ، وفي كسره أحد عشر ديناراً وثلاث دنانير ، وفي صدعه ثمانية
دنانير ونصف وفي موضحته ديناراً وثلاث دنانير^(٢) وفي نقل عظامه خمسة دنانير وثلاث دنانير
وفي نقبه ديناران وثلاث دنانير ، وفي فكها ثلاثة دنانير وثلاث دنانير .

وفي المفصل الأعلى^(٣) من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة وعشرون ديناراً ونصف
ديناراً وربع عشر ديناراً^(٤) وفي كسره خمسة دنانير وأربعة أخماس دينار ، وفي نقبه
دينار وثلاث دنانير ، وفي فكها دينار وأربعة أخماس دينار^(٥) وفي ظفر كل إصبع منها خمسة دنانير .

(١) أي عظام الأصابع وهذا تكرار ، ويمكن أن يكون المراد بالعظام غير قسبات
الأصابع فلا تكرار .

(٢) في الكافي « ديناران وثلاث دنانير » .

(٣) لعل المراد المفصل الذي عليه الظفر .

(٤) في الكافي « سبعة وعشرون ديناراً ونصف وربع ونصف عشر دينار » والمناسب

للقاعدة ونصف تسع ديناراً أو سبعة وعشرون وثلاث دنانير . (م)

(٥) فيه « في نقبه ديناران وثلاث دنانير وفي فكها ثلاثة دنانير وثلاث دنانير » .

وفي الكفّ إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها أربعون ديناراً ، و دية صدعها أربعة أخماس دية كسرهما اثنان وثلاثون ديناراً ، ودية موضعتها خمسة وعشرون ديناراً ، ودية نقل عظامها عشرون ديناراً ونصف دينار ، ودية نقبها ربع دية كسرهما عشرة دنانير ، ودية قرحة فيها لا تبرأ ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ديناراً^(١).

وفي الصدر إذا رضح فتنثنى شقاه كلاهما فديته خمسمائة دينار ، ودية إحدى شقيه إذا انثنى^(٢) مائتا دينار وخمسون ديناراً ، وإن انثنى الصدر والكنتفان فديته مع الكنتفين ألف دينار ، وإن انثنى إحدى الكنتفين مع شق الصدر فديته خمسمائة دينار ، ودية الموضحة في الصدر خمسة وعشرون ديناراً ، ودية موضحة الكنتفين والظهر خمسة وعشرون ديناراً ، وإن اعترى الرّجل من ذلك صعر^(٣) ولا يفقد على أن يلتفت فديته خمسمائة دينار ، وإن كسر الصلب فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار وإن عثم فديته ألف دينار .

وفي الأضلاع فيما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها ضلع فديته خمسة وعشرون ديناراً ، ودية صدعه اثنا عشر ديناراً ونصف ، ودية نقل عظامه سبعة دنانير ونصف دينار ، وموضحته على ربع كسره ، ودية نقبه مثل ذلك . وفي الأضلاع ممّا يلي العضدين دية كل ضلع عشرة دنانير إذا كسر ، ودية صدعه سبعة دنانير ، ودية نقل عظامه خمسة دنانير ، وموضحة كل ضلع ربع دية كسره ديناران ونصف دينار ، وإن نقب ضلع منها فديته ديناران ونصف دينار ، وفي الجائفة^(٤) ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة و

(١) تقدم أن دية الكف مائة دينار وهي خمس دية البدن ، ولا وجه في إعادة ذكر الكف

ومخالفته لما سبق وللملابية تصحيحاً لكن نسخ الكتاب والكافي متفقة في ذلك ولا يخفى أن النسبة بين المقادير فيه أيضاً مخالفة للقاعدة ، ولعل المراد الكف الزائد أو الشلاء . (المرأة)

(٢) أي إذا انطفأ ، والشق - بالكسر - : النصف .

(٣) الصعر الميل في الخد خاصة وصاعره أي أماله ولا يصمر خدك للناس ، أي لا تامل

لهم خدك تكبراً كما في اللغة أو تذلل كما في الخبر وما في الخبر أوفق بسياق الآية .

(٤) الجائفة : الطمنة التي تبلغ الجوف .

ثلاثون ديناراً وثلاث دينار ، وإن نقب من الجانبين كليهما برمية أو طعنة وقعت في الشقاق فديتها أربعمئة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً [وثلث دينار] .

وفي الأذن إذا قطعت فديتها خمسمئة دينار وما قطع منها فبحساب ذلك .

وفي الورك إذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب خمس دية الرّجلين مائتا دينار ^(١) فإن صدع الورك فديته مائة دينار وستون ديناراً أربعة أخماس دية كسره وإن أوضحت فديته ربع دية كسره خمسون ديناراً ، ودية نقل عظامه مائة وخمسة وسبعون ديناراً ، منها لكسرها مائة دينار ، ولنقل عظامها خمسون ديناراً ، ولموضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، ودية فكّها ثلاثون ديناراً ، فإن رضت ^(٢) فعثمت فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

وفي الفخذ إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرّجلين مائتا دينار ^(٣) ، فإن عثمت الفخذ فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ثلث دية النفس ، ودية صدع الفخذ أربعة أخماس دية كسرها مائة دينار وستون ديناراً وإن كالت قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية كسرها ستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، ودية موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، ودية نقل عظامها نصف دية كسرها مائة دينار ، ودية نقبها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ^(٤) .

(١) الظاهر أن المراد الوركين وكذا في الصدع والموضحة وأما الناقلة فذكر فيه حكم إحدى الوركين ، وأما الفك والرض فالأوفق بما سبق حملهما على ما إذا كانت في أحدهما فيكون الحكم بثلث دية النفس في الرض لانه في حكم الطلل ففيه ثلثا دية العضو ، وبما ذكره الأصحاب حملها على الوركين . (المرأة)

(٢) أي الوركين .

(٣) الظاهر هنا أيضاً أن المراد الفخذان ، والمثم يحتمل الأمرين وإن كان الظاهر

هنا الفخذان وكذا الصدع والبواقي (المرأة)

(٤) في الكافي « ربع دية كسرها ومائة وستون ديناراً ، وهذا تصحيف ، وفي التهذيب

كما في المتن وهو الصواب .

وفي الركبة ^(١) إذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرّجلين مائتا دينار ، فإن انصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسر هامائة وستون ديناراً ، ودية موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، ودية نقل عظامها ^(٢) مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً ، منها في دية كسرها مائة دينار ، وفي نقل عظامها خمسون ديناراً ، وفي موضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، ودية نقبها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، فإذا رضت فعممت ففيها ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دية دينار ، فإن فكّت ففيها ثلاثة أجزاء من دية الكسر ثلاثون ديناراً .

وفي الساق إذا كسرت ^(٣) فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرّجلين ^(٤) مائتا دينار ، ودية صدعها أربعة أخماس دية كسر هامائة وستون ديناراً ، وفي موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، وفي نقل عظامها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، وفي نقبها نصف دية موضحتها ^(٥) خمسة وعشرون ديناراً ، وفي تموّجها ^(٦) ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، وفي فرحة فيها لأتبرأ ثلاثة وثلاثون ديناراً ^(٧) ، فإن عممت الساق فديتها ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دية دينار .

وفي الكعب إذا رضت فجبر على غير عظم ولا عيب ثلث دية الرّجلين ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دية دينار ^(٨) .

(١) أي في كليهما مما فلا منافاة . (سلطان)

(٢) أي في كل واحد منهما . ههنا في التهذيب زيادة .

(٣) أي كسرت كليهما .

(٤) في الكافي « دية الرجل » هنا وفيما تقدم في الفخذ والركبة ، وما يأتي في الكعب والقدم .

(٥) هذا مخالف لما مر وقال العلامة المجلسي : حمله على أن المراد في نقب أحدهما

نصف دية موضحتها بعيد وكذا نقل العظام مخالف للقاعدة ويجرى فيه ما ذكرنا من التوجيه وعليها قس البواقى .

(٦) في بعض النسخ « نفوذها » كما في الكافي .

(٧) في الكافي « وثلاث دينار » .

(٨) الظاهر أن المراد بالكعبهما العظمان الناتيان عن طرفي القدم ولعل المراد هنا

دية كموب الرجلين . (المرأة)

وفي القدم ^(١) إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرّجلين مائتا دينار ، وفي ناقبة فيها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ، ودية الأصابع والقصب التي في القدم للإبهام ثلث دية الرّجلين ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار . ودية كسر الإبهام القصبة التي تلي القدم خمس دية الإبهام ستة وستون ^(٢) ديناراً وثلثا دينار ، وفي صدعها ستة وعشرون ديناراً وثلثا دينار ، وفي موضعها ثمانية دلائير وثلث دينار ، وفي نقل عظامها ستة وعشرون ديناراً وثلثا دينار ، وفي نقبها ثمانية دلائير وثلث دينار ، وفي فكّها عشرة دلائير .

ودية المفصل الأعلى من الإبهام وهو الثامني الذي فيه الظفر ستة عشر ديناراً وثلثا دينار ، وفي موضعته أربعة دلائير وسدس دينار ، وفي نقل عظامه ثمانية دلائير وثلث دينار ، وفي ناقبته أربعة دلائير وسدس ، وفي صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلث ، وفي فكّها خمسة دلائير ^(٣) .

ودية كلّ إصبع منها سدس دية الرّجل ثلاثة وثمانون ديناراً وثلث دينار ، ودية قسبة الأصابع الأربع سوى الإبهام دية كسر كلّ قسبة منها ستة عشر ديناراً وثلث ^(٤) ، ودية موضحة كلّ قسبة منهنّ أربعة دلائير وسدس ، ودية نقل كلّ عظم قسبة منهنّ ثمانية دلائير وثلث ، ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلث ^(٥) ، ودية نقب

(١) أي في كليهما .

(٢) في الكافي : ودية كسر قسبة الإبهام التي تلي القدم خمس دية الإبهام - الخ ، وفي بعض النسخ ستة وسبعون ، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المراد بدية الإبهام دية الإبهامين ، وبكسر قسبة الإبهام كسر قسبتي الإبهامين ، وإنما جعل فيه خمس دية الإبهام لأن كسر تلك القسبة يسرى ضرره في جميع الإبهام .

(٣) زاد هنا في الكافي والتهذيب : وفي ظفره ثلاثون ديناراً وذلك لأنه ثلث دية الرجل ، وقال العلامة المجلسي : لم يقل بهذا أحد .

(٤) في الكافي : ستة عشر ديناراً وثلثا دينار .

(٥) في الكافي : ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلثا دينار .

كلّ قسبة منهنّ أربعة دنانير وسدس ، ودية قرحة لا تبرأ في القدم ثلاثة و ثلاثون ديناراً وثلاث .

ودية كسر المفصل الذي يلي القدم من الأصابع ^(١) ستة عشر ديناراً وثلاث ^(٢) ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دنانير ، ودية نقل عظم كلّ قسبة منهنّ ثمانية دنانير وثلاث ، ودية موضحة كلّ قسبة أربعة دنانير وسدس دينار ، ودية نقبها أربعة دنانير وسدس دينار ، ودية فكّها خمسة دنانير .

وفي المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلاثا دينار ، ودية كسره أحد عشر ديناراً وثلاثا دينار ، ودية صدعه ثمانية دنانير وأربعة أخماس دينار ، ودية موضحته دنانيران ، ودية نقل عظامه خمسة دنانير وثلاثا دينار ، ودية فكّها ثلاثة دنانير وثلاثا دينار ^(٣) ، ودية نقبه دنانيران وثلاثا دينار .

وفي المفصل الأعلى من الأصابع الأربع التي فيها الظفر إذا قطع فديته سبعة وعشرون ديناراً وأربعة أخماس دينار ، ودية كسره خمسة دنانير وأربعة أخماس دينار ودية صدعه أربعة دنانير وخمس دينار ، ودية موضحته دينار وثلاث دينار ، ودية نقل عظامه دنانيران وخمس دينار ، ودية نقبه دينار وثلاث دينار ، ودية فكّها دينار وأربعة أخماس دينار ^(٤) ، ودية كلّ ظفر عشرة دنانير .

وأفتى عليه السلام في حلمة ندي الرجل تُمن الدية مائة دينار وخمسة وعشرون ديناراً ، وفي خضبة الرجل خمسمائة دينار ، قال : فإن أُصيب رجل فأُدر ^(٥) خضيته كلتاهما فديته أربعمائة دينار ، وإن فُحج ^(٦) فلم يقدر على المشي إلّا مشياً لا ينفعه فديته

(١) أي الأصابع الأربع كما في الكافي .

(٢) كذا في الكافي والتهذيب ولعل الصواب كما في نسخة من الفقيه «وثلاثا دينار» .

(٣) ليس في الكافي « وثلاثا دينار » .

(٤) في الكافي « دنانيران وأربعة أخماس دينار » .

(٥) الادرة : اشتقاق الخصيتين .

(٦) الفحج : تباعداً بين الرجلين في الاعقاب مع تقارب صدور القدمين .

أربعة أخماس دية النفس ثمانمائة دينار ، فإن أحدب منها الظهر فعينئذ تمت ديته ألف دينار .

والقسامة في كل شيء من ذلك ستة نفر على ما بلغت ديته .
وأفتى عليه السلام في الوجاء إذا كانت في العانة فخرق الصفاق ^(١) فصار أدرة في إحدى الخصيتين فديتها مائة دينار خمس الدية ، وفي النافنة إذا نفذت من رمح أو خنجر في شيء من الرجل من أطرافه فديتها عشرة دية الرجل مائة دينار .
وقضى عليه السلام أنه لا قود لرجل أصابه والده في أمر يعتب فيه عليه فأصابه عيب من قطع وغيره ويكون له الدية ولا يقاد ، ولا قود لامرأة أصابها زوجها فعميت ففرم العيب على زوجها ولا قصاص عليه .
وقضى عليه السلام في امرأة ركلها زوجها فأعفلها ^(٢) أن لها نصف ديتها مائتان وخمسون ديناراً .

وقضى عليه السلام في رجل اقتضى جارية بإصبعه فخرق مئنتها فلا تملك بولها فجعل لها ثلث نصف الدية ^(٣) مائة وستة وستين ديناراً وثلثاد دينار . وقضى عليه السلام لها عليه صداقها مثل نساء قومها . وأكثر رواية أصحابنا في ذلك الدية كاملة .

باب ٥٠٩

تحريم الدماء والاموال بغير حقها والنهي عن التعرض لما لا يحل ، والتوبة عن القتل إذا كان عمداً أو خطأ

١٥٤ - ٩ - روى زرعة ، عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن رسول الله ﷺ »

(١) الوجاء من الوجاء - بالكسر والمد - : رمّ عروق البيهتين حتى تنفخ فيكون شبيهاً بالخضاء ، وقيل هو رمّ الخصيتين . والصفاق : الجلد الأسفل تحت الجلد الذي عليه الشعر أو ما بين الجلد والمران ، أو جلد البطن كله (القاموس) وفي بعض النسخ بالسين ولملها بمعنى ، وفي بعضها الوجية ، بدل الوجاء . (٢) أى دية الرجل .

(٢) الركل ضربك الفرس ليمدو والضرب برجل واحد (القاموس) والمفل والمفلة ←

وقف بمنى حين قضى مناسكه في حجة الوداع فقال : أيتها الناس اسمعوا ما أقول لكم واعقلوه فإنني لا أدري لعلني لا ألقاكم في هذا الموقف بعد عامنا هذا ، ثم قال : أي يوم أعظم حرمة ؟ قالوا : هذا اليوم ، قال : فأى شهر أعظم حرمة ؟ قالوا : هذا الشهر قال : فأى بلدة أعظم حرمة ؟ قالوا : هذه البلدة ، قال : فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقوه فيسأل لكم عن أعمالكم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم أشهد ، ألا ومن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها فإنه لا يحل له دم امرء مسلم ولا ماله إلا بطيبة نفسه فلا تظلموا أنفسكم ولا ترحموا بعدي كفاراء .

١٥٥٥ ٢ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن منصور بزرج ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن علي بن الحسين عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يغرركم رَحْبُ الذَّرَاعِينَ بالدم فإن له عند الله قاتلاً لا يموت ^(١) » ، قالوا : يا رسول الله وما قاتل لا يموت ؟ قال : النار .

١٥٥٦ ٣ - وروى هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً ، وقال : لا يوفق قاتل المؤمن متمتعاً للتوبة .
١٥٥٧ ٤ - وروى حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يجيء يوم القيامة رجل إلى رجل حتى يلعنهما بالدم والناس في الحساب ، فيقول : يا عبد الله مالي ولك ؟ فيقول أعنت عليّ يوم كذا وكذا بكلمة فقتلت ^(٢) » .

١٥٥٨ ٥ - وفي رواية الملاء ، عن الثمالي قال : « لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من النار .

١٥٥٩ ٦ - وروى جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لعن رسول الله ﷺ من

→ - محركتين - شيء يخرج من قبل المرأة يمنع وطئها ، وقيل : هو ورم يكون بين مسكها فيضيق فرجها حتى يمنع الايلاج وقيل هو القرن .

(١) الرحب : السعة ، ورحب الذراعين أى القادر على الفعل في سعة .

(٢) رواه المصنف فى عقاب الاعمال فى الصحيح .

أحدث بالمدينة حدثاً ، أو آوى محدثاً ، قلت : وما ذلك الحدث ؟ قال : القتل^(١) .
 ٥١٦٠ م - وروى ابن أبي عمير ، عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
 « من آعان على مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة وبين عينيه مكتوب : آنس من
 رحمة الله »^(٢) .

٥١٦١ م - وروى أبان ، عن أبي إسحاق إبراهيم الصيقل قال : قال لي أبو عبد الله
 عليه السلام : « ووجد في نؤابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة فإذا فيها مكتوب بسم الله
 الرحمن الرحيم إن أعنى الناس على الله يوم القيامة من قتل غير قاتله ، وضرب غير
 ضاربه^(٣) ، ومن تولى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله على نبي ، ومن أحدث
 حدثاً أو آوى محدثاً لم يقبل الله تعالى منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً ، قال : ثم
 قال : أتدري ما يعني بقوله « من تولى غير مواليه » ؟ قلت : ما يعني به ؟ قال : يعني
 أهل الدين »^(٤) .

والصرف^(٥) التوبة في قول أبي جعفر عليه السلام والعدل الفداء في قول أبي عبد الله عليه السلام .
 ٥١٦٢ م - وروى عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عز وجل
 « أنه من قتل نفساً بغير نفس^(٦) أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً » قال :
 هو وإد في جهنم لو قتل الناس جميعاً كان فيه ولو قتل نفساً واحدة كان فيه » .
 ٥١٦٣ م - وروى « أنه بوضع في موضع من جهنم إليه ينتهي شدة عذاب
 أهلها لو قتل الناس جميعاً لكان إنما يدخل ذلك المكان ، قيل : فإنه قتل آخر ؟ قال :
 يضاعف عليه »^(٧) .

-
- (١) مروي في العقاب في الصحيح عن الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام .
 (٢) مروي في العقاب في الصحيح عن ابن أبي عمير .
 (٣) أي قتل من لا يريد قتله ، وضرب من لا يضربه .
 (٤) « أهل البيت » نسخة في أكثر النسخ .
 (٥) كلام إبراهيم الصيقل ويحتمل كونه كلام أبان .
 (٦) أي بغير قصاص بأن يقتله ظلماً .
 (٧) رواه الكليني في الحسن كالصحيح ج ٧ ص ٢٧١ في حديث .

١١٤٤ ٩١ - وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : من قُتل دون ماله ^(١) فهو شهيد ، قال : وقال : لو كنت أنا لترك المال ولم أقاتل » ^(٢) .

١١٤٥ ٩٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن محسن بن أحمد ^(٣) ، عن عيسى الضعيف قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل قتل رجلاً ما توبته ؟ فقال : يمكن من نفسه ، قلت : يخاف أن يقتلوه ؟ قال : فليعطهم الدية ، قلت : يخاف أن يعلموا بذلك ؟ قال : فليتزوّج إليهم امرأة ، قلت : يخاف أن تطلعهم على ذلك ؟ قال : فلينظر إلى الدية فيجعلها سرراً ثم لينظر موافقت الصلاة فليلقها في دارهم » ^(٤) .

١١٦٦ ٩٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها » ^(٥) .

١١٦٧ ٩٤ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، وابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً له توبة ؟ فقال : إن كان قتله لا يمانه فلا توبة له ، وإن كان قتله لغضب أو لسب شيء من أمر الدنيا فإن توبته أن يقاد منه ، وإن لم يكن علم به أحد أنطلق إلى أولياء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدية وأعقق نسمة ، وصام شهرين متتابعين »

(١) أى فى مقام الدفع عنه مع نلّ السلامة وتوابه كثواب الشهيد .

(٢) تنبيه على أن المقاتلة لحفظ المال غير واجبة . (مراد)

(٣) فى الكافى ج ٧ ص ٢٧٦ « عن الحسين بن أحمد المنقرى » ، وفيه أيضاً فى موضع « عن عيسى الضرير » وفى آخر « عن عيسى الضعيف » ويمكن أن يكون ضعيف العين فبطلق عليه تادة الضرير وأخرى الضعيف ، وهو و رواه مجهولان .

(٤) المشهور أن الخياد فى القصاص وأخذ الدية الى ورثة المجنى عليه لا القاتل ، والخبر يدل على خلافه .

(٥) تقدم فى المجلد الثالث .

وأطعم ستين مسكيناً توبة إلى الله عز وجل^(١).

١٥ - وروى ابن أبي عمير ، عن سعيد الأزرقي عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل يقتل رجلاً مؤمناً^(٢) قال : يقال له : مت أي ميتة شئت إن شئت يهودياً ، وإن شئت نصراً ، وإن شئت مجوسياً » .

١٦ - وروى جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أول ما يحكم الله عز وجل فيه يوم القيامة الدماء ، فيوقف إبناً آدم عليه السلام فيفصل بينهما ثم الذين يلونهما من أصحاب الدماء حتى لا يبقى منهم أحد من الناس بعد ذلك حتى يأتي المقتول بقاتله فيشخب دمه في وجهه^(٣) ، فيقول : أنت قتلتني فلا يستطيع أن يكتم الله حديثاً » .

١٧ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل قتل رجلاً مملوكاً متعمداً قال : يغرم قيمته ويضرب ضرباً شديداً^(٤) ، وقال في رجل قتل مملوكه قال : يمتق رقبة^(٥) ويصوم شهرين متتابعين ، ويطعم ستين مسكيناً ، ثم التوبة بعد ذلك^(٦) » .

١٨ - وروى عثمان بن عيسى ؛ و زرعة ، عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته عن رجل قتل مؤمناً متعمداً هل له توبة ؟ فقال : لا ، حتى يؤدّي

(١) يدل على أن القاتل ان قتل رجلاً لا يمانه لا توبة له ، ولعل ذلك لاستلزامه الكفر والارتداد والمرتد عن فطرة لا توبة له . ويدل على أن حد التوبة تسليم القاتل نفسه الى أولياء المقتول ان شاؤوا قتلوه وان شاؤوا عفوانه ، وعلى أن كفارة القتل اذا كان عمداً هي كفارة الجمع .

(٢) أي من قتل مؤمناً لا يمانه أو مستحلاً دمه .

(٣) « حتى يأتي » متعلق بأول الكلام ، والشخب : السيلان .

(٤) لانه لا تقاس بين الحر والمبد ولا يقتل الحر بالمبد ويقتل المبد بالحر ، وتبين مقدار الضرب الى الحاكم ، وتجب عليه الكفارة لما يأتي . وعدم ذكرها لا يدل على عدمها .

(٥) معنى بمدان يضرب ضرباً شديداً لموم ما تقدم .

(٦) أي لا تكفى الكفارة قطع بل ان اراد ان لا يمدبه الله تعالى في الآخرة يجب عليه ←

دينه إلى أهله ، ويمتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ^(١) ، ويستغفر الله عز وجل ، ويتوب إليه ويتضرع ، فإنني أرجو أن يتاب عليه إذا هو فعل ذلك ، قلت : جملت فذاك فإن لم يكن له مال يؤدتي دينه ؟ قال : يسأل المسلمين حتى يؤدتي دينه إلى أهله .

٥١٧٢ ١٩ - وروى القاسم بن محمد الجوهري ، عن كليب الأسدي قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل في شهر حرام ما دينه ؟ فقال : دية وثلاث ^(٢) .

٥١٧٣ ٢٠ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي حمزة عن أحدهما عليهما السلام قال : « أني رسول الله صلى الله عليه وآله ف قيل : يا رسول الله قتيل في جهنمة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله حتى انتهى إلى مسجدهم وتسامع به الناس فأتوه ، فقال عليه السلام : من قتل ذا ؟ قالوا : يا رسول الله ماندي ، قال : قتل من المسلمين بين ظهرائي المسلمين لا يدري من قتله ^(٣) والذي بعثني بالحق لو أن أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا فشركوا في دم امرئ مسلم ورضوا به لكتبهم الله عز وجل على مناخرهم في النار ^(٤) - أوقال على وجوههم - ، ^(٥) .

٥١٧٤ ٢١ - وسأل سماعة أبا عبد الله عليه السلام : « عن قول الله عز وجل : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم » قال : من قتل مؤمناً على دينه فذاك المتعمد الذي

→ أن يتوب ويندم ، عسى الله أن يتوب عليه ، و تدرأ التوبة عنه العذاب في الآخرة .

(١) لم يذكر فيه اطعام المساكين ، والمشهور وجوب كفارة الجمع كما سبق في

رواية عبد الله بن سنان . (سلطان)

(٢) تفليط الدية بالقتل في أشهر الحرم موضع وفاق وبه نصوص (المسالك) والخبر

في الكافي في الحسن كالصحيح عن كليب .

(٣) أي في وسطهم و مظلمهم .

(٤) على مناخرهم أي ألغاهم مقلوباً في النار ، و ينبغي أن يحمل على قتله بسبب

اسلامه ، يدل على ذلك الحديث الآتي .

(٥) التريديد من الراوى .

قال الله عز وجل في كتابه وأعد له عذاباً عظيماً ، قلت : فالرجل يقع بينه وبين الرجل شيء فيضربه بسيفه فيقتله ، قال : ليس ذلك المتعمد الذي قال الله عز وجل .

٥١٧٥ ٢٢ - وروى حماد بن عيسى ، عن أبي السفايح عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عز وجل : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم » قال : إن جازاه »^(١) .

٥١٧٦ ٢٣ - وفي رواية إبراهيم بن أبي البلاد ، عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كانت في زمن أمير المؤمنين عليه السلام امرأة صدق يقال لها أم فتان ، فأتاها رجل من أصحاب علي عليه السلام فسلم عليها فوافقها مهتمة فقال لها : مالي أراك مهتمة ؟ قالت : مولاة لي دفنتها فنبذتها الأرض مرتين ، قال : فدخلت على أمير المؤمنين عليه السلام فأخبرته فقال : إن الأرض لتقبل اليهودي والنصراني فما لها إلا أن تكون تعذب بعذاب الله عز وجل » ، ثم قال : أما إنه لو أخذت تربة من قبر رجل مسلم فألقى على قبرها لقرئت ، قال : فأتيت أم فتان فأخبرتها فأخذت تربة من قبر رجل مسلم فألقى على قبرها فقرئت ، فسألت عنهما كانت تفعل فقالوا : كانت شديدة الحب للرجال لا تزال قد ولدت وألقت ولدها في النشور » .

٥١٧٧ ٢٤ - وروى علي بن الحكم ، عن الفضيل بن سعدان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كانت في نؤابة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله صحيفة مكتوب فيها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من قتل غير قاتله ، أو ضرب غير ضاربه أو أحدث حدثاً أو آوى محدثاً ، وكفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق »^(٢) .

باب ٥١٠ القسامة^(٣)

٥١٧٨ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي بصير عن أبي-

(١) أي كان جزاؤه جهنم من جهة الاستحقاق لو لم يتفضل الله عليه بصفاء

الشافعين ، وهذا أحد التأويلات للآية والتأويل الآخر هو أن المراد بالخلود المكث الطويل .

(٢) في الصحاح الحسب ما يعمد الإنسان من مفاخر الآباء ويقال حسب دينه يقال :

ماله - انتهى ، ولعل المراد بالدق كون حسبه خسيماً دنياً أو خفياً .

(٣) بالفتح : القسم والمراد ، بها هنا الجماعة يحلفون لآيات الجنابة .

عبدالله ﷺ قال : « إن الله تبارك وتعالى حكم في دمائكم بغير ما حكم في أموالكم حكم في أموالكم أن البيئنة على من ادعى واليمين على من ادعى عليه ، وحكم في دمائكم أن اليمين على من ادعى ، والبيئنة على من ادعى عليه لئلا يبطل دم امرء مسلم »^(١) .

٥١٧٩ ٢ - وروى منصور بن يونس ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبدالله ﷺ : سألتني عيسى بن موسى وابن شبرمة معه عن القتل يوجد في أرض القوم وحدثهم فقلت : وجد الأنصار رجلاً في ساقية من سواقي خيبر^(٢) فقلت الأنصار : اليهود قتلوا صاحبنا ، فقال لهم رسول الله ﷺ : لكم بيئنة ؟ فقالوا : لا ، فقال : أفنتقسمون ؟ قالت الأنصار : كيف نقسم على ما لم نره . فقال : فاليهود يقسمون ، قالت الأنصار يقسمون على صاحبنا ؟ ! قال : فوداه النبي ﷺ من عنده ، فقال ابن شبرمة : أفرأيت لولم يوده النبي ﷺ قال : قلت : لآنقول لما قد صنع رسول الله ﷺ : لولم يصنعه ، قال : فقلت له : فملى من القسامة ؟ قال : على أهل القتل^(٣) .

٥١٨٠ ٣ - وروى محمد بن سهل ، عن أبيه ، عن بعض أشياخه عن أبي عبدالله ﷺ

(١) فإن الغالب أن القاتل له عداوة مع المقتول والقبيلة سيما الوارث مظلومون عليه فإذا كان لوث وهو القرينة الدالة على أن فلاناً القاتل وحلفوا عليه قتلوا القاتل أو أخذوا الدية فكل من أراد القتل إذا عرف أنهم يحلفون ويقتلونه صار ذلك مانعاً عن الإقدام عليه كالقصاص وقال الله تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » ، وذلك كالحكم بالبيئنة واليمين والقرعة ضابطة لرفع التنازع ولو حلفوا كاذبين وقتلوا أو أخذوا الدية كانت العقوبة في الآخرة . (م ت) (٢) الساقية : النهر الصغير . وفيه سقط والصواب « رجلاً منهم في ... » .

(٣) كذا في النسخ ، « و هو تصحيف ، والصواب » قال فقال لي فملى من القسامة ؟ فقلت على . الخ ، وفي الكافي ج ٧ ص ٣٦٢ في الموثق عن حنان بن سدير قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : « سألتني ابن شبرمة : ما تقول في القسامة في الدم ؟ فاجبته بما صنع النبي صلى الله عليه وآله ، فقال : أ رأيت لو أن النبي (ص) لم يصنع هكذا كيف كان القول فيه ؟ قال : فقلت له : أما ما صنع النبي عليه السلام فقد أخبرتك به وأما ما لم يصنع فلا علم لي به » .

قال : « إن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل كان جالساً مع قوم فمات وهو معهم ^(١) ، أو رجل وجد في قبيلة أو على دار قوم ^(٢) فادّعى عليهم ، قال : ليس عليهم قود ولا بطل دمه ، عليهم الدّية ^(٣) .

٥١٨١ هـ - وروى موسى بن بكر ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إنما جعلت القسامة ليفلّط بها في الرجل المعروف بالشرّ المتهم ، فإن شهدوا عليه جازت شهادتهم ^(٤) .

٥١٨٢ هـ - وروى القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القسامة أين كان بدؤها ؟ فقال : كان من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله لما كان بعد فتح خيبر تخلف رجل من الأنصار عن أصحابه فرجعوا في طلبه فوجدوه متسحطاً في دمه قتيلاً فجاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت : يا رسول الله قتلنا اليهود صاحبنا ، فقال : ليقسم منكم خمسون رجلاً على أنهم قتلوه ، قالوا : يا رسول الله أنقسم على مالم نره ؟ قال : فيقسم اليهود ؟ فقالوا : يا رسول الله من يصدق اليهود ؟ فقال : أنا إذا آدى صاحبكم ؛ فقلت له : كيف الحكم فيها ؟ قال : « إن الله عز وجلّ حكم في الدّماء مالم يحكم في شيء من حقوق الناس لتعظيمه الدّماء ، لو أن رجلاً ادّعى على رجل عشرة آلاف درهم ، أقلّ من ذلك أو أكثر لم يكن اليمين على المدّعي وكانت اليمين على المدّعي عليه ، فإذا ادّعى الرجل على القوم الدّم أنهم قتلوا كانت اليمين على مدّعي الدّم قبل المدّعي عليهم فعلى المدّعي أن يجيء بخمسين يحلفون أن فلاناً قتل فلاناً فيدفع إليهم الذي حلف عليه فإن شاوروا عافوا عنه ، وإن شاوروا قتلوا ، وإن شاوروا قبلوا الدّية ، فإن لم يقسموا فإنّ على المدّعي

(١) في أكثر النسخ « مع قوم ثقات ونفر معهم » . (٢) في التهذيب « على باب دار قوم ،

(٣) أي بعد القسامة للوث فيكون محمولاً على غير العمد ، أو عليهم الدية لكن يؤديها

الامام كما فعله النبي عليه السلام ، أو من بيت المال . (م ت)

(٤) « الرجل المعروف » إشارة إلى لزوم اللوث وسياق منناه . « والتمّهم » أي بالعداوة .

« فإن شهدوا عليه أي أدعوا وحلفوا عليه » .

عليهم أن يحلف منهم خمسون رجلاً ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً ، فإن فعلوا أدّى أهل القرية التي وجد فيهم ديتة ، وإن كان بأرض فلاة أدّت ديتة من بيت المال ، فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يطلّ دم امرئ مسلم ،^(١)

٥١٨٣ ٦ - وسأل سماعة أبا عبد الله عليه السلام : عن رجل يوجد قتيلاً في قرية أو بين قريتين ، قال : يقاس بينهما فأبتهما كانت إليه أقرب ضمنت ،^(٢)

٥١٨٤ ٧ - وروى زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إنما جعلت القسامة احتياطاً للناس لكيما إذا أراد الفاسق أن يقتل رجلاً أو يغتال رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل» ،^(٣)

باب ٥١١

من لادية له في جراح أو قتل

٥١٨٥ ١ - روى حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «بينما رسول الله صلى الله عليه وآله في بعض حجراته إذا أطلع رجل في شق الباب وبيد رسول الله صلى الله عليه وآله مذكاة^(٤) فقال : لو كنت قريباً منك لفقأت به عينك» ،^(٥)

(١) أطل الدم أهدره ، و هو الشايح في ابطال الدم ، و في بعض النسخ « لا يبطل دم امرئ مسلم » .

(٢) حملة جمع من الفقهاء على اللوث و هو امانة يظن بها صدق المدعى فيما ادعاه من القتل كوجود ذى سلاح ملطخ بالدم عند قتيل في دمه ، و في النهاية اللوث في القسامة هو أن يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل أن يموت ان فلاناً قتلنى أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه له و نحو ذلك .

(٣) رواه الكليني و الشيخ في الحسن كالصحيح في ذيل خبر عن زرارة .

(٤) المذداة : آلة تزدى بها الحنطة ، و في بعض النسخ بالبدال المهملة ، والمذكاة

المشط و القرن ، و الثاني أنسب اذا كان بمعنى القرن .

(٥) قنأ العين : قلعها ، والضمير المجرور اما راجع الى الاطلاع أى بسبب اطلاعه ، أو المراد لفقأت عينك بما في يدي .

٥١٨٦ ٢ - وروى القاسم بن محمد الجوهري^(١) ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أطلع على قوم لينظر إلى عوراتهم فرموا فقتلوه أو جرحوه أو فاقوا عينه فقال : لادية له إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطلع رجل في حجرته من خلالها فجاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمشقص ليفقأ به عينه^(٢) فوجده قد انطلق فناده يا خبيث لو ثبت لي لفقات عينك به .

٥١٨٧ ٣ - وقال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام : « من قتل القصاص فلا دية له »^(٣) .

٥١٨٨ ٤ - وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « من بدا فاعتدى فاعتدى عليه فلا قود له »^(٤) .

٥١٨٩ ٥ - وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام : « في الرجل يسقط على الرجل فيقتله ، قال : لاشيء عليه »^(٥) .

٥١٩٠ ٦ - وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان صديان في زمن أمير المؤمنين عليه السلام يلعبون بأخطار لهم^(٦) فرمى أحدهم

(١) المشقص - كمنبر - : نصل عريض ، أو سهم فيه ذلك .

(٢) روى الكليني ج ٧ ص ٢٩١ والشيخ في التهذيب في الحسن كالصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أيما رجل قتل الحد في القصاص فلا دية له - الخ » . وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : « من قتل القصاص فلا دية له ، راجع التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣ .

(٣) رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، والقود - كسب - : القصاص ، والخبر محمول على ما إذا اقتصر على ما يحصل به الدفع ولم يتمده .

(٤) محمول على ما إذا كان ذلوق خطأ بلا اختيار لاما إذا دفعه دافع اذ حينئذ كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع ، كما يدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان التي تأتي تحت رقم ٥٢٠٥ عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٥) الخطر - محرقة - : الدرة من المنديل يلف ويضرب ، وفي الاصل الرهن و ما يخاطر عليه .

بخطره فذكر رباعية صاحبه ، فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقام الرأى البيئنة بأنه قد قال : حذار ، فدرأ أمير المؤمنين عليه السلام عنه القصاص ، ثم قال : قد أعذر من حذر .

٥١٩١ - ٧ - وروى صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « في رجل أراد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابته مقتلاً ، قال : ليس عليها شيء فيما بيدها وبين الله عز وجل » فإن قدمت إلى إمام عدل أهدر دمه (١) .

٥١٩٢ - ٨ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أيما رجل عدا على رجل ليضربه ، فدفعه عن نفسه فجرحه أو قتله فلا شيء عليه » (٢) .

٥١٩٣ - ٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل مجنوناً ، قال : إن كان أراد دفعه عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من قود ولا دية ، ويُعطى ورثته ديبته من بيت مال المسلمين ، قال : فإن كان قتله من غير أن يكون المجنون أراد فلا قود لمن لا يقاد منه (٣) ، وأرى أن على قاتله الدية في ماله يدفعها إلى ورثة المجنون ويستغفر الله عز وجل ويتوب إليه » .

٥١٩٤ - ١٠ - وروى جعفر بن بشر (٤) ، عن مولى أبي عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن رجل غشيته دابة فأرادت أن تطأه وخشي ذلك منها فزجر الدابة فنفرت بصاحبها فصرعته فكان جرح أو غيره ، فقال : ليس عليه ضمان إنما زجر عن نفسه وهي الجبار » (٥) .

(١) أي بعد الثبوت أو لعله بالواقع ، والاول أظهر . (المرأة)

(٢) مروى في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣ في حديث .

(٣) يدل على أن لا يقتل الماقل بالمجنون .

(٤) هو ثقة ، والطريق اليه صحيح ، والمولى أبي عثمان أو مولى بن عثمان ثقة ،

و رواه الشيخ باسناده عن ابن محبوب عن المولى ، عن أبي بصير عنه عليه السلام .

(٥) الجبار - بالضم - : الهدر الذي لا قود فيه .

٥١٩٥ ١١ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم عن أبي- جعفر عليه السلام قال : «عورة المؤمن على المؤمن حرام ، وقال : من أطلع على مؤمن في منزله فعيناه مباحتان للمؤمن في تلك الحال ، ومن دمر ^(١) على مؤمن في منزله بغير إذنه فدمه مباح للمؤمن في تلك الحال ، ومن جحد نبياً رسلاً بوثقه وكذب به فدمه مباح ، قال : فقلت له : أرايت من جحد الإمام منكم ما حاله ؟ فقال : من جحد إماماً برأ من الله وبرأ منه و من دينه فهو كافر مرتد عن الإسلام ^(٢) لأن الإمام من الله ، ودينه دين الله ، و من برأ من دين الله فهو كافر ، ودمه مباح في تلك الحال إلا أن يرجع ويتوب إلى الله عز وجل مما قال ^(٣) ، قال : ومن فتك بمؤمن يريد ماله ونفسه فدمه مباح للمؤمن في تلك الحال » .

٥١٩٦ ١٢ - وروى ابن فضال ، عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الرجل يقع على الرجل فيقتله فمات الأعلى ، قال : لاشيء على الأسفل » .

باب ٥١٢

القَوْد ومبلغ الدية (١)

٥١٩٧ ١ - روى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب بعضاً فلم تُرفع عنه حتى قُتل أيدفع القاتل إلى أولياء المقتول ؟

(١) دمر يدمر دموماً : دخل بغير إذن .

(٢) حمل على ما إذا كان الإمام الحق مبسوط اليد بيده الولاية والسلطنة فانكاه حينئذ خروج عن طاعة الله عز وجل و انكار لوجوب طاعة أولى الامر المأمور به في الكتاب وهذا بمنزلة الكفر أو الارتداد عن الدين ، و المرتد دمه مباح لا حرمة له ، و أما الإمام الذي يكون في حال التقية و يخفي أمره على أكثر الناس فائبات الكفر والارتداد لمنكره في غاية الاشكال ، واختار السيد المرتضى - على ما هو المحكى عنه - كفر المخالفين وارتدادهم من الملة و لمل مراده النصاب .

(٣) يدل على قبول توبة الموافق إذا صار مخالفاً ، و يؤيده قبول أمير المؤمنين

عليه السلام توبة الخوارج . (٢) القود - معركة - : القصاص . (النهاية)

قال : نعم ، ولكن لا يترك أن يُعْبَثَ به ^(١) ولكن يجاز عليه ^(٢) .

٥١٩٨ ٢ - وروى الفضل بن عبد الملك عنه عليه السلام أنه قال : « إذا ضرب الرجل بالحديدة فذلك العمد ، قال : وسألته عن الخطأ الذي فيه الدية والكفارة أهوال الرجل يضرب الرجل فلا يتعمد قتله ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا رمى شيئاً فأصاب رجلاً ؟ قال : ذلك الخطأ الذي لا يشك فيه وعليه كفارة ودية » ^(٣) .

٥١٩٩ ٣ - وروى النضر ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « قال أمير المؤمنين عليه السلام في الخطأ شبه العمد أن يقتل بالسوط أو بالحجر أو بالعصا : « إن دية ذلك تغلظ وهي مائة من الإبل فيها أربعون خلفه بين ثنية إلى بازل عامها ^(٤) وثلاثون حقّة وثلاثون ابنة لبون ، والخطأ يكون فيه ثلاثون حقّة وثلاثون ابنة لبون وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابن لبون ذكر ، وقيمة كلّ بعير من الوريق مائة وعشرون درهماً ^(٥) أو عشرة دنانير ، ومن الغنم قيمة كل واحد من الإبل عشرون شاة » .

(١) أى بأن يقطع أنفه وأذنه ويده ورجله مثلاً الى أن يموت . (م ت)

(٢) أى يجهز عليه ويسرع قتله بضرب عنقه . وأجزت على الجريح أجهزة ، وفي حديث آخر يأتى وفي الكافي « لا يترك يثلثه ولكن يجاز عليه بالسيف ، والمشهود بين الأصحاب عدم جواز التمثيل بالجاني وإن كانت جنايته تمثيلاً أو وقعت بالتفريق والتحريق والمثقل بل يستوفى جميع ذلك بالسيف ، وقال ابن الجنيدي « يجوز قتله بمثل القتل التي قتل بها » وقال الشهيد الثاني - رحمه الله - : « وهو متجه لولا الاتفاق على خلافه ، والخبر يدل على المنع . (المرآة)

(٣) مروى في الكافي ج ٧ ص ٢٧٩ مع اختلاف في اللفظ .

(٤) الخلف - ككتف - وهى الحوامل من النوق ، و البازل من الإبل الذى تم ثمانى سنين ودخل فى التاسعة وحينئذ يطلع نابيه وتكمل قوته ثم يقال له بعد ذلك بازل هام وبازل عامين ، والثنية من الغنم ما دخل فى السنة الثالثة ومن البقر كذلك ومن الإبل ما دخل فى السادسة . (النهاية)

(٥) فتصير اثني عشر ألفاً ، ويمكن أن يكون فى ذلك الوقت قيمة كل دينار اثني عشر درهماً أو عشرة دنانير فيكون ألفاً . (م ت)

٥٢٠٠ ٤ - وسأل معاوية بن وهب أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال : مائة من فحولة الإبل المسان^(١) فإن لم يكن فمكان كل^(٢) بجل عشرون من فحولة الفئمة .

٥٢٠١ ٥ - وروى الحسن بن محبوب ، عن خضر الصيرفي ، عن يزيد المحلي قال : « سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متممداً فلم يغم عليه الحد ، ولم تصح الشهادة حتى خولط وذهب عقله ، ثم إن قوماً آخرين شهدوا عليه بعدما خولط أنه قتله ، فقال : إن شهدوا عليه أنه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقله ، وإن لم يشهدوا عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع إلى ورثة المقتول الدية من مال القاتل^(٣) وإن لم يترك مالا أعطى الدية من بيت مال المسلمين ، ولا يبطل دم امرئ مسلم » .

٥٢٠٢ ٦ - وسأل سليمان بن خالد أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فأعطاهما ولده فكان عندهما ، فانطلقت الظئر فاستأجرت أخرى فقاتبت الظئر بالولد فلا يدري ما صنع به والظئر لا تكافي^(٤) ، قال : الدية كاملة .

٥٢٠٣ ٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن حي^(٥) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وجد مقتولاً فجاء رجلان إلى وليه فقال أحدهما : أنا قتلته عمداً وقال الآخر : أنا قتلته خطأ^(٦) ، فقال : إن هو أخذ بقول صاحب العمد فليس له على صاحب الخطأ شيء ، وإن هو أخذ بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد شيء » .

(١) المسان : ما كمل له خمس سنين ودخل في السادسة .

(٢) لأنه لم يبين أنه قتله حالة الجنون .

(٣) لأنها ما قتلت الولد عمداً حتى تقتل به بل غفلت محرماً أن استوجرت بأن ترضعها بنفسها وكذا مع الاطلاق . (م ت)

(٤) يعني الحسن بن صالح بن حي له أصل أو كتاب معتمد على ما قيل ، وهو رأس الفرق الصالحة من الزيدية .

(٥) التقييد بالعمد والخطأ في كل واحد منهما لا يشاع فيهم التشكيك .

٥٢٠٤ ٨ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : «سمعت ابن أبي ليلى يقول : كانت الدية في الجاهلية مائة من الإبل فأقرها رسول الله ﷺ ثم إنه فرض على أهل البقرماني بقرة ، وفرض على أهل الشاة ألف شاة ، وعلى أهل الحلل مائة حلة ، قال عبد الرحمن : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما رواه ابن أبي ليلى ، فقال : كان على علي عليه السلام يقول : «الدية ألف دينار وقيمة الدينار عشرة دراهم ، وعلى أهل الذهاب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعشرة آلاف لأهل الأمصار ، ولأهل البوادي الدية مائة من الإبل ، ولأهل السواد مائتي بقرة ، أو ألف شاة» .

٥٢٠٥ ٩ - وسمع كليب بن معاوية أبا عبد الله عليه السلام يقول : «من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث» ^(١) .

٥٢٠٦ ١٠ - وروى أبان ، عن زرارة أنه قال : «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : «إذا قتل الرجل في شهر حرام صام شهرين متتابعين من أشهر الحرم» ^(٢) .

٥٢٠٧ ١١ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الدية ممن قرابته ، فقال : على الإمام أن يمرض على قرابته من أهل بيته الإسلام فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل إليه ، فإن شاء قتل وإن شاء عفا وإن شاء أخذ الدية ، فإن لم يسلم من قرابته أحد كان الإمام ولياً أمره إن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين لأن جناية المقتول كانت على الإمام ^(٣) فكذلك تكون دية الإمام المسلمين ، قلت : فإن عفا عنه الإمام ؟ فقال : «إنما هو حق لجميع

(١) تقدم تحت رقم ٥١٦٩ .

(٢) مروى في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٦ في الموثق كالصحيح وسيأتي بشامه تحت رقم

٥٢١٢ عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ما يؤيد ذلك وللشيخ كلام نوره هناك .

(٣) إذا لم يكن القاتل معلوماً .

المسلمين وإنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له أن يعفو^(١) .
 ٥٢٠٨ - ١٢ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن عبدالله بن سنان عن
 أبي عبدالله عليه السلام «في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله^(٢) فقال : الدية على الذي وقع
 على الرجل فقتله لأوليائه المقتول ، قال : ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه ،
 قال : وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً» .

٥٢٠٩ - ١٣ - وروى ابن محبوب ، عن أبي ولاد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «كان
 أمير المؤمنين عليه السلام يقول : تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين ، وتستأدى دية العمد
 في سنة»^(٣) .

٥٢١٠ - ١٤ - وروى جعفر بن بشير ، عن معلى أبي عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
 «سألته عن قول الله عز وجل : «فمن صدق به فهو كفارة له» قال : يكفر عنه من
 ذنوبه على قدر ما عفا عن العمد»^(٤) .

وفي العمد يقتل الرجل بالرجل إلا أن يعفو أو يقبل الدية ، وله ما تراضوا
 عليه من الدية ، وفي شبه العمد المغلطة ثلاث وثلاثون حقّة وأربع وثلاثون جذعة
 و ثلاث وثلاثون ثنية خلفه طرقة الفحل ، ومن الشاة في المغلطة ألف كبش إذا
 لم يكن إبل^(٥) .

(١) رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، وقال سلطان العلماء : جوز ابن ادریس العفو
 للإمام ، و يظهر من كلام السيد المرتضى في الشافى أنه يجب على الامام القصاص ولا يجوز
 أخذ الدية .

(٢) تقدم الكلام فيه ص ١٠٢ ، وفي الكافي عن علي بن رثاب وعبدالله بن سنان .

(٣) رواه الكليني في الصحيح والمشهور أنه تستأدى دية شبه العمد في سنتين .

(٤) فان عفى مطلقاً فكفارة لجميع الذنوب أو كثير منها ، و ان عفى عن القصاص

ورضى بالدية فبقدره ، و ان عفى عن بعضها فبقدر ما عفى .

(٥) هذا كلام المصنف ولم أجده مستنداً ، وفيه ما يخالف ما تقدم من أسنان الابل

في خبر ابن سنان في أول الباب ، وظاهر قوله «إذا لم يكن ابل» تمين الابل عند الوجدان .

٥٢١١ ١٥ - وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل قتل رجلاً عمداً فرُفع إلى الوالي فدفعه الوالي إلى أولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليهم قوم فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء ، فقال : أرى أن يحبس الذين خلصوا القاتل من أيدي الأولياء أبداً حتى يأتوا بالقاتل ، قيل له : فإن مات القاتل وهم في السجن ؟ فقال : إن مات فعليهم الدية يؤدونها إلى أولياء المقتول^(١).

٥٢١٢ ١٦ - وروى هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة^(٢) قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : « ما تقول في العمد والخطأ في القتل وفي الجراحات ؟ » فقال : ليس الخطأ مثل العمد ، العمد فيه القتل ، والجراحات فيها القصاص ، والخطأ في القتل والجراحات فيهما الدية ، وقال : ثم قال لي : يا حكم إذا كان الخطأ من القاتل أو الخطأ من الجراح وكان بدوياً فدية ما جنى البدوي^(٣) من الخطأ على أوليائه البدويين ، قال : وإذا كان الجراح قروبياً فإن دية ما جنى من الخطأ على أوليائه القروبين^(٤) .

٥٢١٣ ١٧ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : « في رجل أمر رجلاً حرّاً أن يقتل رجلاً فقتله ، قال : يقتل به الذي ولي قتله ، ويحبس الذي أمر بقتله في السجن أبداً حتى يموت^(٥) » .

٥٢١٤ ١٨ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي عبيدة قال : سألت

(١) رواه الكليني في الصحيح أيضاً .

(٢) الطريق إلى هشام بن سالم صحيح وهو ثقة ، وزياد بن سوفة أيضاً ثقة وكلاهما من أدباب الأصول ، والحكم بن عتيبة من فقهاء العامة ولم يوثق ولعله لا يضر ، لصحته عن هشام .

(٣) أي ورائه أو سامن جريرته مع فقد الوارث من النسب « من البدويين » إذا لم يكن له وارث من أهل القرى . (م ت)

(٤) يدل على أنه يحبس الأمر إلى أن يموت ويقتل القاتل (م ت) أقول : رواه الشيخ في الصحيح في التهذيبين والكليني في الكافي .

أباجعفر عليه السلام عن رجل قتل أمه ، قال : لا يرثها ويُقتل بها صاغراً^(١) ، ولا أظن قُتله بها كفارة لذنبه .

٥٢١٥ - ١٩ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : « سألت أباجعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم ، قال : عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم ، قلت : إن هذا يدخل فيه العبد وأيام التشريق ؟ فقال يصومه فأنه حق لزمه »^(٢) .

٥٢١٦ - ٢٠ - وفي رواية أبان ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام : « عليه دية وثلاث »^(٣) .

٥٢١٧ - ٢١ - وروى ظريف بن فاصح ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « لو أن رجلاً ضرب رجلاً بخزقة أو بأجرة^(٤) فمات كان

(١) أى بدون أن يعطى نصف الدية .

(٢) حكى عن الشيخ - رحمه الله - أنه قال : من قتل في الأشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم و ان دخل فيها العبد وأيام التشريق لرواية زرارة ، والمفهوم عموم المنع .

(٣) المذكور في هذا الخبر كما في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٦ القتل في الحرم وأصل الخبر هكذا « ابن أبي عمير عن أبان بن عثمان ، عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قتل في الحرم ، قال : عليه دية وثلاث وصوم شهرين متتابعين في أشهر الحرم ، قال : قلت : هذا يدخل فيه العبد وأيام التشريق ، قال : فقال : يصومه فأنه حق لازمه » .

(٤) زاد في الكافي والتهذيب « أو بمود » والخزقة : السفال وحمل على ما اذا قصد القتل بها . وقال الاستاذ في هامش الوافي : الآلة التي قتل بها قد تكون قتالة عادة بحيث لو أدمى القاتل أتى لم أكن أعتقد أن المقتول يقتل بها لم يقل منه ، وقد تكون بحيث يحتمل عدم القتل به و تقبل دعواه من القاتل ، فالاول عمد ، والثاني شبه عمد لانه قصد ايذاء المقتول وكان عاصياً بذلك ، والخطأ المحض أن لا يقصد المقتول أسلاً قتل ولا ايذاء ، وأما الاجرة والخزقة فليستا آلة قتالة ويصح دعوى عدم ارادة القتل من الضارب ، والمقصود في الحديث نفى كونه خطأ على ما يزهه العامة بل هو عمد وان كان شبيهاً بالخطأ ، وهنا -

متعمداً .

٥٢١٨ ٢٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ؛ وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل «عن امرأة أغنف عليها الرجل فزعم أنها ماتت من عنفه عليها نال : الدية كاملة ولا يقتل الرجل» (١) .

٥٢١٩ ٢٣ - وفي نوادر إبراهيم بن هاشم «أن الصادق عليه السلام سئل عن رجل أغنف على امرأة ، أو امرأة أغنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر ، قال : لاشيء عليهما» (٢) إذا كانا مأمورين ، فإن اتهموا لزمهما اليمين بالله أنهما لم يريدوا القتل .

٥٢٢٠ ٢٤ - وروى داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجلين قتلا رجلاً قال : إن شاء أولياء المقتول أن يؤدوا دية ويقتلوهما جميعاً قتلوهما» (٣) .

٥٢٢١ ٢٥ - وروى سماعة ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل : «فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف» ما ذاك الشيء ؟ قال : هو الرجل يقبل الدية فأمر الله عز وجل الذي له الحق أن يتبعه بمعروف ولا يعسر ، وأمر الذي عليه الحق أن لا يظلمه ، وأن يؤدّيه إليه باحسان إذا أيسر ، فقلت : رأيت قوله عز وجل «فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم» قال : هو الرجل يقبل الدية أو يصالح ثم يجيء بعد فيمثل أو يقتل فوعده الله عز وجل عذاباً أليماً .

٥٢٢٢ ٢٦ - وروى داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل حمل على رأسه

→ مسألان الأولى لو رمى بسهم فأصاب المقتل فهو عمد يوجب القود ، فمناط العمد أن يفعل القاتل ما يحتمل معه الموت و ارتكبه الفاعل غير مبال به وإن لم يقصد القتل بعينه ، الثانية إذا جنى على الطرف و سرى الى النفس فهو عمد وإن لم يكن قصد القتل لانه قصد ما هو في معرض الهلاك . (١) كانه سقط هنا عن سليمان بن خالد ،

(٢) محمول على ما إذا لم يقصد القتل .

(٣) أى من القود لكن يلزم الدية لكونه شبه العمد .

(٤) يدل على جواز قتل الاثنين بواحد بعد رد فاضل الدية . (م ت)

متاعاً فأصاب إنساناً فمات أو كسر منه شيئاً ، قال : هو مأمون ،^(١) .

٥٢٢٣ ٢٧ - وروى محمد بن أسلم عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : قلت له « جعلت فداك رجل قتل رجلاً متعمداً أو خطأ وعليه دين ومال فأراد أولياؤه أن يهبوا دمه للقاتل ، فقال : إن وهبوا دمه ضمنوا الدين^(٢) قلت : فإن هم أرادوا قتله ، فقال : إن قتل عمداً قُتل قاتله وأدّى عنه الإمام الدين من سهم الغارمين ، قلت : فإنه قتل عمداً وصالح أولياؤه قاتله على الدية فعلى من الدين ؟ على أوليائه من الدية أو على إمام المسلمين ؟ فقال ، بل يؤدّون دينه من دينته التي صالحوا عليها أولياؤه فإنه أحقُّ بدينته من غيره ،^(٣) .

٥٢٢٤ ٢٨ - وفي رواية ابن بكير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « كل من قتل بشيء صغير أو كبير بعد أن يتعمد فعلية القود ،^(٤) .

٥٢٢٥ ٢٩ - وروى البرزطي ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل ضرب رجلاً بعضاً على رأسه فنقل لسانه ، قال : يعرض عليه حروف المعجم فما أفصح منها فلا شيء فيه ، ومالم يفصح به كان عليه الدية وهي ثمانية وعشرون حرفاً ،^(٥) .

(١) الطريق الى داود بن سرحان صحيح و هو ثقة ، ورواه الكليني و الشيخ و في طريقهما سهل بن زياد و هو ضعيف ، و فيهما « هو ضامن » . و هو الصواب .

(٢) في بعض النسخ « ضمنوا الدية » .

(٣) يدل على أنه اذا كان على المقتول دين و كان القتل خطأ فلا يجوز أن يهبوا دينه من القاتل لان الدية حقه ولو وهبوا يبقى ذمته مرتبهة بالدين ولو كان القتل عمداً فيجوز لهم القصاص لان وضعه للثمن أما لو صالحوا حينئذ على مال فيصير في حكم مال الميت و يؤدي منه دينه (م ت) . أقول : قوله - رحمه الله - « للثمن » ، فيه نظر .

(٤) يدل على أنه ان قصد القتل فهو حامد و ان لم يكن بشيء يقتل به غالباً . (م ت)

(٥) مروى في الكافي ج ٢ ص ٣٢٢ و التهذيب في الحسن كالصحيح عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان ، و فيهما « تسعة وعشرون حرفاً » ، و الظاهر أن التصرف من النسخ بناء على ما اشتهر من أن مخرج الهمزة و ألف مختلفان فان الهمزة من أقصى الحلق و الالف من الجوف ، و الحق ان الالف لا مدخل للسان فيها .

باب ٥١٣ مَنْ خطاه عمد

٥٢٢٦ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير عن أبي- جعفر عليه السلام قال : «سئل عن الغلام لم يدرك وامرأة قتلا رجلاً فقال : إن خطأ المرأة والغلام عمد ^(١) ، فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما ويردّون على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم ، وإن أحبوا أن يقتلوا الغلام قتلوه وتردّ المرأة على أولياء الغلام ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوا المرأة قتلوها ويردّ الغلام على أولياء المرأة ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية » ^(٢).

٥٢٢٧ ٢ - وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن ضريس الكناسي قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة وعبد قتلا رجلاً خطأ ، فقال : إن خطأ المرأة والعبد مثل العمد فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما . قال : وإن كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم ردّوا على سيّد العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم فإن أحبوا أن يقتلوا المرأة يأخذوا العبد فملوا إلا أن يكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم فيردّوا على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم يأخذوا العبد أو يقتديه سيّده ، وإن كانت قيمة العبد أقل من خمسة آلاف درهم فليس لهم إلا العبد » ^(٣).

(١) لا يخفى مخالفته للمشهور بل للاجماع ويحتمل أن يكون المراد بخطأهما ما صدر عنهما لنقصان عقلهما لا الخطأ المصطلح ، فالمراد بالغلام الذي لم يدرك : شاب لم يبلغ كمال العقل مع كونه بالغاً (المرأة)

(٢) قيل : اعراض اصحاب عن هذا الخبر مع أنه ممّا رواه ابن محبوب و هو من اصحاب الاجماع يوهن أمر الاجماع .

(٣) رواه الشيخ في الاستبصار ج ٤ ص ٢٨٦ وروى خبر أبي بصير المتقدم بعده وقال: ←

٥٢٢٨ ٣- وروى أبو أسامة ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « في امرأة قتل رجلًا متممته . فقال : إن شاء أهله أن يقتلوا قتلها وليس يجني أحد جناية على أكثر من نفسه » ^(١) .

٥٢٢٩ ٤- وروى السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل و غلام اجتمعا في قتل رجل فقتلاه ، فقال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه واقتص له ، وإن لم يكن بلغ الغلام خمسة أشبار فقتل بالدية » ^(٢) .

باب ٥١٤

من عمده خطأ

٥٢٣٠ ١- وروى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي عن أبي عبيدة قال « سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمى فقأ عين صحيح متممته ، فقال : يا أبا عبيدة إن عمداً أعمى مثل الخطأ هذا فيه الدية من ماله ، فإن لم يكن له مال فإن دية ذلك على الإمام ولا يبطل حق مسلم » .

→ قد أوردت هاتين الروایتين لما تتضمنان أحكام قتل العمد ، فأما قوله في الخبر الأول « ان خطأ المرأة والعبد عمد » وفي الرواية الأخرى « ان خطأ المرأة والغلام عمد » فهو مخالف لقول الله تعالى « لأن الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز أن يكون الخطأ عمدًا كما لا يجوز أن يكون العمد خطأ الا ممن ليس بمكلف مثل المجانين ومن ليس بمقاتل من الصبيان وأيضاً فقد أوردنا في كتاب التهذيب ما يدل على أن العبد اذا قتل خطأ سلم الى أولياء المقتول أو يفتديه مولا . وليس لهم قتله ، وكذلك قدينا أن الصبي اذا لم يبلغ فان عمده وخطأه يجب فيهما الدية دون القود ، فكيف يجوز أن نقول في هذه الرواية ان خطأه عمد - الى آخر ما قال - .

(١) هذا هو المشهور في روايات الاصحاب ، و المعروف من منبههم لانهم مخالفوا فيه . (المسالك)

(٢) رواه الكليني بسنده المعروف عن السكوني ، وقال في المسالك : بضمونها أفتى الصدوق والمفيد ، والحق أن هذه الروايات مع ضعف سندها شاذة مخالفة للاصول ولما أجمع المسلمون الا من شذ فلابتلت اليها .

٥٢٣١ ٧ - وروى إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله عليه السلام «أن محمد بن أبي بكر - رضي الله عنه - كتب إلى أمير المؤمنين عليه السلام يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً ، فجعل عليه السلام الدية على قومه ، وجعل خطأه وعمده سواء .

باب ٥١٥

فيمَن أتى حدًا ثم التجأ الى الحرم

٥٢٣٢ ١ - وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجنى في غير الحرم ثم يلجأ إلى الحرم قال : لا يقيم عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ^(١) ولا يكلم ولا يبايع فإنه إذا فعل ذلك به يوشك أن يخرج فيقام عليه الحد ، وإن جنى في الحرم جناية أقيم عليه الحد في الحرم فإنه لم ير للحرم حرمة .

باب ٥١٦

حكم الرجل يقتل الرجلين أو أكثر والقوم يجتمعون على قتل رجل

٥٢٣٣ ١ - روى القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن الفضيل بن يسار قال : قلت لأبي - جعفر عليه السلام : «عشرة قتلوا رجلاً ، قال : إن شاء أولياؤه قتلوه جميعاً وغرموا تسع دييات ، وإن شأوا أن يتخيروا رجلاً فيقتلوه قتلوه ، وأدأى التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم ، قال : ثم إن الوالي يلي أديهم وحبسهم » .

٥٢٣٤ ٢ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «قضى علي عليه السلام في رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر ، فقال : يُقتل القاتل ويحبس الآخر

(١) ظاهره منع الطعام والشراب عنه مطلقاً وإن كان سد الرمي . (مراد)

حتى يموت غماً كما حبسه عليه حتى مات غماً .

٥٢٣٥ ٣ - وقال في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال : « يتخير أهل المقتول فأيتهم شاؤوا قتلوه ويرجع أولياؤه على الباقيين بقسمة أعمار الدية »^(١) .

٥٢٣٦ ٤ - وقضى أمير المؤمنين عليه السلام « في ستة نفر كانوا في الماء ففرق منهم رجل فشهد منهم ثلاثة على اثنين أنهما غرقاه ، وشهد اثنان على ثلاثة أنهم غرقوه فالزمهم الدية جميعاً ألزم الاثنين ثلاثة أسهم بشهادة الثلاثة عليهما وألزم الثلاثة سهمين بشهادة الاثنين عليهم »^(٢) .

٥٢٣٧ ٥ - وقضى علي عليه السلام ^(٣) في أربعة نفر أطلعوا في زبية الأسد فخر أحدهم فاستمسك بالثاني ، واستمسك الثاني بالثالث ، واستمسك الثالث بالرابع حتى أسقط بعضهم بعضاً على الأسد ، ف قضى بالأول أنه فريسة الأسد ، وغرم أهله ثلث الدية لأهل الثاني ، وغرم أهل الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية ، وغرم أهل الثالث لأهل الرابع الدية كاملة »^(٤) .

(١) لاختلاف في جواز قتل الجميع وردما فضل عن الدية الواحدة (المرأة) والخبر

رواه الكليني في الصحيح ج ٧ ص ٢٨٣ عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٢) رواه الكليني بسنده المعروف عن السكوني ، وفي الروضة : هي مع ضعف سندها

قضية في واقعة مخالفة لاصول المذهب فلا يمتدئ ، والموافق لها من الحكم أن شهادة السابقين ان كانت مع استدعاء الولي وعدالتهم قبلت ، ثم لا تقبل شهادة الآخرين للثمة ، وان كانت الدعوى على الجميع أو حصلت التهمة عليهم لم تقبل شهادة أحدهم مطلقاً ويكون ذلك لوئاً يمكن اثباته بالقسامة .

(٣) رواه الكليني من رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام .

(٤) هذا أيضاً قضية في واقعة وتوجيهها بأن الأول لم يقتله أحد ، والثاني قتله الأول

وقتل هو الثالث والرابع فقصت الدية على الثلاثة فاستحق منها بحسب ما جنى عليه والثالث قتله اثنان وقتل هو واحداً فاستحق ثلثين كذلك ، والرابع قتله الثلاثة فاستحق تمام الدية تعليل بموضع النزاع اذ لا يلزم من قتله لغيره سقوط شيء من ديته عن قاتله ، وربما قيل بأن دية الرابع على الثلاثة بالسوية لاشتراكهم جميعاً في سبب قتل وانما نسبها الى الثالث -

٥٢٣٨ ٦- وروي عن عمرو بن أبي المقدم قال : «كنت شاهداً عند البيت الحرام بنادي بأبي جعفر الدوانيقي رجل وهو يظوف ويقول يا أمير المؤمنين إن هذين الرجلين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ ووالله ما أدري ما صنعنا به ، فقال لهما : ما صنعتمابه ؟ فقالا : يا أمير المؤمنين كلّمناه ثم رجع إلى منزله ، فقال لهما : وافياني غداً عند صلاة العصر في هذا المكان فوافوه صلاة العصر من الغد ، فقال لأبي- عبدالله عليه السلام وهو قابض على يده : يا جعفر اقض بينهم فقال : اقض بينهم أنت ، قال له بحقتي عليك إلا قضيت بينهم ، قال : فخرج جعفر عليه السلام فطرح له مصلّى قصب فجلس عليه ثم جاء الخصماء فجلسوا قد أمه فقال للمدّعي : ما تقول ؟ فقال : يا ابن رسول الله إن هذين طرفا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله والله ما رجع إليّ ووالله ما أدري ما صنعنا به ، فقال : ما تقولان ؟ فقالا : يا ابن رسول الله كلّمناه ثم رجع إلى منزله فقال أبو عبدالله عليه السلام : يا غلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل من طرق رجلاً بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن إلا أن يقيم البيّنة أنه قد رده إلى منزله ، يا غلام نح هذا الواحد منهما واضرب عنقه فقال : يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ما أنا قتلته ولكنني أمسكته ثم جاء هذا فوجأه فقتله ^(١) ، فقال : أنا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله يا غلام نح هذا فاضرب عنقه للآخر ، فقال : يا ابن رسول الله والله ما عدّته ولكنني قتلته بضربة واحدة فأمر أخاه فاضرب عنقه ، ثم أمر بالآخر فاضرب جنبه وحبه في السجن ووقع على رأسه يحبس عمره ، يضرب كل سنة خمسين جلدة » .

→ لأن الثاني استحق على الاول تلك الدية فيضيف اليه ثلثا آخر ويدفعه الى الثالث فيضيف الى ذلك ثلثا آخر ويدفعه الى الرابع وهذا مع مخالفته لظاهر الرواية لا يتم في الآخرين لاستلزامه كون دية الثالث على الاولين ودية الثاني على الاول اذلا مدخل لقتله من بعده في اسقاط حقه كصامر الا أن يفرض كون الواقع عليه سبباً في افتراس الاسد له فيقرب الا أنه خلاف الظاهر كما في الروضة البهية كتاب الديبات .

(١) وجأه باليد والسكين - كوضعه - : ضربه كتوجأه .

٥٢٣٩ ٧ - وروى السكوني^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان قوم يشربون فيسكرون فنباعجوا^(٢) بسكاكين كانت معهم فرُفِعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم فمات منهم رجلان وبقي رجلان فقال أهل المقتولين : يا أمير المؤمنين أفدهما بصاحبينا فقال علي عليه السلام للقوم : ما ترون ؟ فقالوا : نرى أن تقيدهما فقال علي عليه السلام : لعلّ ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه ؟ قالوا : لا ندرى ، فقال علي عليه السلام : بل أنا أجمل دية المقتولين على قبائل الأربعة فأخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين .

٥٢٤٠ ٨ - و« رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام ^(٣) ثلاثة نفر واحد منهم أمسك رجلاً وأقبل الآخر فقتله ، والآخر يراهم ، فقضى عليه السلام في صاحب الرؤية أن تسمل عيناه ^(٤) . وقضى في الذي أمسك أن يسجن حتى يموت كما أمسكه ، وقضى في الذي قتل أن يُقتل .

٥٢٤١ ٩ - و« قضى عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً ، فقال : وهل عبدالرجل إلا كسيفه وسوطه يقتل السيد به ، ويستودع العبد السجن حتى يموت » ^(٥) .

باب ٥١٧

الجراحات والقتل بين النساء والرجال

٥٢٤٢ ١ - روى عبدالرحمن بن الحجاج ^(٥) عن أبان بن تغلب قال : قلت لأبي- عبدالله عليه السلام : « ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة كم فيها ؟ قال : عشرة من الإبل ، قلت : قطع اثنين ؟ فقال : عشرون ، قلت : قطع ثلاثاً ؟ قال : ثلاثون ، قلت :

(١) يبيع بطنه بالسكين يبيعه بيجاً إذا شقه فهو مبيعوج .

(٢) هذا أيضاً من رواية السكوني كما تقدم ج ٣ ص ٣٠ وفي الكافي ج ٧ ص ٢٨٨ .

(٣) سملت عينه إذا فقأها بحديدة محمأة .

(٤) تقدم نحوه في كتاب القضاء ص ٣٠ من حديث السكوني .

(٥) رواه الكليني في الصحيح ج ٧ ص ٢٩٩ .

نطح أربعاً ٢ قال : عشرون ، قلت ، سبحانه الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون فيقطع أربعاً فيكون عليه عشرون !! إن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنقرأ ممن قاله ، نقول : الذي قاله شيطان ، فقال : مهلاً يا أبان هكذا حكم رسول الله ﷺ ، إن المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الدية^(١) ، فإذا بلغت الثلث رجعت المرأة إلى النصف يا أبان إنك أخذتني بالقياس والسنة إذا قيست معي الدين .

٥٢٤٣ ٢ - وسأل جميل : وعمر بن حمران أبا عبد الله ﷺ عن المرأة بينها وبين الرجل قصاص ؟ قال : نعم في الجراحات حتى يبلغ الثلث سواء فإذا بلغ الثلث سواء أرفع الرجل وسفلت المرأة^(٢) .

٥٢٤٤ ٣ - وروى أبو بصير عن أحدهما ﷺ^(٣) قال : قلت : « رجل قتل امرأة فقال : إن أراد أهل المرأة أن يقتلوه أدوا نصف دينه وقتلوه وإلا قبلوا الدية » .

٥٢٤٥ ٤ - وقال الصادق ﷺ^(٤) « في امرأة قتلت زوجها متعمدة ، فقال : إن شاء أهله أن يقتلوها قتلوها وليس يجني أحد أكثر من جنايته على نفسه » .

٥٢٤٦ ٥ - وروى محمد بن سهل بن اليسع ، عن أبيه ، عن الحسين بن مهران ، عن أبي عبد الله ﷺ قال : « سألت عن امرأة دخل عليها لص وهي حبلى فوقع عليها ، فقتل ما في بطنها فوثبت المرأة على اللص فقتلته ، فقال : أما المرأة التي قتلت فليس عليها

(١) ظاهر العبارة يدل على أن المرأة تساوي الرجل فيما هو أقل من الثلث دون نفس الثلث لانه جمل نهاية التساوي ، وهو المشهور ، و قد حمل المساواة على ما اذا كانت الجنائية بضربة واحدة فإذا قطع الأربع أربع مرات وجب الأربعون واذا قطعت بضربة واحدة وجب العشرون وذلك أنه اذا قطع الثلاث وجب عليه الثلاثون ، ولا مئني لقطع اصبع أخرى للمشرة الثانية .

(٢) رواه الكليني في الحسن كالصحيح من جميل عنه عليه السلام .

(٣) رواه الكليني في الموثق عنه عن أحدهما عليهما السلام .

(٤) رواه الكليني في الصحيح عن الصادق عليه السلام .

شيء ، ودية سخلتها على عصبة المقتول السارق»^(١).

باب ٥١٨

الرجل يقتل ابنه أو أباه أو أمه

٥٢٤٧ ١ - روى القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «لا يقتل الأب بابنه إذا قتله ، ويقتل الابن بأبيه إذا قتل أباه ، وقال : لا يتوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه»^(٢).

٥٢٤٨ ٢ - وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «في رجل قتل أمه ، قال : إذا كان خطأ فإن له نصيباً من ميراثها ، وإن كان قتلها متممداً فلا يرث منها شيئاً».

٥٢٤٩ ٣ - وروى عمرو بن شمر ، عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يقتل ابنه أو عبده ، قال : لا يقتل به ولكن يضرب ضرباً شديداً وينفى من مسقط رأسه».

٥٢٥٠ ٤ - وروى علي بن رثاب ، عن أبي عبيدة قال : «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل أمه ، قال : لا يرثها ويقتل بها وهو صاغر ، ولا أظن قتلها بها كفارة لذنبه»^(٣).

(١) ضيف لمقام الحسين بن مهران وسيجيء في بابيه .

(٢) روى الكليني صدره في الضعيف ج ٧ ص ٢٩٨ وذيله ج ٧ ص ١٤٠ وقال العلامة المجلسي : كان نفى التوارث من الجانبين المتحقق في ضمن حرمان القاتل فقط فان المقتول يرث من القاتل ان مات قبله . وقال سلطان العلماء : هذا بظااهره يشمل الممد والخطأ ولا خلاف في عدم الارث في الممد اذا كان ظملاً ، وأما الخطأ ففي منعه من الارث مطلقاً أو عدم منعه مطلقاً أو منعه من الدية خاصة أقوال ، ورواية محمد بن قيس الآتية يؤيد القول الثاني فيمكن تخصيص هذا بالممد .

(٣) تقدم في باب القود ومبلغ الدية .

باب ٥١٩

المسلم يقتل الذمي أو العبد أو المدبر أو المكاتب أو

يقتلون المسلم

٥٢٥١ ١- روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يقاتل مسلم بدمي في القتل ولا في الجراحات ، ولكن يؤخذ من المسلم في جنايته للذمي بقدر جنايته على الذمي على قدر دية الذمي ثمانمائة درهم » ^(١) .

٥٢٥٢ ٢- وروى ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية اليهودي والنصراني والمجوسي ، قال : هم سواء ثمانمائة ثمانمائة ، قال : قلت : جعلت فداك إن أخذوا في بلد المسلمين وهم يعملون الفاحشة أيقام عليهم الحد ؟ قال : نعم يحكم فيهم بأحكام المسلمين » ^(٢) .

٥٢٥٣ ٣- وروى ابن أبي عمير ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد إلى البحرين فأصاب بها دماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس ، فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله : إني أصبت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة ثمانمائة ^(٣) ، وأصبت دماء قوم من المجوس ولم تكن عهدت إلي فيهم هدأ ، قال : فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وآله إن ديتهم مثل دية اليهود والنصارى وقال : إنهم أهل كتاب » .

٥٢٥٤ ٤- وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام « في نصراني قتل مسلماً فلماً أخذ أسلم أقتله به ؟ قال : نعم ، قيل

(١) قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا هو المشهور بين الأصحاب .

(٢) روى الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٩٨ ، وقوله « فوديتهم » أي أدبت اليهم

الدية .

فإن لم يسلم ؟ قال : يدفع إلى أولياء المقتول فإن شأؤوا قتلوا وإن شأؤوا عفووا وإن شأؤوا استرقوا ، وإن كان معه مال - عين له - دفع إلى أولياء المقتول هو وماله ،^(١)

٥٢٥٥ - وروى القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن أبي - عبدالله عليه السلام قال : «دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ، أربعة آلاف ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ، وقال : أما إن للمجوس كتاباً يقال له : جاما سف ،^(٢) .

٥٢٥٦ - وقد روي «أن» دية اليهودي والنصراني والمجوسي أربعة آلاف درهم أربعة آلاف درهم لأنهم أهل الكتاب ،^(٣) .

٥٢٥٧ - وروى عبدالله بن المغيرة ، عن منصور ، عن أبان بن تغلب عن أبي - عبدالله عليه السلام قال : «دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم» .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذه الأخبار اختلفت لاختلاف الأحوال . وليست هي على اختلافها في حال واحدة ؛ متى كان اليهودي والنصراني والمجوسي على ما عاهدوا عليه من ترك إظهار شرب الخمر وإتيان الزنا وأكل الربا والمينة ولحم الخنزير وكإخات الأخوات وإظهار الأكل والشرب بالنهار في شهر رمضان واجتناب صعود مساجد المسلمين واستعملوا الخروج بالليل عن ظهراني المسلمين

(١) روى الكليني في الحسن الصحيح ، ويدل على أن الذمي إذا قتل المسلم ثم أسلم لا يسقط عنه القود وليس لهم استرقاقه كما ذكره الأصحاب ، وعلى أنه إذا لم يسلم يدفع هو وماله إلى أولياء المقتول وهم مختبرون بين قتله واسترقاقه والعفو عنه ولم يخالف فيه أحد أيضاً إلا ابن ادریس فإنه لم يجز أخذ المال إلا بعد استرقاقه حتى لو قتله لم يملك ماله ، وأما حكم أولاده الصغار فقد ذهب جماعة من الأصحاب منهم المفيد وسائر إلى أنهم يسترقون ونفاه ابن ادریس ، واختلف فيه المتأخرون ، والخبر لا يدل عليه ، والأولى الاقتصاد على ما دل عليه . (المرأة) .

(٢) في الاستبصار ج ٤ ص ٢٦٩ «جاما» ، كما في التهذيب وفي بعض نسخ الكتاب «جاماست» ، وفي بعض نسخ الحديث «جاماسب» وحمل أربعة آلاف على ما إذا كان ممتازاً .

(٣) لم أجده مسنداً ولعله أراد خبر ابن أبي عمير المتقدم تحت رقم ٥٢٥٠ ونقله بالمعنى

والدخول بالنهار للتسوق وقضاء الحوائج^(١) فعلى من قتل واحداً منهم أربعة آلاف درهم ، ورمى المخالفون على ظاهر الحديث فأخذوا به ولم يعتبروا الحال ، ومتى آمنهم الإمام وجعلهم في عهده وعقده وجعل لهم ذمة ولم ينقضوا ما عاهدهم عليه من الشرائط التي ذكرناها وأقرروا بالجزية وأدوها فعلى من قتل واحداً منهم خطأ ذمة المسلم تصديق ذلك :

٥٢٥٨ ٨ - ما رواه الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن زرارة عن أبي-عبدالله عليه السلام قال : « من أعطاه رسول الله ﷺ ذمة فدينته كاملة » قال زرارة : فهو لا ما قال أبو عبدالله عليه السلام^(٢) وهم من أعطاهم ذمة .

وعلى^(٣) من خالف الإمام في قتل واحد منهم متمسداً القتل لخلافه على إمام المسلمين لا لحرمة الذمة^٤ .

٥٢٥٩ ٩ - كما رواه علي بن الحكم ، عن أبي المغرا ، عن أبي بصير عن أبي-عبدالله عليه السلام قال : « إذا قتل المسلم النصراني فأراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الديتين »^(٤) .

(١) أي يخرجون بالليل من بين المسلمين ويدخلون بالنهار لحوائجهم لئلا يقع منهم حيلة وغيلة ، أو إذا أرادوا الخروج من بينهم إلى بلاد الكفار فليكن مخفياً بالليل لئلا ينظر المسلمون اليهم ويحصل لهم وهن من خروجهم ، وهو كالسابق وكذا الدخول بالنهار للتسوق أي إذا جاؤوا من القرى في البلدان للبيع والشراء فليكن بالنهار لئلا يخاف منهم فإن الدخول بالليل ريبة ، ويمكن أن يحمل ذلك على بلاد تهامة - كالحرمين - التي لا يجوز لهم أن يسكنوها لما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : « سألت عن اليهودي والنصراني والمجوسي هل يصلح أن يسكنوا في دار الهجرة قال أما أن يلبثوا بها فلا يصلح وقال : أن نزلوا نهاداً وخرجوا بالليل فلا بأس » . (م ت)

(٢) أي في خير أبان من أن دينهم كاملة .

(٣) الظاهر أنه تنمة كلام المصنف كما يظهر من التهذيبين أو كلام زرارة كما قال النفرشي .

(٤) قول المؤلف « كما رواه » في قوة أن القول الذي أشار إليه زرارة رواه علي بن

الحكم - الخ ، لكن لا يلائم ذلك قوله « وأدوا فضل ما بين الديتين » إذ لا فضل حينئذ بينهما على -

وكذلك إذا كان المسلم متموّداً لقتلهم قُتل لخلافه على الإمام عليه السلام ، وإن كانوا مظهرين العداوة والفتن للمسلمين .

٥٢٦٠ - ١٠ - وروى علي بن الحكم ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دماء المجوس واليهود والنصارى هل على من قتلهم شيء إذا غشوا المسلمين وأظهروا العداوة والفتن لهم ؟ قال : لا إلا أن يكون متموّداً لقتلهم ، قال : وسألته عن المسلم يقتل بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم ؟ قال : لا إلا أن يكون معتاداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتلوه وهو صاغر» ^(١) .

ومتى لم يكن اليهود والنصارى والمجوس على ما عاهدوا عليه من الشرائط التي ذكرناها ، فعلى من قتل واحداً منهم ثمانمائة درهم ولا يقاد لهم من مسلم في قتل ولا جراحة كما ذكرته في أوّل هذا الباب ، والخلاف على الإمام والامتناع عليه يوجبان القتل فيما دون ذلك ، كما جاء في المؤلى ^(٢) إذا وقف بعد أربعة أشهر أمره الإمام بأن يقي أو يطلق ، فمتى لم يَفِ وامتنع من الطلاق ضربت عنقه لامتناعه على إمام المسلمين .

٥٢٦١ - ١١ - وقد قال النبي صلى الله عليه وآله : «من آذى ذمتي فقد آذاني» .

فإذا كان في إيذائهم إيذاء النبي صلى الله عليه وآله فكيف في قتلهم ، وإنما أراد النبي صلى الله عليه وآله

→ ما هو المفروض إلا أن يحمل على ما إذا كان هناك فضل كأن يكون القاتل هو الرجل والمقتول هي المرأة (مراد) وقوله «قتلوه» ينبغي أن يجعل الاستناد مجازياً لأن ذلك سبيل منهم على المسلم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً .

(١) قد أجمع الأصحاب على أن المسلم لا يقتل بالكافر مطلقاً ذمياً كان أم غيره إذا لم يكن معتاداً لقتلهم ، وأما إذا اعتاد المسلم قتل أهل الذمة ظلماً فني قتله أقوال : أحدها أنه يقتل قصاصاً بعد أن يرد أولياء المقتول فاضل دية المسلم على دية الذمي ، ذهب إليه الشيخ في النهاية وأتباعه ، وثانيها أنه يقتل حداً لا قصاصاً لإفساده في الأرض فلا ردّ عليه ، وهو قول ابن الجنيّد وأبي الصلاح ، وثالثها أنه لا يقتل مطلقاً وهو قول أكثر المتأخرين . (المرأة)

(٢) من الإيلاء ، وقوله «ينى» أي يؤدي الكفارة ويرجع .

بذلك فاطمة صلوات الله عليها وقال : إذا كان من آذى ذمتي فقد آذاني لمنعي من ظلمه وإيذاؤه فكيف من آذى ابنتي وواحدتي التي هي بضعة مني وسيدة نساء الأولين والآخرين ، وأتبع عليه السلام ذلك بأن قال : «من آذاها فقد آذاني ، ومن غاضها فقد غاضني ومن سرها فقد سرني» .

٥٢٦٢ ١٢ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن يزيد العجلي قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسلم ففأ عين نصراني فقال : إن دية عين الذمي أربع مائة درهم» ^(١) هذا لمن دية نفسه ثمانمائة درهم .

٥٢٦٣ ١٣ - وروى عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «يُقتل العبد بالحر ، ولا يقتل الحر بالعبد ، ولكن يغرّم قيمته ويضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود» .

٥٢٦٤ ١٤ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «في رجل يقتل مملوكه متعمداً قال : يعجبني أن يمتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويطعم ستين مسكيناً ، ثم تكون التوبة بعد ذلك» ^(٢) .

٥٢٦٥ ١٥ - وسأل حران أبا جعفر عليه السلام «عن رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه ، قال : يمتق رقبة» ^(٣) .

٥٢٦٦ ١٦ - وروى يحيى بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إذا قتل العبد

(١) يدل على أن دية الذمي ثمانمائة وفي الأطراف بالنسبة إليها ، والخبر في الكافي والتهذيب إلى هنا والباقي من كلام المصنف ظاهراً .

(٢) قوله عليه السلام «يعجبني» ظاهره الاستحباب كما أن في ما يأتي من حديث حران ظاهره الوجوب .

(٣) لأنه شبه العمد ، ويحمل على ما إذا لم يضربه بألة قتالة أو ما هو الغالب منه القتل إذ لا ينافي وجوب شيء آخر كما في صحيحة حران في الكافي ج ٧ ص ٣٠٣ عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يقتل مملوكاً له ، قال : يمتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتوب إلى الله عز وجل» .

الحرّ فلا أهل المقتول إن شأوا قتلوا وإن شأوا استعبدوا،^(١).

٥٢٦٧ ١٧ - و « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قُتل ، فقال : يحسب ما عتق منه فيؤدّى دية الحرّ ومارق دية العبد ، وقال : العبد لا يقرم أهله وراء نفسه شيئاً »^(٢).

٥٢٦٨ ١٨ - وروى ابن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام « أنّه قال في عبد جرح حرّاً ، قال : إن شاء الحرّ اقتصر منه ، وإن شاء أخذه إن كانت الجراحة تحيط برقبته ، وإن كانت لا تحيط برقبته اقتداء مولاة فإن أُمى مولاة أن يقتديه كان للحرّ المجروح من العبد بقدر دية جراحته والباقي للمولى يباع العبد فيأخذ المجروح حقه ويرد الباقي على المولى »^(٣).

٥٢٦٩ ١٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد العزيز العبديّ ، عن عبيد بن زرارّة عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل شجّ عبداً موضحة ، قال : عليه نصف عشر

(١) رواه الشيخ في التهذيب في الموثق أيضاً ، ويدل على أن العبد إذا قتل حرّاً فلم أحلّ

يقتلوه أو يستعبده ولا يضمن المولى جنايته لكن للمولى أن يفكه بما يرضون . (م)

(٢) رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) بدون الذيل

وتقدم مضمونه سابقاً .

(٣) رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، ويدل على أحكام : الاول أن الخيار في جراحة

العبد مبدئاً إلى المجروح بين القصاص واسترقاق الكل إن كانت دية الجنابة تحيط برقبته ولا يقتدر أرض الجنابة كما هو المشهور بين الأصحاب ، الثاني أنه مع عدم استيعاب الجنابة يقتديه مولاة

إن أرادوا حمل على ما إذا أراد المجنى عليه أيضاً والأقله الاسترقاق بقدر أرض الجنابة كما هو الأشهر وعمل بظاهره ابن الجنيد ، الثالث أنه مع عدم رضا المولى بالفداء للمجروح استرقاقه

بقدر الجنابة ولا خلاف فيه ، الرابع أن للمولى أن يجبر على بيع جميع العبد ليأخذ قدر أرضه وهو الظاهر من المحقق في الشرايع لكن الظاهر من كلام الأكثر والأوفق بأصولهم أن له أن

يبيع بقدر أرض الجنابة ، ويمكن أن يحمل الخبر على ما إذا رضى المولى بالبيع أو على ما إذا لم يمكن بيع البعض ، والآخر أيضاً لا يخلو من إشكال ، والله يعلم . (المرأة)

قيمته^(١) .

٥٢٧٠ - ٢٠ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : « في عبد جرح رجلين ، قال : هو بينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته ، قيل له : فإن جرح رجلاً في أوّل النهار وجرح آخر في آخر النهار ؟ قال : هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المجروح الأوّل ، فإن كان الوالي قد حكم في المجروح الأوّل فدفعه إليه بجنايته فجنى بعد ذلك جناية فإنّ جنايته على الأخير » .

٥٢٧١ - ٢١ - وروى علي بن رئاب ، عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا قتل الحرّ العبد غرّم قيمته وأدّب ، قيل له : فإن كانت قيمته عشرين ألفاً ؟ قال : لا يجاوز بقيمة عبد عن دية حرّ »^(٢) .

٥٢٧٢ - ٢٢ - وفي رواية السكوني^(٣) قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : « جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن » .

٥٢٧٣ - ٢٣ - وروى ابن محبوب ، عن أبي محمد الواشي^(٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم ادّعوا على عبد جناية تحيط برقبته فأقرّ العبد بها ، قال : لا يجوز إقرار العبد على سيّده ، قال^(٥) : فإن أقاموا البيّنة على ما ادّعوا على العبد أخذوا العبد بها أو يقتديه موله » .

٥٢٧٤ - ٢٤ - وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً عمداً ، قال : يقتل به ، قلت : فإن قتله خطأ ؟

(١) لأن دية الموضحة نصف النحر من الدية فيحسب من العبد من قيمته .

(٢) في الكافي « لا يجاوز بقيمته دية الأحرار » .

(٣) أي قال أبو عبد الله (ع) كما في التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ .

(٤) كانه عبد الله بن سميد الواشي وهذه النسبة إلى واثق - بكسر الباء الموحدة - ابن زيد بن عدوان بن عمرو بن قيس عيلان . وعبد الله بن سميد مهمل ولكن لا يشرّ .

(٥) يعني قال أبو عبد الله (ع) وقوله « لا يجوز » يدل على عدم قبول إقرار العبد بالجناية لأنه إقرار على الغير وإقرار العقلاء على أنفسهم جائز . (م)

قال : يدفع إلى أولياء المقتول فيكون لهم رقاً فإن شأوا استرقوا وإن شأوا باعوا وليس لهم أن يقتلوه ، ثم قال : يا أبا عبد الله إن المدبر مملوك^(١) .

٢٧٥ هـ - ٢٥ - وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن مكاتب قتل رجلاً خطأ فقال : إن كان مولا حين كاتبه اشترط عليه أنه إن عجز فهو رد إلى الرق فهو بمنزلة المملوك يدفع إلى أولياء المقتول فإن شأوا استرقوا وإن شأوا باعوا ، وإن كان مولا حين كاتبه لم يشترط عليه وكان قد أدى من مكاتبته شيئاً فإن علياً عليه السلام كان يقول : يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته ، وعلى الإمام أن يؤدي إلى أولياء المقتول بقدر ما اعتق من المكاتب ولا يبطل دم امرئ مسلم^(٢) ، وأرى أن يكون بما بقي على المكاتب ممّا لم يؤديه رقاً لأولياء المقتول يستخدمونه حياته بقدر ما بقي عليه وليس لهم أن يبيعوه^(٣) .

٢٧٦ هـ - ٢٦ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حمل عبداً له على دابة فوطئت رجلاً ، قال : الغرم على المولى^(٤) .

٢٧٧ هـ - ٢٧ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي الورد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل عبداً خطأ ، قال : عليه قيمته ولا يجاوز بقيمته عشرة

(١) يدل على أن المدبر مملوك ولا يقبله المولى ويقتصر منه في العمد من الحر والمملوك

ولا يقتصر منه في الخطأ مطلقاً بل يسترقت منه بنسبة الجنابة . (م)

(٢) لأنه (ع) وارثه إذا لم يكن وارث ولا ضمان جريرة .

(٣) قال في المسالك : إذا جنى المكاتب فإن كان مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدي شيئاً من مال

الكتابة فحكمه حكم المملوك وإن كان مطلقاً وقد أدى شيئاً من مال الكتابة تحرر منه بنسبته وحيث أنه يملك الجنابة بريقته مبسطة فما قابل نصيب الحرية يكون على الإمام في الخطأ وعلى ماله في العمد ، وما قابل نصيب الرقية فإن فداء المولى فالكتابة بحالها ، وإن دفعه استرقه أولياء المقتول وبطلت الكتابة في ذلك البض هذا هو الذي تقتضيه الأصول وعليه أكثر المتأخرين

وفي بعض الأخبار دلالة عليه ، وفي المسألة أقوال آخر مذكورة في المسالك ج ٢ ص ٤٦٣ .

(٤) القول بزمان المولى مطلقاً للشيخ وأتباعه ومستندهم هذا الخبر ، واخترط ابن ادریس

عدم بلوغ المملوك وقال جنابة الماقل تتعلق بريقته .

آلاف درهم ، قلت : ومن يقرّوه وهو ميت ؟! قال : إن كان لمولاه شهود أن قيمته يوم قتله كذا وكذا أخذ بها قاتله ، وإن لم يكن لمولاه شهود كانت القيمة على الذي قتله مع يمينه يشهد أربع مرّات بالله ما له قيمة أكثر ممّا قرّوه ، وإن أبى أن يحلف وردّ اليمين على المولى أعطى المولى ما حلف عليه ، ولا يجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم ، قال : وإن كان العبد مؤمناً فقتله عمداً أغرم قيمته ، وأعتق رقبة ، وصام شهرين متتابعين ، وأطعم ستين مسكيناً وقاب إلى الله عزّ وجلّ^(١) .

٥٢٧٨ ٢٨ - وروى ابن محبوب ، عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتب^(٢) جنى على رجل حرّ جنابة فقال : إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرّم في جنابته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحرّ ، وإن عجز عن حقّ الجنابة أخذ ذلك من المولى الذي كاتبه ، قلت : فإن كانت الجنابة لعبد ، قال : على مثل ذلك يدفع إلى مولى العبد الذي جرحه المكاتب ، ولا يقاسُ بين المكاتب وبين العبد إذا كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً ، فإن لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً فإنه يقاسُ للعبد منه أو يغرّم المولى كل ما جنى المكاتب لأنّه عبده مالم يؤدّ من مكاتبته شيئاً^(٣) ، قال : وولد المكاتب كأمّه إن رقت رقّة وإن عتقت عتق .

باب ٥٢٠

ما يجب فيه الدية ونصف الدية فيما دون النفس

٥٢٧٩ ١ - في رواية السكوني^(٤) : أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : في ذكر الصبيّ الدية ، وفي [ذكر] العتق الدية^(٥) .

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٩٩ بدون قوله «وأطعم ستين مسكيناً» .

(٢) في الكافي والتهذيب وعن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه .

(٣) الخبر في الكافي والتهذيب إلى هنا وليست التتمة فيهما .

(٤) رواه الكليني ج ٧ ص ٣١٣ بسند المعروف عن السكوني ، والمشهور بين الاصحاب

أن في ذكر المعلن ثلث الدية لكونه في حكم الموضو المشلول ولم يعملوا بهذا الخبر لضعفه ←

٥٢٨٠ ٢ - وروى عبدالله بن ميمون ^(١) عن أبي عبدالله عن أبيه عليه السلام قال :
 «أُتِيَ أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضرب رجلاً حتّى انتقص من بصره فدعا
 برجال من أسنانه ثمّ أراهم شيئاً فنظروا انتقص من بصره فأعطاه دية ما انتقص من
 بصره» ^(٢).

٥٢٨١ ٣ - وروى موسى بن بكر ، عن العبد الصالح عليه السلام «في رجل ضرب رجلاً
 بمصا فلم يرفع عنه العصا حتّى مات ، قال : يدفع إلى أولياء المقتول ولكن لا يترك
 يتلذّذ به ولكن يجاز عليه بالسيف» ^(٣).

٥٢٨٢ ٤ - وروى ابن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
 «دية اليد إذا قطعت خمسون من الأهل ، فما كان جروحاً دون الاصطلام ^(٤) فيحكم
 به ذوا عدل منكم» ^(٥) ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .

٥٢٨٣ ٥ - وروى محمد بن قيس ^(٦) عن أحدهما عليه السلام «في رجل قُتِلَ عين رجل وقطع
 أنفه وأذنيه ثمّ قتلته ، فقال : إن كان فرق ذلك عليه اقتص منه ثمّ قتل ، وإن كان
 ضربه ضربة واحدة فأصابه ذلك ، ضربت عنقه ولم يقتص منه» .

→ و في المسألة اشكال (المرأة) أقول: اما الدية الكاملة في ذكر الصبي فلا خلاف فيه ظاهراً
 وهو وان لم تكن له فائدة في الحال فمرجّو في المال .

(١) الطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

(٢) يدلّ على انه اذا انتقص البصر من الجناية فانه يقاس بذوى أسنانه . (م)

(٣) تقدّم تحت رقم ٥١٩٤ ولا مناسبة له بالباب .

(٤) أى لم يقطع عضو تامّ والاصطلام الاستيصال .

(٥) بأن يعتبر نسبة ما قطع من الأصل بالمساحة ويقطع من الجاني بثلث النسبة ، او
 يؤدى ديمته بالنسبة ، وان لم يكن في عضو مقدّر له الدية فيعتبران بأنه اذا كان الحر عبداً كم
 كانت قيمته صحيحاً وكم كانت معيباً وبلا حظ النسبتان فيقدّر ما نقص يؤخذ من الدية ، ويمكن
 أن يكون «ذو عدل» . (م)

(٦) طريق المصنف الى محمد بن قيس حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

٥٢٨٤ ٦ - وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن يزيد العجلي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إن في لسان الأخرس وعين الأعمى وذكر الخصي الحر وأثنييه ثلث الدية ، وفي ذكر الغلام الدية كاملة » .

٥٢٨٥ ٧ - وروى ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجانه ^(١) فلا يستمسك غائطه ولا بوله أن في ذلك الدية كاملة » ^(٢) .

٥٢٨٦ ٨ - وروى ابن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة الحذاء قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى دماغه فذهب عقله ، فقال : إن كان المضروب لا يعقل منها الصلاة ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له فإنه ينتظر به سنة ، فإن مات فيما بينه وبين السنة أ قيد به ضاربه ، وإن لم يمت فيما بينه وبين السنة ولم يرجع إليه عقله أغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله ، قال : فقلت له : فما ترى عليه في الشجة شيئاً ، فقال : لا لأنه إنما ضربه ضربة واحدة فجنت الضربة جنايتين فالزمته أغلظ الجنايتين وهي الدية ، ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنايتين لأن لزمته جناية ما جنت الضربتان كائناً ما كائنا إلا أن يكون فيهما الموت فيقاد به ضاربه وتطرح الأخرى ^(٣) ، قال : وإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنت ثلاث جنايات ألزمته جناية ما جنت الثلاث الضربات كائنات ما كنَّ مالم يكن فيهن الموت فيقاد

(١) المجان - ككتاب - : ما بين الذكر والست ، أو حلقة الدبر .

(٢) عمل به الاسحاب ، ويمكن أن يكون الواو بمعنى « أو » ، فحينئذ ذهب كل واحد من المصنفين سبب للدية .

(٣) هذا ينافي ما مر في رواية محمد بن قيس « أن كان فرق ذلك عليه اقتصر منه ثم قتل » وقد ذهب إلى مضمون كل منهما بعض ويمكن الجمع بينهما بحمل دخول الجنايات في الموت على وقوع الموت بالراية وعدم دخولها على ما إذا كانت الجناية الأخيرة هي القتل ولعل في اختياره (ع) لفظ الموت على القتل في هذا الحديث في مواضع اشتمالاً إلى هذا . (مراد)

به ضاربه ، قال : وإن ضربه عشر ضربات فجنين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جننتها العشر الضربات كائنة ما كانت مالم يكن فيها الموت .

٥٢٨٧ ٩ - وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن حبيب السجستاني قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين ، فقال : يا حبيب تقطع يمينه للرجل الذي قطع يمينه أو لا ، ويقطع يساره للذي قطع يمينه آخراً لأنّه إنما قطع يد الرجل الأخير وبمينه قصاص للرجل الأوّل ، فقلت : إن أمير المؤمنين عليه السلام إنما كان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، فقال : إنما كان يفعل ذلك فيما يجب من حقوق الله عز وجل ، فأما حقوق المسلمين يا حبيب فإنه يؤخذ لهم حقوقهم في قصاص اليد باليد إذا كانت للقاطع يد ، والرجل باليد إذا لم يكن للقاطع يدان ، فقلت له : أما توجب عليه الدية وترك له رجله ؟ فقال : إنما توجب عليه الدية إذا قطع يد رجل وليس للقاطع يدان ولا رجلان فتمّ توجب عليه الدية لأنّه ليست له جراحة يقاس منها .

٥٢٨٨ ١٠ - وروى ابن أبي عمير ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « في اليد نصف الدية وفي اليدين جميعاً الدية وفي الرجلين كذلك ، وفي الذكّر إذا قطعت الحشفة وما فوق ذلك الدية ، وفي الأنف إذا قطع المارن الدية (قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : وجدت في كتاب ابن الأعرابي في صفة خلق الإنسان أن المارن مالان من غضروفه ، والغضروف هو الرقيق الأبيض كالمظم يكون في المارن والمارن كله غضاريف ^(١)) وفي الشفتين الدية ، وفي العينين الدية ، وفي إحدیهما نصف الدية » ^(٢) .

٥٢٨٩ ١١ - وروى ابن محبوب ، عن أبي جميلة ، عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا أربعة آلاف لأن السفلى تمسك الماء » .

(١) ما بين القوسين كلام المؤلف توسّط بين الخير .

(٢) في التهذيب مكان « وفي الشفتين » وفي البيهقي « وفي الكافي كما في المتن » .

٥٢٩٠ ١٢ - وروى عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال دفعني أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أصيب إحدى عينيه أن تؤخذ بيضة نعام فيمشی بها وتوثق عينه الصحيحة حتى لا يبصر بها وينتهي بصره ^(١) ثم يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي أصيبت وبين عينه الصحيحة فيؤدّى بحساب ذلك ،

٥٢٩١ ١٣ - وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دكل ما كان في الإنسان اثنين ففيهما الدية ، وفي إحديهما نصف الدية ^(٢) ، وما كان واحداً ففيه الدية .

٥٢٩٢ ١٤ - وروى ابن محبوب ، عن عبد الوهاب بن الصباح ، عن علي ^(٣) ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل وجيء في أذنه فادعى أن إحدى أذنيه نقص من سمعه بها شيء ، قال : تشد التي ضربت شدّاً جيداً وتفتح الصحيحة فيضرب له بالجرس حيال وجهه ويقال له : اسمع فإذا خفي عليه صوت الجرس علم مكانه ، ثم يذهب بالجرس من خلفه فيضرب به من خلفه حتى يخفى عليه الصوت فإذا خفي عليه علم مكانه ، ثم يقاس ما بينهما فإن كانا سواء علم أنه قد صدق ثم يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى ، ثم يعلم ثم يؤخذ به عن يساره فيضرب به حتى يخفى ثم يعلم به ثم يقاس ما بينهما فإن كانا سواء علم أنه قد صدق ، قال : ثم تفتح أذنه المعتلة وتشد الأخرى شدّاً جيداً ، ثم يضرب بالجرس من قدّامه ثم يعلم حتى يخفى يصنع به كما صنع أول مرة بأذنه الصحيحة ثم يقاس ما بين الصحيحة والمعتلة فيقوم من حساب ذلك ^(٤) .

٥٢٩٣ ١٥ - وروى ابن محبوب عن أبيه ^(٥) عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد

(١) تقم مثله في كتاب طريف . وبالنظر الى ما رفيه سقط والمأقط « ثم توثق عينه المصابة فيمشی بها حتى لا يبصرها وينتهي بصره » . (٢) استثنى منه البيهقي .

(٣) يعني علي بن أبي حمزة البطائني .

(٤) قال العلامة المجلسي : عليه الفتوى لكن لم يعتبر بعضهم الجهات الأربع بل اكتفوا بما يحصل منه العلم بسدق وقالوا : لو ادعى نقصانها فنسبها الى أبناء سنه .

(٥) « عن أبيه » زائد من النسخ ولم يمهّد رواية ابن محبوب عن أبيه لافى هذا الكتاب ولا فى غيره .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته عن رجل وجأ أذن رجل بعظم فادّعى أنه ذهب
 صحه كله ، قال : يؤجل سنة وبترصّد بشاهدي عدل فإن جاء فشهدا أنه سمع وأنه
 أجاب على سمع فلا حقّ له ^(١) ، وإن لم يعثر على أنه سمع استحلف ثمّ إنه أعطى
 الدّية ، قال : قلت : فإنّه يسمع بعد ما أعطى الدّية !! قال : هو شيء أعطاه الله
 تعالى إياه ، قال : وسألته عن العين يدّعى صاحبها أنه لا يبصر بها ، قال : يؤجل سنة
 ثمّ يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثمّ يعطى الدّية ، قلت : فإنّه أبصر بعد ذلك ؟
 قال : هو شيء أعطاه الله إياه .

٥٢٩٤ - ١٦ - وفي رواية السكوني « أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الصلب إذا انكسر
 الدّية ، ^(١) .

٥٢٩٥ - ١٧ - وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : «سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن رجل كسر بعصوه فلم يملك إسته ^(٢) ما فيه من الدّية ؟ فقال :
 الدّية كاملة ، قال : وسألته عن رجل وقع بجارية فأفضاها وهي إذا نزلت بتلك المنزلة
 لم تلد ، فقال : الدّية كاملة .

٥٢٩٦ - ١٨ - وروى حماد ، عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل
 تزوّج جارية فوق عليها فأفضاها ، قال : عليه الإجراء عليها مادامت حيّة ، ^(٣) .

٥٢٩٧ - ١٩ - وفي رواية السكوني قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : « لا نفاس عين في
 يوم غيم » .

باب ٥٢١

دية الأصابع والأسنان والعظام

٥٢٩٨ - ١ - روى عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته

(١) أى على من شأنه أن يسمع فلا حق له . (مراد)

(٢) رواء الشيخ في التهذيب يسعه عن النوفلي من السكوني وليس فيه « إذا انكسر » .

(٣) البصوص - كَقَرَبُوس - : ظلم الورك .

(٤) الإجراء الاتفاق ، وظاهره وجوب الاتفاق عليها وإن تزوجت وقد قيد بعدم التزويج

اذ لا يعقل وجوب الاتفاق على الاثنين . (مراد)

عن الأصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدِّية ؟ قال : هن سواء في الدِّية ^(١) .
 ٥٢٩٩ ٤ - وروى عاصم بن حميد ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته
 عن السنِّ والذراع يكسران عمدًا ألهما أرضٌ أو قودٌ ؟ فقال : قودٌ ، قال : قلت فإن
 أضعفوا له الدِّية ؟ فقال : إن أرضوه بما شاء فهو له ^(٢) .

٥٣٠٠ ٣ - وفي رواية ابن بكير ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «في الإصبع
 عشر من الإبل إذا قطعت من أصلها أو شلت ^(٣) .

٥٣٠١ ٤ - وفي رواية جميل ، عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام قال : «في سنِّ
 الصبي يضر بها الرجل فتسقط ثم تنبت ، قال : ليس عليه فصاص وعليه الأرض ^(٤) ، و
 قال في الرجل تكسريده ثم تبرأ يده ، قال : لا يقتص منه ولكن يعطى الأرض ، وسئل
 جميل كم الأرض في سنِّ الصبي وكسر اليد ؟ قال : شيء يسير . - ولم يرو فيه شيئاً
 معلوماً - .»

٥٣٠٢ ٥ - وروى ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
 «أصابع اليدين والرجلين في الدِّية سواء ^(٥)» وقال : في السنِّ إذا ضربت انتظر بها

(١) حمل على غير الإبهام جمعاً بين هذا الخبر وبين ما تقدم في خبر ظريف .

(٢) المراد أن مقتضى العمد القود فلا يصار الى الدية الا لأمراً آخر ، كما اذا كان
 الكسر على وجه لا يمكن الاتيان بمثله عادة ، أو برىء ، أو رضى المجنى عليه بالدية أو بالأقل
 أو بالأكثر أو عفى ، ومعنى «أضعفوا» أعطوا ضعف الدية وضمير «أرضوه» للمجنى عليه المفهوم
 من سوق الكلام . (مراد)

(٣) لعل المراد بالشلل هنا قطع الحياة عنها بالكلية بحيث يصير عدها أحسن من
 وجودها جمعاً بينه وبين كثير من الاحاديث الدالة على أن دية شلل عضو ثلث دية ذلك
 العضو . (مراد)

(٤) تقدم أن الأرض أن يفرض عبداً وينظر قيمته صحيحاً وممبوعاً بهذا العيب الذي
 يرجى زواله فما نقص من القيمة فنسبته من الدية أرض ، وانما كان في سن الصبي الأرض دون
 الدية لانه كالعضو الزائد لانه يسقط غالباً ثم تنبت . (م ت)

(٥) تقدم الكلام فيه في ذيل مامر والخبر الى هنا رواه الشيخ في التهذيب مع زيادة
 في رواية والبقية في رواية أخرى كما قلناه بالكليني أيضاً .

سنة ، فإن وقعت أغرم الضارب خمسمائة درهم ، وإن لم تقع واسودَّت أغرم ثلثي ديتها^(١) .

٥٣٠٣ ٦ - وقد قضى أمير المؤمنين عليه السلام ^(٢) في الأسنان التي تقسم عليها الدية أنها ثمانية وعشرون سنّاً ، ستة عشر في مواخير الفم واثنا عشر في مقاديمه ، فدية كل سنٍّ من المقاديم إذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً فيكون ذلك ستمائة دينار ، ودية كل سنٍّ من المواخير إذا كسر حتى يذهب على النصف من دية المقاديم خمسة وعشرون ديناراً فيكون ذلك أربعمائة دينار فذلك ألف دينار ، فما نقص فلا دية له وما زاد فلا دية له ، ^(٣) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : إذا أصيبت الأسنان كلها فما زاد على الخلقة المستوية - وهي ثمانية وعشرون سنّاً - فلا دية لها ، وإذا أصيبت الزائدة مفردة عن جميعها ففيها ثلث دية التي تليها^(٤) .

٥٣٠٤ ٧ - وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن فضيل بن يسار قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذراع إذا ضرب فأكسر منه الزائد ، فقال : إذا بست منه الكف أو شلت أصابع الكف كلها فإن فيها ثلثي دية اليد ، قال : وإن شلت بعض

(١) ظاهره تساوى الأسنان لعدم التفصيل ولا يبعد حملها على المقاديم لاطلاق السنّ عليها والطلاق الضرب على المآخير شايع .

(٢) لم أجده مسنداً وسيجيء مضمونه .

(٣) قال الفاضل التنرشي : ظاهره أنه إذا ذهب الأسنان كلها بالجناية وزادت على ثمانية وعشرين لم يزد ديتها على كمال الدية سواء كانت الزائدة ثابتة في طرف الأسنان المتسلسلة بحيث يمتاز عن الأصلية أم لا ، وينبغي حمل الحديث على ذلك جمعاً بينه وبين ما دل على أن دية الزائدة ثلث دية الصحيحة .

(٤) قال في المسالك «فما زاد عن الثمانية والعشرين يجمل بمنزلة السن الزائدة فيها ثلث دية الأصلية بحسب محلّها لكن ذلك مع تمييزها عن الأصلية أما مع اشتباهها كما هو الغالب من بلوغ الأسنان اثنين وثلاثين من غير أن يتميز بعضها عن بعض فيشكل الحكم .

الأصابع وبقي بعض فأبْنُ في كلِّ إصبع شَكتُ ثلثي ديتها ، قال : وكذلك الحكم في الساق والقدم إذا شَكتُ أصابع القدم^(١) .

٥٣٠٥ ٨ - وروى محمد بن يحيى الخزّاز ، عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الإصبع الزائدة إذا قطعت ثلث دية الصحيحة^(٢) .

٥٣٠٦ ٩ - وروى ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دفنى أمير المؤمنين عليه السلام في الجرح في الأصابع إذا أوضح العظم عُشر دية الإصبع إذا لم يرد المجروح أن يقتصر^(٣) .

٥٣٠٧ ١٠ - وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم ابن عتيبة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : «أصلحك الله إنَّ بعض النَّاسِ له في فيه اثنتان وثلاثون سنّاً وبعضهم له ثمانية وعشرون سنّاً فعلى كم تقسم دية الأسنان ؟ فقال : الخلقة إنما هي ثمانية وعشرون سنّاً اثنا عشر سنّاً في مقادير الفم وستة عشر سنّاً في مواخيرها ، فعلى هذا قسمت دية الأسنان فدية كلِّ سنٍّ من المقادير إذا كسر حتى يذهب خمسمائة درهم وهي اثناعشر سنّاً فديتها ستّة آلاف درهم ، ودية كلِّ سنٍّ من الأضراس إذا كسر حتى يذهب مائتان وخمسون درهماً وهي ستّة عشر سنّاً فديتها كلّها أربعة آلاف درهم ، فجميع دية المقادير والمواخير من الأسنان عشرة آلاف درهم وإثنا وضعت الدّية على هذا فما زاد على ثمانية وعشرين سنّاً فلا دية له وما نقص فلا دية له ، وهكذا وجدناه في كتاب أمير المؤمنين عليه السلام ، قال الحكم : فقلت : إنَّ

(١) رواه الكليني والشيخ ، ويدل على أن في مثل شلل اليدين والرجلين وأصابعهما

ثلثي دية ذلك العضو ، وعمل به الأصحاب ، ويظهر منه تداخل دية الشجة والكسر في دية الشلل . (م ت)

(٢) رواه الكليني والشيخ وعليه الفتوى .

(٣) يدل على أنه يجوز التماس في الموضحة ، ودية موضحة الإصبع عشر دية الإصبع ،

والذي في كتاب ظريف أن في موضحة كل عضو ربع دية كسره وهي الخمس ففي الموضحة نصف العشر . (م ت)

الدَّيَّاتِ إِنَّمَا كَانَتْ تَتَّخِذُ قَبْلَ الْيَوْمِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، فَقَالَ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْبُؤَادِيِّ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَكَثُرَ الْوَرِقُ فِي النَّاسِ قَسَمَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوَرِقِ : قَالَ الْحَكَمُ : فَقُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ مِنْ كَانَ الْيَوْمَ مِنْ أَهْلِ الْبُؤَادِيِّ مَا الْكَذِي يَتَّخِذُ مِنْهُ فِي الدَّيَّةِ الْيَوْمَ الْوَرِقُ أَوْ الْإِبِلُ ؟ فَقَالَ : الْإِبِلُ هِيَ مِثْلُ الْوَرِقِ قَبْلَ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَرِقِ فِي الدَّيَّةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ فِي دِيَةِ الْخَطَا مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، يُحَسَّبُ لِكُلِّ بَعِيرٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ فَذَلِكَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، قُلْتُ : فَمَا أَسْنَانُ الْمِائَةِ الْبَعِيرِ ؟ فَقَالَ : مَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ذَكَرَانِ كُلُّهَا ، ^(١) .

باب ٥٢٢

الرَّجُلُ يَقْتُلُ فَيَعْفُو بَعْضَ أَوْلِيَائِهِ وَيُرِيدُ بَعْضَهُمُ الْقَوْدَ وَبَعْضَهُمُ الدَّيَّةَ

٥٣٠٨ ١- فِي رَوَايَةِ جَمِيلِ بْنِ دُرَّاجٍ قَالَ : « قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ قُتِلَ وَلَهُ وَلِيَانٌ فَمَعَا أَحَدُهُمَا وَأَرَادَ الْآخَرَ أَنْ يَقْتُلَ ، قَالَ : يَسْقُتُ وَيَزْدُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ الْمَقْتُولِ الْمَقَادِ نِصْفَ الدَّيَّةِ » ^(٢) .

٥٣٠٩ ٢- وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ قَالَ : « سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ وَلَهُ أَبٌ وَأُمٌّ وَابْنٌ ، فَقَالَ الْإِبْنُ : أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقْتُلَ قَاتِلَ أَبِي ، وَقَالَ الْآخَرُ ^(٣) أَنَا أَعْفُو ، وَقَالَ الْآخَرُ ^(٤) أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ الدَّيَّةَ ، قَالَ :

(١) « مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » خِلَافَ الْمَشْهُورِ وَالْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ ، وَقَالَ الْمَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ

وَلَمْ أَرِهِ قَائِلًا .

(٢) كَأَنَّهُ مَضْمُونُ الْخَبَرِ وَلَفْظُهُ كَمَا فِي الْكَافِي وَالتَّهْذِيبِ مُسْتَدَانِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ جَمِيلٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي رَجُلٍ قُتِلَ وَلَهُ وَلِيَانٌ فَمَعَا أَحَدُهُمَا وَأَمِيرُ الْآخَرِ أَنْ يَعْفُو ، قَالَ : إِنْ أَرَادَ الَّذِي لَمْ يَعْفُ أَنْ يَقْتُلَ قَتْلُ وَرَدَ نِصْفَ الدَّيَّةِ عَلَى أَوْلِيَائِهِ الْمَقْتُولِ الْمَقَادِ مِنْهُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْنُفَ نَقَلَهُ بِالْمَعْنَى .

(٣) يَعْْنِي الْإِبْنَ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْكَافِي وَالتَّهْذِيبِ .

(٤) يَعْْنِي الْإِمَامَ كَمَا هُوَ فِي التَّهْذِيبِ وَالْكَافِي .

فليعط الابن اُمُّ المقتول السّدى من الدّية ، ويعطى ورثة القاتل السّدى من الدّية حقّ الأب الذى عفا ويقتله .

٥٣١٠ ٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبى ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله أولاد صغار وكبار أرايت إن عفا أولاده الكبار ، فقال : لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فإذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حقهم من الدّية^(١) .

وقد روي أنه إذا عفا واحد من الأولياء عن الدّم ارتفع القود^(٢) .

باب ٥٢٣

العاقلة^(٣)

٥٣١١ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبيه ، عن سلمة بن

(١) ظاهره عدم جواز القود كما هو مذهب العامة ، ويمكن أن يقال : جواز أخذ الدية لا ينافي جواز القود مع أنه يمكن حمله على غير العمد . (المرأة)
(٢) المراد ما رواه الكليني ج ٧ ص ٣٥٨ فى الصحيح عن عبد الرحمن ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل قتل رجلين عمداً ولهما أولياء فعفا أولياء أحدهما وأبى الآخرون ، قال : فقال : يقتل الذى لم يف وان أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوا ، قال عبد الرحمن : فقلت لابى عبد الله عليه السلام : فرجلان قتلا رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحد الوليين ، قال : فقال : إذا عفا بعض الأولياء درأ عنهما القتل وطرح منهما من الدية بقدر حصّة من عفى وأديا الباقي من أموالهما الى الذين لم يعفوا وقال الفاضل التفرشى : ينبئ حمل على الاستعجاب للجمع .

(٣) العقل هو الدّية وأصله أن القاتل كان اذا قتل قتيلاً جمع الدية من الأبل فعقلها بفناء أولياء المقتول : أى شحها فى عقلها ليسلها ويتشبعها منه ، فسميت الدية عقلاً بالمصدر يقال عقل البعير يقتله عقلاً وجمعها عقول ، وكان أصل الدية الأبل ثم قوّمت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقير والنفوس غيرها ، والعاقلة هى العصابة والاقارب من قبل الأب الذين يطعون دية قتيلاً الخطأ وهى سنة جماعة عاقلة وأصلها اسم ، فاعلة من العقل وهى من الصفات الغالبة ومنه الحديث د الدية على العاقلة . (النهاية)

كهيل^(١) قال : «أُتِيَ عليُّ بنُ أبي طالب عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأً ، فقال عليُّ عليه السَّلام ، مَنْ عَشيرتك وقرباتك ؟ فقال : ما لي بهذه البلدة قرابة ولا عشيرة ، فقال : من أهل أيِّ البلدان أنت ؟ فقال : أنا رجلٌ من أهل الموصل ولدت بها ولي فيها قرابة وأهل بيت ، فسأل أمير المؤمنين عليه السلام عنه فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة ، قال : فكتب إلى عامله على الموصل «أما بعد فإن فلان بن فلان ، وحليته كذا وكذا قتل رجلاً من المسلمين خطأً وقد ذكر أنه رجل من أهل الموصل وأنَّ له بها قرابة وأهل بيت ، وقد بعثت به إليك مع رسولي فلان بن فلان وحليته كذا وكذا ، فإذا وردا عليك إن شاء الله فقرأت كتابي فافحص عن أمره وسل عن قرباته من المسلمين^(٢) فإن كان من أهل الموصل ممن ولد بها وأصب له بها قرابة من المسلمين فاجمعهم إليك ثم انظر فإن كان هناك رجل يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرباته فألزمه الدية وخذه بها في ثلاث سنين^(٣) ، وإن لم يكن له من قرباته أحد له سهم في الكتاب وكانوا قرباته سواء في النسب ، ففضَّ الدية على قرباته من قبل أبيه وعلى قرباته من قبل أمه من الرِّجال المدركين المسلمين ، ثم اجعل على قرباته من قبل أبيه ثلثي الدية ، واجعل على قرباته من قبل أمه ثلث الدية ، وإن لم تكن له قرابة من أمه ففضَّ الدية على قرباته من قبل أبيه من الرِّجال المدركين

(١) سلمة بن كهيل تابعي لم يوثق في رجالنا الخاصة صريحاً بل ورد فيه بعض الظن لكن عنوانه العامة كابن حجر وغيره ووثقوا فوق الغاية مع أنهم قائلون بشيئيه وكيف كان الخبر مرسل لأن سلمة بن كهيل كما صرح به جماعة ولد سنة ٢٧ ومات أمير المؤمنين عليه السلام سنة ٤٠ . راجع تمريب التهذيب وتهذيب التهذيب والمعارف لابن قتيبة واحتمال التمهيد .

(٢) يستفاد منه أن الكافر ليس عاقلة مسلم لانه ممنوع عن ميراثه . (مراد)

(٣) التخصيص بالرجل يدل على أن المرأة لا تكون عاقلة ولا غير البالغ والظاهر أن الرجل الذي له سهم في الكتاب العزيز هو الأب والزوج والكلالة والدية كلها عليه لو قدر انحصار الوارث فيه ، فهو حجة لمن قال بذلك وظاهر المصنف أنه يعمل بمضمون هذا الخبر ومن يمنع من ذلك بادخال قرابة الأم في العاقلة أو غير ذلك يرد الخبر للقدح في سلمة بن كهيل (مراد) أقول : قد عرفت أن سلمة لم يدرك أمير المؤمنين علياً عليه السلام .

المسلمين ثم خذهم بها واستأدهم الدية في ثلاث سنين ، وإن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ولا قرابة من قبل أمه ففض الدية على أهل الموصل ممن ولد بها ونشأ ولا تدخلن فيهم غيرهم من أهل البلدان ، ثم استأد ذلك منهم في ثلاث سنين في كل سنة نجماً حتى تستوفيه إن شاء الله ، وإن لم يكن لفلان بن فلان قرابة من أهل الموصل ولم يكن من أهلها وكان مبطلا فردّه إلى معزسولي فلان بن فلان إن شاء الله فأنا وليه والمودعي عنه ، ولا يبطل دم امرئ مسلم^(١) .

٥٣١٢ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس بين أهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل أو جراحة ، إنما يؤخذ ذلك من أموالهم فإن لم يكن لهم مال رجعت الجناية على إمام المسلمين لأنهم يودون إليه الجزية كما يودى العبد الضريبة إلى سيده ، قال : وهم ممالك للإمام ، فمن أسلم منهم فهو حر^(٢) .

٥٣١٣ ٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل جناية المعتوه^(٣) على عاقلته خطأ أو عمداً . »
٥٣١٤ ٤ - وقال أمير المؤمنين عليه السلام : « لا تعقل العاقلة^(٤) إلا ما قامت عليه البيتنة ، وأتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على عاقلته منه شيئاً . »

(١) في الكافي « ولا أبطل دم امرئ مسلم . ولعل الصواب « لا يبطل .. » .

(٢) رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، ويدل على أنه ليس بين أهل الذمة معاقلة بل الدية على مال الجاني ومع اعساره على الإمام ، والظاهر أنه يؤديه من بيت المال لأن الجزية تدخل فيه كما يفهم من التعليل (م ت)
(٣) المعتوه : الناقص العقل ، والمصاب بقله .

(٤) مروى في التهذيبين بالاسناد عن محمد بن يحيى ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه عليهم السلام وفيه « قال لا يضمن العاقلة إلا ما قامت - الخ » .

٥٣١٥ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً » ^(١) .

٥٣١٦ - وروى العللاء ، عن محمد الحلبي قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خدّيه فوثب المضروب على ضاربه فقتله ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : هذان معتديان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً لأنّه قتله حين قتله وهو أعمى والأعمى جنايته خطأ تلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين في كلّ سنة نجم ^(٢) ، فإن لم يكن للأعمى عاقلة لزمته دية ما جنى في ماله يؤخذ بها في ثلاث سنين ، ويرجع الأعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه » ^(٣) .

باب ٥٢٤

ما جاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله

٥٣١٧ - روي عن إسحاق بن عمار أنّه قال : « سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله ^(١) » ، قال : « إن كان البول يمر إلى الليل فعليه الدية وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية ، وإن كان إلى ارتفاع النهار

(١) « ولا إقراراً ، أي لا يقبل إقرار الجاني خطأ على العاقلة ولا الصلح الذي وقع على جناية الممد ، وعليهما الفتوى ، وقال في الروضة : « ولا تمقل العاقلة عمداً محضاً ولا شبيهاً به وإنما تمقل الخطأ المحض . وفي الشرايع ولا يمقل العاقلة إقراراً ولا صلحاً ولا جناية عمد مع وجود القاتل . (المرأة)

(٢) يدل على أن عمد الأعمى خطأ ، وحمل على قصد الدفع أو الضرب بما ليس بقاتل غالباً وفيهما نظر . (م ت)

(٣) ينافي بظاهره ما سبق في رواية سلمة بن كهيل من أن ديته مع فقد العاقلة على الامام عليه السلام والمسألة محل الخلاف ، قال المحقق في الشرايع : « ولو لم يكن له عاقلة أو عجزت أخذت من الجاني ، ولو لم يكن له مال أخذت من الامام ، وقيل مع قتل العاقلة أو عدمها يؤخذ من الامام دون القاتل والاول مروي . (سلطان)

(٤) « فلم ينقطع » أي صار لسلس البول ، وفي الكافي والتنهيد « فمقطع بوله » وقوله : « وبقوله » أي استمرت ، وقوله : « فعليه الدية » أي كاملة .

فعلية نلت الدية .

٥٣١٨ ٢- وروى غياث بن إبراهيم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : « أن علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله ^(١) بالدية الكاملة . »

باب ٥٢٥

دية النطفة والعلقة والمضغة والعظم والجنين

٥٣١٩ ١- روى محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن صالح بن عقبة ، عن سليمان بن صالح ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إن في النطفة عشرين ديناراً ، وفي العلقه أربعين ديناراً ، وفي المضغة ستين ديناراً ، وفي العظم ثمانين ديناراً ، فإذا كسى اللحم فمائه ، ثم هي مائة حتى يستهل ^(٢) ، فإذا استهل ^(٣) فالدية كاملة ، ^(٤) . »

٥٣٢٠ ٢- وروى محمد بن إسماعيل ^(٥) عن يونس الشيباني قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : « فإن خرج في النطفة قطرة دم ؟ قال : في القطرة عشر النطفة فيها اثنان وعشرون ديناراً ، قال : قلت : فإن قطرت قطرتان ؟ قال : فأربعة وعشرون ديناراً ، قلت : فإن قطرت ثلاث ؟ قال : فستة وعشرون ديناراً ، قلت : فأربع ؟ قال : ثمان وعشرون ، وفي خمس ثلاثون فإن زادت على النصف فبحساب ذلك حتى يصير علقه ، فإذا

(١) لعل المراد استمراره الى الليل فلا ينفى التفصيل السابق . (سلطان)

(٢) أى حتى يولد ويبكى ويصيح أو يعلم حياته بحركة الاحياء .

(٣) ظاهره موافق لمذاهب العامة حيث ذهبوا الى أن الجنين مالم يولد حياً ليس فيه الدية الكاملة وديته مائة الى حين الولادة وان ولجته الروح ، والمشهور أن الدية بعد ولوج الروح كاملة ، والمائة بعد تمام الخلقة قبل ولوج الروح ، ويمكن أن يحمل الخبر على اعتماد الاستهلال بولوج الروح ولكنه بعيد .

(٤) في الكافي والتهذيب « عن محمد بن اسماعيل عن صالح بن عقبة عن يونس الشيباني ، ورواية صالح عنه وردت في غرر مود من الكافي والتهذيب ، والظاهر أنه سقط من النسخ أو تركه المصنف اعتماداً على ما تقدم فانهما خبر واحد ، وأما يونس الشيباني فمن أصحاب الصادق عليه السلام لكنه مجهول الحال . »

كان علقه فأربعون ديناراً» .

٥٣٢١ ٣ - وروى محمد بن إسماعيل ، عن أبي شبل^(١) قال : « حضرت يونس الشيباني وأبو عبدالله عليه السلام يخبره بالديارات ، فقلت له : فإن النطفة خرجت مُتَّصِنَةً بالدم^(٢) قال : قد علفت^(٣) إن كان دم صاف ففيه أربعون ، وإن كان دم أسود فلا شيء عليه إلا التعزير لأنه ما كان من دم صاف فذلك للولد وما كان من دم أسود فإيما ذلك من الجوف .

قال أبو شبل : فإن العلقه قد صارت فيها شبه العرق من اللحم ؟ قال : فيه اثنان وأربعون العشر ، قلت : فإن عشر أربعين أربعة ، قال : إنما هو عشر المصفة لأنه إنما ذهب عشاها وكلما زادت زيد حتى تبلغ الستين ، قال : قلت : فإنني رأيت في المصفة شبه العقدة عظماً يابساً^(٤) ، قال : فذاك العظم الذي أوّل ما يتبدد فيه أربعة دنائير فإن زاد فرد أربعة حتى يتم الثمانين ، وكذلك إذا كسى العظم لحماً فكذلك ، قال : قلت : فإذا وكزها^(٥) فسقط الصبي لا يدرى أحيى كان أم لا ؟ قال : هيئات : يا أبا شبل إذا ذهب الخمسة الأشهر^(٦) فقد صارت فيه الحياة واستوجب

(١) الظاهر أنه عبدالله بن سعيد أبو شبل الكوفي الاسدي مولا هم ، وثقه النجاشي و

قال : له كتاب يرويه علي بن النعمان .

(٢) أى متحركة أو مخلوطة ، وفي بعض النسخ «مخضفة» والتخضض : التحرك ، وفي الكافي «متحصصة» بالمهمات والحصصة تحريك الشيء في الشيء حتى يتمكن ويستقر فيه والاسراع ، وتحصص لزم بالارض واستوى ، وحصص الشيء بان ونهركما في القاموس .
(٣) قال بعض القراح : الظاهر أنه جزاء الشرط قدمت عليه ، وقوله « ففيه - الخ » ليس جزاء الشرط بل تفريع عليه .

(٤) أى مثل العقدة إذا كسى العظم لحماً أى يكون المكسو خمس العظم فكذلك ، أى فنى كساء العقدة الواحدة أدبئة دنائير وفي كساء المقدتين ثمانية وهكذا .

(٥) أى ضربها ودفعها .

(٦) المشهور أن ولوج الروح بعد أربعة أشهر .

الدية^(١) .

٥٣٢٢ - وفي رواية محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « جاءت امرأة فاستعدت^(٢) على أعرابي^(٣) قد أفزعها فألقت جنيناً ، فقال الأعرابي : لم يهلّ ولم يصح ومثله يطل^(٤) »^(٥) ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله : اسكت سجاعة ، عليك غرة عبد أو أمة^(٦) .

٥٣٢٣ - وروى جميل بن درّاج ، عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام « إن الغرة تكون بمائة دينار ، وتكون بمشرة دنابر ، فقال : بخمسين^(٧) » .

٥٣٢٤ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام « في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها ، قال : إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشقّ له السمع والبصر فإنّ عليها دية^(٨) تسلمها إلى أبيه ، قال : وإن كان علقه أو مضغة فإنّ عليها أربعين ديناراً ، أو غرة تسلمها إلى أبيه^(٩) » ، قلت : فهي لانث من ولدها من ديته ؟ قال : لا لأنّها قتلتها .

(١) بشرط الاستهلال كما تقدّم .

(٢) أي طلبت منه أن ينصره .

(٣) أطل دمه : أهدره ، والمراد أن المولود ولد ميتاً بدون صياح واستهلال فلذا لا يوجب الدية .

(٤) « سجاعة » منادى أي يا سجاعة أي كثير السجع في الكلام ، وفي المسالك : المراد بالغرة عبد أو أمة ، يقال غرة عبد أو أمة على الإضافة و يروى على البذل ، والغرة الخيار ولا فرق في الجنين بين الذكر والأنثى لعموم الأخبار ، واعتبار قيمة الغرة نصف عشرين كما ذكره ابن الجنيّد - رحمه الله - موجود في صحيحة عبيد بن زرارة ، ونقل في الفريبيين عن الفقهاء أن الغرة من المبد الذي يكون ثمنه عشرين الدية ، وهو مناسب للمشهور من وجوب مائة دينار .

(٥) حمل على ما بين العلقه والمضغة والتخيير أظهر ، والله تعالى أعلم .

(٦) أي دية الجنين - مائة دينار - . (م ت)

(٧) في الكافي ج ٧ ص ٣٤٧ في الحسن كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله ←

٥٣٢٥ ٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن عبدالله بن سنان^(١)

عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل قتل جنين أمة لقوم في بطنها ، فقال : إن كان مات في بطنها بعد ما ضربها فعليه نصف عشرين أمة ، وإن ضربها فألقته حياً فمات فإن عليه عشرين أمة»^(٢) .

٥٣٢٦ ٨ - وسأل سماعة^(٣) أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ضرب ابنته وهي حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فاستعدى زوج المرأة عليه ، فقالت المرأة لزوجها : إن كان لهذا السقط دية ولي منه ميراث فإن ميراثي منه لأبي ، قال : يجوز لأبيها ما وهبت له ،^(٤) .

٥٣٢٧ ٩ - وروى الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن لص دخل على امرأة حبلى فوقع عليها فألقت ما في بطنها ، فوثبت عليه المرأة فقتلته ، قال : يطل دم اللص^(٥) ، وعلى المقتول دية سخلتها .

→ عليه السلام قال : «إن الفرة تزيد وتنقص ولكن قيمتها أربعون ديناراً ، وروى الشيخ بأسناده عن السكوني منه عليه السلام قال : «الفرّة تزيد وتنقص ولكن قيمتها خمسمائة درهم» .

(١) في الكافي وأبي سيار، وفي التهذيب «ابن سنان» والظاهر أن الصواب «أبي سيار» فصحف بابن سنان وصححه بعض المصححين بمبداء الله بن سنان ، والمراد بأبي سيار مسمع ابن عبد الملك ، ورواية نعيم عنه في كتاب الحدود والديات كثيرة .

(٢) يدل على أن دية جنين الأمة نصف العشر وحمل على التامة ، ومع سقوطه حياً عشرين أمة . (م ت)

(٣) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٤٦ عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «سألته عن رجل - الخ » ورواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ بأسناده عن الحسين بن سعيد ، عن زرعة ، عن سماعة .

(٤) روى الشيخ أيضاً نحوه عن سليمان بن خالد وزاد في آخره : «ويؤدى أبوها إلى زوجها ثلثي دية السقط» .

(٥) تقدم تفسير الطلّ وفي بعض النسخ «يبطل» والظاهر كونه مصحفاً ، وقوله «على»

باب ٥٢٦

ما يجب في الرجل المسلم يكون في أرض الشرك فيقتله
المسلمون ثم يعلم به الامام

٥٣٢٨ ١ - روى ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل مسلم كان في أرض الشرك فقتله المسلمون ^(١) ، ثم علم به الإمام بعد ، فقال : يعتق مكانه رقبة مؤمنة ^(٢) وذلك قول الله عز وجل : « وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة » .

باب ٥٢٧

ما يجب على من داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه (٣)
٥٣٢٩ ١ - في رواية السكوني : « أن رجلاً رفع إلى علي عليه السلام وقد داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه ففضى عليه السلام عليه أن يداس بطنه حتى يحدث كما أحدث أو يفرم ثلث الدية » ^(٣) .

→ المقتول دية سخلتها ، أي يؤخذ من ماله ، أو على عصة المقتول السارق كما تقدم في حديث الحسين ابن مهران تحت رقم ٥٢٢٣ .

(١) أي لظنهم أنه كافر من الكفار فقتلوه في حال حربهم مع الكفار أو غيره من الاحوال التي يجوز قتل الكفار فيها ، أو أنهم يجعلونه ترساً لهم ، أو لم يمكن الاحتراز من قتله ، أو كانوا قتلوه خطأ .

(٢) الظاهر من كلام الفقهاء أن الكفارة على القاتل ، ويمكن حمل الحديث عليه بادجاع الضمير في « يعتق » الى القاتل لكن لا يلائمه قوله : « ثم علم به الامام » . (سلطان)
(٣) الدوس : الوطى بالرجل والقدم .

(٤) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٧٧ باسناده عن السكوني ، وقال العلامة في التحرير : من داس بطن انسان حتى أحدث ديس بطنه حتى يحدث ثيابه أو يفتدى ذلك بثلث الدية لرواية السكوني وفيه ضعف - انتهى ، وقال صاحب المسالك : ذهب جماعة الى الحكومة لضعف المسند وهو الوجه .

باب ٥٢٨

الرجل يتعدى فى نكاح امرأة فيلج عليها حتى تموت (١)

٥٣٠ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن الحارث بن محمد ، عن زيد (٢) عن أبي- جعفر عليه السلام «فى رجل نكح امرأته فى دبرها فألحَّ عليها حتى ماتت من ذلك ، قال : عليه الدية » (٣) .

باب ٥٢٩

دية لسان الأخرس

٥٣١ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير عن أبي- جعفر عليه السلام قال : «سأله بعض آل زراراة عن رجل قطع لسان رجل أخرس ، فقال : إن كان ولدته أمه وهو أخرس فعليه الدية (٢) ، وإن كان لسانه ذهب بوجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإنَّ على الذى قطع ثلث دية لسانه » .

باب ٥٣٠

ما يجب فى الافضاء

فضى أمير المؤمنين عليه السلام فى امرأة أفضيت بالدية (٥) .

(١) المراد بالتمدى الوطى فى الدبر ، وظاهر المصنف حرمة .

(٢) كأنه زيد الشحام ولايبعد تصحيفه عن «بريد» ورواية الحارث بن محمد بن نعمان

الاحول عن بريد بن معاوية المجلى كثيرة ، وهما ثقتان .

(٣) فألحَّ عليها أى بالغ ، وقوله «عليه الدية» لاينافى الحلبة لانه شبه الممد . (م ت)

(٤) مروي فى التهذيب ج ٢ ص ٥٢١ والكافي ج ٧ ص ٣١٨ وفيهما «فعليه ثلث الدية»

وقال المولى المجلسى : وهو الاوفق بالاخبار الصحيحة ، لكن ما هنا أوفق بالتفصيل والظاهر

أن التفصيل لبيان تسوية الحكم فيهما والسقط من النساخ ، وقال العلامة المجلسى : لم أرقألا

بالتفصيل والمشهور وجوب الثلث مطلقاً .

(٥) الظاهر أن ذلك فى خبر السكونى المروي فى التهذيب ج ٢ ص ٥١٥ وقال : ان ملياً —

٥٣٣٢ ١- وفي نوادر الحكمة ^(١) «أَنَّ الصَّادِقَ عليه السلام قَالَ فِي رَجُلٍ أَفْضَتْ امْرَأَتُهُ جَارِيَتَهُ بِيَدِهَا فَقَضَى أَنْ تَقَوَّمَ قِيَمَةً وَهِيَ صَحِيحَةٌ ، وَقِيَمَةٌ وَهِيَ مَفْضَاةٌ فَيَغْرِمُهَا مَا بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ وَأَجْبِرُهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلرُّجَالِ ، ^(٢) .

باب ٥٣١

ما يجب فيمن صب على رأسه ماء حار فذهب شعره

٥٣٣٣ ١- روى جعفر بن بشير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « رجل صب ماء حاراً على رأس رجل فامتط شعره فلا ينبت أبداً ، قال : عليه الدية » ^(٣) .

→ عليه السلام رفع اليه جاريثان دخلتا الحمام فأفقت احدهما الاخرى باصبعها فقضى على التي فملت عقلها ، أي ديتها ، وتقدم ص ١٣٣ صحيحتان عن سليمان بن خالد والحلي في الافناء وأن فيه الدية والاجراء عليها حتى تموت مالم تتزوج .

(١) كتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الاشعري كمانس عليه الشيخ وغيره ووصفه علماء قم بدية شبيب لما فيه من الصحيح والزيف واستثنى محمد بن الحسن بن الوليد شيخ المصنف مارواه جماعة ذكرهم صاحب منهج المقال وصاحب جامع الرواة .

(٢) رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن الصادق مستنداً عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه عن علي عليهم السلام وأن رجلاً أفضت امرأة قنومها قيمة الامة الصحيحة وقيمتها مفضاة ، ثم نظرهما بين ذلك فجعل من ديتها وأجبر الزوج على امساكها ، وقال المولى المجلسي : الظاهر أن ما ذكره المصنف غير رواية التهذيب ، وبشكل الحكم بامساك المرأة جارية غيرها والاظهر أنه وقع التصحيف من النساخ وكان امرأته جارية وكان هذا الحكم مخصوصاً بمن كان امرأته جارية لغيره وافضاه فحكم عليه السلام بالارش لمولاه وامر الزوج بامساكها ووقع التصحيف والسقط من الكتابين والله تعالى يعلم . انتهى .

(٣) امتط شعره وامتط أى تساقط والضمير في «شعره» راجع الى الرأس ، وفي بعض النسخ «فامتط» وهو بمعنى . امتط وكأنه كتب فوق السطر تفسيراً فتوهم نسخة كما يقع ←

٥٣٢٤ ٢ - وروى عن سلمة بن تمام ^(١) قال : «أمر أقرجل على رأس رجل قِدرًا فيها مرق فذهب شعره ، فاختموا في ذلك إلى عليٍّ عليه السلام فأجله سنة ، فلم ينبت شعره ففضى عليه بالدِّية » .

باب ٥٣٢

ما يجب في اللحية إذا حُلِقَتْ

٥٣٣٥ ١ - في رواية السكوني ^(٢) «أنَّ عليًّا عليه السلام قضى في اللحية إذا حُلِقَتْ فلم تنبت بالدِّية كاملة فإذا نبتت فذلك الدِّية » ^(٣) .

باب ٥٣٣

ما يجب على من قطع فرج امرأته

٥٣٣٦ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إنَّ في كتاب عليٍّ عليه السلام لو أنَّ رجلاً قطع فرج امرأته ^(٤) لأغر منه لها دينها فإن لم يؤدَّ إليها الدِّية فطعت لها فرجه إن طلبت ذلك » ^(٥) .

→ كثيراً ، وقوله «عليه الدية» أى كاملة كما روى الكليني مسنداً عن أبي عبد الله عليه السلام «قلت : الرجل يدخل الحمام فيصّب عليه صاحب الحمام ماء حاراً فيمنع شعر رأسه فلا ينبت فقال عليه الدية كاملة » .

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ بسند عامى عنه وهو مجهول وكونه سلمة بن تمام الفقري الكوفي الذى عنوانه العامة فى رجالهم بميدلكونه من تابعى التابعين وذكره ابن - حبان فى الثقات فيصلح أن يكون مؤيداً لما تقدم .

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ٣١٦ بسند فيه سهل بن زياد عن مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام وتأييده صحيحة هشام وحسنه عبد الله بن سنان فى الكافي «انه كلما فى الانسان واحد فقيه الدية» . ورواه الشيخ فى التهذيب مسنداً عن مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام .
(٣) أى شفى فرجها .

(٤) قال العلامة المجلسي : لم أر من سئل بها سوى يحيى بن سعيد فى جامعه ، وقال المحقق فى الشرايع : هى متروكة .

باب ٥٣٤

ما يجب على من ركل امرأة في فرجها فزعمت أنها لا تحيض

٥٣٣٧ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام ، في رجل ركل امرأة في فرجها فزعمت ^(١) أنها لا تحيض وكان طمئنها مستقيماً ، قال : يتربس بها سنة فإن رجع إليها الطمث وإلا غرّم الرّجل ثلث دينها لفساد طمئنها وعقر رحمها .

٥٣٣٨ ٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام « ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فعفر رحمها وأفسد طمئنها وذكرت أنه قد ارتفع طمئنها عنها لذلك وقد كان طمئنها مستقيماً ، قال : ينتظر بها سنة فإن صلح رحمها وعاد طمئنها إلى ما كان وإلا استحلقت وا غرم ضاربها ثلث دينها لفساد رحمها وارتفاع طمئنها » ^(٢) .

باب ٥٣٥

دية مفاصل الأصابع

٥٣٣٩ ١ - في رواية السكوني أن « أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في كل مفصل من الأصابع بثلث عقل تلك الأصابع إلا الإبهام فإنه كان يقضي في مفصلها بنصف عقل تلك الإبهام لأن لها مفصلين » ^(٣) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : سميت الدية عقلاً لأن الديات كانت إبلًا تعقل بقاء ولي المقتول .

(١) أي ضرب بالرجل الواحدة . وقوله « زعمت » أي ادعت .

(٢) قوله « إلى ما كان » ظاهره عدم الحكومة وهو خلاف المشهور ، قال العلامة - رحمه الله - في التحرير : من ضرب امرأة مستقيمة الحيض على بطنها فارتفع حيضها انتظر بها سنة فإن رجع طمئنها فالحكومة وإن لم يرجع استحلقت وغرم ثلث دينها . (المرأة)

(٣) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥١٧ بإسناده عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام .

باب ٥٣٦

دية البَيضَتَيْن

٥٣٤٠ ١ - في رواية محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، عن محمد بن هارون عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : «الولد يكون من البيضة اليسرى فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية وفي اليمنى ثلث الدية» ^(١).

باب ٥٣٧

ما جاء في أربعة أنفس مملوك وحر وحرّة ومكاتب قتلوا رجلاً

٥٣٤١ ١ - سئل الصادق عليه السلام ^(٢) «عن أربعة أنفس قتلوا رجلاً: مملوك وحرّة وحرّة ومكاتب قد أدّى نصف مكاتبته ، فقال عليه السلام : عليهم الدية على الحر ربع الدية وعلى الحرّة ربع الدية وعلى المملوك أن يختير مولاه فإن شاء أدّى عنه وإن شاء دفعه برمته ولا يغرم أهله شيئاً وعلى المكاتب في ماله نصف الرّبع ، وعلى الذين كاتبوه نصف الرّبع فذلك الرّبع لأنّه قد عتق نصفه» .

(١) في ذيل رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قلت : فرجل ذهب إحدى يمينيه ؟ قال : إن كانت اليسار ففيها الدية ، قلت : ولم ؟ أليس قلت : ما كان في الجسد اثنان ففي كل واحد نصف الدية ؟ قال : لأن الولد من البيضة اليسرى . وفي الروضة في الخصيتين معاً الدية وفي كل واحدة نصف للخير العام ، وقيل - والقاتل به جماعة منهم الشيخ في الخلاف وأتباعه والعلامة في المختلف - في اليسرى الثلثان وفي اليمنى الثلث لحسنه عبدالله ابن سنان عن الصادق عليه السلام وغيرها ولما روى من أن الولد يكون من اليسرى ولتفاوتهما في المنفعة المناسب لتفاوت الدية ، ويمارض باليد القوية الباطشة والضعيفة ، و تخلق الولد منها لم يثبت وخبره مرسل وقد أنكره بعض الأطباء .

(٢) رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن هاشم عن أبي جعفر (أي البزنطي أو محمد بن الفضل) عن أبي عبدالله عليه السلام وأخذه المصنف من كتاب نوادر محمد بن أحمد بن يحيى الذي تقدم ذكره .

وهذا الخبر في كتاب محمد بن أحمد يرويه عن إبراهيم بن هاشم باسناده يرفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام .

باب ٥٣٨

ما يجب على من عذب عبده حتى مات

٥٣٨٢ ١- في رواية السكوني " أن علياً عليه السلام رفع إليه رجل عذب عبده حتى مات فضر به مائة نكالا وحبسه وغرّمه قيمة العبد وصدق بها ، ^(١) .

باب ٥٣٩

دية ولد الزنا

٥٣٨٣ ١- في رواية جعفر بن بشير ، عن بعض رجاله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دية ولد الزنا ، قال : ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي ^(٢) .

باب ٥٤٠

ما جاء فيمن أحدث بئراً أو غيرها في ملكه أو في غير ملكه

فوقع فيها انسان فعطب ^(٣)

٥٣٨٤ ١- روى زرعة ؛ وعثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت عن الرجل يحفر البئر في داره أو في أرضه ، فقال : أما ما حفر في ملكه فليس عليه ضمان ، وأما ما حفر في الطريق أو في غير ملكه ^(٤) فهو ضامن لما يسقط فيها ، ^(٥) .

(١) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٠٣ في الضعيف عن مسع بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام .

(٢) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥٣٥ باسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن بعض رجاله .
(٣) أي مات أو هلك .

(٤) حمل على ماسوى ما يحفر في الصحارى تقربا الى الله فانه حينئذ محسن و هو على المحسنين من سبيل .

(٥) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٤٩ بسندين موثقين .

٥٣٤٥ ٢ - وفي رواية يونس بن عبد الرحمن ، عن رجل من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام : «أنه سئل عن الجسور أبيض أهلها شيئاً ؟ قال : لا» ^(١) .

٥٣٤٦ ٣ - وقال رسول الله صلى الله عليه وآله ^(٢) : «من أخرج ميزاباً أو كنيفاً أو وتد وتداً أو أوثق دابة ، أو حفر بئراً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فمطب فهو له ضامن» ^(٣) .

٥٣٤٧ ٤ - وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «كان من قضاء النبي صلى الله عليه وآله أن الممعدن جبار ، والبئر جبار ، والمجما جبار» ^(٤) .

والمجما البهيمة من الأنعام ، والجبار من الهدر الذي لا يفرم .

٥٣٤٨ ٥ - وروى وهيب بن حفص ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن غلام دخل دار قوم يلعب فوق في بئرهم أبيضون ؟ قال : ليس يضمون وإن كانوا متهمين ضمنوا » ^(٥) .

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٨ في الصحيح عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام وعن أبي بصير عنه أيضاً قال : «سألناه - الخ ، وذلك لأنهم محضون .

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٥٠ والشيخ في التهذيب بإسنادهما عن السكوني .

(٣) قال في المسالك : ظاهر الأصحاب وغيرهم الاتفاق على جواز إخراج الميازيب إلى الشوارع وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً ، وإذا سقط فهلك به إنسان أو مال ففي الضمان قولان أحدهما وهو الذي اختاره المفيد وابن إدريس أنه لا ضمان ، والثاني وهو اختيار الشيخ في المبسوط والخلاف الضمان .

(٤) الجبار - بضم الجيم - : الهدر ، والمجما الدابة ومنه والسائمة جبار ، أي الدابة المرسل في رعيها . والبئر جبار هي المادية لا يعلم لها حافر ولا مالك فيقع فيها إنسان أو غيره فهو جبار أي هدم ، ولعل المراد البئر التي حفرها في ملك مباح أو من استأجر أحداً ليعمل في بئرها فهدمها عليه وكذا الممعدن .

(٥) يدل على ضمانهم مع النعمة ، والظاهر أن المراد به أنه يحصل اللوث و يثبتون بالقسامة . (م٢)

٥٣٤٩ ٦ - وروى الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان ، عن أبي الصباح الكناني قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « من أضر بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن » ^(١).

٥٣٥٠ ٧ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سئل عن الشيء يوضع على الطريق فتمر به الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره ^(٢) قال : « كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه » .

باب ٥٤١

ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها أو رجلها

٥٣٥١ ١ - روى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سئل عن الرجل يمر على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابته انساناً برجلها ، فقال : ليس عليه ما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت يديها لأن رجلاً خلفه إن ركب وإن قاد دابته فإنه يملك باذن الله يديها يضعهما حيث يشاء » ^(٣) .

٥٣٥٢ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رماب عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل حمل عبده على دابة فوطئت رجلاً فقال : الغرم على مولاه » ^(٤) .

٥٣٥٣ ٣ - وروى يونس بن عبد الرحمن رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : « بهيمة الأنعام لا يفرم أهلها شيئاً مادامت رسالة » ^(٥) .

(١) كان طرح في الطريق المزالق والمعاثر أوحفر بئراً أو صب ماء في المزلق و أمثال ذلك .

(٢) عقره أي جرحه فهو عقرى وقوم عقرى مثل جريح وجرحاه . (الصحيح)

(٣) في الكافي « ان ركب وان كان قائدها فانه يملك باذن الله - الخ » ، ويدل على أن الراكب والقائد يضمنان ما يجنيه بيدها . وفي الكافي زيادة أسقطها المصنف .

(٤) القول بضمان المولى مطلقاً للشيخ وأتباعه مستنداً الى هذه الرواية ، واشترط ابن ادريس صفر المملوك بخلاف البالغ الماقل فان جنايته تتعلق برقبته . (المرآة)

(٥) مروي في الكافي والتهذيبين مرسلأ أيضاً .

٥٣٥٤ ٤ - وفي رواية السكوني " أن علياً عليه السلام كان يضمن القائد والسائق والراكب، ^(١) .

٥٣٥٥ ٥ - ودقضى أمير المؤمنين عليه السلام في دابة عليها رديفان فقتلت الدابة رجلاً أو جرحته ، فقصى بالغرامة بين الرديفين بالسوية ^(٢) .

٥٣٥٦ ٦ - وفي رواية غياث بن إبراهيم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام " أن علياً عليه السلام ضمن صاحب الدابة ما وطئت يديها ، وما نطعت برجليها فلا ضمان عليه إلا أن يضربها إنسان ^(٣) .

باب ٥٤٢

ما جاء في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل

٥٣٥٧ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام " في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل ، فقال : إن أحب أن يقطعها أدنى إليهما دية يد فافقتساها ثم يقطعهما ، وإن أحب أن أخذ منهما دية يد ، فإن قطع يد أحدهما رد الأذى لم يقطع يد على الأذى فُقطعت يد ربيع الدية ، ^(٤) .

(١) في الكافي والتهذيب بأسنادهما عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام " أنه ضمن القائد والسائق والراكب ، فقال : ما أصاب الرجل فملى السائق ، وما أصاب اليد فملى القائد والراكب ، وقال العلامة المجلسي : لعل التخصيص بالرجل لانه أخفى فلا ينافي المشهور .
(٢) رواه الشيخ في التهذيب بأسناده عن سلمة بن تمام عن علي عليه السلام ، وبدل على أن الرديفين على الدابة يضمنان معاً .

(٣) روى نحوه في الكافي عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام ، و يدل على تفصيل آخر غير المشهور ، ويمكن حمله على المشهور بأن يكون المراد ما يسطأ عليه باليدين والرجلين ويكون الضمان باعتبار اليدين ، وقوله : " إلا أن يضربها إنسان " الاستثناء منقطع أى يضمن الضارب حينئذ . (المرأة)

(٤) أى ربيع دية الإنسان فهي نصف دية اليد الواحدة ، والخبر مروي في الكافي في الصحيح .

باب ٥٤٣

ما يجب على من قطع رأس ميت

٥٣٥٨ ١ - روى الحسين بن خالد عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « دية الجنين إذا ضُربت أُمّه فسقط من بطنها قبل أن تنشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته ، ودية الميت إذا قطع رأسه وشق بطنه فليست هي لورثته إنما هي له دون الورثة ، فقلت : وما الفرق بينهما ؟ فقال : إن الجنين أمر مستقبل يرجى نفعه ، وإن هذا قد مضى وذهبت منفعته فلما مثل به بعد وفاته صارت دية المثلة له لا لغيره يحج بهاعنه أو يفعل بها أبواب البر من صدقة وغير ذلك ^(١) ، قلت : فإنه دخل عليه رجل ليحفر له بئراً يفسله فيها فسَدَ الرَّجُلُ فيما يحفر بين يديه ^(٢) فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقت فما عليه ؟ فقال : إن كان هكذا فهو خطأ وإنما عليه الكفارة عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو صدقة على ستين مسكيناً مدّاً لكل مسكين بمدّ النبي صلى الله عليه وآله .

٥٣٥٩ ٢ - وفي نوادر محمد بن أبي عمير « أن الصادق عليه السلام قال : قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي » ^(٣) .

٥٣٦٠ ٣ - وفي رواية عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل قطع رأس الميت ، قال : عليه الدية ^(٤) لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي » .

(١) دلت على وجوب صرف الدية في وجوه البر ، ولو كان له دين وليس له مال فقضاء دينه أهم وجوه البر ، والسيد المرتضى - رحمه الله - أوجب جعلها في بيت المال ، وقال العلامة المجلسي : العمل بالمروى أولى .

(٢) الشّد - بالتحريك - كالدوار وبمرض كثيراً لراكب البحر ، وفي الكافي « قدس الرجل مما يحفر فدير به فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه - الخ » .

(٣) رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ، وكان أشد منه حيث العقوبة الأخروية ظاهراً .

(٤) أي دية الجنين كما في رواية الحسين بن خالد التي تقدمت .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذان الحديثان غير مختلفين لأنَّ كلَّ واحد منهما في حال، متى قطع رجل رأس ميت وكان ميتاً أراد قتله في حياته فعليه الدية، ومتى لم يرد قتله في حياته فعليه مائة دينار دية الجنين ^(١).

٥٣٦١ ٤ - وروى عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : «ميت قطع رأسه ^(٢) قال: عليه الدية، قلت : فمن يأخذ دية؟ قال : الامام هذا الله عز وجل، وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرش للامام، ^(٣)».

باب ٥٤٤

ما جاء في اللطمة تسود أو تخضر أو تحمر

٥٣٦٢ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل لطم رجلاً على وجهه فاسودَّت اللطمة، فقال : إذا اسودَّت اللطمة ففيها ستة دنانير، وإذا اخضرت ففيها ثلاثة دنانير، وإذا احمرت ففيها دينار ونصف، وفي البدن نصف ذلك، ^(٤)».

باب ٥٤٥

ما يجب على من أتى رجلاً وهو راقد فلما صار على

ظهره انتبه فقتله

٥٣٦٣ ١ - روى الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول عليه السلام : « أنه سئل عن رجل أتى رجلاً وهو راقد فلما صار على ظهره انتبه، فبعجه بجمعة فقتله، قال : لدية

(١) هذا التوجيه والتأويل لادوجه له لانه مبني على أن المراد بقوله عليه السلام وعليه الدية، الدية الكاملة ولم يثبت. (٢) فيه سقط والصواب « قطع رأسه رجل ».

(٣) قوله عليه السلام « وعليه الدية » أي دية الجنين، وأبو جميلة هو المفضل بن صالح الاسدي النخاس ضعيف كذاب يضع الحديث مات في حياة الرضا عليه السلام. (الخلاصة)

(٤) رواه الفيح في الموثق كالصحيح وزاد في آخره : « وأما ما كان من جراحات في الجدفان فيها القصاص أو قبل المجروح دية الجراحة فيطأها ».

له ولا قود،^(١).

باب ٥٤٦

ما جاء في ثلاثة اشتركوا في هدم حائط فوقع على واحد منهم فمات

٥٣٦٤ ١- روى محمد بن أبي عمير ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن أبي-
عبدالله عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في هدم حائط اشترك فيه ثلاثة فوقع
على واحد منهم فمات ، فضمن الباقيين ديتَه لأنَّ كلَّ واحد منهم ضامن صاحبه »^(٢).

باب ٥٤٧

الرجل يقتل وعليه دين

٥٣٦٥ ١- روى محمد بن أسلم الجبلي^(٣) ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبدالله

(١) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٩٣ ، والشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣ في الحسن
كالمصحيح عن الحسين بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام ويمكن رواية الحسين عن أبي
الحسن عليه السلام لكن الظاهر أنه سهو ، والراقد النائم ، وقوله « اتبه » في الكافي « فلما
سار على ظهره أيقن به » وفي التهذيب « فلما سار على ظهره ليقر به » وفي بعض نسخه
« ليضربه » ، وبمجه بالسكن يبعجه ببعاً إذا شقَّه ، والخبر يدل على جواز الدفع عن النفس
والعرض وإن انجرَّ إلى القتل .

(٢) رواه الكليني والشيخ ، وقال في المسالك : في طريق الرواية ضعف يمنع من العمل
بها مع مخالفتها للقواعد الشرعية ، وقال في الشرايع : لو رمى عشرة بالمنجنيق فقتل الحجر
أحدهم سقط نصيبه من الدية لمشاركته وضمن الباقيون تسعة أعشار الدية - إلى أن قال - :
وفي النهاية : إذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على أحدهم ضمن الآخر أن ديتَه لأن كل
واحد ضامن لصاحبه ، وفي الرواية بعد والاشبه الأول .

(٣) الجبلي أمانة إلى جبل - بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة المضمومة - وهي
بلدية على جانب دجلة من الجانب الشرقي بين النعمانية وواسط أو بين بغداد وواسط ينسب إليها
خلق كثير أو إلى جبل طبرستان بل هو الصواب ومحمد بن أسلم أصله كوفي كان يتجر إلى طبرستان
أو إلى جبل طبرستان وهو الأصوب يكنى أبا جعفر يقال : انه كان غالباً كما في الخلاصة .

ابن مسكان عن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يُقتل وعليه دين وليس له مال فهل لأوليائه أن يهبوا دمه لقاتله وعليه دين ؟ فقال : « إن أصحاب الدين هم الخصماء للقاتل ، فإن وهب أولياؤه دمه للقاتل ضمنوا الدين للفرماء وإلا فلا » ^(١) .

باب ٥٤٨

ضمان الظئر اذا انقلبت على الصبي فمات أو تدفع الولد الى ظئر أخرى فتغيب به

٥٣٦٦ أ - روى محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، عن محمد بن ناجية ، عن محمد بن علي ، عن عبد الرحمن بن سالم ، عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام ^(٢) قال : « إنما ظئر قوم قتل صبياً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه فقتلته فإنما عليها الدية من مالها خاصة إن كانت إنما ظئرت طلب العز والفخر ، وإن كانت إنما ظئرت من الفقر

(١) في المسالك : إذا قتل الشخص وعليه دين فإن أخذ الورثة الدية صرفت في ديون المقتول وصاياهم كغيره من أمواله ، وهل للورثة استيفاء القصاص مع بذل الجاني الدية من دون ضمان ماعليه من الديون أو ضمان مقدار الدية منها؟ قولان أحدهما (وهو مختار المحقق وابن ادريس والعلامة في أكثر كتبه) نعم لأن موجب العمد القصاص وأخذ الدية اكتساب وهو غير واجب على الورثة في دين مورثهم ولعموم قوله تعالى « وقد جعلنا لوليها سلطاناً » وقوله تعالى « النفس بالنفس » ، والثاني أنه لا يجوز لهم القصاص إلا بعد ضمان الدين أو الدية إن كانت أقل منه ، وقيل ليس لهم العفو أيضاً بدونه لرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأجاب المحقق في النكت عن الرواية بضعف السند وندورها فلا يمارض الأصول وحملها الطبرسي على ما إذا بذل القاتل الدية فإنه يجب قبولها ولا يجوز للأولياء القصاص إلا بعد الضمان وإن لم يبذلها جازا القود من غير ضمان ، والأشهر الجواز مطلقاً .

(٢) رواه الشيخ في التهذيب وروى في القوي عن الحسين بن خالد وغيره عن الرضا عليه السلام ، ورواه الكليني ج ٧ ص ٣٧٠ من محمد بن أسلم ، عن هارون بن الجهم ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام .

فإن الدية على عاقلتها ، ^(١) .

٥٣٦٧ ٢ - وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« سألته عن رجل استأجر ظئراً فأعطاه ولده فكان عندها فانطلقت الظئر فاستأجرت
ظئراً أخرى فغابت الظئر بالولد ، فلا يدري ما صنع به والظئر لا تكفى ، قال : الدية
كاملة » ^(٢) .

ورواه علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ^(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام مثله ، ورواه
حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٥٣٦٨ ٣ - وروى حماد ، عن الحلبي قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر
ظئراً فدفع إليها ولده فغابت عنه به سنين ثم جاءت بالولد فزعمت أمه أنها لا تعرفه
قال : ليس لهم ذلك فليقبلوه فإنما الظئر مأمونة » ^(٤) .

باب ٥٤٩

ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر

٥٣٦٩ ١ - روى الحسين بن علوان ^(٥) عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن
آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام « أنه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر بهاراً ، ولا يضمنه

(١) قال في الشرايع : لو انقلبت الظئر فقتلته لزمها الدية في مالها ان طلبت
بالمظاهرة الفخر ولو كان لضرورة فديته على عاقلتها ، وقال في المسالك : في سند روايته
ضعف وجهالة يمنع من العمل بضمونها مع مخالفتها للاصل من أن فعل النائم خطأ محض لعدم
التدبير فيه الى الفعل أصلاً ، وطلب الفخر لا يخرج الفعل عن وصفه بالخطأ وغيره فكان القول
بوجوب دية على الماكلة مطلقاً أقوى وهو خيرة أكثر المتأخرين .

(٢) تقدم الخبر في باب القود ومبلغ الدية .

(٣) في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٨ عن باسناد عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن هشام ؛
وعلى بن النعمان ، عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٤) يدل على أن الظئر مأمونة مصدقة باليمين لو أتت بولد وان لم تعرفه الام وأما
لو أثبتت الام أنه ليس بولدها فلها الدية عليها . (م ت)

(٥) لم يذكر طريقه اليه في المشيخة .

إذا عقر بالليل .

وإذا دخلت دار قوم بإذنهم فمفرك كلبهم فهم ضامنون وإذا دخلت بغير إذنهم فلا ضمان عليهم^(١) .

باب ٥٥٠

أم الولد تقتل سيدها خطأ أو عمداً

٥٣٧٠ - ١ - روى ومب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام أنه كان يقول : إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة ولا تبعة عليها ، وإن قتلت عمداً قُتلت به^(٢) .

باب ٥٥١

ما يجب على من أشعل ناراً في دار قوم فاحترقت الدار وأهلها

٥٣٧١ - ١ - في رواية السكوني^(٣) : « أن علياً عليه السلام قضى في رجل أقبل بنار فأشعلها في دار قوم فاحترقت الدار واحترق أهلها واحترق متاعهم ، قال : يفرم قيمة الدار وما فيها ثم يُقتل^(٤) » .

باب ٥٥٢

ما يجب على صاحب البختي المقتل إذا قتل رجلاً

٥٣٧٢ - ١ - روى حماد ، عن الحلبي^(٥) عن أبي عبد الله عليه السلام : « سئل عن بختي أغتلم^(٦) فخرج من الدار فقتل رجلاً ، فجاء أخواله فجعلوا يضربون الفحل بالسيف فقره ، فقال :

(١) قضى بذلك على عليه السلام كما في التهذيب ج ٢ ص ٥٠٩ من رواية زيد .

(٢) يدل على أنه إذا قتل أم الولد سيدها خطأ فإنها تمتنع من نصيب ولدها وليس عليها شيء ولا عاقلة لها حتى تمقلها ومع الممد تقتل به . وما ورد في بعض الأخبار أنها سعت في قيمتها محمول على الخطأ الذي هو شبه الممد كما قاله المولى المجلسي رحمه الله ، ولكن وهب بن وهب أبو البختری كذاب لا يعتمد على حديثه إذا انفرد به .

(٣) ظاهره الممد ولهذا يقتل بهم لأن ذلك مما تقتل غالباً .

(٤) البختي الأبل الخراسانية ، والفلمة - بالضم - : شهوة الضراب ، والمراد هنا الفحل وفي تلك الحالة يكون كالسكران .

صاحب البختي ضامن للديّة^(١)، ويقبض ثمن بختيته .

باب ٥٥٣

ما يجب من إحياء القصاص

٥٣٧٣ ١ - روى علي بن الحكم ، عن أبان الأحمري ، عن أبي بصير يحيى بن أبي القاسم الأسدي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لما حضرت النبي صلى الله عليه وآله الوفاة نزل جبرئيل عليه السلام فقال : يا رسول الله هل لك في الرُّجوع إلى الدنيا ؟ فقال : لا قد بلغت رسالات ربّي ، فأعادها عليه ، فقال : لا بل الرفيق الأعلى^(٢) ، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله والمسلمون حوله مجتمعون : أيها الناس إنه لا بىّ بعدى ولا سنة بعد سنتي ، فمن ادّعى بعد ذلك فدعواه وبدعته في النار فاقتلوه ومن اتبعه فإتته في النار ، أيها الناس أحيوا القصاص^(٣) ، وأحيوا الحق لصاحب الحق^(٤) ولا تفرّقوا ، أسلموا وسلموا تسلموا ، كتب الله لأغليّن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز » .

(١) أي مع علمه بسكره ، وفي الروضة : يجب حفظ البعير المفتمل و الكلب المقور ، فيضمن ما يجنيه بدونه إذا علم بحاله وأهمل حفظه وان جهل حاله أو علم ولم يفرط فلا ضمان .
(٢) في النهاية ، والحقني بالرفيق الأعلى ، الرفيق : جماعة الانبياء الذين يسكنون أعلى عليين ، وهو اسم جاء على فمیل ومعناه الجماعة كالصديق والخليط يقع على الواحد والجمع ومنه قوله تعالى « وحسن أولئك رفيقاً » والرفيق : المرافق في الطريق ، وقيل معنى « الحقني بالرفيق الأعلى ، أي بالله تعالى ، يقال : الله رفيق بعباده ، من الرفق والرأفة فهو فيل بمعنى فاعل . وغلط الأزهري قائل هذا واختار المعنى الاول ، ومنه حديث عائشة « سمعته يقول عند موته : « بل الرفيق الأعلى » وذلك أنه خير بين البقاء في الدنيا وبين ما عند الله عز وجل فاختر ما عنده سبحانه » .

(٣) أي لوأداه الولي ، والظاهر أن الخطاب للامة ومن نسبهم خاصاً ، أو عامّاً على اشكال . (م)

(٤) تميم بعد تخصيص أوفى غير الدماء ، وقوله « ولا تفرّقوا » أي عن متابعة من أوجب الله طاعتهم من أولى الامر المصومين . وأسلموا بقبول ولايتهم . (م)

باب ٥٥٤

ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها

٥٣٧٤ ١ - روى يونس بن عبد الرحمن ^(١) عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها ، فلما جمع الثياب تبعها نفسه فواقعها فتحرّك ابنها فقام إليه فقتله بفأس كان معه فلماً فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء أهله يطلبون بدمه من الغد ، فقال أبو عبد الله عليه السلام يضمن مواله الذين طلبوا بدمه دية الغلام ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم بما كابرها على فرجها لأنّه زان وهو في ماله يغرّمه وليس عليها في قتلها إثم شيء لأنّه سارق » ^(٢).

٥٣٧٥ ٢ - وروى محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام قال : « سألته عن لمرّ دخل على امرأة وهي حبلى فقتل ما في بطنها فعمدت المرأة إلى سكّين فوجأته به فقتلته ، قال : هدر دم اللّمس » ^(٣).

(١) الظاهر أنه مأخوذ من كتابه ولم يذكر طريقه إليه ، و روى الكليني والشيخ نحوه عن علي ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله بن طلحة عنه عليه السلام .

(٢) في المسالك هذه الرواية تنافي بظاهرها الاصول المقررة من وجوه - الاول :

أن قتل الممد يوجب القود فلم يضمن الولي دية الغلام مع سقوط محل القود ، وأجاب المحقق - رحمه الله - عنه بمنع كون الواجب القود مطلقاً بل مع امكانه ان لم نقل ان موجب الممد ابتداء أحد الامرين ، الثاني أن في الوطى مكراً مهر المثل فلم حكم بأربعة آلاف خصوصاً على القول بانه لا يتجاوز السنة ، وأجاب المحقق باختيار كون موجه مهر المثل ومنع تقديره بالسنة مطلقاً فيحمل على أن مهر مثل هذه المرأة كان ذلك ، الثالث أن الواجب على السارق قطع اليد فلم يطل دمه ، وأجاب بان اللّمس محارب والمرأة قتلتها دفناً عن المال فيكون دمه هدرأ ، الرابع أن قتلها له كان بد قتل ابنها فلم لا يقع قصاصاً ، وأجاب بأنها قصدت قتله دفاعاً لا قوداً ليوافق الاصول فلو فرض قتلها له قوداً بابنها لجاز أيضاً ولا شيء على أوليائه ، .

(٣) تقدم تحت رقم ٥٣٢٢ نحوه .

٥٣٧٦ ٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا- عبدالله عليه السلام يقول « في رجل راود امرأة على نفسها حراماً فرمته بعجر فأصابته مقتلاً ، قال : ليس عليها شيءٌ فيما بينها وبين الله عز وجل فإن قُدمت إلى إمام عدل أهدر دمه » .

٥٣٧٧ ٤ - وروى جميل بن درّاج ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : « الرجل ينصب المرأة نفسها ، قال : يُقتل » ^(١) .

باب ٥٥٥

المرأة تدخل بيت زوجها رجلاً فيقتله زوجها وتقتل المرأة زوجها وما يجب في ذلك

٥٣٧٨ ١ - روى يونس بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : « رجل تزوج امرأة فلماً كان ليلة البناء ^(٢) عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فأدخلته الحجلة فلما ذهب الرجل يباضع أهله نار الصديق فاقتتلا في البيت فقتل الزوج الصديق ، وقامت المرأة فضربت الرجل ضربة فقتلته بالصديق ؟ قال : تضمن المرأة دية الصديق وتُقتل بالزوج » .

باب ٥٥٦

من مات في زحام الاعياد أو عرفة أو على بئر أو جسر لا يعلم من قتله

٥٣٧٩ ١ - روى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : « من مات في زحام جمعة أو عيد أو عرفة أو على بئر أو جسر لا يعلم من قتله فديته على بيت المال » .

(١) يدل على أنه يقتل غاصب الفرج حداً محصناً كان أو غير محصن ، والخبر بابواب الحدود أنسب وتقدم فيها والتكرار للمناسبة .

(٢) الخبر مروي في الكافي والتهذيب عن عبد الله بن طلحة ، والمراد بليلة البناء الزفاف ، والعرب كانوا يبنون خيمة حادثة للعروس في ليلة المرس .

باب ٥٥٧

الرَّجُلُ يُقْتَلُ فَيُوجَدُ مَتَفَرِّقًا

٥٣٨٠ - ١ - روى محمد بن سنان ، عن طلحة بن زيد ، عن الفضل بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ، ووسطه وصدره ويداه في قبيلة والباقي في قبيلة . قال : دبرته على من وجد في قبيلته صدره ويداه ، والصلاة عليه ^(١) .

٥٣٨١ - ٢ - وسئل الصادق (عليه السلام) عن رجل قُتل ووجد أعضاؤه متفرقة كيف يصلى عليه ؟ قال : يصلى على الذي فيه قلبه ، ^(٢) .

باب ٥٥٨

الشَّجَاحُ وَأَسْمَاؤها

قال الأصمعي ^(١) : أوَّلُ الشَّجَاحِ الحارِصَةُ ، وهي التي نحرس الجلد يعني تشققه ومنه قيل : حرس القصار الثوب أي شقّه ، ثمَّ الباضعة وهي التي تشقُّ اللحم بعد الجلد ^(٢) ، ثمَّ المتلاحة وهي التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السِّمَاق ، ثمَّ السِّمَاق وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة ، وكلُّ قشرة رقيقة فهي سِمَاق ، ومنه قيل في السماء سَمَاحِقٌ من غيم ، وعلى الشاة سَمَاقٌ من شحم ^(٣) ، ثمَّ الموضعة وهي التي تبدي وضغ العظم ، ثمَّ الباشعة وهي التي تهشم العظم ، ثمَّ المنقُلة وهي التي تخرج منها فرائش العظام ، وفرائش العظام قشرة تكون على العظم دون اللحم ومنه قول النابغة

(١) الظاهر أن اليمين ذكرنا تبعاً لقول السائل والمدار على الصدر وتقدم الخبر في المجلد

الأول تحت رقم ٤٨٤ .

(٢) لا مدخل لهذا الخبر وكذا الخبر السابق هنا إلا باعتبار تلازم الصلاة واللوث

للدية . (مت)

(٣) لم يذكر الدامية لأنها داخلة في الباضعة والمتلاحة . (مت)

(٤) في بحر الجواهر لمحمد بن يوسف الطبيب الهروي : السِّمَاق - بالكسر - : قشرة رقيقة فوق عظم الرأس ، والشَّجَّة إذا بلغت بها سميت سَمَاقاً أيضاً تسمية الحال باسم المحل .

« ويقبمهم منها فراش الحواجب » ^(١) ثم المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي الجلدة التي تكون على الدماغ ؛ ومن الشجاج والجراحات الجائفة وهي التي تبلغ في الجسد الجوف وفي الرأس الدماغ .

باب ٥٥٩

ما جاء فيمن قتل ثم فرّ

٥٣٨٢ ١ - روى الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن أبان بن عثمان عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل قتل رجلاً عمداً ثم فرّ فلم يقدر عليه حتى مات ، قال : إن كان له مال أخذ منه وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب » ^(٢) .

٥٣٨٣ ٢ - وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يؤخذ وعليه حدود إحداهنّ القتل ؛ قال : كان علي عليه السلام يقيم عليه الحدود قبل ، ثم يقتله ، ولا تخالف علياً عليه السلام » ^(٣) .

باب ٥٦٠

دية الجراحات والشجاج (٤)

٥٣٨٤ ١ - روى القاسم بن محمد الجوهري ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « في الموضحة : خمسة من الإبل ، وفي الشمحاق التي دون الموضحة أربعة من الإبل ^(٥) » وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل ، وفي الجائفة ثلث -

(١) صدره « تفر ففاضاً بينها كل قونس » والقونس : أعلى الرأس ، و فراش الرأس عظام رفاق تلى العحف .

(٢) يدل على أنه يؤخذ من ماله إن كان والا فمن الأقرب إليه إن كان والا فمن يدهم ويمكن أن يكون المراد بهم المارقة لكن الظاهر غيرهم وإن دخلوا فيهم . (م٢)

(٣) تقدم الكلام فيه في كتاب الحدود باب ما يجب في اجتماع الحدود على رجل .

(٤) تطلق الشجة غالباً على جراحات الرأس والوجه . (م٣)

(٥) اعلم أنه لا يجب في أن الشجة إذا خرق الجلد وخرج منه دم ضعيف فهي الحارسة ←

الدية : ثلاث وثلاثون من الإبل^(١) ، وفي المأمومة ثلث الدية .

٥٣٨٥ ٢ - وفي رواية ابن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« في الباضعة : ثلاثة من الإبل »^(٢) .

٥٣٨٦ ٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين^(٣) ، عن ذريح المحاربي
قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل شجّ رجلاً موضحة وشجّه آخر دامية

→ وفيها بئر ، وإذا دخلت في اللحم قليلاً ففيها بئيران ، وإذا دخلت فيه كثيراً ولم تبلغ
السمحاق ففيها ثلاثة أبرة ، وإذا وصلت إلى السمحاق ولم تخرقها ففيها أربعة أبرة وهي
المسما بالسمحاق ، وإذا ظهر العظم منها فهي الموضحة وفيها خمسة أبرة ، وإذا كسر
العظم ففيها عشرة أبرة ، وفي المنقلة خمسة عشر بئيراً ، وفي الجائفة والمأمومة ثلث الدية
لكن الخلاف في التسمية فيما بين الحارسة والسمحاق وبين الباضعة والدامية والمتلاحمة وهما
مرتبتان يطلق عليهما ثلاثة أسماء ، ولا بأس به مع ظهور المراد . (م) .

(١) وهو قريب من الثلث . (سلطان)

(٢) أطلق الباضعة هنا على المتلاحمة (م) وفي الكافي ج ٧ ص ٣٢٦ في الضيف

- إمكان سهل بن زياد - عن مسعم بن عبد الملك عن أبي عبدالله (ع) قال : « قال أمير المؤمنين

(ع) : « قضى رسول الله (ص) في المأمومة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ،

وفي الموضحة خمساً من الإبل ، وفي الدامية بئيراً ، وفي الباضعة بئيرين ، وقضى

في المتلاحمة ثلاثة أبرة ، وقضى في السمحاق أربعة من الإبل ، وفي ص ٣٢٧ عن السكوني

عنه عليه السلام « أن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى في الدامية بئيراً ، وفي الباضعة

بئيرين ، وفي المتلاحمة ثلاثة أبرة ، وفي السمحاق أربعة أبرة ، والمشهور بين الأصحاب

أن الحارسة وهي القاشرة للجلد فيها بئير ، والدامية وهي التي تقطع الجلد وتأخذ في

اللحم يسيراً وفيها بئيران ، والباضعة وهي الأخذة كثيراً في اللحم ولا تبلغ سمحاق العظم

وفيها ثلاثة أبرة وهي المتلاحمة على الأشهر ، وقيل إن الدامية هي الحارسة وأن الباضعة

متفائرة للمتلاحمة فتكون الباضعة هي الدامية بالمعنى السابق ، واتفق القائلان على أن الأربعة

الفاظ موضوعة لثلاثة معان وأن واحداً منها مترادف والأخبار مختلفة أيضاً والنزاع لفظي .

(المرأة)

(٣) صالح بن رزين كوفي قال الجاشي : له كتاب ، وقال الشيخ : له أصل .

- في مقام واحد ^(١) فمات الرأس ، قال : عليهما الدية في أموالهما نصفين ، ^(٢) .
- ٥٣٨٧ ٤ - وروى ابن محبوب ، عن الحسن بن حي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه ؟ فقال : الموضحة والشجاج في الوجه والرأس سواء في الدية لأن الوجه من الرأس ، وليس الجراحات في الجسد كما هي في الرأس » ^(٣) .
- ٥٣٨٨ ٥ - وفي رواية أبان قال : « الجائفة ما وقعت في الجوف ليس لصاحبه قصاص إلا الحكومة ، والمنقطة تنقل منها العظام ليس فيها قصاص إلا الحكومة ، وفي المأمومة ثلث الدية ليس فيها قصاص إلا الحكومة » .
- ٥٣٨٩ ٦ - وفي رواية السكوني « أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بعشر من الأبل » ^(٤) .
- ٥٣٩٠ ٧ - وقال أبو عبد الله عليه السلام « في عبد شح رجلاً موضحة ثم شح آخر فقال : هوبينهما » ^(٥) .

باب ٥٦١

نوادر الدييات

- ٥٣٩١ ١ - روى عمرو بن عثمان ، عن أبي جميلة ، عن سعد الإسكاف ، عن الأصمعي ^(١) أي شح ذلك الرجل رجل آخر دامية ، وقيل شح قبل تلك الموضحة ، ويمكن أن يراد بالدامية الحارسة أو الباضعة ، ولعل قوله « في مقام واحد » لعدم توهم اندمال الأولى .
- (٢) الظاهر أن الحكم بالدية لعدم إرادة القتل ، ولم يكن بما يقتل غالباً ، ويدل على أن الجراحات المصرية لا يعتبر فيها التفاوت بالشدة والضعف ويكون دية القتل على جارحهما والمعتبر فيها العدد .
- (٣) يدل على أن دية الشجاج في الرأس والوجه سواء ، وعلى أن حكم البدن غير حكمهما .
- (٤) روى الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥٢٨ بإسناده عن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي ، عن السكوني .
- (٥) روى الشيخ بإسناده عن النوفلي عن السكوني عنه عليه السلام ، وتقدم الكلام فيه في خبر صالح بن رزين .

ابن بابة قال: « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت جارية فنخستها جارية أخرى فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت ^(١) ، فقضى بديتها نصفين بين الناخسة والمنخوسة » ^(٢) .

٥٣٩٢ ٢ - وروى عن وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال : « قال علي عليه السلام : من قتل حميم قوم فليصالحهم ما قدر عليه فإنه أخف لحسابه » ^(٣) .

٥٣٩٣ ٣ - روى عبد الله بن سنان ، عن الثمالي ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر بن عبد الله قال ^(٤) : « لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من النار » .

٥٣٩٤ ٤ - وفي رواية ابن فضال ، عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « دية كلب الصيد أربعون درهماً ، ودية كلب الماشية عشرون درهماً ^(٥) ودية الكلب الذي ليس للصيد ولا للماشية زبيل من تراب ، على القاتل أن يعطى وعلى صاحبه أن يقبل » ^(٦) .

(١) نخس الدابة : غرز جنبها أو مؤخرها بمود ونحوه . فهاجت ، ونخس بفلان هيجه وأزعجه ، وقمس الفرس وغيره : عدا سريعاً وكان يرفع يديه ممأً ويطرحهما ممأً ، و وثبونفر .
(٢) سنده ضعيف ، وحمل على أن المنخوسة حملها عبثاً أو مكرهه ، وقال سلطان العلماء :

هذه الرواية مشهورة عمل بها الشيخ وأتباعه مع أنها ضعيفة السند ، وقال المحقق في الشرايع أبو جميلة ضعيف فلا استناد بنقله ، وفي المقننة على الناخسة والقامصة ثلثا الدية ويسقط الثلث لركوبها عبثاً ، وهذا وجه حسن . وقال ابن اديس وجهاً ثالثاً : أوجب الدية على الناخسة ان كانت ملجئة للقامصة وان لم تكن ملجئة فالدية على القامصة ، وهو منجه أيضاً غير أن المشهور بين الأصحاب هو الاول . وقال الفاضل التفرشي : لعل جعل الدية بينهما تعلقها برقبتهما .

(٣) تقدم كراداً أن وهب بن وهب أبا البختری ضعيف كذاب ، وقال المولى المجلسي : الظاهر أن المراد أنه لا يقر بالقتل لخوف القصاص ، أو يقر بالخطأ مع كونه عامداً ، أو يقول للورثة : ان لكم على حقاً عظيماً ويصالحهم فإنه أخف لحسابه يوم القيامة .

(٤) كذا مقطوعاً .

(٥) قال سلطان العلماء : هو قول الشيخ وابن اديس ، والاكثر على وجوب الكبش

وقيل وجوب القيمة .

(٦) أى ليس له طلب الزيادة وهو كناية عن أنه لادية له . (مراد)

٥٣٩٥ هـ - وروى محمد بن سنان ، عن أبي الجارود ^(١) قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « كانت بغلة رسول الله ﷺ لا يردوها عن شيء وقعت فيه ^(٢) ، قال : فأناها رجل من بني مدلج وقد وقعت في قصب له ففوق لها سهماً ^(٣) فقتلها فقال له علي عليه السلام : والله لا تفارقني حتى تديها ، قال : فوداها ستمائة درهم ^(٤) .

٥٣٩٦ هـ - وروى جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليه السلام « في رجل كسر يد رجل ثم برئت يد الرجل ، فقال : ليس عليه في هذا قصاص ولكنّه يعطى الأرش ^(٥) .

٥٣٩٧ هـ - وروى الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ؛ وحسين الرّوآسي ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : « المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها ؟ فقال : لا ، فقلت : إنما هو نطفة ، قال : إن أول ما يخلق نطفة ^(٦) .

(١) هو زياد بن المنذر الخارقي الحوفي مولا هم كوفي تابعي زيدي أعمى و تغير حاله لما خرج زيد ، تنسب اليه الجارودية من الزيدية قال ابن النضاري . حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزيدية ، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه ويعتمدون ما رواه محمد ابن بكر الارجنى عنه .

(٢) أى لا يردونها حذف النون للتخفيف أى لا يمتنعونها عن شيء وقف فيه يأكله . (مراد)
(٣) فوق بمعنى أوفق أى وضع فوقه فى الوتر ليرمى به قال الجوهري : فوق : موضع الوتر من السهم وفوق السهم أى جعلت له فوقاً ، وأفقت السهم أى وضعت فوقه فى الوتر لارمى به وأوقفته أيضاً ، ولا يقال أوقفته وهو من النوادر - انتهى ؛ وقال الفيومي : فوقت له تفويقاً جعلته له فوقاً ، وإذا وضعت السهم فى الوتر لترمى به قلت : أفضته افاقه .

(٤) الظاهر أنها كانت دية تلك البغلة ، ويمكن أن يكون قيمتها . (م)
(٥) المشهور بين اصحاب أن ليس فى كسر المظالم قصاص لما فيه من التفرير بالنفس وعدم الوثوق باستيفاء المثل ولا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر اذ يمكن أن يكون المراد به عدم القصاص بعد البرء . (المرأة)

(٦) يدل على حرمة شرب الدواء لاسقاط النطفة ، وسند الخبر موثق كالصحيح وتقدم فى المجلد الاول ص ٩٤ كلام فيه للمؤلف رحمه الله .

٥٣٩٨ ٨ - وروى الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألتني داود بن علي ^(١) عن رجل كان يأتي بيت رجل فنهاه أن يأتي بيته فأبى أن يفعل فذهب إلى السلطان فقال السلطان : إن فعل فاقته ، قال : فقتله فما ترى فيه فقلت : أرى أن لا يقتله إنه إن استقام هذا ثم شاء أن يقول كل إنسان لعدوه دخل بيتي فقتلته » ^(٢) .

٥٣٩٩ ٩ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل ، عن أحمد بن النضر عن الحصين بن عمرو ، عن يحيى بن سعيد بن المسيب ^(٣) أن معاوية كتب إلى أبي موسى الأشعري أن ابن أبي الحسين ^(٤) وجد على بطن امرأته رجلاً فقتله وقد أشكل حكم ذلك على القضاة فسل علياً عن هذا الأمر ، قال : فسأل أبو موسى علياً عليه السلام ، فقال والله ما هذا في هذه البلاد - يعني الكوفة - وما يليها وما هذا بحضرتي فمن أين جاءك هذا ؟ قال : كتب إلي معاوية أن ابن أبي الحسين وجد مع امرأته رجلاً فقتله ، وقد أشكل [حكم ذلك] على القضاة ^(٥) فأريك في هذا ؟ فقال عليه السلام : أنا أبو الحسن إن جاء بأربعة يشهدون على ما شهد ، وإلا دفع إليه برمته .

٥٤٠٠ ١٠ - وفي رواية ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام قال : « إذا مات ولي المقتول قام ولده من بعده مقامه بالدم » ^(٦) .

٥٤٠١ ١١ - وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام

(١) الظاهر أنه داود بن علي بن عبد الله بن عباس وكان أمير المدينة من قبل بني العباس .

(٢) قوله « فقلت أرى أن لا يقتله » أي من حيث أنه لا يقبل ذلك منه فيقاد به ، اذ لو قبل

مثل ذلك فلنك أحد أن يقتل عدوه ويقول قتلته لأنه دخل بيتي . (مراد)

(٣) في التهذيب ج ٢ ص ٥٣٥ « عن الحصين بن عمرو ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن

المسيب ، وهو المواب وكان الساقط وقع من النساخ .

(٤) في بعض النسخ « ابن أبي الحسين » وفي التهذيب « ابن أبي الجسرين » .

(٥) في بعض النسخ « قد أشكل عليه القضاة » .

(٦) يدل على أن الحق يورث (مت) والخبر مروي في الكافي بسند مرسل كالحسن .

في عين فرس فقتت بربع ثمنه يوم فقتت العين ، ^(١) .

٥٤٠٢ - ١٢ - ود قضي أمير المؤمنين عليه السلام ^(٢) في أربعة أنفس شركاء في بعير فمقله أحدهم فانطلق البعير فعبث بمقاله فتردى فانكسر ، فقال أصحابه للذي عقله أغرم لنا بعيرنا ، ففضى بينهم أن يفرموا له حظّه من أجل أنه أوثق حظّه فذهب حظهم بحظّه ، ^(٣) .

٥٤٠٣ - ١٣ - وفي رواية محمد بن أحمد بن يحيى بإسناده قال : د رُفِعَ إلى المأمون رجل دفع رجلاً في بثر فمات فأمر به أن يقتل ، فقال الرجل : إني كنت في منزلي فسمعت الفوث فخرجت مسرعاً ومعي سيفي فمررت على هذا وهو على شفير بثر فدفعته فوق في البثر ، فسأل المأمون الفقهاء في ذلك فقال بعضهم : يقاد به ، وقال بعضهم : يفعل به كذا وكذا ، فسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك وكتب إليه فقال : ديتة على أصحاب الفوث الذين صاحوا الفوث ، قال : فاستعظم ذلك الفقهاء فقالوا للمأمون : سله من أين قلت هذا ، فسأل فقال عليه السلام : إن امرأة استعدت إلى سليمان بن داود عليه السلام على ربح فقالت كنت على فوق بيتي فدفعني ربح فوقعت إلى الدار فانكسرت يدي فدعا سليمان عليه السلام

(١) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٦٧ بسند حسن كالصحيح ، والمشهور بين الأصحاب لزوم الارش في الجنابة على أعضاء الحيوان مطلقاً من غير تفصيل ، وذهب الشيخ في الخلاف إلى أن كل ما في البدن منه اثنان وفيهما القيمة في أحدهما نصفها وعمل بمضمون هذا الخبر وأمثاله ابن الجنيّد وابن البراج وابن حمزة في الوسيلة ويحيى بن سعيد في الجامع وغيرهم ، وسائر الأصحاب ذكروها رواية وقال المحقق : لا تقدير في قيمة شيء من أعضاء الدابة بل يرجع إلى الارش السوقى ودروى في عين الدابة ربع قيمتها .

(٢) الظاهر أنه جزء من خبر محمد بن قيس لما رواه الشيخ في الصحيح في التهذيب ج ٢ ص ٥١٠ عنه عن أبي جعفر (ع) .

(٣) الذي تقتضيه القواعد أن لا يكون على أحد شيء فنفرهم عليه السلام حصّة الماعل يمكن أن يكون على وجه الفرض والتقدير أنه لو كان غرامة لكان عليكم لانه حفظ بقدر حصته أو كان البعير الخاص بحيث يلزم أن تغل يداه حتى لا يسقط من علو أو في بثر ، وهم قسروا في عقلها فباعثار تقصيرهم ضمنوا حصته . (م)

بالرَّيح^(١) فقال لها : ما حملك على ما صنعت بهذه المرأة ؟ فقالت الرِّيح : يا نبي الله إن سفينة بني فلان كانت في البحر قد أشرف أهلها على الفرق فمردت بهذه المرأة وأنا مستعجلة فوقعت فانكسرت يدها ، فقتى سليمان عليه السلام بأرض يدها على أصحاب السفينة .

٥٤٠٤ - ١٤ - وفي رواية أبان بن عثمان : أن عمر بن الخطاب أتى برجل قد قتل أخا رجلا فدفعه إليه وأمره أن يقتله فضربه الرجل حتى رأى أنه قد قتله ، فحمل إلى منزله فوجدوا به رمقا فمالجوه حتى برىء ، فلما خرج أخذه أخ المقتول الأول ، فقال : أنت قاتل أخي ولي أن أقنتك ، فقال له : قد قتلتنى مرة فانطلق به إلى عمر فأمر بقتله فخرج وهو يقول : يا أيها الناس والله قد قتلتنى مرة فمرؤابه على علي بن أبي طالب صلوات الله عليه فأخبره بخبره ، فقال : لا تمجل عليه حتى أخرج إليك ، فدخل عليه السلام على عمر فقال : ليس الحكم فيه هكذا ، فقال : ما هو يا أبا الحسن ؟ قال : يقتص ، هذا من أخ المقتول الأول ما صنع به ، ثم يقتله بأخيه فظن الرجل أنه إن اقتص منه أتى على نفسه فمعا عنه وتثاركا^(٢) .

باب ٥٦٢

الوصية من لدن آدم عليه السلام

٥٤٠٥ - ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن مقاتل بن سليمان^(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) قيل : لعل المدعو والمجيب الملك الموكل بالريح ولعل نقله عليه السلام حكم سليمان (ع) لاسكانهم لأنه حجة . وكيف كان الخبر مرفوع ومروى في التهذيب بنحو أبسط بدون ذكر المأمون والفقهاء بسند ضعيف .

(٢) قال في المسالك : الرواية ضعيفة بالرجال والارسال وإن كان عمل بضمونها الشيخ في النهاية وأتباعه ولذلك اختار المحقق التفصيل بأنه إن كان ضربه بما ليس له الاقتصار به كالمسالمة يمكن الاقتصار حتى يقتص منه الجاني أو الدية وإن كان قد ضربه بما هو كالسيف كان له قتله من غير قصاص عليه في الجرح لانه استحق عليه اذهاق نفسه وما فعله من الجرح مباح له لانه جرحه بما له فعله والمباح لا يستمقب الضمان ، و يمكن حمل الرواية عليه .

(٣) لانك في أن الوصية متصلة من لدن آدم عليه السلام إلى آخر الاوصياء عليهم السلام ←

قال : « قال رسول الله ﷺ : أنا سيد النبيين ، ووصيتي سيد الوصيتين ، وأوصياؤه سادة الأوصياء ، إن آدم عليه السلام سأل الله عز وجل أن يجعل له وصياً صالحاً ، فأوحى الله عز وجل إليه إني أكرمت الأنبياء بالنبوة ثم اخترت من خلقي خلقاً وجعلت خيارهم الأوصياء ^(١) فأوحى الله تعالى ذكره إليه يا آدم أوص إلى شيث ، فأوصى آدم عليه السلام إلى شيث وهو هبة الله بن آدم ، وأوصى شيث إلى ابنه شبان وهو ابن نزلة الحوراء ^(٢) التي أنزلها الله عز وجل على آدم من الجنة فزوجها ابنه شيثاً ، وأوصى شبان إلى

→ لكن مقاتل بن سليمان أبو الحسن البلخي بترى عامي يقال له : ابن دوالدوز ، والمخالفون اختلفوا في شأنه فبعضهم دفعوه فوق مقامه و بجلوه وقالوا : « ما علم مقاتل بن سليمان في علم الناس الا كالبحر الاخضر في سائر البحور ، و بعضهم كذبوه و هجروه و رموه بالتجسيم ففى تهذيب التهذيب للعسقلاني عن أحمد بن سيار المروزي قال : مقاتل بن سليمان منهم متروك الحديث مهجور القول ، سمعت اسحاق بن ابراهيم يقول : « أخبرني حمزة بن عмир أن خارجة مر بمقاتل و هو يحدث الناس فقال : حدثنا أبو النضر - يعنى الكلبي - قال : فمرت عليه مع الكلبي فقال الكلبي : والله ما حدثته قط بهذا ، ثم دانمته فقال : يا أبا الحسن أنا أبو النضر و ما حدثتك بهذا قط ، فقال مقاتل : اسكت يا أبا النضر فإن تزيج الحديث لنا انما هو بالرجال ، و فيه قال أبو اليمان : قام مقاتل فقال : سلوني عما دون العرش حتى أخبركم به ، فقال له يوسف السمتي : من خلق رأس آدم أول ما حج ؟ قال : لأدرى ، و فيه أيضاً عن العباس بن الوليد عن أبيه قال : سألت مقاتل بن سليمان عن أشياء فكان يحدثني بأحاديث كل واحد ينقص الآخر ، فقلت بأبيها آخذ ؟ قال : بأبيها شئت ، و قال ابن معين انه ليس بثقة ، وقال عمرو بن علي : متروك الحديث كذاب وقال ابن سعد : أصحاب الحديث يتفون حديثه و ينكرونه ، و قال النسائي : كذاب و فى موضع آخر : الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله أربعة و عدّ منهم مقاتل بن سليمان ، و قال البرقي فى رجاله : انه عامي ، و عنونه العلامة فى الضعفاء وعدّه من أصحاب الباقر عليه السلام و قال : بترى ، ثم اعلم أن هذا الخبر رواه المصنف بسند صحيح عن مقاتل فى كمال الدين و تمام النعمة ص ٢١٢ طبع مكتبتنا .

(١) زادنها فى كمال الدين «فقال آدم عليه السلام يارب فاجمل وصيتي خير الأوصياء» .

(٢) فى بعض نسخ كمال الدين « هو ابن له من الحوراء » .

محلث ، وأوصى محلث إلى معقوق ، وأوصى معقوق إلى غنميشا ، وأوصى غنميشا إلى اخنوخ وهو إدريس النبي عليه السلام ، وأوصى إدريس إلى ناحور ، ودفعها ناحور إلى نوح عليه السلام ، وأوصى نوح إلى سام ، وأوصى سام إلى عتار ، وأوصى عتار إلى برغيثاشا ، وأوصى برغيثاشا إلى يافث ، وأوصى يافث إلى برّة ، وأوصى برّة إلى جفسيّة ^(١) ، وأوصى جفسيّة إلى عمران ، ودفعها عمران إلى إبراهيم الخليل عليه السلام ، وأوصى إبراهيم إلى ابنه إسماعيل ، وأوصى إسماعيل إلى إسحاق ، وأوصى إسحاق إلى يعقوب ، وأوصى يعقوب إلى يوسف ، وأوصى يوسف إلى بئرياء ، وأوصى بئرياء إلى شعيب ، ودفعها شعيب إلى موسى بن عمران عليه السلام ، وأوصى موسى بن عمران إلى يوشع بن نون ، وأوصى يوشع بن نون إلى داود ^(٢) ، وأوصى داود إلى سليمان عليه السلام ، وأوصى سليمان إلى آصف بن برخيا ، وأوصى آصف بن برخيا إلى زكريّا ، ودفعها زكريّا إلى عيسى بن مريم عليه السلام ، وأوصى عيسى بن مريم إلى شعمون بن حمون الصفا ، وأوصى شعمون إلى يحيى بن زكريّا ^(٣) ، وأوصى يحيى بن زكريّا إلى منذر ، وأوصى منذر إلى سليمة ، وأوصى سليمة

(١) في كمال الدين « إلى خفيصة وأوصى خفيصة إلى عمران » .

(٢) مضطرب لأن يوشع بن نون كان معاصراً لموسى عليه السلام و كان بينه وبين

داود عليهما السلام أزيد من ثلاثمائة عام فإن خروج بني اسرائيل من مصر مع موسى عليه السلام ١٥٠٠ قبل الميلاد وكان داود عليه السلام في ١٠٠٠ قبل الميلاد فكيف يتصل الوصية إلا أن نقول بأن يوشع من المعتبرين ولا يقول به أحد كما لا يذكره المصنف في باب المميرين من كتاب كمال الدين .

(٣) هذا أيضاً مضطرب وإنما قتل يحيى في أيام عيسى عليه السلام وقال المفسرون في

قوله تعالى « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » المراد بالكتاب التوراة لا الانجيل وفيه « وآتيناه الحكم صبياً ، وفي الكافي ج ١ ص ٣٨٢ في الصحيح عن يزيد الكناسي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام أكان عيسى بن مريم عليه السلام حين تكلم في المهد حجة الله على أهل زمانه ؟ فقال : كان يومئذ نبياً حجة الله غير مرسل - إلى أن قال - قلت : فكان يومئذ حجة الله على زكريّا في تلك الحال وهو في المهد ، فقال : كان عيسى في تلك الحال آية للناس ورحمة من الله لمريم حين تكلم فمبر عنها وكان نبياً حجة على من سمع كلامه في تلك الحال ، ثم صمت ولم يتكلم حتى مضت ←

إلى بردة ثم قال رسول الله ﷺ: ودفعها إلي بردة وأنا أدفعها إليك يا علي، وأنت تدفعها إلى وصيتك، ويدفعها وصيتك إلى أوصيائك من ولدك واحد بعد واحد حتى تدفع إلى خير أهل الأرض بعدك، ولتكفرن بك الأمة ولتختلفن عليك اختلافاً شديداً الثابت عليك كالقيم معي، والشاذ عنك في النار، والنار متوى الكافرين.

وقد وردت الأخبار الصحيحة ^(١) بالأسانيد القوية أن رسول الله ﷺ أوصى بأمر الله تعالى إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، وأوصى علي بن أبي طالب إلى الحسن وأوصى الحسن إلى علي بن الحسين، وأوصى علي بن الحسين إلى جعفر بن محمد الصادق وأوصى جعفر بن محمد الصادق إلى موسى بن جعفر، وأوصى موسى بن جعفر إلى ابنه جعفر إلى ابنه علي بن موسى الرضا، وأوصى علي بن موسى الرضا إلى ابنه محمد بن علي، وأوصى محمد بن علي إلى ابنه علي بن محمد، وأوصى علي بن محمد إلى ابنه الحسن بن علي، وأوصى الحسن بن علي إلى ابنه حجة الله القائم بالحق الذي لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لعاد الله ذلك اليوم حتى يخرج فيما لها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين.

٥٤٦ ٢ - وروى يونس بن عبد الرحمن، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام قال: «إن اسم النبي ﷺ في صحف إبراهيم الماحي، وفي تورات موسى الحاد، وفي إنجيل عيسى أحد، وفي الفرقان محمد، قيل: فما تأويل الماحي؟ قال: الماحي صورة الأصنام وماحي الأوثان والأزلام وكل معبود دون الرحمن، وقيل: فما تأويل الحاد؟ قال: يحاد من حاد الله ودينه قريباً كان أو

→ له سنتان وكان ذكرها الحجة لله عز وجل على الناس بعد صمت عيسى بسنتين، ثم مات ذكرها فورثه ابنه يحيى الكتاب والحكمة وهو سبى صغير، أما تسمع لقوله عز وجل: «يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً - الحديث».

(١) راجع الكافي كتاب الحجة أبواب النصوص.

بعيداً^(١) قيل : فما تأويل أحمد ؟ قال : حسن ثناء الله عز وجل عليه في الكتب بما حمد من أفعاله ، قيل : فما تأويل محمد ؟ قال : إن الله وملائكته وجميع أنبيائه ورسوله وجميع أممهم يحمدونه ويصلون عليه ، وإن اسمه المكتوب على العرش محمد رسول الله وكان ﷺ يلبس من القلائس اليمنية والبيضاء والمضربة ذات الأذنين في الحروب^(٢) وكانت له عنزة يتكئ عليها ويخرجها في العيدين فيخطب بها ، وكان له قضيب يقال له الممشوق^(٣) ، وكان له فسطاط يسمى الكين^(٤) ، وكانت له قصعة تسمى السعة ، وكان له قعب يسمى الرثي^(٥) ، وكان له فرسان يقال لأحدهما : المرتجز^(٦) ، والآخر السكب ، وكان له بفلتان يقال لأحديهما : الدلدل والأخرى الشهباء ، وكانت له ناقتان يقال لأحديهما : العضباء والأخرى الجدعاء^(٧) ، وكان له سيفان يقال لأحدهما ذوالفقار والأخرى العون ، وكان له سيفان آخران يقال لأحدهما : المخدّم والآخر الرّسوم^(٨) ، وكان له حمار يسمى اليعفور ، وكانت له عمامة تسمى السحاب ، وكان

(١) يحاد أى يبيض ويماند .

(٢) قال المولى المجلسي : الظاهر أنها كانت قلنسوة مخبطة لها طرفان لستر الأذنين من أن تصل إليهما حربة ، وفي غير حال الحرب تثني من فوق ليظهر الأذنان كما هو المتعارف في بلاد الهند ، وعندنا يصنع الأذنان للبيضة الحديدية .

(٣) أى عصا طويلة دقيقة وهى أيضاً للخطب .

(٤) القعب : القدح الضخم الغليظ من الخشب .

(٥) سقى به لحسن سهيله كأنه ينشد رجزاً ، والسكب بمعنى كثير الجرى كأنما يصب جريه صبا . (م)

(٦) دللدل فى الأرض ذهب وفر ، ومنه الدلدل لحسن جريه ، والشهباء البيضاء بالمهمله ثم المعجمة - أى المشقوقة الأذن ولم تكن كذلك وكانت قصيرتها قسمت بذلك ، أو بمعنى قصيرة اليد كما قاله الزمخشري ، والجدعاء - بالبدال المهملة - أى المقطوعة الأذن ولم يكن كذلك بل سميت بها لقصر أذنهما . (م)

(٧) ذوالفقار سيف أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله علياً يوم أحد وسمى به لما فى ظهره من الفترات كفقرات الظهر أو لكونه يقطع فقرات الكفار ، وفى النهاية الاثرية ولأنه كان فيه حفر صفار حسان ، والمفقر من السيوف : الذى فيه حوزة ملثثة . والمخدّم - بالشد كمنظم - القاطع ، والرسوم فقول من الرسم وهو ضرب من السير سريع يؤثر فى الارض .

له درع تسمى ذات الفضول لها ثلاث حلقات فضة ، حلقة بين يديها وحلقتان خلفها وكانت له راية تسمى العقاب ، وكان له بعير يحمل عليه يقال له : الدباج ، وكان له اواء يسمى المعلوم ، وكان له ميغري يسمى الاسد ، فسلم ذلك كله إلى علي عليه السلام عند موته وأخرج خاتمه وجعله في إصبعه فذكر علي عليه السلام أنه وجد في قائمة سيف من سيوفه صحيفة فيها ثلاثة أحرف : صل من قطعك ، وقل الحق ولو على نفسك ، وأحسن إلى من أساء إليك .

٤٠٧ هـ - ٣ - وروى الملعكي بن محمد البصري ، عن جعفر بن سليمان ، عن عبد الله بن الحكم ، عن أبيه ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : « إن علياً وصيتي وخليفتي ، وزوجته فاطمة سيدة نساء العالمين ابنتي ، والحسن والحسين سيّد شباب أهل الجنة ولداي ، من والاهم فقد والاني ، ومن عاداهم فقد عاداني ، ومن ناوأهم فقد ناوأني ^(١) ومن جفاهم فقد جفائي ، ومن برهم فقد برني وصل الله من وصلهم ، وقطع الله من قطعهم ، وصر الله من أعانهم ، وخذل الله من خذلهم اللهم من كان له من أنبيائك ورسلك نفل وأهل بيت فعلي وفاطمة والحسن والحسين أهل بيتي ونفلي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهراً .

٤٠٨ هـ - ٤ - وروى عن ابن عباس ^(٢) أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لعلي عليه السلام : « يا علي أنت وصيتي أوصيت إليك بأمر ربّي ، وأنت خليفتي استخلفتك بأمر ربّي ، يا علي أنت الذي تبين لأمتي ما يختلفون فيه بعدي ، وتقوم فيهم مقامي قولك قولي ، وأمرك أمري ، وطاعتك طاعتي ، وطاعتي طاعة الله ، ومعصيتك معصيتي ومعصيتي معصية الله عز وجل .

٤٠٩ هـ - ٥ - وروى محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمه الحسين بن يزيد ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي القاسم عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه صلى الله عليه وآله قال : « قال رسول الله

(١) ناوؤا مناوؤة أى عاداه أو فاخره وعارضه والاول أنسب لتريفة المقام .

(٢) رواه المصنف مستنداً من رجال من العامة في الامالى .

صلى الله عليه وآله : الأئمة بعدي اثنا عشر أو لهم على بن أبي طالب وآخرهم القائم فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله على امتي بعدي ، المقر بهم مؤمن والمنكر لهم كافر .

٥٤١٠ ٦ - وقال رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي أنا سيدهم وأفضلهم وأكرمهم على الله عز وجل ، ولكل نبي وصي أوصى إليه بأمر الله تعالى ذكره ، وإن وصيتي على بن أبي طالب لسيدهم وأفضلهم وأكرمهم على الله عز وجل» .

٥٤١١ ٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر أحدهم القائم ، ثلاثة منهم محمد ، وأربعة منهم علي» - عليهم السلام - .

وقد أخرجت الأخبار المسندة الصحيحة في هذا المعنى في كتاب كمال الدين ونعمان النعمة ^(١) في إثبات الغيبة وكشف الحيرة ، ولم أؤيد منها شيئاً في هذا الموضع لأنني وضعت هذا الكتاب لمجرد الفقه دون غيره ، والله الموفق للصواب والمعين على اكتساب الثواب .

باب ٥٦٣

ما يمتن الله تبارك وتعالى به على عبده عند الوفاة من رد بصره وسمعه وعقله ليوصي

٥٤١٢ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «ما من ميت تحضره الوفاة إلا رد الله عليه من سمعه وبصره وعقله للوصية أخذ الوصية أو ترك ، وهي الراحة التي يقال لها راحة الموت ، فهي حق على كل مسلم» ^(٢) .

(١) ص ٣٠٨ إلى ٣١٣ طبع مكتبتنا .

(٢) دواء الكليني ج ٧ ص ٣ في الحسن كالصحيح عن حماد عن أبي عبد الله (ع) قال له

رجل «إني خرجت إلى مكة فصحبتني رجل وكان زميلي فلما أن كان في بعض الطريق مرض وتقل -

باب ٥٦٤

حجة الله عز وجل على تارك الوصية

٥٤١٣ - روى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن زكريا المؤمن ، عن علي بن أبي نعيم عن أبي حمزة ، عن بعض الأئمة عليهم السلام ^(١) قال : « إن الله تبارك وتعالى يقول : ابن آدم تطولت عليك بثلاث ، سترت عليك مالو يعلم به أهلك ما واروك ^(٢) ، وأوسعت عليك فاستقرضت منك ^(٣) فلم تقدم خيراً ، وجعلت لك نظرة ^(٤) عند موتك في ثلثك فلم تقدم خيراً » .

باب ٥٦٥

في الوصية أنها حق على كل مسلم

٥٤١٤ - روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الوصية ، فقال : هي حق على كل مسلم » .
٥٤١٥ - ٢ - وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم قال قال أبو جعفر عليه السلام : « الوصية حق ، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فينبغي للمسلم أن يوصي » ^(٥) .

→ تلاحظ بداية فكنتم أقوم عليه ثم أفاق حتى لم يكن عندي به بأس فلما أن كان اليوم الذي مات فيه أفاق فمات في ذلك اليوم ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : « ما من ميت - الحديث » .

(١) مروي في التهذيب ج ٢ ص ٣٨٣ عن أحدهما عليهما السلام .

(٢) أي مادفونك لقبح فملك بل ينبذوك في الخربة .

(٣) إشارة الى قوله عز وجل « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً - الآية » .

(٤) أي مهلة حيث لم أطلع تصرفك في مالك رأساً بل جعلت لك التصرف في ثلث مالك

فقصرت ولم تأت بما كان لك بمنزلة الزاد وأنت على جناح السفر . (مراد)

(٥) يعني ان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف و كان ذلك حقاً على

المتقين .

باب ٥٦٦

فى أنّ الوصيّة تمام ما نقص من الزّكاة

٥٤١٦ ١ - روى مسعدة بن صدقة الرّبعي^(١) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : « قال علي^{عليه السلام} : الوصيّة تمام ما نقص من الزّكاة » ^(٢).

باب ٥٦٧

ثواب من أوصى فلم يحف ولم يضار

٥٤١٧ ١ - روى السكوني^(٣) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : « قال علي^{عليه السلام} : من أوصى فلم يحف ولم يضار^(٤) كان كمن تصدّق به في حياته » ^(٥).

باب ٥٦٨

ما جاء فيمن لم يوص عند موته لذي قرابته ممّن لا يرث بشيء

من ماله قلّ أو كثير

٥٤١٨ ١ - روى عبد الله بن المغيرة ، عن السكوني^(٦) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه

(١) الذي في كتب الرجال مسعدة بن صدقة المبدى وأما الرّبعي فهو مسعدة بن الفرج وعنوانهما الشّبخ والنّجاشي في عنوانين ولا يبعد اتّحادهما والنسبة في أحدهما إلى الجد ، والمعلم عندنا عز وجل .

(٢) أي الوصية للفقراء من الأرحام وغيرهم تجبر ما نقص من الزكاة سهواً كما أن صلاة النافلة متمم للفريضة وهكذا سيام النافلة .

(٣) ولم يحف ، أي لم يظلم في الكذب في الأقابر لحرمان الورثة وولم يضار ، أي بتفضيل بعضهم على بعض أضراراً أو تفسير للاول . (م)

(٤) مع أن ما يتصدق به في حياته ثوابه أضاف ما يتصدق به بعد موته لأن المال حينئذ ماله وهو يحتاج إليه بخلاف ما بعد الموت لكنه فضله ورحمته جل مثله إذا لم يظلم. (م)

عليهما السلام قال : « من لم يوص عند موته لذوي قرابته ^(١) فقد ختم عمله بمعصية » ^(٢) .

باب ٥٦٩

ما جاء فيمن لم يحسن وصيته عند الموت

٥٤١٩ - روى العباس بن عامر ، عن أبان ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من لم يحسن عند الموت وصيته كان نقصاً في مروءته وعقله ، وقال : إن رسول الله ﷺ أوصى إلى علي عليه السلام ، وأوصى علي عليه السلام إلى الحسن ، وأوصى الحسن عليه السلام إلى الحسين ، وأوصى الحسين عليه السلام إلى علي بن الحسين ، وأوصى علي بن الحسين عليه السلام إلى الباقر عليه السلام » .

باب ٥٧٠

ثواب من ختم له بخير من قول أو فعل

٥٤٢٠ - روى أحمد بن النضر الخزّاز ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر عن أبي- جعفر عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : من ختم له بلا إله إلا الله دخل الجنة ، ومن ختم له بصيام يوم دخل الجنة ، ومن ختم له بصدقة يريدها وجه الله عز وجل دخل الجنة » .

باب ٥٧١

ما جاء في الإضرار بالورثة

٥٤٢١ - روى عبد الله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهما السلام قال : « قال علي عليه السلام : ما أبالي أضررت بولدي أو سرقتم ذلك

(١) مروى في التهذيب ج ٢ ص ٣٨٢ وزاد فيه هنا « ممن لا يرثه » وهو الموافق لما

عنونه المصنف - رحمه الله - ولعل السقط وقع من النسخ .

(٢) لمخالفته ما أمر الله به في قوله « وان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقربين » .

المال، (١).

باب ٥٧٢

العدل والجور في الوصية

٥٤٢٢ ١ - روى هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : «من عدل في وصيته كان بمنزلة من تصدق بها في حياته ، ومن جار في وصيته لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو عنه معرض» .

باب ٥٧٣

في أن الحيف (٢) في الوصية من الكبائر

٥٤٢٣ ١ - روى هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال : « قال علي عليه السلام : الحيف في الوصية من الكبائر » (٣) .

(١) قال ابن اديس في السرائر ص ٣٨٢ «سرقتم» بالسين غير المعجمة والراء غير المعجمة المكسوة والفاء ، ومعناه أخطأتم وأغفلتم لان السرف الاغفال والخطأ ، وقد سرفت الشيء بالكسر اذا أغفلته وجهلته ، وحكى الاصمعي عن بعض الاعراب وواعده أصحاب له من المسجد مكاناً فأخلنهم فقتل له في ذلك ، فقال : «مررت بكم فسرقتم» أي أخطأتم وأغفلتم ، ومنه قول جرير :

أعطوا هنيئة يحدوها ثمانية مافي عطائهم من ولاسرف

أي اغفال ويقال : خطأ ، أي لا يخطئون موضع العطاء بأن يطووه من لا يستحق ويحرموه المستحق ، هكذا نس عليه جماعة أهل اللغة ذكره الجوهري في كتاب الصحاح وأبو عبيدة الهروي في غريب الحديث وغيرهما من اللغويين ، فأما من قال في الحديث «سرقتم» ذلك المال، بالالف فقد صحف لان سرق لا يتعدى الى مفعولين بنير حرف الجر يقال : سرت منهم مالا ، وسرفت بالفاء يتعدى الى مفعولين بنير واسطة حرف الجر فليحظ .

(٢) في بعض النسخ «الجنف» هنا وما يأتي في الحديث .

(٣) الحيف : الجور والظلم ، والجنف أيضاً الجور والميل عن العدل والحق ، وكونها كبيرة اما واقفاً أو مبالغة .

باب ٥٧٤

مقدار ما يستحب الوصية به

٥٤٢٤ ١ - روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «قال: أمير المؤمنين عليه السلام: الوصية بالخمس لأن الله عز وجل رضي لنفسه بالخمس، وقال الخمس اقتصاد، والرُّبع جُهد، والثُّلث حيف» ^(١).

٥٤٢٥ ٢ - روى حماد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير ^(٢) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ^(٣) ما له من مال له ؟ فقال : له ثلث ماله وللمرأة أيضاً» .

٥٤٢٦ ٣ - وروى عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : «لأن أوصى بخمس مالي أحب إليّ من أن أوصى بالرُّبع ولأن أوصى بالرُّبع أحب إليّ من أن أوصى بالثلث، ومن أوصى بالثلث فلم يترك فقد بالغ، وقال : من أوصى بثلث ماله فلم يترك فقد بلغ المدى» ^(٤).

٥٤٢٧ ٤ - وفي رواية الحسن بن عليّ الوشاء، عن حماد بن عثمان، عن أبي - عبد الله عليه السلام قال : «من أوصى بالثلث فقد أضرّ بالورثة، والوصية بالخمس والرُّبع أفضل من الوصية بالثلث، وقال : من أوصى بالثلث فلم يترك» ^(٥).

(١) يحمل على ما اذا كانت الورثة فقيراً وتكون الوصية بالثلث اجحافاً بهم .

(٢) ليس في الكافي والتهذيبين «عن أبي بصير» وعلى أي حال كان السند صحيحاً .

(٣) أي حضره الموت ويكون في حال الاحتضار .

(٤) اترك بمعنى ترك ، والمدى : الغاية والمنتهى .

(٥) أي لم يترك مما أذن له فيه شيئاً ، قال في المسالك : الأكثر عملوا بضمون هذا الخبر مطلقاً ، وفصل ابن حمزة فقال : ان كانت الورثة أغنياء كانت الوصية بالثلث أولى ، وان كانوا متوسطين فالربع ، وأحسن منه ما فصله العلامة في التذكرة فقال : لا يبعد عندي التقدير بأنه متى كان المتروك لا يفضل عن غني الورثة لا يستحب الوصية ثم يختلف الحال باختلاف الورثة وقلتهم وكثرتهم وغناهم ولا يتقدر بقدر من المال . (المرأة)

باب ٥٧٥

ما يجب من ردّ الوصية الى المعروف وما للميت من ماله

٥٤٢٨ ١ - روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفى وأوصى بماله كله أو بأكثره ، فقال : « إن الوصية تردّ إلى المعروف ويترك لأهل الميراث ميراثهم » ^(١) .

٥٤٢٩ ٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن مرازم ، عن عثمان الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الميت أحقّ بماله مادام فيه الروح يبين به ^(٢) » قال : « فان تعدّى فليس له إلا الثلث » .

٥٤٣٠ ٣ - وروى هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة الرّبعي ^(٣) ، عن جعفر ابن محمد ، عن أبيه عليه السلام « أن رجلاً من الأنصار توفى وله صبية سفار ولمسته من الرقيق فأعتقهم عند موته وليس له مال غيرهم ، فأثنى النبي صلى الله عليه وآله فأخبر فقال : « ما صنعتُم بصاحبكم ؟ قالوا : « دفناه » ، قال : « لو علمتُ ما دفناه مع أهل الاسلام ، ترك ولده يتكفّفون الناس » ^(٤) .

٥٤٣١ ٤ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة وإنه حضره الموت ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون يصلّون إلى بيت المقدس فأوصى البراء بن

(١) كأنه جزء من رواية محمد بن قيس المتقدمة جزأها المصنف - رحمه الله - .

(٢) من الابانة أي عزله عن ماله وسلمه الى الممطي في مرضه ولم يلق اطباءه على موته . وفي التهذيب « فان قال بعدى » مكان قوله « فان تعدّى » وهو أوفق بقوله « يبين » ، فانه من الابانة كما عرفت (الوافي) أقول : فيدل على أن المنجزات من الاصل لكن يشكل الاستدلال به لاختلاف النسخ وسيأتى الكلام في بابه ان شاء الله .

(٣) تقدم الكلام فيه في هامش ما مر تحت رقم ٥٤١٣ .

(٤) أي يمدون أكفهم الى الناس ويسألونهم ، وظاهر الخبر نفوذ المتق والا لما كان

معمور أن يجعل وجهه ^(١) إلى تلقاء النبي ﷺ إلى القبلة ^(٢) وأوصى بثلك ماله فجرت به السنة .

٥٤٣٢ ٥ - وروى عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن إسحاق أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام : «أن درة بنت مقاتل توفيت وتركته ضيعة أشقاصاً ^(٣) في موضع كذا وأوصت لسيدها في أشقاصها بأكثر من الثلث ونحن أوصاؤها ، فأحببنا إنهاء ذلك إلى سيدها فإن أمرنا بإمضاء الوصية على وجهها أمضيناها ، وإن أمرنا بغير ذلك اتهمنا إلى أمره في جميع ما يأمرنا به إن شاء الله تعالى ، فكتب عليه السلام بخطه : ليس يجب لها في تركتها إلا الثلث فإن فضلتم وكنتم الورثة كان جائزاً لكم إن شاء الله » ^(٤) .

٥٤٣٣ ٦ - وروى صفوان ، عن مرزم ، عن بعض أصحابنا ^(٥) «في الرجل يعطي الشيء من ماله في مرضه ، قال : إذا أبان به فهو جائز ، وإن أوصى به فمن الثلث » ^(٦) .

باب ٥٧٦

رسم الوصية

٥٤٣٤ ١ - روى علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن علي بن إسحاق ، عن الحسن بن جازم الكلبي ابن أخت هشام بن سالم ، عن سليمان بن جعفر - وليس بالجعفري ^(٧) - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «قال رسول الله ﷺ : من لم يحسن وصيته عند الموت كان

(١) أي إذا دفن كما الكافي .

(٢) أي إلى الكعبة التي هي قبلة اليوم « فجرت به السنة » أي بتوجه الميت إلى الكعبة ، وأن لا يزداد على الثلث في الوصية (الوافي) وزاد هنا في الكافي « فجرت به السنة » .

(٣) الضيعة : العمار ، ، والشقص : القطعة من الأرض .

(٤) يدل على أن الوصية من الثلث لا مع تنفيذ الورثة . (م ت)

(٥) كذا وكأنه عمار الساباطي لما تقدم تحت رقم ٥٢٢٦ ، وفي الكافي و التهذيب

عنه « عن أبي عبد الله عليه السلام » ، وكان السقط من النسخ .

(٦) يدل على أن المنجز من الأصل .

(٧) من كلام المصنف وليس في الكافي والتهذيب ، والرجل غير مذكور في الرجال .

نقصاً في مروءته وعقله ، قيل : يا رسول الله وكيف يوصي الميت ؟ قال : إذا حضرته وفاته واجتمع الناس إليه قال : «اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ، اللهم إني أعهد إليك في دار الدنيا^(١) أني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأنّ تحمداً عبدك ورسولك ، وأنّ الجنة حق ، والنار حق ، وأنّ ألهمت حق ، والحساب حق ، والصراف حق ، والقدر والميزان حق ، وأنّ الدين كما وصفت ، وأنّ الإسلام كما شرعت ، وأنّ القول كما حدثت ، وأنّ القرآن كما أنزلت ، وأنتك أنت الله الحق المبين ، جزى الله تحمداً عنا خير الجزاء^(٢) وحيّا الله تحمداً وآل تحمداً بالسلام ، اللهم يا عدوّي عند كربتي ، ويا صاحبي عند شدّتي ، ويا وائلي نعمتي ، إلهي وإله آبائي لا تكلني إلى نفسي طرفه عين ، فإنّك إن تكلني إلى نفسي أقرب من الشرّ وأبعد من الخير ، فأنس في القبر وحشتي ، واجعل لي عهداً يوم ألقاك منشوراً ، ثمّ يوصي بحاجته . وتصديق هذه الوصيّة في القرآن في السورة التي تذكر فيها مريم في قوله عز وجل : « لا يملكون الشفاعة إلّا من اتّخذ عند الرحمن عهداً » فهذا عهد الميت ، والوصيّة حق على كلّ مسلم ، وحق عليه^(٣) أن يحفظ هذه الوصيّة ويعلمها ، وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه وسلامه علّمنيها رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : علّمنيها جبرئيل عليه السلام .

٥٤٣٥ ٢ - وروى الحسين بن سعيد قال : حدّثنا الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت عن أبي جعفر عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام : يا عليّ أوّليك في نفسك بنخال فاحفظها ، ثمّ قال : اللهم أعنه ، أمّا الأوّلي فالصدق ولا تخرجنّ من فيك كذبة أبداً ، والثانية الورع [حتّى] لا تجترين على خيانه أبداً^(٤) والثالثة الخوف

(١) الموصوف محذوف أي دار الحياة الدنيا .

(٢) لفظة «عنا» ليست في الكافي .

(٣) قوله «وحق عليه» ليس في التهذيب والكافي .

(٤) في بعض النسخ «على جناية أبداً» .

من الله عز وجل حتى كاثك ثراه ، و الرابعة كثرة البكاء من خشية الله عز وجل^١ يبني لك بكل دمعة بيت في الجنة ، والخامسة بذل مالك ودمك دون دينك ، والسادسة الأخذ بسنتي في صلاتي وصيامي وصدقتي ، أما الصلاة فالخمسون ركعة وأما الصيام فثلاثة أيام في كل شهر : خميس في أوله ، وأربعاء في وسطه ، وخميس في آخره ، وأما الصدقة فجهدك حتى تقول : قد أسرفت ولم تسرف ، وعليك صلاة الليل ، وعليك صلاة الليل ، وعليك صلاة الليل ، وعليك صلاة الزوال^(١) ، وعليك بتلاوة القرآن على كل حال ، [و] عليك برفع يديك في الصلاة وتقليبهما بكلتيهما ، [و] عليك بالسواك عند كل وضوء كل صلاة ، [و] عليك بمحاسن الأخلاق فاركبها ، [و] عليك بمساوئها فاجتنبها ، فإن لم تفعل فلا تلم إلا نفسك .

٥٤٣٦ هـ - ٣ - وروى عن سليم بن قيس الهلالي قال : « شهدت وصية علي بن أبي طالب عليه السلام حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد على وصيته الحسين وتعداً وجميع ولده ورؤساء أهل بيته وشيعته كالصالحين ، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح ، ثم قال عليه السلام : يا بني أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أوصي إليك وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي كما أوصى إلي رسول الله صلى الله عليه وآله ودفع إلي كتبه وسلاحه وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه إلى أخيك الحسين ، قال : ثم أقبل على ابنه الحسين عليه السلام فقال : وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعه إلى ابنك علي بن الحسين ، ثم أقبل على ابنه علي بن الحسين عليه السلام فقال : وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفع وصيتك إلى ابنك محمد بن علي فأقرأه من رسول الله صلى الله عليه وآله ومنتي السلام .

ثم أقبل على ابنه الحسن عليه السلام فقال : يا بني أنت ولي الأمر وولي الدماء فإن عفوت فلك وإن قتلت فضربة مكان ضربة ولا تأثم ، ثم قال : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب أوصى أنه يشهد أن لا إله

(١) المراد بها صلاة الاوابين ثمان ركعات قبل الظهر . (م)

(٢) وهو طفل ابن أقل من سنتين فانه عليه السلام ولد سنة ثمان وثلاثين من الهجرة

وتوفي أمير المؤمنين عليه السلام سنة أربعين من الهجرة .

إِلَّا اللَّهَ وَحده لا شريك له وَأَنْ عَدَّأَ عبده ورسوله أُرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وَالْمُتَّقِينَ ، ثُمَّ إِنَّ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَعِبَادِي وَمَعَانِي لِلَّهِ رَبِّ الزَّالِمِينَ لا شريك له وبذلك أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ إِنَّنِي أَوصِيكَ بِأَحْسَنِ وَجْهِ وَلَدِي وَأَهْلِ بَيْتِي وَمَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِتَقْوَى اللَّهِ رَبِّكُمْ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ، وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ^(١) وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «صَلاَحُ ذَاتِ الْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ ، وَإِنَّ الْبَغْضَةَ حَالِقَةُ الدِّينِ وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ ^(٢) وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» .

انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون الله عليكم الحساب ، والله الله في الآتيام فلانتم أفواهم ^(٣) ولا يضيئتموا بحضرتكم فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ عَالَ يَتِيمًا حَتَّى يَسْتَفْنِيَ أَوْجِبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ كَمَا أَوْجِبَ لَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ النَّارَ» .
والله الله في القرآن فلا يسبقنكم إلى العمل به غيركم .
والله الله في جيرانكم فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَوْصَا بِهِمْ .
والله الله في بيت ربكم فلا يخلون منكم ما بقيتم ، فَإِنَّهُ إِنْ تَرَكَ لَمْ تَنْظُرُوا فَإِنَّ أَدَى مَا يَرْجِعُ بِهِ مَنْ أَمَهُ ^(٤) أَنْ يُغْفَرَ لَهُ مَا سَلَفَ مِنْ ذَنْبِهِ .
والله الله في الصلاة فإنها خير العمل وإنها عمود دينكم .
والله الله في الزكاة فَإِنَّهَا تَطْفِئُ غَضَبَ رَبِّكُمْ .

-
- (١) «لا تموتن - الخ ، أى كونوا على حال لا تموتن الا حال كونكم مسلمين ، ولعل المراد بحبل الله هو القرآن العظيم عظم الله شرفه . (مراد)
- (٢) الحالقة - بالحاء المهملة والقاف - : القاطعة ، وفى النهاية : هى الخصلة التى من شأنها أن تحلق أى تهلك وتتأصل الدين كما تتأصل موسى الشجر .
- (٣) مر الظلم إذا صاح أى لارتفع أصواتهم بالبكاء . وفى الكافى «لا تنبوا أفواهم» وقال ابن أبى الحديد : أى لا يجيئهم بأن تطعمهم يوماً وتتركهم يوماً ، وفى التهذيب «فلا تلبسوا أفواهم» ، والمضى واحد فان الجايح يتغير فمه .
- (٤) أى من قصده أوجهه .

والله الله في صيام شهر رمضان فإنَّ صيامه جُنَّةٌ من النار .
 والله الله في الفقراء والمساكين فشاركوهم في معيشتكم .
 والله الله في الجهاد في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، فإنَّما يجاهد في سبيل الله
 رجلان : إمام هدى ، ومطيع له مقتد بهداه .
 والله الله في ذرِّيَّة نبيِّكم فلا تظلمنَّ بين أظهركم وأنتم تقدرون على الدِّفع
 عنهم .

والله الله في أصحاب نبيِّكم الذين لم يحدثوا حدثاً ولم يؤثروا محدثاً ، فإنَّ
 رسول الله ﷺ أوصى بهم ولعن المحدث منهم ومن غيرهم والمؤذي للمحدث ^(١) .
 والله الله في النساء وماملكت أيمانكم لاتخافنَّ في الله لومة لائم ، يكفيكم الله
 من أرادكم وبغى عليكم ، قولوا للناس حسناً كما أمركم الله عزَّ وجلَّ .
 لاتركنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيؤلى الله الأمر شراركم ثمَّ
 ندعون فلا يستجاب لكم .

عليكم يا بنيَّ بالتواصل والتبازل والتبارَّ ، وإيتاكم والتقاطع والتدابرو
 التفريق ، تعاونا على البرِّ والتقوى ولا تعاونا على الإثم والعدوان ، واتقوا الله
 إنَّ الله شديد العقاب .

حفظكم الله من أهل بيت ، وحفظ فيكم نبيِّكم وأستودعكم الله وأقرأ عليكم
 السلام .

ثمَّ لم يزل يقول : لا إله إلاَّ الله حتَّى قبض صلوات الله عليه وسلامه في أوَّل
 ليلة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ليلة الجمعة لأربعين

(١) في النهاية : في حديث المدينة « من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً ، المحدث
 الامر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة ، والمحدث يروى بكسر الدال
 وفتحها على الفاعل والمفعول ، فمعنى الكسر : من نصر جانياً أو آواه و أجاره من خصمه
 وحال بينه وبين أن يقتل منه ، والفتح هو الامر المبتدع نفسه ، ويكون معنى الايواء فيه
 الرضا والصرغنه فانه رضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم ينكر عليه فقد آواه .

سنة مضت من الهجرة» (١).

باب ٥٧٧

الاشهاد على الوصية

٥٤٣٧ ١ - روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكتاني قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » قال : هما كافران (٢) قلت : ذوا عدل منكم ؟ قال : مسلمان .

٥٤٣٨ ٢ - وروى حماد بن عيسى ، عن ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام « في شهادة امرأة حضرت رجلاً يوصي ليس معها رجل ، فقال : تجاز في ربع الوصية » (٣).

٥٤٣٩ ٣ - وروى يونس بن عبد الرحمن ، عن يحيى بن محمد (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن قول الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » قال : اللذان منكم مسلمان ، واللذان من غيركم من أهل الكتاب فإن لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس لأن في المجوس سنة أهل الكتاب في الجزية ، وذلك إذا مات الرجل في أرض غربة فلم يوجد مسلمان أشهد رجلاً من أهل الكتاب ، يحسان بعد العصر فيقسمان بالله إن أرتبتم لاشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ولا تكتب شهادة الله إنا

(١) ما اشتمل عليه من تاريخ شهادته عليه السلام هو المشهور بين الخاصة والعامة وفي الكافي « حتى قبض صلوات الله عليه ورحمته في ثلاث ليال من المشرالاولاخر ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ليلة الجمعة سنة أربعين من الهجرة وكان ضرب ليلة احدى وعشرين من شهر رمضان ، وهو مخالف للمشهور .

(٢) ظاهره مطلق الكافر وحمل على النفي .

(٣) في الكافي ج ٧ ص ٣ « فقال : يجاز في ربع ما وصى بحساب شهادتها » .

(٤) هو مشترك ولعله يحيى بن محمد بن سعيد أبز شبل .

إذا لمن الآثمين - قال وذلك إن ارتاب ولي الميت في شهادتهما - فإن عثر على أنهما شهدا بالباطل فليس له أن ينقض شهادتهما حتى يجيء به شاهدان فيقومان مقام الشاهدين الأولين فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا إننا إذا لمن الظالمين. فإذا فعل ذلك نقض شهادة الأولين وجازت شهادة الآخرين ، يقول الله تبارك وتعالى : « ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم » ^(١) .

باب ٥٧٨

أول ما يبدأ به من تركه الميت

- ٥٤٤٠ ١ - روى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أول شيء يبدأ به من المال الكفن ، ثم الدين ، ثم الوصية ، ثم الميراث » ^(٢) .
- ٥٤٤١ ٢ - وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الدين قبل الوصية ، ثم الوصية على أثر الدين ، ثم الميراث بعد الوصية ، فإن أولى القضاء كتاب الله عز وجل » ^(٣) .
- ٥٤٤٢ ٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الكفن من جميع المال » ^(٤) .
- ٥٤٤٣ ٤ - وقال عليه السلام : « كفن المرأة على زوجها إذا ماتت » ^(٥) .

(١) الآيات في سورة المائدة ١٠٨ الى ١١٠ .

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ٢٣ بسنده المعروف عن السكوني ، وعمل به الاصحاب ووجه بأن الكفن لباس الميت والكسوة مقدم على الدين ، والدين مقدم على الوصايا المنعوبة ، والواجبة داخله في الدين ثم الميراث ، والوصايا من الثلث . (م)

(٣) حيث يقول الله تبارك وتعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » .

(٤) رواه الكليني في الصحيح وقال المولى المجلسي : ولو كان الدين مستوعباً للتركة لما تقدم وللإجماع .

(٥) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٨٢ في القوي كالصحيح عن السكوني .

باب ٥٧٩

الرجل يموت وعليه دين بقدر ثمن كفته

٥٤٤٤ ١- روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة قال : « سألته عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن كفته ، قال : يجعل ما ترك في ثمن كفته إلا أن يشجر عليه بعض الناس ^(١) فيكفونونه ويقضى ما عليه ممّا ترك » .

باب ٥٨٠

الوصية للوارث

٥٤٤٥ ١- روى ابن بكير ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألته عن الوصية للوارث فقال : تجوز ثم تلا هذه الآية : إن ترك خيراً الوصية للوالدين والاقربين » .

٥٤٤٦ ٢- قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : الخبر الذي روي أنه « لا وصية لوارث » ^(٢) ليس بخلاف هذا الحديث ومعناه أنه لا وصية لوارث بأكثر من الثلث كما لا تكون لغير الوارث بأكثر من الثلث ^(٣) .

(١) أى يطلب الأجر من الاتجار ، وقال الزمخشري فى الفائق بعد ذكره انه لا يكون من الاجرة لان الهمة لاتدغم فى التاء : فأما ما روى من « أن رجلاً دخل المسجد وقضى النبى (ص) صلاته فقال : من يتجر ؟ فيقوم ويصلى معه » فوجهه ان صحت الرواية أن يكون من التجارة لانه لا يشتري بعمله المثوبة . وقال ابن الاثير فى النهاية ان الهوى قد أجازه فى كتابه واستشهد بهذا الحديث . أقول : وفى بعض النسخ « إلا أن يحسن عليه » ، وهو تصحيف .

(٢) روى الشيخ فى التهذيب ج ٢ ص ٣٨٩ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم ابن سليمان قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعترف لوارث بدين فى مرضه ، فقال : لا تجوز وصيته لوارث ولا اعتراف » وحمله على التقية لانه مذهب المخالفين . أقول : روى الدارقطنى فى السنن بسند حسن عن جابر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا وصية لوارث » ، كما فى الجامع الصغير .

(٣) حمل الشيخ أحسن وأولى لانه لا فرق بين الوارث وغيره فى الزائد عن الثلث .

٥٤٤٧ ٣ - وروى عن عبدالله بن محمد الحجاجال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن محمد بن قيس قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يفضل بعض ولده على بعض ، قال : نعم ونساءه » ^(١) .

باب ٥٨١

الامتناع من قبول الوصية

٥٤٤٨ ١ - روى حماد بن عيسى ، عن ربيع بن عبدالله ، عن محمد بن مسلم عن أبي - عبدالله عليه السلام قال : « إن أوصى رجلُ إلى رجل وهو غائب فليس له أن يردَّ وصيته وإن أوصى إليه وهو بالبلد فهو بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل » ^(٢) .

٥٤٤٩ ٢ - وروى ربيعٌ ، عن الفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل يوصى إليه قال : إذا بعث بها إليه من بلد فليس له ردُّها ، وإن كان في مصر يوجد فيه غيره فذاك إليه » .

٥٤٥٠ ٣ - وروى سهل بن زياد ، عن علي بن الرِّبَّان قال : « كتبت إلى أبي - الحسن عليه السلام رجلٌ دعاه والده إلى قبول وصيته هل له أن يمتنع من قبول وصية والده ؟ فوقع عليه السلام : ليس له أن يمتنع » ^(٣) .

(١) مروى في الكافي ج ٧ ص ١٠ في الصحيح ويدل على جواز تفضيل بعض الورثة

على بعض وكذا تفضيل بعض زوجاته على بعض فيما كان له وبعمومه يشمل الوصية . (م)

(٢) المشهور بين الاصحاب أن للموصى اليه أن يرد الوصية مادام الموصى حيّاً بشرط

أن يبلغه الرد ولو مات قبل الرد أو بعده . لم يكن للرد أثر وكانت الوصية لازمة للموصى ، وذهب العلامة في التحرير والمختلف الى جواز الرجوع مالم يقبل عملاً بالأصل . ومستند المشهور الاخبار ، وقال الشهيد الثاني بعد نقل الاخبار : « والحق أن هذه الاخبار ليست بصريحة في المدعى لتضمنها أن الحاضر لم يلزمه القبول مطلقاً والنائب يلزمه مطلقاً وهو غير محل النزاع ، نعم في تعليل رواية منصور بن حازم (التي تأتي في آخر الباب) «إيماء اليه ثم قال : ولو حملت الاخبار على شدة الاستحباب كان أولى - انتهى . (المرأة)

(٣) السند ضعيف على المشهور لمكان سهل وظاهره الاختصاص بالولد ، وذلك لانه

عقوق غالباً ، ويمكن حمله على الكراهة الشديدة .

٥٤٥١ هـ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام : « في الرجل يوصي إلى الرجل بوصية فيكره أن يقبلها ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : لا يخذله على هذه الحال ، ^(١) » .

٥٤٥٢ هـ - وروى علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أوصى الرجل إلى أخيه وهو غائب فليس له أن يرد وصيته لأنه لو كان شاهداً فأبى أن يقبلها طلب غيره . » .

باب ٥٨٢

الحّد الذي إذا بلغه الصبي جازت وصيته

٥٤٥٣ هـ - ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي - عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « إذا بلغ الغلام عشرين جازت وصيته ، ^(٢) » .

(١) يدل على كراهة ردّ الوصية مطلقاً ، لاسيما إذا لم يوجد غيره ، أولم يعتمد على

غيره . (م ت)

(٢) قال في المسالك : اختلف الاصحاب في صحّة وصية الصبي الذي لم يبلغ باحد الامور الثلاثة المعتبرة في التكليف ، فذهب الاكثر من المتقدمين والمتأخرين الى جواز وصية من بلغ عشرة ميمراً في المعروف وبه اخبار كثيرة ، وأضاف الشيخ - رحمه الله - الى الوصية الصدقة والهبة والوقف والمقترل رواية زرارة (الاتية) وفي قول بعضهم لا قاربه وغيرهم اشارة الى خلاف ما روى في بعض الاخبار من الفرق كصحبة محمد بن مسلم (التي تأتي في آخر الباب) وهو يقتضى عمله بها ، والقائل بالاكْتفاء في صحّة الوصية يبلوغ الثمان ابن الجنيد واكتفى في الاثنى سبع سنين استناداً الى رواية الحسن بن راشد ، وهي ما رواه الشيخ - رحمه الله - في التهذيب ج ٣ ص ٣٨٢ باسناده عن الحسن بن راشد عن المسكري عليه السلام قال : « اذا بلغ الغلام ثمان سنين فجاز أمره في ماله وقدوجب عليه الفرائض والحدود و اذا تم للجارية سبع سنين فكذلك » ، وهي مع ضعف سندها شادة مخالفة لاجماع المسلمين من اثبات باقى الاحكام غير الوصية ، لكن ابن الجنيد اقتصر منها على الوصية ، وابن ادریس سدّ الباب ، واشترط في جواز الوصية البلوغ كميرها ونسبه الشهيد في الدروس الى التفرد بذلك .

٥٤٥٤ ٢ - وروی صفوان بن يحيى ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا أتى على الغلام عشرين فإِنَّه يجوز له في ماله ما أعتق أو تصدَّق وأوصى على حدٍّ معروف وحقٌّ فهو جائز » .

٥٤٥٥ ٣ - وروی محمد بن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أَنه قال : « إذا بلغ الغلام عشرين فأوصى بثلث ماله في حقِّ جازت وصيته ، وإذا كان ابن سبع سنين فأوصى من ماله باليسير في حقِّ جازت وصيته » .

٥٤٥٦ ٤ - وروی عليُّ بن الحكم ، عن داود بن النعمان ^(١) ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « إِنَّ الغلام إذا حضره الموت فأوصى ولم يدرك جازت وصيته لذوى الأرحام ولم تجز للغرباء » .

باب ٥٨٣

الوصية بالكتب والایماء

٥٤٥٧ ١ - روى عبد الصمد بن محمد ^(٢) ، عن حنان بن سدير ، عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال : « دخلت على محمد بن عليِّ ابن الحنفية وقد اعتقل لسانه ، فأمرته بالوصية فلم يجب قال : فأمرت بطست فجعلت فيه الرَّمْل فوضع ، فقلت له : خطَّ بيدك ، فغطَّ وصيته بيده في الرَّمْل ، ونسخت أنا في صحيفة » ^(٣) .

(١) في أكثر نسخ الكافي « علي بن النعمان » . وهما ثقتان والسند صحيح ، وكان علي بن الحكم ابن اخت داود بن النعمان وتلميذا ابن أبي عمير ، وهو مثل ابن فضال وابن بكير .

(٢) لم يذكر المصنّف طريقه اليه ، والظاهر أَنه أخذ الحديث من كتاب أحمد بن محمد بن يحيى الأشعري ، فإن الشيخ رَواه في التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ بإسناده عنه ، عن عبد الصمد ، عن حنان ، عن أبيه .

(٣) يدل على فوت ابن الحنفية في حياة أبي جعفر عليه السلام خلافاً للكيسانية حيث أنهم منتقدون بأنَّه ذهب من خوف ابن الزبير الى اليمن وغاب في جبل رضوى وهو حي يخرج في آخر الزمان .

٥٤٥٨ ٢ - وروى محمد بن أحمد الأشعري^(١) ، عن السندي^(٢) بن محمد ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم^(٣) ذكره عن أبيه « أن أمانة بنت أبي العاص وأمتها زينب بنت رسول الله ﷺ كانت^(٤) تحت علي بن أبي طالب عليه السلام بعد فاطمة عليها السلام فخلف عليها بعد علي عليه السلام المغيرة بن النوفل ، فذكر أنها وجدت رجلاً شديداً حتى اعتقل لسانها فجاءها الحسن والحسين ابنا علي عليه السلام وهي لا تستطيع الكلام فجعلوا يقولان لها والمغيرة كاره لذلك أعنت فلاناً وأهله ؟ فجعلت تشير برأسها نعم^(٥) وكذا وكذا فجعلت تشير برأسها [أن] نعم^(٦) ، لانقص بالكلام ، فأجاز ذلك لها ،^(٧) .

٥٤٥٩ ٣ - وروى عن إبراهيم بن محمد الهمداني^(٨) قال : « كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام^(٩) رجل كتب كتاباً بخطه ولم يقل لورثته : هذه وصيتي ولم يقل إني قد أوصيت إلا أنه كتب كتاباً فيه ما أراد أن يوصي به هل يجب علي ورثته القيام بما في الكتاب بخطه ولم يأمرهم بذلك ؟ فكتب عليه السلام إن كان له ولد ينفذون كل شيء^(١٠) يجدون في كتاب أبيهم في وجه البر أو غيره ،^(١١) .

(١) في بعض نسخ التهذيب هكذا « عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام ذكر أن أباه حدثه عن أبيه أن أمانة بنت العاص - الحديث » .

(٢) الضمير المؤنث راجع إلى أمانة .

(٣) في بعض النسخ « لا » .

(٤) في بعض النسخ « وان » وهو بالتشديد من حروف الإيجاب مثل نعم تأكيداً له . (مراد)

(٥) يدل على صحة الوصية بالإشارة مع التعمد . (مت)

(٦) إبراهيم بن محمد الهمداني من أصحاب أبي الحسن الهادي عليه السلام ووكيل الناحية

نقة جليل والطريق إليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

(٧) كذا وكأن فيه سقطاً وفي المذهب نقلاً عن الصدوق « فكتب عليه السلام أن كان ولده

ينفذون شيئاً منه وجب عليهم أن ينفذوا كل شيء - الخ » .

(٨) يدل على عدم الاختيار بالكتابة إلا مع القرائن ، وقال الفاضل التفرشي : ظاهر

الخبر أنه لا يجب عليهم العمل بذلك حيث أنه عليه السلام أوقف العمل به على تنفيذهم إذ

لا يعلم أن مقصوده من الكتب أن يعملوا به ، ويمكن أن يراد من التنفيذ أن يعرفوا أن قصده -

باب ٥٨٤

الرجوع عن الوصية

٥٤٦٠ ١ - روى الحسن بن علي بن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن بريد المجلي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لصاحب الوصية أن يرجع فيها و يحدث في وصيته مادام حياً ، ^(١) .

٥٤٦١ ٢ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن بكير بن أعين ^(٢) ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : « للموصي أن يرجع في وصيته إن كان في صحة أو مرض » . ^(٣)

٥٤٦٢ ٣ - وروى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن المدبر من الثلث ، وأن للرجل أن ينقض وصيته فيزيد فيها وينقص منها ما لم يمت » ^(٤) .

٥٤٦٣ ٤ - وفي رواية يونس بن عبد الرحمن بإسناده قال : قال علي بن الحسين عليهما السلام : « للرجل أن يغير من وصيته فيعتق من كان أمر بتخليكه وبملك من كان أمر بعتقه ، ويعطي من كان حرمة ويحرر من كان أعطاه ما لم يكن رجع عنه » ^(٥) .

→ العمل بما كتب ، وعلى التقديرين جزاء الشرط محذوف أى عملوا به وأما جمل ينفذون خبراً فى معنى الامر أى لينفذوا فيكون جزاء الشرط فبيد .

(١) لاختلاف فى جواز رجوع الموصى عن وصيته مادام حياً . (المرأة)

(٢) فى الكافي والتهذيب « عن ابن أبي عمير ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، وهو الصواب .

(٣) « وان كان فى صحة - الخ » أى الرجوع أو الوصية بتأويل الإيضاء أو الألام . (مت)

(٤) يدل على جواز التغيير بالزيادة والنقصان ما لم يمت ، وعلى أن المدبر من الثلث والتدبير كالوصية . (مت)

(٥) فى الكافي « ما لم يمت » ، وفى التهذيب « ما لم يمت ويرجع فيه » ، عبارة المتن بمعنى عبارة التهذيب .

باب ٥٨٥

فيمن أوصى بأكثر من الثلث وورثته شهود فأجازوا ذلك هل
لهم أن ينقضوا ذلك بعد موته

٥٤٦٤ ١ - روى حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك ، فلما مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم أن يردوا ما أقرؤا به؟ فقال : ليس لهم ذلك ، والوصية جائزة عليهم إذا أقرؤا بها في حياته » ^(١) .

وروى صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

باب ٥٨٦

وجوب انفاذ الوصية والنهي عن تبديلها

٥٤٦٥ ١ - روى حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أوصى بماله في سبيل الله ^(٢) فقال : أعطه لمن أوصى له به وإن كان يهودياً أو نصرانياً ، إن الله عز وجل يقول : « فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه » .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : ما له هو الثلث .

٥٤٦٦ ٢ - وروى سهل بن زياد ، عن محمد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب « أن رجلاً كان بهمذان ذكر أن أباه مات وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى بوصية عند الموت وأوصى أن يعطى شيء في سبيل الله ، فسئل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل به ؟

(١) أكثر الأصحاب على أن إجازة الوارث مؤثرة متى وقعت بعد الوصية ، سواء كان

في حال حياة الموصي أو بعد موته ، وقال المفيد وابن اديس لا تصح الإجازة إلا بعد وفاته لعدم استحقاق الوارث المال قبله ، والأول أقوى . (المرآة)

(٢) قيل : « ما » موصولة أو موصوفة ويكون للموم .

وأخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر وأوصى بوصية عند الموت ، فقال : لو أن رجلاً أوصى إلي أن أضع ماله في يهودي أو نصراني لوضعتهم فيهم ، إن الله عز وجل يقول « فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه [إن الله سميع عليم] » فانظر إلى من يخرج في هذه الوجوه - يعني الثغور - فابتنوا به إليه .

٥٤٦٧ هـ - ٣ - وروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي أنه قال : « كتب الخليل ابن هاشم إلى ذي الرياستين وهو والي نيسابور أن رجلاً من المجوس مات وأوصى للفقراء بشيء من ماله ، فأخذ الوصي بنيسابور فجعله في فقراء المسلمين ، فكتب الخليل إلى ذي الرياستين بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال : ليس عندي في ذلك شيء ، فسأل أبا الحسن عليه السلام فقال أبو الحسن عليه السلام : إن المجوسي لم يوص لمجوس الفقراء ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس » ^(١) .

باب ٥٨٧

في أن الإنسان أحق بماله مادام فيه شيء من الروح

٥٤٦٨ هـ - ١ - روى ثعلبة بن ميمون ، عن أبي الحسن الساباطي ^(٢) ، عن عمار بن موسى أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول : « صاحب المال أحق بماله ما دام فيه شيء من الروح يضعه حيث يشاء » ^(٣) .

(١) يدل على أنه إذا أوصى المجوسي إلى الفقراء ينصرف إلى فقراء نحلته .

(٢) كأنه عمرو بن شداد لما يأتي تحت رقم ٥٤٦٨ وهو مجهول الحال .

(٣) المشهورين الأصحاب أن ما علق بالموت سواء كان في المرض أم لا هو من الثلث بل ربما نقل عليه الإجماع ونسب إلى علي بن بابويه القول بكونها من الأصل مطلقاً ، وأما منجزات المريض فقد اختلف فيها ، والمشهور كون ما فيه المحابة من الثلث ، واختلف في المرض قليل المرض المخوف وإن برى ، والمشهور بين المتأخرين المرض الذي اتفق فيه الموت وإن لم يكن مخوفاً ، واستدل بهذا الخبر على كونها من الأصل (المرأة) أقول : ويمكن حمل المال على الثلث كما تقدم من المصنف - رحمه الله - .

٥٤٦٩ ٢ - وروى عبدالله بن جبلة ، عن سماعة ، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : « الرجل يكون له الولد يسعه أن يجعل ماله لقرابته ؟ قال : هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت » .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : يعني بذلك أن يبين به من ماله في حياته أو يهبه كله في حياته ويسلمه من الموهوب له ، فأما إذا أوصى به فليس له أكثر من الثلث ، وتصديق ذلك :

٥٤٧٠ ٣ - ما رواه صفوان ، عن مرازم^(١) « في الرجل يعطي الشيء من ماله في مرضه ، قال : إذا أبان به فهو جائز ، وإن أوصى به فمن الثلث » .

٥٤٧١ ٤ - وأما حديث علي بن أسباط ، عن ثعلبة ، عن أبي الحسن عمرو بن شداد الأزدي ، عن عمار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « الرجل أحق بماله ما دام فيه الروح إن أوصى به كله فهو جائز له » .

فإنه يعني به إذا لم يكن له وارث قريب ولا بعيد فيوصي بماله كله حيث يشاء ، ومتى كان له وارث قريب أو بعيد لم يجز له أن يوصي بأكثر من الثلث ، وإذا أوصى بأكثر من الثلث رد إلى الثلث ، وتصديق ذلك :

٥٤٧٢ ٥ - ما رواه إسماعيل بن أبي زياد السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهما السلام « أنه سئل عن الرجل يموت ولا وارث له ولا عصة ، قال : يوصي بماله حيث يشاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل » .

وهذا حديث مفسر والمفسر يحكم على المجمل .

باب ٥٨٨

وصية من قتل نفسه متعمداً

٥٤٧٣ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : « من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها ، قيل له : أرايت إن كان

(١) تقدم تحت رقم ٥٢٣٠ انه رواه عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام .

أوصى بوصية ثم قتل نفسه متعمداً من ساعته تُنفذ وصيته ؟ قال : إن كان أوصى قبل أن يحدث حدثاً في نفسه من جراحة أو فعل أو جيزت وصيته في ثلثه ، وإن كان أوصى بوصية وقد أحدث في نفسه جراحة أو فعلاً لعله يموت لم تجز وصيته .

باب ٥٨٩

الرجلين يوصى اليهما فينفرد كل واحد منهما بنصف التركة

٥٤٧٤ ١ - كتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام : « رجل أوصى إلى رجلين أيجوز لأحدهما أن ينفرد بنصف التركة والآخر بالنصف ؟ فوقع عليه السلام : لا ينبغي لهما أن يخالفا الميت ويعملان على حسب ما أمرهما إن شاء الله . »
وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام .

٥٤٧٥ ٢ - وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني - رحمه الله - عن أحمد بن محمد ، عن الحسن الميثمي ، عن أخويه محمد وأحمد ، عن أبيهما ، عن داود بن أبي يزيد ، عن يزيد بن معاوية قال : « إن رجلاً مات وأوصى إلى رجلين فقال أحدهما لصاحبه خذ نصف ما ترك وأعطني النصف مما ترك فأبى عليه الآخر فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : ذاك له ، ^(١) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : لست افتي بهذا الحديث بل افتي بما عندي بخط الحسن بن علي عليه السلام ، ولو صح الخبران جميعاً لكان الواجب الأخذ بقول الأخير كما أمر به الصادق عليه السلام وذلك أن الأخبار لها وجوه ومعان وكل إمام أعلم بزمانه وأحكامه من غيره من الناس وبالله التوفيق ^(٢) .

(١) كذا في جميع نسخ الفقيه وبعض نسخ الكافي ، والمعنى أن المطلوب حق الأبناء لرجوع الضمير إلى المرجع الأقرب وكذا اسم الإشارة حيث كان للقريب . وفي التهذيب « ذلك له » وحيث كان للبعد فالإشارة إلى الطلب والضمير للطلب .

(٢) قال الشيخ - رحمه الله - : ظن أبو جعفر - رحمه الله - أنهما متنافيان وليس -

باب ٥٩٠

الوصية بالشيء من المال والسهم والجزء والكثير

- ٥٤٧٦ ١ - روى أبان بن تغلب ، عن علي بن الحسين عليه السلام ، أنه سئل عن رجل أوصى بشيء من ماله ، فقال : الشيء في كتاب علي عليه السلام واحد من ستة ، ^(١) .
- ٥٤٧٧ ٢ - وروى السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله فقال : السهم واحد من ثمانية لقول الله عز وجل : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » ^(٢) .
- ٥٤٧٨ ٣ - وقد روي « أن السهم واحد من ستة » ^(٣) .

→ الامر على ما ظن ، لان قوله عليه السلام « ذلك له » ، ليس في صريحه أن ذلك للمطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة ، وليس يمتنع أن يكون المراد بقوله « ذلك له » ، يعني الذي أوى على صاحبه الانتقاد الى ما يريد ، فيكون تلخيص الكلام أن له أن يأوى عليه ولا يجب مسألة و على هذا الوجه لاتنافي بينهما على حال . وقال صاحب الوافي : وظن صاحب الاستبصار أنه لولا تفسيره للحديث بما فسره لكنا متنافيين وليس الامر على ما ظن لان حديث الصغار ليس نصاً على المنع من الانفراد لجواز أن يكون معناه أنه ليس عليهما الا انفاذ وصاياه على ما أمرهما وأن لا يخالفا فيها أمره تفرداً أو اجتماعاً ، أو يكون معناه أنه ان نص على الاجتماع وجب الاجتماع ، وان جوز الانفراد جاز الانفراد ، وبالجمله اما الواجب عليهما أن لا يخالفا الا أن ماذكره في الاستبصار هو الأحسن والادق والاصوب . أقول : المشهور بين الاصحاب كما في المرأة أنه لو أوصى الى اثنين وشرط اجتماعهما أو أطلق فلا يجوز لاحدهما التصرف بدون إذن صاحبه ، وذهب الشيخ في أحد قوليه ومن تبعه الى جواز انفراد كل منهما مع الإطلاق .

(١) قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : عليه الفتوى ولا أعلم فيه مخالفاً .

- (٢) رواه الكليني بسنده المعروف عن السكوني ، ويدل على أن السهم ينصرف الى الثمن كما هو المشهور بين الاصحاب ، وذهب الشيخ في أحد قوليه الى أنه السدس .
- (٣) أورده المصنف في معاني الاخبار ص ٢١٦ طبع مكتبة الصدوق مرسل ، وقال : ذلك على حسب ما يفهم من مراد الموصي وعلى حسب ما يعلم من سهام ماله [بينهم] .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : متى أوصى بهم من سهام الزكاة كان السهم واحداً من ثمانية ، ومتى أوصى بهم من سهام الموارث فالسهم واحد من ستة ، وهذان الحديثان متفقان غير مختلفين فتمضى الوصية على ما يظهر من مراد الموصى .

٥٤٧٩ هـ - ٤ - وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله ، فقال : جزء من عشرة قال الله عز وجل : « ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً » وكانت الجبال عشرة » .

٥٤٨٠ هـ - ٥ - وروى البرنطلي ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : « سألت عن رجل أوصى بجزء من ماله ، قال : سُبْعُ ثلثه » ^(١) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : كان أصحاب الأموال فيما مضى يجزئون أموالهم فمنهم من يجعل أجزاء ماله عشرة ، ومنهم من يجعلها سبعة ، فعلى حسب رسم الرجل في ماله تمضى وصيته ، ومثل هذا لا يوصى به إلا من يعلم اللغة ويفهم عنه ، فأما جمهور الناس فلا تقع لهم الوصايا إلا بالمعلوم الذي لا يحتاج إلى تفسير مبلغه ^(٢) .

(١) أى سبع ما يجوز له أن يوصى به من ماله ، وروى الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٩١ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نصر قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله فقال : واحد من سبعة ان الله تعالى يقول : « لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم » - الحديث ، وحمله على الاستحباب وخبر معاوية ابن عمار على الوجوب ، وذهب المحقق وحماعة الى أن الجزء هو العشر استناداً الى روايات العشر وهو مختار الكليني ظاهراً ، وذهب أكثر المتأخرين الى أنه السبع استناداً الى صحيحة البرنطلي وغيرها حيث دلّت عليه وعلقت بقوله تعالى « لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم » .

(٢) قال المولى المجلسي : لا يحصل الكلام المؤلف وهو أعلم بما قال ، والحق أن هذه المعاني شرعية لا تنوية فان أهل اللغة يطلقون كل واحد من هذه الالفاظ مكان الآخر ، ومع -

فإذا أوصى رجل بمال كثير ، أو نذر أن يتصدق بمال كثير فالكثير ثمانون وما زاد لقول الله تبارك وتعالى « لقد نصركم الله في مواطن كثيرة » وكانت ثمانين موطناً ^(١) .

باب ٥٩١

الرجل يوصى بمال في سبيل الله

٥٤٨١ أ - روى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن الحسن بن راشد قال : « سألت أبا الحسن العسكري عليه السلام عن رجل أوصى بمال في سبيل الله ، فقال : سبيل الله شيعتنا » ^(٢) .

٥٤٨٢ ٢ - وروى محمد بن عيسى ، عن محمد بن سليمان ، عن الحسين بن عمر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « إن رجلاً أوصى إليّ بشيء في سبيل الله ، فقال لي : اصرفه في الحج » ، قال : قلت : أوصى إليّ في السبيل ؟ ! قال : اصرفه في الحج فإني لأعلم سبيلاً من سبله . أفضل من الحج » ^(٣) .

— قطع النظر عن الاخبار يكفى مسمى المال ولو كان جزءاً من ألف ألف إذا كان ممّا يقول ، والله يعلم - انتهى .

(١) تقدم في كتاب الايمان والنذور ما يدلّ بموجبه على ذلك ، وقال في المسالك : استشهاده بالمواطن الكثيرة المنصور فيها لا يقتضى انحصار الكثير فيه فقد ورد في القرآن « فئة كثيرة » وذكرنا كثيراً ، ولم يحمل على ذلك .

(٢) لعل المراد ذلك في الوصية اذا كان الموصى من الشيعة فلا ينافى ذلك تفسير في سبيل الله في آية الزكاة بالجهاد (مراد) أقول : لعل ذلك مخصوص بزمان لا يكون الامر والامارة بأيديهم عليهم السلام .

(٣) يمكن الجمع بأن ذكر كل واحد من الحج وغيره ليس على وجه التخصيص بل من حيث أنه أحد المصارف في تخيير الوصي و ان كان بعضها أفضل كما يشعر به هذه الرواية . (سلطان)

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذان الحديثان متفقان وذلك أنه يصرف ما أوصى به في السبيل إلى رجل من الشيعة بحجّ به عنه فهو موافق للخبر الذي قال : « سبيل الله شيعتنا » .

باب ٥٩٢

ضمان الوصي لما يغيّره عما أوصى به الميت

٥٤٨٣ ١ - روى محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن أبي سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « مثل عن رجل أوصى بحجة فجعلها وصيته في نسمة ، فقال : يفرمها وصيته ويجعلها في حجة كما أوصى به ، فإن الله عز وجل يقول : « فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه » .

٥٤٨٤ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن محمد بن مارد ^(١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل وأمره أن يعتق عنه نسمة بستمائة درهم من ثلثه ، فانطلق الوصي فأعطى الستمائة رجلاً بحجّ بها عنه ، فقال أبو عبد الله عليه السلام أرى أن يفرم الوصي ستمائة درهم من ما له ويجعلها فيما أوصى به الميت في نسمة » ^(٢) .

٥٤٨٥ ٣ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن زبد النرسي ، عن علي بن مزيد ^(٣) صاحب السابري قال : « أوصى إلى رجل بتركته وأمرني أن أحجّ بها عنه فنظرت في ذلك فإذا شيء يسير لا يكفي للحجّ فسألت أبا حنيفة وفقهاء أهل الكوفة فقالوا : تصدّق بهاعنه ، فلمّا لقيت عبد الله بن الحسن في الطواف سألته فقلت إن رجلاً من مواليكم من أهل الكوفة مات وأوصى بتركته إليّ وأمرني أن أحجّ بها عنه فنظرت في ذلك

(١) محمد بن مارد التميمي عربي صميم كوفي ثقة عين وهو ختن محمد بن مسلم ، وله كتاب

عنه الحسن بن محبوب كما في فهرست النجاشي .

(٢) يدل على الضمان ، والخبر رواه الكليني والشيخ في الصحيح .

(٣) في الكافي « علي بن فرقد » ولعله تصحيف وهو مجهول الحال بكلا العنوانين .

فلم يكف للحجّ ، فسألت مَنْ عندنا من الفقهاء فقالوا : تصدّق بها عنه فتصدّقت بها فما تقول ؟ فقال لي : هذا جعفر بن محمد في الحجر فأته فأسأله ، فدخلت الحجر فإذا أبو عبد الله عليه السلام تحت الميزاب مقبلاً بوجهه إلى البيت يدعو ثمّ التفت فرآني فقال : ما حاجتك ؟ قلت : رجل مات و أوصى بتركته أن أحجّ بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحجّ فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا : تصدّق بها ، فقال : ما صنعت قلت : تصدّقت بها ، فقال : ضمنت إلا أن لا يكون يبلغ ما يحجّ به من مكّة ، فإن كان لا يبلغ ما يحجّ به من مكّة فليس عليك ضمان ، وإن كان يبلغ ما يحجّ به من مكّة فأنت ضامن ، ^(١) .

باب ٥٩٣

الوصية للأقرباء والموالي

٥٤٨٦ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : في رجل أوصى بثلث ماله في أعمامه وأخواله ، فقال : لأعمامه الثلثان ولأخواله الثلث ، ^(٢) .

٥٤٨٧ ٢ - وكتب سهل بن زياد الآدمي ، إلى أبي محمد عليه السلام : رجل له ولد ذكور

(١) يدل على أنه مع اطلاق الوصية ينصرف الى الحج من البلد ، ومع التعدّد من الميقات ، و مع القصور عنه أيضاً يتصدق وهو أحد القولين وأظهرهما ، وقبل يرد الى الوارث : (المرأة)

(٢) يدل على أن الاطلاق ينصرف الى الميراث ، وقال في المسالك : اطلاق الوصية يقتضى التسوية ولا خلاف في ذلك الا فيما أوصى لأعمامه وأخواله فان المشهور فيه ذلك ، ولكن ذهب الشيخ وجماعة الى أن للأعمام الثلثين وللأخوال الثلث استناداً الى صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام و هي رواية مهجورة كما أشار اليه المحقق - رحمه الله - وفيه رواية اخرى ضيفة تقتضى قسمة الوصية بين الاولاد الذكور والاناث على كتاب الله ، وهي مع ضعفها لم يعمل بها أحد .

وإنما فاقراً بضیعة ألتها لولده ولم يذكر أنها بينهم على سهام الله وفرائضه ، الذکر والأُنثى فيه سواء ؟ فوقع عَلَيْهَا : ينفذون وصية أبيهم على ماستى ، فإن لم يكن سمى شيئاً ردوها على كتاب الله عز وجل ، إن شاء الله ، ^(١) .

٥٤٨٨ ٣ - وكتب محمد بن الحسن الصفار ^(٢) - رضي الله عنه - إلى أبي محمد الحسن ابن علي عليه السلام : رجل أوصى بثلث ماله في موالیه وموالياته ^(٣) الذکر والأُنثى فيه سواء ؟ أو للذکر مثل حظّ الأُنثيين من الوصية ؟ فوقع عَلَيْهَا : جائز للميت ما أوصى به على ما أوصى به إن شاء الله تعالى ، ^(٤) .

باب ٥٩٤

الوصية الى مدرك وغير مدرك

٥٤٨٩ ١ - روى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن أخيه جعفر بن عيسى بن عبيد ، عن علي بن يقطين قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى إلى امرأة وأشرك في الوصية معها صبيّاً ، فقال : يجوز ذلك وتمضي المرأة الوصية ولا تنتظر بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس له أن لا يرضى إلا ما كان من تبديل أو تغيير فإن له أن يردّه إلى ما أوصى به الميت » ^(٥) .

٥٤٩٠ ٢ - وكتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام : رجل أوصى إلى ولده وفيهم كبار قد أدركوا ^(٦) وفيهم صغار أيجوز

(١) هذه هي الرواية التي أشار اليه المحقق فيما تقدم .

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ٣٥ والشيخ في الصحيح .

(٣) في بعض النسخ « في موالیه و موالى أبيه » .

(٤) يدل بظاهره على التسوية ، ويمكن الفرق بأن الخيرين الاولين كانا في الوارث

فينصرف فيهم الى الميراث وفي غيره الى ظاهر اللفظ وهو التسوية . (م ت)

(٥) السند حسن كما في الكافي ويدل على جواز اشراك الصبي مع البالغ في الوصية كما

هو المشهور وقالوا بعدم جواز الوصية الى الصبي منفرداً . (المرأة)

(٦) « كبار » بالكسر جمع الكبير فان كبار بضم الكاف مفرد .

للكبار أن ينفذوا الوصية ويقضوا دينه لمن صحح على الميت بشهود عدول ^(١) قبل أن يدرك الصغار ؟ فوقع عليه السلام : على الأكابر من الولد أن يقضوا دين أبيهم ولا يحبوه بذلك ، ^(٢) .

باب ٥٩٥

الموصى له يموت قبل الموصي أو قبل أن يقبض ما أوصى له به

٥٤٩١ ١ - روى عمرو بن سعيد المدائني ، عن محمد بن عمر الساباطي قال : « سألت أبا جعفر - يعني الثاني - عليه السلام عن رجل أوصى إليّ وأمرني أن أعطى عمّاً له في كلّ سنة شيئاً فمات العلم ، فكتب عليه السلام : أعط ورثته » ^(٣) .

٥٤٩٢ ٢ - وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أوصى لآخر والموصى له غائب فتوفي الذي أوصى له قبل الموصي ، قال : الوصية لو ارث الذي أوصى له ، وقال عليه السلام : من أوصى لأحد شاهد أو غائب فتوفي الموصى له قبل الموصي فالوصية لو ارث الذي أوصى له ، إلا أن يرجع في وصيته قبل أن يموت » ^(٤) .

(١) أي ثبت دينه على الميت بشهود و ظاهره لا يحتاج الى القسم .

(٢) لا يخفى أن الجواب مخصوص بقضاء الدين ولا يفهم منه حكم الوصية ، وعمل الاصحاب بمضمون الخبرين (المرأة) و الخبر كالسابق يدل على جواز تصرف الكبير قبل بلوغ الصغير وأنه في تلك الحال وصى منفرداً وأنما التشريك بعد البلوغ فليس للكبير التفرد .

(٣) محمد بن عمر الساباطي مجهول وقوله « أعط ورثته » الظاهر ارجاع النمبر الى الموصى له ، ويحتمل ارجاعه الى الموصي ، ثم اعلم أن الروايات مجملة في كون موت الموصى له بعد القبول أو قبله والاصحاب فرضوا السألة قبل القبول وهو أظهر . (المرأة)

(٤) هذا هو المشهور بين الاصحاب ، وذهب جماعة الى بطلان الوصية بموت الموصي - له قبل القبول سواء مات في حياة الموصي أم بعد مماته ، و فصل بعض الاصحاب فخص البطلان بما اذا مات الموصى له قبل الموصي . (سلطان)

٥٤٩٣ ٣ - وروى العباس بن عامر، عن مثنى قال : « سألته عن رجل أوصى له بوصية فمات ^(١) قبل أن يقبضها ولم يترك عقبا ، قال : اطلب له وارثا أو مولى فادفعها إليه ، قلت : فإن لم يعلم له ولي ؟ قال : اجهد أن تقدر له على ولي فإن لم تجده وعلم الله عز وجل منك الجهد فتصدق بها ، ^(٢) » .

باب ٥٩٦

الوصية بالعتق والصدقة والحج

٥٤٩٤ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار قال : « أوصت إلي امرأة من أهل بيتي بمالها وأمرت أن يعتق عنها ويحج ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت أبا حنيفة فقال : يجعل ذلك أثلاثا : ثلثا في الحج وثلثا في العتق وثلثا في الصدقة فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له : إن امرأة من أهلي ماتت وأوصت إلي بثلاث مالها وأمرت أن يعتق عنها ويحج عنها ويتصدق عنها فنظرت فيه فلم يبلغ ، فقال عليه السلام : إبدأ بالحج فإنه فريضة من فرائض الله عز وجل واجعل ما بقي طائفة في العتق وطائفة في الصدقة ^(٣) ، فأخبرت أبا حنيفة بقول أبي عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال بقول أبي عبد الله عليه السلام .

٥٤٩٥ ٢ - وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن داود بن فرقد ^(٤) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما : أتما أحرار لوجه الله فاشهدا أن ما في بطن جاريتي هذه مني ، فولدت غلاما فلمّا قدموا على الورثة أنكروا ذلك واسترقوهم ، ثم إن الغلامين أعتقا بعد فشهدا

(١) يشمل ما إذا مات قبل الموصى أو بعده ودلالته على الثاني أظهر .

(٢) في الخبر دلالة على جواز التصدق بالمال الذي لا يصل إلى مالكة . (مسالك)

(٣) حاشا له أن تحصيل الحج مقدم فإن بقي شيء يصرف في الأمرين الباقيين ، ولعل في

تقديم العتق في الذكر إيماء إلى تقدمه ويجب أن يكون بحيث يبقى شيء للصدقة .

(٤) هو داود بن أبي يزيد الثقة كما في بعض النسخ فالسند موثق بابن فضال .

بعدما أعتقا أن موليها الأول أشهدهما أن ما في بطن جاريته منه ، قال : تجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقيهما الغلام الذي شهدا له لأنهما أثبتا نسبه ^(١) .

٥٤٩٦ ٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي جميلة ^(٢) ، عن حران عن أبي جعفر عليه السلام : في رجل أوصى عند موته وقال : أعتق فلاناً وفلاناً وفلاناً حتى ذكر خمسة فنظر في ثلثه فلم يبلغ ثلثه أثمان قيمة الممالك الخمسة الذين أمر بعقوبهم ^(٣) قال : ينظر إلى الذين سماهم وبدأ بعقوبهم فيقومون وينظر إلى ثلثه فيعتق منه أول شيء ذكر ثم الثاني والثالث ، ثم الرابع ، ثم الخامس ، فإن عجز الثلث كان في الذي سمي آخراً لأنه أعتق بعد مبلغ الثلث بما لا يملك فلا يجوز له ذلك .

٥٤٩٧ ٤ - وروى العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل حضره الموت فأعتق غلامه وأوصى بوصية فكان أكثر من الثلث ، قال : يمسى عتق الغلام ويكون النقصان فيما بقي ^(٤) .

٥٤٩٨ ٥ - وروى أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي همام - إسماعيل بن همام - عن أبي الحسن عليه السلام : في رجل أوصى عند موته بمال لذوي قرابته وأعتق مملوكاً فكان جميع ما أوصى به يزيد على الثلث كيف يصنع في وصيته ؟ فقال : يبدأ بالعتق فينفذ ^(٥) .

(١) أكثر الأصحاب أفتوا بظاهره ، و اختلف في أن المنع من استرقاقهما هل هو على الحرمة أو الكراهة .

(٢) هو الفضل بن صالح وقال العلامة ضعيف كذاب يضع الحديث .

(٣) إضافة الأثمان إلى القيمة بيانية . (مراد)

(٤) سنده صحيح وكذا في الكافي والتهذيب ، ويدل على أن المنجزات من الثلث وعلى

تقديمها على الوصية .

(٥) السند صحيح كما في الكافي أيضاً ، وقال الفاضل التفرشي : قوله : « يبدأ بالعتق

فينفذ - الخ » ، لأن الموصى به لا ينتقل إلى الموصى له بمجرد الوصية بل لأن يرجع عنها فلا يمنع العتق المنجز لأنه تصرف ناجز في ملكه من غير مانع للإصل فيكون صحيحاً ، ولما كان في مرض الموت يحسب من الثلث فينتقل الوصية إلى ما بقي منه .

٥٤٩٩ ٦- وروى النضر بن شبيب ، عن خالد بن ماد ، عن الجازي^(١) عن أبي- عبدالله عليه السلام ، في رجل توفي فترك جارية أعتق ثلثها فترجها الوصي قبل أن يقسم شيء من الميراث أنها تقوّم وتستسمى هي وزوجها في بقية ثمنها بعد ما تقوّم فما أصاب المرأة من عتق أو رقّ جرى على ولدها ،^(٢) .

٥٥٠٠ ٧- وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن أحمد بن زياد^(٣) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يحضره الوفاة وله ممالك لخاصة نفسه وممالك في الشركة مع رجل آخر فيوصي في وصيته ممالك لغيره أحرار ما خلا ممالك لغيره الذين في الشركة^(٤) ، فكتب عليه السلام : يقوّمون عليه إن كان ما له يحتمل^(٥) ثم هم

(١) في كثير من النسخ « عن الحارثي ، وفي الكافي ج ٧ ص ٢٠ « عن النضر بن شبيب المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام ، وفي التهذيبين وعن النضر بن شبيب ، عن الحارثي عنه عليه السلام وكان في الكافي سقطاً أو تصحيفاً والصواب ما في التهذيبين غير أن الحارثي تصحيف الجازي والمراد به عبد الغفار الجازي الثقة وروى عنه النضر تارة بـلا واسطة وتارة بواسطة خالد بن ماد كما هو كثير في كتب الحديث .

(٢) يدل على الاستملاء اذا تحرر منها شيء وعلى أن حكم وعلى الشبهة حكم الصحيح وعلى أن المنجز من الثلث ، ويحمل على عدم خروج الأمانة من الثلث (م ت) وقال العلامة المجلسي : لعله محمول على ما اذا لم يخلف سوى الجارية فلذا لا يسرى العتق فتستسمى في بقية ثمنها وتزوج الوصي اما لشبهة الاباحة أو باذن الورثة ، وعلى التقديرين الولد حر ويلزمه على الاول قيمة الأمانة والولد وانما يلزمه ههنا لتعلق الاستملاء بها سابقاً ، وبالجملة تطبيق الخبر على قواعد الاصحاب لا يخلو من الاشكال .

(٣) هو أحمد بن زياد الخزاز وكان واقفياً من أصحاب الكاظم عليه السلام .

(٤) في الكافي والتهذيب « محال ممالك لغيره في الشركة ، والظاهر هو الصواب ولعل التصحيف في النسخ ، وقال المولى المجلسي : يمكن اصلاحه بأن يكون مراده عدم السراية في حصص الشركاء ويكون الجواب بأن العتق يسرى وان قصد خلافه .

(٥) الظاهر أن المراد بماله الثلث ولهذا هبر عنه بذلك والا لكان الانسب قوله مع يساره ونحوه كما ورد في أخبار آخر في السراية .

أحرار ، (١) .

٥٥٠١ - وروى محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن علي بن النعمان ، عن سويد القلاء ، عن أيوب بن الحر ، عن أبي بكر الحضرمي^(٢) عن أبي عبدالله^(ع) قال : قلت له : « إن علقمة بن محمد أوصى أن أعتق عنه رقبة فأعتقت عنه امرأة أفنجزيه أو أعتق عنه من مالي ؟ قال : ينجزيه ، ثم قال : إن فاطمة أم ابني أوصت أن أعتق عنها رقبة ، فأعتقت عنها امرأة » (٣) .

٥٥٠٢ - وروى معاوية بن عمار عن أبي عبدالله^(ع) قال : « سألته عن رجل مات وأوصى أن ينجح عنه ، قال : إن كان ضرورة حج عنه من وسط المال (٤) ، وإن كان غير ضرورة فمن الثلث » (٥) .

٥٥٠٣ - وروى في امرأة أوصت بمال في عتق وحج وصدقة فلم يبلغ ، قال : أبداً بالصحيح فإنه مفروض فإن بقي شيء فاجعل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة » (٦) .

٥٥٠٤ - وروى ابن أبي عمير ، عن علي بن أبي حمزة قال : « سألت أبا الحسن^(ع) عن رجل أوصى بثلاثين ديناراً يعتق بها رجل من أصحابنا فلم يوجد بذلك قال : يشتري

(١) يدلّ - بناء على نسخة الكافي والتهذيب - على أنه إذا أوصى بعتق ممتلكاته يدخل فيها المختصة والمفتركة ويمتنع نصيبه منها ، وأما تقويم حصة الشركاء عليه فقد قال به الشيخ في النهاية وتبعه بعض المتأخرين ونصره في المختلف ، وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه لا يمتنع منها إلا حصة لضعف الرواية كما في المرأة .

(٢) السند حسن بأبي بكر الحضرمي والبقية ثقات .

(٣) يدل على جواز عتق الأثني عن الرقبة الموصى بها ولا ريب فيه (م ت) كما ذكره

الاصحاب . (المرأة)

(٤) أي من أصله لامن ثلثه ، أو يخرج الوسط . من يناسب حال الموصى أو الاسم .

(م ت)

(٥) يدلّ على أنه إذا أوصى بمال في الحج وغيره وكان عليه حجة الاسلام فهو يمتنع

بذلك المال وإن كان من الأصل لولم يكن أوصى به . (م ت)

(٦) رواه الكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار ، وتقدم الكلام فيه ص ٢١١ .

من الناس فيعتق^(١) .

٥٥٠٥ ١٢ - وروى علي بن أبي حمزة عنه عليه السلام أيضاً أنه قال : « فليشتروا من عرض الناس ما لم يكن ناصبياً »^(٢) .

٥٥٠٦ ١٣ - وروى أبان بن عثمان ، عن محمد بن مروان ، عن الشيخ - يعني موسى ابن جعفر - عن أبيه عليه السلام أنه قال : « إن أبا جعفر عليه السلام مات وترك ستين مملوكاً فأعتق ثلثهم ، فأفرعت بينهم وأعتقت الثلث » .

٥٥٠٧ ١٤ - وروى القاسم محمد الجوهري ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن محررة كان أعتقها أخي وقد كانت تخدم الجواري وكانت في عياله ، فأوصاني أن أفق عليها من الوسط ، فقال : إن كانت مع الجواري وأقامت عليهم فأففق عليها واتبع وصيته »^(٣) .

٥٥٠٨ ١٥ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوصى أن يعتق عنه نسمة من ثلثه بخمسمائة درهم فاشترى الوصي نسمة بأقل من خمسمائة درهم وفضلت فضلة فما ترى في الفضلة ؟ قال : تدفع إلى النسمة من قبل أن تعتق ، ثم تعتق عن الميت »^(٤) .

(١) يدل على أنه إذا أوصى بعتق رقبة مؤمنة ولم توجد تجزى عنها غير المؤمن ، و

يحمل على المستضعف . (م ت)

(٢) رواه الكليني ج ٧ ص ١٨ هكذا قال : « سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن رجل

هلك فأوصى بعتق نسمة مسلعة بثلاثين ديناراً فلم يوجد له بالذي سمى ، قال : ما أرى لهم أن يزيدوا على الذي سمى ، قلت : فإن لم يجدوا ؟ قال : فليشتروا من عرض الناس ما لم يكن ناصباً » . والظاهر أن ذلك مع اليأس .

(٣) لعله محمول على ما إذا دلت القرائن على الاشتراط ، وعلى ما إذا وفي الثلث

بمجموع الانفاق . (المرأة)

(٤) قال في المسالك : الرواية مع ضعف سندها بسماعة تدل على اجزاء الناقصة وإن

أمكن المطابقة لانه لم يستعمل فيها هل كانت المطابقة ممكنة أم لا إلا أن الأصحاب نزلوها ←

باب ٥٩٧

الوصية للمكاتب وأم الولد

٥٥٠٩ ١ - روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال :
 « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب كانت تحته امرأة حرة ، فأوصت له عند موتها
 بوصية ، فقال أهل الميراث : لانجوز وصيتها له إنه مكاتب لم يعتق ، فقضى عليه السلام :
 أنه يرث بحساب ما أعتق منه ، ويجوز له من الوصية بحساب ما أعتق منه .
 وقضى عليه السلام في مكاتب أوصى له بوصية وقد قضى نصف ما عليه فأجاز له نصف
 الوصية . وقضى في مكاتب قضى ربع ما عليه فأوصى له بوصية فأجاز له ربع الوصية .
 وقال عليه السلام في رجل أوصى لمكاتبته وقد قضت سدس ما كان عليها فأجازها
 بحساب ما أعتق منها » ^(١) .

٥٥١٠ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة قال :
 « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له أم ولد وله منها غلام ، فلما حضرته الوفاة
 أوصى لها بألفي درهم أو بأكثر ، للورثة أن يسترقوها ؟ فقال : لا بل تمتق من ثلث الميشت
 وتمطى ما أوصى لها به » ^(٢) .

— على تمدد الشراء بالقدر ، ولا بأس بذلك مع اليأس من الدمل بمقتضى الوصية لوجوب تنفيذها
 بحسب الامكان واعطاء النسمة الزائدة صرف له في وجوه البر - انتهى ، وقال المولى المجلسي :
 يحمل على أنه لا يوجد بقيمة ما وصى والا أنه يضمن بالمخالفة كما تقدم .

(١) رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح عن عاصم بن حميد ، ويدل على أنه
 ينفذ من وصيته بمقدار ما أعتق منه . (م ت) أقول: فهما « أوصى لمكاتبته » .

(٢) في التهذيب والكافي بعد ذكر الخبر « وفي كتاب العباس تمتق من نصيب ابنتها
 وتمطى من ثلثة ما أوصى به » وقال الشهيد في المسالك : لا خلاف في صحة وصية الانسان لام ولده
 ولا في أنها تمتق من نصيب ولدها اذا مات سيدها ولم يوص لها بشيء . وأما اذا أوصى لها
 بشيء هل تمتق منه أو من نصيب ولدها وتمطى الوصية على تقدير وفاء نصيب ولدها بقيمتها
 قولان معتبران ، واستدل على القول الثاني برواية أبي عبيدة ولا يخفى أن الاستدلال بمجرد
 حوده في كتاب العباس لا يتم وإن صح السند ، ورواية أبي عبيدة مشككة على ظاهرها لانها ←

٥٥١١ ٣ - وروى [عن] أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي قال : نسخت من كتاب بخط أبي الحسن عليه السلام : « فلان مولاك توفي ابن أخ له فترك أم ولد له ليس لها ولد وأوصى لها بألف درهم هل تجوز الوصية ، وهل يقع عليها عتق ، وما حالها ، رأيك - فندتك نفسي - في ذلك ؟ فكتب عليه السلام : « تمتع من الثلث ولها الوصية » ^(١) .

باب ٥٩٨

الرجل يوصي لرجل بسيف أو صندوق أو سفينة

٥٥١٢ ٩ - روى أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي جميلة ، عن الرضا عليه السلام قال : « سألت عن رجل أوصى لرجل بسيف وكان في جفن وعليه حلية فقال له الورثة : إنما لك النصل وليس لك السيف ، فقال : لا بل السيف بما فيه له ، قال : قلت له : رجل أوصى بصندوق لرجل وكان فيه مال فقال الورثة : إنما لك الصندوق وليس لك المال فقال : الصندوق بما فيه له » .

٥٥١٣ ٢ - وروى محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألت عن رجل قال : هذه السفينة لفلان ولم يسم مافيها وفيها طعام أيعطيها الرجل وما فيها ؟ قال : هي للذي أوصى له بها إلا أن يكون صاحبها استثنى ما فيها وليس للورثة شيء » ^(٢) .

→ إذا أعطيت الوصية لأوجه لمتقها من ثلثة لأنها تمتع حينئذ من نصيب ولدها وربما حملت على مال وكان نصيب ولدها بقدر الثلث ، أو على ما إذا أعتقها المولى وأوصى لها بوصية وكلاهما بعيدان إلا أن الحكم فيها بأعطائها الوصية كاف في المطلوب وعتقها حينئذ من نصيب ولدها يستفاد من دليل خارج .

(١) قوله « تمتع من الثلث » لعل المعنى أنها تمتع من الوصية الى الثلث كما ذهب اليه بعض الاصحاب . وفي الكافي والتهذيب « تمتع في الثلث ولها الوصية » .

(٢) في الشرايع « لو أوصى بسيف معين وهو في جفن - بكسر الجيم - غمد السيف - دخل الجفن والحلية في الوصية ، وكذا لو أوصى بصندوق وفيه ثياب ، أو سفينة وفيها متاع -

باب ٥٩٩

فيمن لم يوص له ورثة فيقسم بينهم أو يباع عليهم

- ٥٥١٤ ١ - روى زرعة ، عن سماعة قال : « سألته ^(١) عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير وصية وله خدام ومماليك وعقد ^(٢) كيف يصنع الورثة بقسمة ذلك الميراث ؟ قال : إن قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كله فلا بأس ، ^(٣) .
- ٥٥١٥ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب قال : « سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل بيني وبينه قرابة مات وترك أولاداً صغاراً وترك ممالك له غلماناً وجواري ولم يوص فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أمّ ولد ؟ وما ترى في بيعهم ؟ فقال : إن كان لهم ولي يقوم بأمرهم باع عليهم ، ونظر لهم كان مأجوراً فيهم ، قلت : فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أمّ ولد ؟ قال : لا بأس بذلك إذا باع عليهم القيم لهم ، الناظر فيما يصلحهم ، وليس لهم أن يجمعوا عما صنع القيم لهم ، الناظر فيما يصلحهم ، ^(٤) .

باب ٦٠٠

الرجل يوصي بوصية فينساها الوصي ولا يحفظ منها
الاباباً واحداً

- ٥٥١٦ ١ - روى محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - عن سهل بن زياد ، عن → أوجراب وفيه قماش . وإن الوعاء وما فيه دخل في الوصية ، وفيه قول آخر بعيد ، وقال في المسالك : القول بدخول جميع ما ذكر في الوصية هو المشهور بين المتقدمين والمتأخرين والروايات الواردة فيها ضعيفة السند إلا أن العرف شاهد بذلك .
- (١) يعني أبا عبد الله عليه السلام كما هو مذكور في الكافي .
- (٢) المقدة : الضيقة جمعها عقد ، وفي بعض النسخ « عقر » وهو من المقار .
- (٣) يدل على جواز تصرف الثقة في مال اليتيم . (م ت)
- (٤) يدل على جواز تصرف الولي والقيم في مال الطفل وسند الخبر صحيح ، ولكن في الكافي ضعيف على المشهور .

عَدَّ بن رِبَّان قال : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ - يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام - أَسْأَلُهُ عَنْ إِنْسَانٍ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ فَلَمْ يَحْفَظِ الْوَصِيَّ إِلَّا أَبَاً وَاحِداً مِنْهَا كَيْفَ يَصْنَعُ فِي الْبَاقِي ؟ فَوَقَعَ عليه السلام :
الْأَبْوَابُ الْبَاقِيَةَ اجْعَلْهَا فِي الْبَرِّ ، ^(١) .

باب ٦٠١

الوصي يشتري من مال الميت شيئاً إذا بيع فيمن زاد

٥٥١٧ ١ - رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ :
« كَتَبْتُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى هَلْ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئاً مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِذَا بَاعَ فِيْمَنْ زَادَ
يَزِيدُ ^(٢) وَيَأْخُذُ لِنَفْسِهِ ؟ فَقَالَ : يَجُوزُ إِذَا اشْتَرَى صَحِيحاً ، ^(٣) .

باب ٦٠٢

إخراج الرَّجُلِ ابْنَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ لِاتِّبَانِهِ أَمْ وَلَدَ لَابِيهِ

٥٥١٨ ١ - رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوُشَّاءُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ وَصِيِّ عَلِيٍّ بْنِ
السَّرِيِّ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام : « إِنْ عَلِيٌّ بْنُ السَّرِيِّ تَوَفَّى وَأَوْصَى إِلَيَّ ،
فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ ، قُلْتُ : وَإِنْ ابْنُهُ جَعْفَرًا وَقَعَ عَلَى أُمِّ وَلَدَ لَهُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ
الْمِيرَاثِ ، فَقَالَ لِي : أَخْرَجْهُ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً ، فَمِصِيْبِهِ خَبَلٌ ^(١) قَالَ : فَرَجَعْتُ
فَقَدَّمَنِي إِلَى أَبِي يَوْسُفَ الْقَاضِي فَقَالَ لَهُ : أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ السَّرِيِّ وَهَذَا
وَصِيٌّ أَبِي فَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيَّ مِيرَاثِي مِنْ أَبِي ، فَقَالَ لِي : مَا تَقُولُ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ هَذَا
جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ السَّرِيِّ وَأَنَا وَصِيٌّ عَلِيٍّ بْنِ السَّرِيِّ ، قَالَ : فَادْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ ، فَقُلْتُ
^(١) جَعَلَهَا فِي وَجْهِهِ الْبَرِّ هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، وَذَهَبَ ابْنُ أَدْرِيسَ إِلَى أَنَّهُ يَدُودُ
مِيرَاثاً .

(٢) يَعْنِي إِذَا بَاعَ بِالْمَزَايِدَةِ . وَالسُّنْدُ مَجْهُولٌ كَمَا فِي الْكَافِي وَالتَّهْذِيبِ .

(٣) لِمَلِّ الْمَرَادِ بِهِ رِعَايَةَ النُّبْطَةِ ، وَلَا مَحْذُورَ فِي أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ وَالْقَابِلُ وَاحِداً
لَا تَنْفَايِرَ الْأَعْتِبَارِي كَافٍ .

(٤) الْخَبْلُ - مُحَرَّكَ - فَسَادُ الْعَقْلِ لِحُزْنِ يَمْتَرِي الْإِنْسَانَ ، وَأَيْضاً فَسَادُ الْأَمْنَاءِ
وَالْفَالَجِ .

له : أريد أن أكلمك ، قال فادن منّي فدنوت حيث لا يسمع أحدكلامي فقلت له هذا وقع على أمّ ولد لأبيه فأمرني أبوه وأوصى إليّ أن أخرجّه من الميراث ولا أورثه شيئاً ، فأثبت موسى بن جعفر عليه السلام بالمدينة فأخبرته وسألته فأمرني أن أخرجّه من الميراث ولا أورثه شيئاً فقال : الله إنّ أبا الحسن أمرك ؟ فقلت : نعم فاستحلّفتني ثلاثاً ثمّ قال لي : أنفذ ما أمرك فالقول قوله ، قال الوصي : فأصابه الخبل بعد ذلك ، قال أبو محمد الحسن بن عليّ الوشاء : رأيته بعد ذلك ^(١) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : ومتى أوصى الرجل بإخراج ابنه من الميراث ولم يحدث هذا الحدث لم يجز للوصيّ إنفاذ وصيته في ذلك وتصديق ذلك : ٥٥١٩ ٢ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد العزيز بن المهديّ ، عن سعد بن سعد قال : سأله - يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام - عن رجل كان له ابن يدعيه فنفاه وأخرجّه من الميراث وأنا وصيته فكيف أصنع ؟ فقال عليه السلام : لزمه الولد لا إقراره بالمشهد ، لا يدفعه الوصيّ عن شيء قد علمه .

باب ٦٠٣

انقطاع يتم اليتيم

٥٥٢٠ ١ - روى منصور بن حازم ، عن هشام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « انقطاع يتم اليتيم الاحتلام وهو أشدّه ، وإن احتمل ولم يؤنس منه رشده وكان سفيهاً أضعيفاً فليمسك عنه وليّه ماله » ^(٢) .

٥٥٢١ ٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن مثنى بن راشد ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن يقيم قد قرأ القرآن وليس بعقله بأس ، وله مالٌ على

(١) زاد في الكافي « وقد أصابه الخبل » وهذا الحكم مقصور على هذه القضية ولا يتمدى به إلى غيرها ، وحمل على أنه عليه السلام كان عالماً بانتفاء الولد منه واقفاً فحكم بذلك ولا فأخراج الوارث عن الميراث مخالف للكتاب والسنة .

(٢) سند الخبر حسن كالصحيح ، ورواه الكليني ج ٧ ص ٤٨ في الصحيح .

يُدي رجل فأبراد الذي عنده المال أن يعمل به حتى يحتلم ويدفع إليه ماله ، قال : وإن احتلم ولم يكن له عقل لم يدفع إليه شيء أبداً ، ^(١) .

٥٥٢٢ ٣ - وروى الحسن بن عليّ الوشاء ، عن هبة الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا بلغ الغلام أشده ثلاث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة سنة وجب عليه ما وجب على المحتلمين احتلم أو لم يحتلم ، وكتب عليه السيئات ، وكتب له الحسنات وجاز له كل شيء إلا أن يكون ضعيفاً أو سفياً » ^(٢) .

٥٥٢٣ ٤ - وروى صفوان بن يحيى ، عن عيسى بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن اليتيمة متى يدفع إليها مالها ؟ قال : إذا علمت أنها لا تفسد ولا تضيع ، فسألت إن كانت قد تزوجت ؟ فقال : إذا تزوجت فقد انقطع ملك الوصي عنها » ^(٣) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : يعني بذلك إذا بلغت تسع سنين .

٥٥٢٤ ٥ - وروى موسى بن بكر ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشرين » ^(٤) .

٥٥٢٥ ٦ - وقال أبو عبد الله عليه السلام : « إذا بلغت الجارية تسع سنين دفع إليها مالها وجاز أمرها في مالها وأقيمت الحدود التامة لها وعليها » ^(٥) .

(١) رواه الكليني والشيخ في القوي ، وقوله « أن يعمل به » أي بمال اليتيم .

(٢) المشهور أن بلوغ الصبي بتمام خمس عشرة سنة وقيل بتمام أربع عشرة ، وليس في هذا الخبر التصريح بالبلوغ ، وحمل الوجوب على أنه يجب على الولي تمرينه وهو بعيد عن اللفظ وتقدم في كتاب الصوم الكلام فيه راجع ص ١٢٢ من المجلد الثاني .

(٣) رواه الشيخ في الصحيح والكليني في الموثق .

(٤) رواه الكليني في القوي ج ٥ ص ٣٩٨ .

(٥) لم أجده مسنداً ، وفي حديث حمزان عن أبي جعفر عليه السلام « أن الجارية ليست مثل الغلام ، أن الجارية إذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم ودفع إليها مالها وجاز أمرها في الشراء والبيع وأقيمت عليها الحدود التامة وأخذها بها - الخ » .

٥٥٢٦ ٧ - وقد روي عن الصادق عليه السلام أنه «سئل عن قول الله عز وجل:» : «فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم» قال : إيناس الرشد حفظ المال ، ^(١) .

٥٥٢٧ ٨ - وفي رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن المغيرة ممن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام : «أنه قال في تفسير هذه الآية إذا رأيتموهم يحبون آل محمد عليهم السلام فارفعوهم درجة» .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذا الحديث غير مخالف لما تقدم وذلك أنه إذا أؤس منه الرشد وهو حفظ المال دفع إليه ماله وكذلك إذا أؤس منه الرشد في قبول الحق اختبار به ، وقد تنزل الآية في شيء وتجري في غيره .

باب ٦٠٤

ما جاء فيمن يمتنع من أخذ ماله بعد البلوغ

٥٥٢٨ ٩ - روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن سعد بن إسماعيل ، عن أبيه قال : « سألت الرضا عليه السلام عن وصي أيتام يدرك أيتامه فيعرض عليهم أن يأخذوا الذي لهم فيأبون عليه كيف يصنع ؟ قال : يرد عليهم ويكرهم عليه» .

باب ٦٠٥

الوصي يمنع الوارث ماله بعد البلوغ فيزني لعجزه عن التزويج

٥٥٢٩ ١ - روى محمد بن يعقوب الكليني - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن قيس ^(٢) ، عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام : «قال : في رجل مات وأوصى إلى رجل وله ابن صغير فأدرك الغلام وذهب إلى الوصي فقال له : رد علي مالي لا تزوج فأبى عليه فذهب حتى زنى ، قال : يلزم ثلثي إنم زنا هذا الرجل -

(١) روى المياشي في تفسيره ج ١ ص ٢٢١ من يونس بن يعقوب مثله .

(٢) كذا في النسخ «وفي الكافي «محمد بن عيسى» مكان «محمد بن قيس» وهو الصواب والتصحيح من النسخ .

ذلك الوصي الذي منعه المال ولم يعطه فكان يتزوج .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : ما وجدت هذا الحديث إلا في كتاب محمد بن يعقوب ، وما رويته إلا من طريقه حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن عصام الكليني - رضي الله عنه - عن محمد بن يعقوب .

باب ٦٠٦

ما جاء فيمن أوصى أو أعتق وعليه دين

٥٥٣٠ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن زكريا بن أبي يحيى السعدي^(١) ، عن الحكم بن عتيبة قال : «كنا على باب أبي جعفر عليه السلام ونحن جماعة ننظر أن يخرج إذ جاءت امرأة فقالت : أيتكم أبو جعفر ؟ فقال لها القوم : ما تريد من منه ؟ قالت : أسأله عن مسألة فقالوا لها : هذا فقيه أهل العراق فأسأليه فقالت : إن زوجي مات وترك ألف درهم وكان لي عليه دين من صداقي خمسمائة درهم فأخذت صداقي وأخذت ميراثي ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له قال الحكم : فبينما أنا أحسب إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فقال : ما هذا الذي أراك تحرك به أصابعك يا حكم ؟ فقلت : إن هذه المرأة ذكرت أن زوجها مات وترك ألف درهم وكان لها عليه من صداقها خمسمائة درهم فأخذت منه صداقها وأخذت [منه] ميراثها ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له قال الحكم : فوالله ما أتممت الكلام حتى قال : أقرت بثلاثي ما في يديها ولا ميراث لها [قال الحكم :] فما رأيت والله أفهم من أبي جعفر عليه السلام قط .

قال ابن أبي عمير : وتفسير ذلك أنه لا ميراث حتى يقضى الدين ، وإنما ترك ألف درهم وعليه من الدين ألف وخمسمائة درهم لها وللرجل فلها ثلث الألف لأن لها خمسمائة درهم وللرجل ألف درهم فله ثلثاها .

(١) في الكافي ج ٧ ص ٢٢ « عن زكريا بن يحيى الشعيري ، وفي ص ١٦٧ ، من

زكريا بن يحيى ، عن الشعيري ، والظاهر أن الصواب زكريا بن يحيى الشعيري .

٥٥٣١ ٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعتق مملوكه عند موته وعليه دين ، فقال : إن كان قيمته مثل الذي عليه ومثله جاز عتقه وإلا لم يجز ، ^(١) .

٥٥٣٢ ٣ - وفي رواية أبان بن عثمان قال : « سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل إن عليه ديناً ^(٢) فقال : يقضي الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما بقي بين الورثة ، قلت : فيفرق الوصي ^(٣) ما كان أوصى به في الدين ، ممن ^(٤) يؤخذ الدين أمن الورثة أم من الوصي ؟ فقال : لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي ضامن له ، ^(٥) .

(١) قال في المسالك : إذا أوصى بمقت مملوكه تبرعاً أو أعتقه منجزاً - على أن المنجزات من الثلث - وعليه دين فإن كان الدين يحيط بالتركة بطل المقت والوصية به ، وإن فضل منها عن الدين فضل وإن قل صرف ثلث الفاضل في الوصايا فيمقت من العبد بحساب ما يبقى من الثلث ويسمى في باقي قيمته ، هذا هو الذي تقتضيه القواعد ولكن وردت روايات صحيحة في أنه يعتبر قيمة العبد الذي أعتق في مرض الموت فإن كان بقدر الدين مرتين أعتق العبد وسعى في خمسة أسداس قيمته لأن نصفه حينئذ ينصرف إلى الدين فيبطل فيه المقت ويبقى منه ثلاثة أسداس ، للمقت منها سدس هو ثلث التركة بعد الدين ، وللورثة سدسان ، وإن كانت قيمة العبد أقل من قدر الدين مرتين بطل المقت فيه أجمع ، وقد عمل بمضمونها المحقق وجماعة ، والشيخ وجماعة عدوا الحكم من منطوق الرواية إلى الوصية بالمقت في المكاتب ، واقتصر المحقق على الحكم في المنجز ، وأكثر المتأخرين ردوا الرواية لمخالفتها لغيرها من الروايات الصحيحة ولله أولى .

(٢) في الكافي « وعليه دين » .

(٣) في بعض النسخ « فرق الوصي » وقال الفاضل التنفسي : أي ما كان الميت أوصى بأن يصرف في الدين قدره الوصي في غير الدين ، أقول : في التهذيبين والكافي « وفرق ما كان أوصى به من الدين » وهو الأصوب . (٤) ابتداء الاستفهام .

(٥) حمل على ما إذا فرط في إيصاله الفرما ، ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه « قال في رجل توفي فأوصى إلى رجل وعلى الرجل المتوفى دين فعمد الذي أوصى إليه فمزل الذي للفرما فرفعه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة ، فيسرق الذي للفرما من الليل ، ممن يؤخذ ؟ قال : هو ضامن حين عزله في بيته يؤدي من ماله » . وعلى نسخة « فيفرق الوصي ما كان أوصى به ، لا يحتاج إلى التكلف لكنه تصحيف . (المرأة)

باب ٦٠٧

براءة ذمة الميت من الدين بضمان من يضمه
للغرماء برضاهم

٥٥٣٣ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام : « في الرجل يموت وعليه دين فيضمه ضامن للغرماء ، قال : إذا رضي الغرماء فقد برئت ذمة الميت » ^(١) .

باب ٦٠٨

المبيع إذا كان قائماً بعينه ومات المشتري وعليه دين
وثمن المبيع

٥٥٣٤ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ، ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه ، فقال : إذا كان المتاع قائماً بعينه رد إلى صاحب المتاع وليس للغرماء أن يخاصموه » ^(٢) .

باب ٦٠٩

قضاء الدين من الدية

٥٥٣٥ ١ - روى صفوان بن يحيى الأزرق ^(٣) عن أبي الحسن عليه السلام : « في الرجل

(١) يدل على اشتراط رضا المضمون له دون المضمون عنه كما هو المشهور ، وقيل بعدمه .

(٢) المشهور أن غرماء الميت سواء في التركة إلا أن يترك مثل ما عليه فصاعداً ، فيجوز لصاحب العين أخذها ، وخالف فيها ابن الجنيد فحكم بالاختصاص مطلقاً وإن لم يكن وقت التركة بالدين كما هو المشهور في الحى المفلس ، فهذه الرواية محمولة إما على سورة كون التركة مثل ما عليه فصاعداً على المشهور ، أو مطلقاً على مذهب ابن الجنيد . (سلطان)

(٣) فيه سقط أو صحّف « عن » بـ « ب » والصواب كما في الكافي « عن صفوان بن يحيى ، عن يحيى الأزرق ، والظاهر أنه يحيى بن عبد الرحمن الثقة .

يُقتل وعليه دين ولم يترك مالا فأخذ أهله الدية من قاتله عليهم أن يقضوا دينه ؟ قال : نعم ، قلت : وهو لم يترك شيئاً ، قال : إنما أخذوا دينه ، فعليهم أن يقضوا دينه ، ^(١) .

باب ٦١٠

كراهية الوصية الى المرأة

٥٥٣٦ ١ - روى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : المرأة لا يوصى إليها لأن الله عز وجل يقول : ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ، ^(٢) » .

٥٥٣٧ ٢ - وفي خبر آخر : « سئل أبو جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » قال : لا تؤتوها شارب الخمر ولا النساء ، ثم قال : وأي سفيه أسفه من شارب الخمر ، ^(٣) » .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : « إنما يعني كراهة اختيار المرأة للوصية ، فمن أوصى إليها لزمها القيام بالوصية على ما تؤمر به ويوصى إليها فيه إن شاء الله تعالى . »

باب ٦١١

ما يجب على وصي الوصي من القيام بالوصية

٥٥٣٨ ١ - كتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - إلى أبي محمد الحسن بن

(١) يدل على أن الدية في حكم مال الميت يقضى منها ديونه ووصاياه ، وظاهره يشمل العمد والخطأ ، ورواه الشيخ أيضاً في الصحيح عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام . (م ت)
(٢) السند ضعيف ، وحمل على الكراهة كما فهمه المصنف لما تقدم في خبر على بن يقطين تحت رقم ٥٤٨٦ وغيره جوازها .

(٣) روى المياشي ج ١ ص ٢٢٠ من تفسيره عن إبراهيم بن عبد الحميد قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الآية « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » قال : كل من يشرب الخمر فهو سفيه » .

عليّ عليه السلام رجل كان وصي رجل فمات وأوصى إلى رجل آخر هل يلزم الوصي وصية الرجل الذي كان هذا وصيته ؟ فكتب عليه السلام : يلزمه بحقه إن كان له قبله حق إن شاء الله ، ^(١) .

باب ٦١٢

الرجل يوصي من ماله بشيء لرجل ثم يقتل خطأ

٥٥٣٩ ١ - روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس قال : قلت له : رجل أوصى لرجل بوصية من ماله ثلث أو أربع فيقتل الرجل خطأ - يعني الموصى - ^(٢) ؟ فقال : تجاز لهذا الوصية من ماله ومن ديته ، ^(٣) .
٥٥٤٠ ٢ - وفي خبر آخر : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بثلث ماله ثم قُتل خطأ ، قال : ثلث ديته داخل في وصيته ، ^(٤) .

باب ٦١٣

الرجل يوصي الى رجل بولده ومال لهم وأذن له عند الوصية

أن يعمل بالمال والريح بينه وبينهم

٥٥٤١ ١ - روى محمد بن يعقوب الكليني - رضي الله عنه - قال : حدثني أحمد ابن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن الميثمي ، عن الحسن بن علي بن يوسف ، عن منتهى بن الوليد ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أوصى

(١) الظاهر أن المراد به أنه إذا كان على الموصي حقوق واجبة وأوصى إليه فلم يخرج يجوز أن يوصي لأخراجها ، وحمله بعض الأصحاب على أن الموصي رخص له في الوصية وفسر الخبر به ، وهو محتمل ، والاحوط أن يستأذن الفقيه في ذلك ، ولو استأذن منه الورثة كان غاية الاحتياط . (م ت)

(٢) السؤال لتوهم عدم دخول ديته في ماله حين أوصى .

(٣) يعني للموصى له ثلث ماله وديته أوردتهما على حسب الوصية .

(٤) رواه الكليني ج ٧ ص ١١ بإسناده المعروف عن السكوني ، وبه أفنى الأصحاب .

إلى رجل بولده ومال لهم وأذن له عند الوصية أن يعمل بالمال ويكون الربح بينهما وبينهم ، فقال : لأبأس به من أجل أن أباه قد أذن له في ذلك وهو حي .

٥٥٤٢ - ٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن خالد الطويل قال : دعاني أبي حين حضرته الوفاة فقال : يا بني أقبض مال إخوتك الصغار واعمل به وخذ نصف الربح وأعطهم النصف ، وليس عليك ضمان فقد متني أم ولد أبي بعد وفاة أبي إلى ابن أبي ليلى ، فقالت : إن هذا يأكل أموال ولدي ، قال : فقضت عليه ما أمرني به أبي ، فقال ابن أبي ليلى : إن كان أبوك أمرك بالبطل لم أجزه ثم أشهد على ابن أبي ليلى إن أنا حررته فأنا له ضامن ، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام بعد فافتصمت عليه فصحتي ، ثم قلت له : ما ترى ؟ فقال : أما قول ابن أبي ليلى فلا أستطيع ردّه ، وأما فيما بينك وبين الله عز وجل فليس عليك ضمان ، ^(١) .

باب ٦١٤

أقرار المريض للوارث بدين

٥٥٤٣ - ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن إسماعيل بن جابر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقر لوارث له وهو مريض بدين عليه ، فقال :

(١) قال في المسالك : جواز الوصية بالمضاربة هو المشهور بين الأصحاب ومستندهم رواية خالد الطويل برواية محمد بن مسلم (يعني الخبر السابق) ومقتضاها كون الأولاد صفاءً ، والمحقق وأكثر الجماعة أطلقوا الصحة في الورثة الشامل للملكين ، ويشمل الإطلاق وإطلاق الروايتين ما إذا كان الربح بقدر المثل أو الزائد بقدر الثلث أو أكثر من حيث أنه عليه السلام ترك الاستفصال وهو دليل العموم عند جميع الأصوليين ، وذهب ابن إدريس إلى أن الصحة مشروطة بكون المال بقدر الثلث فما دون ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن المحاباة في الحصة من الربح بالنسبة إلى أجره المثل محسوبة من الثلث ولكل منهما وجه والذي يختار في هذه المسألة أن الوارث إن كان مولى عليه من الموصى كالولد الصغير فالوصية بالمضاربة بماله صحيحة مطلقاً ويصح مادام مولى عليه صغيراً فإذا كمل كان له فسخ المضاربة ولا فرق بين زيادة الحصة عن أجره المثل وعدمها ، ولا بين كون المال بقدر الثلث وأزيد ، ولا بين كون الربح بقدر الثلث وأزيد إن كان يصح للوارث مطلقاً لكن له فسخها .

يجوز إذا كان الذي أقر به دون الثلث ، ^(١) .

٥٥٤٤ ٢ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : « الرجل يقر لوارث بدين عليه ، فقال : يجوز إذا كان ملياً » ^(٢) .

٥٥٤٥ ٣ - وروى صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لبعض ورثته بأن له عليه ديناً ، فقال : إن كان الميت مريضاً فأعطه الذي أوصى له » ^(٣) .

٥٥٤٦ ٤ - وروى علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ، عن العلاء بن ربيعة السابري قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالاً فلما حضرها الموت قالت له : إن المال الذي دفعته إليك لفلانة ، وماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل وقالوا : إنه كان لصاحبتنا مالاً لأنراه إلا عندك ، فاحلف لنا ما قبلك شيء أفيحلف لهم ؟ فقال : إن كانت مأمونة عنده فليحلف وإن كانت متهمه فلا يحلف وبضع الأمر على ما كان ، فإنما لها من مالها ثلثه » ^(٤) .

(١) في الكافي « يجوز عليه إذا أقر به دون الثلث » وقال العلامة المجلسي : ظاهره اعتبار قصوره عن الثلث ولم يقل به أحد ، إلا أن يكون « دون » بمعنى « عنده » ، أو يكون المراد به الثلث ومادون ويكون الاكتفاء بالثاني مبنياً على الغالب لأن الغالب إما زيادته عن الثلث أو نقصانه وكونه بقدر الثلث من غير زيادة ونقص نادر .

(٢) المليء : الفنى ، وقال العلامة المجلسي أى الوارث الذى أقر له بملاطه قرينة صدقه ، أو المقر ويكون المراد الصدق والأمانة مجازاً ، وفى الثلث وما دونه بأن يبقى ملاطه بعد الاقرار بالثلثين وهو الظاهر مما فهمه الأصحاب ، واختلف الأصحاب - رضوان الله عليهم - فى اقرار المريض إذا مات فى مرضه قليل ينفذ من الأصل مطلقاً ، وقيد جماعة منهم الشيخان والمحقق بل أكثر الأصحاب بما إذا لم يكن متهماً ، والأمن الثلث ، وذهب المحقق فى النافع إلى أن الاقرار للإجنبى من الأصل مع عدم التهمة ، والاقراء للوارث من الثلث مع عدمها أيضاً ، وقوى العلامة فى التذكرة اعتبار المدالة فى المريض وجعلها هى الدافعة للتهمة ولعله أخذ من رواية ابن حازم الآتية .

(٣) قوله « مريضاً » أى غير متهم .

(٤) يعنى بالتهمة أن يظن به إرادته الإضرار بالورثة وإن لا يبقى لهم شيء . (الوافى)

باب ٦١٥

اقرار بعض الورثة بعق أو دين

٥٥٤٧ ١ - روى يونس بن عبد الرحمن ، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل مات وترك عبداً فشهد بعض ولده أن أباه أعتقه ، فقال : تجوز عليه شهادته ولا يفرم ، ويستسعى الغلام فيما كان لغيره من الورثة » ^(١) .

٥٥٤٨ ٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ؛ وحسين بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين فقال : يلزمه ذلك في حصته » .

٥٥٤٩ ٣ - وفي حديث آخر : « أنه إذا شهد اثنان من الورثة وكانا عدلين أجزى ذلك على الورثة ، وإن لم يكونا عدلين ألزما ذلك في حصتهما » ^(٢) .

باب ٦١٦

الرجل يموت وعليه دين وله عيال

٥٥٥٠ ١ - روى ابن أبي نصر البزنطي ، بإسناده ^(٣) أنه « سئل عن رجل يموت ويترك عيالاً وعليه دين فينفق عليهم من ماله ؟ قال : إن استيقن أن الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم ، وإن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال » ^(٤) .

(١) لعله محمول على طريقة الاصحاب على ما إذا رضى الورثة بالاستسعاء ، قال المحقق في الشرايع : إذا شهد بعض الورثة بمقت مملوك لهم مضى المتق في نصيبه فان شهد آخرو كانا مرضيين نفذ المتق فيه كله والامضى في نصيبهما ولا يكلف أحدهما شراء الباقي . (المرأة)
(٢) رواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٧٩ في الضيف في ضمن حديث ولفظه « وان أقر اثنان من الورثة - الخ » .

(٣) رواه الكليني في المرسل كالصحيح ج ٧ ص ٢٣ ، و نحوه في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج .

(٤) أى من أصل المال دون الثلث ، وقيل بالمعروف من غير اسراف وتعتير ، وهو بعيد . (المرأة)

باب ٦١٧

نوادر الوصايا

٥٥٥١ ١ - روى محمد بن يعقوب الكليني^(١) - رضي الله عنه - عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ؛ وغيره ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أعتق أبو جعفر عليه السلام من غلمانته عند موته ثلثهم وأمسك خيارهم ، فقلت له : يا أبا عبد الله تعنت هؤلاء وتمسك هؤلاء ! فقال : إنهم قد أصابوا مني ضرباً فيكون هذا بهذا » .

٥٥٥٢ ٢ - وروى الحسن بن علي الوشاء ، عن عبد الله بن سنان ، عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « مرض علي بن الحسين عليه السلام ثلاث مرضات في كل مرضة يوصي بوصية ، فإذا أفاق أمضى وصيته » .

٥٥٥٣ ٣ - وروى ابن أبي عمير ؛ وصفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عما يقول الناس في الوصية بالثلاث والرابع عند موته شيء صحيح معروف ، أم كيف صنع أبوك ؟ فقال : الثلاث ذلك الذي صنع أبي عليه السلام ،^(١) » .

٥٥٥٤ ٤ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن سلمى مولاة ولد أبي عبد الله عليه السلام^(٢) قالت : « كنت عند أبي عبد الله عليه السلام حين حضرته الوفاة فأغني عليه فلما أفاق قال : أعطوا الحسن بن علي بن علي بن الحسين - وهو الأقطس^(٣) - سبعين ديناراً ، قلت : أعطى رجلاً حمل عليك بالشفرة^(٤) ؟ فقال : ويحك ! أما تفرئين

(١) رواه الكليني في الصحيح ، وفعله (ع) ذلك لبيان الجواز أو الوردية كانوا راضين

والأفادولي الاكتفاء بالربع والخمس كما تقدم .

(٢) هكذا في التهذيب أيضاً ، وفي الكافي ج ٧ ص ٥٥٥ مولاة أبي عبد الله (ع) ، .

(٣) الأقطس في كتب الأنساب لقب أحد ابنيه الحسين بن الحسن أو عبد الله بن الحسن .

(٤) الشفرة - بالفتح - : السكين العظيم . وفي الكافي وقال ابن محبوب في حديثه :

حمل عليك بالشفرة يريد أن يقتلك .

القرآن ؟ قلت : بلى ، قال : أما سمعت قول الله عز وجل : « والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب » .

٥٥٥٥ - وروى ابن أبي عمير ، عن عثمان بن مروان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « إن أبا حمزة الموت فقلت له : أوص ، فقال : هذا ابني - يعني عمر - فما صنع فهو جائز ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : فقد أوصى أبوك وأوجز ، قال : قلت : فإنه أمر وأوصى لك بكذا وكذا ، فقال : أجز ^(١) ، قلت : فأوصى بنسمة مؤمنة عارفة ، فلمّا أعتقناها بان أنها لغير رشدة ^(٢) فقال : قد أجزأت عنه إنّما مثّل ذلك مثّل رجل اشترى أضيحة على أنها سمينة فوجدها مهزولة فقد أجزأت عنه » .

٥٥٥٦ - وروى عبد الله بن جعفر الحميري ، عن الحسن بن مالك قال : « كتبت إليه - يعني علي بن محمد عليه السلام - رجل مات وجعل كل شيء في حياته لك ، ولم يكن له ولد ، ثم إنه أصاب بعد ذلك ولداً ومبلغ ماله ثلاثة آلاف درهم وقد بعثت إليك بألف درهم ، فإن رأيت جعلني الله فداك أن تعلمني رأيك لأعمل به ؟ فكتب عليه السلام : أطلق لهم » ^(٣) .

٥٥٥٧ - وروى محمد بن يعقوب الكليني - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد قال : « كتبت إلى علي بن محمد عليه السلام رجل جعل لك - جعلني الله فداك - شيئاً من ماله ، ثم احتاج إليه أبأخذه لنفسه أو يبعث به إليك ؟ فقال : هو بالخيار في ذلك مالم يخرج من يده ولو وصل إلينا لرأينا أن نواسيه به وقد احتاج إليه ^(٤) ،

(١) أى امض الوصية كما أوصى .

(٢) أى ولدت من غير نكاح شرعى ، يقال : هذا ولد رشدة - بكسر الراء - إذا كان

لنكاح صحيح كما يقال فى ضده « ولد زنية - بالكسر أيضاً - كما فى النهاية .

(٣) قال العلامة المجلسى : لو كان جعل ماله له (ع) بالوصية فإطلاق الثلاثين لعدم

تنفيذ الورثة أولكونهم أينما ولو كان بالهبة فاما تبرعاً أو لعدم تحقق الإقباض .

(٤) لم أجده فى مظان فى الكافى ولملّه فى كتابه « رسائل الائمة » ومن المأسوف عليه فقدان

نسخة هذا الكتاب ، والسند صحيح وقيل : يدل على أنه مالم يقبض العطايا يجوز له الرجوع

والموصى بالخيار فى الرجوع الى أن يموت .

قال : وكتبت إليه رجل أوصى لك - جعلني الله فداك - بشيء معلوم من ماله وأوصى لأقربائه من قبل أبيه وأمه ، ثم إنه غير الوصية فحرم من أعطى ، وأعطى من حرم ، أيجوز له ذلك ؟ فكتب عليه السلام : هو بالخيار في جميع ذلك إلى أن يأتيه الموت .

٥٥٥٨ ٨ - وروى محمد بن عيسى العبيدي ، عن الحسن بن راشد ^(١) قال : سألت العسكري عليه السلام عن رجل أوصى بثلثه بعد موته فقال : ثلثي بعد موتي بين موالي وموالياتي ، ولأبيه موال يدخلون موالي أبيه في وصيته بما يسمون مواله أم لا يدخلون ؟ فكتب عليه السلام : لا يدخلون ^(٢) .

٥٥٥٩ ٩ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن عيسى ، عن محمد بن محمد ^(٣) قال : « كتب علي بن بلال إلى أبي الحسن - يعني علي بن محمد عليه السلام - يهودي مات وأوصى لديناره بشيء ^(٤) أقدر على أخذه هل يجوز أن أخذه فأدفعه إلى مواليك أو أنفذه فيما أوصى به اليهودي ؟ فكتب عليه السلام : أوصله إلي وعرفنيه لا أنفذه فيما ينبغي إن شاء الله تعالى » ^(٥) .

٥٥٦٠ ١٠ - وروى السكوني باسناداه قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أقر عند موته فقال لفلان وفلان لأحدهما عندي ألف درهم ثم مات على تلك الحال فقال : أيتما أقام البيعة فله المال فإن لم يقم أحدهما البيعة فالمال بينهما نصفان » ^(٦) .

(١) هو الحسن بن راشد أبو علي البغدادي مولى آل مهلب ثقة من أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام وبهذه القرينة يكون المراد بالمسكري أبا الحسن علي بن محمد الهادي عليهما السلام .

(٢) يدل على أن المولى ينصرف إلى ماله لا إلى مولى أبيه وإن أطلق عليه فهو على المجاز والاطلاق منصرف إلى الحقيقة . (مت)

(٣) هو محمد بن محمد بن يحيى أبو علي العلوي جليل من أهل نيشابور .

(٤) أي لاهل دينه وملته أو المتدين منهم .

(٥) حمله في التهذيبين على انفاذه في الديان لانه (ع) أعلم بكيفية القسمة فيهم ووضعه

مواضعه (الوافي) أقول : قوله « عرفنيه » أي من بين الاموال التي ترسله إلى .

(٦) قال المولى المجلسي : هذا من الصلح الاجباري .

٥٥٦١ ١١ - وروى علي بن مهزيار ، عن أحمد بن حمزة قال : قلت له ^(١) : « د إن في بلدنا ربما أوصى بالمال آل محمد فيأتوني به فأكره أن أحمله إليك حتى أستمرك ، فقال : لا نأنتي به ولا نعرض له » ^(٢) .

٥٥٦٢ ١٢ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « د أوصى رجل بثلاثين ديناراً لولد فاطمة عليها السلام قال : فأنى بها الرجل أبا عبد الله عليه السلام فقال أبو عبد الله عليه السلام : ادفعها إلى فلان شيخ من ولد فاطمة عليها السلام وكان معيلاً مقللاً فقال له الرجل : إنما أوصى بها الرجل لولد فاطمة ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : إنها لاتقع من ولد فاطمة عليها السلام وهي تقع من هذا الرجل وله عيال » ^(٣) .

٥٥٦٣ ١٣ - وروى ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن بريد بن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : « د إن رجلاً أوصى إليّ فسألته أن يشرك معي ذاقربة له ففعل ، وذكر الذي أوصى إليّ أن له قبل الذي أشركه في الوصية خمسين ومائة درهم وعنده رهن بهاجام من فضة فلماً هلك الرجل أنشأ الوصي يدعي أن له قبله أكرار حنطة ، قال : إن أقام البيئنة وإلا فلا شيء له ، قال : قلت له : أيجل له أن يأخذ ممّا في يده شيئاً ؟ قال : لا يجل له . قلت : أرأيت لو أن رجلاً اعتدى عليه فأخذ ماله فقدّر عليّ أن يأخذ من ماله ما أخذ أيجل ذلك له ؟ فقال : إن هذا ليس مثل هذا » ^(٤) .

(١) أحمد بن حمزة هذا هو ابن البسج القمي ، كان من أصحاب أبي الحسن الرضا (ع)

ثقة ثقة . « جش »

(٢) النهي اما للتنقية أو عدم أهلية الراوى للوكالة وان كان ثقة في الرواية . (م)

(٣) أي لا يسهم جميعاً ، ولا يمكن توزيعها وإسالتها الى جميعهم ، و اعطاؤها بعضهم

يكنى .

(٤) السند موثق كما في الكافي ، وفي الشرايع ، لو كان للوصي دين على الميت جاز

أن يستوفي ما في يده من غير أن حاكم اذا لم يكن له حجة وقيل يجوز مطلقاً ، وقال في المسالك :

القول الاول للشيخ في النهاية ، ويمكن الاستدلال له بموتقة بريد بن معاوية ، والقول الثاني

لابن ادریس وهو الأقوى . والجواب عن الرواية مع قطع النظر عن سندها أنها مفروضة في —

٥٥٦٤ ١٤ - وروى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبدالله بن حبيب ^(١) ، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عن رجل كانت له عندي دنائير وكان مريضاً فقال لي : إن حدث بي حدث فأعط فلاناً عشرين ديناراً وأعط أختي بقية الدنانير ، فمات ولم أشهد موته ، فأنت رجل مسلم صادق فقال لي : إنه أمرني أن أقول لك : انظر إلى الدنانير التي أمرتك أن تدفعها إلى أختي فتصدق منها بعشرة دنائير اقسمها في المسلمين ، ولم تعلم أخته أن عندي شيئاً ؟ فقال : أرى أن تصدق منها بعشرة دنائير كما قال ، ^(٢) .

٥٥٦٥ ١٥ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن عمار بن مروان ، عن سماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام « في قول الله عز وجل « الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » قال : هوشىء جعله الله عز وجل لصاحب هذا الأمر ^(٣) ، قلت : فهل لذلك حد ؟ قال : نعم ، قال : قلت : وما

→ استيفاء أحد الوصيين على الاجتماع بدون إذن الآخر ونحن نقول بموجبه ليس له الاستيفاء بدون إذن كباقي التصرفات وليس للآخر تمكينه منه بدون اثباته ، والكلام منافي الوصى المستقل وقد نبه عليه في آخر الرواية بأن هذا ليس مثل هذا ، أى هذا يأخذ باطلاع الوصى الآخر وليس له تمكينه بمجرد الدعوى بخلاف من يأخذ على جهة المقاصة حيث لا يطلع عليه أحد .

(١) في الكافي ج ٧ ص ٦٤ والتهذيب « عن عبدالله بن جبلة ، وهو الصواب لأن عبدالله ابن حبيب من أصحاب أمير المؤمنين على (ع) وعبدالله بن جبلة ثقة من أصحاب الكاظم (ع) ، ولعل التصحيف من النسخ .

(٢) في الكافي مكان الاختلاف ، وقال العلامة المجلسي : العمل بخبر المدلل الواحد في مثل ذلك لا يخلو من اشكال الا أن يحمل على حصول العلم بالقرائن المتضمنة الى اخباره ويمكن أن يقال : انما حكم (ع) بذلك في الواقعة المخصوصة لعلمه بها .

(٣) لعل المراد للوالدين والأقربين اذا كانوا أصحاب هذا الامر أى المعرفة (مراد وقال الفيض - رحمه الله - بعد نقله في باب صلة الامام من كتاب الخمس : لعل معناه أن المراد بالوالدين النبي والوصى كما ورد وأنا وأنت يا على أبوا هذه الامة ، وبالأقربين سائر الائمة عليهم السلام لانهم ذوو قرباهم وهم أقرب اليه من غيرهم فيصير معنى الآية أن على تارك الخير أن يوص لصاحب زمانه منهم كان من كان .

هو ؟ قال : أدنى ما يكون ثلث الثلث .

٥٥٦٦ ١٦ - وروى يونس بن عبد الرحمن ، عن داود بن النعمان ، عن الفضيل مولى أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « أشهد رسول الله صلى الله عليه وآله على وصيته إلى علي عليه السلام أربعة من عظماء الملائكة جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وآخر لم أحفظ اسمه » ^(١) .

٥٥٦٧ ١٧ - وروى محمد بن يعقوب الكليني - رضي الله عنه - عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعه ، عن سليمان بن داود ، عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : « إن رجلاً من مواليك مات وترك ولدًا صغاراً وترك شيئاً وعليه دين وليس يعلم به الغرماء ، فإن قضي لغرمائه بقي ولده ليس لهم شيء فقال : أنفقه على ولده » ^(٢) .

٥٥٦٨ ١٨ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم قال : « سألت عن الرجل يدبّر مملوكه أله أن يرجع فيه ؟ فقال : نعم هو بمنزلة الوصية » ^(٣) .

(١) ولم أحفظ اسمه من كلام الراوي .

(٢) سند هذا الخبر ضعيف يعلى بن أبي حمزة ومادل عليه مخالف لخبر البزنطي وابن الحجاج المتقدم ذكرهما ص ٢٣٠ وقال الشيخ في التهذيب بعد تضعيفه السند : لا يجوز المدول الى هذا الخبر من الخبرين المتقدمين لان خبر عبدالرحمن بن الحجاج مسند موافق للاصول كلها ، وذلك أنه لا يصح أن ينفق على الورثة الا مما ورتوه ، وليس لهم ميراث اذا كان هناك دين على حال لان الله تعالى قال : « ومن بعد وصية يوصى بها أو دين » فشرط في صحة الميراث أن يكون بعد الدين - انتهى ، وقال الفاضل الثفرى : لعل هذا الحكم محمول على خصوص الواقعة كأن يكون (ع) يعرف الغرماء بأعيانهم ويعلم أن عندهم من الزكاة فيجمل تلك الديون في ذكاتهم حيث أن الامام أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو يعلم أن عليهم الخمس فيجعلها في خمسهم من حصته (ع) ويتصدق هو عليهم الى غير ذلك - انتهى ، وقال الامة المجلسي : يمكن حمل الخبر على أنه (ع) كان عالمًا بأنه لاحق لارباب الديون في خصوص تلك الواقعة ، أو أنهم نواصب فاذن له التصرف في مالهم ، أو على أنهم كانوا بمرض الضياح والتلف فكان يلزم الاتفاق عليهم من أي مال تيسر .

(٣) يدل على جواز الرجوع في الوصية والتدبير مادام حياً .

٥٥٦٩ ١٩ - وروى علي بن الحكم ، عن زياد بن أبي الحلال قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ هل أوصى إلى الحسن والحسين عليهما السلام مع أمير المؤمنين عليه السلام ؟ قال : نعم ، قلت : وهما في ذلك السن ؟ قال : نعم ولا يكون لسواهما في أقل من خمس سنين » .

باب ٦١٨

الوقف والصدقة والنحل (١)

٥٥٧٠ ١ - كتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام « في الوقوف وما روي فيها عن آبائه عليهما السلام ، فوقع عليه السلام : الوقوف تكون على حسب ما يوقفها أهلها إن شاء الله تعالى » .

٥٥٧١ ٢ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى البقطيني ، عن علي بن مهزيار ، عن أبي الحسن (٢) قال : « كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام : أني وقفت أرضاً على ولدي وفي حجٍّ ووجهه برٌّ ولك فيه حقٌ بعدى ولمن بعدك وقد أزلتها عن ذلك المجرى ، فقال : أنت في حلٍّ وموسع لك » (٣) .

٥٥٧٢ ٣ - وروى علي بن مهزيار قال : قلت له (٤) : « روى بعض مواليك عن آبائك عليهما السلام أن كلَّ وقف إلى وقت معلوم (٥) فهو واجب على الورثة ، وكلَّ وقف

(١) النحل - بالغم - مصدر قولك نحلته من المطية أنحلته نُحْلاً .

(٢) الظاهر أنه أبو الحسن بن هلال الثقة ، كان من اصحاب أبي الحسن الثالث (ع) .

(٣) محمول على ما إذا كانت الإزالة قبل الإقباض وتامية الوقف إذ حينئذ لم يلزم و يجوز التصرف بالملكية (مراد) وقال المولى المجلسي : يمكن أن يكون التغيير للثقة لما أدخله (ع) في الموقوف عليهم ، أولعدهم القبض ، أولعدهم شرط من شروط الوقف ، والاول أظهر .

(٤) أي قلت لأبي جعفر الثاني (ع) كما هو في الكافي ج ٧ ص ٣٦ .

(٥) أي يكون مؤبداً أو مؤقتاً بوقت معلوم فيكون حبساً (م) ، وهو واجب على الورثة ،

أي يجب إنفاذه إلى ذلك الوقت ، وينبغي تعييده بما إذا خرج ما يصل إلى الموقوف عليه بعد -

إلى غير وقت جهل مجهول باطل مردود على الورثة^(١)، وأنت أعلم بقول آبائك عليك وعليهم السلام، فكتب عليه السلام : « هو هكذا عندي »^(٢).

٥٥٧٣ هـ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى، عن العبيدي، عن علي بن سليمان بن رشيد قال : « كتبت إليه^(٣) : جعلت فداك ليس لي ولد ولي ضياع ورثتها عن أبي وبعضها استفدتها ولا آمن من الحدثنان فإن لم يكن لي ولدٌ وحدث بي حدثٌ فما ترى جعلت فداك أن أقف بعضها على فقراء إخواني والمستضعفين، أو أبيعها وأصدق بثمانها في حياتي عليهم؟ فإني أتخوف أن لا ينفذ الوقف بعد موتي، فإن وقفها في حياتي فلي أن أكل منها أيام حياتي أم لا؟ فكتب عليه السلام : فهمت كتابك في أمر ضياعك وليس لك أن تأكل منها^(٤) ولا من الصدقة، فإن أنت أكلت منها لم ينفذ، إن كان لك ورثة فبع وتصدق ببعض ثمنها في حياتك فإن تصدقت أمسكت لنفسك ما يقوتك مثل ما صنع أمير المؤمنين عليه السلام »^(٥).

→ موت الواقف عن ثلثه لأن مثله يرجع إلى الوصية، يدل عليه رواية خالد بن نافع في الباب الثاني (مراد) وقال الشيخ : معنى الوقت المعلوم ذكر الموقوف عليه دون الاجل وقال : كان هذا تمارفاً بينهم فإن الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن صحيحاً.

(١) في الكافي والتهذيب « جهل مجهول وهو باطل مردود ».

(٢) إن كان مراد الراوى التفسير فتركه لمصلحة تكون كثيراً ما في المكاييب، وإن كان مراده السؤال عن صحة الخبر فالجواب ظاهر.

(٣) زاد في الكافي والتهذيب « يعني أبا الحسن عليه السلام ».

(٤) أعلم أن المقطوع به في كلام الأصحاب اشتراط اخراج نفسه في صحة الوقف، فلو وقف على نفسه بطل، وكذا لو شرط لاداء ديونه أو الادراء على نفسه إلا أن يوقف على قبيل فصار منهم كالفقراء، فالمشهور حينئذ جواز الاخذ منه، ومنع ابن ادريس منه مطلقاً، وهذا الخبر يدل على الحكم في الجملة وإن احتمل أن يكون عدم النفوذ لعدم الاقباض لأن الأكل منها يدل عليه. (المرآة)

(٥) يدل على أنه إذا خاف أن لا يصرف الوقف في مصرفه فالتصدق بالمال أفضل. (م ت)

٥٥٧٤ هـ - ٥ - وروى محمد بن عيسى المبيدي قال : « كتب أحمد بن حمزة إلى أبي الحسن عليه السلام مدبر وقف ثم مات صاحبه وعليه دين لا يفي بماله ، فكتب عليه السلام : يباع وقفه في الدين » ^(١) .

٥٥٧٥ هـ - ٦ - وروى محمد بن أحمد ، عن عمر بن علي بن مر ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال : « كتب إليه عليه السلام : ميت أوصى بأن يجري على رجل ما بقي من ثلثه ولم يأمر بإفاد ثلثه ^(٢) هل للموصي أن يوقف ثلث الميت بسبب الإجراء ؟ ^(٣) فكتب عليه السلام : ينفذ ثلثه ولا يوقف » ^(٤) .

٥٥٧٦ هـ - ٧ - وروى صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدوله أن يحدث في ذلك شيئاً ، فقال : إن كان أوقفها الولد أو لغيرهم ^(٥) ثم جعل لها قسماً لم يكن له أن يرجع ، وإن كانوا صغاراً وقد شرط ولايتها لهم حتى يبلغوا فيحوزها لهم ^(٦) لم يكن له أن يرجع فيها [وإن كانوا كباراً ولم يسلمها إليهم

(١) قوله « مدبر وقف » بالمجهول مجاز على حبس خدمته مدة معينة كما يجبيء في مكاتبه على بن معبد . (مراد)

(٢) قوله « ما بقي » أي الرجل حياً . و « من ثلثه » أي ينفذ من الثلث ما دام الثلث باقياً ، فإن مات قبل تمام كان الباقي للورثة . « ولم يأمر بانفاذ ثلثه » أي لم يوص بأن يعطى الثلث أو لم يوص بأن يجري عليه الثلث فإنه لو أوصى كذلك كان الباقي لورثته . (م ت)

(٣) أي يجعله وفقاً بسبب الإجراء أي حتى يجري عليه من حاصله .

(٤) لانه ضرر على الورثة ولم يوص الميت بأن يوقف . وقال بعض الشراح : لدل المراد أن الميت أوصى بالاجراء على الموصى له من الثلث ولم يأمر بإعطاء الثلث والاجراء يشمل الايقاف فهل يجوز حينئذ ايقاف الثلث ؟ فكتب عليه السلام بالاعطاء ونهاه عن الايقاف والله أعلم .

(٥) في الكافي والتهذيب « أوقفها لولده ولغيرهم » .

(٦) « ولايتها لهم » أي شرط ولاية الضيعة لاجل الصغار بأن يكون تصرفه فيها من

جانب الصغار (مراد) وقال العلامة المجلسي : اختلف الاصحاب في أنه هل يشترط نية التبض من الولي أم يكفي كونه في يده ، والاشهر الثاني ، والخبر ظاهراً يدل على الاول الآن يقره ←

ولم يخاصموا حتى يحوزها عنه فله أن يرجع فيها ^(١) لا تنهم لا يحوزونها عنه وقد بلغوا .

٥٥٧٧ ٨ - وروى محمد بن علي بن محبوب ، عن موسى بن جعفر البغدادي ، عن علي بن محمد بن سليمان التوفلي ^(٢) قال : « كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن أرض أوقفها جدِّي على المحتاجين من ولد فلان بن فلان الرُّجل الذي يجمع القبيلة وهم كثير متفرقون في البلاد ، وفي ولد الواقف حاجة شديدة فأسألوني أن أخسهم بها دون سائر ولد الرُّجل الذي يجمع القبيلة ، فأجاب عليه السلام : ذكرت الأرض التي أوقفها جدُّك على فقراء ولد فلان وهي لمن حضر البلد الذي فيه الوقف وليس لك أن تبغى من كان غائباً » ^(٣) .

٥٥٧٨ ٩ - وروى القباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار قال : « كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أن فلاناً ابتاع ضيعة فوقها وجعل لك في الوقف الخمس ويسأل عن رأيك في بيع حصتك من الأرض أو يقوّمها على نفسه بما اشتراها به أو يدعها موقوفة ؟

→ شرط ، على بناء المجهول أي شرط الله وشرع ولايته ، ثم اعلم أنه لا خلاف في الاكتفاء بقبض الأب والجد له مع النية ، وفي الوصي خلاف . وفي بعض النسخ « حتى يجوزوها » من التجوز أي يجبره الأولاد على القبض ولم يسلمها اليهم بالاختيار ولا ولاية له عليهم حتى يكفي قبضه عنهم فله الرجوع .

(١) ما بين القوسين ليس في بعض النسخ وهو موجود في الكافي والتهذيب .
(٢) موسى بن جعفر البغدادي له كتاب وفي فهرست الشيخ عنه محمد بن أحمد بن يحيى وعدم استثنائه من رجال روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى ينسب عن حسن حاله ، والله أعلم (جامع الرواة) وعلي بن محمد بن سليمان حاله مجهول . والخبر رواه الكليني ج ٧ ص ٣٨ عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن موسى بن جعفر ، عن علي بن محمد بن سليمان مع اختلاف في اللفظ .

(٣) ما تضمنه الخبر من أنه إذا وقف على قبيلة فلا يجب إعطاء من كان خارجاً عن البلد هو المشهور بين الأصحاب في الوقف على غير المنحصر لكن قالوا بجواز التمتع في غير البلد أيضاً ، ثم اختلفوا فيمن يوجد منهم في البلد هل يجب الاستيعاب أم لا ، والأحوط الاستيعاب .

فكتب إلى عليه السلام : أعلم فلاناً أنني أمره ببيع حصتي ^(١) من الضيعة وإبصال ثمن ذلك إليّ وأن ذلك رأيي إن شاء الله ، أو يقولها على نفسه إن كان ذلك أرفق به . قال : وكتبت إليه أن الرجل ذكر أن بين من وقف هذه الضيعة عليهم اختلافاً شديداً وأنه ليس يأمن أن يتفاقم ذلك بينهم ^(٢) فإن كان ترى أن يبيع هذا الوقف ويدفع إلى كل إنسان منهم ما كان وقف له من ذلك أمرته ، فكتب عليه السلام بخطه إليّ : أعلمه أن رأيي إن كان قد علم اختلاف ما بين أصحاب الوقف وأن يبيع الوقف أمثل ^(٣) فليبيع فإنه ربما جاء في الاختلاف تلف الأموال والنفوس .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذا وقف كان عليهم دون من بعدهم ولو كان عليهم وعلى أولادهم ماتناسلوا ومن بعد على فقراء المسلمين إلى أن يرث الله

(١) في الكافي : أنني أمره ببيع حصتي . وقال العلامة المجلسي : يحتمل أن يكون هذا الخمس حقاً عليه السلام وقد كان أوقفه السائل فضلاً فلما لم ينفذه عليه السلام بطل ، و أيضاً لا يصح وقف مال الإنسان على نفسه فلذا أمره عليه السلام ببيعه ، ويحتمل أن يكون من مال السائل ولما لم يحصل القبض بعد لم يقبله عليه السلام وفقاً حتى يحصل القبض بل رده ثم بعد إبطال الوقف أمره ببيع حصته هدية وفي الأخير كلام - انتهى ، وقال الفاضل النفرسي : ظاهره أنه ملك الإمام عليه السلام خمس الضيعة الموقوفة فلذا جوز بيعها .
(٢) تتفاقم الأمر إذا عظم . (المصباح)

(٣) قال العلامة المجلسي : يخطر بالبال أنه يمكن حمل الخبر على ما إذا لم يقبض الضيعة الموقوفة ولم يدفعها اليهم ، وحاصل السؤال أنه يعلم أنه إذا دفعها اليهم يحصل بينهم الاختلاف وتشتد لحصول الاختلاف قبل الدفع بينهم بسبب الضيعة وأولاً ما رآها يدفعها موقوفة ويدفعها اليهم أو يرجع من الوقف لعدم لزومه بمد ويدفع اليهم ثمنها أيهما أفضل ؟ فكتب عليه السلام البيع أفضل لمكان الاختلاف المؤدى إلى تلف النفوس والأموال ، فظهر أنه ليس بصريح في جواز بيع الوقف كما فهمه القوم واضطروا إلى العمل به مع مخالفته لأصولهم والقرينة عليه أن أول الخبر أيضاً محمول على ذلك كما عرفت .

الأرض ومن عليها لم يجز بيعه أبداً^(١).

٥٥٧٩ - ١٠ - وروى محمد بن عيسى ، عن أبي علي بن راشد قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت : جعلت فداك اشتريت أرضاً إلى جنبي بألف درهم ، فلما وفرت المال خبرت أن الأرض وقف ، فقال : لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الغلة في مالك ادفعها إلى من وقفت عليه ، قلت : لا أعرف لها رباً ، قال : تصدق بفككتها ،^(٢) .

٥٥٨٠ - ١١ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رباب ، عن جعفر بن حنان^(٣) قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقف غلة له على قرابة له من أبيه وقرابة من أمه

(١) قال استاذنا الشيرازي - رضوان الله تعالى عليه - (*) ويحتمل أن الوقف لم يكن تاماً بالقبض فتردد الواقف بين أن يعطيهم عين الضيقة وقفاً أو ينقصه ويبيعه ويعطيهم ثمنها واستصلح الإمام عليه السلام فرأى له الثاني ، وهذا من افادات فخر المحققين في الايضاح وهو قريب جداً فيسقط الاستدلال به على بيع شيء من الوقف ، وما ذكروه في دفع الاحتمال غير خال عن التكلف ، وبالجمله فيبيع الوقف على خلاف القاعدة ولا يذهب اليه الا بدليل لا يحتمل في الظاهر غير جواز البيع بعد تمام الوقف وهو غير موجود .

(٢) سند الخبر صحيح ويدل على عدم جواز بيع الوقف ووجوب دفعه الى الموقوف عليه ومع عدم المعرفة يتصدق بحاصلها الى أن يتحقق عنده المصروف (م ت) وقال العلامة المجلسي : لعل الاوفق باصول الاصحاب التعريف ثم التخيير بين التصديق والضمان أو الضمان والصيغة به الا أن يخص الوقف بهذا الحكم ، والفرق بينه وبين غيره ظاهر فالمدول عن النص الصحيح غير موجه .

(٣) في بعض النسخ « جعفر بن حيان » كما في الكافي وهو واقفي ولم يوثق بل هو مجهول الحال .

(*) فجعنا بمفاجأة الاجل لاستاذنا الفقيه السعيد ، بطل العلم والعمل والتقوى ، جامع المعقول والمنقول الميرزا أبو الحسن الشيرازي - رحمه الله - الذي كاد أن لا يسمح الدهر بمثل ، فقد لبى دعوة ربه ليلة الاحد لسبع خلون من شهر شوال المكرم سنة ١٣٩٣ ودفن في مقبرة في بستان بجوار روضة سيدنا عبد العظيم بن عبد الله الحسنى عليه السلام بالرتي ، راجع ترجمته بقلمه (ره) في مقدمة المجلد الأول من كتاب الوافي للفيض القاشاني طبع المكتبة الاسلامية بطهران .

وأوصى لرجل ولقبه من تلك الفلّة ليس بينه وبينه قرابة بثلاثمائة درهم كل سنة ويقسم الباقي على قرابته من أبيه وأمه ، قال : جائز للذي أوصى له بذلك ، قلت : أ رأيت إن لم يخرج من غلة الأرض التي وقفها إلا خمسمائة درهم ، فقال : أو ليس في وصيته أن يعطى الذي أوصى له من الفلّة بثلاثمائة درهم ويقسم الباقي على قرابته من أبيه وأمه قلت : نعم ، قال : ليس لقرابته أن يأخذوا من الفلّة شيئاً حتى يوفوا الموصى له ثلاثمائة درهم ، ثم لهم ما بقي بعد ذلك ، قلت : أ رأيت إن مات الذي أوصى له ، قال : إن مات كانت الثلاثمائة درهم لورثته يتوارثونها ما بقي أحد منهم ^(١) فإذا انقطع ورثته ولم يبق منهم أحدٌ كانت الثلاثمائة درهم لقرابة الميت ^(٢) تردُّ إلى ما يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقي [منهم أحد] وبقيت الفلّة ، قلت : فللورثة من قرابة الميت أن يبيعوا الأرض إذا احتاجوا إليها ولم يكفهم ما يخرج من الفلّة ؟ قال : نعم إذا رضوا كلهم وكان البيع خيراً لهم باعوا ، ^(٣) .

(١) قوله « لورثته » يدل على أن المراد بالقب الوارث أعم من أن يكون ولداً أو

غيره . (م ت)

(٢) أى يرجع إلى قرابة الميت وفقاً بشرائطه لأن الميت وقفها وأخرج منها شيئاً وجعل

الباقي بين الورثة ، فإذا انقطع القريب كان لهم ولا يخرج عن الوقف ، ويحتمل عوده إلى

الملك . (م ت)

(٣) يحمل جواز البيع على بيع تلك الحصة لكنها غير معينة المقدار لاختلافها باختلاف

السنين في القيمة ، ويمكن حمل ماورد في جواز البيع على الوقف الذي لم يكن لله تعالى

وما ورد بعدم الجواز على ما نوى القرابة فيه وبه يجمع بين الأخبار ويشهد عليه شواهد منها

(م ت) وقال استاذنا الشمراني - رحمه الله - : الحديث يدل على جواز بيع الوقف عند الحاجة

وكون البيع أنفع ، وأفتى به جماعة من العلماء كالسيد في الانتصار وابن زهرة في الفنية

وادعى الاجماع عليه ، ولا بأس به في الوقف على بطن واحد دون من بعدهم وقد توهم دلالة

الحديث على جواز البيع مع كونه أنفع مطلقاً وإن لم يكن لأصحاب الوقف حاجة وهذا

توهم فاسد إذ لا يبدل الحديث إلا على الجواز مع الحاجة ، وتام الكلام في الفقه - انتهى

وقال في المسالك : القول بجواز البيع في الجملة للاكثر ومستنده صحيحة ابن مهزيار ،

ومن فهم هذه الرواية اختلفت أقوال المجوزين فمنهم من شرط في جواز بيعه حصول الامرين -

٥٥٨١ ١٢ - وروى العباس بن معروف ، عن عثمان بن عيسى ، عن مهران بن محمد قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام أوصى أن يباح عليه سبعة مواسم ^(١) فأوقف لكل موسم مالا ينفق فيه » .

٥٥٨٢ ١٣ - وروى عاصم بن حميد عن أبي بصير قال قال أبو جعفر عليه السلام « ألا أحدثك بوصية فاطمة عليها السلام ؟ قلت : بلى ، فأخرج حقاً أوسطاً فأخرج منه كتاباً فقراه « بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصت به فاطمة بنت محمد عليه السلام أوصت بحوائطها السبعة : العواف ، والدلال ، والبرقة ، والميثب ، والحسنى ، والصافية ، ومال أم إبراهيم ^(٢) إلى علي بن أبي طالب عليه السلام ، فإن مضى علي فإلى الحسن ، فإن مضى الحسن فإلى الحسين ، فإن مضى الحسين فإلى الأكبر من ولدي ، شهد الله على ذلك والمقداد بن الأسود الكندي والزبير بن العوام ، وكتب علي بن أبي طالب عليه السلام » . وروى أن هذه الحوائط كانت وفقاً وكان رسول الله عليه السلام يأخذ منها ما ينفق على أضيافه ومن يمر به ، فلما قبض جاء العباس يخاصم فاطمة عليها السلام فيها ، فشهد علي عليه السلام وغيره أنها وقف عليها .

→ وهما الاختلاف وخوف الخراب ، ومنهم من اكتفى بأحدهما ، والاقوى العمل بما دلت عليه ظاهراً من جوازيه إذا حصل بين أربابه خلف شديد ، وأن خوف الخراب مع ذلك أو منفرداً ليس بشرط لعدم دلالة الرواية عليه ، وأما مجوز بيعه مع كون بيعه أنفع للموقوف عليهم وإن لم يكن خلف فاستند فيه إلى رواية جعفر بن حنان ومال إلى العمل بمضمونها من المتأخرين الشهيد في شرح الارشاد والشيخ على ، مع أن في طريقها ابن حنان وهو مجهول ، فالعمل بخبره فيما خالف الأصل والاجماع في غاية الضعف .

(١) أى يقام له مجلس تذكار فى المواسم .

(٢) فى الكافى فى غير موضع « ما لام إبراهيم » والمراد مشربة أم إبراهيم - أعنى مارية القبطية - وهى بموالى المدينة بين النخيل ، وهذه الحوائط السبعة من أموال مخيريق اليهودى الذى أوصى بأمواله إلى النبى صلى الله عليه وآله على قول وعلى آخر هى من أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وقيل غير ذلك راجع وفاء الوفاء لليهودى .

المسموع من ذكر أحد الحوائط الميَّتب ولكنني سمعت السيد أبا عبد الله محمد ابن الحسن الموسوي - أدام الله توفيقه - ^(١) يذكر أنها تعرف عندهم بالمينم . ٥٥٨٣ - ١٤ - وروى محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الفرج ، عن علي بن معبد قال : « كتب إليه ^(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين يسأله عن رجل مات وخلف امرأة وبنين وبنات وخلف لهم غلاماً أوقفه عليهم عشر سنين ثم هو حر بعد العشرين هل يجوز لهؤلاء الورثة بيع هذا الغلام وهم مضطرون إذا كان على ما وصفته لك جعلني الله فداك ؟ فكتب عليه السلام : لا يبيعونه إلى ميقات شرطه إلا أن يكونوا مضطرين إلى ذلك ، فهو جائز لهم » ^(٣) .

٥٥٨٤ - ١٥ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة قال : « كنت شاهداً لابن أبي ليلى وقضى في رجل جعل لبعض قرابته غلة داره ^(٤) ولم يوقت وقتاً فمات الرجل وحضرت ورثته ابن أبي ليلى وحضر قرابته الذي جعل له غلة الدار ، فقال ابن أبي ليلى : أرى أن أضعها على ماتركها صاحبها ، فقال محمد بن مسلم النخعي : أما إن علي بن أبي طالب عليه السلام قد قضى في هذا المسجد بخلاف ما قضيت ، فقال : وما علمك ؟ قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول : قضى علي عليه السلام برد الحبيس وإنفاذ الواريث ^(٥) »

(١) هو الشريف أبو عبد الله محمد بن الحسن بن اسحاق بن الحسن بن الحسين بن اسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام وهو المعروف بنعمة الذي سلف المصنف هذا الكتاب اجابة لملتسه .

(٢) يمتنى الى علي بن محمد أبي الحسن الهادي عليهما السلام فان محمد بن أحمد بن إبراهيم كان من أصحابه .

(٣) حمل على بيع خدمته فيكون المراد بالبيع الصلح أو الاجارة مجازاً ، وهو بعيد جداً .

(٤) في الكافي والتهذيب « كنت شاهد ابن أبي ليلى - الخ » وقوله : « لم يوقت وقتاً » أي لم يجعله وقتاً مؤبداً ولا سكنى مدة عمره أو عمر الساكن .

(٥) أي حكم عليه السلام بأن ما كان حبساً كذلك يرد الى الورثة بعد موت الحابس ويجعل ميراثاً لورثته . (م ت)

فقال ابن أبي ليلى : هذا عندك في كتاب ؟ قال : نعم ، قال : فأرسل فأتني به ، فقال له
 محمد بن مسلم : على أن لا تنظر من الكتاب إلا في ذلك الحديث ، قال : لك ذلك ،
 قال : فأحضر الكتاب وأراه الحديث عن أبي جعفر عليه السلام في الكتاب فردّه
 فضيّه ، ^(١) .

والحبيس كلٌ وقف إلى غير وقت معلوم هو مردودٌ على الورثة .

٥٥٨٥ ١٦ - وروى عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الرحمن الجعفي ^(٢) قال : « كنت أختلف
 إلى ابن أبي ليلى في موارث لنا ليقسمها وكان فيه حبيس فكان يدافعني ، فلما طال
 ذلك شكوته إلى أبي عبد الله عليه السلام فقال : « أو ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر برد
 الحبيس وإنفاذ الموارث ؟ » قال : فأتيته ففعل كما كان يفعل ، فقلت له : إنني شكوتك
 إلى جعفر بن محمد عليه السلام فقال لي : كيت وكيت ، قال : فحلّفتي ابن أبي ليلى أنه قد قال
 ذلك فحلّفت له ، ففضى لي بذلك » .

٥٥٨٦ ١٧ - وروى يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن شعيب ، عن أبي كهس عن أبي-
 عبد الله عليه السلام قال : « ستّة تلحق المؤمن بعد وفاته : ولد يستغفر له ، ومصحف يخلفه ^(٣) ،
 وغرس يفرسه ، وبئر يحفرها ، وصدقة يجريها ، وسنة يؤخذ بها من بعده » .

٥٥٨٧ ١٨ - وروى علي بن أسباط ، عن محمد بن حران ^(٤) ، عن زرارة عن أبي-
 جعفر عليه السلام « في الرجل يتصدق بالصدقة المشتركة ، قال : جائز » ^(٥) .

(١) يدل على أنه إذا لم يوقت وقتاً ومات الحابس يرد ميراثاً على ورثته ويبطل الحبس

كما هو مقطوع به في كلام الأصحاب . (المرأة)

(٢) في الكافي « عبد الرحمن الخثعمي » وبكلا العنوانين مجهول ولا يضر لصحته من

عبد الله بن المغيرة وهو ثقة ثقة جليل ممن أجمعت العناية على تصحيح ما يصح عنهم .

(٣) أي مكتوب من العلوم الدينية أو القرآن والاول أظهر . (م ت)

(٤) هو النهدي الثقة بقرينة علي بن أسباط داوى كتابه .

(٥) يدل على جواز الوقف والصدقة في الحصة المشاعة . (المرأة)

٥٥٨٨ ١٩- وروى الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال « في رجل تصدق على ولد له قد أدركوا فقال : إذا لم يقبضوا حتى يموت فهي ميراث ، فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأن الوالد هو الذي يلي أمرهم ^(١) وقال عليه السلام : لا يرجع في الصدقة إذا تصدق بها ابتغاء وجه الله عز وجل » ^(٢) .

٥٥٨٩ ٢٠- وفي رواية ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصدق على ابنه بالمال أو الدار ، أله أن يرجع فيه ؟ فقال : نعم إلا أن يكون صغيراً » ^(٣) .

٥٥٩٠ ٢١- وروى موسى بن بكر ^(٤) ، عن الحكم قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام « إن والدي تصدق عليّ بدار ثم بداله أن يرجع فيها وإن قضاتنا يقضون لي بها ، فقال : نعم ما قضت به قضاتكم ولبس ما صنع والدك إنما الصدقة لله عز وجل فما جعل لله فلا رجعة فيه له ^(٥) ، فإن أتت خاصمته فلا ترفع عليه صوتك وإن رفع صوته

(١) يدل على اشتراط الوقف والصدقة بالقبض ، وعلى أن قبض والد الصغير بمنزلة قبضه (م ت) وقال العلامة المجلسي : ظاهره عدم اشتراط نية القبض كما ذهب اليه جماعة ، وقيل يشترط .

(٢) يمكن أن يكون المراد بالصدقة في هذا الخبر وأمثاله الوقف فيدل على أن الوقف الذي لا يصح الرجوع فيه ولا يبيعه هوما أريد به وجه الله ويدل بعض الاخبار ظاهراً على اشتراط القرية في الوقف كما ذهب اليه بعض الاصحاب ، ويعتدل أن يكون المراد بالصدقة فيها أوفى بسنها المعنى المعروف ولا خلاف ظاهراً في اشتراطها بالقرية . (المرأة)

(٣) يدل على أن الصدقة على الصغار لا يجوز الرجوع فيها لأنها مقبوضة بيده ومموضة أيضاً لما جعلت لله تعالى ، وما كان له فهو مموض لا رجعة فيه .

(٤) كفا في النسخ والظاهر تصحيحه لما جمل في بعضها « عن ابن بكر » وكأنه صححها بعض بموسى بن بكر ، والصواب « عن ابن بكر » كما في الكافي والتهديب وفيهما « عن الحكم بن أبي عقيلة » وهو غير مذكور والمذكور الحكم أخو أبي عقيلة وحاله مجهول .

(٥) لعل فيه دلالة على جواز أخذ الحق بقول الفاسق ، وأنه يجوز أن يفعل مع الأب ما يقتضيه من الدعوى مع ملاحظة أدبه .

فاخفض أنت صوتك ، قال : قلت له : إنه قد توفي قال : فأطب بها ،^(١).

٥٥٩١ ٢٢ - وروى ربيع بن عبدالله عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، « تصدق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بداره التي في المدينة في بني زريق^(٢) فكتب « بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب وهو حي سوي » ، تصدق بداره التي في بني زريق صدقة لاتباع ولا توهب ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث السماوات والأرض^(٣) وأسكن هذه الصدقة خالاته ماعشن وعاش عقيبهن^(٤) فأنا انقضوا فهي لذوي الحاجة من المسلمين ، شهد الله]....^(٥).

٥٥٩٢ ٢٣ - وروى حماد بن عثمان ، عن أبي الصباح [الكنانى]^(٦) قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : « إن أُمِّي تصدقت علي بنصيب لها في دار ، فقلت لها : إن القضاء لا يجيزون هذا ولكن اكتبه شري ، فقالت : اصنع من ذلك ما بدالك وكلما ترى أنه يسوغ لك ، فتوثقت^(٧) فأراد بعض الورثة أن يستحلفني أتي قد نقدت هذا الثمن ولم أنقد هاشيئاً فما ترى ؟ قال : احلف له » .

٥٥٩٣ ٢٤ - وروى محمد بن سليمان الديلمي ، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن الرجل يتصدق على الرجل الغريب ببعض داره ، ثم يموت ، قال : يقوّم

(١) أى تصرف فيها هاشيئاً لك ، أمر من طاب يطيب .

(٢) بنو زريق بطن من الانصار . (المغرب)

(٣) فى بعض النسخ « حتى يرثها الله رب السماوات والارض » ، وفى التهذيبين مثل ما فى المتن .

(٤) أى شهد الله وفلان وفلان فالمنى شهد الخ .

(٥) تقدمت هذه الرواية بعينها فى باب الايمان والنذور تحت رقم ٢٢٧٦ « عن حماد بن عثمان عن محمد بن أبي الصباح قال : قلت - الخ » وفى التهذيب « عن حماد ، عن محمد بن فضيل عن أبي الصباح ، وروى الكليني ج ٧ ص ٣٣ نحوه عن محمد بن مسلم ، عن محمد بن مسعود الطائى .

(٦) أى جمعت له وثيقة و حجة .

ذلك قيمة فيدفع إليه منه ، ^(١) .

٥٥٩٤ - ٢٥ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن أبان ، عن إسماعيل الجعفي قال : قال أبو جعفر عليه السلام : « من صدّق بصدقة فردّها عليه الميراث فهي له ، ^(٢) .

٥٥٩٥ - ٢٦ - وفي رواية السكوني « أن عليّاً عليه السلام كان يردّ النحلة في الوصية ، [و] ما أقرّ عند موته بلائبت ولا بيئنة ردّه ، ^(٣) .

٥٥٩٦ - ٢٧ - وروى محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن السندي ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : « أوصى أبو الحسن عليه السلام بهذه الصدقة : هذا ما صدّق به موسى بن جعفر عليه السلام صدّق بأرضه في مكان كذا وكذا كلها ، وحده الأرض

(١) الدبلي ضيف ، والظاهر أن التصديق بمعنى التملك بقصد القرية ، ولعل التقويم ودفع الثمن على وجه الاستحياب والتراضي والاصلاح بحالهما . (مراد)

(٢) الاسناد مجازي أى ثم انتقلت اليه بالميراث . (مراد)

(٣) لعل المراد أنه عليه السلام يجعل العطية الواقعة في مرض الموت في الوصية ويحسبها من الثلث و ما يقربه عند الموت من غير ثبت من عقله و تزلزله و تكلمه بالهذيان من دون أن يقام بيئنة على ما أقر به يردّه مطلقاً لا يجعل في أصل المال ولا في ثلثه ، و حينئذ فاما أن تكون الواو قبل « ما أقر » سقطت عن قلم بعض النساخ أو تكون زائدة و يكون ذكر ما أقر على سبيل التعداد ، ويمكن أن يكون ما أقر عند موته بياناً للنحلة (مراد) وقال المولى المجلسي : و اعلم أن الفرق بين الصدقة والنحلة والعطية لا يكون الابنية القرية ، فلو قصدها فهي صدقة ، ولو لم يقصدها فيجوز الرجوع مع بقاء العين إلا أن يموض عنها بأن يعطى بشرط الموض في المقد أو بإرادة الموض كما هو الظاهر من الاخبار ، والمشهور الاول الا في ذوى الارحام فان المشهور أنه لا يشترط القرية في عدم جواز الرجوع و يظهر من بعض الاخبار أنهم كنيهم وقصر المصنف و اكتفى بهذا الخبر ، و روى الشيخ والكليني في الحسن كالصحيح عن هشام و حماد و ابن أذينة و ابن بكير و غيرهم كلهم قالوا « قال أبو عبد الله عليه السلام : لا صدقة ولا عتق الا ما أريد به وجه الله عز وجل » ، و أيضاً في الصحيح عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « انما الصدقة محدثة ، انما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ينحلون و يهبون ولا يبنين لمن أعطى الله عز وجل شيئاً أن يرجع فيه ، و قال : وما لم يعط الله و في الله فانه يرجع فيه نحلة كانت أو هبة ، حيزت أو لم تحز - الخ ، .

كذا وكذا تصدق بها كلها وبخلها وأرضها وقناتها ومائها وأرحائها وحقوقها وشرها من الماء وكل حق هو لها في مرتفع أو مظهر أو عرض أو طول أو مرفق أو ساحة أو أسقية أو متشعب أو مسيل أو عامر أو غامر^(١) تصدق بجميع حقوقه من ذلك على ولد صلبه من الرجال والنساء ، يقسم واليها ما أخرج الله عز وجل من غلتها الذي يكفيها في مزارعتها ومرافقها بعد ثلاثين عذفاً يقسم في مساكن القرية بين ولد فلان للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن تزوجت امرأة من بنات فلان فلاحق لها من هذه الصدقة حتى ترجع إليها بغير زوج ، فإن رجعت فإن لها مثل حظ الأنثى لم تزوج من بنات فلان ، وأن من توفي من ولد فلان وله ولد فلولده على سهم أبيه للذكر مثل حظ الأنثيين مثل ما شرط فلان بين ولده من صلبه ، وأن من توفي من ولد فلان ولم يترك ولداً رده حقه إلى أهل الصدقة ، وأنه ليس لولد بناتي في صدقتي هذه حق إلا أن يكون آباؤهم من ولدي ، وأنه ليس لأحد في صدقتي حق مع ولدي وولدي ولدي وأعقابهم ما بقي منهم أحد ، فإن انقرضوا فلم يبق منهم أحد قسم ذلك على ولد أبي من أمي ما بقي منهم أحد على مثل ما شرطت بين ولدي وعقبى ، فإذا انقرض ولد أبي من أمي ولم يبق منهم أحد فصدقتي على ولد أبي وأعقابهم ما بقي منهم أحد على مثل ما شرطت بين ولدي وعقبى ، فإذا انقرض ولد أبي فلم يبق منهم أحد فصدقتي على الأولى فالأولى حتى يرثها الله الذي ورثها وهو خير الورثين ، تصدق فلان بصدقته هذه وهو صحيح صدقة بتلاً^(٢) لا مشوبة فيها ولا ردأبداً ، ابتغاء وجه الله والدأر الآخرة ، ولا يحل ، لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيعها ولا يبتاعها ولا يهبها ولا يخلعها ولا يغير شيئاً منها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، وجعل صدقته هذه إلى علي وإبراهيم فإذا انقرض أحدهما دخل القاسم مع الباقي ، فإن انقرض أحدهما دخل إسماعيل مع الباقي منهما ، فإن انقرض أحدهما دخل العباس مع

(١) أى كل معمور وخراب ، ومرافق الدار مصاب الماء ونحوها .

(٢) البت : القطع وكذلك البتل يقال بثلث الشيء أبثله - بالكسر - بتلاً إذا ابنته

من غيره ، ومنه قولهم طلقها بثة بثلة ، وفي بعض النسخ والامشوية فيها ، أى الاستثناء بالمشيئة .

الباقى منهما ، فإن انقرض أحدهما ، دخل الأكبر من ولدى مع الباقي منهما ، وإن لم يبق من ولدى معه إلا واحد فهو الذى يليه .
 ٥٥٩٧ ٢٨ - وروى العباس بن عامر ، عن أبي الصحاري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل اشترى داراً فبقيت عرصة فبناها بيت غلة أيوقفه على المسجد ؟ قال : إن المجوس أوقفوا على بيت النار ^(١) .

باب ٦١٩

السكنى والعمرى والرقي ^(٢)

٥٥٩٨ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن الحسين بن نعيم ^(٣) ، عن أبي الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل جمل سكنى داره لرجل أيام حياته أو جعلها له ولعقبه من بعده ، قال : هي له ولعقبه كما شرط ، قلت : فإن احتاج إلى بيعها يبيعها قال : نعم ، قلت : فينقض بيعه الدار السكنى ؟ قال : لا ينقض البيع السكنى كذلك سمعت أبي عليه السلام يقول قال أبو جعفر عليه السلام : لا ينقض البيع الإجارة ولا السكنى ولكنه يبيعه على أن الذى يشتره لا يملك ما اشترى حتى ينقض السكنى على ما شرط والإجارة ^(٤) ، قلت : فإن رد على المستأجر ماله وجيع ما لزمه في النفقة والعمارة

(١) تقدم الكلام فيه فى المجلد الاول ص ٢٣٨ .

(٢) السكنى هو الاكسان فى الدار مدة عمر الساكن أو السكنى ، والعمرى أهم من السكنى من وجه وأخص من وجه ، قال ابن الاثير فى النهاية : قد تكرر فى الحديث ذكر العمرى والرقي يقال : أعمرت الدار عمرى أى جعلتها له يسكنها مدة عمره فإذا مات عادت الى ، والرقي هو أن يقول الرجل للرجل : لك هذه الدار فان مت قبلى رجعت الى ، فان مت قبلك فهى لك ، وهى فعلى من المراقبة لان كل واحد يراقب موت صاحبه ، والفقهاء فيها مختلفون ، منهم من يجعلها تملكاً ، ومنهم من يجعلها كالمارية - انتهى .

(٣) السند صحيح وفى الكافى والتهذيب حسن كالصحيح ، والمراد ظاهراً الحسين بن نعيم الصعاف لكن لم ينقل روايته عن أبي الحسن موسى عليه السلام ،

(٤) أى لا يترج من يد الساكن والمستأجر . (مراد)

فيما استأجر؟ قال : على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك لا بأس ، ^(١) .
 ٥٥٩٩ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن خالد بن نافع البجلي ^(٢) عن أبي -
 عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن رجل جعل لرجل سكنى دار له مدة حياته - يعني
 صاحب الدار - ^(٣) فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل له السكنى أرايت إن
 أراد الورثة أن يخرجوه من الدار ألهم ذلك ؟ فقال : أرى أن تقوم الدار بقيمة عادلة
 وينظر إلى تلك الميت فإن كان في ثلثه ما يحيط بثمان الدار فليس للورثة أن يخرجوه
 وإن كان الثلث لا يحيط بثمان الدار فلمهم أن يخرجوه ، قيل له : أرايت إن مات الرجل
 الذي جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى لعقب الذي جعل له
 السكنى ؟ قال : لا ، ^(٤) .

(١) يدل على أن عقد السكنى لازم و يجوز بيع المسكن المملوك المنفعة مدة حياة
 الساكن أو المسكن ، وكذا يجوز بيع العين المستأجرة كذلك وعليه عمل الاصحاب (مت) و
 قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المشهور بين الاصحاب أنه لا يبطل العمرى و السكنى
 و الرقبى بالبيع بل يجب أن يوفى المممر ما شرط لهذه الحسنة ، و اختلف كلام العلامة ففى
 الارشاد قطع بجواز البيع ، وفى التحرير استقر عدمه لجهالة وقت انتفاع المشتري ، و فى
 القواعد والمختلف والتذكرة استشكل الحكم ، والوجه أنه بعد ورود الرواية المعتبرة لاشكال .
 (٢) مروى فى الكافي ج ٧ ص ٣٨ أيضاً عن خالد بن نافع البجلي ، وهو مجهول .

(٣) كذا فى جميع الكتب الاربعة للمشايخ الثلاثة - رضوان الله عليهم - فلعل المراد
 بالصاحب الساكن فى الدار كما يأتى .

(٤) قال العلامة المجلسي : قوله « مدة حياته » أى فعل ذلك فى حياته أى صحته ،
 أو المراد بصاحب الدار : الساكن فى الدار ، و الظاهر أن الراوى أخطأ فى التفسير ،
 قال الشيخ - رحمه الله - فى التهذيب : ما تضمن هذا الخبر من قوله « معنى صاحب الدار »
 حين ذكر أن رجلاً جعل لرجل سكنى دار له فإنه غلط من الراوى و وهم منه فى التأويل
 لان الاحكام التى ذكرها بعد ذلك إنما يصح اذا كان قد جعل السكنى فى حياة من جعلت له
 السكنى فحينئذ يقوم و ينظر باعتبار الثلث و زيادته و نقصانه ولو كان الامر على ما ذكره
 المتأول للحديث من أنه كان جملة له مدة حياته لكان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج
 معه الى تقويمه و اعتباره بالثلث - انتهى . وبهذا التفصيل قال ابن الجنيد ، ولم يعمل به
 الاكثر لجهالة الخبر ، و قال الشهيد الثانى - رحمه الله - : « نعم لو وقع فى مرض موت
 المالك اعتبرت المنفعة الخارجة من الثلث لا جميع الدار » أقول يمكن حمل الخبر على
 ذلك بتكلف بأن يكون المراد بتقويم الدار تقويم منفعتها تلك المدة ، و قوله (ع) « فلمهم
 أن يخرجوه » أى بعد استيفاء قدر الثلث من منفعة الدار .

٥٦٠ - ٣ - وروى الحسن بن علي بن فضال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن رجل أسكن داره رجلاً مدّة حياته، فقال: يجوز له وليس له أن يخرج، قلت: فله ولعقبه؟ قال: يجوز له، وسألته عن رجل أسكن رجلاً ولم يوقت له شيئاً، قال: يخرج صاحب الدار إذا شاء»^(١).

٥٦١ - ٤ - وروى محمد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي-عبدالله، عن حران قال: «سألته عن السكنى والعمرى فقال: الناس فيه عند شروطهم إن كان شرط حياته فهو حياته، وإن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم تردّ إلى صاحب الدار»^(٢).

٥٦٢ - ٥ - وروى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سئل عن السكنى والعمرى، فقال: إن كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط، وإن كان جعلها له ولعقبه من بعده حتى يفنى عقبه فليس لهم^(٣) أن يبيعوا ولا يورثوا الدار، ثم ترجع الدار إلى صاحبها الأوّل».

(١) يدل على أنه إذا وقته فيلزم الوفاء وإذا لم يوقت فله الإخراج متى شاء. (م)

(٢) قال في المسالك: كما يجوز تعليق العمرى على عمر الم عمر يجوز إضافة عقبه إليه بحيث يجعل حق المنفعة بعدهم لهم مدّة عمرهم أيضاً، والنصوص دالة عليه وأولى منه لوجبه لبعض معين من العقب، ومثله ما لوجبه له مدّة عمره ولعقبه مدّة مخصصة، والمقد حينئذ مركب من العمرى والرقي، ثم قال: الأصل في عقد السكنى اللزوم، فإن كان مدّة معينة لزم فيها، وإن كان عمر أحدهما لزم كذلك، ولا يبطل العقد بموت غير من علقت على موته، فإن كانت مقرونة بعمر المالك استحقها الم عمر كذلك، فإن مات الم عمر قبل المالك انتقل الحق إلى ورثته مدّة حياة المالك كغيره من الحقوق والأملاك، وهذا مما لا خلاف فيه، أما لو انعكس بأن قرنت بعمر الم عمر فمات المالك قبله فالأصح أن الحكم كذلك وليس لورثة المالك إزعاجه قبل وفاته مطلقاً، وفصل ابن الجنيدهنا فقال: إن كانت قيمة الدار تحيط بثلث الميت لم يكن لهم إخراجها، وإن كان ينقص عنها كان ذلك لهم استناداً إلى رواية خالد بن نافع.

(٣) أى للسالكين أو المسكين وعلى الثانى محمول على ما إذا أخرجوا السالكين أو

على ما إذا باعوا ولم يذكر السكنى للمشتري. (المرآة)

كتاب الفرائض والموارث

باب ٦٢٠

ابطال العول في الموارث

٥٦٠٣ ١ - روى سماعة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول : إن الذي أحصى رمل عالج ^(١) يعلم أن السهام لا تعول على ستة ^(٢) لو يبصرون وجوها لم تجز ستة ^(٣) .

(١) في النهاية في حديث الدعاء «وماتحويه عوالج الرمال ، هي جمع عالج - بكسر اللام - وهو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض .

(٢) «تعول» أي لا تزيد ولا ترتفع ، و العول في الفرائض هو زيادة الفريضة لقصورها عن سهام الورثة على وجه يحصل به النقص على الجمع بالنسبة ، وهو باطل عند الامامية كما اذا كانت ستة مثلاً فمالت الى سبعة في مثل زوج واختين لآب فان للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثين أربعة فزادت الفريضة واحداً ، والقائلون بالعول يجمعون السهام كلها ويقسمون الفريضة عليها فيدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه كأرباب الديون إذا ضاق المال عن حقهم ، وأول مشكلة وقع فيها العول في الاسلام في زمن عمر على ما رواه عنه العامة وهو أنه مات امرأة في زمانه عن زوج وأختين فجمع الصحابة وقال لهم : فرض الله تعالى للزوج النصف وللأختين الثلثين ، فان بدأت للزوج لم يبق للأختين حقهما وان بدأت للأختين لم يبق للزوج حقه ، فأشيروا على ، فاتبع رأى أكثرهم على العول . قضى بتوزيع النقص على الجميع بنسبة سهامهم ، وسند كقول الامامية فيه عن قريب ان شاء الله تعالى .

(٣) السقة هي التي ذكره الله سبحانه في كتابه وهي الثلثان والنصف والثلث والرابع والسادس والثلثين .

فالثلثان هو فرض البننتين فصاعداً ، والأختين فصاعداً لآب وأم وأولاب مع فقد الاخوة .

والنصف هو فرض الزوج مع عدم الولد وان نزل ، و البنت الواحدة والاخت الواحدة

٥٦٠٤ ٢ - وروى سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان ابن عباس يقول : إن الذي أحصى رمل عالج ليعلم أن السهام لاتعول من ستة »^(١).

٥٦٠٥ ٣ - وروى الفضل بن شاذان ، عن محمد بن يحيى ، عن علي بن عبد الله ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه^(٢) قال : حدثني أبي عن محمد بن إسحاق قال :

→ و الثالث هو فرض الام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل ، و الزائد على الواحد من ولد الام .

والرابع هو فرض الزوج مع الولد و ان نزل ، والزوجة فأزيد مع عدم الولد .
والسدس هو فرض كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل والام المحجوبة ، والواحد من كلاله الام ذكراً كان أو الانثى .

والثمن هو فرض الزوجة فأزيد مع الولد وان نزل .

(١) لاختلاف عند العامة أن ابن عباس لم يقل بالعول كما رواه الحاكم في مستدركه ج ٤ ص ٢٤٠ وقال : صحيح على شرط مسلم ، وسنن البيهقي ج ٦ ص ٢٥٣ ، وكنز العمال ج ٦ ص ٧ ، وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٠٩ .

(٢) طريق الصدوق الى الفضل بن شاذان قوى والفضل بن شاذان النيشابوري متكلم فقيه جليل ، له كتب و مصنفات يبلغ عددها مائة وثمانين كتاباً ، وهو يروى هذا الحديث عن محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي العامي النيشابوري ، نقل ابن حجر عن أبي محمد بن أبي الجارود عن محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني يقول : دخلت على أحمد فقال لي : تريد البصرة قلت : نعم ، قال : فإذا أتيتها فالزم محمد بن يحيى فليكن سماعك منه فاني ما رأيت خراسانياً - أو قال - ما رأيت أحداً - أعلم بحديث الزهري منه ولا أصح كتاباً منه ، وأما على ابن عبد الله فهو أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيب السعدي مولاهم يكنى ابن المديني بصري قال أبو حاتم الرازي : كان علي بن عبد الله علماً في الناس في معرفة الحديث والملل وكان أحمد لا يسميه انما يكنيه اجلاً له . وأما يعقوب بن إبراهيم بن سعد فهو من أحفاد الزهري المعروف ، وثقه ابن معين والمجلى وابن حبان ، وأبوه إبراهيم بن سعد ثقة أيضاً قال أحمد : أحاديثه مستقيمة ، وجده سعد بن إبراهيم قاضي واسط من قبل هارون ووثقه ابن معين .

حدثني الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ^(١) قال : جلست إلى ابن عباس فعرض عليّ ذكر فرائض الموارث فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم أترون أنّ الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ^(٢) فهذان النصفان قد ذهباً بالمال فأين موضع الثلث ؟ فقال له زفر بن أوس البصري : يا ابن عباس فمن أوّل من أعال الفرائض قال : « رمع » لما التفت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضاً قال : والله ما أدري أيّكم قدّم الله وأيسكم أخر الله وما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصى فأدخل على كلّ ذي حقٍّ ما دخل عليه من عول الفريضة ، وأيم الله أن لو قدّم من قدّم الله وأخّر من أخر الله ما عالت فريضة ، فقال له زفر بن أوس : وأيتهما قدّم وأيتهما أخر ؟ فقال : كلّ فريضة لم يهبطها الله عزّ وجلّ عن فريضة إلا إلى فريضة ^(٣) فهذا ما قدّم الله ، وأمّا ما أخر الله فكلّ فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلّا ما بقي فتلك التي أخر الله ، وأمّا التي قدّم الله فالزوّج له النصف فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الرّبع لا يزيله عنه شيء ، والزّوجة لها الرّبع فإن زالت عنه صارت إلى الثّمن لا يزيلها عنه شيء ، والأمّ لها الثلث فإن زالت عنه صارت إلى السّدس لا يزيلها عنه شيء ، فهذه الفرائض التي قدّم الله عزّ وجلّ ، وأمّا التي أخر الله ففريضة البنات والأخوات لها النّصف إن كانت واحدة ، وإن كانت اثنتين أو أكثر فالثلثان فإذا

(١) محمد بن اسحاق أبو بكر المطلبى مولاهم نزيل العراق وثقه ابن معين وقال : كان حسن الحديث وهو صاحب المغازى . ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهريّ حاله مشهور والامة رفوه فوق مقامه راجع تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٢٥ الى ٢٥١ ، وأمّا عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة الهذليّ فوثقه أبو زرعة وابن حبان والواقدي وغيرهم ، وانما بينا رجال السند لعدم كونهم في كتب رجال الخاصة وليكون القارىء على بصيرة في مسألة بطلان الدول .

(٢) قال العلامة المجلسي : مثال ذلك أنه ان ماتت امرأة وترك زوجاً وأختها لأمها وأختها لبيها فان للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخوة من الأم الثلث سهمين وللأخت من الأب أيضاً عندهم النصف ثلاثة أسهم يصير من ستة تمول الى الثمانية ، ويحتجون بذلك بقوله تعالى « وله أخت فلها نصف ما ترك » وعندنا للأخت من الأب السدس .

(٣) هذا لا يجري في كلاله الأم كما لا يخفى . (المرأة)

أزالتهنَّ الفرائض لم يكن لهنَّ إلّا ما يبقى فتلك التي أخر الله ، فإذا اجتمع ما قدّم الله وما أخر بدىء بما قدّم الله فأعطى حقه كمالاً ، فإن بقي شيء كان لمن أخر ، وإن لم يبق شيء فلا شيء له ^(١) ، فقال له زفر بن أوس : فما منعك أن تشير بهذا الرأي على « رمع » ؟ قال : حبته ^(٢) فقال الزهري : والله لولا أنه تقدّمه إمام عدل كان أمره على الورع فأمضى أمراً فمضى ما اختلف على ابن عباس من أهل العلم اثنان ^(٣) .

٥٦٦ ٤ - قال الفضل : وروى عبد الله بن الوليد العدني ^(٤) صاحب سفيان قال : حدثني أبو القاسم الكوفي صاحب أبي يوسف عن أبي يوسف قال : حدثنا ليث بن أبي سليم ^(٥) عن أبي عمرو العبدى عن ابن سليمان ^(٦) عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان يقول :

(١) قوله « ان لم يبق - الخ » لا يخفى الاشكال فيه لانه مع كون المؤخر في المرتبة التي فيها المقدم كيف يكون محروماً من الارث بالقرابة ؟ واجب عن الاشكال بأنه مبالغة في تقديم من قدمهم الله تعالى وهذا بطريق الاحتمال العقلي والا فهذا لا يقع أبداً .
(٢) أى خفته وفي نسخة « هيبة » أى خوفاً منه ، وقوله فقال الزهري : من كلام محمد ابن اسحاق .

(٣) يعنى لولا أن العول تقدّم من عمر وهو امام عدل على زعم الناس لما اختلف من أهل العلم على قول ابن عباس اثنان . وقال المولى المجلسي : هذا المعنى أو هذا الرأي أخذه ابن عباس عن أمير المؤمنين عليه السلام . أقول : روى نحوه الحاكم والبيهقي عن ابن عباس ونقله السيوطي في الدر المنثور ج ٢ ص ١٢٧ وأورده المصنف هنا محتجاً به على المخالفين وقد عرفت أن رواته كلهم من ثقات العامة كالخبر الآتي .

(٤) في بعض النسخ « عبد الله بن الوليد العبدى » وهو تصحيف وهو عبد الله بن الوليد بن ميمون المكي المعروف بالمدني روى عن سفيان وغيره قال أحمد : سمع من سفيان وجعل يصحح سماعه ولكن لم يكن صاحب حديث وحديثه حديث صحيح ، وقال أبو زرعة : صدوق وذكره ابن حبان في الثقات راجع تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٧٠ .

(٥) في بعض النسخ والعلل والتهذيب « ليث بن أبي سليمان » وهو تصحيف والظاهر أنه ليث بن أبي سليم بن زعيم القرشي .

(٦) في التهذيب والعلل « عن ليث » عن أبي عمرو العبدى عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، ويحتمل أن يكون الصواب « عن أبي عمرو عبيدة السلماني » فصحف بيد النساخ ←

الفرائض من ستة أسهم ، الثلثان أربعة أسهم ، والنصف ثلاثة أسهم ، والثلث سهمان والرُّبُع سهم ونصف ، والثلث ثلاثة أرباع سهم ^(١) ، ولا يرث مع الولد إلا الأبوان والزَّوج والمرأة ، ولا يحجب الأمُّ عن الثلث إلا الولد والإخوة ، ولا يزداد الزَّوج على النِّصْف ولا ينقص من الرُّبُع ، ولا تزداد المرأة على الرُّبُع ولا تنقص من الثلث وإن كنَّ أربعاً أو دون ذلك فهنَّ فيه سواء ، ولا يزداد الإخوة من الأمُّ على الثلث ولا ينقصون من السِّدس ، وهم فيه سواء الذَّكر والأنثى ، ولا يحجبهم عن الثلث إلا الولد والوالد ^(٢) والدَّيَّة تقسم على من أحرز الميراث ^(٣) .

→ والرجل هو من أصحاب على عليه السلام ثقة ثبت وقالوا كان شريع القاضي اذا أشكل عليه أمر كتب الى عبدة هذا وسأل عنه ، أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله ، وتوفى بعد السبعين . وبهذا الوجه يرفع الخلاف بين الملل والتهديب وبين الفقيه .

(١) لم يذكر السدس للظهور أو سقط من النسخ ، والغرض أن السهام التي ذكرها الله تعالى في الكتاب ليست الا ستة وليس فيها السبع والتسع والعشر وما فوقه كما يلزم على المول . (٢) . (٣) . كأنَّ الموابد ولا يحجبهم عن الارث إلا الولد والوالدان .

(٣) روى الكليني ج ٧ ص ١٠١ في الحسن كالصحيح عن بكير بن أعين قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : وامرأة تركت زوجها وأخوتها لامها وأخوتها وأخواتها لايها ، قال : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأخوة من الام الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ، وبقي سهم فهو للأخوة الأخوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين لان السهام لا تعول ولا ينقص الزوج من النصف ولا الأخوة من الام من ثلثهم - الخبر - ، ومحصل الكلام أن الوارث من جهة النسب ان كان واحداً واث المال كله ان كان ذافرض بعضه بالفرض وبعضه بالقرابة ، وان لم يكن ذافرض فبالقرابة ، وان كان أكثر من واحد ولم يحجب بعضهم بعضاً فاما أن يكون ميراث الجميع بالقرابة أو بالفرض أو بالاختلاف ، فعلى الاول يقسم على ما يأتي من تفصيل في ميراثهم ان شاء الله تعالى ، وعلى الثالث يقدم صاحب الفرض فيعطى فرضه والباقي للباقيين ، وعلى الثاني فاما أن تنطبق السهام على الفريضة أو تنقص عنها أو تزيد عليها ، فعلى الاول لا اشكال وعلى الثاني فالزائد عندنا للانساب يرد عليهم زيادة على سهامهم اذ الاقرب يحرم الابد ، وعلى الثالث يدخل النقص عندما على البنت والأخوات للابوين أو للاب خاصة ، والنقص يدخل على من له فرض واحد في الكتاب العزيز دون من له الفرضان ، فانه متى نزل عن الفرض الاعلى كان له الفرض الادنى خلافاً للعامة في المقامين (جامع المدارك ج ٥ ص ٣٠٨) .

قال الفضل بن شاذان : هذا حديث صحيح ^(١) على موافقة الكتاب ، وفيه دليل على أنه لا يرث الإخوة والأخوات مع الولد شيئاً ، ولا يرث الجد مع الولد شيئاً وفيه دليل على أن الأم تحجب الإخوة من الأم عن الميراث .

فإن قال قائل ^(٢) : إنما قال والد ولم يقل والدين ولا قال والدته ، قيل له : هذا جائز كما يقال : ولد ، يدخل فيه الذكر والأنثى ، وقد تسمى الأم والدأ إذا جمعتهم مع الأب كما تسمى أباً إذا اجتمعت مع الأب لقول الله عز وجل : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » فأحد الأبوين هي الأم وقد سماها الله عز وجل أباً حين جمعها مع الأب ، وكذلك قال : « الوصية للوالدين والأقربين » فأحد الوالدين هي الأم وقد سماها الله عز وجل والدأ كما سماها أباً ، وهذا واضح بين والحمد لله .

٥٦٠٧ هـ - وقال الصادق عليه السلام : « إنما صارت سهام المواريث من ستة أسهم لا يزيد عليها لأن الإنسان خلق من ستة أشياء وهو قول الله عز وجل : « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين - الآية » ^(٣) .

وعلة أخرى ^(٤) وهي أن أهل المواريث الذين يرثون أبداً ولا يسقطون ستة : الأبوان والابن والبنت والزوجة والزوجة .

(١) أى موافق للحق .

(٢) من كلام المصنف - رحمه الله - أو الفضل - رضى الله عنه - لكن الاول أظهر .

(٣) روى المصنف فى علل الشرايع فى الصحيح عن ابن أبي عمير ، عن غير واحد عنه عليه السلام . وفى الكافي فى مجهول موقوف عن يونس قال : « انما جملت المواريث من ستة أسهم على خلقه الإنسان لأن الله عز وجل بحكمته خلق الإنسان من ستة أجزاء فوضع المواريث على ستة أسهم وهو قول الله عز وجل « لقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين » ثم جملناه نطفة فى قرار مكين ، ففى النطفة دية ، ثم خلقنا النطفة علقه ، ففى العلقه دية ، فخلقنا العلقه مضغة ، وفيها دية ، فخلقنا المضغة عظاماً ، وفيها دية « فكسونا العظام لحماً ، وفيه دية أخرى » ثم أنشأناه خلقاً آخر ، وفيه دية أخرى ، فهذا ذكر آخر المخلوق ، .

(٤) مأخوذ من كلام يونس بن عبد الرحمن مولى على بن يقطين وهو ثقة له كتب كثيرة ، ونقل كلامه الكليني بتمامه فى الكافي ج ٧ ص ٨٣ .

باب ٦٢١

ميراث ولد الصلب

إذا ترك الرجل ابناً ولم يترك زوجة ولا أبوين فالمال كله للابن ، وكذلك إن كانا اثنين أو أكثر من ذلك فالمال بينهم بالسوية ، وكذلك إن ترك ابنة ولم يترك زوجاً ولا أبوين فالمال كله للابنة لأن الله عز وجل جعل المال للولد ^(١) ولم يسم للابنة النصف إلا مع الأبوين ^(٢) ، وكذلك إن كانا اثنين أو أكثر فالمال كله لهن بالسوية وإن ترك ابنة وابنة ابن وابن ولم يكن زوج ولا أبوان فالمال كله للابنة وليس لولد الولد مع ولد الصلب شيء لأن من تقرب بنفسه كان أولى وأحق بالمال ممن تقرب بغيره ، ومن كان أقرب إلى الميت ^(٣) يبطن كان أحق بالمال ممن كان أبعد يبطن .

فإن ترك ابناً وابنة أو بنين وبنات فالمال كله لهم للذكر مثل حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم زوج ولا والدان ^(٤) ، فإن ترك ابنة وأخاً وأختاً وجداً فالمال كله للابنة ، ولا يرث مع الابنة أحد إلا الابن والزوج والوالدان ، وكذلك لا يرث مع

(١) ان كان المراد قوله تعالى : للذكر مثل حظ الأنثيين ، فلا يدل على حكم البنت المنفرد ، وان كان المراد آية ذوى الارحام فلا يحتاج الى هذا التكلف بل لها النصف تسمية والنصف رداً . (م)

(٢) هذا غير ظاهر بل الظاهر خلافه ، نعم ما قاله محتمل ولا يمكن الاستدلال به على العامة . (م)

(٣) أى فى مرتبة واحدة والا فابن ابن الابن أولى من الجد مع أن الجد أقرب بيطنين . (م)

(٤) قوله ، اذا لم يكن ، شرط لارث الكل لالارث مطلقاً ، فانه مع اجتماع الزوج والابوين فللذكر مثل حظ الأنثيين أيضاً . (م)

الولد الذكور أحد إلا الزوج^(١) والأبوان على ما ذكره الله عز وجل في كتابه .

٥٦٠٨ ١- وروى جميل بن دراج ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سمعته يقول : ورث علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله علمه ، وورثت فاطمة عليها السلام تركته » .

٥٦٠٩ ٢- وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الحسن بن موسى الحنطاع عن الفضيل ابن يسار قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « لا والله ما ورث رسول الله صلى الله عليه وآله العباس ولا علي عليه السلام ولا ورثته إلا فاطمة عليها السلام ^(٢) ، وما كان أخذ علي عليه السلام السلاح وغيره إلا لأنه قضى عنه دينه ، ثم قال عليه السلام : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

٥٦١٠ ٣- وروى عن البرزطي قال : قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام : « جعلت فداك رجل هلك وترك ابنته وعمه ، فقال : المال للابنة ، قال : وقلت له : رجل مات وترك ابنة له وأخاً - أو قال ابن أخيه - قال : فسكت طويلاً ^(٣) ثم قال : المال للابنة » .

٥٦١١ ٤- وروى علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال : « سألت عن جار لي هلك وترك بنات ، فقال : المال لهن » ^(٤) .

٥٦١٢ ٥- وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة عن أبي - جعفر عليه السلام : « في رجل مات وترك ابنته وأخته لأبيه وأمه فقال : المال للابنة ^(٥) وليس للأخت من الأب والأم شيء » .

٥٦١٣ ٦- وكتب البرزطي ، إلى أبي الحسن عليه السلام : « في رجل مات وترك ابنته

(١) بالمعنى الاعم الشامل للزوجة أيضاً . (م-ت)

(٢) أى من الأقارب والأقارب الزوجات التسع من الثمن .

(٣) لعل وجه السكوت مذهب إليه المخالفون من توديث العقب . أو لفظة بعض

الحاضرين .

(٤) و (٥) أى بالتسمية والرد . (م-ت)

وأخاه ، قال : ادفع المال إلى الابنة إن لم تخف من عمها شيئاً .

باب ٦٢٢

ميراث الابوين

٥٦١٤ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : « في رجل مات وترك أبويه ، قال : للأُم الثلث ، وللأب الثلثان » .

باب ٦٢٣

ميراث الزوج والزوجة

٥٦١٥ ١ - روى معاوية بن حكيم ، عن علي بن الحسن بن زيد ^(١) ، عن مشعمل عن أبي بصير قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة ماتت وترك زوجها ولا وارث لها غيره ، قال : إذا لم يكن غيره فالمال له ، والمرأة لها الربع وما بقي فلا إمام » ^(٢) . قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذا في حال ظهور الإمام عليه السلام فأما في حال غيبته فمتى مات الرجل وترك امرأة ولا وارث له غيرها فالمال لها ^(٣) ، و تصديق ذلك :

(١) كذا والظاهر أن الصواب ما في الكافي وفيه « علي بن الحسن بن رباط » وهو أبو الحسن البجلي ثقة له كتاب . وأما مشعمل فهو ثقة من أصحابنا وصحفه النسخ في بعض النسخ باسمعيل ، ورواه الشيخ في الاستبصار والتهذيب وفيهما عن معاوية بن حكيم عن اسماعيل عن أبي بصير وفيه سقط وتصحيف .

(٢) يدل على أن الزوج يرد عليه مع عدم الوارث دون الزوجة بل الربع لها والباقي للإمام عليه السلام .

(٣) قال الشيخ - رحمه الله - بعد نقل توجيه المصنف : والوجه الآخر أن نحمله على أنها إذا كانت قريبة له فانها تأخذ الربع بالتسمية والباقي بالقرابة ، يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي ، عن محمد بن القاسم ، عن الفضيل بن يسار البصري قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس له قرابة غيرها قال : يدفع المال كله إليها » .

٥٦٦ ٢ - ما رواه محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير عن أبي - عبدالله عليه السلام ، في امرأة ماتت وترك زوجها ، قال : فالمال كله له ، قلت : الرجل يموت ويترك امرأته ، قال : المال لها .

باب ٦٢٤

ميراث ولد الصلب والأبوين

٥٦٧ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر عليه السلام أقرأه ^(١) صحيفة الفرائض التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطه عليه عليه السلام بيده ، فوجدت ^(٢) فيها : رجل ترك ابنته وأمه ، للابنة النصف وللأم ^(٣) السدس ، ويقسم المال على أربعة أسهم ، فما أصاب ثلاثة أسهم فهو للابنة ، وما أصاب سهماً فهو للأم ^(٤) .

ووجدت فيها : رجل ترك ابنته وأبويه ، للابنة النصف ثلاثة أسهم وللأبوين لكل واحد منهما السدس ، يقسم المال على خمسة أسهم ، فما أصاب ثلاثة فهو للابنة وما أصاب سهمين فهو للأبوين ^(٥) .

قال : وقرأت فيها : رجل ترك ابنته وأباه ، للمبتلى النصف وللأب سهم ، يقسم المال على أربعة أسهم ، فما أصاب ثلاثة فهو للابنة ، وما أصاب سهماً فللأب ^(٦) .

(١) أى أقرأه أبو جعفر عليه السلام محمد بن مسلم وفى الكافي « أقرأني أبو جعفر عليه السلام ، وأقرأه أى جملة يقره .

(٢) المناسب « فوجدته » أو « قال وجدت » ، ولعل تنفير العبارة الأولى من النسخ .

(٣) أى على ما فرضه الله للام السدس وللابنة النصف والبقية لهما رداً بحساب الفرض ، فيقسم كل المال أربعة أسهم ثلاثة منها للمبتلى واحدة للام فرضاً ورداً ، وهكذا الكلام فيما باتى .

(٤) الى هنا فى الكافي و التهذيب ولم يذكر البقية لظهورها .

(٥) هذا على ما تقدم فيما لو ترك ابنة وأماً وللملك علة عدم ذكره فى الكافي والتهذيب .

وإن ترك أبوين وابناً وابنة أو بنين وبنات فللأبوين السدان وما بقي للبنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن ترك ابناً وأبوين فللأبوين السدان وما بقي للابن ، فإن ترك أمّاً وابناً فللأمّ السدس وما بقي للابن ، فإن ترك أباً وابناً فللأب السدس وما بقي للابن ، فإن ترك أمّاً وبنين وبنات فللأمّ السدس وما بقي للبنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن ترك أباء وبنين وبنات فللأب السدس وما بقي للبنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ^(١) .

باب ٦٢٥

ميراث الزوج مع الولد

إذا ماتت امرأة وتركت ابناً وزوجاً فللزوج الربع وما بقي للابن ، وكذلك إن كانا ابنين أو أكثر من ذلك فللزوج الربع وما بقي بعد الربع للبنين بينهم بالسوية ، ولا ينقص الزوج من الربع على كل حال ، ولا يزداد على النصف ، ولا تنقص المرأة من الثمن ولا تزداد على الربع ، ولا تسقط المرأة والزوجة من الميراث على حال ^(٢) .

فإن تركت ابنة وزوجاً فللزوج الربع وما بقي فللابنة لأن الله عز وجل "إِذَا مَاتَ ابْنٌ لَّابْنَةٍ نِّسْفُ مِيرَاثِهِ لَهَا وَلَهَا نِصْفُ الْوَرِثَةِ" ^(٣) .

فإن تركت زوجاً وابنتين أو بنات فللزوج الربع وما بقي للبنات بينهما بالسوية .

(١) الظاهر أن من قوله " وإن ترك أبوين ، إلى هنا من تقمة الخبر واحتمل المولى المجلسي وكذا المولى الفيض الكاشاني في الوافي كونه من كلام المددوق - رحمه الله - واستنبره بعض .

(٢) جاءت الاخبار بأن الزوجين ممن قدمهما الله فلا ينقص من حقيهما الأعلى والأدنى شيء ولا يأخذان من الرد شيئاً لأن الرد لاية أولى الأرحام وليس من الرحم ولو كانا قريبين فيأخذان الرد للقرابة لا للزوجية . (م)

(٣) تقدم أن الآية تدل على خلافه بل لها النصف تسمية مطلقاً والباقي ردأ وكذلك

حكم الزوجة . (م)

فإن تركت زوجاً وابناً وابنة أو بنين وبنات فللزَّوج الرُّبُع وما بقي فللبنين والبنات للذكر مثل حظِّ الأنثيين .

باب ٦٢٦

ميراث الزَّوجة مع الولد

إذا مات الرَّجل وترك امرأة وابناً فللمرأة الثمن وما بقي فللابن ، وكذلك إن ترك امرأة وابنة فللمرأة الثمن وما بقي فللابنة .
فإن ترك امرأة وابناً وابنة ، أو بنين وبنات فللمرأة الثمن وما بقي فللبنين والبنات للذكر مثل حظِّ الأنثيين ^(١) .

باب ٦٢٧

ميراث الولد والأبوين مع الزوج

٥٦١٨ ١ - روى محمد بن أبي عمير قال : قال ابن أذينة قلت لزrada : «إني سمعت محمد بن مسلم ويكيراً يرويان عن أبي جعفر عليه السلام » في زوج وأبوين وابنة فللزَّوج الرُّبُع ثلاثة من اثني عشر ، وللأبوين السُّدسان أربعة من اثني عشر ، وبقي خمسة أسهم فهي للابنة لأنَّها لو كانت ذكراً لم يكن لها غير ذلك ^(٢) ، وإن كانتا ابنتين فليس لهما

(١) كما جاء في الكتاب العزيز من قوله تعالى « و لكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين و لهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم - الآية » ، وقوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين - الآية » .

(٢) أي غير خمسة من اثني عشر سهماً . وذلك أن للزوج الربع وللأبوين السُّدسان وللأبنة النصف تسمية ومخرج النصف يتداخل في مخرج الربع والسدس وين مخرج الربع والسدس توافق بالنصف يضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر فللزَّوج الربع من اثني عشر وهو ثلاثة ، وللأبوين لكل واحد منهما السدس ، ولا ينقص من حق هؤلاء شيء لانهم ممن قدمهم الله تعالى و بقي خمسة أسهم للابنة و يقع النقص عليها لانها ممن أخره الله ←

غير ما بقي خمسة .

قال زرارة : وهذا هو الحق ، إن أردت أن تلقى المول فتجعل الفريضة لانمول وإتما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الولد والإخوة للأب والأم فأما الإخوة من الأم فلا ينقصون مما سمي لهم .
فإن تركت المرأة زوجها وأبويها وابناً أو ابنين أو أكثر فللزوجة الربع وللأبوين السدسان وما بقي للبلنين بينهم بالسوية ، وإن تركت زوجها وأبويها وابناً وابنة أو بنين وبنات فللزوجة الربع وللأبوين السدسان وما بقي للبلنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين .

باب ٦٢٨

ميراث الولد والأبوين مع الزوجة

إذا مات رجل وترك أبوين وامراً وابناً فللمرأة الثمن وللأبوين السدسان وما بقي للابن ، وكذلك إذا كانا ابنين أو ثلاث بنين أو أكثر من ذلك ، إنما يكون لهم ما بقي .

فإن ترك امرأة وأبوين وابنة فللمرأة الثمن وللأبوين السدسان وللأبنة النصف وما بقي رد على الابنة والأبوين على قدر أنصائبهم ، ولا يرد على المرأة ولا على الزوج شيء . ، وهذه من أربعة وعشرين لمكان الثمن ^(١) ، فإذا ذهب منه الثمن والسدسان

تمتعالى وجعل لها النصيب الوافر وفي قبالة يقع النقص عليها ، وعلى قول العامة يقع النقص على كلهم فلا يكون للزوج ربع ولا للأبوين سدسان ولا للبت نصف . وقوله « لم يكن لها » الانسب أن يقول لم يكن له ، وكأنه من الرواة ولعله من النسخ ، وقال المولى المجلسي بعد ما ذكر : هذا بحث الزامى مع العامة فانهم لا يقولون بالمول في الذكر مع أنه قال تعالى « فللذكر مثل حظ الأنثيين » فإذا كان مكانها ابناً أو بنتين لم يكن لهم غير ما بقي فكيف يستبعد أن يكون الله تعالى قد جعل لها ما بقي .

(١) أى مع السدس فتضرب نصف مخرج أحدهما في مخرج الآخر لتوافقهما في النصف فيحصل أربعة وعشرون . (مراد)

والنصف بقي سهم فلا يستقيم بين خمسة فيضرب خمسة في أربعة وعشرين يكون ذلك مائة وعشرين ، للمرأة الثمن من ذلك خمسة عشر ، وللأبوين السدسان من ذلك أربعون وبقي خمسة وستون ، فللابنة من ذلك النصف ستون ، وبقي خمسة للابنة من ذلك ثلاثة فيصير في يدها ثلاثة وستون ، وللأبوين من ذلك اثنان فيصير في أيديهما اثنان وأربعون .

وكذلك إن مات رجل وترك امرأة وابنتين أو أكثر من ذلك وأبوين فللمرأة الثمن وللأبوين السدسان وما بقي فللبنت^(١) ، والعول فيه باطل لأن البنات لو كنَّ بنين لم يكن لهم إلا ما فضل .

باب ٦٢٩

ميراث الأبوين مع الزوج والزوجة

إذا تركت امرأة زوجها وأبويها فللزوج النصف وللأم الثلث كاملاً ، وما بقي فللأب وهو السدس قال الله عز وجل : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فجعل الله عز وجل للأم الثلث كاملاً إذا لم يكن له ولد ولا إخوة .

قال الفضل : ومن الدليل على أن لها الثلث من جميع المال أن جميع من خلفنا لم يقولوا لها السدس في هذه الفريضة إنما قالوا : للأم ثلث ما بقي ، وثلث ما بقي هو السدس فأحبوا أن لا يخالفوا لفظ الكتاب فأتبوا لفظ الكتاب وخالفوا حكمه ، وذلك تمويه وخلاف على الله عز وجل وعلى كتابه ، وكذلك ميراث المرأة مع الأبوين للمرأة الربع وللأم الثلث وما بقي فللأب لأن الله تبارك وتعالى قد سمى في هذه الفريضة وفي التي قبلها للزوج النصف وللأم الربع ، وللأم الثلث ولم يسم للأب شيئاً ، إنما قال الله عز وجل : « وورثه أبواه فلأمه الثلث » وجعل للأب ما بقي بعد

(١) وهو ثلاثة عشر من أربعة وعشرين ، وفرضهن من ذلك الثلثان وهو ستة عشر ،

فينقص من فرضهن ثلاثة . (مراد)

ذهب السهام ، وإنما يرث الأب ما يبقى بعد ذهاب السهام^(١) .

٥٦١٩ ١ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : « أقراني أبو جعفر عليه السلام صحيفة الفرائض التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطه علي بن أبي طالب عليه السلام بيده ، فقرأت فيها : امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها ، فللزوجة النصف ثلاثة أسهم ، وللأم الثلث سهمان ، وللأب السدس سهم^(٢) .

٥٦٢٠ ٢ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل ، عن إسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣) قال : قلت له : « رجل مات وترك امرأته وأبويه ، قال : لامرأته الربع وللأم الثلث ، وما بقي فللأب » .

فإن تركت امرأة زوجها وأمتها فللزوجة النصف وما بقي فللأم ، فإن تركت زوجها وأباها فللزوجة النصف وما بقي فللأب .

باب ٦٣٠

ميراث ولد الولد

٥٦٢١ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف عن أبيه الحسن عليه السلام قال : « بنات الابنة يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن » ، قال : وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن »^(٤) .
فإن ترك الرجل ابن ابنة وابنة ابن فللبن الابنة الثلث ، ولابنة الابن الثلثان

(١) الى هنا من كلام الفضل كما يظهر من السياق هنا وفي الكافي .

(٢) للزوج النصف لعدم الولد ، وللأم الثلث من جميع المال ، وللأب السدس هذا مع عدم الحاجب والافينكس ويكون للأم السدس وللأب الثلث . (م ت)

(٣) في الكافي ج ٧ ص ٩٨ عن إسماعيل عن أبي جعفر عليه السلام نحوه .

(٤) روى الكليني والشيخ في الصحيح أيضاً ، وقوله « ولا وارث غيرهن » أي من البنين . ولكن المصنف - رحمه الله - أخذ بظاهره واشترط فقد الابوين في توريث أولاد الأولاد ولم يقل به غيره . سيأتي الكلام فيه عند قول المصنف في باب ميراث الابوين مع ولد الولد .

لأنَّ كلَّ ذي رحم يأخذ نصيب الذي يجزؤه .

٥٦٢٢ ٢- وكتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام : « رجل مات وترك ابنة ابنته وأخاه لآبيه وأمه لمن يكون الميراث ؟ فوقع عليه السلام في ذلك : الميراث للأقرب إن شاء الله ، ^(١) .

ولا يرث ابن الابن ، ولا ابنة الابنة مع ولد الصلب ، ولا يرث ابن ابن مع ابن ابن ، وكلُّ من قرب نسبه فهو أولى بالميراث ممن بعد ، ولا يرث مع ولد الولد وإن سفل أخ ولا أخت ولا عم ولا عمة ، ولا خال ولا خالة ، ولا ابن أخ ، ولا ابن أخت ، ولا ابن عم ، ولا ابن خال ، ولا ابن عمة ، ولا ابن خالة .

باب ٦٣١

ميراث الأبوين مع ولد الولد

أربعة لا يرث معهم أحد إلا زوج أو زوجة : الأبوان والابن والابنة هذا هو الأصل لنا في الموارث ، فإذا ترك الرجل أبوين وابن ابن وابن ابنة فالمال للأبوين للأُم الثلث وللأب الثلثان لأنَّ ولد الولد إنما يقومون مقام الولد إذا لم يكن هناك ولد ولا وارث غيره ، والوارث هو الأب والأُم ^(٢) .

(١) قوله « الميراث للأقرب » مؤيد لقول المصنف لان الأبوين أقرب الى الميت من أولاد الأولاد لكن لم يعمل بظاهر الخبرين غيره - رحمه الله - .

(٢) قال المولى المجلسي : « لم يذكر هذا القول من غير المصنف فهو كالمجمع عليه ، و يمكن أن يقال في الخبرين ان ظاهرهما متروك بالاجماع لان المصنف أيضاً يقول بأن الزوج والزوجة يرثان معهم ، فإذا لم يكن مراداً ويأول فلا يكون التأويل الذي يفعله المصنف بأحسن مما أولهما اصحاب مع أن خبر عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل . أحد قام مقام الابن ، قال وابنة البنت اذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت » وخبره الآخر « ابن الابن يقوم مقام الابن اذا لم يكن للميت وارث غيره » قرينتان على أن المراد نفى الأولاد للصلب لان نفى كل وارث مضافاً الى أن الايات اطلاقها ظاهرة الدلالة على اطلاق الأولاد على أولاد الأولاد ، وحمل الشيخ قوله « لا وارث غيره » .

وقال الفضل بن شاذان - رحمه الله - خلاف قولنا في هذه المسألة وأخطأ ، قال :
 إن ترك ابن ابنة وابنة ابن وأبوين فللاً بابين السدسان وما بقي فلائبة الابن من ذلك
 الثلثان ولابن الابنة من ذلك الثلث ، تقوم ابنة الابن مقام أبيها وابن الابنة مقام أمه
 وهذا مما زلّ به قدمه عن الطريق المستقيمة ، وهذا سبيل من يقيس ^(١) .

باب ٦٣٢

ميراث ولد الولد مع الزوج والزوجة

إذا ترك الرّجل امرأة وولد الولد فللمرأة الثمن وما بقي فلولد الولد ، فإن
 تركت امرأة زوجها وولد الولد فللزّوج الرّبع وما بقي فلولد الولد ، لأنّ الزّوج
 والمرأة ليسا بوارثين أصليّين إنّما يرثان من جهة السبب لا من جهة النسب ^(٢) ، فولد

→ وقال المراد بذلك إذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب ابن الابن به أو البنت التي تتقرب بنت
 البنت بها ولا وارت له غيره من أولاد الصلب . أقول : صحّة اطلاق الولد على ولد الولد ولو
 بنحو الحقيقة لا يوجب كونه في مرتبة الأبوين مع أقربيتهما للميت ، ولازم القول المشهور
 وهو عدم حجب الأبوين أن يرث ولد الولد كما يرث الولد للصلب للذكر مثل حظ الانثيين ،
 وأن يرث ابن البنت نصيب الابن وكذا بنت الابن نصيب الابن ولم يقولوا به لافى صورة وجود
 الأبوين ولا فى عدمهما .

(١) أى لما ورد أن أولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم وكذا الاخوات والاعمام والخالات
 فالفضل قاس أولاد الاولاد بهم أو بقيامهم مقام آبائهم فى مقاسمة الزوجين وحاشا من الفضل أن
 يقبس (مت) أقول : كان الفضل بن شاذان ثقة جليلاً متكلماً عظيم الشأن فى علمائنا الامامية
 له مائة وثمانون كتاباً على مذهب أهل البيت عليهم السلام قال العلامة فى الخلاصة بعد توثيقه
 وتبجيله : و ترجم عليه أبو محمد عليه السلام مرتين وهو أجل من أن يمز عليه فانه رئيس طائفتنا
 رضى الله عنه .

(٢) الظاهر أن غرضه أنه لا يرث الزوجان من الرد ويكون دليلاً لان الباقي من نصيب
 الزوجين لا اولاد البنات أيضاً لانهم أقرب من الميت ولا وجه له لانهما يرثان مع الولد والأبوين
 وعدم ادتهما من الرد للنس والاجماع ويمكن أن يكون نكتة بعدالنس ، ويحتمل أن يكون مراده
 نصرة مذهبه فى أن ولد الولد مع الزوجين بمنزلة الولد ، لان الزوجين ليسا مثل الأبوين
 حتى يكون ولد الولد لا يرث لان الأبوين أصيلان وهو أظهر من كلامه وأبعد عن الصواب
 ولا يحتاج الى هذه الوجوه بل العمدة ظاهر خبر سعد بن أبى خلف . (مت)

الولد معهما بمنزلة الولد لأنه ليس للميت ولد ولا أبوان .

باب ٦٣٣

ميراث الأبوين والإخوة والأخوات

إذا مات الرجل وترك أبويه فلا مة الثلث وللأب الثلثان ، فإن ترك أبويه وأخاً أو أختاً فلا مة الثلث وللأب الثلثان ، فإن ترك أبويه وأختين أو أخوين أو أربع أخوات لأب أو لأب وأم فلا مة السدس وما بقي فللأب لقول الله عز وجل « فإن كان له إخوة ، يعني إخوة لأب أو لأب وأم » فلا مة السدس ، ^(١) وإنما حجبوا الأم عن الثلث لأنهم في عيال الأب وعليه نفقتهم فيحببون ولا يرثون . ومتى ترك أبويه وإخوة وأخوات لأم ما بلغوا ^(٢) لم يحجبوا الأم عن الثلث ولم يرثوا .

باب ٦٣٤

ميراث الأبوين والزوج والاخته والأخوات

إن تركت امرأة زوجها وأباها وإخوة وأخوات لأب وأم أو لأب أو لأم فللزوجة النصف وما بقي فللأب ، وليس للاخوة والأخوات مع الأب ولا مع الأم شيء .

وكذلك إن تركت زوجها وأمتها وإخوة وأخوات لأب وأم أو لأب أو لأم فللزوجة النصف وللأم السدس وما بقي ردة عليها وسقطت الإخوة والأخوات كلهم ،

(١) من أصل المال على نهج سائر الفرائض ، والباقي للأب مالم يزاحمه أحد الزوجين ويكفى في حجب الاخته الأم عن الثلث إلى السدس أن يكونوا أزيد من واحد بأن يكونا أخوين أو أخاً وأختين أو أربع أخوات فمما زاد لأب وأم أو لأب مع وجود الأب ويجب أن لا يكون في العدد المعتبر كافر ولا رق ولا يكونوا حملاً كما سيأتي .

(٢) يعني بلغ عددهم ما بلغ كثرة .

لأنَّ الأمَّ ذات سهم وهي أقرب الأرحام وهي تتقرَّب بنفسها والإخوة يتقرَّبون بغيرهم .

فإن تركت زوجاً وأمّاً وإخوة لأمَّ ، واختاً لأب وأمَّ فللزَّوج النصف وما بقي فللأمَّ .

فإن تركت زوجها وأبويها وإخوة لأب وأمَّ أو لأب فللزَّوج النصف وللأمَّ السدس وللأب الباقي ، وإن كان الإخوة من الأمَّ فللزَّوج النصف وللأمَّ الثلث وللأب السدس .

باب ٦٣٥

من لا يحجب عن الميراث

٥٦٢٣ ١- روى محمد بن سنان ، عن العلاء بن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إنَّ الوليد والطفل لا يحجبك ولا يرثك ^(١) إلَّا من آذن بالصراح ، ولا شيء أكنَّه البطن وإن تحرَّك إلَّا ما اختلف عليه الليل والنهار » ^(٢) .

ولا يحجب الأمَّ عن الثلث الإخوة والأخوات من الأمَّ ما بلغوا ، ولا يحجبها إلَّا أخوان أو أخ واختان أو أربع أخوات لأب ، أو لأب ، وأمَّ أو أكثر من ذلك ، والمملوك لا يحجب ولا يرث ^(٣) .

باب ٦٣٦

ميراث الإخوة والأخوات

إذا ترك الرِّجلُ أخاً لأب وأمَّ فالmaal كله له ، وكذلك إذا كانا أخوين أو أكثر

(١) أراد بالوليد المولود ، وقوله « آذن » بالمذأى اعلم حياته ، والاستثناء من الحجب والميراث معاً (م) ، وفي التهذيب « الوليد والطفل لا يحجب ولا يرث » .

(٢) أى يكون قابلاً له وهو ولد فكان مافى البطن لا يختلف عليه ولهذا لا يحسب من عمره

وسنه . (م) .

(٣) فلو كان للميت ولد مملوك لم يحجب أقاربه عن الارث ، وكذا لو كان له إخوة ممالك

لم يحجبوا أمه عن الزيادة عن السدس . (مراد)

من ذلك فالمال بينهم بالسوية ، فإن ترك أختاً لأب وأمّ فلها النصف بالتسمية والباقي ردّها عليها لأنّها أقرب الأرحام وهي ذات سهم ^(١) ، وكذلك إن ترك أختين أو أكثر فلهنّ الثلثان بالتسمية والباقي ردّها عليهنّ بسهم ذوي الأرحام ، وإن كانوا إخوة وأخوات لأب وأمّ فالمال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين ، وكذلك الإخوة والأخوات للأب في كلّ موضع يقومون مقام الإخوة والأخوات للأب والأمّ إذا لم يكن إخوة وأخوات لأب وأمّ ، فإن ترك أختاً لأب وأمّ وأختاً لأب فالمال كلّ للأخت من الأب والأمّ ، وسقط الأخت من الأب ، ولا يرث الإخوة من الأب ذكوراً كانوا أو إناثاً مع الإخوة من الأب والأمّ ذكوراً كانوا أو إناثاً شيئاً ^(٢) .

فإن ترك أختاً لأب وأمّ وأختاً لأب فالمال كلّ للأخت من الأب والأمّ ، وكذلك إن ترك أختاً لأب وأمّ ، وأختاً لأب ، فالمال كلّ للأخت من الأب والأمّ يكون لها النصف بالتسمية ، وما بقي فلا يقرب أولى الأرحام وهي أقرب [أولى] الأرحام .

٥٦٤ ١ - لقول النبي ﷺ : «أعيان بنى الأمّ أحقّ بالميراث من ولد العلات» ^(٣) .

(١) قيد به لأن مجرد كونها أقرب غير كاف في الرد بل لابد من أن تكون ذات سهم ليزاد على سهمها فيكون تلك الزيادة ردّاً ورثتها بالقرابة ولو لم يكن ذات سهم لورثت المال كلّ بالقرابة . (مراد)

(٢) ما ذكره المصنف - رحمه الله عليه - يرجع الى أن الاخ واحد أو أكثر له المال بالقرابة ، وكذا إذا اجتمع معه أو معهم الأخت أو الأخوات ويكون المال بينهم للذكر ضعف الأنثى إذا كانوا لأب وأمّ أو لأب مع عدمهم ، فإن الأخوة والأخوات للأب لا يرثون مع الأخوة والأخوات للأب والأمّ . (مت)

(٣) الأعيان الأخوة لأب واحد وأم واحدة مأخوذة من عين الشيء وهو النفس منه (النهاية) وفي الكافي وأعيان بنى الأب وبنو العلات هم أولاد الرجل من نساء شتى ، سميت بذلك لأن الذي تزوجها على أولى قد كانت قبلها [ناهل] ثم عمل من هذه . والعلة الشرب الثاني ، يقال علل بعد نهل (المصاح) أقول : الخبر مروي في التهذيب ج ٢ ص ٣٣ مسنداً ، وذكره الكليني في الكافي ، وقال : هذا مجمع عليه من قوله صلى الله عليه وآله .

فإن ترك أخوات لأب وأمّ، وأخوات لأب، وابن أخ لأب، فلا أخوات للأب والأمّ الثلثان، وما بقي ردّ عليهنّ لأنهن أقرب الأرحام.

فإن ترك أخاً لأب وابن أخ لأب وأمّ فالملك كله للأخ من الأب لأنه أقرب بيطن، ولأنّ الأخ للأب يقوم مقام الأخ للأب والأمّ إذا لم يكن أخ لأب وأمّ فلمّا قام مقام الأخ للأب والأمّ وكان أقرب بيطن كان أحقّ بالميراث من ابن الأخ. فإن ترك أخاً لأب وأمّ وأخاً لأُمّ فلا أخ من الأمّ السّدس وما بقي فلا أخ من الأب والأمّ.

فإن ترك إخوة وأخوات لأب وأمّ، وأختاً لأُمّ فلا أخت من الأمّ السّدس، وما بقي فبين الإخوة والأخوات للأب والأمّ للذكر مثل حظّ الأنثيين. فإن ترك أختاً لأب وأمّ، وأختاً أو أخاً لأُمّ فلا أخ أو أخت للأمّ السّدس وللأخت للأب والأمّ الباقي^(١).

فإن ترك أخوين أو أختين لأُمّ أو أكثر من ذلك، وإخوة لأب وأمّ فلا إخوة أو الأخوات من قبل الأمّ الثلث بينهم بالسّوية، وما بقي فلا إخوة من الأب والأمّ^(٢).

والأخ من الأمّ ذكر أو أنثى إذا كان واحداً فله السّدس فإن كانوا أكثر من ذلك ذكوراً كانوا أو إناثاً فلهم الثلث لا يزدادون على الثلث ولا ينقصون من السّدس

(١) النصف بالتسمية والباقي بالرد . (مراد)

(٢) اختلف الأصحاب فيما إذا اجتمعت كلاله الأم مع كلاله الأبوين وزادت التركة عن نصيبهما هل تختص الزيادة بالمتقرب بالأبوين أو يرد عليهما بنسبة سواهما ، فالمشهور بين الأصحاب اختصاص المتقرب بالأبوين بالفاضل بل ادعى عليه جماعة الاجماع ، وقال ابن أبي عقيل والفضل : الفاضل يرد عليهما على نسبة السهام ، فلو كان مكان المتقرب بالأبوين المتقرب بالأب فقط فاختلّفوا فيه فذهب الصدوق والشيخ في النهاية والاستبصار وابن البراج وأبو الصلاح وأكثر المتأخرين إلى الاختصاص هنا أيضاً لرواية محمد بن مسلم ، وذهب الشيخ في المبسوط وابن الجنيد وابن اديس والمحقق إلى أنه يرد عليهما ، والاول أقوى . (المرآة)

إذا كان واحداً ، قال الله تبارك وتعالى : « وإن كان رجلٌ يورثُ كلالة أو امرأة وله أخٌ أو أختٌ فلكلَّ واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .

فإن ترك أخاه لأبيه ، وأخاه لأُمّه ، وأخاه لأبيه وأُمّه ، فللأخ من الأمّ السدس ، وما بقي فللأخ من الأب والأمّ ، وسقط الأخ من الأب .
فإن ترك إخوة وأخوات لأُمّ ، وإخوة وأخوات لأب وأُمّ ، وإخوة وأخوات لأب فللإخوة والأخوات من الأمّ الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ، وما بقي فللإخوة والأخوات من الأب والأمّ للذكر مثل حظّ الأنثيين ، وسقط الإخوة والأخوات من الأب .

فإن ترك أختاً لأُمّ ، وأختاً لأب وأُمّ ، وأختاً لأب ، فللأخت من الأمّ السدس ، وما بقي فللأخت من الأب والأمّ ، وسقطت الأخت من الأب .
فإن ترك أختين لأُمّ ، وأختين لأب وأُمّ ، وأختين لأب فللأختين للأمّ الثلث بينهما بالتسوية ، وما بقي فللأختين من الأب والأمّ ، وسقط الأختان من الأب .
فإن ترك أختاً لأب وأُمّ ، وإخوة وإخوات لأُمّ ، وابن أخ لأب وأُمّ فإنّ للإخوة والأخوات من الأمّ الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ، وما بقي فللأخت من الأب والأمّ ، وسقط ابن الأخ للأب والأمّ .

فإن ترك أختاً لأب ، وابن أخ لأُمّ فالمال كله للأخ من الأب .
فإن ترك أختاً لأُمّ ، وابن أخ لأب وأُمّ فالمال كله للأخ من الأمّ ، وسقط ابن الأخ للأب والأمّ . وغلط الفضل بن شاذان في هذه المسألة فقال : للأخ من الأمّ السدس سهمه المسمّى له ، وما بقي فللأخ للأب والأمّ واحتجّ في ذلك بحجة ضعيفة ، فقال : لأنّ ابن الأخ للأب والأمّ يقوم مقام الأخ الذي يستحقّ المال كله بالكتاب فهو بمنزلة الأخ للأب والأمّ ، وله فضل قرابة بسبب الأمّ .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : وإنما يكون ابن الأخ بمنزلة الأخ إذا لم يكن له أخ ، فإذا كان له أخ لم يكن بمنزلة الأخ ، كولد الولد إنما هو ولد

إذا لم يكن للميت ولد ولا أبوان ، ولو جاز القياس في دين الله عز وجل لكان الرجل إذا ترك أخاً لأب وابن أخ لأب وأم كان المال كله لابن الأخ للأب والأم قياساً على عم لأب وابن عم لأب وأم لأن المال كله لابن العم للأب والأم لأنه قد جمع الكلالتين كلاله الأب وكلاله الأم وذلك بالخبر المأثور عن الأئمة الذين يجب التسليم لهم عليهم السلام .

والفضل يقول في هذه المسألة : إن المال للأخ للأب وسقط ابن الأخ للأب والأم ، ويلزمه على قياسه أن المال بين ابن الأخ للأب والأم وبين الأخ للأب لأن ابن الأخ له فضل قرابة بسبب الأم وهو يتقرب بمن يستحق المال كله بالتسمية وبمن لا يرث الأخ للأب معه ^(١) .

فإن ترك ابن أخ لأم ، وابن أخ لأب وأم ، وابن أخ لأب ، فلا ين الأخ من الأم السدس ، وما بقي فلا ين الأخ من الأب والأم ، وسقط ابن الأخ من الأب .

فإن ترك ابن أخ لأب ، وابن أخ لأب وأم ، فالمال كله لابن الأخ للأب والأم ، وسقط ابن الأخ للأب .

فإن ترك ابنة أخت لأم ، وابنة أخت لأب وأم ، وابنة أخت لأب ، فلا ينه الأخت للأم السدس ، وما بقي فلا ينه الأخت للأب والأم ، وسقطت ابنة الأخت للأب .

(١) حاصله أن الفضل - رحمه الله - قاس قيام ابن الأخ للأب والأم مقام أبيه عند اجتماعه

مع الأخ للأم على قيامه مقام أبيه عند اجتماعه معه ، ولوصح ذلك ليصح قياس ابن الأخ للأب والأم عند اجتماعه مع الأخ للأب والأم عند اجتماعه مع الأم والأب كما أن الميراث لابن الأم من الأب وكان الميراث لابن الأخ من الأب والأم دون الأخ من الأب كما أن الميراث لابن الأم من الأب والأم دون الأم من الأب وليس كذلك ، والفضل أيضاً لا يقول به (مراد) أقول: قال في الدروس : لاميراث لابن الأخ من الأبوين مع الأخ للأم ، ولابن ابن الأخ من الأبوين مع ابن أخ لام خلافاً للفضل في المسألتين لاجتماع السببين ، ويضف بتفاوت الدرجتين .

فان ترك ابنة أخ لأب وأم ، وبني أخ لأب وأم فإن كانوا أخ واحد فالأخ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كان الأخ أبو ابنة غير الأخ أبي البنين ، فلا بنة الأخ النصف من الميراث نصيب أبيها ، ولبنى الأخ النصف ميراث أبيهم .
 فان ترك ابن أخ لأم ، وابن ابن [ابن] أخ لأب وأم فالأخ كله لابن الأخ للأم لأنه أقرب ، وليس كما قال الفضل بن شاذان : إن لابن الأخ من الأم السدس وما بقي ، فلا ابن ابن [ابن] الأخ للأب والأم ، لأنه خلاف الأصل الذي بنى الله عز وجل عليه فرائض المواريث .

فان ترك ابن ابن أخ لأب وأم أو لأب أو لأم ، وعماً أو عمّة ، أو خالاً أو خالة ، فالأخ لابن ابن الأخ [للأب والأم] فإن ولد الأخ وإن سفّلوا فهم من ولد الأب ، والعم والعمّة من ولد الجد ، والخال والخالة من ولد الجد ، وولد الأب وإن سفّلوا فهم أحق بالميراث من ولد الجد ، وكذلك يجري أولاد الأخت لأب كانت أو لأم أو لأب وأم هذا المجري لا يرث معهم عم ولا عمّة ولا خال ولا خالة كما لا يرث مع ولد الولد وإن سفّلوا أخ ولا أخت لأب كانوا أو لأم أو لأب وأم .

٥٦٢٥ ٤ - وروى ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن بكير بن أعين قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « امرأة ماتت وترك زوجها وإخوتها لأمها وإخوتها لأبيها ^(١) فقال : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأخوة للأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين » .

٥٦٢٦ ٣ - قال ^(٢) : « وجاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فسأله عن امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها وأختها لأبيها ، فقال : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللإخوة من الأم سهمان ، وللأخت من الأب سهم ^(٣) ، فقال له الرجل : فان فرائض

(١) في الكافي والتهذيب « وأخوتها وأخواتها لأبيها » وهو الصواب . ولعل السقط من النسخ .

(٢) يعني بالسند المتقدم كما في الكافي ج ٧ ص ١٠٢ .

(٣) كذا في التهذيب أيضاً ، وفي الكافي « وللأخت من الأب السدس سهم » .

زيد^(١) وفرائض العامة على غير هذا يا أبا جعفر يقولون : للأخت من الأب ثلاثة أسهم هي من ستة تعول إلى ثمانية ، فقال له أبو جعفر عليه السلام : ولم قالوا هذا؟ فقال : لأن الله عز وجل قال : « وله أخت فلها نصف ما ترك » فقال أبو جعفر عليه السلام : فإن كانت الأخت أختاً؟ قال : ليس له إلا السدس ، فقال أبو جعفر عليه السلام : فما لكم نقصتم الأخ إن كنتم تحتجبون أن للأخت النصف بأن الله عز وجل سمى لها النصف فإن الله سمى للأخت الكل ، والكل أكثر من النصف لأنه عز وجل قال في الأخت : « فلها نصف ما ترك » وقال في الأخ : « وهو يرثها » يعني جميع مالها إن لم يكن لها ولد فلا تعطون الذي جعل الله عز وجل له الجميع في بعض فرائضكم شيئاً ، وتعطون الذي جعل الله له النصف تماماً !! وتقولون في زوج^(٢) وأم وإخوة لأم وأخت لأب فتعطون الزوج النصف والأم السدس ، والإخوة من الأم الثلث ، والأخت من الأب النصف تجعلونها من تسعة وهي ستة تعول إلى تسعة !! فقال : كذلك يقولون ، فقال له أبو جعفر عليه السلام :^(٣)

(١) المراد زيد بن ثابت بن ضحاك الانصاري الصحابي المدني ، وكان أصحاب الفتوى من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ستة هو أحدهم ، قال الشعبي غلب زيد الناس على اثنين الفرائض والقرآن . وقال علي بن زيد بن جدهان عن سعيد بن المسيب قال : شهدت جنازة زيد بن ثابت فلما دلى في قبره قال ابن عباس : من سره أن يعلم كيف ذهب العلم فهكذا ذهب العلم ، والله لقد دفن اليوم علم كثير (تهذيب التهذيب) هذا وروى الكليني ج ٧ ص ٤٠٧ عن أبي علي الأشمري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية ، وقد قال الله عز وجل « ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » واشهدوا على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية » .

(٢) في الكافي « جعل الله له النصف تماماً » فقال له الرجل : أصلحك الله فكيف تعطى الأخت النصف ولا يعطى الذكر لو كانت هي ذكراً شيئاً ، قال : تقولون في أم وزوج وإخوة لأم وأخت لأب يعطون الزوج - الخ » .

(٣) في الكافي « والأخت من الأب النصف ثلاثة فيجعلونها من تسعة وهي من ستة فترتفع إلى تسعة ، قال : وكذلك تقولون ، قال : فإن كانت - الخ » .

فإن كانت الأخت أختاً لأب ؟ قال له الرجل : ليس له شيء ، فما نقول أنت ^(١) ؟ فقال : ليس للإخوة من الأب والأُم ولا للإخوة من الأب مع الأُم شيء .

باب ٦٣٧

ميراث الزوج والزوجة مع الإخوة والأخوات

إذا مات الرجل وترك امرأة وأختاً لأب أو لأب وأم^٢ أو لأُم^٣ فللمرأة الربع وما بقي فللأخ ^(٢) ، وكذلك إن ترك امرأة وأختاً لأب أو لأب وأم^٢ أو لأُم^٣ فللمرأة الربع وما بقي فللأخت .

فإن ترك امرأة ، وأختاً لأُم^٣ ، وأختاً لأب وأم^٢ ، وأختاً لأب ، فللمرأة الربع وللأخ من الأُم^٣ السدس ، وما بقي فللأخ من الأب والأُم^٣ ، وسقط الأخ من الأب .

فإن ترك امرأة وأختاً وأختاً لأُم^٣ ، أو إخوة وأخوات لأُم^٣ ، وإخوة وأخوات لأب وأم^٢ ، وإخوة وأخوات لأب وأم^٢ ، وإخوة وأخوات لأب ، فللمرأة الربع وللإخوة والأخوات من الأُم^٣ الثلث الذكور والأنثى فيه سواء ، وما بقي فللإخوة والأخوات من الأب والأُم^٣ للذكر مثل حظ الأنثيين ، وسقط الإخوة والأخوات من الأب .

فإن تركت امرأة زوجها وأختاً لأب أو لأُم^٢ أو لأب وأم^٢ ، فللزوج النصف وما بقي فللأخ . وكذلك إن تركت زوجها وأختها لأب أو لأُم^٢ أو لأب وأم^٢ ، فللزوج النصف ، وما بقي فللأخت .

فإن تركت زوجها ، وإخوة وأخوات لأُم^٣ ، وإخوة وأخوات لأب وأم^٢ ، وإخوة وأخوات لأب ، فللزوج النصف ، وللإخوة والأخوات من الأُم^٣ الثلث بينهم بالسوية وما بقي فللإخوة والأخوات من الأب والأُم^٣ وهو السدس للذكر مثل حظ الأنثيين ، وسقط الإخوة والأخوات من الأب .

(١) في الكافي بمذوقه ، أختاً لأب ، قال ليس له شيء ، فقال الرجل لابي جعفر عليه السلام

فما نقول أنت ، فقال - الخ - .

(٢) لان الاخ ليس بذى فرض فيأخذ الباقي .

فإن تركت زوجها وأخاً لأمٍّ ، وأخاً لأبٍ وأمٍّ ، وأخاً لأبٍ ، فللزَّوج النصف ، وللأخ من الأمِّ السدس ، وما بقي فللأخ من الأب والأمِّ ، وسقط الأخ من الأب .

وكذلك تجري سهام ولد الإخوة والأخوات مع الزَّوج والزَّوجة على هذا .

باب ٦٣٨

ميراث الأجداد والجَدَّات

٥٦٢٧ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة قال : « سألت أبا جعفر عليه السَّلام عن فريضة الجدِّ ، فقال : ما أعلم أحداً من النَّاس ^(١) قال فيها إلّا بالربِّي إلّا عليَّ بن أبي طالب عليه السَّلام ^(٢) فإنَّه قال فيها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله ، ^(٣) .

٥٦٢٨ ٢ - روى يحيى بن أبي عمران ^(٤) ، عن يونس ، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السَّلام قال : « الجدُّ والجدَّة من قبل الأب ، والجدُّ والجدَّة من قبل الأمِّ كلهم يرثون » .

٥٦٢٩ ٣ - وروى الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل عن أبي عبد الله عليه السَّلام قال : « إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أطعم الجدَّة أمَّ الأب السدس وابنها حيٌّ ،

(١) أي من الصحابة والتابعين غير الأئمة المعصومين عليهم السلام . (م ت)

(٢) الاستثناء منقطع أولان قول الأئمة قول علي عليهم السلام . (م ت)

(٣) قال في النافع : وللجد المال ان انفرد لأب كان أو لأم ، وكذا الجدة ، ولو اجتمع جد وجدة فإن كانا لأب فلهما المال المذكور مثل حظ الاثنين وإن كانا لأم فالمال بينهما بالسوية ، وإذا اجتمع الأجداد المختلفون فلمن يتقرب بالأم الثلث على الأصح واحداً كان أو أكثر ، ولمن يتقرب بالأب الثلثان ولو كان واحداً ، ولو كان معهم زوج أو زوجة أخذ النصيب الأعلى ولمن يتقرب بالأم ثلث الأصل والباقي لمن يتقرب بالأب ، والجد الأدنى يمنع الأعلى ، وإذا اجتمع معهم الأخوة فالجد كالأخ والجدَّة كالأخت .

(٤) يحيى بن أبي عمران له كتاب يروى عنه المؤلف بإسناده إلى إبراهيم بن هاشم

وكان تلميذ يونس بن عبد الرحمن ، والظاهر هو الهمداني .

وأطعم الجدة أُمّ الأمّ السّدى وابنتها حيّة» ^(١) .

٥٦٣٠ ٤ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزنجي قال : حدثني محمد بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : وإنّ ابنتي ماتت وأُمّي حيّة ، فقال أبان بن تغلب : ليس لها شيء ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : سبحان الله !! أعطها سهماً - يعني السّدى - ، ^(٢) .

٥٦٣١ ٥ - وروي الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « سألته عن بنات الابنة وجدّ ، فقال : للمجدّ السّدى ، والباقي لبنات الابنة » ^(٣) .

(١) طريق المصنف الى الحسين بن سعيد صحيح كما في الخلاصة ، وظاهر هذه الصحيحة استحباب الطعمة للجد والجدّة ، قال في المسالك : عدم ارث الجد مع الابوين أو أحدهما هو المشهور بين الاصحاب لانلم فيه مخالفاً الا ابن الجنيّد فانه جعل الفاضل عن سهام البنات والابوين للجدّين أو الجدّتين لكن على المشهور يستحب للابوين أو أحدهما أن يطعم سدس الاصل للجد أو الجدّة من قبله اذا زاد نصيبه عن السّدى ، واطلاق السّدى في الاخبار ظاهر في كونه سدس الاصل لاسدس نصيب المظلم خلافاً لابن الجنيّد ، ويشترط زيادة نصيب المظلم عن السّدى وكونه أحد الابوين وكون الطعمة لمن يتقرب به من الابوين دون من يتقرب بالآخر ، فلو لم يحصل لأحد الابوين سوى السّدى كالآم مع الحاجب و الاب مع الزوج لم يستحب له الطعمة ، ولو زاد نصيب أحدهما دون الآخر اختص بالطعمة لوجود الشرط فيه دون الآخر ، وظاهر الاخبار أنه متى زاد نصيب أحد الابوين عن السّدى استحب له طعمة السّدى وان بقي للمظلم أقل من السّدى ، كما لو كان الوارث بنتاً وأبوين أو بنتين وأحدهما ، وفي الدروس قيد الاستحباب بما اذا زاد نصيب المظلم بقدر السّدى ، وربما قيل باستحباب طعمة أقل الامر من الزائد عن السّدى ومنه ، ووجهه من النصّ غير واضح .

(٢) ظاهره يدل على الوجوب وحملوه على الاستحباب قلله لما هو الاصل في الارث أن الاقرب يمنع الابد ، وأنت خير بأن وجوب اعطاء الابوين من نصيبهما شيئاً على سبيل الطعمة غير توديث الذي هو مبني على الاقربية . (مراد)

(٣) « للجد السّدى » ظاهره ينافي ما تقرر أن أولاد الاولاد في المرتبة الاولى من مراتب الارث عند عدم الاولاد ، والجد في المرتبة الثانية الا أن يحمل على أنه يستحب أن —

٥٦٣٢ ٦ - وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن عبدالله بن بكير ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله أعلم الجدة السدس ، ولم يفرض الله عز وجل لها شيئاً » ^(١) .

٥٦٣٣ ٧ - وروى يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن أبي جميلة ، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام « في أبوين وجدة لأُم ، قال : للأُم السدس ، وللجدة السدس ^(٢) » ، وما بقي وهو الثلثان للآب .

٥٦٣٤ ٨ - وفي رواية معاوية بن حكيم ، عن علي بن الحسن بن رباط - رفعه - إلى أبي عبدالله عليه السلام قال : « الجدة لها السدس مع ابنها ومع ابنتها » ^(٣) .

٥٦٣٥ ٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن غلي بن رثاب ، عن أبي عبيدة عن أبي - جعفر عليه السلام « في رجل مات وترك امرأته وأخته وجدة : فقال : هذه من أربعة أسهم للمرأة الربع ، وللأخت سهم ، وللجدة سهمان » .

٥٦٣٦ ١٠ - وروى أبان ، عن بكير ، والحلي عن أحدهما عليه السلام ^(٤) قال : « للإخوة

→ تعطى بنات البنت الجد السدس على طريقة الطعمة ، ويمكن أن يحمل الجد على جد البنات وهو أبو الأب دون جده (مراد) أقول : نقل في التهذيبين اجماع العمالة على ترك العمل بهذا الخبر وأمثاله . وظاهر المصنف العمل بها كما يأتي منه - رحمه الله - .

(١) لا يستفاد من الخبر وجه فله صلى الله عليه وآله وأله وأطعماه هل كان على وجه الوجوب أو الاستحباب ، ومع الشك كيف يمكن استظهار الاستحباب ومقتضى الأصل البراءة .

(٢) قال في التهذيبين : إنما جمل للجد أو الجدة السدس على جهة الطعمة لأعلى وجه الميراث كما تقدم في خبر جميل وزرارة .

(٣) استدلل بها الشيخ على القول بالطعمة وقال : ان الطعمة إنما يكون للجد والجدة إذا كان ولدهما حياً فأما إذا كان ميتاً فليس لهما طعمة على حال .

(٤) السدس كما في الكافي والتهذيب صحيح وفيهما عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام والظاهر أن المؤلف جمع بين رواية بكير عن أبي جعفر عليه السلام ورواية الحلبي عن أبي - عبدالله عليه السلام .

من الأمّ التّلك مع الجدّ ، وهو شريك الإخوة من الأب ، ^(١) .
 ٥٦٣٧ ١١ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : « سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل ترك أخاه لأمّه ولم يترك وارثاً غيره فقال : المال له ، قلت : فإن كان مع الأخ للأمّ جدّ ؟ فقال : يعطى الأخ للأمّ السّدس ، ويعطى الجدّ الباقي » ^(٢) .

٥٦٣٨ ١٢ - وروى حماد بن الفضيل ، عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السّلام قال : « سألت عن الإخوة من الأمّ مع الجدّ ، فقال : للإخوة من الأمّ فريضتهم التّلك مع الجدّ » ^(٣) .

٥٦٣٩ ١٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الرّبيع عن أبي عبد الله عليه السّلام « في الجدّ مع إخوة لأمّ » ، قال : إنّ في كتاب علي عليه السّلام أنّ الإخوة من الأمّ يرثون مع الجدّ التّلك » .

٥٦٤٠ ١٤ - وروى ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال : « سألت عن أخ لأب وجدّ ، قال : المال بينهما سواء » ^(٤) .

(١) عبارة الكافي والتهذيب عن أبي عبد الله عليه السّلام في الإخوة من الأم مع الجدّ قال : « وللأخوة من الأم مع الجدّ نصيبهم التّلك مع الجدّ ، والمراد أنّ الأخوة من الأم إذا كانوا أكثر من واحد إذا اجتمعوا مع الجدّ للأب فلم يترك التّلك وللجدّ التّلكان. (المرآة)

(٢) زاد في الكافي والتهذيب « قلت فإن كان الأخ لأب وجدّ » ، قال : « المال بينهما سواء » ، وبأني تحت رقم ٥٦٣٧ وقال الفاضل النفرسي قوله « فإن كان مع الأخ جد » ، أي من جانب الأب وهو المراد من الأحاديث الآتية .

(٣) احتمل العلامة المجلسي غير ما تقدم وجهين آخرين الأوّل أن يكون المراد أنّ الأخوة من الأم مع الجدّ من قبلها للجميع التّلك والباقي لكلالة الأبوين أو الأب من الأخوة والأجداد إن كانوا والا يرده عليهم ، الثاني أنّ الأخوة من الأم مع الجدّ من قبلها فريضة الجميع التّلك إذا اجتمعوا مع الجدّ للأب .

(٤) أراد الجدّ من قبل الأب لانه إن كان من قبل الأم يعطى السّدس ويعطى الجدّ الباقي كما تقدّم .

٥٦٤١ ١٥ - وروى ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع عن أبي -
عبدالله عليه السلام قال : « كان عليُّ عليه السلام يورث الأخ من الأب مع الجدِّ ينزله
بمنزلته » ^(١) .

٥٦٤٢ ١٦ - وروى ابن أذينة ، عن زرارة ؛ وبكير ؛ وعبد بن مسلم ؛ والفضيل ؛ و
بريد ابن معاوية عن أحدهما عليه السلام « أنَّ الجدَّ مع الإخوة من الأب مثل واحد
من الإخوة » ^(٢) .

٥٦٤٣ ١٧ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عليِّ بن رثاب ، عن زرارة قال :
« سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات وترك أخاه لأبيه وأُمّه ، وجدّه ، قال : المال
بينهم أخوين كانا أو مائة ، فالجدُّ معهم كواحد منهم ، لأجدُّ مثل نصيب واحد من
الإخوة » ^(٣) .

٥٦٤٤ ١٨ - وروى حماد ، عن حريز ، عن الفضيل - أو غيره - عن أبي عبدالله
عليه السلام قال : « إنَّ الجدَّ شريك الإخوة ، وحظّه مثل حظِّ أحدهم ما بلغوا
كثروا أو قلّوا » .

٥٦٤٥ ١٩ - وروى محمد بن الوليد ، عن حماد بن عثمان ، عن إسماعيل الجعفي قال :
سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « الجدُّ يقاسم الإخوة ولو كانوا مائة ألف » ^(٤) .

٥٦٤٦ ٢٠ - وروى ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : قلت

(١) مؤيد للخبر السابق بل مبين له .

(٢) محمولة على اتحاد الجهة بأن كان الجد للأب مع الأخوة للأب أو الأب والأم
أو كان الأخوة للأم مع الجد من قبلها . وقال في الدروس : للجد المنفرد المال لأب كان
أولام وكذا الجدة ولو اجتمع من طرف واحدة تقاسم المال للذكر مثل حظ الأنثيين إن كانا
لأب ، وبالسوية إن كانا لأم .

(٣) زاد في الكافي والتوضيح « قال : وإن ترك اخته فللجد سهمان وللأخت سهمان
كانتا أختين فلللجد النصف وللأختين النصف ، قال : وإن ترك أخوة وأخوات من أب وأم كان
الجد كواحد من الأخوة للذكر مثل حظ الأنثيين » . (٤) في بعض النسخ « وأبا عبدالله » .

(٥) يدل على جواز المبالغة فإنه لا يمكن عادة وجودهم وهو مبالغة في الكثرة . (م)

- لأبي عبد الله عليه السلام : « رجل مات وترك ستة إخوة و جدّاً ، قال : هو كأحدهم »^(١).
- ٥٦٤٧ - ٢١ - وفي رواية يونس ، عن سيف بن عميرة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول « في ستة إخوة و جدّاً قال : للجدّ السبع » .
- ٥٦٤٨ - ٢٢ - وروى ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن رجل ترك إخوة وأخوات من أب وأمّ ، و جدّاً ، قال : الجدّ كواحد من الإخوة ، المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين » .
- ٥٦٤٩ - ٢٣ - وروى ابن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سئل عن ابن عمّ و جدّاً ، قال : المال للجدّ »^(٢) .
- ٥٦٥٠ - ٢٤ - وروى البرزنجي ، عن المنثني ، عن الحسن الصّيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : « ابن أخ و جدّاً ، قال : المال بينهما صفان »^(٣) .
- ٥٦٥١ - ٢٥ - وروى الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن بعض أصحاب أبي عبد الله عليه السلام « في بنات أخت و جدّاً ، قال : لبنات الأخت الثلث ، وما بقي فللجدّ »^(٤) .
- ٥٦٥٢ - ٢٦ - وروى الحسن بن عليّ بن النّعمان ، عن عبد الله بن قُمير ، عن الأعمش

(١) أي للجد السبع كما يأتي .

(٢) يدلّ على أن الجدّ مقدّم على ابن العمّ لأنّ الجدّ يتقرّب من الميت بواسطة ، و ابن العمّ بثلاث وسائط .

(٣) يدلّ على أن أولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم ويرثون مع الجدّ لاختلاف واصلتها وكذا يرث جدّ الجدّ مع الإخوة (م) وقال في المسالك : لا يمنع الجدّ وإن قرب ولد الإخ و إن بعد لأنه ليس من صفته حتى يراعى فيه تقديم الأقرب فالأقرب ، كذا لا يمنع الإخ الجدّ الأبعد . وقال العلامة المجلسي : الخبر محمول على ما إذا كانا من جهة واحدة ولا يمنع هنا بعد ابن الإخ لاختلاف الجهة .

(٤) زاد في الكافي والتّهذيب « فأقام بنات الأخت مقام الأخت وجعل الجدّ بمنزلة

الإخ » .

عن سالم بن أبي الجعد « أن علياً عليه السلام أعطى الجدَّ المال كله ، ^(١) .
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : إنما أعطاه المال كله لأنه لم يكن
للميت وارث غيرها ^(٢) .

٥٦٥٣ ٢٧ - وروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : « من أراد أن يتقحم
جرائم جهنم فليقل في الجد » ^(٣) .

وروى ابن سيرين عن أبي عبيدة قال ^(٤) : حفظت عن بعض الصحابة في الجدِّ
مائة قضية يخالف بعضها بعضاً .

وقال الفضل بن شاذان : اعلم أن الجدَّ بمنزلة الأخ أبداً ، يرث حيث يرث

(١) عبد الله بن نمر الهمداني الخارقي كوفي من رجال العامة وثقة ابن معين والمجلى
وذكره ابن حبان في الثقات كما في تهذيب التهذيب يروى عنه هنا الحسن بن علي بن النعمان
الكوفي وثقة التجاشي ، وأما سليمان بن مهران الأعشى فشيء ذكره العامة في رجالهم وأئقوا
عليه ، وأما سالم بن أبي الجعد الأشجعي عنونه السقلاني في التهذيب ونقل عن جماعة توثيقه
وقال يروى عن علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وذكر جماعة والظاهر أن المصنف نقل
هذا الخبر هنا وهو من طريقهم لأنهم ربما يتمسكون بظاهره ولا يورثون ابن الأخ مع الجد ،
روى الكليني في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم : « نشر أبو عبد الله عليه السلام صحيفة
فأول ما تلقاني فيها : ابن أخ وجد المال بينهما نصفان ، فقلت : جعلت فداك إن القضاة عندنا
لا يقضون لابن الأخ مع الجد شيء » ، فيقال : إن هذا الكتاب خط علي عليه السلام وأما
رسول الله صلى الله عليه وآله .

(٢) وقال الشيخ في الاستبصار : الوجه في هذا الخبر أنه أعطاه المال لما لم يكن
غيرها مَن هو أولى منها أو مثلها بالميراث ، وليس في الخبر أنه أعطاه مع وجودهم .

(٣) في النهاية اقترح الإنسان الأمر العظيم وتقضه إذا رمى بنفسه من غير روية وثبت ، ومنه
حديث علي عليه السلام « من سرَّه أن يتقحم جرائم جهنم فليقل في الجد » أي برمي نفسه
في معاصم عذابها . أقول : جرثوم الشيء أصله وجمعه جرائم وجرثومة النمل قريته .

(٤) هو محمد بن سيرين البصري من الفقهاء قال ابن سعد كان ثقة ما مونا عالياً رقيقاً
اماماً كثير العلم ورعاً ، والمراد بأبي عبيدة حذيفة بن اليمان الصحابي المعروف بقرينة
رواية ابن سيرين عنه ، أو الصحيح وأبو عمرو عبيدة السلماني .

ويسقط حيث يسقط ^(١) ، وغلط الفضل في ذلك لأن الجد يرث مع ولد الولد ولا يرث معه الأخ ^(٢) ، ويرث الجد من قبل الأب مع الأب ، والجد من قبل الأم مع الأم ، ولا يرث الأخ مع الأب والأم ^(٣) ، وابن الأخ يرث مع الجد ولا يرث مع الأخ ، فكيف يكون الجد بمنزلة الأخ أبداً ؟ وكيف يرث حيث يرث ويسقط حيث يسقط ؟ ! بل الجد مع الإخوة بمنزلة واحد منهم ، فأما أن يكون أبداً بمنزلتهم يرث حيث يرث الأخ ويسقط حيث يسقط الأخ فلا .

وذكر الفضل بن شاذان من الدليل على ذلك :

٥٦٥٤ ٢٨ - ما رواه فراس ، عن الشعبي ، عن ابن عباس ^(٤) أنه قال : « كتب إلي علي بن أبي طالب عليه السلام في ستة إخوة وجد أن اجمله كأحدهم وامح كتابي » .

فجمله علي ^(٥) سابعاً معهم ، وقوله ^(٦) « وامح كتابي » كره أن يشنع عليه

(١) في الكافي ج ٧ ص ١١٦ قال الفضل بن شاذان : ان الجد بمنزلة الاخ يرث حيث يرث الاخ ويسقط حيث يسقط لالاخ ، وذلك أن الاخ يتقرب الى الميت بأبي الميت وكذلك الجد يتقرب الى الميت بأبي الميت ، فلما استويا في القرابة وتقربا من جهة واحدة كان فرضهما وحكما واحداً . وقال استاذنا الشمراني - رحمه الله - : رأى الفضل هو المشهور وكلام الصدوق غير وارد عليه لان اثن رجلين من رجل واحد انما يكون اذا كان في مرتبة واحدة فلا بد أن يسقط أحدهما مع سقوط الآخر ، والاخ يسقط مع ولد الولد ، والجد في مرتبته فيجب أن يسقط أيضاً وليس هذا قياساً .

(٢) مذهب الفضل هو عدم توريث الجد مع ولد الولد كما هو المشهور عنه ، والقول بنوريته خلاف المشهور مع أن الفضل يقول : يرث الجد حيث يرث الاخ ولم يقل يرث الاخ حيث يرث الجد لكنه قال : يسقط حيث يسقط .

(٣) انما كان اعطاء الجد السدس مع الاب وكذا الجدة مع الام على سبيل الطعمة لا التوريث كما تقدم ، وظاهر كلام المؤلف يدل على أن مذهبه التوريث وهو خلاف المشهور أيضاً ، وقد تقدم منه ما يدل على المشهور .

(٤) فراس - بكسر أوله وبمهملة - من رجال العامة وقالوا كوفي ثقة روى عن الشعبي عامر بن شراحيل وهو ثقة عندهم مشهور فقيه فاضل .

بالخلاف على من تقدّمه ، وليس هذا بحجة للفضل بن شاذان لأنّ هذا الخبر إنّما يثبت أنّ الجدّ مع الإخوة بمنزلة واحد منهم ، وليس يثبت كونه أبداً بمنزلة الأخ ولا يثبت أنّه يرث حيث يرث الأخ ويسقط حيث يسقط الأخ .

وروى مخالفونا أنّ عمر توفّي ابن ابنه وتركه وترك أخوين فسأل عمر زيدا^(١) عن ذلك ، فقال له زيد : أرى المال بينكم أثلاثاً فأخذ عمر بقول زيد فجعل نفسه وهو الجدّ أخاً ، وأمّا ابن مسعود - رضي الله عنه - فإنّه قال في أخ لأب وأمّ ، وأخ لأب وجدّ : إنّ المال بين الأخ لأب والأمّ والجدّ نصفان ولا شيء للأخ للاب ، فجعل الجدّ ههنا أخاً كأنّ الميشت ترك أخوين لأب وأمّ وأخاً لأب ، فجعل الجدّ أخاً وهذا موافق لما نقوله .

فإن ترك الرجل أخاً وأخاً لأمّ ، وجدّاً وجدّة من قبل الأمّ ، وأخاً لأب وأمّ ، وأخاً لأب ، فلأخ والأخت من قبل الأمّ والجدّ والجدّة من قبل الأمّ الثلث الذّكر والأنثى فيه سواء ، وما بقي فلأخت للأب والأمّ ، وسقط الأخ من الأب .

فإن ترك إخوة وأخوات لأمّ ، وجدّاً وجدّة لأمّ ، وإخوة وأخوات لأب وأمّ وجدّاً وجدّة لأب ، وإخوة وأخوات لأب ، فللإخوة والأخوات من قبل الأمّ والجدّ والجدّة من قبل الأمّ الثلث ، الذّكر والأنثى فيه سواء ، وما بقي فللإخوة والأخوات للأب والأمّ والجدّ والجدّة من قبل الأب ، للذّكر مثل حظّ الأنثيين ، وسقط الإخوة والأخوات من الأب .

فإن ترك أخاً لأمّ ، وجدّاً لأمّ ، وأخاً لأب وأمّ ، وجدّاً لأب ، وأخاً لأب ، فلأخ للأمّ والجدّ للأمّ الثلث بينهما بالسويّة . وما بقي فللأخ للأب والأمّ والجدّ للأب بينهما نصفان ، وسقط الأخ للأب .

فإن ترك امرأة ، وأخاً لأم وجدّاً لأم ، وأخاً لأب ، فللرّبة الرّبع وللأخ من الأمّ والجدّ للأمّ الثلث بينهما بالسويّة ، وما بقي فللأخ للأب .

(١) يعنى زيد بن ثابت وقد تقدّمت ترجمته .

فإن تركت امرأة زوجها، وابن ابنها، وجداً، وإخوة وأخوات لأب وأم،
فللزوجة الربع، وللجدِّ السدس^(١) وما بقي فلابن الابن، وسقط الإخوة والأخوات.
فإن تركت زوجها، وأبويها، وجدَّها - أبا أمِّها - فللزوجة النصف وللأم^٢
الثلث، ويؤخذ من هذا الثلث نصفه^(٣) فيدفع إلى الجدِّ وهو السدس من جميع المال
وللأب السدس.

فإن ترك الرجل أبويه، وجدَّاً لأب، وجدَّاً لأم، فللأم السدس، وللجدِّ
من قبل الأم السدس، وللأب النصف، وللجدِّ من قبل الأب السدس.
فإن ترك الرجل أباه، وجدَّه - أبا أمِّه - فالمال للأب.
فإن ترك أمه، وجدَّه - أبا أبيه -، فالمال لأمِّه لأنَّ الجدَّ - أبا الأب -
إنما له السدس من مال ابنه طعمة، وكذلك الجدُّ - أبو الأم - إنما له السدس من
مال ابنته طعمة.

فإن ترك الرجل امرأته، وأبويه، وجدَّه - أبا أبيه -، وجدَّه - أبا أمِّه -
فللمرأة الربع، وللأم السدس، وللجدِّ - أبي الأم - السدس، وللجدِّ - أبي الأب -
السدس، وللأب الباقي.

فإن تركت امرأة زوجها، وأبويها، وجدَّها - أبا أبيها -، وجدَّها - أبا
أمِّها -، فللزوجة النصف، وللأم السدس، وللجدِّ - أبي الأم - السدس، وللأب
السدس، وسقط الجدُّ - أبو الأب -.

وهذا هو الموضع الذي لا يرث فيه الجدُّ - أبو الأب - مع الأب، والعلة في ذلك
أنَّ الجدَّ إنما ميراثه السدس من مال ابنه طعمة فلما لم يرث ابنه إلاَّ السدس سقط
من الطعمة.

فإن تركت امرأة زوجها، وأبويها، وجدَّها - أبا أبيها -، وجدَّها - أبا أمِّها -

(١) ظاهر كلامه الارث لا الطعمة .

(٢) هذه ظاهرة في أن السدس طعمة كما سيصرح به مكرراً ، فظهر أن المصنف يقول
بالطعمة وجوباً وبالارث فيما ورد فيه النص لخبر سمد بن أبي خلف وغيره . (م)

وإخوة وأخوات لأب أو لأب وأمّ ، فللزّوج النصف ، وللأمّ السّدس ، وللجدّ - أبي الأب - السّدس ، وما بقي فللأب ، وسقط الجدّ - أبو الأمّ - ، وهذا هو الموضع الذي لا يرث فيه الجدّ - أبو الأمّ - مع الأمّ ، والعلة في ذلك أنّ الإخوة والأخوات من قبل الأب والأمّ أو الأب حجبوا الأمّ عن الثلث فردوها إلى السّدس ، فلمّا لم تأخذ الأمّ إلاّ السّدس سقط أبوها من الطّعمة من مالها .

فإن تركت جدّاً أو جدّة لأب أو لأمّ ، وعمّاً أو عمّة ، أو خالاً أو خالة ، فالمال للجدّ أو الجدّة ، وسقط العمّ والعمة والخال والخالة ، ولا يرث مع الجدّ والأخ ، ولا مع الأخت ، ولا مع ابن الأخ ، ولا مع ابن الأخت ، ولا مع ابن عمّ ولا ابن عمّة ، ولا ابن خال ولا ابن خالة . وولد الأخ وولد الأخت وإن سفلوا فهم أحقّ بالميراث من الأعمام والعّمات والأخوال والخالات ، ولا قوّة إلاّ بالله .

باب ٦٣٩

ميراث ذوى الأرحام (١)

إذا ترك الميت عمّاً فالمال كلّهُ للعمّ ، وكذلك إن ترك عمّين أو ثلاثة أعمام أو أكثر ، فالمال بينهم بالسّوية .

فإن ترك أعماماً وعمّات ، فالمال كلّهُ بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين .

فإن ترك عمّين أحدهما لأب وأمّ ، والآخر للأب ، فالمال للعمّ من الأب والأمّ ، وسقط العمّ للأب .

فإن ترك عمّاً لأب وأمّ ، وعمّاً لأمّ ، فللعمّ من الأمّ السّدس ، وما بقي فللعمّ للأب والأمّ ، وكذلك إن ترك عمّة لأب ، وعمّة لأمّ ، فللعمّة من الأمّ السّدس ، وما بقي فللعمّة من الأب .

(١) أى ممن ليس فيهم نس وأنسا يرثون بآية « واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض فى

فإن ترك خلاً ، فالمال كله للخال ، وكذلك إن ترك خالين أو ثلاثة ، أو أكثر فالمال بينهم بالسوية .

فإن ترك أخوالاً وخالات ، فالمال بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه سواء .
فإن ترك خالين أحدهما لأب وأم ، والآخر للأب ، فالمال للخال من الأب والأم [وسقط الخال للأب] .

فإن ترك خالين أحدهما لأم ، والآخر لأب وأم ، فللخال من الأم السدس وما بقي للخال للأب والأم ، وكذلك إن ترك خلاً لأب ، وخلاً لأم ، فللخال من الأم السدس ، وما بقي للخال من الأب ، وكذلك إن ترك خالة لأم ، وخالة لأب ، فللخالة من الأم السدس ، وما بقي للخال من الأب .

فإن ترك ثلاثة أخوال متفرقين ، وثلاثة أعمام متفرقين ، فللخالين الثلث من ذلك للخال من الأم السدس من الثلث ، وللخال للأب والأم خمسة أسداس الثلث وسقط الخال من الأب ، وللعمة الثلثان للعم من الأم السدس من الثلثين ، وللعمة من الأب والأم خمسة أسداس الثلثين ، وسقط العم للأب ، وحسابه من ستة وثلاثين^(١) للخال من الأم من ذلك سهمان ، وللخال للأب والأم عشرة أسهم ، وللعمة من الأم من ذلك أربعة أسهم ، وللعمة من الأب والأم عشرون سهماً .

فإن ترك خالين لأب وأم ، وخالين لأم ، وعمتين لأب وأم ، وعمتين من الأم فللخالين من الأم ثلث الثلث أربعة من ستة وثلاثين ، وللخالين من الأب والأم ثلثا الثلث ثمانية من ستة وثلاثين ، وللعمة من الأم ثلث الثلث ثمانية من ستة وثلاثين وللعمة من الأب والأم ستة عشر من ستة وثلاثين .

(١) بل من ثمانية عشر لان أصل الفريضة من ثلاثة واحد منها للخالين وهو الثلث ينكر عليهما في مخرج السدس واثنان للعمين ينكر عليهما في مخرج السدس أيضاً ، ولتماثل المخرجين يكفي أحدهما فيضرب الستة في ثلاثة يصير ثمانية عشر ، نصيب الخالين منها ستة واحدهما للخال من الأم وخمسة للآخر ، ونصيب العمين اثنا عشر اثنان منها للعم من قبل الأم وعشرة للعم الآخر ، وكذا الكلام في المسألة الآتية . (مراد)

فإن ترك أخوالاً وخالات، وأعماماً وعمات، فملاً أخوال والخالات الثلث بينهم [بالسوية] الذكر والأنثى فيه سواء، وللأعمام والعمات الثلثان للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك خالاً لأب، وعمّاً لأُم، فملاً خال من الأب الثلث، وللممّ للأُم الثلثان.

فإن ترك خالاً لأُم، وعمّاً لأب، فملاً خال للأُم الثلث لأنه ليس أحد من قبيل الأُمّ يشاركه في الميراث^(١)، وللممّ من الأب الثلثان.

فإن ترك عمّاً لأب، وابن عمّاً لأب وأُم، فملاً لابن العمّ للأب والأُم لأنه قد جمع الكلايتين كلاله الأب وكلاله الأُم، وهذا غير محمول على أصل^(٢) بل مسلم للخبر الصحيح الوارد عن الأئمة عليهم السلام.

فإن ترك ابني عمّ أحدهما أخُ لأُم، فملاً للأخ من الأُم. فإن تركت امرأة ابني عمّ أحدهما زوج، فللزوجة النصف، والنصف الآخر بينهما نصفان.

فإن ترك الرجل ابنة عمّ لأب وأُم، وابنة عمّ لأُم، فلابنة العمّ من الأُمّ السدس، وما بقي فلابنة العمّ للأب والأُم.

وكذلك إذا ترك ابنة خال لأب وأُم، وابنة خال لأُم، فلابنة الخال للأُمّ السدس، وما بقي فلابنة الخال للأب والأُم.

وإن ترك خالاً، وجدّة لأُم، فملاً لجدّة الأُم، وسقط الخال^(٣)، وغلط

(١) لعله يريد أن الخال يرث بسبب القرابة من الأم وليس له مشاركون من أهل الارث

في تلك القرابة فيجب أن يرث تمام حصة الأم. (مراد)

(٢) إذ الأصل أن يمنع الأقرب الأبعد وأن كان الأبعد ذا جهتين لكن تلك المسألة اجماعية مخالفة لذلك الأصل ولذلك لو كان بدل العم الخال، أو بدل ابن العم بنت العم أو ابن الخال تغير ذلك الحكم الى الأصل. (مراد)

(٣) لأن الجدة شريكة الاخ، والخال لا يرث معه، فالأصل أن لا يرث مع من هو في مرتبته وإن قرابة الخال للميت بواسطة الجدة لأنه ابنها أوفى مرتبته. (مراد)

الفضل بن شاذان في قوله المال بينهما نصفان بمنزلة ابن الأخ والجد .

وإن ترك عمًا ، وابن أخ ، فالمال لابن الأخت .

فإن ترك عمًا ، وابن أخ ، فالمال لابن الأخ ، وغلط يونس بن عبد الرحمن في قوله المال بينهما نصفان^(١) وإنما دخلت عليه الشبهة في ذلك لأنه لما رأى أن بين العم وبين الميت ثلاثة بطون وكذلك بين ابن الأخ وبين الميت ثلاثة بطون وهما جميعاً من طريق الأب قال : المال بينهما نصفان ، وهذا غلط لأنه وإن كانا جميعاً كما وصف فإن ابن الأخ من ولد الأب والعم من ولد الجد ، وولد الأب أحق وأولى بالميراث من ولد الجد وإن سفلوا^(٢) ، كما أن ابن الابن أحق من الأخ لأن ابن الابن من ولد الميت والأخ من ولد الأب ، وولد الميت أحق بالميراث من ولد الأب وإن كانوا في البطون سواء .

فإن ترك ابنة خالته ، وعمّة أمّه ، فالمال لابنة خالته لأن ابنة الخالة من ولد الجدّة ، وعمّة الأم من ولد جدّة الأم ، وولد جدّة الميت أولى بالميراث من ولد جدّة أم الميت ، وكذلك إن ترك عمّة أمّه ، وابن خاله ، فالمال لابن خاله .
فإن ترك عمّة أمّه ، وابنة خالته ، فقد استويا في البطون إلا أن عمّة الأم من ولد جدّة الأم ، وابنة الخالة من ولد جدّة الميت ، فابنة الخالة أحق بالمال كله ، وكذلك ابن الخالة .

فإن تركت امرأة زوجها ، وعمتها ، وخالتها ، فللزوجة النصف ، وللخاله الثلث ، وما بقي فللمعة بمنزلة زوج وأبوين فللزوجة النصف ، وللأم الثلث ، وللأب

(١) لم أرقأ هذا القول غيره . (المرأة)

(٢) فينتهي ابن الأخ إلى من هو في المرتبة الأولى من الإرث والم من ولد الجد ينتهي إلى من هو في المرتبة الثانية ، وإنما يقوم الابن مقام الأب ولا يقوم الأب مقام الابن في الإرث ألا ترى أن الابن لا يتغير عن مرتبة الأب وإن كان قديمته من هو أقرب في تلك المرتبة كالابن يمنع ابن الابن وهما في المرتبة الأولى من الميراث ، والجد أبو الأب مرتبته بعد مرتبة الأب بدرجة فهو أبداً في المرتبة الثانية من الإرث . (مراد)

السدس^(١).

فإن ترك خالاً وخالة ، فالمال بينهما نصفان ، وكذلك إن ترك ابن خال و ابن خالة ، فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك خالة الأم ، وعمّة الأب ، فلخالة الأم الثلث ، ولعمّة الأب الثلثان .

فإن ترك عمّاً ، وخالاً ، فللمخال الثلث ، وللعمة الثلثان .
فإن ترك ابن أخت لأم ، وابنة أخ لأم ، فالمال بينهما نصفان ، وكذلك ابنة أخت لأم ، وابن أخ لأم ، لأن الذكر والأنثى من الإخوة للام في الميراث سواء .

فإن ترك ثلاثة بنى أخوات متفرقات ، فلا ابن لأخت من الأم السدس ، وما بقي فلا ابن لأخت للأب والأم .

فإن ترك ثلاث بنات أخوات متفرقات مع كل واحدة منهن أخوها ، فلا ابنة لأخت للام ولا أخوها السدس بينهما بالسوية ، وما بقي فلا ابنة لأخت للأب والأم ولا أخوها ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن ترك ابنة أخت ، وابن أخت أمهما واحدة ، فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كانا من أختين فالمال بينهما نصفان ، وكذلك إن كانوا خمسة بنى أخت ، وابنة أخت أخرى ، فلبني الأخت النصف بين الخمسة ، ولابنة الأخت الأخرى النصف ، وعلى هذا الحساب كل ما كان من هذا الضرب ، لأن كل ذي رحم إنمّا يأخذصيب الذي يجزؤه .

فإن ترك ابنة أخت لأب ، وابن ابن أخت لأب وأم ، فالمال لابنة الأخت للأب ، وسقط الآخر .

(١) قوله وللام الثلث، أى حيث لا يكون للام حاجب وهناك كذلك ، اذ المفروض

أن ليس للميت ولد ولا أخوة وإن قلنا بأن حجب الأخوة لا يتوقف على وجود الأب وإنما قلنا أن المفروض ذلك اذ لا يمتثل وراثة العمة والخالة مع وجود الولد والأخوة . (مراد)

فإن ترك ثلاثة بنى ابنة أخت لأبواؤهم ، وثلاثة بنى ابنة أخت لأب ، وثلاثة بنى ابنة أخت لأم ، فلبنى ابنة الأخت من الأم السدس ، وما بقي فلبنى ابنة الأخت للأب والأم ، وسقط بنو ابنة الأخت من الأب ، وغلط الفضل بن شاذان في هذه المسألة وأشباهها ، فقال : لبني ابنة الأخت للأب والأم النصف ، ولبنى ابنة الأخت من الأم السدس ، وما بقي يرد عليهم على قدر أنصبتهم .

فإن ترك ابنة أخيه وأمه ، وابنة أخيه لأبيه ، فالمال لابنة الأخ للأب والأم .

فإن ترك عشر بنات أخ لأم ، وابنة أخ لأب وأم ، فلبنات الأخ للأم السدس بينهن بالسوية ، وما بقي فلائبة الأخ للأب والأم .

فإن ترك ابنتي أختين لأم ، وابنة أخت لأب وأم ، فلائبتى الأختين للأم الثلث ، وما بقي فلائبة الأخت للأب والأم .

فإن ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين ، وثلاث بنات أخوات متفرقات ، فأصل حسابهن ستة ، لابنة الأخت من الأم وابنة الأخ من الأم الثلث سهمان لكل واحدة منهما سهم ، وبقي الثلثان لابنة الأخت من الأب والأم الثلث من هذا الثلثين ولابنة الأخ من الأب والأم ثلثاه ، فلم تستقم الأربعة بينهما فضربنا ستة في ثلاثة فبلغ ثمانية عشر ؛ لابنة الأخت من الأم وابنة الأخ من الأم الثلث ستة أسهم بينهما نصفان وبقي اثنا عشر ؛ لابنة الأخ للأب والأم من ذلك ثمانية ، ولابنة الأخت من الأب والأم أربعة .

فإن ترك ابنة ابنة أخ لأب وأم ، وابنة ابن أخ للأب ، فالمال لابنة ابنة الأخ للأب والأم ، لأن الأخ للأب لا يرث مع الأخ للأب والأم ، فكذلك من يتفرّب به ، وكذلك ابن الأخ للأب لا يرث مع ابنة الأخ للأب والأم ، وليست العصبة من دين الله عز وجل ولا من سنة رسول الله ﷺ .^(١)

(١) المراد بالعصبة التصيب وهو توريث ما فضل عن السهام من كان من العصبة وهم الابن

والاب ومن يدلى بهما من غير ردّ على ذوى السهام . والقائلون لا يورثون الأخت مع الأخ ولا

فإن ترك ابن أخ لأمّ وهو ابن أخت لأب ، وترك ابن أخت لأب وأمّ ، فلا ين الأخت من الأمّ السّدى ، وما بقى فلا ين الأخت للأب والأمّ^(١) .

فإن ترك ابنة أخت لأمّ وهي ابنة أخ لأب ، وابنة أخت لأب وأمّ ، فلا ين الأخت للأمّ السّدى ، وما بقى فلا ين الأخت للأب والأمّ .

فإن ترك ابنة أخت لأمّ وهي ابنة أخ لأب ، وابنة أخت لأب وأمّ ، وأختاً لأمّ ، وأختاً لأب ، فلا ين الأخت للأمّ السّدى ، وما بقى فلا ين الأخت للأب ، وسقط ابنتا الأختين لأنهما قد تركتا بيطن .

فإن ترك ابنة أخت لأب وهي ابنة أخ لأمّ ، وابنة أخت لأب وأمّ ، وخالة لأمّ هي عمّة لأب ، وخالة لأب وأمّ ، فلا ين الأخت للأمّ السّدى ، وليس لها من جهة أنّها ابنة أخ لأب شيء ، وما بقى فلا ين الأخت للأب والأمّ ، وسقطت خالة الأمّ التي هي عمّة الأب ، وخالة الأب والأمّ جميعاً .

فإن ترك ابن ابنة أخت ، وابن ابن أخت فالمال بينهما على ثلاثة أسهم إن كانت أمّهما واحدة^(٢) لابن ابن الأخت الثلثان ، ولابن ابنة الأخت الثلث ، وإن كانا من أختين فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك ابن ابنة أخ لأب وأمّ ، وابنة ابن أخ لأب وأمّ ، فإن كان ابن الأخ

→ العمة مع المم وهو خلاف صريح قوله تعالى وللرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون .

(١) قوله «وهو ابن أخت لأب» ، كأن تزوج أم زيد بعد مفارقة أبيه برجل فولدت عنه ولداً وكان لايه بنت من غير أمه فحصل التزويج بينهما فالولد الحاصل منهما ولد الأخ للأب والأخت للأم أو بالعكس . وفى بعض النسخ «وهو ابن أخ لأب» وهذا لا يتصور إلا أن يكون هو ابن أخ لأب وأم ، وعليه فلم يكن هناك ابن أخ لأم حتى يكون له السّدى ، ويمكن أن يكون لفظة «هو» زائدة كما قال الفرشى (ره) وقد حكها بعض المصححين فى بعض النسخ .

(٢) قوله «فالمال بينهما على ثلاثة أسهم إن كانت أمّهما واحدة - الخ» ضمير «بينهما» للابنين الواردين ، وأما ضمير «أمّهما» فاما لهما فلا بد من إضمار مضاف أى أم مورثتهما وهي أخت الميت ، وأما المورثتهما فيلزم تفكيك الضمير . (مراد)

وابنة الأخ أبوهما واحداً^(١) ، فلابن ابنة الأخ الثلث ، ولانته ابن الأخ الثلثان ، فإن كان أبو ابنة الأخ غير أبي ابن الأخ فالمال بينهما نصفان ، يرث كل واحد منهما ميراث جدّه .

فإن ترك ابن ابنة أخ لأب وأمّ ، وابنة ابنة أخ لأب وأمّ ، فإن كانت أمهما واحدة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يكن أمهما واحدة فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك ابن ابنة أخ لأمّ ، وابن ابنة أخ لأب ، فلابن ابنة الأخ للأمّ السدس وما بقي فلابن ابنة الأخ للأب .

فإن ترك ابنة ابنة أخ لأب وأمّ ، وابنة أخ لأمّ ، فالمال لابنة الأخ للأمّ لأنّها أقرب .

فإن ترك ثلاث بنات أخوات متفرقات ، فلابنة الأخت من الأمّ السدس ، وما بقي فلابنة الأخت من الأب والأمّ ، وسقطت ابنة الأخت من الأب لأنّ أمّها لا ترث مع الأخت للأب والأمّ .

وإن ترك خمسة بني أخت ، وابنة أخت أخرى ، فلخمسة بني الأخت النصف ولابنة الأخت الأخرى النصف .

فإن تركت امرأة زوجها ، وأخاها لأمّها ، وابن عمّها ، وابن ابنتها ، فللزوجة الربع ، وما بقي فلابن الابنة ، وسقط الباقيون .

فإن ترك الرجل ابن ابنة ، وابنة ابنة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين إن كانت أمهما واحدة وكانت الابنة ماتت وتركتهما .

فإن ترك ابنة ابنة ، وابنة ابنة ابن ، فالمال لابنة البنت لأنّها أقرب ببطن .

فإن ترك ابن ابنة ابن ، وابن ابنة ابنة ، فلابن ابنة الابن الثلثان ، ولابن ابنة

(١) كما إذا مات زيد وكان له أخ هو عمرو ولعمرو ابن هو بكر وابنة هي زينب وكان لزيبب ابن هو خالد ، ولبكر ابنة هي هند ، كان لهند الثلثان ميراث أبيها بكر ، ولخالد الثلث ميراث أمه زينب . (مراد)

الابنة الثلث ، وكذلك إن ترك ابن ابن ابنة ، وابنة ابنة ابن ، فلا ابنة ابنة الابن الثلثان ولا ابن ابن الابنة الثلث .

فإن ترك بني ابنة ، وابنة بنت أخرى ، فلبني البنت النصف ، ولابنة البنت الأخرى النصف ، وكذلك إن ترك عشر بنات ابنة ، وابنة بنت أخرى ، فلعشر بنات البنت النصف عشرة أسهم من عشرين سهماً ، ولابنة البنت الأخرى النصف الباقي ، وكذلك إن ترك عشرة بني ابنة ، وابنة ابنة أخرى فلعشرة بني الابنة النصف ، ولابنة الابنة الأخرى النصف .

فإن ترك ابنة ابنة ابنة ، وابنتي ابنة ابنة أخرى ، وثلاث بنات ابنة ابنة أخرى فهذه من ثمانية عشر لابنة ابنة ابنة ستة أسهم ، ولابنتي ابنة الابنة ستة أسهم بينهما لكل واحدة منهما ثلاثة أسهم ، ولثلاث بنات ابنة الابنة ستة أسهم لكل واحدة سهماً . فإن ترك ابنة ابن ابنة ، وابنة ابنة ابنة جدتها واحدة ، وابنة ابنة ابنة أخرى فالمال يوزن على ستة ، لابنة ابن الابنة سهماً ، ولابنة ابنة الابنة سهم واحد ، ولابنة ابنة الابنة الأخرى أربعة أسهم .

فإن ترك ابنة ابنة ابنة ، وابنة أخ ، فالمال لابنة ابنة الابنة . فإن ترك ابنة ابنة ابنة ، وثلاث بنات أخوات متفرقات فالمال كله لابنة ابنة الابنة ، وليس ترث بنات الإخوة والأخوات مع بنات البنات وإن سفلن شيئاً . فإن تركت امرأة ابن ابنتها ، أو ابنة ابنتها ، وزوجها ، وأخاها لأُمّها أولاً بيها وأُمّها ، وابن عمّها ، فللزوجة الربع ، وما بقي فلولد الابنة .

فإن ترك الرجل ممّاً ، وابن ابنة ، أو ابنة ابنة ، فالمال كله لولد الابنة ، وسقط العم من جهتين لإحديهما لأن ولد الابنة هم ولد الميت والعم ولد الجد ، وولد الميت نفسه أحق وأقرب من ولد الجد ، وأمّا الأخرى فإن بين العم وبين الميت ثلاثة بطون لأن العم يتقرب بالجد والجدة يتقرب بالأب والأب يتقرب بنفسه ، وبين ابنة الابنة وبين الميت بطنان لأن ولد الابنة يتقربون بالابنة ، والابنة تتقرب بنفسها ، فولد الابنة أقرب في البطون وأقرب في النسب ، والجد لا يرث مع

الولد شيئاً، والعمُّ إنما يتقرَّبُ بمن لا يرث، وولد الولد يتقرَّبُ بمن يرث، فهم أحقُّ بالمال، ولا قوَّةُ إلَّا بالله وبالله التوفيق.

والأخ وولد الأخ في هذا بمنزلة العمِّ لاميراث لهم مع ولد الابنة.

فإن ترك أخاً لأمِّ، وابنة أخ لأب وأمِّ، وابنة ابنة، وابن ابنة، فالمال لابنة الابنة وابن الابنة بينهما للذكر مثل حظِّ الأنثيين.

فإن ترك ابنة أخته لأبيه، وابنة أخته لأمِّه، وعصبته، فلا ابنة لأخت للأمِّ السدس، وما بقي فلا ابنة لأخت للأب، وسقط العصبه.

فإن ترك عمَّة لأب وأمِّ، وعمَّة لأب، فالمال للعمَّة من الأب والأمِّ.

فإن ترك عمًّا، وابن أخت، فالمال لابن الأخت، لأنَّ ولد الإخوة يقومون مقام الإخوة، والعمُّ لا يقوم مقام الجدِّ، ولأنَّ ولد الإخوة من ولد الأب، والعمُّ من ولد الجدِّ، ولأنَّ ابن الأخ يرث مع الجدِّ، وابن الجدِّ لا يرث مع الأخ عند الجميع، وكذلك إن ترك عمًّا، وابن أخ، فالمال لابن الأخ.

فإن ترك ابنة عمِّ لأب وأمِّ، وابنة عمِّ لأم، فلا ابنة العمِّ للأمِّ السدس، وما بقي فلا ابنة العمِّ للأب والأمِّ، وكذلك ابنة خال لأمِّ، وابنة خال لأب وأمِّ، فلا ابنة الخال من الأمِّ السدس، وما بقي فلا ابنة الخال من الأب والأمِّ.

فإن ترك بنات عمِّ، وبنات عمِّ، فالمال بينهم للذكر مثل حظِّ الأنثيين.

فإن ترك بنات خال، وبنات خال، فالمال بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه

سواء.

فإن ترك ابن عمِّ، وابنة عمَّة، فلا ابن العمِّ الثلثان، ولا ابنة العمَّة الثلث.

فإن ترك ابن عمته، وابنة عمته، فالمال بينهما للذكر مثل حظِّ الأنثيين.

فإن ترك عمًّا لأمِّ، وخالاً لأب وأمِّ، فللخال الثلث نصيب الأمِّ^(١)، وللعمِّ

للأمِّ الباقي نصيب الأب.

فإن ترك ابنة عمته، وعمَّة أبيه، فالمال كله لابنة العمَّة.

(١) اذ لا مشارك له في التوريث من جانب الأب لينقله الى السدس. (مراد)

فإن ترك عشرة بنى عمّة ، وابنة عمّة أخرى ، فلمشرة بنى العمّة النصف ،
ولابنة العمّة الأخرى النصف الباقي .

فإن ترك عمّة لأب ، وعمّة لأب وأمّ ، فالمال للعمّة من الأب والأمّ .
فإن ترك خمس بنات عمّة من أب وأمّ ، وابنة عمّة لأمّ ، وابنة عمّة لأب ،
فلخمس بنات العمّة للأب والأمّ خمسة أسداس المال ، ولابنة العمّة للأُمّ السدس
وسقطت ابنة العمّة للأب .

فإن ترك ابنتي عمّ ، وابنة عمّ آخر ، فلا بنتي العمّ النصف بينهما ، ولابنة
العمّ الآخر النصف الباقي ، وكذلك إن كانوا بنى عمّ .

فإن ترك ثلاث بنات أعمام متفرّقين ، أو ثلاث بنات بنات أعمام متفرّقين أو
بنات عمّات متفرّقات فهو على ما بينت^(١) من أمر بنات الأخوال وبنات العمّات وبنات
بنات العمّات .

فإن ترك خمسة بنى بنات أعمام لأب وأمّ ، وابنة ابنة عمّ لأمّ ، فلا ابنة ابنة
العمّ للأُمّ السدس ، وما بقي فلخمس بنى بنات الأعمام للأب والأمّ .

فإن ترك ثلاثة بنى بنات عمّ لأب وأمّ ، وابنة ابنة عمّ لأب وأمّ وهي ابنة
ابنة عمّ غيره^(٢) ، وابنة ابنة عمّ لأمّ فهي من ستّة وثلاثين سهماً ، لابنة ابنة العمّ
للأُمّ السدس ستّة ، ولابنة ابنة العمّ للأب والأمّ خمسة عشر ، ولثلاثة بنى بنات
عمّ لأب وأمّ خمسة عشر ، لكلّ واحد منهم خمسة .

فإن ترك ابنة عمّ أبيه ، وابنة ابنة عمّه ، فالمال لابنة ابنة عمّه ، وسقطت ابنة
عمّ أبيه لأنّ هذا كأنّه ترك جدّ أبيه وعمّاً ، فالعمّ أحقّ من جدّ الأب^(٣) .

(١) وهو أنه لمن انتسب بالأم السدس ، ولمن انتسب بالأب والام خمسة أسداس ،
ويسقط من انتسب بالأب . (مراد)

(٢) أى غير العم الذى له ثلاثة بنى بنات ، وحاصله أن يكون للميت عمة لاب وأم كانت
لاحدهما ثلاثة بنى بنات ، وللآخر ابنة ابنة ، وله عم آخر للأم له أيضاً ابنة . (مراد)

(٣) لأن الم من ولد جد الميت يقوم مقامه فيكون أحق من جد أبي الميت ، اذ كما أن
جد الميت أحق به من جد أبيه كذلك من يقوم مقام جدّه أحق من جد أبيه . (مراد)

فإن ترك عمّة لأب وهي خالة لأُمّ ، وخالة لأب وأُمّ ، وعمّة لأب ، فهي من ثمانية عشر سهماً ، للخالة من الأُمّ التي هي عمّة للأب سدس الثلث واحد من ثمانية عشر سهماً ، للخالة للأب والأُمّ خمسة أسداس الثلث ، وهي خمسة من ثمانية عشر ، وللعمة للأب نصف الثلثين ، وهي ستة من ثمانية عشر ، وللعمة للأب التي هي خالة الأُمّ أيضاً نصف الثلثين ، وهو ستة وقد أخذت سدس الثلث فصار في يدها سبعة .

فإن ترك خالته ، وعمته ، وامراته ، فللمرأة الربع ، وللخاله الثلث ، وما بقي فللعمة .

فإن تركت امرأة زوجها ، وخالتها ، وعمتها ، فللزوجة النصف ، وللخاله الثلث وما بقي فللعمة ، دخل النقصان على العمة كما دخل على الأب إذا تركت المرأة زوجاً وأبوين .

فإن ترك امراته ، وبنى عمته ، وبنات خاله ، وبنى خاله ، فللمرأة الربع ، ولبنى الخال وبنات الخال الثلث بينهم الذكر والأنثى فيه سواء ، وما بقي فلبنى العمة .

فإن ترك أخوالاً وخالات ، وابن عمّ ، فالمال للأخوال والخالات بينهم بالسوية وسقط ابن العمّ لأنّه قد سفل يبطن .

فإن ترك ابنة العمّ ، وابن العمة ، فلاينة العمّ الثلثان ، ولابن العمة الثلث .

فإن ترك عمّة الأُمّ ، وخالة الأب ، فلعمّة الأُمّ الثلث ، ولخاله الأب

الثلثان .

فإن ترك ابن عمّ لأُمّ ، وابن ابنة عمّة لأب وأُمّ ، فالمال لابن العمّ للأُمّ .

فإن ترك ابن عمّ ، وابنة عمّ ، وخالاً ، فالمال للخال .

ولا ترث الخالات والعمّات ، ولا الأعمام والأخوال ، ولا أولادهم مع أولاد

الإخوة والأخوات وأولاد أولادهم شيئاً لأنّ أولاد الإخوة والأخوات من ولد الأب

والأعمام والأخوال والعمّات والخالات من ولد الجدّ ، وولد الأب وإن سفلوا أحقّ

وأولى من ولد الجدّ .

فإن ترك جدًّا - أبا الأمِّ - وابن أخ لأمِّ ، فكأنه ترك أخوين لأمِّ^(١) ، فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك جدًّا - أبا الأمِّ - ، وعمًّا لأمِّ ، وابن أخ لأمِّ ، وابن ابن عمِّ ، فالمال بين الجدِّ وبين ابن الأخ نصفان ، وسقط الباقي .

فإن ترك جدته - أمُّ أمِّ - ، وخالا ، وخالة ، وعمًّا ، وعمَّة ، فالمال للجدَّة - أمُّ الأمِّ - لأنَّها أقرب بطن ، وكذلك إن كان بدل الجدَّة جدًّا من الأمِّ لأنَّ الجدَّة والجدَّ إنما يتقرَّبان بالأمِّ ، والأعمام والأخوال يتقرَّبون بالجدِّ ، ومن يتقرَّب بالأمِّ كان أقرب وأحقُّ بالمال ممن يتقرَّب بالجدِّ ، والخال إنما هو ابن أب الأمِّ فكيف يرث مع أب الأمِّ .

فإن ترك جدًّا - أبا الأمِّ - وابنة أخت لأب وأمِّ ، فللجدَّة - أبي الأمِّ - السدس^(٢) وما بقي فلائبة الأخت للأب والأمِّ .

فإن ترك امرأته ، وجدًّا - أبا أمِّ - ، وابنتي أخت لأمِّ ، وابنتي أخت لأب وأمِّ ، فللمرأة الربع ، وللجدَّة - أبي الأمِّ - السدس ، ولا بنتي الأخت للأمِّ السدس ، وما بقي فلائبة الأخت من الأب والأمِّ .

فإن تركت المرأة زوجها ، وجدًّا - أبا أمِّ - ، وابن أختها لأبيها ، وابنة أخيها لأبيها وأمِّها ، فللزَّوج النصف ، وللجدَّة - أبي الأمِّ - السدس ، وما بقي فلائبة الأخ للأب والأمِّ ، وسقط ابن الأخت للأب .

فإن ترك خالا لأب وأمِّ ، وخالا لأب ، فالمال للخال للأب والأمِّ ، وكذلك الخالة في هذا ، وكذلك العمُّ والعمَّة في هذا ، إنما يكون المال للذي هو للأب والأمِّ .

(١) لأن جد الميت من الأم وأخاه من الأم يتساويان عند الاجتماع ، وابن أخ يقوم مقام أبيه . (مراد)

(٢) مقتضى القاعدة أن له الثلث ميراث الأم ، قال الفاضل النفرسي : المشهور بين الفقهاء أن للجدِّهنا الثلث تمام نصيب الأم إذ ليس له مشارك وقدره مثله في إرث الخال ، وقدره الشهيد الثاني (ره) هذا القول من المؤلف - رحمه الله - من الأقوال النادرة .

دون الذي هو للأب .

فإن ترك ابنة خال لأب وأم ، وابنة خال لأم ، فلاينة الخال للأمّ السدس وما بقي فلاينة الخال للأب والأم .

فإن ترك خالا ، وابنة أخ لأم ، فالمال لابنة الأخ للأمّ .

فإن ترك خالة ، وابن خالة ، فالمال للخالة لأبها أقرب بيطن .

فإن ترك خالة لأبيه ، وابن أخته لأمه ، فالمال لابن أخته لأمه .

فإن ترك خالته ، وابنة ابنة أخته ، وابن أخيه لأمه ، فالمال لابن أخيه لأمه .

فإن ترك خالته ، وابن أخيه ، وابنة ابن أخيه ، وابنة ابنة أخيه ، فالمال لابن أخيه ، وسقط الباقيون .

فإن ترك ابن خالته ، وخال أمه ، وعم أمه ، فالمال لابن خالته .

فإن ترك بنات خالة ، وبنات خالة ، وامرأة ، فللمرأة الربع ، وما بقي فبين بنات الخالة وبين بنات الخالة بالسوية .

فإن ترك ثلاث خالات متفرقات ، فللخالة للأمّ السدس ، والباقي للخالة للأب والأم ، وسقطت الخالة للأب .

فإن ترك ثلاثة أخوال متفرقين ، وثلاث خالات متفرقات ، فللخال والخالة من الأمّ الثلث بينهما بالسوية ، وما بقي للخال والخالة للأب والأم ، وسقط الخال والخالة للأب .

فإن ترك خالة أمه ، وخال أمه ، فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك ابنة خال ، وابنة خالة ، وخالة لأم ، فالمال لابنة الخال وابنة الخالة بينهما نصفان ، وسقطت خالة الأمّ .



باب ٦٤٠

ميراث ذوي الأرحام مع الموالى (١)

٥٦٥٥ ١ - روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل ، عن الحسن بن الحكم ^(٢) عن أبي جعفر عليه السلام أنه « قال في رجل ترك خالتيه ومواليه ، قال : « أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ، المال بين الخاليتين » ^(٣) .

٥٦٥٦ ٢ - وسأل علي بن يقطين ^(٤) أبا الحسن عليه السلام « عن الرجل يموت ويدع أخته ومواليه ، قال : المال لأخته » ^(٥) .

ومتى ترك الرجل ذا رحم من كان ذكراً كان أو أنثى ابنة أخت ، أو ابنة ابنة ، أو ابنة خال ، أو ابنة خالة ، أو ابنة عم ، أو ابنة عممة ، أو أبعد منهم ، فالمال كله لذوي الأرحام وإن سفلوا ولا يرث الموالى مع أحد منهم شيئاً ، لأن الله عز وجل قد ذكرهم وفرض لهم وأخبر أنهم أولى ، في قول الله عز وجل « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » ولم يذكر الموالى .

٥٦٥٧ ٣ - وقد روى جابر عن أبي جعفر عليه السلام « أن علياً عليه السلام كان يعطي أولى الأرحام دون الموالى » .

فأما الحديث الذي رواه المخالفون أن مولى لحمزة توفي وأن النبي صلى الله عليه وآله

(١) الظاهر أنه أراد بالموالى هنا المنعمين والمنعم عليهم فهو من إطلاق اللفظ المشترك

على معنيين . (مراد)

(٢) طريق المصنف إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري صحيح وهو ثقة فقيه وجه ،

ومحمد بن سهل بن اليسع الأشعري له كتاب وكان من أصحاب الرضا (ع) ، وأما الحسن بن الحكم ففي الكافي الحسين بن الحكم كما في التهذيب وحالهما مجهول .

(٣) يدل على أن الأقارب ولو كانوا في غاية البعد أولى من المنعم بالمتق أو ضامن

الجريرة . (مت)

(٤) رواه الشيخ بسند فيه جهالة عن علي بن يقطين .

(٥) لأنها ذات رحم دون الموالى .

أعطى ابنة حمزة النصف ، وأعطى الموالى النصف .

فهو حديث منقطع إنما هو عن عبد الله بن شداد ^(١) عن النبي ﷺ وهو مرسل ، ولعل ذلك كان شيئاً قبل نزول الفرائض ففسخ ، فقد فرض الله عز وجل للحلفاء في كتابه فقال : « والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » ولكنه نسخ ذلك بقوله عز وجل : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

وروي أن إبراهيم النخعي ^(٢) كان ينكر هذا الحديث في ميراث مولى حمزة ، والصحيح من هذا كتاب الله عز وجل دون الحديث .

٥٦٥٨ ٤ - ورووا عن حنان ^(٣) قال : كنت جالساً عند سويد بن غفلة فجاءه رجل فسأله عن ابنة وامرأة وموال ، فقال : أخبرك فيها بقضاء علي بن أبي طالب عليه السلام جمل للابنة النصف ، وللمرأة الثمن ، ورد ما بقي على الابنة ، ولم يعط الموالى شيئاً .

باب ٦٤١

ميراث الموالى

إذا ترك الرجل مولى منعماً أو منعماً عليه ^(٤) ، ولم يترك وارثاً غيره فالمال لـ .

فإن ترك موالى منعمين أو منعماً عليهم رجالاً ونساءً فالمال بينهم للذكور مثل حظ الأنثيين .

(١) هو عبد الله بن شداد بن الهاد الليثى المدني ، أمه سلمى بنت عميس الخثعمية يروى عن خالته أسماء بنت عميس وأخته لامة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وعن ابن عباس وابن مسعود وغيرهم كما في تهذيب التهذيب .

(٢) هو إبراهيم بن يزيد النخعي أحد الفقهاء الكوفيين ، وقال المجلى : كان مفتى أهل الكوفة وكان رجلاً صالحاً فقيهاً متوقفاً ، قليل التكلف ومات وهو مختلف من الحجاج ومات بعده بأربعة أشهر ، وميلاده سنة ٥٠ هـ ، راجع تهذيب التهذيب .

(٣) فى بعض النسخ «حيان» وفى بعضها «حسان» ولمله «حيان» .

(٤) الأول بالكسر ، والثانى بالفتح ، وهذا مذهب المؤلف ونسب الى ابن الجنيدي أيضاً والمشهور أن الممتع بالفتح لا يرث الممتع . (مراد)

فإن ترك بني وبنات مولا المنعم أو المنعم عليه ولم يترك وارثاً غيرهم ،
فالمال لبني وبنات مولا المذكور مثل حظّ الأُنثيين لأنّ الولاء لحة كلحمة النسب .
ومتى خلف وارثاً من ذوي الأرحام ممّن قرب نسبه أو بعد وترك مولا المنعم
أو المنعم عليه فالمال للوارث من ذوي الأرحام وليس للمولى شيء لأنّ الله عزّ وجلّ
يقول : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين
إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً ، يعني الوصيّة لهم بشيء أو هبة الورثة لهم من
الميراث شيئاً .

باب ٦٤٢

ميراث العرقى والذين يقع عليهم البيت فلا يدرى أيّهم مات قبل صاحبه

٥٦٥٩ ١ - روى ابن محبوب ، عن عبد الرحمن قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن القوم يفرقون في السفينة أو يقع عليهم البيت فيموتون ولا يعلم أيّهم مات قبل
صاحبه ، قال : يورث بعضهم من بعض ^(١) وكذا هو في كتاب علي عليه السلام » ^(٢) .

(١) اذالم يكن لهما وارث أولى منهما ، ومع وجود وارث آخر فبنسبة الارث يرث كل
واحد منهما من الآخر ولا يرث ممّا ورث منه (م) وقوله « وكذا » في الكافي والتهذيب
ووكذلك .

(٢) قال في المسالك : من شرط التوارث علم تقدم موت المورث بحيث يكون الوارث
حيّاً بعد موته ، فمع اقتران موتهما أو الفسك لا يثبت الوارث ، واستثنى من ذلك صورة واحدة
بالنس والاجماع وهي مالو اتفق موتهما بالفرق أو الهدم واشتبه الحال فانه يرث كل واحد
منهما من الآخر ، والمشهور أن كلّاً منهما يرث من سلب مال الآخر لا مّا ورث من الأول ، وذهب
المفيد وسلا إلى أن الثاني يرث من الاول من ماله الاصل ومما ورث من الثاني ويقدم في التوريث
الاضعف أي الاقل نصيباً بأن يفرض موت الاقوى أولاً ، وهل على الوجوب أو الاستحباب ذهب
إلى كل فريق ، والفائدة على مذهب المفيد ظاهرة و على غيره تبيد ، ولا خلاف في عدم
التوريث لو ماتا حنف أنفهما فأمالو ماتا بسبب آخر غير الهدم والفرق كالحرق والقتل واشتبه
الحال ففي توارثهما كالفرق قولان أحدهما و به قال المعظم الدم ، والثاني وهو ظاهر كلام
الشيخ في النهاية و ابن الجنيّد وأبي الصلاح تعميم الحكم في كل الاسباب . (المرأة)

٥٦٦٠ ٢ - وروى علي بن مهزيار ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام « في امرأة وزوجها سقط عليهما بيت ، قال : تورث المرأة من الرجل ، ثم يورث الرجل من المرأة » ^(١) .

٥٦٦١ ٣ - وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وامرأة انهدم عليهما بيت فقتلها ولا يدري أيتهما مات قبل صاحبه ، فقال : يورث كل واحد منهما من زوجه كما فرض الله عز وجل تورثهما » ^(٢) .

٥٦٦٢ ٤ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن بيت وقع على قوم مجتمعين فلا يدري أيتهم مات قبل صاحبه ، قال : يورث بعضهم من بعض ؛ قلت : إن أبا حنيفة أدخل فيها ، قال : وما أدخل فيها ؟ قلت : قال : لو أن رجلين لأحدهما مائة ألف والآخر ليس له شيء وكانا في سفينة

(١) أي يقدم الاضعف ثم الاقوى تبعاً ، ولو كان يرث مما ورثت منه لكان للتقديم فائدة (م ت) أقول : روى الكليني نحوه ففى الصحيح على محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وفيه « تورث المرأة من الرجل والرجل من المرأة » . معناه يورث بعضهم من بعض من سلب أموالهم ، لا يرثون مما يورث بعضهم من بعض شيئاً ، فبناء على كون الذيل من كلام الامام عليه السلام يورث كل من الآخر ما كان تالداً وكان من سلب ماله لا ما كان طارفاً وورثه من الآخر كما هو المشهور ، والحكمة في تقديم المرأة خفية ، لكن المسألة لا تخلو عن الاشكال لان ذيل الصحيحة غير معلوم كونه من كلام الامام عليه السلام ، نعم فى التهذيب ج ٢ ص ٤٣٥ مسنداً عن حمران بن أعين عن ذكره عن أمير المؤمنين عليه السلام « فى قوم غرقوا جميعاً أهل البيت ، قال : يرث هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ولا يرث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً ، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً ، ولم يحرز استناد المشهور الى هذه الرسالة حتى يقال ينجبر من حيث السند .

(٢) رواه الشيخ فى الصحيح ويبدل على توريث كل واحد منهما من صاحبه ثم صاحبه منه فيفرض موت الزوج أولاً وتورث المرأة الثمن مع الولد والربع مع عدمه ، ثم يفرض موت الزوجة ويورث الزوج الربع أو النصف ممّا تركته من غير ما ورثته منه . (م ت)

ففرقا ولم يدر أيتهما مات أو لا كان الميراث لورثة الذي ليس له شيء ، ولم يكن لورثة الذي له المال شيء ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : لقد سمعها وهو هكذا ، ^(١) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : وذلك إذا لم يكن لهما وارث غيرهما ولم يكن أحد أقرب إلى واحد منهما من صاحبه .

٥٦٦٣ - وروى حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار قال : « دخل أبو حنيفة على أبي عبدالله عليه السلام فقال له أبو عبدالله عليه السلام : ما تقول في بيت سقط على قوم فبقي منهم صبيان أحدهما حرٌّ والآخر مملوك لصاحبه ، فلم يعرف الحرُّ من المملوك ؟ فقال أبو حنيفة : يعتق نصف هذا ونصف هذا ويقسم المال بينهما نصفان ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : ليس كذلك لكنه يقرع بينهما فمن أصابته القرعة فهو الحرُّ ، ويعتق هذا فيجمل مولى له » .

باب ٦٤٣

ميراث الجنين والمنفوس والسقط

٥٦٦٤ - ١ - روى حريز ، عن الفضيل قال : « سأل الحكم بن عتيبة أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسقط من أمه غير مستهلٍّ أيورث ؟ فأعرض عنه فأعاد عليه ، فقال : إذا تحرّك تحرُّكاً يبيناً ورث فإنه ربما كان أخرس » ^(٢) .

٥٦٦٥ - ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن حماد بن عيسى ، عن سوار ، عن الحسن ^(٣) .

(١) لعل الحكم المذكور مخصوص بما إذا لم يكن لاحدهما مال فلا مجال للتمسك به للقول المشهور ، وفي بعض النسخ « لقد شنهما وهو هكذا » وكأنه من تصحيف النسخ .

(٢) يدل على أنه لا يشترط الاستهلال في الملم بالحياة لانه ربما كان أخرس ، فإذا تحرّك حركة الحي يحكم بحياته . (م)

(٣) هو الحسن البصري المعروف ودأبه سوار بن عبدالله بن قدامة بن عنزة البصري القاضى وكلاهما من العامة واشتبه ذلك على المولى الازديلى - رحمه الله - في جامع الرواة فزعم أنه سوار بن مصعب الهمداني .

قال : « إن علياً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير أقبل الناس منهزمين فمرؤوا بامرأة حامل على ظهر الطريق ففزعت منهم فطرحت ما في بطنها حياً ، فاضطرب حتى مات ثم ماتت المرأة من بعده ، قال : فمرء بها علي بن أبي طالب عليه السلام وأصحابه وهي مطروحة وولدها على الطريق قال : فسألهم عن أمرها ، فقالوا له : إنها كانت حاملاً ففزعت حين رأت القتال والهزيمة ، فسألهم أيتهما مات قبل صاحبه ؟ فقالوا : إن ابنها مات قبلها قال فدعا زوجها - أبا الغلام الميت - فورثه من ابنه ثلثي الدية وورث أمه الميتة ثلث الدية قال : ثم ورث الزوج من امرأته الميتة نصف الدية التي ورثتها من ابنها الميت وورث قرابة الميتة الباقي ، قال : ثم ورث الزوج أيضاً من دية المرأة الميتة نصف الدية وهو ألفان وخمسائة درهم ، وذلك أنه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فزعت ، وورث قرابة الميت الباقي ، قال : فودى ذلك كله من بيت مال البصرة .

باب ٦٤٤

ميراث الصبيين يزوجان ثم يموت أحدهما

٥٦٦٦ ١ - روى النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الصبي يزوج الصبية هل يتوارثان ؟ فقال : إذا كان أبواهما اللذان زوجاهما فنعم ، ^(١) .

قال القاسم بن سليمان : فإذا كان أبواهما حيَّين فنعم ، ^(٢) .

٥٦٦٧ ٢ - وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد العزيز العبدى ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « في الرجل يزوج ابنه بتيمة في حجره ، وابنه مدرك واليتيمة غير مدركة ؟ قال : نكاحه جائز على ابنه فإن مات عزل ميراثها منه حتى

(١) زاد في الكافي والتهذيب « قلت : أيجوز طلاق الأب ؟ قال : لا .

(٢) ليس هذا الكلام في الكافي والتهذيب وقال الفاضل النفرسى : لعل المراد كونهما

حيين عند المقد سواء عقداهما أوجوزا عقد غيرهما على الصبيين ، وهذا أما مستند إلى اجتهاد القاسم أو فهم ذلك من عبيد أنه فهمه من كلامه عليه السلام .

تدرك فإذا أدركت حلفت بالله ما دعاه إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالنكاح ، ثم يدفع إليها الميراث ونصف المهر ، قال : فإن ماتت هي قبل أن تدرك وقبل أن يموت الزوج لم يرثها الزوج لأن لها الخيار عليه إذا أدركت ولا خيار له عليها ، ^(١) .

٥٦٨ ٣ - روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن ابن مسكان عن الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « الغلام له عشر سنين فيزوج أبوه في سفره أيجوز طلاقه وهو ابن عشرين ؟ » قال : فقال : « أما التزويج فصحيح ، وأما طلاقه فينبغي أن تحبس عليه امرأته حتى يدرك ، فيعلم أنه كان قد طلق فإن أقر بذلك وأمضاه فهي واحدة بائنة وهو خاطب من الخطباء ، وإن أنكر ذلك وأبى أن يمضيه فهي امرأته ، قلت : فإن ^(٢) ماتت أو مات ؟ فقال : يوقف الميراث حتى يدرك أيهما بقي ثم يحلف بالله ما دعاه إلى أخذ الميراث إلا الرضا بالنكاح ويدفع إليه الميراث » ^(٣) .

باب ٦٤٥

توارث المطلق والمطلقة

٥٦٩ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا طلق الرجل امرأته توارثا ما كانت في العدة ، فإذا طلقها التطليقة الثالثة ، فليس له عليها الرجعة ولا ميراث بينهما » ^(٤) .

باب ٦٤٦

توارث الرجل والمرأة يتزوجها ويطلقها في مرضه

٥٦٧٠ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطال قال : « سألت

(١) يدل على جواز عقد الفضولي ، وعلى لزوم عقد الولى ، وعلى أن الموت قبل

الدخول منصف للمهر ، وعلى اليمين لأخذ الميراث . (م ت)

(٢) الظاهر أن غرضه أنه وإن زوج غير الأب غلاماً وجارية وأدرك أحدهما ورضى ثم...

(٣) يدل أيضاً على جواز الطلاق فضولاً والمشهور عدمه . (م ت)

(٤) يدل على التوارث في العدة الرجعية دون البائنة لان المطلقة الرجعية بحكم

الزوجة مادامت في العدة .

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج في مرضه ، فقال : إذا دخل بها فمات في مرضه ورثته وإن لم يدخل بها لم ترثه ، ونكاحه باطل ^(١) .

٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي العباس عن أبي -
عبد الله عليه السلام قال : « إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته مادام في مرضه ذلك وإن انقضت عدتها إلا أن يصح منه ^(٢) ، قلت : فإن طال به المرض ؟ قال : ترثه ما بينه وبين سنة ^(٣) .

٣ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سئل عن رجل يحضره الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه ؟ قال : نعم وهي ترثه ، وإن ماتت لم يرثها ^(٤) .

٤ - وروى صالح بن سعيد ^(٥) ، عن يونس ، عن بعض رجاله عن أبي -
عبد الله عليه السلام قال : « سألتها العلة التي من أجلها إذا طلق الرجل امرأته وهو مريض

(١) تقدم تحت رقم ٤٨٧٦ في طلاق المريض ، والمراد بطلان النكاح بالنظر الى المهر والميراث والا فمع بطلان النكاح كيف يتصور جواز الدخول .

(٢) أي برء من مرضه ذلك ، وظاهر هذه الاخبار اختصاص الارث في المطلقة في المرض بعد المدة بالزوجة ، وذهب الشيخ وجماعة - على ما في المرأة - أن الزوج أيضاً يرثها في الغرض المذكور ، وهو مخالف لظاهرها .

(٣) يدل على الميراث الى سنة ولو كان بائناً ، وهذا مشروط بما اذا لم تنزوج بعد المدة وتقدمت الاخبار فيه .

(٤) حمل على ما اذا كان الطلاق بائناً ، أو عدم ارث الزوج محمول على ما بعد المدة وقد تقدم في طلاق المريض الخبر و بيانه .

(٥) هو صالح بن سعيد القمط الكوفي وطريق المنصف اليه غير مذكور في المشيخة وله كتاب رواه عنه جماعة منهم ابراهيم بن هاشم ، والخبر رواه المنصف في الملل عن أبيه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عنه ، وعن غيره من أصحاب يونس ، عن يونس عن رجال شتى عن أبي عبد الله عليه السلام .

في حال الإضرار ورثته ولم يرثها ؟ فقال : هو الإضرار ^(١) ومعنى الإضرار منعه إياها ميراثها منه ، فالزم الميراث عقوبة .

باب ٦٤٧

ميراث المتوفى عنها زوجها

٥٦٧٤ ١ - وروى الحسن بن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يتزوج المرأة ، ثم يموت قبل أن يدخل بها فقال : لها الميراث كاملاً وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً ، وإن كان سمى لها مهرأ - يعني صداقاً - فلها نصفه ، وإن لم يكن سمى لها مهرأ فلا مهر لها » ^(٢) .

٥٦٧٥ ٢ - وقال عليه السلام في حديث آخر : « إن كان دخل بها فلها الصداق كاملاً » ^(٣) .

٥٦٧٦ ٣ - وروى ابن أبي نصر ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : « رجل تزوج امرأة بحكمها ، فمات قبل أن تحكم قال : ليس لها صداق ، وهي تركه » ^(٤) .

(١) الضمير المذكور راجع الى العلة باعتبار أنها سبب . (المراد)

(٢) يدل على تصنيف المهر بالموت قبل الدخول و تمام الميراث ، وتقدم نحوه في ج ٣ ص ٥٠٧ . والشهور بين فقهاءنا رضوان الله عليهم - ان المهر لا ينتصف بموت الزوج بخلاف الطلاق و ذلك لأخبار أخرجهما الشيخ (ره) في التهذيبين ، و مذهب المصنف كما سرح به في المقنع وبعض المتأخرين التصنيف ووردت به أخبار ، و قال العلامة المجلسي : لا يبعد حمل ما تضمن لزوم تمام المهر على النقية فان ذلك مذهب أكثر العامة - انتهى ، والمحكى عن ابن الجنييد أن المقد يوجب نصف المهر فقط ، والنصف الآخر ثبت بالدخول . وعليه فالعدد المتيقن من الثابت بالمقد هو النصف و يحتاج في اثبات النصف الآخر بالموت الى دليل .

(٣) كما هو ظاهر قوله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » .

(٤) تقدم نحوه مع بيانه تحت رقم ٤٤٥ في باب ما أحل الله من النكاح عن أبي عبد الله -

باب ٦٤٨

ميراث المخلوع (١)

٥٦٧٧ ١ - روى صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير^(٢) قال :
« سأله عن المخلوع يتبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه وجريسته لمن ميراثه
فقال : قال علي^{عليه السلام} : هو لأقرب الناس إلى أبيه »^(٣) .

باب ٦٤٩

ميراث الحميل (٤)

٥٦٧٨ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن ابن مهزم^(٥) ، عن طلحة بن زيد قال :
قال أبو عبدالله^{عليه السلام} : « لا يورث الحميل إلا ببيئته » قال : والحميل هو الذي تأتي

→ عليه السلام ، وللمستقوت المهر بعد موت الزوج قبل الحكم لكون التحكيم يرجع إلى الوكالة
فتبطل بالموت فتصير مثل من لم يكن سمي لها مهرأ ، والمستفاد من كلام الفقهاء أن موت
المحكوم عليه لا أثر له في سقوط المهر وأن لها أن تحكم ما لم تزد على مهر السنة .
(١) الخيلع والمخلوع هو الذي قد خلعه أهله ، فان جنى لم يطلبوا بجنايته كما في
الصاحح ، وفي الجاهلية إذا قال قائل : هذا ابني قد خلعتني كان لا يؤخذ بجريسته وهو
خيلع ومخلوع .

(٢) رواه الشيخ في الصحيح والمراد بأبي بصير ليث المرادي .

(٣) في التهذيبين « لا قرب الناس إليه » وما في المتن أوضح ، وظاهره أن الأب
لا يرثه حيث تبرأ منه فهو بمنزلة من ليس له أب ، وقد حكى القول بضمون الخبر عن
الشيخ في النهاية وابن حمزة في الوسيلة والقاضي والكيدري لكن المشهور لم يعملوا
بضمونها ، ولعله لمخالفته للأصول المستفادة من الكتاب والسنة .

(٤) الحميل : الذي يحمل من بلده صغيراً ولم يولد في الإسلام .

(٥) هو إبراهيم بن مهزم الكوفي الاسدي يعرف بابن أبي بردة ، ثقة من أصحاب
الصادق والكاظم عليهما السلام ، وأما طلحة بن زيد فهو عامي يترى إلا أن له كتاباً ممتداً .

به المرأة حبلى قد سبيت وهي حبلى فيعرفه بذلك بعد أبوه أو أخوه ، ^(١) .
 ٥٦٧٩ ٤ - وروى صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : « سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن الحميل ، فقال : « وأي شيء الحميل ؟ قلت : المرأة تنسب من
 أرضها معها الولد الصغير فتقول هو ابني ، والرجل يسبى فيلقى أخاه فيقول هو أخي
 ليس لهما بيئنة إلا قولهما قال : فما يقول فيه الناس عندكم ؟ قلت : لا يورثونه ^(٢)
 إذا لم يكن لهما على ولادته بيئنة إنما كان ولادته في الشرك ، قال : سبحان الله !! إذا
 جاءت بابنها لم تزل مقرئة به ، وإذا عرف أخاه وكان ذلك في صحة منهما ^(٣) لم يزا
 مقرئين بذلك ورث بعضهم بعضاً » .

باب ٦٥٠

ميراث الولد المشكوك فيه

٥٦٨٠ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال : « إن رجلاً من الأنصار أتى أبي عليه السلام ^(٤) فقال : إني ابتليت بأمر عظيم إن

(١) دواه الشيخ في التهذيبين بدون التفسير ولله من الراوى أو المصنف ، وقال
 الفاضل النفرسى : قوله « لا يورث » يمكن أن يقرأ بكسر الراء من الأيراث أو التورث على
 أن يكون الاستناد مجازياً ، و بفتحها أي لا يعطى الميراث ومن يرث أي لا يورث
 منه وهو محمول على حميل كان حراً والافلا خفاء في عدم تورث المملوك .

(٢) في بعض النسخ « لا يورثونهما » وفي التهذيبين « لا يورثونهما لانه لم يكن لهما
 - الخ ، و في الكافي « لا يورثونهما لانهم لم يكن لهم - الخ » .

(٣) أي كان ذلك النسب الذي أقربيه أو كان ذلك الاقرار صحيحاً بحسب السن وغيره ،
 وليس بين هذا الخبر والذي تقدم مناقاة لان الحميل في الاول بمعنى أنها جاءت به وهو في
 بطنها وما رآه الذي يدعى بنوته أو أخوته ، وفي الثاني بمعنى أنه تولد في دارالشرك وهم
 رآوه فيها وهو رآهم (مراد) أقول : حمل الشيخ في التهذيبين الخبر الاول على ضرب من
 التقية لموافقته لمذهب بعض العامة .

(٤) كذا في أكثر النسخ موافقاً للكافي والتهذيب ، و في بعضها « قال : ان رجلاً
 من الانصار أتى أبا عبد الله عليه السلام ، و هو موافق للاستبصار فعليه أن القائل هو عبد الله بن
 سنان .

لي جارية كنت أطاها فوطئتها يوماً وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها ونسيت لعقة لي فرجعت إلى المنزل لآخذها فوجدت غلامي على بطنها فعددت لها من يومي ذلك تسعة أشهر فولدت جارية ، فقال : لا ينبغي لك أن تقر بها ولأن تديمها ولكن أنفق عليها من مالك مادمت حياً ثم أوص عند موتك أن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لك ولها مخرجاً ،^(١) .

٥٦٨١ ٢ - وروى عن عبد الحميد^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل كانت له جارية يطاها وكانت تخرج في حوائجه فحملت فغشي أن لا يكون العمل منه كيف يصنع أبيع الجارية والولد ؟ فقال : يبيع الجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه شيئاً من ماله ، »^(٣) .

٥٦٨٢ ٣ - وروى القاسم بن محمد ، عن سليم مولى طربال^(٤) ، عن حريز عن أبي-عبدالله عليه السلام « في رجل كان يطا جارية له وأنه كان يبعثها في حوائجه وأنها حملت وأنه بليغ عنها فساد ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : قل له : إذا ولدت فأمسك الولد ولا تبعه واجعل له نصيباً من دارك ، قال : فقل له : رجل كان يطا جارية له ولم يكن يبعثها في حوائجه وإنه انتهما وحبلت ؟ فقال : إذا هي ولدت أمسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً من داره وماله ، ليس هذه مثل تلك ، »^(٥) .

(١) ليس في الكافي والتهذيبين قوله « لك » ، والظاهر أن مخرجها موتها ، ومخرجه أن يظهر له بالعلامات أنها ابنتها (م) وقال الفاضل التفرشي : الخبر يدل على أن الأمة لا تكون فراشاً بالوطى وكذا ما في الاحاديث الاتية .

(٢) الظاهر كما في الكافي والتهذيبين هو عبد الحميد بن اسماعيل دون من عنونه المصنف في المشيخة من عبد الحميد بن عواض أو عبد الحميد بن أبي الغلاء الأزدي .
(٣) قيل : انه محمول على عدم احتمال كون الولد له ، ولعل هذا الحمل مبنى على أن الأمة تصير بالوطى فراشاً ، ولم يثبت فعلى فرض ثبوته فالظاهر لحوق الولد به وسيرورة امه أم ولد .

(٤) في بعض النسخ « سليمان مولى طربال » وفي الكافي والتهذيب مثلما في المتن .
(٥) قوله « ليس هذه مثل تلك » أى في الصورة الاولى يوصى له بالدار فقط لقوة التهمة لخروجها من الدار ، وفي الثانية يوصى له بالدار والمال معاً لضف التهمة . (المرأة)

باب ٦٥١

ميراث الولد ينتفى منه أبوه بعد الاقرار به

٥٦٨٣ ١- روى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أيما رجل أقر بولده ، ثم انتفى منه فليس له ذلك ولاكرامة ، يلحق به ولده إذا كان من امرأته أو وليدته » ^(١) .

باب ٦٥٢

ميراث ولد الزنا

٥٦٨٤ ١- روى الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الحسن بن أبي خاليد الأشعري ^(٢) قال : « كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي يسأله عن رجل فجر بامرأة فحملت ثم إنه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد والولد أشبه خلق الله به ، فكتب عليه السلام بخطه وخاتمه : الولد لفيئة لا يورث » ^(٣) .

٥٦٨٥ ٢- وروى يونس ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته فقلت له : جعلت فداك كم دية ولد الزنا ؟ قال : يعطى الذي أنفق عليه ما أنفق عليه قلت : فإني ما مال فمن يرثه ؟ قال : الإمام » ^(٤) .

(١) رواه الكليني ج ٢ ص ١٦٣ في ذيل حديث في الحسن كالصحيح .

(٢) هو موسى سعد بن سعد الأشعري وحاله مجهول الآن الغالب على الثقات في غير حال

الاضطرار أنهم لا يوصون الا الى من يمتقدون عدالتهم وضبطهم . (م)

(٣) في الصحاح يقال فلان لفيه وهو يقبض قولك لرشدة - انتهى ، والنية بالكسر خلاف الرشدة وولدغية أى ولدزنا . وقوله « لا يورث من الايراث أو التورث » .

(٤) المشهور أن ولد الزنا لا ترثه أمه ولا غيرها من الانساب ويرثه ولده وإن نزل والزوج والزوجة وعلى عدمهم فميراثه للإمام فإنه وارث من لا وارث له ، وقيل : ترثه امه كابن الملاعة ويأتي الكلام فيه .

وقد روي أن دية ولد الزنا ثمانمائة درهم ، وميراثه كميراث ابن الملاعنة ^(١) .

باب ٦٥٣

ميراث القاتل ومن يرث من الدية ومن لا يرث

٥٦٨٦ ١ - روى صفوان بن يحيى ، عن ابن أبي عمير ، عن جيل عن أحدهما عليهما السلام ، في رجل قتل أباه ^(٢) ، قال : لا يرثه وإن كان للقاتل ابن ورث البعد المقول .

(١) روى الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٥٣٥ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن حماد ، عن عبدالرحمن بن عبدالحميد ، عن بعض مواليه قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : « دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم » . وعنه عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن بعض رجاله قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية ولد الزنا ، قال : ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي » . وتقدم الأخير تحت رقم ٥٣٤ باب دية ولد الزنا . وروى الكليني ج ٧ ص ١٦٤ والشيخ في التهذيب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس قال : « ميراث ولد الزنا لقرباته من قبل أمه على نحو ميراث ابن الملاعنة » وقال الشيخ بعد إيراد هذا الخبر : الرواية موقوفة لم يستند بها يونس إلى أحد من الأئمة عليهم السلام ، ويجوز أن يكون ذلك اختيائه لنفسه لا من جهة الرواية بل لضرب من الاعتبار ، وما هذا حكمه لا يفتقر إلى أخبار . أقول : قال صاحب جامع المدارك مد ظله العالی - : قول الشيخ هذا لا يخلو من بعد مضافاً إلى أن مثل يونس لا يفتي بلامدرك ، وكيف كان المشهور لم يعملوا بضمونه فلا بد من رد علمه إلى أهله والبناء على عدم الوداعة بقول مطلق الآن يقال عدم عمل الأصحاب لعله من جهة التخبير أو الترجيح لا الأعراض . وهذا إذا كان من الطرفين وأما إذا كان من طرف واحد فلا مانع من الوداعة بالنسبة إلى الطرف الآخر للمعومات .

(٢) ربما يحمل على الممد ظلاً لأنه لا يثبت في الخطأ منع الإرث ، قال في المسالك إن كان القتل عمداً ظلاً فلا خلاف في عدم الإرث ، وإن كان بحق لم يمنع اتفاقاً سواء جاز للقاتل تركه كالتقصص أو لا كرجم المحسن ، وإن كان خطأ ففى منه مطلقاً أو عدمه مطلقاً أو منعه من الدية خاصة أقوال .

٥٦٨٧ ٢- وروى عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال :
« إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها ، وإن قتلها عمداً لم يرثها » ^(١) .

٥٦٨٨ ٣- وروى النضر ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة عن أبي -
عبدالله عليه السلام قال : « للمرأة من دية زوجها ، وللرجل من دية امرأته ما لم يقتل
أحدهما صاحبه » ^(٢) .

٥٦٨٩ ٤- وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سليمان بن خالد عن
أبي عبدالله عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول أنها ترثها الورثة
- على كتاب الله تعالى وسهامه إذا لم يكن على المقتول دين - إلا الإخوة والأخوات
من الأم فأبائهم لا يرثونه من دينه شيئاً » ^(٣) .

٥٦٩٠ ٥- وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رباب ، عن زرارة قال :
« سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قُتل وله أخ في دار الهجرة وأخ آخر في دار البدو ،
ولم يهاجر أرايت إن عفا المهاجري وأراد البدوي أن يقتل أله ذلك ؟ فقال : ليس
للبدوي أن يقتل مهاجراً حتى يهاجر ، وإن عفا المهاجر فإن عفو جائر ، قلت له
ف للبدوي من الميراث شيء ؟ قال : وأما الميراث فله وله حظ من دية أخيه المقتول
إن أخذت الدية » ^(٤) .

(١) يدل على أنه لا يرث قاتل العمد ويرث القاتل خطأ من الميراث من غير الدية
لما سيجيء . من أنه لا يرث من الدية (م ت) و خصه الفاضل التفرشى بالام دون غيرها .
(٢) قال الفاضل التفرشى : يدل بمفهومه على عدم الارث على تدبير القتل و ظاهره
يشمل العمد والخطأ ، ولا يخص بحديث محمد بن قيس لاختصاصه بالام .

(٣) يدل على أن الدية كأموال الميت يرثها غيرها من أموال عدا الأخوة والأخوات
من الام ، وقيل : عدا من يتقرب بالام ، وهو مشكل لعدم القطع بنباط الحكم فلا وجه
لرفع اليد عن المومات .

(٤) قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر من قال بمضمونه . وقال الفاضل التفرشى :
الخبر دل على أنه لو انحصر وارث المقتول في البدوي لم يكن له قتل القاتل بل له الدية ،
و على أنه لو هاجر بعد القتل فله القصاص .

٥٦٩١ ٦ - وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي عبيدة قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن امرأة شربت دواءً عمداً وهي حامل ولم تعلم بذلك زوجها فألقت ولدها ، فقال : إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم فمليها دية تسلمها إلى أبيه وإن كان علقه أو مضغة فإن عليها أربعين ديناراً أو غرة تؤدّ بها إلى أبيه ، فقلت له فهي لا ترث ولدها من ديته مع أبيه ؟ قال : لا لأنها قتلتها فلا ترثه ، ^(١) »

٥٦٩٢ ٧ - وروى زرعة ، عن سماعة قال : « سألته عن رجل ضرب ابنته وهي حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فاستمدى زوج المرأة عليه ، فقالت المرأة لزوجها : إن كان لهذا السقط دية ولى فيه ميراث فإن ميراثي فيه لأبي ، قال : يجوز لأبيها ما وهبت له ، ^(٢) »

٥٦٩٣ ٨ - وروى سليمان بن داود المنقري ، عن حفص بن غياث قال : « سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن طائفتين من المؤمنين إحداهما باغية والأخرى عادلة فقتلوا فقتل رجلٌ من أهل العراق أباه أو ابنه أو أخاه أو حميمه وهو من أهل البغي وهو وارثه هل يرثه ؟ قال : نعم لأنه قتله بحق ، ^(٣) »

(١) تقدم في الديات تحت رقم ٥٣٢١ مع بيانه ، وقال الفاضل التنفرشي : تنكير الدية يفيد أنها ليست دية كاملة فيكون الكلام مجملاً ، فلعل كميته كانت معلومة للسائل وكان فرضه استسلام مصرفها و أنها هل ينقص منها شيء بسبب الامومة أم لا كما صرح به في السؤال ثانياً ، وكذا رد في العلقه والمضغة بين أربعين ديناراً والغرة ولم يبين أن أيهما لايهما ، ولعل أربعين ديناراً للعلقة ، والغرة للمضغة ، وفترت الغرة بمبد أو أمة ، و عن ابن الجنيدي عبد أو أمة قيمتها نصف عشر الدية . أقول : تقدم في الصحيح في باب دية النطفة والعلقة عن عبيد ابن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « ان الغرة تكون بمائة دينار وتكون بمغرة دنانير فقال : بخمسين » .

(٢) تقدم تحت رقم ٥٣٢٣ ، وفي رواية في التهذيب زاد في آخره « ويؤدى أبوها إلى زوجها ثلثي دية السقط » .

(٣) رواه الشيخ أيضاً في الموثق في التهذيب ج ٢ ص ٥٢٠ ، ويدل على أن القتل لو كان بحق لم يمنع من الارث .

قال الفضل بن شاذان النيسابوري: لو أن رجلاً ضرب ابنه ضرباً غير مسرف في ذلك يريد به تأديبه فمات الابن من ذلك الضرب ورثه الأب ولم تلزمه الكفارة لأنّ للأب أن يفعل ذلك وهو مأمور بتأديب ولده، لأنّه في ذلك بمنزلة الإمام يقيم حداً على رجل فيموت الرجل من ذلك الضرب فلا دية على الإمام ولا كفارة، ولا يسمى الإمام قاتلاً إذا أقام حداً الله عز وجلّ على رجل فمات من ذلك، وإن ضرب الابن ضرباً مسرفاً فمات لم يرثه الأب وكانت عليه الكفارة، وكل من كان له الميراث لا كفارة عليه، وكل من لم يكن له الميراث فعليه الكفارة.

فإن كان بالابن جرح فبطه الأب^(١) فمات الابن من ذلك، فإن هذا ليس بقاتل وهو يرثه ولا كفارة عليه ولا دية، لأنّ هذا بمنزلة الأدب والاستصلاح والحاجة من الولد إلى ذلك وإلى شبهه من المعالجات.

ولو أن رجلاً كان راكباً على دابة فوطئت أباه أو أخاه فمات من ذلك لم يرثه وكانت الدية على العاقلة والكفارة عليه، ولو كان يسوق الدابة أو يقودها فوطئت أباه أو أخاه فمات ورثه وكانت الدية على العاقلة للورثة ولم تلزمه كفارة^(٢).

ولو أن رجلاً حفر بئراً في غير حقه^(٣) أو أخرج كنيفاً أو طئلاً فأصاب شيء منها وارثاً فقتله لم تلزمه الكفارة وكانت الدية على العاقلة وورثه^(٤) لأنّ هذا ليس بقاتل، ألا ترى أنّه إن فعل ذلك في حقه لم يكن بقاتل ولا وجب في ذلك دية ولا كفارة فأخراجه ذلك الشيء في غير حقه ليس هو قتلاً لأنّ ذلك بعينه

(١) في القاموس: البط: شق الدمل والجراح ونحوهما.

(٢) قال في المسالك: مذهب اصحاب أن الكفارة في الخطأ لا تجب الا مع مباشرة

القتل دون التسيب، وإطلاق النص يقتضى عدم الفرق في القاتل بين كونه مكلفاً وغيره.

(٣) أى في موضع لا يجوز له حفر البئر فيه.

(٤) جمل الدية على العاقلة يطلى كون ذلك قتل خطأ، وكذا اذا ساق الدابة او قاده

فمنعه من الميراث في الاول دون الثانى قول بالتفصيل في منع قتل الخطأ عن الارث، وتقدم

حديث محمد بن قيس ان قتل الرجل امه خطأ غير مانع من الارث. (مراد)

يكون في حقه فلا يكون قتلاً، وإنما ألزم العاقلة الدية في ذلك احتياطاً في الدماء، ولثلاً يبطل دم امرئ مسلم، ولثلاً يتعدى الناس حقوقهم إلى مالا حق لهم فيه، وكذلك الصبي إذا لم يدرك والمجنون لو قتل لورثا وكانت الدية على عاقلتهما، والقاتل يحجب وإن لم يرث^(١)، ألا ترى أن الأخوة يحجبون الأم ولا يرثون.

باب ٦٥٤

ميراث ابن الملاعنة

ابن الملاعنة لا وارث له من قبل أبيه وإنما يرثه أمه وإخوته لأمه وولده وأخواله وزوجته، فإن ترك أولاداً فالمال بينهم على سهام الله عز وجل^(٢)، فإن ترك أباه وأمته فالمال لأمته، فإن ترك أباه وابنه فالمال لابنه. فإن ترك أباه وأخواله فماله لأخواله. فإن ترك خالاً وخالة فالمال بينهما بالسوية. فإن ترك خالاً وخالة، وعماً وعمّة، فالمال للخال والخالة بينهما بالسوية، وسقط العمّ والعمّة. فإن ترك إخوة لأمّ، وجدّة لأمّ، فالمال بينهم بالسوية.

- (١) المشهور بين الأصحاب القاتل لا يحجب بل ادعى بعضهم عليه الإجماع (المرأة) وقال الفاضل التفرشي: كلام الفضل على إطلاقه غير صحيح والا لزم في قتل الابن أباه عند انحصار الوارث فيه أن لا يرثه أحد لان الابن حاجب من توريث غيره سواء كان ذلك الغير ابن القاتل أو غيره، فلعل مراده أن القتل لا يمنع الحاجب الذي ليس بوارث عن الحجب كما إذا كان لرجل وامرأة ثلاث بنين قتل أحدهم واحداً من الآخرين فحينئذ ان قلنا بأن القاتل حاجب كان للام السدس، وان قلنا لا يحجب كان لها الثلث.
- (٢) لما انتفى الولع من الاب باللمان لا يرثه الاب ولا يرث الاب ولا من يتقرب بهما، والتوارث بينه وبين أمه ومن يتقرب بها، أما إذا أقر الاب بالولد بمد اللعان فلا يحصل به النسب ولكن يرثه الابن باقراده، ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به، ولا يرث الولد من يتقرب بالاب الامع اقراهم. (م)

فإن ترك ابن أخته لأُمّه ، وجدّه - أبا أُمّه - فالمال بينهما نصفان ^(١) .

فإن ترك أُمّه ، وامراته ، فللمرأة الربع ، وما بقي فللأُمّ .

فإن ترك ابن الملاعنة امرأة ، وجدّاً - أبا أُمّه - وخالة ، للمرأة الربع و للجدّ الباقي .

فإن ترك ثلاث خالات متفرّقات ، وامرأة ، وابن أخ لأُمّ ، فللمرأة الربع ، وما بقي فللأخ .

فإن ترك ابنته ، وأُمّه ، فللابنة النصف ، وللأُمّ السّدس ، وما بقي ردّ عليهما على قدر سهامهما ، فإن ترك أُمّه وأخاه ، فالمال للأُمّ .

فإن ترك امرأة ، وابنة ، وجدّاً وجدّه لأُمّ ، وأخاً وأختاً لأُمّ ، فللمرأة الثمن ، وما بقي فللابنة .

فإن ترك امرأة ، وجدّاً ، وأُمّاً ، وجدّه ، وابن أخ ، وابن أخت ، وخالاً وخالة فللمرأة الربع ، وما بقي فللأُمّ وسقط الباقي ، فإن ترك ابنة ، وابنة ابن ، فالمال للابنة ، وكذلك إن ترك ابنة ، وابن ابن ، فالمال للابنة .

فإن ترك ابن الملاعنة أخاً لأب وأُمّ ، وأخاً لأُمّ فالمال بينهما نصفان ، وكذلك إن ترك أختاً لأُمّ ، وأختاً لأب وأُمّ ، فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك ابن أخ ، وابنة أخت لأُمّ فالمال بينهما نصفان ، فإن ماتت ابنة الملاعنة وترك ابن ابنتها ، وابن ابنة ابنها ، وزوجها ، وخالها ، وجدّها ، وابن أختها ، وابن أخيها ، فللزوج الربع ، وما بقي فللأخ وسقط الباقي .

فإن ترك ابن الملاعنة أخته وابنة أخيه لأُمّه ، فالمال كله للأخت .

فإن ترك امرأة ، وجدّه وجدّاً من قبل الأُمّ ، فللمرأة الربع ، وما بقي فبين الجدّ والجدّة للأُمّ نصفان ، فأماً ولد ولد ابن الملاعنة إذا مات فإن ميراثه مثل

(١) بناء على أن ابن الأخت يقوم مقام أمها في مقاسمة الجد .

ميراث غير ابن الملائنة سواء في جميع فرائض الموارث^(١) ، وميراث ولد الزنا مثل ميراث ولد الملائنة^(٢) .

٥٦٩٤ ١ - وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الملائنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ويلاعنها ، ثم يقول زوجها بعد ذلك : الولد ولدي ويكذب نفسه ، فقال : أمّا المرأة فلا ترجع إليه أبداً ، وأمّا الولد فإني أردؤه إليه إذا ادّعاء ولا أدع ولده ليس له ميراث ويرث الابن الأب ، ولا يرث الأب الابن ، يكون ميراثه لأخواله^(٣) ، وإن دعاه أحد ولد الزنا جلد الحدة » .

٥٦٩٥ ٢ - وروى موسى بن بكر^(٤) ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إن ميراث ولد الملائنة لأمه ، فإن كانت أمه ليست بحيّة فلا قرب الناس من أمه أخواله »^(٥) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : متى كان الإمام غائباً كان ميراث ابن الملائنة لأمه ومتى كان الإمام ظاهراً كان لأمه الثلث والباقي لإمام المسلمين

(١) أي بالنسبة إلى غير أبي ولد الملائنة ومن ينتسب إليه فلا يرث أن غير ولد ولد الملائنة قد يرثه جده من الأب وهذا لا يرثه الجد وهو أبو أبيه . (مراد)
(٢) تقدم الكلام فيه وبأني في بيان الأخبار .

(٣) زاد ههنا في خبر أبي بصير الكافي « فإن لم يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم » وقال المحقق - رحمه الله - : « هل يرث قرابة أمه ؟ قيل نعم لأن نسبهم من الأم ثابت ، وقيل لا يرث إلا أن يعترف به الأب وهو متروك » .

(٤) طريق المؤلف إليه غير مذكور في المشيخة وهو واقفي لم يوثق ، ورواه الكليني والشيخ في الصحيح عنه .

(٥) في المحكي عن الدروس : اللان يقطع ميراث الزوجين والولد السنفي من جانب الأب والابن ، فيرث الابن أمواته . وكذا يرثه ولده وقرابة الأم وزوجه وزوجته ، وروى أبو بصير عن الصادق عليه السلام أنه لا يرث أخواله ، مع أنهم يرثونه ، وحملها الشيخ على عدم اعتراف الأب به بعد اللان فإن اعترف وقمت الموارثة بينه وبين أخواله . وبه روايات الأقرب الموارثة مطلقاً لرواية زيد الشحام عن الصادق عليه السلام - انتهى ، أقول ستأتي رواية زيد تحت رقم ٥٦٩٨ .

وتصديق ذلك :

٥٦٩٦ ٣ - مارواه الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ابن الملاعة ترثه أمه الثلث ، والباقي للإمام المسلمين » .

٥٦٩٧ ٤ - وروى ابن أبي عمير ، عن أبان وغيره ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملاعة أنه ترثه أمه الثلث ، والباقي للإمام لأن جنابته على الإمام » ^(١) .

٥٦٩٨ ٥ - وروى أبو الجوزاء ^(٢) ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي عليه السلام « في رجل قذف امرأته ثم خرج فجاء وقد وقّعت المرأة ، قال : يخيّر واحدة من اثنتين فيقال له : إن شئت ألزمت نفسك الذّئب فيقام فيك الحدّ وتعطى الميراث ، وإن شئت أقررت فلاغت أدنى قرابتها

(١) قال الشيخ في الاستبصار : فالوجه في هاتين الروایتين أن نقول : انما يكون لها الثلث من المال اذا لم يكن لها عصة يعقلون عنه ، فانه اذا كان كذلك كانت جنابته على الامام وينبى أن تأخذ الام الثلث والباقي يكون للامام ، و متى كان هناك عصة لها يعقلون عنه فانه يكون جميع ميراثه لها أو لمن يتقرب بها اذا لم تكن موجودة - انتهى . وفي المحكى عن الدروس : لو انفردت أمه فلها الثلث تسمية والباقي ردأ لرواية أبي الصباح وزيد الشحام عن الصادق عليه السلام ، وروى أبو عبيدة أن لها الثلث والباقي للإمام لانه عاقلته ، ومثله روى زرارة عنه عليه السلام أن علياً عليه السلام قضى بذلك وعليها الشيخ بشرط عدم عصة الام ، وهو خيرة ابن الجنيد ، وقال الصدوق بها حال حضور الامام (ج) لاحال النبية - انتهى ، أقول : ليس في الخبرين تقييد بزمان الظهور كما ترى و نظرا المؤلف في التخصيص الى الجمع ، وقد يجمع بأن ما يدل على أن الكل للام من باب التوسعة على الام من الامام عليه السلام .

(٢) هو منبه بن عبدالله النميمي وكان صحيح الحديث والطريق اليه صحيح أيضاً ، و أما الحسين بن علوان فهو عامى موثق ، و أما عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي له كتاب كبير ولم يوثق الا أن الكشي أورد في جماعة ثم قال هؤلاء من رجال العامة الا أن لهم ميلا ومحبة شديدة ، وعنه ابن الحجر في تهذيب التهذيب ونقل عن كثير من الرجاليين تضمينه ولا بأس به لان دأبهم تضعيف جل من روى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام .

إليها ولأميراث لك » .

٥٦٩٩ ٦- وروى منصور بن حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « كان علي عليه السلام يقول :

إذا مات ابن الملاعنة وله إخوة قسم ماله على سهام الله عز وجل » .

يعني إخوة لأم أو لأب ، وأم ، فأما الإخوة للأب فلا يرثونه ، والإخوة

للأب والأم إنما يرثونه من جهة الأم لأن جهة الأب ، فهم والإخوة للأم في

الميراث سواء .

٥٧٠٠ ٧- وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن الحلبي قال :

وسألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل لآعن امرأته وهي حبلى فداستبان حملها وأنكرما

في بطنها ، فلما وضعت ادّعاء وأقرّ به ، وزعم أنه منه ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : يردُّ

إليه ولده ويرثه ولا يجلد لأن اللعان قد مضى ^(١) .

٥٧٠١٨ ٨- وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح ، وعمرو بن عثمان ، عن الفضل ،

عن زيد ^(٢) عن أبي عبدالله عليه السلام في ابن الملاعنة من يرثه ؟ قال : ترثه أمّه ، قلت :

أرأيت إن ماتت أمّه وورثها هونم مات هومن يرثه ؟ قال : عصبة أمّه وهونم يرث أخواله .

٥٧٠٢ ٩- وروى حماد بن عيسى ، عن شعيب ، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام

قال : « ابن الملاعنة ينسب إلى أمّه ، ويكون أمره وشأنه كله إليها » .

باب ٦٥٥

ميراث من أسلم أو اعتق على الميراث

٥٧٠٣ ١- روى محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن محمد بن مسلم عن

(١) قوله « لا يجلد » قال العلامة المجلسي - رحمه الله - ذكره في المسالك وفيه

بدله « لا يحل له » ثم قال في الاستدلال على عدم الحد انه لو كان الحد باقياً لذكره والا

لتأخر البيان من وقت الخطاب ، ثم قال : وعليه عمل الشيخ والمحقق والعلامة في أحد قوليه

وخالف في ذلك المفيد والعلامة في القواعد ، واختاره الفهيد ، والاول أقوى .

(٢) يعني من الفضل بن صالح من زيد الشحام .

أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يسلم على الميراث قال : إن كان قسم فلاحق له ، وإن كان لم يقسم فله الميراث ، قال : قلت العبد يعتق على ميراث ، فقال : هو بمنزلته ^(١).

باب ٦٥٦

ميراث الخنثى

٥٧٠٤ ١ - روى الحسن بن موسى الخشاب ^(٢) ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : أن علياً عليه السلام كان يقول : الخنثى يورث من حيث يبول ، فإن بالمنهما جميعاً فمن أيتهما سبق البول ورث منه ، فإن مات ولم يبل فنصف عقل الرجل ونصف عقل المرأة ^(٣).

٥٧٠٥ ٢ - وروى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : أن علياً بن أبي طالب عليه السلام كان يورث الخنثى فيعده أضلاعاً ، فإن كانت أضلاعه ناقصة من أضلاع النساء بصلح ورث ميراث الرجل لأن الرجل تنقص أضلاعه عن ضلع النساء بصلح ، لأن حواء خلقت من ضلع آدم عليه السلام القصوى اليسرى فنقص من أضلاعه ضلع واحد ^(٤).

(١) يدل على أنه لو أسلم الوارث الكافر قبل أن يقسم الميراث سواء كان الميت مسلماً أو كافراً وسواء كان الورثة مسلمين أو كفاراً فله المال إن لم يكن له مشارك مسلم والافيرث نصيبه وكذا المبدول أو عتق على ميراث قبل القسمة اختص به لو كان أولى وشاركهم لو لم يكن أولى. (٣٦)
(٢) لم يذكر المصنف طريقته إليه ، والخبر مروي في التهذيب عن الصفار عنه وكان المصنف أخذه من كتاب الصفار ، قال سند حسن كالصحيح .

(٣) العقل - بفتح العين - في الأصل بمعنى الدية وكنتى به ههنا من الميراث . والمشهور في ميراث الخنثى المشكل نصف النصيبين ، وربما استدلوا له بذيل هذا الخبر واستشكل فيه لاحتمال اختصاص الحكم بمن مات قبل الاستلام .

(٤) السند ضعيف على المشهور والمتن لا يلائم المحسوس والمشهور في كتب التشريع مساواة عدد أضلاع الذكر والأشياء وقالوا إن عددها أربعة وعشرون ، في كل جانب اثنا عشر ضلعاً سواء كان ذكراً أم أنثى إلا أن الضلعين الأسفلين غير محيطين بل هما من قفار الظهر إلى الجنب ولا ينطفان على البطن .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : إن حواء خلقت من فضلة الطينة التي خلق منها آدم ﷺ^(١) وكانت تلك الطينة مبقاة من طينة أضلاعه ، لأنها خلقت من ضلعه بعدما أكمل خلقه فاخذ ضلع من أضلاعه اليسرى فخلقت منها ، ولو كان كما يقول الجهال لكان لمتكلم من أهل التشنيع طريق إلى أن يقول إن آدم كان ينكح بعضه بعضاً^(٢).

وهكذا خلق الله عز وجل النخلة من فضلة طينة آدم ﷺ ، وكذلك الحمام فلو كان ذلك كله مأخوذاً من جسده بعد إكمال خلقه لما جاز أن ينكح حواء فيكون قد نكح بعضه [بعضاً] ، ولا جازله أن يأكل التمر لأنه كان يكون قد أكل بعضه ، وكذلك الحمام ولذلك :

٥٧٠٦ ٣ - قال النبي ﷺ في النخلة : « استوصوا بممتكم خيراً »^(٣).

٥٧٠٧ ٤ - وروى عاصم بن حميد ، عن عبد بن قيس عن أبي جعفر ﷺ قال : « إن شريعاً القاضي بينما هو في مجلس القضاء إذ أتته امرأة فقالت : أيتها القاضي افض بيني وبين خصمي ، فقال لها : ومن خصمك ؟ قالت : أنت ، قال : أفرجوا لها فأفرجوا لها ، فدخلت ، فقال لها : ما ظلامتك ؟ فقالت : إن لي مالاً رجلاً وما للنساء ، قال شريح : فإن أمير المؤمنين ﷺ يقضي على المبال ، قالت : فإنني أبول بهما جميعاً ويسكنان معاً ، قال شريح : والله ما سمعت بأعجب من هذا ، قالت : وأعجب

(١) تقدم ج ٣ ص ٣٨١ تأويله ، ولصاحب الوافي تأويل لخلق حواء من ضلع آدم في كتاب النكاح منه .

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٣٨١ كلام الأستاذ - رحمه الله - فيه .

(٣) لم أجد بهذا اللفظ ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدى في الكامل وابن السني و أبو نعيم في الطب « اكرموا عنكم النخلة .. من حديث علي عليه السلام كما في الجامع الصغير و قال في النهاية : سماها عمة للمشاكلة في أنها اذا قطع رأسها يست كما اذا قطع رأس الانسان مات ، وقيل لان النخل خلق من فضلة طينة آدم عليه السلام - انتهى . أقول : قول الفيل موافق لذيل الخبر حيث قال بعد ذلك : « فانها خلقت من فضلة طينة أبيكم آدم » .

من هذا ، قال : وما هو ؟ قالت : جامعتني زوجي فولدت منه ، وجامعت جاريتي فولدت مني ، ف ضرب شريح إحدى يديه على الأخرى متعجباً ، ثم جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال : يا أمير المؤمنين لقد ورد علي شيء ما سمعت بأعجب منه ، ثم قص عليه قصة المرأة ، فسألها أمير المؤمنين عليه السلام عن ذلك ، فقالت : هو كما ذكر ، فقال لها : ومن زوجك ؟ قالت : فلان ، فبعث إليه فدعاء فقال : أتعرف هذه ؟ قال : نعم هي زوجتي فسأله عما قالت ، فقال : هو كذلك ، فقال له علي عليه السلام : لآنت أجرين راكم الأسد حيث تقدم عليها بهذه الحال ، ثم قال : يا قنبر أدخلها بيتاً مع امرأة فقد أضلعا ، فقال زوجها : يا أمير المؤمنين لآمن عليها رجلاً ولآأمن عليها امرأة فقال علي عليه السلام : علي بدینار الخصي - وكان من صالحی أهل الكوفة وكان يثق به - فقال له : يا دينار أدخلها بيتاً وعراًها من ثيابها ومرها أن تشد مئزراً وعداً أضلعا ، ففعل دينار ذلك وكان أضلعا سبعة عشر ، تسعة في اليمين وثمانية في اليسار ، فألبسها علي عليه السلام ثياب الرجال والقلنسوة والنملين وألقى عليه الرداء وألحقه بالرجال ، فقال زوجها : يا أمير المؤمنين ابنة عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال ؟ فقال عليه السلام : إنني حكمت عليها بحكم الله عز وجل إن الله تبارك وتعالى خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى ، وأضلاع الرجال تنقص وأضلاع النساء تمام ^(١) .

(١) هذا الخبر مروي في التهذيب بلفظ آخر واختلاف يسير ، ورواه القاضي في الدعائم مرفوعاً نحو ما في التهذيب ، ورواه المفيد عن المبدى عن ابن طريف عن ابن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام مثلاً ما في المتن وليس في التهذيب « جامعتني زوجي فولدت منه » وكأنه من توهم الراوي حيث إن الخثي كان في الواقع رجلاً كما حكم به أمير المؤمنين عليه السلام فكيف يحبل من ابن عمه ويولد له ، وأيضاً في التهذيب أن عدد أضلاع جنبه اليمين اثنا عشر والجنب الأيسر أحد عشر ، وهذا أقرب بقول علماء التشريح ، ثم اعلم أن الكليني لم يخرج هذا الخبر إنما أورد الأخبار المشتملة على اعتبار البول ، و الأصل في رواية خلق حواء من ضلع آدم العامة وورد الطن فيها ، فما استفيد من خبر شريح من الأحكام من اعتبار عدد الأضلاع في الخثي وقبول خبر الواحد الموثق وجواز التمرية للخصي أو غيره لمثل هذا الفرض واختصاص الرداء والنملين بالرجال وغير ذلك لا يخفى ما فيه . ←

٥٧٠٨ هـ - وروى الحسن بن محبوب ، عن جميل بن درّاج - أو جميل بن صالح - عن الفضيل بن يسار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له مال للرجل ولا للمرأة قال : هذا يقرع عليه الإمام ، يكتب على سهم عبد الله ، ويكتب على سهم آخر أمة الله ، ثم يقول الإمام أو المقرع : « اللهم أنت الله لا إله إلا أنت ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، يبين لنا أمر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك » ثم يطرح السهمين في سهام مبهمه ، ثم تجال فأبهما خرج ورث عليه ، ^(١) .

باب ٦٥٧

ميراث المولود يولد له رأسان

٥٧٠٩ هـ - ١ - روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أحمد بن أشيم ، عن محمد بن القاسم الجوهري ، عن أبيه ، عن حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « دولد على عهد أمير المؤمنين عليه السلام مولود له رأسان ^(٢) فسل أمير المؤمنين عليه السلام يورث ميراث اثنين أو واحد ؟ فقال : يترك حتى ينام ، ثم يصاح به فإن انتبها جميعاً معاً

→ وفي المحكي من المسالك : من علامات الخنثى البول فان بال من أحد المخرجين دون الآخر حكم بأنه أصلي اجماعاً ، فان بال منهما معاً اعتبر بالذي يخرج منه البول أولاً اجماعاً فان اتفقا في الابتداء فالمشهور أنه انقطع عن أحدهما البول أخيراً فهو الأصلي ، وقال ابن البراج الأصلي ماسبق منه الانقطاع كالابتداء وهو شاذ ، وذهب جماعة منهم الصدوق وابن الجنيد والمرتضى الى عدم اعتبار الانقطاع أصلاً ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب الشيخ في الخلاف الى القرعة وادعى عليه الاجماع ، وذهب في المبسوط والنهاية والابجاذوتيه أكثر المتأخرين الى أنه يطلى نصف نصيب ذكر ونصف نصيب اثنى ، وذهب المرتضى والمفيد في كتاب الاعلام مدعين عليه الاجماع الى الرجوع الى عد الاضلاع لرواية شريح - انتهى .

(١) قال في جامع المدارك : لا يبعد استفادة حصر الانسان في الذكر والانثى من هذا الصحيح فلا مجال لاحتمال طبيعة ثالثة في الانسان كما أنه لا مجال لاحتمال حصر خصوص مورد السؤال في هذا الصحيح دون الخنثى المشكل .

(٢) دواء الكليني والشيخ في التهذيب وفيهما د له رأسان وصدران في حق واحد .

كان له ميراث واحد ، وإن انتبه واحد وبقي الآخر نائماً ورث ميراث اثنين ، ^(١) .
 وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن أبي جميلة قال : رأيت بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد ، تفار هذه على هذه ، وهذه على هذه ^(٢) .

باب ٦٥٨

ميراث المفقود

٥٧١٠ ١ - روى يونس بن عبد الرحمن ، عن إسحاق بن عمار قال : « قال أبو الحسن عليه السلام في المفقود : يترتب بماله أربع سنين ثم يقسم » ^(٣) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : يعني بعد أن لا تعرف حياته من موته ، ولا يعلم في أي أرض هو ، وبعد أن يطلب من أربعة جواب أربع سنين ، ولا يعرف له خبر حياة ولا موت فحينئذ تعتد امرأته عدته المتوفى عنها زوجها ويقسم ماله بين الورثة على سهام الله عز وجل وفرائضه ^(٤) .

٥٧١١ ٢ - و روى صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن جندب ، عن هشام بن سالم قال : سأل حفص الأعمور ^(٥) أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر فقال : كان لأبي أجير وكان

(١) قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ينبغي حمل الصباح على أن يكون بوجه يختص باقنات أحدهما كأن يصبح في أذنه ، ولذا لم يذكر الاصحاب الصباح بل قالوا : يوقظ أحدهما .

(٢) في الصباح الحق - بفتح الحاء و سكون القاف - : موضع شد الأزار وهو الخاصة . وقوله « تفار هذه على هذه - الخ » من الفرة أي في الأكل والعرب كما قاله الفاضل القرشي ، وزاد في الكافي والتهذيب « متزوجة » فالمعنى ظاهر ، ثم اهتم أن الخبر موقوف لم يسنده إلى المصوم عليه السلام فلذا لانرقمه ، وأبو جميلة الاسدي ضيف قالوا : هو كذاب ينسج الحديث .

(٣) ظاهره التملك مع الموضع وربما يقيد بما يأتي تحت رقم ٥٧٠٩ من اسحاق بأن ذلك إذا كانوا أملاء .

(٤) في بعض النسخ « على سهام الله في الفريضة » .

(٥) في الكافي والتهذيب « خطاب الأعور » ، ولا بأس لحضور هشام حين الجواب .

له عنده شيء فهل لك الأجير فلم يدع وارثاً ولا قرابة وقد ضقت بذلك كيف أصنع ؟ فقال : رابك المساكين [رابك المساكين] ^(١) فقلت : جعلت فداك إنني قد ضقت بذلك كيف أصنع ؟ فقال : هو كسبيل مالك فإن جاء طالب أعطيته ^(٢).

٥٧١٢ ٣ - وروى ابن أبي نسر ، عن حماد ، عن إسحاق بن مزار قال : « سألته عن رجل مات وترك ولداً وكان بعضهم غائباً لا يدري أين هو ، قال : يقسم ميراثه ويعزل للغائب نصيبه ، قلت : فعليه الزكاة ؟ قال : لا حتى يقدم فيقبضه ويعول عليه الحول ، قلت : فإن كان لا يدري أين هو ؟ قال : إن كان الورثة ملاء ^(٣) اقتسموا ميراثه ، فإن جاء ردوه عليه . »

٥٧١٣ ٤ - وروى يونس بن عبد الرحمن ، عن ابن عون ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل كان له على رجل حق ففقده ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت ؟ ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا ولداً ؟ فقال : يطلب ، قال : إن ذلك قد طال عليه فيتصدق به ؟ قال : يطلب ، ^(٤) . »

٥٧١٤ ٥ - وقد روي في هذا خبر آخر : « إن لم تجد له وارثاً وعرف الله عز وجل منك الجهد فتصدق بها . »

(١) في بعض النسخ مكرراً وبالياء المثناة من تحت والهمزة أى يكون رأيك أن تعطى المساكين والحكم خلاف ذلك ، وفي أكثر النسخ « رابك » بالموحدة ، وفي الصباح الريب الظن والشك ، ورابنى الشيء يربنيه إذا جعلك شاكاً ، ولعل ما اخترناه في المتن أصح . ولعل المراد بالمساكين على نسخة المتن فقهاء العامة الذين أفتوه بذلك ، وفي الكافي والتهذيب في نحوه « فقال : مساكين - وحرك يديه - بدون قوله « رأيك » أو « رابك » . » (٢) ظاهره أنه يجوز التصرف فيه كتصرفه في أمواله إذا قصد إعطاء صاحبه مثله في المثلث والقيمة في القيمي ، ويمكن أن يراد أنه كسبيل مالك في الحفظ فتحفظه كما تحفظ مالك ، ويؤيد ذلك قوله عليه السلام « أعطيت » وما يجيب في آخر الباب وقال : يطلب . (مراد) (٣) في الكافي والتهذيب « إن كان الورثة ملاء بماله اقتسموه بينهم - الخ » والملاء جمع ملاء أى مثلثون أو فسى غنى وثقة ، ونقل عن المغرب للمطري : المليء : الغنى المقدر .

(٤) يدل على لزوم الطلب وعدم التصديق . (م ت)

باب ٦٥٩ ميراث المرتد

٥٧١٥ ١- روى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنظلي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ارتد عن الإسلام لمن يكون ميراثه ؟ قال : يقسم ميراثه ^(١) على وراثته على كتاب الله عز وجل .

٥٧١٦ ٢- وروى الحسن بن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا ارتد الرجل المسلم عن الإسلام بآث منه امرأته كما تبين المطلقة ثلاثاً ، وتعتد منه كما تعتد المطلقة ، فإن رجع إلى الإسلام وتاب قبل أن تنزوح فهو خاطب ولا عدة عليها له ^(٢) وإنما عليها العدة لغيره ، فإن قتل أو مات قبل انقضاء العدة اعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها فهي ترثه في العدة ولا يرثها إن مات وهو مرتد عن الإسلام ^(٣) .

(١) أي حين يحكم بتوحيده وراثته منه . ففي المرتد عن الفطرة حين الابداد وفي غيره عند موته (مراد) وقال المصنف في المقنع : النصراني إذا أسلم ثم رجع ثم مات فميراثه لولده النصراني ، وإذا تنصر مسلم ثم مات فميراثه لولده المسلمين - انتهى ، وقال الشهيد - رحمه الله - في الدروس : المرتد يرثه المسلم ولو فقد فالإمام ولا يرثه الكافر على الأقرب .

(٢) محمول على المرتد من غير فطرة لأن الثوبة لا تقبل في إجراء الأحكام الدينية إلا منه ، وظاهر الحديث يدل على أنه إن رجع في العدة فلا بد له من تجديد المقدور أن يكونا في العدة غير مانع من تزويجه بل إنما هو مانع من تزويج غيره . ويمكن أن يحمل قوله عليه السلام : « كما تبين المطلقة ثلاثاً » على أن ليس له الرجوع والتسك بالمقد الأول مادام مرتداً ، وقوله عليه السلام « ولا عدة عليها له » على أن ليس عدها له بأن يرجع عليها متى شاء بل إذا أسلم فهي زوجته والأفلا ، وقوله عليه السلام « وهو خاطب » على ما إذا خرجت من العدة ولم تنزوح . (مراد)

(٣) قوله عليه السلام « اعتدت منه عدة المتوفى عنها - الخ » يؤيد الحمل المذكور إذ لو خرجت من الزوجية بالكلية ولم يبق للمقد الأول أثر لم يجب عليها عدة الوفاة ولم يكن لها الإرث . (مراد)

باب ٦٦٠

ميراث من لا وارث له

٥٧١٧ ١ - روى الملاء ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من مات وليس له وارث من قرابة ولا مولى عتاقة ^(١) قد ضمن جريته ^(٢) فماله من الأنفال .
 ٥٧١٨ ٢ - وقد روي في خبر آخر : « أن من مات وليس له وارث فماله لهمشهر يجه » ^(٣) - يعني أهل بلده - .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : متى كان الإمام ظاهراً فماله للإمام ، ومتى كان الإمام غائباً فماله لأهل بلده متى لم يكن له وارث ولا قرابة أقرب إليه منهم بالبلدية ^(٤) .

٥٧١٩ ٣ - وروي الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل مسلم قُتل وله أب نصراني لمن تكون دينه ، قال : تؤخذ فتجعل في بيت مال المسلمين لأن جنابته على بيت مال المسلمين » ^(٥) .

(١) قال الجوهري : المتق : الحرية و كذلك المتاق - بالفتح - والمتاقة .

(٢) قيد به لانه لو اعتقه في كفارة أو اعتقه ولم يضمن جريته لم يرته .

(٣) أصل الخبر على ما رواه الشيخ والكليني عن القمي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،

عن خلاد السندي عن أبي عبد الله عليه السلام هكذا « قال : كان على عليه السلام يقول فسي الرجل يموت ويترك مالا وليس له أحد : أعط الميراث همشاريجه ، والظاهر أنه معرب همشهرى بالفارسية .

(٤) قال في المسالك : إذا عدم الوارث حتى ضامن الجريرة فالمشهور أن الوارث هو الامام عليه السلام وهو مصرح به في عدة روايات ، وعند العامة أنه لبيت المال وهو ظاهر خيرة الشيخ في الاستبصار ، والمذهب الاول ، ثم ان كان حاضراً دفع اليه يصنع به ما يشاء وأما مع غيبته فقد اختلف فيه كلام الاسحاب فذهب جماعة منهم الى وجوب حفظه له بالوصاية أو الدفن الى حين ظهوره كغيره من حقوقه ، و ذهب جماعة منهم المحقق الى قسمته في الفقراء والمساكين سواء في ذلك أهل بلده وغيرهم وهذا هو الاصح .

(٥) يدل على أن الكافر لا يرث المسلم وعلى أن الامام يرث مسلماً ليس له وارث مسلم .

باب ٦٦١

ميراث أهل الملل

لا يتوارث أهل ملتين ^(١) والمسلم يرث الكافر ، والكافر لا يرث المسلم ، وذلك أن أصل الحكم في أموال المشركين أنها فيء للمسلمين ، وأن المسلمين أحق بها من المشركين ، وإن الله عز وجل إنما حرم على الكفار الميراث عقوبة لهم بكفرهم كما حرم على القاتل عقوبة لقتله ، فأما المسلم فلا يجرم وعقوبة يحرم الميراث ١٩ وكيف صار الإسلام يزيد شرّاً ؟ ، مع قول النبي ﷺ :

٥٧٢٠ ١ - « الإسلام يزيد ولا ينقص » ^(٢) . ومع قوله صلى الله عليه وآله :

٥٧٢١ ٢ - « لا ضرر ولا إضرار في الإسلام » ^(٣) .

فالإسلام يزيد المسلم خيراً ، ولا يزيد شرّاً ، ومع قوله ﷺ :

٥٧٢٢ ٣ - « الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه » ^(٤) . والكفار بمنزلة الموالي ، لا

يحبسون ولا يرون .

٥٧٢٣ ٤ - وروى عن أبي الأسود الدؤليّ أن معاذ بن جبل كان باليمن فاجتمعوا

إليه وقالوا : يهودي مات وترك أخاً مسلماً ، فقال معاذ : « سمعت رسول الله ﷺ يقول :

الإسلام يزيد ولا ينقص » فورث المسلم من أخيه اليهودي » .

٥٧٢٤ ٥ - وروى محمد بن سنان ، عن عبد الرحمن بن أعين عن أبي جعفر ﷺ :

« في النصراني يموت وله ابن مسلم ، قال : إن الله عز وجل لم يزدنا بالإسلام إلّا

(١) ظاهره عدم التوارث بين اليهودي والنصراني وسأنتي الكلام فيه .

(٢) روى أبو داود والحاكم وأحمد بن حنبل والبيهقي من حديث معاذ نحو ما يأتي

نصه رقم ٥٧٢٠ .

(٣) روى ابن ماجه وأحمد من حديث ابن عباس وعباد وفيهما « لا ضرر ولا إضرار » .

(٤) روى الطبراني والبيهقي في الشعب عن معاذ والضياء المقدسي والدارقطني والرواهي

عن عائد بن عمرو المزني بدون قوله « عليه » بسند مرفوع كما في كشف الخفاء للحلواني .

عزاً ، فنحن نرثهم ولا يرثونا^(١) .

٥٧٢٥ ٦ - وروى زرعة ، عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن المسلم هل يرث المشرك ؟ فقال : نعم ، فأما المشرك فلا يرث المسلم » .

٥٧٢٦ ٧ - وروى موسى بن بكر ، عن عبد الرحمن بن أعين^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يتوارث أهل ملكتين^(٣) نحن نرثهم ولا يرثونا ، فإن الله عز وجل لم يزدنا بالإسلام إلا عزاً » .

(١) قوله عليه السلام « لم يزدنا » في الكافي والتهذيبين « لم يزد » وقوله « إلا عزاً » قال المولى المجلسي : أي كيف يكون كذلك بأن يكون يرث في حال كفره ولا يرث في حال إسلامه فيكون الإسلام حينئذ سبباً لذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « الإسلام يملو ولا يملى » .

(٢) رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن عبد الله بن أعين كالشيخ ولم يذكر المؤلف طريقه إلى موسى بن بكر .

(٣) تقدم أن ظاهر الكلام يدل على أنه لا يرث أهل ملة عن أهل ملة أخرى وحمل على نفى التوارث من الجانبين معاً ، وقال في القواعد : الكفار يتوارثون وإن اختلفوا في الملل فاليهودي يرث النصارى والحري وبالمكس ، وفي الشرايع الكفار يتوارثون وإن اختلفوا في النحل ، وفي النافع المسلمون يتوارثون وإن اختلف آراؤهم وكذا الكفار وإن اختلفت مللهم ، وقال في جامع المدارك : أما توارث المسلمين مع اختلاف الآراء فلمعوم مادل على التورث بالنسب والسبب من الكتاب والسنة ، وما دل من الأخبار على ابتناء الدواير على الإسلام دون الإيمان وفيها أن الإسلام هو ما عليه جماعة الناس من الفرق كلها وبه حقت الدماء وعليه جرت المناكح والموايرث ، وأما ثبوت التوارث بين الكفار مع اختلافهم فهو المعروف وإن حكى الخلاف عن بعض ، واستدل عليه بالعمومات ، ونفى التوارث بين الملكتين مفسر في النصوص بالإسلام والكفر ، نعم شرط توارث الكفار فقد الوارث المسلم غير الإمام عليه السلام ، ويمكن أن يقال الكفار إذا كانوا مفرقين على دينهم فمع عدم التوارث بينهم وبين من يخالفهم كيف يتوارثون ؟ وما ذكر من التمسك بالعمومات لازمه أن يقسم بينهم بالنحو الواقع بين المسلمين ، وإذا لم يقسم بينهم بهذا النحو كيف يتمسك بالعمومات ويلزم عدم تصرفاتنا في ما قسم بينهم بمقتضى مذهبهم .

٥٧٢٧ ٨ - روى الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المسلم يحجب الكافر ويرثه ، والكافر لا يحجب المؤمن ولا يرثه » ^(١).

٥٧٢٨ ٩ - روى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد [الحنط] قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « المسلم يرث امرأته الذميمة ، وهي لا ترثه » .

٥٧٢٩ ١٠ - روى الحسن بن علي الخرّاز ، عن أحمد بن عائذ ، عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يرث الكافر المسلم والمسلم أن يرث الكافر ، إلا أن يكون المسلم قد أوصى للكافر بشيء » ^(٢).

٥٧٣٠ ١١ - روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « لا يرث اليهودي والنصراني المسلم ، ويرث المسلمون اليهودي والنصراني » .

٥٧٣١ ١٢ - روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مسلم مات وله أم نصرانية وله زوجة وولد مسلمون فقال : إن أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه أعطيت السّدس ، قلت : فإن لم تكن له امرأة ولا ولد ولا وارث له سهم في الكتاب من المسلمين وأمّه نصرانية وقرابته نصارى ممن لهم سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين ^(٣) لمن يكون ميراثه ؟ قال : إن أسلمت أمّه

(١) « المسلم يحجب الكافر أي يمنعه من الميراث قريباً كان المسلم أو بعيداً ، قريباً كان الكافر أو بعيداً ، مسلماً كان الميت أو كافراً ، فلو كان المسلم ضامن جريرة يحجب أولاد الكافر عن الميراث .

(٢) الاستثناء من الحكم الأول أي للمسلم أن يوصى للكافر بشيء ، وحمل على غير الحرّمي لكونه من المواد لقول الله تعالى « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حاد الله ورسوله ، لكن فيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بمن حاد الله الصنفين الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم أي اليهود ، كما هو ظاهر الآيات في سورة المجادلة من قوله تعالى « ألم تر إلى الذين تولوا - إلى آخر السورة » .

(٣) أي سواء كان لهم سهم بخصوصه أو استفاد له سهم من آية أولى الأرحام ، بل ينبىي التعميم على وجه يشمل وارثه ضامن الجريرة حيث استفيد من السنة وجوب اتباعها من الكتاب العزيز . (مراد)

فإن جميع ميراثه لها ، وإن لم يسلم أمته وأسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب فإن ميراثه له ، وإن لم يسلم من قرابته أحد فإن ميراثه للإمام ^(١) .

٥٧٣٢ ١٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عبد الملك بن أعين أو مالك بن أعين ^(٢) عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألت عن نصراني مات وله ابن أخ مسلم ، وابن أخت مسلم ^(٣) وللنصراني أولاد وزوجة نصراني ، فقال : أرى أن يعطى ابن أخيه المسلم ثلثي ماترك ، ويعطى ابن أخته المسلم ثلث ماترك إن لم يكن له ولد صغار ، فإن كان له ولد صغار فإن على الوارثين أن ينفقا على الصغار ممّا ورثا عن أبيهم حتى يدركوا ، قيل له : كيف ينفقان على الصغار ؟ فقال : يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة فإذا أدركوا قطعوا النفقة عنهم ، قيل له : فإن أسلم أولاده وهم صغار ؟ فقال : يدفع ماترك أبوهم إلى الإمام حتى يدركوا فإن أتموا على الإسلام إذا أدركوا دفع الإمام ميراثه إليهم ، وإن لم يتموا على الإسلام إذا أدركوا دفع الإمام ميراثه إلى ابن أخيه وإلى ابن أخته المسلمين ، يدفع إلى ابن أخيه ثلثي ماترك ويدفع إلى ابن أخته ثلث ماترك ^(٤) .

- (١) ينبغي حمل القرابة في قوله عليه السلام « وإن لم يسلم من قرابته أحد » على الوارث مجازاً فيشمل الوارث السببي أيضاً . (مراد)
 (٢) في الكافي والتهذيب « عن هشام بن سالم ، عن مالك بن أعين ، .
 (٣) إذا كانا لاب وأم أو لاب . (المرأة)

(٤) قال في المسالك : قد تفرّر أن الولد يتبع أبويه في الكفر كما يتبعهما في الإسلام لا اشتراكهما في الحرية وإن من أسلم من الأقارب الكفار بعد اقسام الورثة المسلمين لا يرث ، ومن أسلم قبله يشارك أو يخسر ، ومن لوازم عدم المشاركة اختصاص الوارث المسلم بنصيبه من الارث ولا يجب عليه بذل ولا شيء منه للقريب الكافر صغيراً كان أم كبيراً ، لكن أكثر الاصحاب خصوصاً المتقدمين منهم كالمفيد والشيخ والصدوقين والاتباع إلى استثناء صورة واحدة من هذه القواعد وهي ما اذا خلف الكافر أولاداً صغاراً غير تابعين في الإسلام لآحد وابن أخ وابن أخت مسلمين فأوجبوا على الوارثين المذكورين مع حكمهم بارتداهما أن ينفقا على الاولاد بنسبة استحقاقهما من التركة إلى أن يبلغ الاولاد ، فان أسلموا دفعت اليهم التركة

٥٧٣٣ ١٤ - وروى ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد قال : قلت لأبي -
عبد الله عليه السلام : « نصراني أسلم ثم رجع إلى النصرانية ثم مات قال : ميراثه لولده

والاستقر ملك المسلمين عليها ، واستندوا في ذلك إلى الرواية مالك بن أعين ، وقد اختلف اصحاب
في تنزيل هذه الرواية لكونها معتبرة الاسناد على طرق أربع ثلاثة منها للمحقق في النكت :
أولها أن المانع من الارث هنا الكفر وهو مفقود في الاولاد اذ لا يصدق عليهم الكفر
حقيقة ، ويضعف بمنع انحصار المانع في الكفر بل عدم الاسلام وهو هنا متحقق سلمنا لكن
يمنع من عدم كفر الاولاد فانه حاصل لهم بالثبوت كما يحصل الاسلام للطفل بها .

و ثانياً تنزيلها على أن الاولاد أظهروا الاسلام لكن لمالم يمتد به لصفهم كان اسلاماً
مجازياً ، بل قال بعضهم بصحة اسلام الصغير فكان قائماً مقام اسلام الكبير لا في استحقاق الارث
بل في المراعاة ومنعهم من القسمة الحقيقية إلى البلوغ لينكشف الأمر ، ويضعف بأن الاسلام
المجازي لا يمارس الحقيقي والمفروض الحكم بدم صحة اسلام الصغير فاذا سبق الاسلام
الحقيقي واستقر الارث بالقسمة لم يعتبر اللاحق .

و ثالثاً تنزيلها على أن المال لم يقسم حتى بلغوا وأسلموا سواء سبق منهم الاسلام في
حال الطفولية أم لا ، ويضعف بأن الرواية ظاهرة في حصول القسمة قبل اسلامهم لانه قال
« يطلّ ابن أخيه ثلثي ماترك وابن أخته ثلث ما ترك » وقال « يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة
ووارث الثلث ثلث النفقة ، ولو لم يكن هناك قسمة لكان الاخراج من جملة أموال ، وحمل ذلك
على الاخبار عن قدر المستحق خلاف الظاهر بل الصريح .

ورابعها وهو الذي اختاره العلامة في المختلف تنزيلها على الاستحباب وهذا أولى ،
وأفرط آخرون فطردوا حكمها إلى ذى القرابة المسلم مع الاولاد ، وردها أكثر المتأخرين
لمناقضاتها للاصول ، والحق أنها ليست من الصحيح وان وصفها به جماعة من المحققين كالعلامة
في المختلف والشهيد في الدروس والشرح وغيرهما لان مالك بن أعين لم ينص اصحاب عليه
بتوثيق بل ولا بمدح بل المدعة موجودة في حقه كما في القسم الثاني من الخلاصة فصحتها
اضافية بالنسبة إلى من عداه فسهل الخطب في أمرها واتجه القول باطرافها أو حملها على
الاستحباب - انتهى .

و قال العلامة المجلسي : أكثر اصحاب لم يعملوا بالنفصيل الذي دل عليه الخبر الا
الشهيد - رحمه الله - في الدروس حيث أورد الخبر بعينه ، اذ الخبر يدل على أن مع عدم ←

النصارى ^(١) ومسلم تنصّر ثم مات ، قال : ميراثه لولده المسلمين .

باب ٦٦٢

ميراث المالك

٥٧٣٤ ١ - روى محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله أمٌ مملوكة ، قال : تشتري من مال ابنها ، ثم تعتق ، ثم يورث » ^(٢).

٥٧٣٥ ٢ - وروى حنان بن سدير ، عن ابن أبي يعفور ، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « مات مولى لعلي عليه السلام فقال : انظروا هل تجدون له وارثاً ؟ فقيل له : إن له ابنتين باليعة مملوكتين فاشتريهما من مال الميت ، ثم دفع إليهما بقية الميراث » .

٥٧٣٦ ٣ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن جميل قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ويترك ابناً مملوكاً قال : يشتري ابنه من ماله فيعتق ويورث ما بقي » .
٥٧٣٧ ٤ - وفي رواية ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « كان علي عليه السلام إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم »

→ اظهار الاولاد الاسلام المال للوارثين لكن يجب عليهم الانفاق على الاولاد الى أن يبلغوا ، وليس فيه أنهم اذا اظهروا الاسلام يؤدون اليهم المال ، وعلى أنه مع اظهارهم الاسلام فسي سفرهم لا يدفع الامام المال اليهما بل يأخذ المال وينتظر بلوغهم فان بقوا على اسلامهم دفع اليهم المال والا دفع اليهما ، فلو كانوا عاملين بالخبر كان ينبغي أن لا يتمددوا مفاده ، والله أعلم .

(١) أي ميراثه لولده النصارى اذا لم تكن له وارث مسلم ، وقيل : يمكن حمل الولد على كونهم سفاراً فهم في حكم النصارى لكنهم أسلموا بعد البلوغ ، وحمل قوله « أسلم ثم رجع » على ارادة أن يسلم ثم بدا له فلم يسلم .

(٢) « يورث » على صيغة المجهول من التورث على قياس « تشتري » ، وتعتق ، ولعله عليه السلام غير الاسلوب للتسجيل . (مراد)

ورثتها ، ^(١) .

٥٧٣٨ • - وروى عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن ادّعى عبد إنسان وزعم أنه ابنه ^(٢) أنه يعتق من مال الذي ادّعاه ^(٣) فإن توفي المدّعي وقسم ماله قبل أن يعتق العبد فقد سبقه المال ، وإن أعتق قبل أن يقسم ماله فله نصيبه منه » .

٥٧٣٩ • - وروى الحسن بن محبوب ، عن وهب بن عبدربه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سأله عن رجل كانت له أمٌ ولد فمات ولدها منه فزوّجها من رجل فأولدها ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدها فله أن يطأها قبل أن يتزوّج بها ؟ قال : لا يطأها حتى تمتد من الزّوج الميت أربعة أشهر وعشرة أيام ، ثم يطأها بالملك من غير نكاح ، قلت : فولدها من الزّوج ؟ قال : إن كان ترك مالاً اشترى منه بالقيمة

(١) يدل على أنه تشتري الزوجة أيضاً وإن كان قريبها بالسبب دون النسب ، وأكثر الاصحاب على عدم فك الزوجين (م) وقال الشيخ في الاستبصار : ان أمير المؤمنين عليه السلام كان يفعل ذلك على طريق التطوع لأنها اذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها أكثر من الربع و الباقي يكون للامام ، فاذا كان الامام هو المستحق للمال جاز له أن يشتري الزوجة ويعتقها ويعطيها بقية المال تبرعاً دون أن يكون فعل ذلك واجباً لازماً . انتهى . وقال الفقيه في الوافي : ليس في الخبر أنه يعطيها المال كله حتى يحتاج الى هذا التأويل بل يجوز أن يكون مجموع قيمتها وميراثها بقدر الربع .

(٢) أي قال المدعي : ان ذلك العبد ابني ، وهو كالتفسير لقوله عليه السلام « ادعي عبد إنسان » . (مراد)

(٣) أي اذا اشتراه باقراده ولو كان كاذباً بحسب الواقع (م) وقال الفاضل الثفري قوله عليه السلام « يعتق » متعلق بقضى أي قضى أن العبد يعتق عند وفاة المدعي والكلام محمول على ما اذا لم يكن له وارث حر ، وقوله « فان توفي المدعي وقسم ماله » على تقدير أن يكون له ورثة أحرار فيحينئذ لا يشتري العبد من ماله لكن اذا أعتقه مولاة قبل أن يقسم الورثة الشركة فله نصيبه أي اخنس بها ان كان أولى بها من الاحرار وشاركهم على ما فرض الله تعالى ان كان في مرتبتهم و ان اعتق بعد تقسيم الشركة فقدملكوا الشركة بحكم الله تعالى فلم يكن له نصيب منها لاستقرار الميراث في مكانه قبل أن يعتق .

فأعتق وورث^(١)، قلت: فإن لم يدع مالا؟ قال: فهو مع أمه كهيئتها.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : جاء هذا الخبر هكذا فسقته لقوة إسناده والأصل عندنا أنه إذا كان أحد الأبوين حرّاً فالولد حرٌّ، وقد يصدر عن الإمام عليه السلام بلفظ الإخبار ما يكون معناه الإقرار، والحكاية عن قائله^(٢).

٥٧٤٠ - ٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «العبد لا يورث، والطلق لا يورث»^(٣).

٥٧٤١ - ٨ - وروى محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس بزرج^(٤) عن جميل ابن درّاج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا يورث الحرُّ والمملوك»^(٥).

٥٧٤٢ - ٩ - وروى علي بن مهزيار، عن فضالة، عن أبان، عن الفضل بن عبد الملك قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمملوكة هل يحجبان إذا لم يرثا؟ قال: لا»^(٦).

(١) قوله قلت: فولدها.. أي ماحكمه عند موت أبيه، وقوله عليه السلام «اشترى منه» أي من مولاه الذي هو مولى أمه، يدل على أن الولد كان مملوكاً مثل أمه، وهذا ممكن كما إذا كان المولى شرط على الزوج عند التزويج رق ولده أو كان الزوج عبداً وصار بعد الحمل معتقاً فكسب مالا ثم مات. (مراد)

(٢) ظاهره أن قوله عليه السلام «أن كان ترك مالا - إلى آخره» أما محمول على الاستفهام الإنكاري أي أنه إن كان أو على أنه عليه السلام ساقه على سبيل الحكاية أي يقولون «أن كان - الخ» ولا يخفى ما فيها من البعد وقد عرفت أن صحته لا يحتاج إلى شيء منهما (مراد) (٣) في الكافي «لا يرث» في الموضعين، والمراد بالطلاق إما المطلقة البائنة أو الأسير الذي أطلق عنه أساره كما هو في اللغة، ويحتمل أن يكون مراده عليه السلام بالطلاق الكافر لأن أكثر الطلقاء كانوا كفاراً.

(٤) بزرج معرب بزرگ أي الكبير وهو صفته ليونس أو لقب له.

(٥) قال في التهذيب: لأن المملوك لا يملك شيئاً فيرثه الحر وهو لا يرث الحر إلا إذا لم يكن غيره من الأحرار فأما مع وجود غيره فلا توارث بينهما على حال.

(٦) يحتمل تعميمه بحيث يشمل ما إذا كان الولد مملوكاً وكان ولد الولد حرّاً فإنه لا يحجب ولده عن الميراث لكونه محجوباً بل يرث ولد الولد كما تقدم. (م)

باب ٦٦٣

ميراث المكاتب

٥٧٤٣ ١ - روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : « مكاتب اشترى نفسه وخلف مالا قيمته مائة ألف درهم ، ولا وارث له من يرثه ؟ » فقال : يرثه من يلى جريته ، قلت : ومن الضامن لجريته ؟ قال : الضامن لجرائر المسلمين ، ^(١).

٥٧٤٤ ٢ - وفي رواية محمد بن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام « أن رجلا كاتب مملوكه واشترط عليه أن ميراثه له ، ورفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأبطل شرطه ، وقال : شرط الله قبل شرطك » . ^(٢)

٥٧٤٥ ٣ - وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبات وله مال ، فقال : يحسب ماله بقدر ما أعتق منه لورثته ، وبقدر مالم يعتق يحسب لأربابه الذين كاتبوه من ماله » . ^(٣)

٥٧٤٦ ٤ - وروى صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المكاتب يرث ويورث على قدر ما أدنى » . ^(٤)

(١) يدل على أن المكاتب سائبة ووارثه الامام . (م ت)

(٢) قال العلامة المجلسي : هذا موافق لما هو المشهور بين الاصحاب من عدم جواز

بيع الولاء وهبته واشترطه ، وقال الشيخ : ان شرط عليه - يعنى المكاتب - أن يكون له ولاؤه كان له الولاء دون غيره - انتهى . وقال المولى المجلسي : يدل الخبر على عدم صحة شرط الميراث فانه مخالف لحكم الله ولكن يجوز أن يعقدا ضمان الجريرة والميراث مما أقول : ويدل أيضاً على أن الشرط الفاسد لا يبطل العقد .

(٣) يدل على أن ميراث المكاتب بقدر ما أعتق منه فيؤدى الورثة بقية مال الكتابة

من نصيبهم و يعتقون . (م ت)

(٤) قال فى الشرايع : اذا مات المكاتب و كان مشروطاً بطلت الكتابة و كان ماتركه -

٥٧٤٧ هـ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي قال : حدثني محمد بن سماعة عن عبد الحميد بن عوف ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « في المكاتب يكاتب فيؤدّي بعض مكاتبته ^(١) ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا أكثر مما عليه من المكاتبه ، قال : يوفى مواليه ما بقي من مكاتبته ، وما بقي فلولده » ^(٢).

باب ٦٦٤

ميراث المجوس

المجوس يرثون بالنسب ولا يرثون بالنكاح الفاسد ، فإن مات مجوسي وترك أمه وهي أخته وهي امرأته فالمال لها من قبل أنها أم وليس لها من قبل أنها أخت وأنها زوجة شيء ^(٣).

→ للمولاء ، وأولاده رق ، وإن لم يكن مشروطاً تحرر منه بقدر ما أداء ، وإن كان الباقي رقاً ، ولمولاء من تركته بقدر ما فيه من رق ، ولورثته بقدر ما فيه من حرية ويؤدي الوارث من نصيب الحرية ما بقي من الكتابة ، وإن لم يكن له مال سوى الأولاد فيما بقي على أيهم ومع الأداء ينفك الأولاد وهل للمولى إجبارهم على الأداء ؟ فيه تردد ، وفي رواية أخرى تقتضي أداء ما تخلف من أصل التركة ويحرر الأولاد وما يبقى فلهم ، والأول أشهر .

(١) حمل على المكاتب المشروط .

(٢) يدل على أنه إذا أدى ما بقي من مكاتبته يكون الباقي لهم (م) و قال الفاضل النفري في قوله « ويترك ما لا أكثر مما عليه من المكاتبه » : بهذا التيد يرتفع المنافاة بين هذا الحديث وبين الحديثين السابقين ، فيحمل الحديثان السابقان على ما إذا لم يترك المكاتب من المال أزيد مما عليه من مال الكتابة بل على ما إذا لم يترك ما بقي بمال الكتابة اذ حينئذ لو حسب تركته من مال الكتابة بقي شيء منه في الرق من دون أن يرث المولى بحسابه .

(٣) قال في النافع : قد اختلف الأصحاب في ميراث المجوس ، فالمدعي عن يونس أنه

لا يورثهم إلا بالصحيح من النسب والسبب ، وعن الفضل بن شاذان أنه يورثهم بالنسب صحيحه وفاسده و السبب الصحيح خاصة ، وتابيه المفيد رحمه الله تعالى ، وقال الشيخ أبو جعفر (ره) : يورثون بالصحيح والفاسد منهما ، واختيار الفضل أشبه - انتهى . وقال المولى المجلسي - رحمه الله - : لا فائدة في ذكر ميراث المجوس إلا إذا شرط عليهم بأن يكونوا -

٥٧٤٨ ١ - وفي رواية السكوني: «أن علياً عليه السلام كان يورث المجوسى إذا تزوج بأمة وبأخته وبابنته من وجهين: من وجه أنها أمة، ومن وجه أنها زوجته، ولا أفتى بما ينفرد السكوني بروايته^(١).

فإن ترك أمة وهي أخته، وابنته فللام السدس، وللأبنة النصف، وما بقي يرد عليهم على قدر أنصابتهم، وليس لها من قبل أنها أخت شيء لأن الإخوة لا يرثون مع الأم.

فإن ترك ابنته وهي أخته وهي امرأته فلها النصف من قبل أنها ابنته، والباقي رد عليها، ولا ترث من قبل أنها أخت وأنها امرأة شيئاً^(٢).

فإن ترك أخته وهي امرأته، وأخاً فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا ترث من قبل أنها امرأته شيئاً، وهذا الباب كله على هذا المثال.

فإن تزوج مجوسى ابنته فأولدها ابنتين، ثم مات فأنته ترك ثلاث بنات فالمال بينهن بالسوية، فإن مات إحدى الابنتين فأنتها تركت أمها التي هي أختها لأبيها، وترك أختها لأبيها وأمها فالمال لأمتها التي هي أختها لأبيها لأنه ليس للإخوة مع الوالدين ميراث.

فإن ماتت ابنة الابنة بعد موت الأب فأنتها تركت أمها وهي أختها لأبيها

→ ملتزمين لأحكام الاسلام، أو إذا تراعفوا الينا، و يظهر الفائدة فى وطى الشبهة فانه اذا تزوج مسلم بامه أو ابنته جاهلا، ويمكن فرضه فى السبى من بلاد الكفر فانه لوسبى الولد أولاً صغيراً ثم سبى الام وأسلما ووقع التزويج بينهما جاهلا، ولما قبح ذكر هذه الفروض بالنظر الى المسلمين جعل أصحابنا المجوس وقاية عنهم.

(١) يمارض رواية السكوني ما رواه الحميرى فى قرب الاسناد ص ٧١ عن أبى البخترى وعن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام أنه كان يورث المجوس اذا أسلموا من وجهين بالنسب ولا يورث بالنكاح.

(٢) قال المولى المجلسى: لاختلاف عندنا ظاهراً بأنه لا يرث بالنكاح الفاسد ويرث بالنسب الصحيح والفاسد بالشبهة [كما هو مذهب الفضل] وتبعه أكثر الاصحاب منهم المصنف وفرع عليه ما فرع.

فالمال للام من جهة أمها أم ، وليس لها من جهة أمها أخت شيء .

فإن تزوج مجوسي ابنته فولدت له ابنة ثم تزوج ابنة ابنته فولدت له ابنة ثم مات فالمال بينهما ثلاثاً ، فإن مات الأولى التي كان تزوجها فالمال لابنتها وهي الوسطى ، فإن مات الوسطى بعد موت الأب فلا أمها وهي العليا السدس و لابنتها وهي السفلى النصف وما بقي رد عليهما على قدر أنصائبهما ، فإن كانت التي ماتت هي السفلى وبقيت العليا فالمال كله لأمها وهي الوسطى وسقطت العليا لأنها أخت وهي جدة ، ولا ميراث للأخت مع الأم .

فإن تزوج مجوسي ابنته فأولدها ابنتين ثم تزوج إحدیهما فولدت له ابنة ، ثم مات فإن المال بينهما أربعاً وليس لهن من طريق التزويج شيء ، فإن ماتت الابنة التي تزوجها أخيراً فإنها إنما تركت ابنتها وأمها وأختها التي هي جدتها فلا بنتها النصف ، ولأمها السدس ، وما بقي رد عليهما على قدر أنصائبهما ، وليس للأخت التي هي جدة شيء (١) .

فإن تزوج مجوسي بأمه فأولدها بنتاً ، ثم تزوج بالابنة فأولدها ابناً ثم مات ، فلا أمه السدس ، وما بقي فين الابن والابنة للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن ماتت أمه بعده فالمال لابنتها التي تزوجها المجوسي وليس لولد ابنتها شيء مع الابنة ، فإن لم تمت أمه ولكن ماتت ابنته الأولى بعد المجوسي فلا أمها التي هي ابنة المجوسي الأولى السدس (٢) وما بقي للابن ، وإن مات الابن بعد موت الأب

(١) قوله « وأمها وأختها » هما واحدة موصوفة بكونها أما وإختاً وهي البنت الأولى وضمير جدتها راجع إلى ابنتها لا إلى الميتة ، وقوله « وليس للأخت في الخ » ليس لها من حيث كونها أختاً وجدة شيء لأن البنت والام حجتاها ولذا لم يذكر الأخت الأخرى لعدم كونها واردة (مراد) ، وقيل :

والظاهر أن مرجع الضمير في « جدتها » هو بعينه مرجع الضمير في « أختها » وهو غلط فلا بد من تحمل تفليك الضمير .

(٢) لعل هذا سهو من قلم النساخ وكان الصواب « هي أم المجوسي » وانظروا « الأولى » زيادة في الموضعين .

وَأُمُّ حَبِيبَةَ وَأُمُّ الْمُجُوسِيِّ فِي الْحَيَاةِ قَالِ الْمَالَ كُلَّهُ لِأُمِّهِ ، وَلَيْسَ لِأُمِّ الْمُجُوسِيِّ شَيْءٌ .
فَإِنْ تَزَوَّجَ الْمُجُوسِيُّ بِأُمِّهِ فَأَوْلَدَهَا ابْنًا وَابْنَةً ثُمَّ إِنَّ ابْنَهُ أَيْضًا تَزَوَّجَ جَدَّتَهُ وَهِيَ
أُمُّ الْمُجُوسِيِّ فَأَوْلَدَهَا ابْنَةً ثُمَّ مَاتَ الْمُجُوسِيُّ فَلَا مُمْسِكَةَ السُّدُسَ ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ ابْنِهِ وَابْنَتِهِ
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ، فَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ بَعْدَهُ ، فَالْمَالُ بَيْنَ ابْنِهَا وَابْنَتِهَا لِلذَّكَرِ
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ، فَإِنْ لَمْ تَمُتْ أُمُّهُ وَلَكِنْ الْفَلَامُ مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فَلَا مُمْسِكَةَ السُّدُسَ
وَلابْنَتُهُ النِّصْفَ ، وَمَا بَقِيَ رَدُّهُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ أَنْصَابِهِمَا ، وَلَيْسَ لِأُخْتِهِ شَيْءٌ .
فَإِنْ تَزَوَّجَ مُجُوسِيٌّ بِأُمِّهِ فَأَوْلَدَهَا ابْنًا وَابْنَةً ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَ بِأُخْتِهِ فَأَوْلَدَهَا
ابْنًا وَابْنَةً ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْابْنَ أَيْضًا تَزَوَّجَ بِأُخْتِهِ فَأَوْلَدَهَا ابْنًا وَابْنَةً ثُمَّ مَاتَ الْمُجُوسِيُّ ،
فَلَا مُمْسِكَةَ السُّدُسَ وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ ابْنِهِ وَابْنَتِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ، فَإِنْ مَاتَ ابْنُهُ
بَعْدَهُ فَلَا مُمْسِكَةَ السُّدُسَ وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ ابْنِهِ وَابْنَتِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ، فَإِنْ مَاتَ
ابْنُ ابْنِهِ بَعْدَهُ فَلَا مُمْسِكَةَ السُّدُسَ ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ ابْنِهِ وَابْنَتِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ،
فَإِنْ مَاتَتْ أُمُّ الْمُجُوسِيِّ بَعْدَ مَا مَاتَ هَؤُلَاءِ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِابْنَتِهَا وَسَقَطَ الْبَاقُونَ .

بَاب ٦٦٥

نَوَادِرُ الْمَوَارِيثِ

٥٧٤٩ ١ - رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ :
« إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فَسَيِّفُهُ وَمَصْحَفُهُ وَخَاتَمُهُ وَكِتَابُهُ وَرَحْلُهُ ^(١) وَكِسْوَتُهُ لِأَكْبَرِ وَلَدِهِ ،
فَإِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ ابْنَةً فَلِلْأَكْبَرِ مِنَ الذَّكَوَرِ ، ^(٢) .

(١) الرحل: مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولعل المراد به هنا مايستصحبه
الانسان أى ما لا يفارقه الا نادراً كالتمديدل والادعية والسيف والرداء والعمامة ويمكن تخصيص
الكتب بالكتب التى قلما يفارقهها كما ذكره الفاضل النفرسى .

(٢) قال فى النافع ، « يحبى الولد الاكبر بشباب بدن الميت وخاتمه وسيفه ومصحفه
اذا خلف الميت غير ذلك ، ولو كان الاكبر بنتاً أخذه الاكبر من الذكور ويقضى عنه ما
تركه من صلاة أو صيام ، و شرط بعض الاصحاب أن لا يكون سفيهاً ولا فاسد الرأى » ، ←

٥٧٥٠ ٢ - وروى حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ، عن أبي بصير عن أبي-
عبدالله عليه السلام قال : « الميت إذا مات فإن لابنه الأكبر السيف والرُّحل والثياب
- ثياب جلده - » ^(١) .

٥٧٥١ ٣ - وروى علي بن الحكم ^(٢) ، عن أبان الأحمر ، عن ميسر عن أبي عبدالله
عليه السلام قال : « سألته عن النساء مالهن من الميراث ؟ فقال : لهن قيمة الطوب والبناء
والخشب والقصب فأما الأرض والعقارات فلا ميراث لهن فيه » ^(٣) ، قال : قلت :
فالثياب ؟ قال : الثياب لهن : قال : قلت : كيف صار ذا ولهن الثمن والرُّبع ^(٤) مسمى ؟
قال : لأن المرأة ليس لها نسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم ، وإنما صار هذا هكذا

→ أقول قيل التعبير باللام في قوله عليه السلام « فلا كبر » يقتضى استحقاقه فالاختلاف في كلام
الفقهاء من أنه على سبيل الوجوب أو الاستحباب لا مورد له كما أن في قوله (ص) « من أحيا
أرضاً فهي له » لا يناسب فيه أن يقال على نحو الوجوب أو الاستحباب .

(١) أى الثياب التى قد لبسها دون ما يملكه .

(٢) طريق المصنف الى على بن الحكم صحيح كما فى الخلاصة ، وهو ثقة جليل القدر
و المراد بأبان الاحمر أبان بن عثمان الاحمر المقبول خبره ، و ميسرين عبدالعزيز عنوانه
العلامة فى الثقات وقال ذكر الكشى فيه روايات تدل على مدحه .

(٣) كذا فى جميع النسخ والصواب « فيها » والطوب - بالضم - : الاجر بلغة أهل مصر ،
والمقار - بالفتح - : الأرض والضياع والنخل ، ومنه قولهم : ماله دار ولا مقام (الصحيح) .

(٤) فى بعض النسخ « كيف صار ذى ولهذه الثمن والرَّبع » وفى الكافى « كيف صار ذا
ولهذه الثمن ولهذه الربع .. » وفى التهذيب « كيف جاز ذا ولهذه الربع والثمن مسمى »
وقال المولى المجلسى : أى كيف نقص نسيبهن من الأرض ولا تعطى من الاعيان و مسن
المقارات مع أن الله قد قدر لهن الثمن مع الولد ومع عدمه الربع من الجميع لمسوم « ما » أو لانه
يلزم عليكم ما تلزمونه على العامة فى المول لانه لو نقص حقهن من الأرض لا يكون لهن
الثمن ولا الربع بل يكون حينئذ أقل منهما فأجاب بأن الله تعالى قد قدر لهن هكذا كما قدر
الحبوة بخلاف المول فانه لم يقدده و إنما قدره الصحابة أو عمر من الرأى فلو لم يكن ذلك
من الله تعالى لم تكن تقول به ، ويمكن أن يكون السؤال عن وجه الحكمة وربما كان أظهر .

لثلاثاً تنزوّج المرأة فيجبىء زوجها [أ] وولد قوم آخرين فيزاحم قوماً في عقارهم .
 ٥٧٥٢ ٤ - وكتب الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله :
 « علّة المرأة أنّها لا ترث من العقارات شيئاً إلاّ قيمة الطوب والنقض ^(١) ، لأنّ العقار لا يمكن تغييره وقلبه ، والمرأة قد يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك لأنّه لا يمكن التفصّي منهما ^(٢) ، والمرأة يمكن الاستبدال بها فمما يجوز أن يجبىء ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره إذ أنشبههما ^(٣) وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام .
 ٥٧٥٣ ٥ - وفي رواية الحسن بن محبوب ، عن الأُحول عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : « لا يرثن النساء من العقار شيئاً ، ولهنّ قيمة البناء والشجر والتخل . - يعني بالبناء الدّور ، وإنّما عنى من النساء الزّوجة » ^(٤) .

٥٧٥٤ ٦ - وروى محمد بن الوليد ، عن حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إنّما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاث تنزوّج فتدخل عليهم من يفسد موارثهم » ^(٥) . والطوب : الطوايق المطبوخة من الآجر .

٥٧٥٥ ٧ - وفي رواية الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ^(٦) وخطاب أبي محمد الهمدانيّ ، عن طربال ^(٧) عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : « إنّ المرأة لا ترث ممتلك زوجها

(١) النقض - بكسر النون والصاد المنقطة - اسم البناء المنقوض إذا هدم ، والمراد به

هنا المصالح وآلات المنقوض والمهدوم .

(٢) أى لا يمكن التخلص لاحدهما عن الآخر برفع العلاقة .

(٣) أى يكون بين المرأة والاشياء المتبدلة والمتغيرة مشابهة فكما أن المرأة تنتقل

من زوج الى زوج آخر كذلك الاشياء المنقولة تنتقل من شخص الى آخر من غير نقصان ، وفى بعض النسخ « واذأ » وفى بعضها « وأشبهها » فالضمير راجع الى الاشياء المقدر فى الكلام .

(٤) التفسير من كلام الراوى أو المؤلف أو الاول للاول والثاني للثاني أو بالعكس .

(٥) الخير فى الكافى و التهذيب الى هنا ، والطابق - كهاجر وصاحب - : الاجر

الكبير . (القاموس) (٦) فى الكافى و التهذيب هنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام - والنخ

(٧) فى التهذيب « طربال بن رجاء » وهو مجهول الحال .

من القرى والدور والسلاح والدواب، وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك، فقال: ويقوم نقض الأجداع والقصب والأبواب فتعطى حقها منه. ٥٧٥٦ ٨ - وروى أبان، عن الفضل بن عبد الملك [أو ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام] قال: «سألته عن الرجل هل يرث دار امرأته وأرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت» (١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذا إذا كان لها منه ولد أمّا إذا لم يكن لها منه ولد فلا ترث من الأصول إلّا قيمتها، وتصديق ذلك : ٥٧٥٧ ٩ - مارواه محمد بن أبي عمير، عن ابن أذينة «في النساء إذا كان لهنّ ولد أعطين من الرّباع» (٢).

(١) حملها الشيخ على التقية لموافقها لمذاهب العامة، وتفصيل الكلام في هذا الحكم يأتي عن المسالك.

(٢) كذا موقوفاً واحتجاج المصنف به مبني على كونه عنده من كلام المصوم (ع) ومن المستبعد كونه كلام ابن أذينة وفتواه وإن كان فلا بد أن يكون أخذه من رواية روى عنهم عليهم السلام لأن المسألة ليست قابلة لأن يجاب فيها بغير ما أخذ عنهم عليهم السلام ولكن الفتوى مع عدم معلومية المدرك ليس بحجة، وفي المسالك: اتفق علماؤنا إلا ابن الجنبدي على حرمان الزوجة في الجملة من شيء من أعيان الثروة، واختلفوا في بيان ما تحرم منه على أقوال: أحدها - وهو المشهور بينهم - حرمانها من نفس الأرض سواء كانت بياضاً أم مشغولة بزرع أو شجر وبناء وغيرها عيناً وقيمة، ومن عين آلاتها وأبنيتها وتعطى قيمة ذلك، ذهب إليه الشيخ في النهاية وأتباعه كالقاضي وابن حمزة وقبلهم أبو الصلاح، وظاهر العلامة في المختلف والشهيد في اللمة والمحقق في الشرايع.

و ثانيها حرمانها من جميع ذلك مع إضافة الشجر إلى الآلات في الحرمان من عينه دون قيمته، وبهذا سرح العلامة في القواعد والشهيد في الدروس وأكثر المتأخرين وادعوا أنه هو المشهور.

و ثالثها حرمانها من الرباع وهي الدور والمساكن دون البساتين والضياع، وتعطى -

٥٧٥٨ ١٠ - وكتب الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسأله :
« علة إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث لأن المرأة إذا تزوجت أخذت
والرجل يعطى فلذلك وفّر على الرجل » .

وعلة أخرى في إعطاء الذكور مثلي ما تعطى الأنثى لأن الأنثى في عيال الذكور إن
احتاجت وعليه أن يعولها وعليه نفقتها ، وليس على المرأة أن تعول الرجل ولا تؤخذ
بنفقتها إن احتاج ، وفّر على الرجل لذلك ، وذلك قول الله عز وجل : « الرجال
قوّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » .

٥٧٥٩ ١١ - وفي رواية حمدان بن الحسين ، عن الحسين بن الوليد ، عن ابن بكير
عن عبدالله بن سنان قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : « لأي علة صار الميراث للذكر
مثل حظّ الأنثيين ؟ قال : لما جعل الله لها من الصداق » .

٥٧٦٠ ١٢ - وروى ابن أبي عمير ، عن هشام أن ابن أبي العوجاء قال لمحمد بن
النعمان الأحول : ما بال المرأة الضعيفة لها سهم واحد وللرجل القوي المؤسس سهمان ؟
قال : فذكرت ذلك لأبي عبدالله عليه السلام فقال : « إن المرأة ليس لها عاقلة ولا عليها نفقة و
لأجهاذ - وعدد أشياء غير هذا - وهذا على الرجل فلذلك جعل له سهمان ولها سهم » .

— قيمة الآلات والأبنية من الدور والمساكن دون البساتين ، وهو قول المفيد وابن ادریس و جماعة .
ورابعا حرمانها من عين الرباع خاصة لا من قيمته وهو قول المرتضى و استحسنة في
المختلف وابن الجنيد منع ذلك كله وحكم بارتها من كل شيء كغيرها من الوراث - ثم ذكر
حجة كل واحد من الأقوال تفصيلا ، ثم قال :

و أما من يحرم من الزوجات فاختلف فيه أيضاً والمشهور خصوصاً بين المتأخرين
اختصاص الحرمان بغير ذات الولد من الزوج ، و ذهب جماعة منهم المفيد و المرتضى والشيخ
في الاستبصار . و أبو الصلاح و ابن ادریس بل ادعى هو عليه الإجماع الى أن هذا المنع عام
في كل زوجة عملاً باطلاق الاخبار وعمومها - انتهى . ولا يخفى أن ظواهر الاخبار والتعليقات
الواردة فيها شاملة لذات الولد أيضاً كما هو ظاهر الكليني و لكن المؤلف خص الحكم بغير
ذات الولد وتبهم جماعة عملاً بموقوفة ابن اذينة لكونها أوفق بمعموم الآية . ولا يبعد حمل
الشيخ لان حرمان المرأة عن بعض الثروة من منفردات الامامية و يخالفهم في ذلك كل العامة .

٥٧٦١ ١٣ - وروى محمد بن أبي عبد الله الكوفي^١، عن موسى بن عمران النخعي^٢، عن محمد بن الحسين بن يزيد^(١)، عن علي بن سالم، عن أبيه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت له: كيف صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين؟ فقال: «لأن العبادات التي أكلها آدم عليه السلام وحواء في الجنة كانت ثمانية عشر حبة أكل آدم منها اثني عشر حبة، وأكلت حواء ستاً فلذلك صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين»^(٢).

٥٧٦٢ ١٤ - وروى النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي^٣، عن أيوب بن عطية الحداد^٤ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان رسول الله ﷺ يقول: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، ومن ترك مالا فلموارث، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فأولي^٥ وعلي»^(٣).

٥٧٦٣ ١٥ - وروى إسماعيل بن مسلم السكوني^٦، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن أبي ذر - رحمه الله عليه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مات الميت في سفر فلا تكتموا موته أهله فإنها أمانة لعدته امرأته تعتد، وميراثه يقسم

(١) الحسين بن يزيد النوفلي النخعي مولاهم كان شاعراً أديباً سكن الري ومات بها وقال النجاشي: قال قوم من التميميين انه غلافي آخر عمره ومارأينا رواية تدل على هذا، و على بن سالم مجهول الحال.

(٢) أي لانه علم من ذلك أن احتياج الرجل ضعف احتياج المرأة (مراد) روى المؤلف في الملل مسنداً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليهم السلام أنه «سأله شامي عن مسائل فكان فيما سأله: لم صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين؟ قال من قبل السنبلة كان عليها ثلاث حبات فبادرت إليها حواء فأكلت منها حبة وأطعمت آدم حيتين فمن أجل ذلك ورث الذكر مثل حظ الأنثيين» قال في الوافي ذلك لان زيادة الاكل دليل على زيادة الاحتياج، و أقول: هذه الاخبار من أخبار الاحاد التي حجتها قاصرة في غير ما يتعلق بالاحكام الفرعية العملية، فلا دليل على وجوب التمدد به.

(٣) المراد بالضياع - وهو بالفتح - : العيال وقيل: روى أنه ما كان سبب اسلام أكثر اليهود الا ذلك القول.

بين أهله قبل أن يموت الميت منهم فيذهب لصيبه ، ^(١) .

٥٧٦٤ ١٦ - وقال الصادق عليه السلام : « إن الله تبارك وتعالى آخى بين الأرواح في الأظلة قبل أن يخلق الأجساد بألفي عام ^(٢) ، فلو قد قام قائمنا أهل البيت وراث الأَخ الذي آخى بينهما في الأظلة ، ولم يورث الأَخ في الولادة ، .

باب ٦٦٦

النوادر

وهو آخر أبواب الكتاب

٥٧٦٥ ١ - روى حماد بن عمرو ، وأنس بن محمد ، عن أبيه جميعاً ، عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال له : يا عليّ : أوصيك بوصيّة فاحفظها فلا تزال بخير ما حفظت وصيتي : يا عليّ : من كظم غيظاً وهو يقدر على إرضائه أعقبه الله يوم القيامة أمناً و إيماناً يجدي طعمه .

يا عليّ : من لم يحسين وصيته عند موته كان نقصاً في مروءته ، ولم يملك

(١) يدل على لزوم أخبار موت الميت في السفر ويحتمل وجوبه . (م ت)

(٢) قوله « قبل أن يخلق الأجساد » لعله تفسير للاظلة أي حين خلق الأرواح ولم يخلق الأجساد بعد (مراد) أقول : في تقدم خلق الأرواح قبل الأجساد أخبار لم تبلغ حد التواتر وقال بظاهرها جماعة من الاعلام - رحمهم الله - وأولها المفيد - رحمه الله - في أجوبة المسائل السروية وقال المراد بالخلق التقدير أي خلق تقدير في العلم وليس المراد خلق ذاتها و صرح بأن خلق الأرواح بالاحداث و الاختراع بعد خلق الاجسام والصور التي تدبرها الأرواح ، و رد قول من خالف ذلك بأدلة أجاب عنها العلامة المجلسي في البحار ، ولصديقنا الفاضل المحقق الشيخ محمد تقى المصباح اليزدي نزيل قم المشرقة في هامش البحار بيان يجمع به بين القولين راجع المجلد الحادى والستين ص ١٤١ و ١٤٢ .

الشفاعة ^(١).

يا عليُّ : أفضل الجهاد من أصبح لايهمُّ بظلم أحد ^(٢).

يا عليُّ : من خاف الناس لسانه فهو من أهل النار .

يا عليُّ : شرُّ الناس من أكرمه الناس اتقاءً فحشه - وروى شره - ^(٣).

يا عليُّ : شرُّ الناس من باع آخرته بدنياه ، وشرُّ من ذلك من باع آخرته بدنياً غيره ^(٤).

يا عليُّ : من لم يقبل العذر من متنصل صادقاً كان أو كاذباً ^(٥) لم ينل شفاعتي .

يا عليُّ : إنَّ الله عزَّ وجلَّ أحبُّ الكذب في الصلاح ، وأبغض الصدق في الفساد ^(٦).

يا عليُّ : من ترك الخمر لغير الله سقاه الله من الرِّحيق المختوم ، فقال عليُّ عليه السلام : لغير الله ؟ قال : نعم والله صيانةً لنفسه يشكره الله على ذلك ^(٧).

(١) أى لا يستحق أن يشفع لحد أو أن يشفع له أحد لتفريطه في الاحسان الى نفسه حيث لم يوص بعمل خير فى تلكه كما قاله الفاضل التفرشى .

(٢) تسمية ترك الظلم جهاداً لاشتغاله على مجاهدة النفس وحملها على ذلك . (مراد)

(٣) روى ابن أبى الدنيا فى ذم الغيبة عن أنس عن النبي (ص) قال : « شر الناس منزلة يوم القيامة من يخاف لسانه أو يخاف شره » .

(٤) كأن يشهد لغيره بالباطل . (مت)

(٥) أى من معتذر سواء كان العذر صحيحاً أو لا لان ندامته كاف للقبول . (مت)

(٦) روى الكليني فى الصحيح عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قاله المصلح ليس بكاذب .

(٧) الظاهر منه أن ترك المعاصى كاف فى عدم العقاب على فعلها ، وأما الثواب على

تركها فمشرط بالنية واستثنى منها شرب الخمر فى الاخبار ، والرحيق خمر الجنة والمختوم رؤوس أو أبنائها بالمسك لثلا يتغير بل يصير رائحتها رائحة المسك . و قوله « صيانة لنفسه » أى لمرضه لثلا يعير بفعله أو لكونها مضرة إياه . (مت)

ياعلي^١ : شارب الخمر كما بد وثن^(١).

ياعلي^٢ : شارب الخمر لا يقبل الله عز وجلّ صلاته أربعين يوماً ، فإن مات في الأربعين مات كافراً^(٢) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : يعني إذا كان مستحلاً لها .

ياعلي^٣ : كل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فالجرعة منه حرام .

ياعلي^٤ : جعلت الذنوب كلها في بيت ، وجعل مفتاحها شرب الخمر .

ياعلي^٥ : يأتي على شارب الخمر ساعة لا يعرف فيها ربّه عز وجلّ^(٣) .

ياعلي^٦ : إن إزالة الجبال الرّواصي^(٤) أهون من إزالة ملك مؤجل لم تنقض أيامه^(٥) .

ياعلي^٧ : من لم تنتفع بدينه ولادنياء فلا خير لك في مجالسته ، ومن لم يوجب لك فلا توجب له ولا كرامة^(٦) .

ياعلي^٨ : ينبغي أن يكون في المؤمن ثمان خصال : وقار عند الهزاهز^(٧) ، وصبر عند البلاء ، وشكر عند الرّخاء ، وقنوع بما رزقه الله عز وجلّ ، لا يظلم الأعداء ، ولا يتحامل على الأصدقاء^(٨) ، بدنه منه في تعب ، والناس منه في راحة .

(١) أي في العقوبة لا في قدرها ولا ريب في عدم الاستواء لان عابد الزنن مخلد في النار

بخلاف صاحب الكبيرة . (٢)

(٢) يمكن أن يقال انه مات كالكافر كما هو في سائر الكبائر .

(٣) أي الثواب الرواسخ .

(٤) أي لم يحصل أسباب زواله مثل أن يكون الناس يرضون به وينقادون له .

(٥) يعني من لا يعرف حقك ولا يعظمك فلا يجب عليك تنظيمه وتكريمه ، و في بعض

النسخ « من لم يرحب لك فلا ترحب له » . ورحب المكان - من باب التثقيب - وسعه ، وترحب

به أحسن وفده وقال له : مرحبا .

(٦) الهزاهز الثنن التي يفتتن الناس بها والبلايا الموجبة للحركة .

(٧) أي لا يكلفهم مالا يطيقونه ، و في حديث الكافي « لا يتحامل للأصدقاء ، أي لا

يتحمل الأثام لأجلهم .

يا عليُّ: أربعة لا تردُّ لهم دعوة : إمام عادل ، ووالد لولده ، والرجل يدعو لأخيه بظهر الغيب ، والمظلوم ، يقول الله عزَّ وجلَّ وعزَّتي وجلالي : لا تنصرنَّ لك دلو بعد حين .

يا عليُّ: ثمانية إن أهينوا فلا يلوموا إلا أنفسهم : الذَّاهِب إلى مائدة لم يدع إليها ، والمتأَمِّر على رب البيت ، وطالب الخير من أعدائه ، وطالب الفضل من اللثام ، والدَّاهِل بين اثنين في سرٍّ لم يُدْخله فيه ، والمستخفُّ بالسَّلمان ، والجالس في مجلس ليس له بأهل ، والمقبل بالحديث على من لا يسمع منه .

يا عليُّ: حرَّم الله الجنَّة على كلِّ فاحشٍ بذى لا يبالي ما قال ولما قيل له .

يا عليُّ: طوبى لمن طال عمره وحسن عمله .

يا عليُّ: لا تمزح فيذهب بهاؤك ، ولا تكذب فيذهب نورك ، وإيَّاك وخصلتين الضجر والكسل ، فإنَّك إن ضجرت لم تصبر على حقٍّ ، وإن كسلت لم تؤدِّ حقًّا .

يا عليُّ: لكلِّ ذنب توبة إلا سوء الخلق ، فإنَّ صاحبه كلما خرج من ذنب دخل في ذنب .

يا عليُّ: أربعة أسرع شيء عقوبة : رجلٌ أحسنت إليه فكافكك بالاحسان إساءة ، ورجلٌ لا ينبغي عليه وهو يبغي عليك ، ورجل عاهدته على أمر فوفيت له وغدر بك ، ورجل وصل قرابته فقطعوه .

يا عليُّ: من استولى عليه الضجر رحلت عنه الرَّاحة .

يا عليُّ: اثنتا عشرة خصلة ينبغي للرجل المسلم أن يتعلَّمها على المائدة ، أربع منها فريضة ، وأربع منها سنة ، وأربع منها أدب ، فأما الفريضة : فالمعرفة بما يأكل والتسمية والشكر والرضا ، وأما السنة : فالجلوس على الرجل اليسرى ، والأكل بثلاث أصابع ، وأن يأكل ممَّا يليه ، وممَّصُّ الأصابع ، وأما الأدب : فتصغير اللقمة ، والمضغ الشديد ، وقلة النَّظر في وجوه الناس ، وغسل اليدين .

يا عليُّ: خلق الله عزَّ وجلَّ الجنَّة من لبتين لبنة من ذهب ولبنة من فضة ، وجعل حيطانها الياقوت ، وسقفها الزُّبرجد ، وحصاها اللؤلؤ ، و ترابها الزُّعفران .

والمسك الأذفر ، ثم قال لها : تكلّمي فقالت : لا إله إلا الله الحي القيوم قدسعد من يدخلني ، قال الله جلّ جلاله : وعزّني وجلالي لا يدخلها مدمن خمر ، ولا نمتام ، ولا ديوث ، ولا شرطي ، ولا مخنث ، ولا نباش ، ولا عشار ، ولا قاطع رحم ، ولا قدرى .
يا علي ، كفر بالله العظيم ^(١) من هذه الأُمّة عشرة : الفتنات ، و الساحر ، والدّيوث ، و ناكح المرأة حراماً في دبرها ^(٢) و ناكح البهيمة ، ومن نكح ذات محرم والساعي في الفتنة ، و بايع السلاح من أهل الحرب ، و مانع الزكاة ، ومن وجد سعة فمات ولم يحج .

يا علي : لا وليمة إلا في خمس : في عرس أو خرس أو عذار أو وكر أو ركاز ، فالعرس التزويج ، والخرس النفاس بالولد ، والعذار الغتان ، والوكر في بناء الدّار وشرائها ، والركاز الرّجل يقدم من مكّة .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : سمعت بعض أهل اللغة يقول في معنى الوكر : يقال للطعام الذي يدعى إليه الناس عند بناء الدّار أو شرائها « الوكيرة » والوكر منه ، والطعام الذي يتخذ للقدوم من السفر يقال له « النقيعة » و يقال له « الركاز » أيضاً ، والركاز الغنيمة كأنه يريد أن في اتخاذ الطعام للقدوم من مكّة غنيمة لصاحبه من الثواب الجزيل ومنه قول النبي ﷺ : « الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة » ^(٣) .

يا علي : لا ينبغي للماعقل أن يكون ظاعناً إلا في ثلاث : مرمة لمعاش ، أو تزود

(١) الكفر مع الاستحلال والظاهر أنه كفر الكبائر والحلاقة عليها شايع . (م ت)

(٢) القيد احترازية والتخصيص بالدبر لئلا يتوهم أن الزنا في الدبر ليس بزنا أو لكونه أقبح فإن الكراهة فيه اجتمعت مع الحرمة .

(٣) زاد في المعاني بعد نقل هذا الكلام « وقال أهل العراق : الركاز المعادن كلها .

وقال أهل الحجاز : الركاز المال المدفون خاصة ممّا كنز . بنو آدم قبل الاسلام ، كذلك ذكره أبو عبيدة ولا قوة الا بالله ، ثم قال أخبرنا بذلك أبو الحسن محمد بن هارون الزنجاني فيما كتب الي ، عن علي بن عبد العزيز ، عن أبي عبيدة بن القاسم ، . وفي بعض النسخ « الغنيمة المباركة » .

لمعاد ، أو لذّة في غير محرّم .

ياعلیٰ : ثلاث من مكارم الأخلاق في الدنيا والآخرة : أن تغفو عمن ظلمك ، وتصل من قطعك ، وتحلم عمن جهل عليك .

ياعلیٰ : بادر بأربع قبل أربع : شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وحياتك قبل موتك .

ياعلیٰ : كره الله عزّ وجلّ لاّ تمّتي العبث في الصّلاة ، والمنّ في الصدقة ، وإتيان المساجد جنباً ، والضحك بين القبور ، والتطلّع في الدّور ، والنظر إلى فروج النّساء لأنّه يورث العمى ، وكره الكلام عند الجماع لأنّه يورث الخرس ، وكره النوم بين المشائين لأنّه يحرم الرّزق ، وكره الفصل تحت السّماء إلّا بمطر ، وكره دخول الأنهار إلّا بمطر فإنّ فيها سكّناً من الملائكة ، وكره دخول الحمام إلّا بمطر ، وكره الكلام بين الأذان والإقامة في صلاة الغداة ، وكره ركوب البحر في وقت هيجانه ، وكره النوم فوق سطح ليس بمحجّر ، وقال : من نام على سطح غير محجّر فقد برئت منه الذّمة ، وكره أن ينام الرّجل في بيت وحده ، وكره أن يمشي الرّجل امرأته وهي حائض فإن فعل وخرج الولد مجذوماً أو به برص فلا يلو منّ إلّا نفسه ، وكره أن يكلم الرّجل مجذوماً إلّا أن يكون بينه وبينه قدر ذراع وقال عليه السلام : « فرّ من المجذوم فرارك من الأسد » ، وكره أن يأتي الرّجل أهله وقد احتلم حتّى يفتسل من الاحتلام فإن فعل ذلك وخرج الولد مجنوناً فلا يلو منّ إلّا نفسه ، وكره البول على شطّ نهر جار ، وكره أن يحدث الرّجل تحت شجرة أو نخلة قد أثمرت ، وكره أن يحدث الرّجل وهو قائم ، وكره أن يتنعّل الرّجل وهو قائم ، وكره أن يدخل الرّجل بيتاً مظلماً إلّا مع السّراج .

ياعلیٰ : آفة الحسب الافتخار .

ياعلیٰ : من خاف الله عزّ وجلّ خاف منه كلّ شيء ، ومن لم يخف الله عزّ وجلّ أخافه الله من كلّ شيء .

بإعلي^٤ : ثمانية لا يقبل الله منهم الصلاة : العبد الآبق حتى يرجع إلى مولاه والناشز وزوجها عليها ساخط ، ومانع الزكاة ، وتارك الوضوء ، والجارية المدركة تصلّي بغير خمار ، وإمام قوم يصلّي بهم وهم له كارهون ، والسّكران ، والزّين^(١) - وهو الذي يدافع البول والغائط - .

بإعلي^٤ : أربع من كنّ فيه بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة : من آوى اليتيم ، ورحم الضعيف ، وأشفق على والديه ، ورفق بمملوكه .

بإعلي^٤ : ثلاث من لقي الله عزّ وجلّ بهنّ فهو من أفضل الناس : من أتى الله بما افترض عليه فهو من أعبد الناس ، ومن ورع عن محارم الله عزّ وجلّ فهو من أودع الناس ، ومن قنع بما رزقه الله فهو من أغنى الناس .

بإعلي^٤ : ثلاث لا تطيقها هذه الأمّة^(٢) : المواساة للأخ في ماله ، وانصاف الناس من نفسه ، وذكر الله على كلّ حال ، وليس هو سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولكن إذا ورد على ما يحرم عليه خاف الله عزّ وجلّ عنده وتركه .

(١) الزين - بفتح الزاي والباء الموحدة - والمشهور بالنون .

(٢) أى لا يطيقونها لصموبتها أو على ما ينبغي فلا بد من بذل الجهد والاهتمام فيها بحيث لو أتى بأى فرد منها كان ينبغي أن يأتي بما هو أكمل ، ففى الكافى فى الحسن كالصحيح عن زرارة عن الحسن البزاز قال : قال لى أبو عبد الله عليه السلام : «ألا أخبرك بأشد ما فرض الله على خلقه ؟ قلت : بلى ، قال : انصاف الناس من نفسك ومواساتك أخاك وذكر الله فى كل موطن ، أما انى لا أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وإن كان هذا من ذاك ، ولكن ذكر الله جل وعز فى كل موطن إذا هجمت (همت - خل) على طاعة أو معصية ، وفيه فى الصحيح عن أبى أسامة عنه عليه السلام « ما ابتلى المؤمن بشئ أشد عليه من خصال ثلاث يحرمها : قيل وما هن ؟ قال المواساة فى ذات يده والانصاف من نفسه وذكر الله كثيراً ، أما انى لا أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ، ولكن ذكر الله عند ما أحل له وذكر الله عند ما حرم عليه ، .

ياعلي^٤ : ثلاثة إن أنصفتهم ظلّموك : السفلة وأهلكم وخادمك^(١) ، وثلاثة لا ينتصفون من ثلاثة :^(٢) حرٌّ من عبد ، وعالم من جاهل ، وقويٌّ من ضعيف .

ياعلي^٥ : سبعة من كنَّ فيه فقد استكمل حقيقة الإيمان وأبواب الجنة مفتحة له : من أسبغ وضوءه ، وأحسن صلاته ، وأدّى زكاة ماله ، وكفَّ غضبه ، وسجن لسانه ، واستغفر لذنبه ، وأدّى النصيحة لأهل بيت نبيّه^(٣) .

ياعلي^٦ : لمن الله ثلاثة : آكل زاده وحده ، وراكب الفلاة وحده ، والنائم في بيت وحده^(٤) .

ياعلي^٧ : ثلاثة يتخوَّفُ منهم الجنون : التفوُّط بين القبور ، والمشي في خفٍّ واحد ، والرُّجُل ينام وحده .

ياعلي^٨ : ثلاث يحسن فيهنَّ الكذب : المكيدة في الحرب ، وعِدَّتكَ زوجتكَ ، والاصلاح بين الناس ، وثلاثة مجالستهم تميّت القلب : مجالسة الأُنْذال^(٥) ومجالسة

(١) المراد بيان الحقيقة والواقع من روحيّات هؤلاء لا تجويز ترك الانصاف يعني أن هؤلاء الانصاف يكونون كذا فلايبدّ من المداراة معهم والتحمّل لآذاهم و تمرّدهم ، ويمكن أن يكون المراد بالانصاف الخدمة ففى اللغة : أنصف زيد فلاناً خدمه ، وفى بعض نسخ الحديث و ثلاثة وإن لم تظلمهم ظلّموك - الخ ، والمراد بالسفلة أوساط الناس .

(٢) المراد بالانتصاف أخذ الحق كاملاً والانتقام لطلب العدل ففى اللغة انتصف منه أى طلب منه النصفة والمعنى أن هذه الاصناف لا ينبغي لهم أن ينتصفوا من هؤلاء لكونهم فى مرتبة أدنى وليسوا بأكفائهم .

(٣) النصح خلاف الفش ، والمراد بأهل البيت الذين نزلت فيهم آية التطهير وأولادهم المسمومون الأئمة عليهم السلام ، و المراد بالنصح معرفتهم وطاعتهم ومودتهم وإعطاء حقهم والذب عنهم وعن حريمهم عليهم السلام .

(٤) اللعنة هو البعد من رحمة الله وبسبب فعل المكروه يبعد العبد من رحمة الله . وتقدم فى المجلد الثانى تحت رقم ٢٤٣٤ نحوه .

(٥) النذل - بسكون الذال - : الخسيس من الناس والساقط منهم فى دين أو حسب والمحتقر فى جميع أحواله ، جمعه أنذال ونذول .

الأغنياء ، والحديث مع النساء .

ياعلى^(١) : ثلاث من حقائق الإيمان^(١) : الإنفاق من الاقتار^(٢) وإصافك الناس من نفسك ، وبذل العلم للمتعلم .

ياعلى^(٢) : ثلاث من لم يكن فيه لم يتم عمله^(٣) : ورع يحجزه عن معاصي الله ، وخلق يداري به الناس ، وحلم يرد به جهل الجاهل^(٤) .

ياعلى^(٣) : ثلاث فرحات للمؤمن في الدنيا : لقاء الإخوان ، ونفطير الصائم ، والتهجد من آخر الليل .

ياعلى^(٤) : أنهاك عن ثلاث خصال : الحسد ، والحرص ، والكبر .

ياعلى^(٥) : أربع خصال من الشقاوة : جود العين ، وقساوة القلب ، وبُعد الأمل ، وحب البقاء^(٥) .

ياعلى^(٦) : ثلاث درجات ، وثلاث كفارات ، وثلاث مهلكات ، وثلاث منجيات فأما الدرجات : فإسباع الوضوء في السبرات^(٦) ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، والمشى بالليل والنهار إلى الجماعات ، وأما الكفارات : فإفشاء السلام^(٧) ، وإطعام الطعام

(١) أى لمن مدخل فى حقيقة الإيمان : والإيمان الحقيقى لا يحصل إلا بهذه الخصال

الثلاث . (م ت)

(٢) الاقتار : الضيق ، فقر على عياله أى ضيق عليهم فى النفقة ، وقال الفاضل التفرشى :

لعل المراد الانفاق على المستحقين بسبب الاقتار على نفسه و عياله ولا الاقتار لما أمكنه الانفاق كما فعله أمير المؤمنين وأهله عليهم السلام بالمسكين واليتيم والأسير .

(٣) كأنها شروط لقبول سائر الاعمال . (م ت)

(٤) أى سفاخته ، وفى بعض النسخ « وحلم يرد به جهل الجاهل » .

(٥) أى حب البقاء فى هذه الدنيا الدنية وعدم الاشتياق الى رؤية رحمة الله و جواره

فى عالم البقاء والاخرة .

(٦) السيرة - بسكون الباء - شدة البرد ، والفدأة الباردة ، والجمع سبرات .

(٧) أى يسلم على كل أحد ظاهراً بحيث يسمع المسلم عليه .

والتجهد بالليل والناس نيام ، وأما المهلكات : فشح مطاع ^(١) ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه ، وأما المنجيات : فخوف الله في السر والعلانية ، والقصد في الفتى والفقر ، وكلمة العدل في الرضا والسخط .

ياعلیٰ : لأرضاع بعد فطام ، ولا يتم بعد احتلام .

ياعلیٰ : س سنتين برّ والدبك ^(٢) ، س سنة صل رحمك ، س ميلاً عد مريضاً ، س ميلين شيع جنازة ، س ثلاثة أميال أجب دعوة ، س أربعة أميال زراً خاً في الله ، س خمسة أميال أجب الملهوف ، س ستة أميال أتم المظلوم ، وعليك بالاستغفار .

ياعلیٰ : للمؤمن ثلاث علامات : الصلاة والزكاة والصيام ، وللمتكلف ثلاث علامات : يتملق إذا حضر ، ويفتاب إذا غاب ، ويشمت بالمصيبة ، وللظالم ثلاث علامات : يقهر من دونه بالغلبة ، ومن فوقه بالمعصية ، ويظاهر الظلمة ^(٣) ، وللمرائي ثلاث علامات : ينشط إذا كان عند الناس ، ويكسل إذا كان وحده ، ويحب أن يحمده في جميع أموره ، وللمناقق ثلاث علامات : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان .

ياعلیٰ : تسعة أشياء تورث النسيان : أكل التفاح الحامض ، وأكل الكزبرة والجبن وسور الفأرة ، وقرأاة كتاب القبور ، والمشى بين امرأتين ، وطرح القملة ، والحجامة في النقرة ^(٤) ، والبول في الماء الرّاكد .

ياعلیٰ : العيش في ثلاثة : دار قوراء ، وجارية حسناء ، وفرس قباء ^(٥) .
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : سمعت رجلاً من أهل المعرفة باللفظة

(١) أى بخل جبلى يعمل بمقتضاه .

(٢) أى ان كان برهما يتوقف على طى مسافة تقطع فى سنتين فافعل و كذا فى البواقى .

(٣) المظاهرة : المعاونة ، والظاهر المعاون .

(٤) النقرة : موضع من الرأس يقرب من أصل الرقبة .

(٥) القوراء مؤنث الاقور أى الواسع .

بالكوفة يقول : الفرس القبياء : الضامر البطن ، يقال : فرس أقبّ وقبياء ، لأنّ الفرس يذكرو ويؤنث ، ويقال للأنثى : قبياء لاغير ، قال ذوالرئمة :

تنصبت حوله يوماً تراقبه صحر سماحيج في أحشائها قيب^(١)
الصحّر جمع أصحّر وهو الذي يضرب لونه إلى الحمرة ، وهذا اللون يكون في الحمار الوحشي ، والسّماحيج الطوال ، واحدها سمحج ، والقبي الضمر^(٢) .
ياعلي^٤ : والله لو أنّ الوضع في قمر بئر لبعث الله عزّ وجلّ إليه ربحاً ترفعه فوق الأختيار في دولة الأشرار^(٣) .

ياعلي^٤ : من انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله^(٤) ، ومن منع أجيراً أجره فعليه لعنة الله ، ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله ، فقيل يا رسول الله وما ذلك الحدث ؟ قال : القتل .

ياعلي^٤ : المؤمن من أمنه المسلمون على أموالهم ودمائهم ، والمسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه ، والمهاجر من هجر السيئات .

ياعلي^٤ : أوثق عرى الإيمان الحبّ في الله ، والبغض في الله .
ياعلي^٤ : من أطاع امرأته أكبه الله عزّ وجلّ على وجهه في النار ، فقال عليّ^(عليه السلام) : وما تلك الطاعة ؟ قال : يأذن لها في الذّهاب إلى الحمامات والمرسات والنائمات ، ولبس الثياب الرّفاق .

(١) قال في هامش النسخة المطبوعة بالنجف الأشرف : في البيت وهم وخط فانه مركب من بيتين بينهما أربعة أبيات على ما في جمهرة أشعار العرب وهما :

يتلو نحائس أشباهاً محملجة	ورق السرايل في أحشائها قيب
تنصبت حوله يوماً تراقبه	قود سماحيج في ألوانها خطب

(٢) السماحيج جمع سمحج أى الاتان الطويلة الظهر ، وكذلك الفرس ، ولا يقال

للكر . (الصحاح)

(٣) الوضع ضد الشريف فهو من الأشرار ، فيناسب أن يرتفع في دولة الأشرار .

(٤) انتمى أى انتسب ، وتقدم تفسيره

بإعالي^٤ : إن الله تبارك وتعالى قد أذهب بالإسلام نخوة الجاهلية وتفاخرها بآبائها ، ألا إن الناس من آدم وآدم من تراب ، وأكرمهم عند الله أتقاهم .

بإعالي^٥ : من السحت ثمن الميتة ، وثمن الكلب ، وثمن الخمر ، ومهر الزانية ، والرثوة في الحكم ، وأجر الكاهن .

بإعالي^٦ : من تعلم علماً ليماري به السفهاء ، أو يجادل به العلماء ، أو ليدعو الناس إلى نفسه فهو من أهل النار .

بإعالي^٧ : إذا مات العبد قال الناس : ما خلف ، وقالت الملائكة : ما قدم .

بإعالي^٨ : الدنيا سجن المؤمن ^(١) وجنة الكافر ^(٢) .

بإعالي^٩ : موت الفجأة راحة للمؤمن ، وحسرة للكافر .

بإعالي^{١٠} : أوحى الله تبارك وتعالى إلى الدنيا اخدمني من خدمي ، وأتعبني من خدمك ^(٣) .

بإعالي^{١١} : إن الدنيا لو عدلت عند الله تبارك وتعالى جناح بعوضة لما سقى الكافر منها شربة من ماء .

بإعالي^{١٢} : ما أحد من الأولين والآخرين إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه لم يعط من الدنيا إلا قوتاً ^(٤) .

بإعالي^{١٣} : شر الناس من اتهم الله في قضائه ^(٥) .

(١) وإن كان في نعمة وفراغ بالنظر إلى ما أعد الله له مما لا عين رأت ولا اذن سمعت .

(٢) وإن كان في تب وقر ومرض بالنظر إلى ما أعد الله له من العذاب .

(٣) فإنه قد جرب أن من توجه إلى عبادة الله تعالى أتمته الدنيا وهي راحة ومن توجه إلى الدنيا فليس له إلا التعب . (هت)

(٤) أما لأنه بقدر ما يؤتى المؤمن من الدنيا ينقص حظه من الآخرة ، أولتوجه التكاليف الشاقة إليه من جهة ما زاد له من القوت ولم يأت بها فيؤاخذ عليها .

(٥) بأن توهم أنه لو لم يفعل الله تعالى ذلك لكان خيراً ، وهو كالكفر لانه يرجع إلى أنه أعلم من الله ، وإن احتمل أن يكون مراده أن قضاءه تعالى عليه أوعلى غيره ذلك للفضب ، ولو لم يحتمل ذلك لكان كفراً . (هت)

يا علي^٤ : أنين المؤمن تسريح ، وصياحه تهليل ، وثومته على الفرائض عبادة ، و
 قلبه من جنب إلى جنب جهاد في سبيل الله ، فإن عوفي مشى في الناس وماعليه من ذنب .
 يا علي^٥ : لو أهدى إلي^٦ كراع لقبته ، ولو دعيت إلى كراع لأجبت^(١) .
 يا علي^٧ : ليس على النساء جمعة ولا جماعة ، ولا أذان ولا إقامة ، ولا إعادة مريض
 ولا اتباع جنازة ، ولا هرولة بين الصفاء والمرورة ، ولا استلام الحجر ، ولا حلق ، ولا
 توكلي القضاء ، ولا تستشار ، ولا تذبح إلا عند الضرورة ، ولا تجهر بالتلبية ، ولا تقيم عند
 قبر^(٢) ، ولا تسمع الخطبة^(٣) ، ولا تتوكلي التزويج بنفسها^(٤) ، ولا تخرج من بيت
 زوجها إلا بإذنه ، فإن خرجت بغير إذنه لعنها الله وجبرئيل وميكائيل ، ولا تعطى
 من بيت زوجها شيئاً إلا بإذنه ، ولا نبئت وزوجها عليها ساخط وإن كان ظالماً لها .
 يا علي^٨ : الإسلام عريان قلباسه الحياء ، وزينته الوفاء : ومروءته العمل
 الصالح ، ومهاده الورع ، ولكل شيء أساس ، وأساس الإسلام حبنا أهل البيت .
 يا علي^٩ : سوء الخلق شؤم ، وطاعة المرأة ندامة .
 يا علي^{١٠} : إن كان الشؤم في شيء ففي لسان المرأة .
 يا علي^{١١} : نجى المخفون^(٥) .
 يا علي^{١٢} : من كذب علي^{١٣} متعمداً فليتبوأ مقعده من النار^(٦) .

(١) تقدم في المجلد الثالث ص ٢٩٩ مع بيانه .

(٢) كما كنّ فعلن في العصر الجاهلي وأقامت المرأة على قبر زوجها أو أحد أقربائها
 سنة أو أزيد .

(٣) أى في الجمعة لسقوطها عنهم في الجمعة والميدين .

(٤) مع البكارة استحجاباً مؤكداً ومع عدمها أيضاً ، وقيل بدم الصحة مع البكارة (م)

(٥) المخف من يخفف في الطعام والمشرب والملبس وفي سائر أمور الدنيا ولو كان

في الحلال لان في حلالها حساب وفي حرامها عقاب . (م)

(٦) « كذب علي ، أى أخبر عنى بشيء على خلاف ما هو عليه ، فليتبوأ مقعده من

النار ، أى ليعلم أنه جمل النار موضعه . الخبر رواه أحمد بن حنبل في مسند على عليه السلام
 وابن ماجه في سننه ، و رواه جماعة عن غيره عليه السلام .

باعلي^١ : ثلاثة يزدن في الحفظ ، ويذهب البلقم : اللبان^(١) والسواك ، وقراءة القرآن .

باعلي^٢ : السواك من السنة ، ومطهرة للقم ، ويجلو البصر ، ويرضى الرحمن ، ويبيض الأسنان ، ويذهب بالحفر^(٢) ويشد اللثة ، ويشهي الطعام ، ويذهب بالبلغم ، ويزيد في الحفظ ، ويضاعف الحسنات ، ويفرح به الملائكة .

باعلي^٣ : النوم أربعة : نوم الأنبياء عليهم السلام على أفقيتهم ، ونوم المؤمنين على إيمانهم ، ونوم الكفار والمنافقين على أيسارهم ، ونوم الشياطين على وجوههم .
باعلي^٤ : ما بعث الله عز وجل نبياً إلا جعل ذريته من صلبه ، وجعل ذريته من صلبك ، ولولاك ما كانت لي ذرية^(٣) .

باعلي^٥ : أربعة من قواصم الظهر : إمام يعصى الله عز وجل ، ويطاع أمره ، وزوجة يحفظها زوجها وهي تخونه ، وفقر لا يجد صاحبه مداوياً ، وجار سوء في دار مقام .
باعلي^٦ : إن عبد المطلب عليه السلام سن في الجاهلية خمس سنن أجراها الله عز وجل في الإسلام : حرّم نساء الآباء على الأبناء فأنزل الله عز وجل ، ولانكحوا ما لكح آباؤكم من النساء ، ووجد كنزاً فأخرج منه الخمس وصدق به فأنزل الله عز وجل ، واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه وللرسول - الآية ، ولما حفر بئر زمزم سماها سقاية الحاج فأنزل الله تبارك وتعالى ، أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر - الآية ، وسن في القتل مائة من الأبل فأجرى الله عز وجل ذلك في الإسلام ، ولم يكن للطواف عدد عند قريش فسن لهم عبد المطلب سبعة أشواط فأجرى الله عز وجل ذلك في الإسلام .

باعلي^٧ : إن عبد المطلب كان لا يستقسم بالأزلام ، ولا يعبد الأصنام ، ولا يأكل

(١) اللبان - بالضم - هو ما يقال له بالفارسية (كُنْدُر) و الظاهر أن المراد مضمه

كالمصطكي ، ويحتمل التميم كما قاله المولى المجلسي - رحمه الله - .

(٢) الحفر - بالتحريك - صفة تملو الانسان .

(٣) يدل على أن أولاد البنت ذرية . (م)

ماذبح على النصب ، ويقول : أنا على دين أبي إبراهيم عليه السلام ^(١) .

ياعلي^٤ : أعجب الناس إيماناً وأعظمهم يقيناً قوم يكونون في آخر الزمان لم يلحقوا النبي^٥ ، وحجب عنهم الحجة فآمنوا بسواد على يباس .

ياعلي^٤ : ثلاثة يقسين القلب : استماع الكهو ، وطلب الصيد ، وإتيان باب السلطان .

ياعلي^٤ : لاتصل^٦ في جلد ما لا تشرب لبنه ولا تأكل لحمه ، ولا تصل^٦ في ذات الجيش ، ولا في ذات الصلاص ، ولا في ضجنان ^(٧) .

ياعلي^٤ : كل من البيض ما اختلف طرفاه ، ومن السمك ما كان له قشر ، ومن الطير مادف^٨ ، واترك منه ما صف^٩ ، وكل من طير الماء ما كانت له قاصة أو صيصية ^(١٠) .

ياعلي^٤ : كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير فحرام أكله ، لا تأكله . ياعلي^٤ : لا قطع في ثمر ولاكثر ^(١١) .

ياعلي^٤ : ليس على زان عقر ^(١٢) ، ولاحد^{١٣} في التعريض ^(١٤) ، ولاشفاعة في حد^{١٥} ^(١٦) .

(١) تقدم منا كلام س ٨٩ من المجلد الثالث حول عبدالمطلب وفيه فائدة فراجع .

(٢) تقدم في المجلد الاول س ٢٢٢ القول في ذات الصلاص والضجنان ، أما ذات الجيش

فواد بين مكة والمدينة ، وكلها مواضع خفف .

(٣) تقدم الكلام فيه في باب الصيد والذبايح ج ٣ س ٣٢١ .

(٤) تقدم في باب حد السرقة تحت رقم ٥١٠٧ مع بيانه .

(٥) أي مهر ، والمعر : الجرح وأصله أن والى البكر يمهقها و يجرحها اذا اقتضها

فسمى مانطاه للمعرقراً - بالنم - ثم صارعاماً لها ، وللثيب ، ويطلق غالباً على الاماء المنتصبة لكنها مستحقة لارث البكارة أو يحمل على أن الزاني اذا قرر للزانية شيئاً لا يلزمه الاداء بل

يحد . (مت)

(٦) والكناية و ان كان يستحق التميزر للايذاء والامانة ، فرب كناية تكون أبلغ من

التصريح . (مت)

(٧) يعني بعدما وصل الى الحاكم ، وقد تقدم .

ولايمين في قطعية رحم ، ولايمين لولد مع والده ، ولا لامرأة مع زوجها ، ولا للعبد مع مولاه ^(١) ، ولاصمت يوماً إلى الليل ، ولا وصال في صيام ، ولا تمرُّب بعد هجرة .

ياعلي^٢ : لا يقتل والد بولده .

ياعلي^٣ : لا يقبل الله دعاء قلبٍ ساء .

ياعلي^٤ : يوم العالم أفضل من عبادة العابد ^(٢) .

ياعلي^٥ : ركعتين يصلِّيهما العالم أفضل من ألف ركعة يصلِّيها العابد .

ياعلي^٦ : لا نصوم المرأة تطوُّعاً إلا باذن زوجها ^(٣) ، ولا يصوم العبد تطوُّعاً إلا

باذن مولاه ^(٤) ، ولا يصوم الضيف تطوُّعاً إلا باذن صاحبه ^(٥) .

ياعلي^٧ : صوم يوم الفطر حرام ، وصوم يوم الأضحى حرام ، وصوم الوصال

حرام ، وصوم الصمت حرام ، وصوم نذر المعصية حرام ، وصوم الدهر حرام ^(٦) .

ياعلي^٨ : في الزَّنا ستُّ خصال : ثلاث منها في الدنيا وثلاث منها في الآخرة ،

فأما التي في الدنيا : فيذهب بالبهاء ، ويعجل الفناء ، ويقطع الرِّزق ، وأما التي

في الآخرة : فسوء الحساب ، وسخط الرحمن ، وخلود في النار .

ياعلي^٩ : الرِّبَّ سبعةون جزءاً ^(٧) فأيسرها مثل أن ينكح الرجل أُمّه في بيت الله

الحرام .

ياعلي^{١٠} : درهم ربا أعظم عند الله عزَّ وجلَّ من سبعين زينة كلَّها بذات محرم في

بيت الله الحرام .

ياعلي^{١١} : من منع قيراطاً من زكاة ماله فليس بمؤمن ولا بمسلم ولا كرامة .

(١) يعني أن اليمين لا تنمق في أحد من ذلك ، أو لا يجوز .

(٢) المراد العابد الجاهل لا العابد العالم كما هو الظاهر .

(٣) ظاهره الحرمة وتقدم الكلام فيه ج ٢ ص ٨٠ .

(٤) ظاهره أيضاً الحرمة بدون اذن المولى صريحاً .

(٥) المشهود الكرامة وتقدم في المجلد الثاني ص ٨٠ .

(٦) راجع لشرح ذلك ج ٢ ص ٧٩ . (٧) أي عقابه .

بأعلى: تارك الزكاة يسأل الله الرجعة إلى الدنيا وذلك قول الله عز وجل
«حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعوني - الآية» (١).

بأعلى: تارك الحج وهو مستطيع كافر يقول الله تبارك وتعالى: «ولله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين» .
بأعلى: من سوف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيامة يهودياً أو
نصرانياً .

بأعلى: الصدقة ترد القضاء الذي قد أبرم إبراماً .

بأعلى: صلة الرحم تزيد في العمر .

بأعلى: افتتح بالملح واختتم بالملح فإن فيه شفاءً من اثنين وسبعين داءً .

بأعلى: لو قد قمت على المقام المحمود لشفعت في أبي و أُمِّي وعمتي وأخ كان
لي في الجاهلية (٢) .

بأعلى: أنا ابن الذبيحين (٣) .

(١) «ارجعون» إما في قوة تكرير «ارجع» وقد تقدم الكلام فيه ، أو يكون لتنظيم

المخاطب .

(٢) فيه دلالة على أنهم لم يكونوا من عبدة الاوثان فان الشفاعة لا تكون للمشارك لان

الله سبحانه ولا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

(٣) قال المصنف - رحمه الله - في الخصال (ص ٢٧ باب الاثنين) قد اختلف الروايات

في الذبيح فمنها ما ورد بأنه اسماعيل لكن اسحاق لما ولد بعد ذلك تمنى أن يكون هو الذي

أمر أبوه بذبحه فكان يصبر لامر الله ويسلم له كسبر أخيه وتسليمه فينال بذلك درجته في

الثواب فعلم الله عز وجل ذلك من قلبه فسأه بين الملائكة ذبيحاً لتمنيته لذلك - انتهى . أقول :

على هذا فالمراد بالذبيحين اسماعيل واسحاق أحدهما ذبيح بالحقيقة والاخر ذبيح بالمجاز

مع أن كليهما لم يذبحا بعد و تقدم فيه كلام ج ٣ ص ٨٩ والاشكال بأن اسحاق كان عملاً له دون

أب ممنوع لان اطلاق الاب على المّم شائع و في رواية سليمان بن مهران عن الصادق عليه

السلام في قول النبي صلى الله عليه وآله « أنا ابن الذبيحين» يريد بذلك الم لان قدسّم الله

عز وجل أباً في قوله « ام كنتم شهداء اذا حضر يعقوب الموت اذ قال لابنيه ماتعبدون من بعدى»

بإعلي^١ : أنا دعوة أبي إبراهيم^(١) .

بإعلي^٢ : العقل ما اكتسبت به الجنة ، وطلب به رضى الرحمن .

بإعلي^٣ : إن أول خلق خلقه الله عز وجل العقل فقال له : أقبل فأقبل ثم

قال له : أدبر فأدبر ، فقال : وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أحب إلي منك ، بك آخذ ، وبك أعطي ، وبك أتيب ، وبك أعاقب^(٢) .

بإعلي^٤ : لاصدقة وذو رحم محتاج .

بإعلي^٥ : درهم في الخصاب خير من ألف درهم ينفق في سبيل الله ، وفيه أربعة

عشر خصلة : يطرد الريح من الأذنين ، ويجلو البصر ، ويلين الخياشيم ، ويطيب

النكحة : ويشد اللثة ، ويذهب بالضنى^(٣) ، ويقل وسوسة الشيطان ، وتفرح به الملائكة

ويستبشر به المؤمن ، ويغيظ به الكافر ، وهوزينة وطيب ، ويستحبي منه منكروكبر ،

وهو براءة له في قبره .

بإعلي^٦ : لاخير في القول إلا مع الفعل ، ولا في المنظر إلا مع المتخبر^(٤) ولا

→ قالوا نريد الهك واله آباءك إبراهيم واسماعيل واسحاق . وكان اسماعيل عم يعقوب فسماء الله في هذه الموضع أباً وقد قال النبي صلى الله عليه وآله والم والد ، فعلى هذا الأصل أيضاً يطرد قول النبي صلى الله عليه وآله أنا ابن الذبيحين ، أحدهما ذبيح بالحقيقة والاخر ذبيح بالمجاز .

(١) اشارة الى قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام « ربنا وابحث فيهم رسولا

منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز الحكيم » .

(٢) يمكن أن يكون المراد بالاقبال والادبار قابليته للعمل بالامور وترك النواهي واكتساب

العلوم والمعارف والكمالات والترقيات ، وهو مدار التكليف والاختيار ، فلذا يكون الثواب

والعقاب من جهته . وقال الراغب في تفصيل النشأتين : ليس المراد بالعقل ههنا العقول البشرية

بل اشارة به الى جوهر شريف عنه تنبعث العقول البشرية .

(٣) الضنى : المرض والهزال والضعف ، وفي الكافي « يذهب بالفشيان » .

(٤) لعل المراد أنه لا عبرة بما يظهر في بادي النظر الا بالاختيار ، فالمراد بالمنظر

ما يرى في بادي النظر وبالمخبر كون المرئى محققاً .

في المال إلا مع الجود ، ولا في الصدق إلا مع الوفاء ، ولا في الفقه إلا مع الورع ، ولا في الصدقة إلا مع النية ، ولا في الحياة إلا مع الصحة ، ولا في الوطن إلا مع الأمن والسرور .

ياعلي^١ : حرم من الشاة سبعة أشياء : الدّم ، والمذاكير ، والمثانة ، والنخاع والغدد ، والطحال ، والمرارة^(١) .

ياعلي^٢ : لا تماكس في أربعة أشياء : في شراء الأُضحية ، والكفن ، والنسمة ، والكرى إلى مكة^(٢) .

ياعلي^٣ : ألا أخبركم بأشبهكم بي خُلُفاً ؟ قال : بلى يا رسول الله قال : أحسنكم خُلُفاً ، وأعظمكم حِلماً ، وأبرُّكم بقرابته ، وأشدُّكم من نفسه إصافاً .

ياعلي^٤ : أمانٌ لا تُمتنى من الفرق إذا هم ركبوا السفن فقرأوا « بسم الله الرحمن الرحيم » وما قدروا الله حقَّ قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ،^(٣) « بسم الله مجربها ومرسيها^(٤) » إن ربّي لغفور رحيم^(٥) .

ياعلي^٥ : أمانٌ لا تُمتنى من السرقة قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيتما تدعوا فله الأسماء الحسنى - إلى آخر السورة^(٦) .

ياعلي^٦ : أمانٌ لا تُمتنى من الهدم « إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا

(١) تقدم الكلام في ذلك ج ٣ ص ٣٤٨ .

(٢) أما لان الثمن كلما كان أكثر كان الثواب أكثر وهذا مختص بهذه الأربعة لما تقدم « ان المنيون لا محمود ولا مأجور » ، ويحمل المماكة على شراء الدون دون النفيص أو المماكة مع الشيعة ، وقد مر الكلام فيه ج ٣ ص ١٩٧ .

(٣) الزمر : ٦٦ .

(٤) أي أستعين به أو أتبرك باسمه عند جريها وعند ثباتها .

(٥) هود : ٣١ ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة عن الحسين بن علي عليهما السلام بتقديم وتأخير .

(٦) الاسراء : ١١٠ .

ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده إنه كان حليماً غفوراً ، ^(١) .
 يا علي : أمانٌ لأمتي من الهمِّ ، لا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم ، لا
 ملجأ ولا منجى من الله إلا إليه ، ^(٢) .
 يا علي : أمانٌ لأمتي من الحرق ، إن ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى
 الصالحين ، ^(٣) وماقدروا الله حقَّ قدره - الآية ، .
 يا علي : من خاف [من] السباع فليقرأ ، لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيزٌ
 عليه ما عنتم ^(٤) - إلى آخر السورة ، .
 يا علي : من استسجبت ^(٥) عليه دابته فليقرأ في أذنها اليمنى ، وله أسلم من في
 السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون ، ^(٦) .
 يا علي : من كان في بطنه ماء أصفر ^(٧) فليكتب على بطنه آية الكرسي
 وليشربه فإنه يبرأ بآذن الله عز وجل .
 يا علي : من خاف ساحراً أو شيطاناً فليقرأ ، أن ربكم الله الذي خلق السموات
 والأرض - الآية ، ^(٨) .

-
- (١) فاطر : ٤١ . (٢) دعاء مجرب لكل أمرهم .
 (٣) الاعراف : ١٩٥ . (٤) التوبة : ١٢٩ .
 (٥) في بعض النسخ «استسجت» . (٦) آل عمران : ٨٣ .
 (٧) اما المراد به الاستسقاء وهو مرض ذو مادة باردة غريبة تدخل الاعضاء فتربوا بها
 اما في الاعضاء الطاهرة كلها أوفى تدبير الغذاء والاختلاط ، أو المراد الصفراء ففى بحر-
 الجواهر للطبيب الهروى «ماء أصفر صفرائيست كه بطريق امداد دفع شود» .
 (٨) ينبغى أن يذكر تمام الآية لان فى المصحف آيتين احدهما فى الاعراف ٥٣ وان
 ربكم الله الذى خلق السموات والارض فى ستة أيام ثم استوى على العرش ينشئ الليل النهار
 يطلبه حثيثاً والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والامر تبارك الله رب
 العالمين ، والاخرى فى سورة يونس ٣ وان ربكم الله الذى خلق السموات والارض فى ستة أيام
 ثم استوى على العرش يدبر الامر مامن شفيح الا من بعد اذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا
 تذكرون ، والظاهر أن المراد الآية الاولى للمناسبة .

يا عليُّ : حقُّ الولد على والده أن يُحسن اسمه وأدبه ، ويضعه موضعاً صالحاً وحقُّ الوالد على ولده أن لا يسميه باسمه ، ولا يمشی بين يديه ، ولا يجلس أمامه ، ولا يدخل معه في الحمام .

يا عليُّ : ثلاثة من الوسواس : أكل الطين ، وتقليم الأظفار بالأسنان ، وأكل اللحية .

يا عليُّ : لعن الله والدين حملاً ولدهما على عقوبهما ^(١) .

يا عليُّ : يلزم الوالدين من عقوب ولدهما ما يلزم الولد لهما من عقوبهما .

يا عليُّ : رحم الله والدين حملاً ولدهما على برّهما .

يا عليُّ : من أحزن والديه فقد عقّبهما .

يا عليُّ : من اغتیب عنده أخوه المسلم فاستطاع نصره فلم ينصره خذله الله في الدنيا والآخرة .

يا عليُّ : من كفى يتيماً في نفقته بماله حتّى يستغني وجبت له الجنة البتّة .

يا عليُّ : من مسح يده على رأس يتيّم ترحمّاً له أعطاه الله عزّاً وجلّاً بكلّ شعرة نوراً يوم القيامة .

يا عليُّ : لا فقر أشدّ من الجهل ، ولا مال أعود من العقل ^(٢) ، ولا وحشة أوحش

من العجب ^(٣) ، ولا عقل كالتيدير ، ولا ورع كالكفّ عن محارم الله تعالى ، ولا حسب كحسن الخلق ، ولا عبادة مثل التفكّر .

(١) بأن يكلفاه التكاليف الشاقة فانه سبب لمقوّقه . (مت)

(٢) المائدة : المنفعة ، يقال : هذا الشيء أعود عليك من كذا أي أنفع . (الصاح)

(٣) لان من أعجب بنفسه وتخيل أنه عالم أو صالح أو زاهد مثلاً توقع من المالمين احترامه وتعظيمه ، بل لا يبدؤهم بالسالم ويتوقع منهم الابتداء به وهم أيضاً مبتلون بذلك فيصير ذلك سبباً للموحشة (مت) أقول : في بعض النسخ « لاوحدة - الخ » .

ياعليُّ : آفة الحديث الكذب ، وآفة العلم النسيان ، وآفة العبادة الفترة ^(١) ،
 وآفة الجمال الخلاء ^(٢) ، وآفة العلم الحسد ^(٣) .
 ياعليُّ : أربعة يذهبن ضياعاً ^(٤) : الأكل على الشبع ، والسراج في القمر ^(٥) ،
 والزَّرْع في السبخة ، والصنيعة عند غير أهلها .
 ياعليُّ : من نسي الصلاة عليَّ فقد أخطأ طريق الجنة .
 ياعليُّ : إيتاك ونقرة الغراب ، وفريشة الأسد ^(٦) .
 ياعليُّ : لأن أدخل يدي في فم التنين إلى المرفق أحبُّ إليَّ من أن أسأل
 من لم يكن ثمَّ كان ^(٧) .

(١) الفترة : الانكسار والضعف ، ولا يكون كل ذلك الا لعدم التوجه وحضور القلب
 الذي هو روح العبادة ، فانه كلما كان الحضور أكثر كان الشوق والذوق والنشاط أكثر .
 (٢) الخلاء بالضم وبالكسر كلاهما صحيح وهو بمعنى المجب والتكبر .
 (٣) قال المولى المجلى : و هو في المسمين بالعلماء أظهر من الشمس .
 (٤) أى اسراف وتبذير للمال ، وفي ذم الاسراف أخبار كثيرة تقدم بعضها .
 (٥) مع أن الأكل على الشبع سبب لأمراض كثيرة ، والسراج في القمر سبب لدم
 المقلاء الا أن يريد بذلك القراءة والمطالعة (مت) أقول : اذا كان السراج مع القمر اسرافاً
 أو تبذيراً فحال اسراج الشموع في النهار في المشاهد المشرفة والبقاع المتبركة معلومة ولا
 يفعله الا الضمءاء الذين لا يتبعون الأهواءهم ، كما لا يدافع عنهم ولا عن علمهم ذلك الا الذين
 لا يريدون الاحطام الدنيا واغواء الناس عن الصراط .

(٦) نقرة الغراب كناية عن تمجيل الصلاة و تخفيفها كما ورد «أخس السراق سارق
 الصلاة» ، وفريشة الاسد أى فى السجود بل يستحب أن يكون متجافياً الا فى سجدة الشكر فانه
 يستحب أن يوصل صدره وذراعيه بالأرض (مت) أقول : فى النهاية « انه نهى عليه السلام
 عن اقتراش السبع فى الصلاة » قال : وهو أن يبسط ذراعيه فى السجود ولا يرفعهما عن الأرض
 كما يبسط الكلب والذئب ذراعيه - انتهى ، وفى بعض النسخ « فرشة الاسد » .

(٧) التنين - كسكين - : حبة عظيمة ، وقوله « من لم يكن ثم كان » أى من لم يكن
 ذامال ثم حصل له ، فان الغالب فى أمثالهم الخسة والبخل ورد السائل . (مت)

يا علي^١ : [إن^٢] أعتى الناس على الله عز وجل^٣ القاتل غير قاتله ، والضارب غير ضاربه ، ومن تولى غير مواليه فقد كفر بما أنزل الله عز وجل^٤ [علي^٥] .

يا علي^٦ : تختتم باليمين فإنها فضيلة من الله عز وجل^٧ للمقرئين ، قال : بم أختتم يا رسول الله ؟ قال : بالمعيق الأحمر فإنه أول جبل أقر^٨ الله تعالى بالربوبية ، ولي بالنبوة^٩ ولك بالوصية ، ولولدك بالإمامة ، ولشيعتك بالجنة ، ولأعدائك بالنار .

يا علي^{١٠} : إن^{١١} الله عز وجل^{١٢} أشرف على [أهل] الدنيا فاخترني منها على رجال العالمين ، ثم أطلع الثانية فاخترك على رجال العالمين ، ثم أطلع الثالثة فاختر الأئمة من ولدك على رجال العالمين ، ثم أطلع الرابعة فاختر فاطمة على نساء العالمين .

يا علي^{١٣} : إنني رأيت اسمك مقروناً باسمي في ثلاثة مواطن^(١) فأنت بالنظر إليه : إنني لما بلغت بيت المقدس في معراجي إلى السماء وجدت علي صخرتها لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أيدته بوزيره ، ونصرته بوزيره ، فقلت لجبرئيل عليه السلام : من وزيرى ؟ فقال علي^{١٤} بن أبي طالب ، فلما انتهيت إلى سدة المنتهى وجدت مكتوباً عليها : إنني أنا الله لا إله إلا أنا وحدي ، محمد صفوتي من خلقي ، أيدته بوزيره ونصرته بوزيره ، فقلت لجبرئيل عليه السلام : من وزيرى ؟ فقال علي^{١٥} بن أبي طالب ، فلما جاوزت سدة المنتهى انتهيت إلى عرش رب^{١٦} العالمين جل^{١٧} جلاله فوجدت مكتوباً على قوائمه : إنني أنا الله لا إله إلا أنا وحدي ، محمد حبيبي ، أيدته بوزيره ، ونصرته بوزيره^(٢) .

يا علي^{١٨} : إن^{١٩} الله تبارك وتعالى أعطاني فيك سبع خصال : أنت أول من ينشق

(١) كذا في بعض النسخ ، ووجد في بعضها «في أربعة مواطن» نسخة ، كما في الخصال .

(٢) لعل تكرار السؤال لاستلذاذ الجواب . (مراد)

(٣) هنا تم الكلام في النسخ التي فيه «ثلاثة مواطن» وزاد في هامش غيرها « فلما رفعت رأسي وجدت على بطنان العرش مكتوباً : أنا الله لا إله إلا أنا وحدي ، محمد عبيد ورسولي ، أيدته بوزيره ونصرته بوزيره » وهذا الزائد موجود أيضاً في الخصال ، وما جعلناه في المتن لخلو جل النسخ عنه .

عنه القبر معي ، وأنت أوّل من يقف على الصراط معي ، وأنت أوّل من يكسى إذا كسيت ، ويحيى إذا حييت ، وأنت أوّل من يسكن معي في عليّين ، وأنت أوّل من يشرب معي من الرّحيق المختوم الذي ختامه مسك .

ثمّ قال صلى الله عليه وآله لسلمان الفارسيّ - رحمه الله عليه - : ^(١) يا سلمان إنّ لك : في علّتك إذا اعتلّكت ثلاث خصال : أنت من الله تبارك و تعالي بذكر ، ودعاؤك فيها مستجاب ، ولاتدع العلّة عليك ذنباً إلّا حطّته ، متعلّك الله بالعافية إلى انقضاء أجلّك .

ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأبي ذرّ - رحمه الله عليه - : يا أبانذر ! إنّك والسؤال فإنّه ذلّ حاضر وفقر تنعجله ، وفيه حساب طويل يوم القيامة ، يا أبانذر : تعيش وحدك ، وتموت وحدك ، وتدخل الجنّة وحدك ، يسعد بك قوم من أهل العراق يتولّون غسلك وتجهيزك ودفنك ^(٢) ، يا أبانذر : لاتسأل بكفّك ، وإن أذاك شيء فاقبله .

ثمّ قال ^(٣) ﷺ لأصحابه : ألا أخبركم بأشراكم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : المشاؤون بالنميمة ، المفرّقون بين الأحبة ، الباغون للبراء العيب ^(٤) .

(١) الظاهر أن لفظة دئم لمجرد اللطف هنا ولم يكن هذه الوصايا في وقت واحد كما أن ماتقدم أو يأتي كذلك أيضاً .

(٢) كان هذا احدى المعجزات للنبي صلى الله عليه وآله حيث أنه أخبر بما سيوقع ووافق الخبر الخبر ، راجع قضاي أبي ذر مع عثمان بن عفان واخراج عثمان اياه من المدينة وتبميمه الى الربرة وموته غريباً هناك - شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٢ ص ٣٧٥ من الطبعة الاولى بمصر .

(٣) هذا أيضاً لمجرد اللطف .

(٤) أى الطالبون للعب لمن يرى عنه .

ومن أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله الموجزة

التي لم يسبق إليها

- ٥٧٦٦ ٢ - اليد العليا خير من اليد السفلى ، ^(١) .
- ٥٧٦٧ ٣ - «ما قل» وكفى خير مما كثر وألهى .
- ٥٧٦٨ ٤ - «خير الزاد التقوى» .
- ٥٧٦٩ ٥ - «رأس الحكمة مخافة الله عز وجل» ، ^(٢) .
- ٥٧٧٠ ٦ - «خير ما أُلقي في القلب اليقين» ، ^(٣) .
- ٥٧٧١ ٧ - «الارتياح من الكفر» .
- ٥٧٧٢ ٨ - «النياحة من عمل الجاهلية» ، ^(٤) .
- ٥٧٧٣ ٩ - «الشكر جمر النار» ، ^(٥) .
- ٥٧٧٤ ١٠ - «الشعر من إبليس» .
- ٥٧٧٥ ١١ - «الخمير جِماع الآثام» ، ^(٦) .
- ٥٧٧٦ ١٢ - «النساء حبال الشيطان» ، ^(٧) .

(١) أى المعطية فانها تملو اليد المطاة فى الغلب . (مراد)

(٢) فى بعض النسخ «الحكم» جمع الحكمة ، و «رأس الحكمة» الخ ، كأنه الاشبه .
(٣) يظهر منه أن اليقين موهبي ، وهو فى اللغة العلم الذى لا شك معه ، وفى الاصطلاح اعتقاد جازم لا يقبل الشك ، وقيل : هروؤية اليان بقوة الايمان لا بالحجة والبرهان ، وقيل : مشاهدة النيوب بصفاء القلوب ، و ملاحظة الاسرار بمحاطة الافكار ، و قيل : طمأنية القلب على حقيقة الشئ ، وقيل غير ذلك راجع التعريفات للجرجاني باب الياء .

(٤) هى مكروهة اذا لم يقل الاكاذيب ومعه حرام وقد تقدم . (مت)

(٥) السكر - محركة - المسكر ، و قرء بالضم ، السكون ، ولعل المراد الفعلة التى تمرض بغلبة السرور على العقل بمباشرة ما يوجبها من الخمر أو غيرها ، والمراد بجمر النار أى بخورها أو مقدمتها أو الحران التى يحصل عاجلا .

(٦) أى سبب لجمعها فانه اذا ذهب العقل من أحد لا يقبح عنده أى اثم من الاثام .

(٧) فى بعض النسخ « حباله إبليس » .

- ٥٧٧٧ ١٣ - «الشباب شعبة من الجنون» .
- ٥٧٧٨ ١٤ - «شرُّ المكاسب كسب الربا» .
- ٥٧٧٩ ١٥ - «شرُّ المآكل أكل مال اليتيم ظلماً» .
- ٥٧٨٠ ١٦ - «السعيد من وعظ بغيره» .
- ٥٧٨١ ١٧ - «الشقيُّ من شقي في بطن أمه» ^(١) .
- ٥٧٨٢ ١٨ - «مصيركم إلى أربعة أذرع» ^(٢) .
- ٥٧٨٣ ١٩ - «أرْبَى الربا بالكذب» ^(٣) .
- ٥٧٨٤ ٢٠ - «سباب المؤمن فسوقٌ ، قتال المؤمن كفرٌ ، أكل لحمه من معصية الله عزَّ وجلَّ ، حرمة ماله كحرمة دمه» .
- ٥٧٨٥ ٢١ - «من يكظم الغيظ يأجره الله عزَّ وجلَّ» .
- ٥٧٨٦ ٢٢ - «من يصبر على الرِّبَّة يعوّضه الله» .
- ٥٧٨٧ ٢٣ - «الآن حَمِي الوطيس» ^(٤) .

(١) الشقاء و الشقاوة - بفتح الشين - : ضد السعادة ، فكما أن السعادة في الأصل ضربان دنيوية وأخروية كذلك الشقاوة ضربان، والدنيوية منهما ثلاثة أضرب نفسية وبدنية وخارجية، ومعنى الخبر هو أن الشقي الحقيقي من شقى قبل أن يولد ، وأريد بالشقاء الشقاء الدنيوي لأن الآخرى منوط باختيار العبد وأعماله ، فحيث لم يكن له اختيار حينذاك فتعين الدنيوي أما بقسامه أو أحدها ، ويمكن أن يكون المراد من انعدمت نطفته في بطن أمه من الحرام .

(٢) أى مصيركم الى بيت ستمه أربعة أذرع وهو القبر ، فإذا كان الامر كذلك فلم تسمون في طلب الدنيا مع أنها فانية .

(٣) الربا الزيادة فالمعنى أزيد مازاد عقابه على غيره من المعاصي الكذب ، ويمكن أن يراد بالربا معناه المشهور فيكون المعنى أن اثم الكذب أزيد من اثم الربا ، ولعل تسمية الكذب فرداً أكمل من الربا باعتبار أنه جعل مالميس في الامر مما هو في نفس الامر كما أن الربا جعل مالميس من مال آكله من ماله . (مراد)

(٤) الحمى : الحر ، والوطيس : التنور ، وهو مثل للمرب تمنون به شدة الحرب قال صلى الله عليه وآله هذه الكلمة يوم حنين .

- ٥٧٨٨ ٢٤ - « لا يُلْسَع المؤمن من جُحْر مرتين » .
- ٥٧٨٩ ٢٥ - « لا يجني على المرء إلا يده » ^(١) .
- ٥٧٩٠ ٢٦ - « الشديد من غلب نفسه » ^(٢) .
- ٥٧٩١ ٢٧ - « ليس الخبر كالمعاينة » ^(٣) .
- ٥٧٩٢ ٢٨ - « اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم سبتها وخميسها » .
- ٥٧٩٣ ٢٩ - « المجالس بالأمانة » ^(٤) .
- ٥٧٩٤ ٣٠ - « سيد القوم خادهم » ^(٥) .
- ٥٧٩٥ ٣١ - « لو بقي جبل على جبل لجعله الله دڭاً » .
- ٥٧٩٦ ٣٢ - « ابدأ بمن تعمل » .
- ٥٧٩٧ ٣٣ - « الحرب خدعة » ^(٦) .
- ٥٧٩٨ ٣٤ - « المسلم مرآة لأخيه » .

- (١) أى الغالب أن المصائب تكون مما كسبت أيديكم .
- (٢) أى القوى من غالب هواه فإذا رضى لم يدخله رضاء فى اثم أو باطل وإذا سخط لم يخرج منه سخطه من الحق كما فى رواية غياث بن ابراهيم .
- (٣) لان الخبر يحتمل الصدق والكذب بخلاف المعاينة .
- (٤) قال ابن الاثير : هذا نذب الى ترك اعادة ما تجرى فى المجلس من قول أو فعل ، فكان ذلك أمانة عند من سمعه أو رآه ، والامانة تقع على الطاعة والمباةة والوديعة والثقة والامان ، وجاء فى كل منها حديث .
- (٥) السيد : الرئيس الكبير فى قومه ، المطاع فى عشرته وان يكن هاشمياً علوياً ، والسيد : الذى يفوق فى الخير ، والمالك ، و يطلق على الرب والشرىف والفاضل والكرىم والحليم المتحمل أذى قومه .
- (٦) قال فى النهاية « الحرب خدعة » يروى بفتح الخاء وضما مع سكون الدال ، وبضمها مع فتح الدال ، فالاول منناه أن الحرب ينقض أمرها بخدعة واحدة ، من الخداع : أى ان المقاتل اذا خدع - بصيغة المجهول - مرة واحدة لم تكن لها اقالة ، وهى أفصح الروايات وأصحها . ومعنى الثانى هو الاسم من الخداع . ومعنى الثالث أن الحرب تخدع الرجال وتمنيهم ولا تنفى لهم ، كما يقال : فلان رجل لمبة وضحكة - كهمة ولمزة - أى كثير اللب والضحك .

- ٥٧٩٦ ٣٥ - « مات حتف أنفه » ^(١) .
- ٥٨٠٠ ٣٦ - « البلاء موكل بالمنطق » ^(٢) .
- ٥٨٠١ ٣٧ - « الناس كأسنان المشط سواء » .
- ٥٨٠٢ ٣٨ - « أيء داء أدوى من البخل » .
- ٥٨٠٣ ٣٩ - « الحياء خير كله » ^(٣) .
- ٥٨٠٤ ٤٠ - « اليمين الفاجرة تذر الديار من أهلها بلاقع » ^(٤) .
- ٥٨٠٥ ٤١ - « أعجل الشر عقوبة البغي » .
- ٥٨٠٦ ٤٢ - « أسرع الخير ثواباً البرء » ^(٥) .
- ٥٨٠٧ ٤٣ - « المسلمون عند شروطهم » ^(٦) .
- ٥٨٠٨ ٤٤ - « إن من الشعر لحكمة ، وإن من البيان لسحراً » .
- ٥٨٠٩ ٤٥ - « ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء » ^(٧) .

(١) أى من نفسه لا بسبب آخر من جراحة أو قتل ، يعنى مات على فراشه .

(٢) روى الخطيب فى تاريخه عن أبى الدرداء عنه صلى الله عليه وآله قال : « البلاء موكل بالقول ، ما قال عبد لشيء : لا والله لأفعله أبداً الا ترك الشيطان كل عمل وولع بذلك منه حتى يؤتمه » وعن ابن مسعود « البلاء موكل بالمنطق فلو أن رجلاً عير رجلاً برضاع كلبه لرضعها ، وأورده القاضى القضاعى فى الشهاب عن حذيفة ، وابن السمانى فى تاريخه عن على عليه السلام كما فى الجامع الصغير .

(٣) رواه ابن ماجة وأبو داود فى سننهما عن عمران بن حصين فى الصحيح .

(٤) تقدم فى الايمان والنذور عن الصادق عليه السلام ، وفى بعض النسخ « تدع الديار » .

(٥) رواها الترمذى مما فى جامعهم بتقديم و تأخير وزيادة هكذا وأسرع الخير ثواباً البرصلة الرحم ، وأسرع الرضوية البنى وقطيعة الرحم .

(٦) أى يلزمهم الوفاء بها ، أما وجوبه فلا يظهر ، وذكر الاسحاب أنه يجب الوفاء بها اذا كانت فى عقد لازم ، والذي يظهر من الاخبار أن الشرط يخرجها عن اللزوم الى الجواز الا فى النكاح والمتق فان ميناها على اللزوم وتقدم الاخبار فيه . (٣٦)

(٧) أى الملائكة الموكلين بذلك فى السماء بالدعاء والاستغفار .

- ٥٨١٠ - ٤٦ - « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » ^(١) .
- ٥٨١١ - ٤٧ - « الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْبَتِهِ » .
- ٥٨١٢ - ٤٨ - « لَا يَحِلُُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فَوْقَ ثَلَاثٍ » .
- ٥٨١٣ - ٤٩ - « مَنْ لَا يَسْرَحِمُ لَا يَسْرَحِمُ » .
- ٥٨١٤ - ٥٠ - « النَّدَمُ تَوْبَةٌ » .
- ٥٨١٥ - ٥١ - « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .
- ٥٨١٦ - ٥٢ - « الدُّعَاءُ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعُهُ » .
- ٥٨١٧ - ٥٣ - « حَبَبُكَ لِلشَّيْءِ يُعْمَى وَيُصَمُّ » .
- ٥٨١٨ - ٥٤ - « لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ » .
- ٥٨١٩ - ٥٥ - « لَا يُؤْوَى الضَّالَّةُ إِلَّا الضَّالُّ » ^(٢) .
- ٥٨٢٠ - ٥٦ - « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ » ^(٣) .
- ٥٨٢١ - ٥٧ - « الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ ، وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا ائْتَلَفَ » .
- ٥٨٢٢ - ٥٨ - « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » ^(٤) .
- ٥٨٢٣ - ٥٩ - « السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ » .
- ٥٨٢٤ - ٦٠ - « النَّاسُ مُعَادِنُ كُمُعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ » .
- ٥٨٢٥ - ٦١ - « صَاحِبُ الْمَجْلِسِ أَحَقُّ بِصَدْرِ مَجْلِسِهِ » ^(٥) .

(١) تقدم تحت رقم ٥١٦١ مع بيانه .

(٢) يمكن أن يكون المراد به عدم ارادة ردّها بأن لا يعرفها ، ويمكن أن يكون المراد به منع المعلوم من أهلها كما ورد عنه صلى الله عليه وآله « الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أينما يجدها » أى لا ينبغي أن يلاحظ المتكلم بل يجب أن يلاحظ الكلام فإذا وجد ضالته من

الحكم والعلوم والمعارف فليعرفها الى المسترشدين فانها ضالتهم أيضاً . (م ت)

(٣) أى اتقوا النار ولو يتصدق شق تمره ، أولا تستقلوا قليل التصدق .

(٤) ماطله بحقه ومطل حقه أى سوفه بوعده الوفاء ، وقد تقدم .

(٥) لا بعد فيه كما لا بعد فيما ورد من « أن صاحب المنزل أولى بالإمامة » .

- ٥٨٢٦ ٦٢ - « احتوا في وجوه المدحّاحين التراب » ^(١) .
- ٥٨٢٧ ٦٣ - « استنزلوا الرّزق بالصدقة » .
- ٥٨٢٨ ٦٤ - « ادفعوا البلاء بالدّعاء » .
- ٥٨٢٩ ٦٥ - « جُبِلَت القلوب على حبّ من أحسن إليها وبغض من أساء إليها » .
- ٥٨٣٠ ٦٦ - « ما نقص مالٌ من صدقة » ^(٢) .
- ٥٨٣١ ٦٧ - « لا صدقة وذو رحم محتاج » .
- ٥٨٣٢ ٦٨ - « الصّحة والفراغ لعمتان مكفورتان » ^(٣) .
- ٥٨٣٣ ٦٩ - « عفو الملك أبقى للملك » ^(٤) .
- ٥٨٣٤ ٧٠ - « هبة الرّجل لزوجته تزيد في عفتها » .
- ٥٨٣٥ ٧١ - « لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق » .
- ٥٨٣٦ ٧٢ - « وروى لي محمد بن إبراهيم بن إسحاق - رضي الله عنه - عن أحد ابن محمد بن سعيد الهمدانيّ قال : حدّثني الحسن بن القاسم قراءة قال : حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن المعلّى قال : حدّثنا أبو عبد الله محمد بن خالد قال : حدّثنا عبد الله بن بكر المراديّ ، عن موسى بن جعفر ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليّ بن الحسين ، عن أبيه عليه السلام قال : « بينا أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم جالس مع أصحابه يصيبهم للحرب ^(٥) إذا أتاه شيخٌ عليه شعبة السفر ^(٦) ، فقال : أين أمير المؤمنين ؟ فقيل : هو ذا فسلم عليه ، ثمّ قال : يا أمير المؤمنين إنّي أتيتك من ناحية الشام وأنا

(١) أى خيبرهم ولا تعطوهم شيئاً . (م)

(٢) فى جامع الترمذى « ما نقصت صدقة من مال » .

(٣) أى مستورتان لا يعرف حقهما ولا قدرهما ماكانتا حاصلتان لاحد .

(٤) رواه الرافعى هكذا « عفو الملوك أبقى للملك » .

(٥) أى يهيئهم للحرب بالتعليم أو دفع الزاد والراحلة وأمثالهما .

(٦) بالحاء المهملة والباء الموحدة ، والشاحب : المتغير اللون والجسم من مرض أو

سفر أو نحوهما . (م)

شيخ كبير قد سمعت فيك من الفضل مالا أحصى وإنني أظنك ستغتال فعلمني ممّا علمك الله، قال : نعم ياشيخ : من اعتدل يوماه فهو مفبون ^(١) ومن كانت الدنيا همته اشتدت حسرته عند فراقها ، ومن كان غده شرّاً يوميه فهو محروم ، ومن لم يبال بمارزي ^(٢) من آخرته إذا سلمت له ديناه فهو هالك ، ومن لم يتعاهد النقص من نفسه غلب عليه الهوى ، ومن كان في نقص فالموت خيرٌ له ، ياشيخ : ارض للناس ما ترضى لنفسك ، واثت إلى الناس ما تحب أن يؤتى إليك ، ثم أقبل على أصحابه فقال : أيها الناس أما ترون إلى أهل الدنيا يُمسون ويصبحون على أحوال شتى فبين صريع يتلوّى ^(٣) ، وبين عائد ومعود ^(٤) وآخر بنفسه يجود ، وآخر لا يرجي ، وآخر مسجى ^(٥) وطالب الدنيا والموت يطلبه ، وغافل وليس بمفبول عنه ، وعلى أثر الماضي بصير الباقي ^(٦) .

فقال له زيد بن صوحان العبدي : يا أمير المؤمنين أي سلطان أغلب وأقوى ؟ قال : ألهوى ، قال : فأى ذلّ أذلّ ؟ قال : الحرص على الدنيا ، قال : فأى فقر أشدّ ؟ قال : الكفر بعد الإيمان ، قال : فأى دعوة أضلّ ؟ قال : الدّاعي بما لا يكون ^(٧) ،

(١) أى يجب أن يكون المؤمن فى كل يوم فى الزيادة فى العلم واسلاح النفس والعمل بالاخلاص والحضور والقرب الى الله تعالى والا فهو مفبون فى عمره ونفسه .
(٢) الرزاء : النفس .

(٣) أى أحوالهم متفرقة فاما أن يكون ساقطاً من المرض وينقلب من جانب الى آخر .

(٤) أى أحدهم مريض والاخر يذهب الى عبادته ، ولا يتفكرون فى أن المرض باب

الموت وهو لكل نفس لازم يمكن أن يجيىء بفتنة . (م)

(٥) جاد بالمال : بذله ، وجاد بنفسه : سمح بها عند الموت وحالة النزح ، وقوله :

« و آخر لا يرجي ، أى حياته من شدة المرض ، و « آخر مسجى ، أى ميت مغطى بثوب ، و آخر طالب للدنيا أى هو فى غفلة من أن الموت يطلبه .

(٦) الاثر - محركة - . والاثر - بكسر الهمزة - كلاهما بمعنى ، ومعنى الجملة أن

الباقي يعلمون أن مدار هذه الدنيا الفانية على هذه الاحوال ومع ذلك لا ينتبهون .

(٧) أى الداهى الذى طلب فى الدنيا الرفاهية أو الخلود .

قال : فأىُّ عمل أفضل ؟ قال : التقوى ، قال : فأىُّ عمل أنجح ؟ قال : طلب ما عند الله عز وجل ، قال : فأىُّ صاحب لك شر ؟ قال : المزين لك معصية الله عز وجل ، قال : فأىُّ الخلق أشقى ؟ قال : من باع دينه بدنياه غيره ^(١) ، قال : فأىُّ المال أقوى ؟ قال : الحليم ، قال : فأىُّ الخلق أشح ؟ قال : من أخذ المال من غير حقه فجعله في غير حقه ، قال : فأىُّ الناس أكيس ؟ قال : من أبصر رشده من غيبه فمال إلى رشده ، قال : فمن أحلم الناس ؟ قال : الذي لا يغضب ، قال : فأىُّ الناس أثبت رأياً ؟ قال : من لم يفرئه الناس من نفسه ومن لم تغره الدنيا بتشوقها ^(٢) قال : فأىُّ الناس أحمق ^(٣) قال : المغتر بالدنيا وهو يرى ما فيها من تقلب أحوالها ، قال : فأىُّ الناس أشد حسرة ؟ قال : الذي حرم الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ، قال : فأىُّ الخلق أسمى ؟ قال : الذي عمل لغير الله ، يطلب بعمله الثواب من عند الله عز وجل ، قال : فأىُّ القنوع أفضل ؟ قال : القانع بما أعطاه الله عز وجل ، قال : فأىُّ المصابب أشد ؟ قال : المصيبة بالدين ^(٤) قال : فأىُّ الأعمال أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : انتظار الفرج ؟ قال : فأىُّ الناس خير عند الله ؟ قال : أخوفهم لله وأعملهم بالتقوى وأزهدهم في الدنيا ؟ قال : فأىُّ الكلام أفضل عند الله عز وجل ؟ قال : كثرة ذكره والتضرع إليه بالدعاء ، قال : فأىُّ القول أصدق ؟ قال : شهادة أن لا إله إلا الله ، قال : فأىُّ الأعمال أعظم عند الله عز وجل ؟ قال : التسليم والورع ، قال : فأىُّ الناس أصدق ؟ قال : من صدق في المواطن ^(٥).

(١) كالشهادة بالباطل لاجل الغير ، أو ترك الشهادة بالحق .

(٢) بالفاء أى تزينها ، وفى بعض النسخ « بتسوفها » من التسويف والظاهر كونه مصحفاً .

(٣) ظاهره بقرينة السياق أنه على أقل التفضيل أى أشد حماقة ، ويحتمل أن المراد مطلق الاحق .

(٤) « الدين » اما بكسر الدال والمراد من المصيبة به ترك الطاعات أو فعل المعاصى ، واما بفتحها والمعنى ظاهر ، وفى بعض النسخ « فى الدين » .

(٥) أى فى كل موضع أو خصوص مواضع الحرب .

ثم أقبل عليه السلام على الشيخ فقال : يا شيخ إن الله عز وجل خلق خلقاً شبيح الدنيا عليهم نظراً لهم فزهدهم فيها وفي خطامها ، فرغبوا في دار السلام التي دعاها إليهم وصبروا على ضيق المعيشة وصبروا على المكروه ، واشتاقوا إلى ما عند الله عز وجل من الكرامة ، فبذلوا أنفسهم ابتغاء رضوان الله ، وكانت خاتمة أعمالهم الشهادة فلقوا الله عز وجل وهو عنهم راض ، وعلموا أن الموت سبيل من مضى ومن بقي ، فترددوا لآخرتهم غير الذهب والفضة ، ولبسوا الخشن ، وصبروا على البلوى ^(١) ، وقد موا الفضل ، وأحبوا في الله وأبغضوا في الله عز وجل ، أولئك المصابيح وأهل النعيم في الآخرة والسلام .

قال الشيخ : فأين أذهب وأدع الجنة وأنا أراها وأرى أهلها معك يا أمير المؤمنين جهزني بقوة أنقوى بها على عدوك ، فأعطاه أمير المؤمنين عليه السلام سلاحاً وحمله وكان في الحرب بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام يضرب قُدماً ^(٢) وأمر المؤمنين عليه السلام يعجب مما يصنع ، فلما اشتدت الحرب أقدم فرسه حتى قُتل - رحمه الله عليه - وأتبعه رجل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام فوجده صريعاً ووجد دابته ووجد سيفه في ذراعه ، فلما انقضت الحرب أتى أمير المؤمنين عليه السلام بدابته وسلاحه وصلى عليه أمير المؤمنين عليه السلام وقال : هذا والله السعيد حقاً ، فترحموا على أخيكم .

٥٨٣٧ ٧٣ - وقال أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه محمد بن الحنفية - رضي الله عنه - : « يا بني إنيك والانتكال على الأمانى فإنها بضائع النوكى ^(٣) وتثبيط عن

(١) في بعض النسخ : على الطوى ، أى الجوع .

(٢) بضمين أى شجاعاً ، أو لم يحول وجهه عن الحرب .

(٣) الانتكال : الاعتماد ، و الامانى جمع الامنية وهى التمنى فالتمنيات الباطلة أكاذيب الشيطان ، ولعل المراد تسويق التوبة ، والنوكى - بالفتح كسرى - جمع أنوك أى الاحق ، والنوك - بالضم والفتح - الحق أى الحمقى ليس لهم رأس مال الا أكاذيب الشيطان فانه يقول آخر التوبة الى آخر العمر ، ولا يدري الضيف ولا يعلم أنه لعله فى آخر ساعاته ، والتثبيط : التوقيف .

الآخرة ، ومن خير حظّ المرء قرين صالح ، جالس أهل الخير تكن منهم ، باين أهل الشرّ ومن يصدّك عن ذكر الله عزّ وجلّ وذكر الموت بالأباطيل المزخرفة والأراجيف الملققة تبين منهم ، ولا يغلبنّ عليك سوء الظنّ بالله عزّ وجلّ ، فإنّه لن يدع بينك وبين خليلك صلحاً ^(١) ، اذكّ بالأدب قلبك كما تذكّي النّار بالحطب ^(٢) فنعّم العون الأدب للنّحيظة ^(٣) والتجارب لذّي اللبّ ، أضمم آراء الرّجال بعضها إلى بعض ثمّ اختر أفرها إلى الصواب وأبعدها من الارتياب ^(٤) ، يا بنيّ لا شرف أعلى من الإسلام ، ولا كرم أعزّ من التقوى ، ولا معقل أحرز من الورع ^(٥) ، ولا شفيح أنجح من التوبة ، ولا لباس أجمل من العافية ، ولا وقاية أمانع من السّلامة ، ولا كنز أغنى من القنوع ، ولا مال أذهب للفاقة من الرّضا بالقوت ، ومن اقتصر على بلغة الكفاف فقد انتظم الرّاحة وتبوّأ خفض الدّعة ^(٦) ، الحرص داع إلى التفحّم في

(١) أي اذا رأيت من اخوانك مخالفة لله تعالى لا يغلبن عليك أنه لا يفره الله سبحانه مع أنك في أعمالك تحسن الظنّ به وتمتدّ أن الله تعالى سيفركك ، فاذا أسأت الظن بالله بالنظر اليه فلا يبقى بينك وبين خليلك صلحاً .

(٢) أي نوّر بالادب مع الله سبحانه قلبك بالمداومة على الذكر ومراعاة العباد منه فان القلب يموت بترك الذكر وينطفئ نوره حتى يران ويطلع عليه ، وروى عن سيد المرسلين صلى الله عليه وآله أنه قال : « وانه ليغان على قلبي واني لاستغفر الله في كل يوم سبعين مرة » أو يكون المراد بالادب المبادات والاذكار باللسان فانها سبب لتنور القلب . (م)

(٣) في اللغة : النحيظة : الطيبة ، يقال : هو كريم النحيظة أي كريم النفس . وفي بعض النسخ « للخيرة » أي الاخيار .

(٤) كما في قوله تعالى « فيشر عبادي الذين يستمعون القول فيسمعون أحسنه » .

(٥) المعقل : الحصن فان من تجنب عن الشبهات نجا من الهلكات .

(٦) البلغة - بضم الباء الموحدة - : ما يكتفى به من المعاش واضافتها الى الكفاف

بيانية ، « فقد انتظم ، أي سلسلة الراحة فاستراح من جميع الآلام والغمو ، « و تبوّأ خفض الدعة » أي سكن مسكن سعة العيش و الراحة (م) أقول : الدعة خفض العيش : فاضافة الخفض الى الدعة للتأكيد .

الذئوب^(١) الق عنك واردات الهموم بعزائم الصبر ، عود نفسك الصبر ، فنعم الخلق الصبر ، واحملها^(٢) على ما أصابك من أهوال الدنيا وهمومها ، فاز الفائزون وبها الذين سبقت لهم من الله الحسنى فإنه جنة من الفاقة . وألجىء نفسك في الأمور كلها إلى الله الواحد القهار^(٣) فإنك تلجئها إلى كهف حصين ، وحرز حرز ، ومانع عزيز^(٤) ، وأخلص المسألة لربك^(٥) فإن بيده الخير والشر ، والإعطاء والمنع ، والصلة والحرمان .

وقال عليه السلام في هذه الوصية : يا بني الرزق رزقان : رزق تطلبه ورزق يطلبك فإن لم تأت أهالك^(٦) فلا تحمل هم سنك على هم يومك ، وكفالك كل يوم ما هو فيه فإن تكن السنة من عمرك فإن الله عز وجل سيأتيك في كل غد بجديد ما قسم لك وإن لم تكن السنة من عمرك فماتنصع بغم وهم ما ليس لك ، واعلم أنه^(٧) لن يسبقك إلى رزقك طالب ، ولن يغلبك عليه غالب ، ولن يحتجب عنك ما قدر لك ، فكم رأيت من طالب متعب نفسه مقتر عليه رزقه ، ومقتصد في الطلب قد ساعدته المقادير وكل مقرون به الغناء ، اليوم لك وأنت من بلوغ غد على غير يقين ، ولرب مستقبل يوماً ليس بمستدبره^(٨) ومغبوط في أول ليلة قام في آخرها بواكيه ، فلا يغرنك

(١) النقم : التهجم في المهالك بلا روية ، والمراد أن الحريص لا يقنع بالحلال .

(٢) الضير المؤت راجع الى النفس والجملة الاتية الى «الفاقة» تفصيل لمعنى الصبر .

(٣) ألجىء أمر من اللجاء أى بالتوكل والتفويض .

(٤) أى فأنك حينئذ أى حين ماتلجئها الى الله عز وجل تلجئها الى حصن حصين .

(٥) أى لاتسأل أحداً غيره سبحانه وتعالى فإن أزمة الأمور طراً بيده .

(٦) ماتطلبه هو الزيادة ، و ما يطلبك هو الكفاف والله ضامن له كما قال وهو الرزاق

ذوالقوة المتين ، وقال : « وفى السماء رزقكم و ما تعدون » .

(٧) قوله عليه السلام « واعلم - الخ » لبيان أن الرزق مقدر مقسوم ، لا يزيده اتعاب

متمب ، ولا ينقصه اقتصاد مقتصد فى الطلب .

(٨) بل يموت قبل اليوم أو فى اليوم ، واللام فى « لرب » جواب قسم محذوف ،

وقوله « مغبوط » عطف على « مستقبل » ومعناه من يتمنى الناس حاله .

من الله طول حلول النعم وإبطاء موارد النقم^(١) ، فإنّه لو خشى الفوت عاجلاً بالعقوبة قبل الموت .

يا بني : اقبل من الحكماء مواعظهم^(٢) و تدبّر أحكامهم ، وكن آخذ الناس بما تأمر به وأكف الناس عما تنهى عنه ، وأمر بالمعروف تكن من أهله ، فإن استتمام الأمور عند الله تبارك وتعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتفقه في الدين فإن الفقهاء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ولكنهم ورثوا العلم ، فمن أخذ منه أخذ بحظّ وافر .

واعلم أنّ طالب العلم يستغفر له من في السماوات والأرض حتّى الطير في جوّ السماء والحيّات في البحر ، وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى به ، وفيه شرف الدنيا والفوز بالجنة يوم القيامة ، لأنّ الفقهاء هم الدّعاة إلى الجنان والأدلاء على الله تبارك وتعالى ، وأحسن إلى جميع الناس كما تحبّ أن يحسن إليك ، وارض لهم ما ترضاه لنفسك ، واستقبح من نفسك ما تستقبحه من غيرك ، وحسن مع جميع الناس خلقتك حتّى إذا غبت عنهم حسّنوا إليك^(٣) وإذا متّ بكوا عليك وقالوا إنّنا لله وإنا إليه راجعون ، ولا تكن من الذين يقال عند موته : الحمد لله ربّ العالمين .

واعلم أنّ رأس العقل بمدّ الإيمان بالله عزّ وجلّ مداراة الناس ، ولا خير فيمن لا يعاشر بالمعروف من لا بدّ من معاشرته حتّى يجعل الله إلى الخلاص منه سبيلاً ، فإنّي وجدت جميع ما يتعايش به الناس وبه يتعاشرون ملء مكيال ثلثاء استحصان وثلثة تغافل^(٤) ، وما خلق الله عزّ وجلّ شيئاً أحسن من الكلام ولا أقبح منه ، بالكلام

(١) لان ذلك ربما كان استدراجاً فحسبته نعمة ، وقوله فانه ، أى فان الله عز وجل .

(٢) أى العلماء الذين يعلمون ما يصلح العبد وما يفسده . وقد أشار تعالى اليهم وقال :

« ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً » .

(٣) من الحنين بمعنى الاشتياق ، حن اليه أى اشتاق .

(٤) المراد بالاستحصان عد شيء حسناً وهو فيما يمكن من الافعال حمله على أنه حسن

وفيمّا لا يمكن ذلك فيه ينبنى حمله على التغافل . (مراد)

ابيضت الوجوه ، وبالكلام اسودت الوجوه ، واعلم أن الكلام في وثاقك مالم تتكلم به فإذا تكلمت به صرت في وثاقه ، فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك و ورقك ، فإن اللسان كلبٌ عقورٌ فإن أنت خليتته عقر ، ورب كلمة سلبت نعمة ، من سيب عذاره^(١) فاده إلى كل كريمة وفضيحة ، ثم لم يخلص من دهره إلا على مقت من الله عز وجل و ذم من الناس^(٢) .

قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه^(٣) ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ ، من تورط في الأمور غير ناظر في العواقب فقد تمرض لفظعات النوائب^(٤) ، والتدبير قبل العمل يؤمنك من الندم ، والعاقل من وعظته التجارب ، وفي التجارب علم مستأنف ، وفي تقلب الأحوال علم جواهر الرّجال^(٥) ، الأيام تهتك لك عن السرائر الكامنة ، تفهّم وصيتي هذه ولا تذهبن عنك صفحاً^(٦) فإن خير القول ما نفع .

(١) أى أرسل نفسه بلالجام الدين والعقل ولم يقيد بأحكامهما من الاوامر والنواهي ، و المذار من الفرس كالماض من الانسان ، وسمى اللجام عذاراً تسمية باسم موضعه وهو كناية من العنان ، ولعل الضمير فى « عذاره » لسان .

(٢) لم يخلص من دهره كناية عن الموت ، و فى بعض النسخ : « لم يتخلص دهره » وفى بعضها « لم يتخلص من وهدة » ، والمقت: البفض والعداوة .

(٣) خاطر بنفسه أى أوقع نفسه فى الخطر .

(٤) المفظع : الشنيع والععب ، والنوائب جمع نائبة وهى المصيبة والحادثة ومفظعات النوائب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ، وفى بعض النسخ « لمقطعات النوائب » ، بالفاء والطاء المهملة فيمكن حينئذ أن يقرء بفتح الطاء من قبيل قوله عز وجل « قطعت لهم ثياب من نار » ، وأن يقرء بكسر الطاء أى النوائب المقطعة للاوصال .

(٥) أى فى العسر والانتقال من الشدة الى الرخاء و من الرخاء الى الشدة والصحة والمرض يعرف الكمال والنفس باعتبار الاستقامة وعدمها .

(٦) الهتك : حرق السترعما وراه . و« صفحاً » مفعول له أو حال من فاعل « تذهبن » أى بأن تمرض عنها بصفحة وجه قلبك ، وقوله « فان خير القول - الخ » ، تلميل للنهي عن الاعراض عن النصيحة فانها حينئذ تضع حيث لا تنفع فلا يكون فيه خير بالنسبة الى المنصوح .

إعلم يا بني أنه لا بد لك من حُسن الارتداد^(١) وبلاغك من الزَّاد مع خفة الظهر ، فلا تحمل على ظهرك فوق طاقتك فيكون عليك ثقلاً في حشرِك ونشرك في القيامة ، فبئس الزَّاد إلى المعاد العدوان على العباد .

واعلم أن أَمامك مهالك ومهاوي^(٢) وجسوراً وعقبة كؤوداً لا محالة أنت هابطها^(٣) وأن مهبطها إماعلى جنة أو على نار ، فارتد لنفسك قبل نزولك إليها^(٤) وإذا وجدت من أهل الفاقة من يحمل زادك إلى القيامة فيوافيك به غداً حيث تحتاج إليه فاعنتمه وحمله^(٥) وأكثر من نزوده وأنت قادر عليه ، فلعلك تطلبه فلا تجده ، وإياك أن تثق لتحميل زادك بمن لا ورع له ولا أمانة فيكون مثلك مثل ظمآن رأى سراباً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً فتبقى في القيامة منقطعاً بك^(٦) .

وقال عليه السلام في هذه الوصية : يا بني البغي سائق إلى الحين^(٧) ، لن يهلك امرؤ عرف قدره ، من حصن شهوته صان قدره^(٨) قيمة كل امرئ ما يحسن ، الاعتبار بفيدك الرشاد^(٩) ، أشرف الغنى ترك المئني ، الحرص فقر حاضر ، المؤدة قرابة

(١) الارتداد : الطلب والمراد هنا طلب ما فيه صلاح .

(٢) من أهوال يوم القيامة ، والجسور جمع الجسر .

(٣) قوله : د كؤوداً ، أى شاقة ، والهبوط النزول .

(٤) فارتد لنفسك أى اخترلها قبل نزولك فيها الجنة بأن يكون مهبطك إليها .

(٥) أى تصدق في الدنيا على الفقراء فكأنهم حملة زادك .

(٦) لماحت على التصدق وشبهه بحمل الزاد على من يتصدق عليه ليوصله الى القيامة

شبه التصدق على غير المستحق بحمل الزاد على من لا ورع له فيذهب بالزاد فلم يصل اليه حين الاحتياج ، ومعنى منقطعاً بك أن يقطعك عن الزاد أى تبقى لازادك . (مراد)

(٧) الحين - بفتح المهملة - : الهلاك والمحنة ، وفى بعض النسخ « الجبن » ولعله

تصنيف .

(٨) فى بعض النسخ « من حطر شهوته ، أى منعها ، وحصن أى حفظ .

(٩) الاعتبار من الميور والمقصود الاتعاض ، قال الجرجاني فى التمرينات : الاعتبار أن

يرى الدنيا للبقاء والعاملين فيها للموت ، وعمرانها للخراب ، وقيل : الاعتبار اسم الممتبرة

وهى رؤية فناء الدنيا كلها باستعمال النظر فى فناء جزئها ، وقيل الاعتبار من العبر وهو

شق النهر والبحر يعنى يرى المعتبر نفسه على حرف من مقامات الدنيا .

مستفادة^(١)، صديقك أخوك لا يبك وأُمك وليس كل أخ لك من أبيك وأُمك صديقك لا تتخذن عدو صديقك صديقاً فتعادي صديقك، كم من بعيد أقرب منك من قريب، و صول معدم خير من مشر جاف^(٢)، الموعظة كهف لمن وعها، من من بمعروفه أفسده^(٣)، من أساء خلقه عذب نفسه وكانت البفصة أولى به، ليس من العدل القضاء بالظن على الثقة^(٤).

ما أقبح الأثر عند الظفر^(٥) والكآبة عند النائبة^(٦) المعضلة، والقسوة على الجار، والخلاف على صاحب^(٧) والعنث من ذي المروءة^(٨)، والغدر من السلطان. كفر النعم موق^(٩) ومجالسة الأحمق شوم، اعرف الحق لمن عرفه لك شريفاً كان أو ضيعاً، من ترك القصد جار^(١٠)، من تعدى الحق ضاق مذهبه، كم من دفن

(١) بل هو أحسن القرابة، فان الأغلب أن الأقارب كالمقارب، فاذا استفاد قرابة بالمودة باعطاء المال أو العلم أو المعاونة في الأمور صار بمنزلة الأخ والاب والام. (م)
(٢) المعدم: الفقير، والمشرى: ذوالثروة، والجاف فاعل من الجفاء.
(٣) كما قال سبحانه ولا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى كالأذى ينفق ماله رياء الناس.
(٤) أي اذا كنت تثق بأحد في الدين والديانة والمحبة وغيرها فمالم يحصل لك اليقين بزوال ذلك لا تحكم عليه بالزوال بمجرد الظن فان الظن لا يفتنى من الحق شيئاً. (م)
(٥) الاثر: البطر والنشاط والطفيان والتجاوز عن الحد.

(٦) الكآبة: الحزن والنم، والمعضلة: الشديدة، أي ما أقبح الجزع والحزن عند المصيبة الشديدة، وفي بعض النسخ: والكآبة عند النائبة، والنلطة والقسوة على الجار، ولعل لفظة النلطة تفسير للقسوة لبعض المحققين وكتبها فوق السطر فوهم الكاتب وأدخلها في المتن أو كانت كلمة المعضلة تفسيراً للنائبة للمحشى كالنلطة أيضاً.
(٧) أي ما أقبح مخالفة المصاحب لاسيما في السفر.

(٨) العنث: الخلف في اليمن، والائم، وفي بعض النسخ والخبت، بالخاء المعجمة والباء الموحدة.

(٩) الموق - بضم الميم - الحرق في غباوة أي كفران النعمة من الحماقة.
(١٠) بالجيهم من الجور، وقد يقرء بالخاء المهملة من الحيرة أي من ترك التوسط في الأمور مال عن الحق لا محالة له أو تحير.

قد نجا وصحيح قد هوى ^(١) ، قد يكون اليأس إدراكاً والطمع هلاكاً ، استعجب من رجوت عتابه ^(٢) ، لا تبين من امره على غدر ، الغدر شر لباس المرء المسلم ، من غدر ما أخلق أن لا يوفى له ، الفساد بيبير الكثير ^(٣) ، والاقتصاد ينمي اليسير ، من الكرم الوفاء بالذم ، من كرم ساد ، ومن تفهم ازداد ، اعض أخاك النصيحة وساعده على كل حال ما لم يحملك على معصية الله عز وجل زل معه حيث زال ^(٤) لا نصرم أخاك على ارياب ، ولا نقطعه دون استعتاب ^(٥) لعل له غدرأ وأنت تلوم ، اقبل من متصل عذره فتناك الشفاعة ^(٦) .

وأكرم الذين بهم تصول ، وازدد لهم طول الصعبة بيراً وإكراماً وتبجيلاً وتعظيماً ^(٧) فليس جزاء من عظم شأنك أن تضع من قدره ، ولا جزاء من سرك أن تسوّه ، أكثر البرماً استطعت لجلبك فإنيك إذا شئت رأيت رشفه ، من كساه الحياء ثوبه اختفى عن العيون عيبه ، من تحرّى القصد خفت عليه المؤن ^(٨) ، من لم يعط

(١) «دفع ، أى المبتلى بمرض مزمن ، وهوى ، أى مات أو مرض .

(٢) أى استرض من خفت عتابه قبل أن يمتالك ، من الرجو وهو الخوف .

(٣) ما أخلق أى ما البق ، وأباده أى أهلكه .

(٤) أى وافقه فى جميع الامور الا فى المماسى وهذه الجملة مقدمة على الجملة السابقة

فى المعنى .

(٥) أى لا تقطع أخاك بمجرد سوء الظن به فى محبته أو فسته ، واذا وصل اليك منه

خلاف فاسأله عن ذلك لاي شيء فعله أو قاله لعله يلقى اليك عذره ويرضيك فلا نقطعه قبل ذلك .

(٦) المتصل : المعتذر ، ولعل المراد بالشفاعة شفاعه النبي والائمة عليهم السلام فى

القيامة ، أو هى كناية عن قبول عذره فى القيامة ان لم يكن معذوراً .

(٧) التبجيل : التعظيم أى أكرم أقرباءك وأصدقاءك واخوانك و من كان من حاشيتك

فان بهم تصول على عدوك فينبى أن تراعى حشمتهم بزيادة البرو الاحسان والاكرام والتوقير بالنسبة اليهم .

(٨) المؤن - بضم الميم وفتح الهزة - جمع المؤنثة أى الثقل والقوت .

نفسه شهوتها أصاب رشده ، مع كلَّ شدة رخاء ومع كلَّ أكلة غصص^(١) ، لا تنال نعمة إلا بعد أذى ، ولن لمن غاظك تنظر بطلبتك ، ساعات الهموم ساعات الكفارات و الساعات تنفذ عمرك ، لاخير في لذّة بعدها النار ، وماخير بخير بعده النار ، وما شرّ بشرّ بعده الجنّة ، كلُّ نعيم دون الجنّة محقور ، وكلُّ بلاء دون النار عافية ، لا تضيعنَّ حقَّ أخيك اتكالاّ على ما بينك وبينه ، فإنّه ليس لك بأخ من أضعت حقه ، ولا يكوننَّ أخوك على قطيعتك أقوى منك على صلته ، ولا على الإساءة إليك أقوى منك على الإحسان إليه .

يا بنيّ إذا قويت فاقو على طاعة الله عزّ وجلّ ، وإذا ضعفت فاضعف عن معصية الله عزّ وجلّ ، وإن استطعت أن لا تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها فافعل^(٢) فإنّه أدوم لجمالها وأرخصى لبالها وأحسن لحالها ، فإنّ المرأة ريحانة وليست بقهرمانه فدارها^(٣) على كلّ حال وأحسن الصحبة لها فيصفو عيشك ، احتمل القضاء بالرّضا^(٤) وإن أحببت أن تجمع خير الدنيا والآخرة فاقطع طمعك ممّا في أيدي النّاس ، و السلام عليك ورحمة الله وبركاته . هذا آخر وصيته عليه السلام لمحمد بن الحنفية .

٥٨٣٨ ٧٤ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ؛ وهشام بن سالم ؛ ومحمد بن حمران عن الصادق عليه السلام قال : « عجبت لمن فزع من أربع كيف لا يفزع إلى أربع ، عجبت لمن خاف كيف لا يفزع إلى قوله عزّ وجلّ : « حسبنا الله ونعم الوكيل » فإنّي سمعت الله عزّ وجلّ يقول بعقبها : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء »^(٥)

(١) النصص جمع الفصة وهي أن تقع اللقمة في الحلق فلم تكدرتسينه ، والمراد أن مع كل لذّة من لذات الدنيا آفات و بليات .

(٢) أى لا تكلفها ما جاوز نفسها ، أو لا تفوض اليها مهما أمكنك أمورك .

(٣) القهرمان - بفتح القاف والراء - : الوكيل والأمين والمفوض اليه امور البيت و الدار . وقوله عليه السلام و فدارها ، من المداراة .

(٤) أى ارض عن الله تعالى فيما قدر وقضى لاسيما بالنظر الى نفسك فانه تعالى لا يفعل

بعباده الا الاصلح . (م)

(٥) آل عمران : ١٧٣ .

وعجبت لمن اغتمَّ كيف لا يفزع إلى قوله تعالى : « لا إله إلا أنت سبحانك إنني كنت من الظالمين » ، فإني سمعت الله عزَّ وجلَّ يقول بعقبها : « فاستجبنا له ونجيناه من الغمِّ » وكذلك نجي المؤمنين ، ^(١) وعجبت لمن مُكربه كيف لا يفزع إلى قوله تعالى « وأوفِّضْ أُمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ » ، ^(٢) فإني سمعت الله عزَّ وجلَّ يقول بعقبها : « فوقاه الله سيئات ما مكروا » ، وعجبت لمن أراد الدنيا وزينتها كيف لا يفزع إلى قوله تعالى : « ما شاء الله لا قوة إلا بالله » ، فإني سمعت الله عزَّ وجلَّ يقول بعقبها : « إن ترن ألا أقلّ منك مالا وولداً فعسى ربّي أن يؤتينا خيراً من جنّتك - الآية » ، ^(٣) ودعى موجبة ، ^(٤) .

٥٨٣٩ ٧٥ - وروى محمد بن زياد الأزدی ، عن أبان بن عثمان الأحمري عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام : « أنه جاء إليه رجل فقال له : بأبي أنت وأُمّي يا ابن رسول الله علّمني موعظة فقال له عليه السلام : « إن كان الله تبارك وتعالى قد تكفّل بالرّزق فاهتمامك لما ذا ؟ وإن كان الرّزق مقسوماً فالحرص لما ذا ؟ وإن كان الحساب حقّاً فالجمع لما ذا ؟ وإن كان الخلف ^(٥) من الله عزَّ وجلَّ حقّاً فالبخل لما ذا ؟ وإن كانت العقوبة من الله عزَّ وجلَّ النار فالمعصية لما ذا ؟ وإن كان الموت حقّاً فالفرح لما ذا ؟ وإن كان العرض على الله عزَّ وجلَّ حقّاً فالمكر لما ذا ؟ وإن كان الشيطان عدواً فالغفلة لما ذا ؟ وإن كان الممرُّ على الصراط حقّاً فالعجب لما ذا ؟ وإن كان كلُّ شيء بقضاء من الله وقدره فالحزن لما ذا ؟ وإن كانت الدنيا فانية فالطمأنينة إليها

(١) الانبياء : ٨٨ .

(٢) المؤمن : ٢٢ قاله مؤمن آل فرعون عندما أرادوا قتله .

(٣) الكهف : ٤١ .

(٤) أى يرد منها وجوب متعلّقها و تحقّقها وليست لمجرد الترجي (مراد) وقال المولى المجلسي أى ماورد من أمثاله فى كلام الله تعالى فهو وعد واجب فان أمثاله من الكريم بمنزلة الواقع سيما اذا كان من الاكرمين .

(٥) الخلف - بفتح الخاء المعجمة - : العوض ، والمراد العوض فى الدنيا والاخرة .

لما ذاء^(١) .

٥٨٤٠ - ٧٦ - وقال عليه السلام : « إني لأرحم ثلاثة وحق لهم أن يرجوا : عزيز أصابته مذلّة بعد العزّ ، وغنيّ أصابته حاجة بعد الفنى ، وعالم يستخفّ به أهله والجهلة »^(٢) .

٥٨٤١ - ٧٧ - وقال عليه السلام : « خمس من كما أقول : ليست لبخيل راحة ، ولا لحسود لذّة ، ولا للمملوك وفاة^(٣) ، ولا لكذوب مروءة ، ولا يسود سفيه »^(٤) .

٥٨٤٢ - ٧٨ - وقال رسول الله ﷺ : « إنكم لن تموا الناس بأموالكم فمعوهم بأخلافكم »^(٥) .

٥٨٤٣ - ٧٩ - وروى يونس بن ظبيان^(٦) عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : « الاشتهار بالعبادة ريبة^(٧) ، إن أمي حدثني عن أبيه ، عن جدّه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : أعبد الناس من أقام الفرائض^(٨) ، وأسخر الناس من أدّى

(١) الخبر رواه المصنف بلفظه فى الامالى المجلس الثانى مسنداً عن محمد بن زياد الازدى عنه عليه السلام .

(٢) رواه المصنف فى الخصال ص ٨٧ بسند صحيح عن عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام .

(٣) كذا وفى نسخة « ولا لمولود وفاة » و رواه المصنف فى الخصال ص ٢٧١ مسنداً عن أبى على بن راشد رفعه الى الصادق عليه السلام وفيه « ولا لمولود » .

(٤) أى لا يعير السفيه سيد القوم فى الحقيقة .

(٥) رواه المصنف فى الامالى المجلس الثالث فى الضيف عن غياث بن ابراهيم عن أبى عبدالله عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن النبى صلى الله عليه وآله .

(٦) رواه المصنف فى الامالى المجلس السادس بسند ضعيف عن يونس بن ظبيان .

(٧) أى يحصل الشك فى اخلاصه أو يخاف أن يدخله المعب والكبر والرياء والسمعة فكلما كان أخفى كان بالاخلاص أنسب ، و الظاهر أن ما بعده استشهاده ويكون المراد أن اظهار الواجبات كاف فى المبادات الظاهرة لانها بعيد من الرياء لما يفعلها جميع الناس .

(٨) الحصر اضافى بالنسبة الى من يقيم النوافل رياء ، أو يكون المراد جميع الفرائض التى منها اجتناب المحرمات ، والاول أظهر . (م)

زكاة ماله ، وأزهد الناس من اجتناب الحرام ، وأتقى الناس من قال الحق فيما له وعليه ، وأعدل الناس من رضى للناس ما يرضى لنفسه وكره لهم ما يكره لنفسه ، وأكيس الناس من كان أشد ذكراً للموت ، وأغبط الناس من كان تحت التراب قد أمن العقاب ويرجو الثواب ، وأغفل الناس من لم يتعظ بتغيير الدنيا من حال إلى حال ، وأعظم الناس في الدنيا خطراً من لم يجعل للدنيا عنده خطراً ^(١) ، وأعلم الناس من جمع علم الناس إلى علمه ، وأشجع الناس من غلب هواه ، وأكثر الناس قيمة أكثرهم علماً ، وأقل الناس قيمة أقلهم علماً ، وأقل الناس لذّة الحسود ، وأقل الناس راحة البخيل ، وأبخل الناس من بخل بما افترض الله عز وجلّ عليه ، وأولى الناس بالحق أعلمهم به ، وأقل الناس حرمة الفاسق ^(٢) وأقل الناس وفاء المملوك ^(٣) ، وأقل الناس صديقاً الملك ، وأفقر الناس الطامع ، وأغنى الناس من لم يكن للحرص أسيراً ، وأفضل الناس إيماناً أحسنهم خلفاً ، وأكرم الناس أتقاهم ، وأعظم الناس قدراً من ترك ما لا يمينه ، وأدورع الناس من ترك المراء وإن كان محققاً ، وأقل الناس مروءة من كان كاذباً ، وأشقى الناس المملوك ، وأمقت الناس المتكبر وأشد الناس اجتهداً من ترك الذنوب ، وأحكم الناس من فرّ من جهال الناس ^(٤) ، وأسعد الناس من خالط كرام الناس ، وأعقل الناس أشدّهم مداراة للناس ، وأولى الناس بالتهمة من جالس أهل التهمة ، وأعنى الناس من قتل غير قاتله ^(٥) أو ضرب

(١) الخطر - محرّكة : القدر والمنزلة .

(٢) ولهذا لاغية له وإن كانت الغيبة فى غير فقه .

(٣) فى بعض النسخ « الملوک » .

(٤) فى بعض النسخ « أحلم الناس الخ » ، والمعنى أن أكثر الناس عقلاً أو علماً - على اختلاف

النسخ - من فر من الجهال والمراد من الجهل الجهل الذى فى مقابل العقل لا ما يقابل السلم ، أو المراد به الجهل المركب دون البسيط لانه لا ينبى على المالم ترك تعليم الجاهل اذا كان فى مقام التعليم .

(٥) أى قتل من لا يريد قتله ، وهكذا المعنى فى الجملة الآتية ، وقد تقدم .

غير ضاربه ، وأولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة ، وأحقُّ الناس بالذَّنب السفيه المغتَاب ^(١) ، وأذلُّ الناس من أهان الناس ، وأحزم الناس أكَظَمهم للفيظ ، وأصلح الناس أصلحهم للناس ، وخير الناس من انتفع به الناس .

٥٨٤٤ ٨٠ - و «مرّة أمير المؤمنين عليه السلام ^(٢) برجل يتكلم بفضول الكلام فوقف عليه ثم قال : يا هذا إنك تملئ على حافظيك كتاباً إلى ربك فتكلم بما يعينك ودع ما لا يعينك .

٥٨٤٥ ٨١ - وقال عليه السلام ^(٣) : « لا يزال الرجل المسلم يكتب محسناً ما دام ساكناً فإذا تكلم كتب محسناً أو مسيئاً .

٥٨٤٦ ٨٢ - وقال الصادق عليه السلام : « الصمت كنز وافر ، وزين العليم ، وستر الجاهل » ^(٤) .

٥٨٤٧ ٨٣ - وقال عليه السلام : « كلام في حقٍّ خير من سكوت على باطل » ^(٥)

٥٨٤٨ ٨٤ - وروى إسماعيل بن مسلم ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : كانت الفقهاء والحكماء إذا كاتب بعضهم بعضاً كتبوا بثلاث ليس معهنَّ رابعة : من كانت الآخرة همّة كفاه الله همّة من الدنيا ومن أصلح سريره أصلح الله علاقته ، ومن أصلح فيما بينه وبين الله أصلح الله فيما بينه وبين الناس » ^(٦) .

٥٨٤٩ ٨٥ - وقال رسول الله ﷺ : « طوبى لمن طال عمره ، وحسن عمله ، فحسّن

(١) أى الذى يسفه فى الحضور وينتاب فى الغيبة . (م)

(٢) رواه المصنف فى الامالى المجلس التاسع مسنداً عن سليمان بن جعفر الجعفرى

عن أبى الحسن الاول عليه السلام .

(٣) رواه الكلينى ج ٢ ص ١١٦ بسند مرسل عن أبى عبدالله عليه السلام .

(٤) رواه المؤلف والمفيد فى الاختصاص ٢٣٢ عن داود الرقى عن أبى عبدالله عليه السلام .

(٥) وقد يكون السكوت حراماً والكلام واجباً ، ففى النهج د لاخير فى الصمت هن الحكم ، كما أنه لا خير فى القول بالجهل .

(٦) رواه المصنف فى الخصال ص ١٢٩ طبع مكتبة الصدوق .

منقلبه إذ رضى عنه ربّه ، وويل لمن طال عمره ، وساء عمله ، فساء منقلبه إذ سخط عليه ربّه عزّ وجلّ ،^(١) .

٥٨٥٠ ٨٦- وروى عمرو بن شعمر ، عن جابر بن يزيد الجعفي عن أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر عليه السلام قال : « أوحى الله عزّ وجلّ إلى رسوله ﷺ أني شكرت لجعفر ابن أبي طالب أربع خصال فدعاه النبي ﷺ فأخبره ، فقال : لو لا أن الله تبارك وتعالى أخبرك ما أخبرتك ، ما شربت خمراً قط ، لأنني علمت أني إن شربتها زال عقلي ، وما كذبت قط ، لأن الكذب ينقص المروءة ، وما زبيت قط ، لأنني خفت أني إذا عملت عمل يبي ، وما عبدت صنماً قط ، لأنني علمت أنه لا يضرك ولا ينفع ، قال : فضرب النبي ﷺ يده على عاتقه وقال : حق على الله عزّ وجلّ أن يجعل لك جناحين تطير بهما مع الملائكة في الجنة » .

٥٨٥١ ٨٧- وقال رسول الله ﷺ^(٢) قال الله جلّ جلاله : « عبادي كلّمكم ضالّ إلا من هديته^(٣) ، وكلّمكم فقير إلا من أغنيته^(٤) وكلّمكم مذب إلا من عصمته » .

٥٨٥٢ ٨٨- وفي رواية السكوني قال : قال عليّ عليه السلام : « ما من يوم يمرّ على ابن آدم إلا قال له ذلك اليوم : أنا يوم جديد ، وأنا عليك شهيد ، فقل في خيراً ، واعمل في خيراً ؛ أشهد لك به يوم القيامة ، فإنك لن تراني بعد هذا أبداً » .

(١) رواه المصنف في الحسن كالصحيح عن عبدالله بن فضل الهاشمي من حديث الصادق

عن آبائه عليهم السلام . وروى أبو نعيم صدره في الحلية عن عبدالله بن بسر عن النبي (ص) .

(٢) رواه المصنف في الامالي المجلس الثاني والعشرين عن علقة بن محمد الحضرمي

عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن النبي صلوات الله عليهم .

(٣) بالهدايات الخاصة أو الاعم بحيث يشمل هدايات الانبياء والاوصياء عليهم السلام

والاول اظهر ، والظاهر أن الخاصة تحصل بالامة كما قال تعالى « والذين اهتموا زادهم هدى

وآتهم تقواهم » . (مت)

(٤) أى بالغنا المعنوى والظاهرى والباطنى . (مت)

٥٨٥٣ ٨٩- وفي رواية مسعدة بن صدقة ^(١) قال : قال رسول الله ﷺ : « للمؤمن على المؤمن سبعة حقوق واجبة من الله عز وجل عليه ^(٢) : الإجلال له في عينه ، والود له في صدره ، والمواساة له في ماله ، وأن يحرم غيبته ^(٣) ، وأن يعود في مرضه ، وأن يشيع جنازته ، وأن لا يقول فيه بعد موته إلا خيراً » .

٥٨٥٤ ٩٠- وروى ابن أبي عمير ، عن أبي زياد النهدي ، عن عبدالله بن وهب ^(٤) عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال : « حسب المؤمن من الله نصرة أن يرى عدوه يعمل بمعاصي الله عز وجل » .

٥٨٥٥ ٩١- وروى ابن أبي عمير ، عن معاوية بن وهب ^(٥) عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال : « اصبر على أعداء النعم فإنك لن تكافي من عصي الله فيك بأفضل من أن تطيع الله فيه » ^(٦) .

٥٨٥٦ ٩٢- وروى الملعكي بن محمد البصري ، عن أحمد بن محمد بن عبدالله ، عن عمر [ابن زياد ، عن مدرك بن عبدالرحمن عن أبي عبدالله الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال :

(١) رواه المصنف في الخصال ص ٣٥١ عن أبيه ، عن الحميري ، عن هارون بن مسلم عنه عن جعفر بن محمد عليهما السلام بدون ذكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، و في الامالى المجلس التاسع مستنداً عن مسعدة عن الصادق عن آباءه عن أمير المؤمنين عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله .

(٢) زاد في الخصال « والله سائل عما صنع فيها » والمراد بالوجوب اللزوم .

(٣) زاد في الخصال هنا « وأن يحب له ما يحب لنفسه » والظاهر زيادتها من النسخ لانه تصير الحقوق ثمانية مع أنه قال « سبعة » .

(٤) رواه في الامالى المجلس الثامن والخمسين وفيه عن أبي زياد النهدي عن عبدالله بن بكير عن الصادق عليه السلام .

(٥) رواه الكليني ج ٢ ص ١١٠ بسند حسن كالصحيح عن معاوية بن وهب ، عن معاذ ابن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام كما في الامالى للمصنف فالظاهر سقوطه من قلم النسخ .
(٦) أريد بأعداء النعم الحساد ، وبالمصيان الحسد وما يترتب عليه ، و بالطاعة الصبر وكظم النيط .

« إذا كان يوم القيامة جمع الله عز وجل الناس في صعيد واحد ووضعت الموازين فتوزن دماء الشهداء مع مداد العلماء فيرجح مداد العلماء على دماء الشهداء » ^(١).

٥٨٥٧ ٩٣ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن عبدالله بن القاسم ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه عن عليّ عليه السلام قال : « كن لما لا ترجو أرجى منك لما ترجو ، فإنّ موسى بن ممران عليه السلام خرج يقتبس لأهله ناراً فكلّمه الله عز وجل فرجع نبياً ، وخرجت ملكة سبأ فأسلمت مع سليمان عليه السلام ، وخرج سحرة فرعون يطلبون العزة لفرعون فرجعوا مؤمنين » ^(٢).

٥٨٥٨ ٩٤ - وروى عبدالله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال « أشرف أمتي حملة القرآن وأصحاب الليل » ^(٣).

٥٨٥٩ ٩٥ - و« نزل جبرئيل عليه السلام ^(٤) على النبي صلى الله عليه وآله فقال له : يا جبرئيل عظمي فقال له : يا محمد عش ما شئت فإنك ميت ، واحبب من شئت فإنك مفارقة ، واعمل ما شئت فإنك ملاقيه ، شرف المؤمن صلاته بالليل ، وعزه كفه الأذى عن الناس ».

٥٨٦٠ ٩٦ - وروى الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق ابن عمار عن الصادق جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام « أن علياً عليه السلام كان يقول : ما من

(١) رواه في الامالي المجلس الثاني والثلاثين مسنداً عن المعلى .

(٢) رواه في الامالي المجلس الثالث والثلاثين مسنداً عن ابن أبي عمير .

(٣) رواه الطبراني في الكبير ، وعبد الرزاق في الجامع عن ابن عباس كما في الجامع الصغير . والمراد بحملة القرآن حفاظه الماملون بمقتضاه ويمكن أن يكون المراد الائمة عليهم السلام لكونهم حفاظه وحمله ممانيه ، والاول أظهر . والمراد بأصحاب الليل الذين يعيونه بالتهجد وتلاوة الكتاب والذكر والاستغفار .

(٤) رواه في الامالي المجلس الحادي والاربعين بسند عامي عن سهل بن سهل قال :

« جاء جبرئيل الى النبي (ص) فقال : يا محمد عش ماشئت - الخ » .

أحد ابتلي وإن عظمت بلواه بأحقّ بالدعاء من المعافي الذي لا يأمن البلاء» ^(١) .
 ٥٨٦١ ٩٧ - وروى علي بن مهزيار ، عن الحسين بن سعيد ^(٢) ، عن الحارث بن محمد
 ابن النعمان الأحول صاحب الطاق ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبد الله الصادق
 عن آبائه عليهم السلام قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أحبّ أن يكون أكرم الناس
 فليتبّ الله ، ومن أحبّ أن يكون أتقى الناس فليتبّ الله تعالى ، ومن أحبّ أن
 يكون أغنى الناس فليكن بما عند الله عزّ وجلّ أدنى منه بما في يده ، ثمّ قال عليه السلام : ألا
 أنبئكم بشرّ الناس ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : من أبغض الناس وأبغضه الناس
 ثمّ قال : ألا أنبئكم بشرّ من هذا ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : الذي لا
 يقبل عشرة ، ولا يقبل معذرة ، ولا يغفر ذنباً ، ثمّ قال : ألا أنبئكم بشرّ من هذا ؟
 قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : من لا يؤمن شرّه ، ولا يرجى خيره ، إن عيسى بن
 مريم عليه السّلام قام في بني إسرائيل فقال : يا بني إسرائيل لا تحدّثوا بالحكمة
 الجهال فتظلموها ، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم ، ولا تميّنوا الظالم على ظلمه فيبطل
 فضلكم ، الأمور ثلاثة : أمرٌ تبتّس لك رشده فاتّبعه ، وأمرٌ تبتّس لك غيّه فاجتنبه ،
 وأمرٌ اختلف فيه فردّه إلى الله عزّ وجلّ » .

٥٨٦٢ ٩٨ - وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن الحسن بن الجهم ، عن الفضيل بن
 يسار قال : قال الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام : « ما ضعف بدنٌ عمّا قويت عليه النية » .
 ٥٨٦٣ ٩٩ - وروى ابن فضال ، عن غالب بن عثمان ، عن شعيب العفريقي عن
 الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام قال : « من ملك نفسه إذا رغب ، وإذا رهب ، وإذا اشتوى
 وإذا غضب ، وإذا رضي حرّم الله جسده على المنّار » .
 ٥٨٦٤ ١٠٠ - و« سئل الصادق عليه السّلام عن الزّاهد في الدّنيا قال : الذي يترك حلالها

(١) رواه في الامالى المجلس الخامس والاربعين ، ويدل على أنه كما يلزم لرفع البلاء

في المرض كذلك يلزم لدفع المرض في الصحة والدفع أسهل . (م)

(٢) في الامالى « عن علي بن عبد الله الوراق ، عن سعد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن

مهزيار ، عن أخيه ، عن الحسين بن سعيد عن الحارث - الخ » .

مخافة حسابه ، ويترك حرامها مخافة عذابه ، ^(١) .

٥٨٦٥ ١٠١- وروى محمد بن سنان ، عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إن أحق الناس بأن يتمنى للناس الغنى البخلاء ، لأن الناس إذا استغنوا كفوا عن أموالهم ، وإن أحق الناس بأن يتمنى للناس الصلاح أهل العيوب لأن الناس إذا صلحوا كفوا عن تتبع عيوبهم ، وإن أحق الناس بأن يتمنى للناس الحلم أهل السفه الذين يحتاجون أن يعفى عن سفهمهم ، فأصبح أهل البخل يتمنون فقر الناس ، وأصبح أهل العيوب يتمنون معائب الناس ، وأصبح أهل السفه يتمنون سفه الناس ، وفي الفقر الحاجة إلى البخل ، وفي الفساد طلب عورة أهل العيوب ، و في السفد المكافأة بالذنوب » ^(٢) .

٥٨٦٦ ١٠٢- وروى عن أبي هاشم الجعفري ^(٣) أنه قال : « أصابتنى ضيقة شديدة فصرت إلى أبي الحسن علي بن محمد عليهما السلام فاستأذنت عليه فأذن لي فلما جلست قال : يا أبا هاشم أي نعم الله عليك تريد أن تؤدّي شكرها ؟ قال أبو هاشم : فوجئت ^(٤) فلم أدر ما أقول له ، فابتدأني عليه السلام فقال : « إن الله عز وجل رزقك الايمان فحرم به بدلك على النار ، ورزقك العافية فأعانك على الطاعة ، ورزقك القنوع فصانك عن التبذّر ^(٥) ، يا أبا هاشم إنما ابتدأتك بهذا لأنني ظننت أنك تريد أن تشكولي من فعل بك هذا ، قد أمرت لك بمائة دينار فخذها » .

٥٨٦٧ ١٠٣- وروى محمد بن سنان ، عن طلحة بن زيد قال : سمعت أبا عبدالله الصادق عليه السلام يقول : « العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق فلا تزيد

(١) رواه في العيون والامالي عن المفسر الجرجاني (صاحب تفسير المسمى) عنه عليه السلام عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام ، وقيل رواه : الكليني في الحسن كالصحيح .

(٢) رواه في الامالي المجلس الحادي والستين .

(٣) رواه في الامالي المجلس الرابع والستين مسنداً عنه .

(٤) أي سكت وأطرت رأسى .

(٥) أي حفظك بالقناعة عن تبذّر وجهك عند لثام الناس . (مت)

سرعة السير من الطريق إلا بعداً ، ^(١) .

٥٨٦٨ ١٠٤ - وقال الصادق عليه السلام ^(٢) : « النوم راحة للجسد ، والنطق راحة للروح وال سكوت راحة للعقل » ^(٣) .

٥٨٦٩ ١٠٥ - وروى محمد بن سنان ، عن المفضل بن عمر قال : قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام « من لم يكن له واعظٌ من قلبه وزاجر من نفسه ، ولم يكن له قرين مرشد استمكن عدوه من عنقه » ^(٤) .

٥٨٧٠ ١٠٦ - وروى جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي قال : حدثنا جعفر بن محمد بن سهل ، عن سعيد بن محمد ، عن مسعدة قال : قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام « إن عيال الرجل أَسْرَؤهُ ، فمن أنعم الله عليه نعمة فليوسع على أسرائه ، فإن لم يفعل أوشك أن تزول تلك النعمة » .

٥٨٧١ ١٠٧ - وروى صفوان بن يحيى ، عن أبي الصباح الكناني قال : قلت للصادق جعفر بن محمد عليه السلام : « أخبرني عن هذا القول قول من هو ؟ » « أسأل الله الإيمان والتقوى ، وأعوذ بالله من شر عاقبة الأمور » ، إن أشرف الحديث ذكر الله تعالى ، ورأس الحكمة طاعته ، وأصدق القول وأبلغ الموعدة وأحسن القصص كتاب الله ، وأوثق العرى الإيمان بالله ، وخير الملل ملّة إبراهيم عليه السلام ، وأحسن السفن سفن الأنبياء وأحسن الهدى هدى محمد ، وخير الزاد التقوى ، وخير العلم ما نفع ، وخير الهدى ما اتبع ، وخير الغنى غنى النفس ، وخير ما ألقى في القلب اليقين ، وزينة الحديث الصدق ، وزينة العلم الإحسان ، وأشرف الموت قتل الشهادة ، وخير الأمور خيرها عاقبة ، وما قلّ وكفى خيرٌ مما كثر وألهمى ، والشقي من شقي في بطن أمّه ، والسعيد من وعظ بغيره ، وأكيس الكيس التقى ، وأحق الحق الفجور ، وشر الروايا ^(٥) روايا

(١) رواء في الامالي المجلس الخامس والستين مسنداً عن محمد بن سنان .

(٢) رواء في الامالي المجلس الثامن والستين مسنداً عن سعدان بن مسلم عنه (ع) .

(٣) أي السكوت عن فضول الكلام وعمالا يعني .

(٤) رواء في الامالي المجلس الثامن والستين مسنداً عن محمد بن سنان .

(٥) جمع روية وهي ما يروى الانسان في نفسه من قول أو فعل .

الكذب، وشرُّ الأمور محدثاتها ^(١)، وشرُّ العمى عمى القلب. وشرُّ الندامة ندامة يوم القيامة، وأعظم المخطئين عند الله عز وجل لسان الكذاب، وشرُّ الكسب كسب الرِّبَا، وشرُّ المأكل أكل مال اليتيم ظلماً، وأحسن زينة الرِّجل السَّكينة مع الإيمان، ومن تَبَعَ المَشْمَعَةَ يَشْمَعِ اللهُ به ^(٢)، ومن يعرف البلاء يصبر عليه ^(٣)، ومن لا يعرفه ينكره، والرِّيب كفر، ومن يستكبر يضعه الله، ومن يقطع الشيطان يعص الله، ومن يعص الله يعذب به الله، ومن يشكره يزدده الله، ومن يصبر على الرِّزَّة يغيثه الله، ومن يتوكل على الله فحسبه الله، ومن يتوكل على الله يؤجره الله، لا تسخطوا الله برضا أحد من خلقه، ولا تنفروا إلى أحد من الخلق بتباعد من الله، فإنَّ الله عز وجل ليس بينه وبين أحد من الخلق شيءٌ فيعطيه به خيراً أو يصرف به عنه سوءاً إلا بطاعته وابتغاء مرضاته، إنَّ طاعة الله تبارك وتعالى نجاح كل خير يبتغى ونجاة من كل شرٍّ يبتغى، وإنَّ الله عز وجل يعصم من أطاعه، ولا يعصم منه من عصاه، ولا يجد الهارب من الله مهرباً فإنَّ أمر الله تعالى ذكره نازل باذلاله ولو كره الخلائق، وكَلِّمًا هو آت قريب، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، تعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إنَّ الله شديد العقاب، فقال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: هذا قول رسول الله ﷺ ^(٤).

٥٨٧٢ ١٠٨ - وقال رسول الله ﷺ ^(٥): «قال الله جلَّ جلاله: أَيُّمَا عَبْدٍ أَطَاعَنِي

(١) أى البدع فى الدين أو كل مالم يكن فى زمن النبى والائمة عليهم السلام.

(٢) فى النهاية فى الحديث ومن يتبع المشمة يشمع الله به المشمة المزاح والضحك، أراد من استهزأ بالناس جازاه الله مجازاة فعله، وقيل: أراد من كان من شأنه اللعب والاستهزاء بالناس أساءه الله الى حالة يعيب به ويستهزأ منه فيها.

(٣) المراد بمعرفة البلاء معرفة ما يترتب عليه من الموض، أو معرفة أنه من الله تعالى ولا يريد سبحانه به الا الصلح.

(٤) رواه فى الامالى بشامه فى المجلس الرابع والسبعين عن أبيه، عن على بن ابراهيم. عن أبيه، عن صفوان.

(٥) رواه فى الامالى المجلس الرابع والسبعين عن ابن الوليد عن الصغار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن أبي عبد الله عن آبائه عليهم السلام عنه (ص).

لم أكله إلى غيري ، وأبما عبد عصاني وكلته إلى نفسه ثم لم أبال في أيّ واد هلك .
 ٥٨٧٣ ١٠٩ - وروى محمد بن أبي عمير ، عن عيسى الفرّاء ، عن عبد الله بن أبي يعفور
 قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « قال أبو جعفر الباقر عليه السلام : من كان ظاهره أرجح
 من باطنه خفّ ميزانه » (١) .

٥٨٧٤ ١١٠ - وقال رسول الله صلى الله عليه وآله قال الله عز وجل : « إذا عصاني من خلقي
 من يعرفني سلّطت عليه من خلقي من لا يعرفني » (٢) .

٥٨٧٥ ١١١ - وروى ابن أبي عمير ، عن إسحاق بن عمار قال : قال الصادق عليه السلام :
 « يا إسحاق صانع المنافق بلسانك ، وأخلص ودك للمؤمن ، وإن جالسك يهودي
 فأحسن مجالسته » .

٥٨٧٦ ١١٢ - وروى المفضل بن عمر ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن
 جدّه عليه السلام قال : « قيل للحسين بن علي عليه السلام : كيف أصبحت يا ابن رسول الله ؟ قال :
 أصبحت ولي ربّ فوقّي ، والنار أمامي ، والموت يطلبني ، والحساب محدد بي ، وأنا
 مرتنه بعملي ، لا أجد ما أحبّ ولا أدفع ما أكره ، والأمور بيد غيري ، فإن شاء
 عذّبني ، وإن شاء عفا عني ، فأني فقير أفقر منّي » (٣) .

٥٨٧٧ ١١٣ - وروى المفضل عن الصادق عليه السلام أنّه قال : « وقع بين سلمان الفارسي
 - رحمه الله عليه - وبين رجل خصومة فقال الرجل لسلمان : من أنت ؟ وما أنت ؟
 فقال سلمان : أما أوّلي وأوّلئك فنطافة قذرة ، وأما آخري وآخرك فجيفة متقنة فإذا
 كان يوم القيامة ونصبت الموازين فمن ثقلت موازينه فهو الكريم ، ومن خفت
 موازينه فهو اللّئيم » .

(١) رواه في الامالي المجلس الرابع والسبعين في الصحيح عن ابن أبي عمير .

(٢) رواه المصنف في الامالي المجلس الأربعين مسنداً عن زيد بن علي عن أبيه عليه السلام

والكليني في الموثق كالصحيح عن عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٣) رواه المصنف في الامالي المجلس التاسع والثمانين مسنداً عن المفضل .

٥٨٧٨ ١١٤- قال المفضل : وسمعت الصادق عليه السلام يقول : « بليّة الناس علينا عظيمة إن دعوانهم لم يجيبونا ، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا » ^(١) .

٥٨٧٩ ١١٥- وقال أمير المؤمنين عليه السلام ^(٢) : « جمع الخير كله في ثلاث خصال : النظر والسكوت والكلام ، فكلُّ نظر ليس فيه اعتبار فهو سهو ^(٣) وكلُّ كلام ليس فيه ذكر فهو لغو ، وكلُّ سكوت ليس فيه فكرة فهو غفلة ^(٤) ، فطوبى لمن كان نظره عبثاً ، وسكوته فكرياً ، وكلامه ذكرياً ، وبكى على خطيئته ، وأمن الناس شره » .

٥٨٨٠ ١١٦- وقال الصادق عليه السلام ^(٥) : « أوحى الله عز وجل إلى آدم عليه السلام يا آدم إني أجمع ^(٦) لك الخير كله في أربع كلمات : واحدة لي ، وواحد لك ، وواحدة فيما بيني وبينك ، وواحدة فيما بينك وبين الناس ، فأما التي لي : فتعبدني ولا تشرك بي شيئاً ، وأما التي لك : فأجازيك بعملك أحوج ما تكون إليه ^(٧) وأما التي فيما بيني وبينك : فمليك الدعاء وعليّ الإجابة ، وأما التي بينك وبين الناس : فترضى للناس

(١) مروى في الامالى المجلس التاسع والثمانين مسنداً عن المفضل .

(٢) رواه في الامالى المجلس الثامن عن أبيه ، عن الحميري عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام عنه عليه السلام . وفي الخصال ص ٩٨ بسند آخر صحيح أيضاً عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه .
(٣) كذا في جميع النسخ وفي الخصال أيضاً ويخطر بالبال أنه كان في الاصل « فهو لهو » ، فصحف .

(٤) في الامالى والخصال هذه الجملة مقدمة على الجملة السابقة وهو الصواب بالنظر الى أول الخبر و آخره .

(٥) رواه المصنف في الخصال ص ٢٢٣ مسنداً عن يعقوب بن شبيب ، والكليني ج ٢ ص ١٤٦ .

(٦) في الخصال والكافي « انى سأجمع » .

(٧) « أحوج » ظرف زمان مضاف الى « ما » المصدرية ، ونسبة الاحتياج الى الكون على المجاز ، و « تكون » تامة ، و « اليه » متعلق بالاحوج وضميره راجع الى الجزء الذي في ضمن « اجازيك » ، وفي بعض النسخ والخصال والكافي « اجزيك » .

ما ترضى لنفسك .

٨٨١ ١١٧ - وقال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام^(١) : « العافية نعمة خفية إذا وجدت نُسيت ، وإذا فُقدت ذُكرت » .

٨٨٢ ١١٨ - وروى السكوني^(٢) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : كلمتان غريبتان فاحتملوهما : كلمة حكمة من سفيه فاقبلوها وكلمة سَفَه من حكيم فاغفروها »^(٣) .

٨٨٣ ١١٩ - وروى عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد الجعفي^(٤) ، عن أبي جعفر محمد ابن علي الباقر ، عن أبيه ، عن جدّه عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في خطبة خطبها بعد موت النبي ﷺ^(٥) : « أيها الناس إنه لا شرف أعلى من الإسلام ولا كرم أعز من التقوى ، ولا معقل أحرز من الورع ، ولا شفيح أنجح من التوبة ، ولا كنز أنفع من العلم ، ولا عز أرفع من الحلم ، ولا حسب أبلغ من الأدب »^(٦) ، ولا نصب أوضع من القضب ، ولا جمال أزين من العقل ، ولا سواة أسوأ من الكذب ، ولا حافظ أحفظ من الصمت ، ولا لباس أجمل من العافية ، ولا غائب أقرب من الموت ، أيها الناس إنه من مشى على وجه الأرض فإنه يصير إلى بطنها ، والليل والنهار مسرعان في هدم الأعمار ، ولكلّ ذي رفق قوت ، ولكلّ حيّة آكل ، وأنت قوت الموت ، وإن من عرف الأيام لن يغفل عن الاستعداد ، لن ينجو من الموت غني بماله ولا فقير لا قلاله^(٧)

(١) رواه في الامالى المجلس الاربعين بسند عامى عن محمد بن حرب الهلالى أمير المدينة

عنه عليه السلام .

(٢) رواه في الخصال ص ٣٤ عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن ابراهيم بن هاشم ،

عن النوفلى ، عن السكوني .

(٣) رواها الكليني في روضة الكافي ص ١٨ والمصنف فى الامالى بتمامها وهى معروفة

بخطبة الوسيلة .

(٤) فى نسخة « أرفع » مكان « أبلغ » .

(٥) بأن يرحم اذا لا يلتفت اليه من حيث أن ليس له وقع ومنزلة بل وجوده كعدمه .

أشدّها النَّاس من خاف ربّه كفّ ظلمه ، ومن لم يرع في كلامه أظهر هجره ^(١) ، ومن لم يعرف الخير من الشرّ فهو بمنزلة البهم ، ما أصغر المصيبة مع عظم الفاقة غداً ، هيهات وما تناكرتم إلّا لما فيكم من المعاصي والذنوب ، فما أقرب الرّاحة من التعب والبؤس من النعم ^(٢) ، وما شرّ بشرٍ بعده الجنّة ، وما خيرُ بخيرٍ بعده النّار ، وكلُّ نعيم دون الجنّة محقور ، وكلُّ بلاء دون النّار عافية .

٥٨٨٤ ١٢٥ - وفي رواية إسماعيل بن مسلم قال ^(٣) : « قال رسول الله ﷺ : ثلاث أخافهنّ على أمتي من بعدى : الضلالة بعد الهدى ، ومضلات الفتن ، وشهوة البطن والفرج » .

٥٨٨٥ ١٢١ - « مرّ رسول الله ﷺ بقوم يتشاءلون حجراً ^(٤) فقال : ما هذا ، وما يدعوكم إليه ؟ قالوا : لنعرف أشدّنا وأقوانا ، قال : أفلا أدلكم على أشدّكم وأقواكم قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : أشدّكم وأقواكم الذي إذا رضي لم يدخله رضاه في إنم ولا باطل ، وإذا سخط لم يخرج سخطه من قول الحقّ ، وإذا ملك لم يتعاط ما ليس له ^(٥) . وفي خبر آخر : « وإذا قدر لم يتعاط ما ليس له بحقّ » .

٥٨٨٦ ١٢٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولّاد الحنّاط قال ^(٦) : « سألت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : « وبالوالدين إحساناً »

(١) الهجر - بالنم - الاسم من الاهجار وهو الافحاش في المنطق ، والخنأ (الصحاح) .

(٢) أى ما أقرب راحة الدنيا من تعب الآخرة ، وما أقرب شدة الدنيا من نعم

الآخرة . (مراد)

(٣) يعنى الصادق عليه السلام لان كلما رواه السكونى فهو من حديث أبى عبد الله عليه السلام .

(٤) رواء المصنف فى الامالى المجلس السادس مسنداً هن غياث بن ابراهيم عن جعفر

ابن محمد عن آباءه عليهم السلام وفيه «يربعون» مكان « يتشاكلون » أى يرفعونها على التناوب

ويربعون بهذا المعنى أيضاً وأصل يتشاكلون يتشاولون وقلبت الواو همزة لوقوعها بعد الالف .

(٥) التناطى : التناول والاخذ ، وفى الامالى « اذا قدر لم يتعاط ما ليس له بحق » أى

لم يأخذ ما ليس له .

(٦) رواء الكلينى أيضاً فى الصحيح ج ٢ ص ١٥٧ .

ما هذا الاحسان؟ فقال : الا احسان أن تحسن صحبتهم وأن لا تكلفهما أن يسألاك شيئاً مما يحتاجون إليه ، وإن كانا مستغنيين ، إن الله عز وجل يقول : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » ^(١) ثم قال ﷺ : « إِمَّا يَلْعُنُ عَنْكَ الْكَبِيرُ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُمَّ » ، إن أضجرك « ولا تنهرهما » ^(٢) « إن ضرباك « وقل لهما قولاً كريماً ، والقول الكريم أن تقول لهما : غفر الله لكما فذاك منك قول كريم » واخفض لهما جناح الذل من الرُّحمة ، وهو أن لا تملأ عينيك من النظر إليهما وتنظر إليهما برحمة ورأفة ، وأن لا ترفع صوتك فوق أصواتهما ولا يدك فوق أيديهما ولا تتقدم قدماًهما .

٥٨٨٧ ١٢٣ - وروى الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن عائذ الأحسي ، عن أبي حمزة الثمالي قال : قال زين العابدين علي بن الحسين ﷺ : « أَلَا إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحْسَنُكُمْ عَمَلًا ، وَإِنَّ أَعْظَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ حَظًّا أَعْظَمَكُمْ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ رَغْبَةً ، وَإِنَّ أَنْجَى النَّاسِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ أَشَدَّهُمْ لَهَّ خَشْيَةً ، وَإِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنْ اللَّهِ أَوْسَعَكُمْ خُلُقًا ، وَإِنَّ أَرْضَاكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَسْبَغَكُمْ عَلَى عِيَالِهِ ، وَإِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ » .

٥٨٨٨ ١٢٤ - وروى الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن موسى بن جعفر ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ : « يَا بَنِي إِيَّاكَ أَنْ يَرَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَعْصِيَةٍ نَهَاكَ عَنْهَا ، وَإِيَّاكَ أَنْ يَفْقِدَكَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ طَاعَةِ أَمْرِكَ بِهَا ، وَعَلَيْكَ بِالْجِدِّ وَلَا تَخْرُجَنَّ نَفْسَكَ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُعْبُدُ حَقَّ عِبَادَتِهِ ، وَإِيَّاكَ وَالْمُزَاحَ ^(٣) فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِنُورِ إِيْمَانِكَ وَيَسْتَخْفُّ بِمُرُوءَتِكَ ، وَإِيَّاكَ وَالْكَسَلَ

(١) ظاهر الخبر أن المراد بالبر في الآية بر الوالدين ، ويمكن أن يكون المراد أعم منه ويكون إيرادها لشمولها له بعمومها ، وعلى التقديرين الاستشهاد أما لاصل البر أولان الآية شاملة للاتفاق قبل السؤال وحال الفنى لعدم التقييد فيها بالفقر والسؤال . (المرأة)

(٢) أى لا تزجرهما باغلاظ وصياح وسوء خطاب أو رد .

(٣) المزاح - بضم الميم - : الهزل و المداعبة والمراد كثرته فان القليل منه ربما عد

من حسن الخلق .

والضجر فأنهما يمتنانك حظك من الدنيا والآخرة .

٥٨٨٩ ١٢٥ - وروى علي بن الحكم ، عن هشام بن سالم عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام قال : « الدنيا طالبة ومطلوبة ، فمن طلب الدنيا طلبه الموت حتى يخرج منه ^(١) ، ومن طلب الآخرة طلبته الدنيا حتى توفي به رزقه » .

٥٨٩٠ ١٢٦ - وقال الصادق عليه السلام : « حسب المؤمن من الله نصرة أن يرى عدوه يعمل بمعاصي الله عز وجل » ^(٢) .

٥٨٩١ ١٢٧ - وقال النبي ﷺ : « بادروا إلى رياض الجنة ، قالوا : يا رسول الله وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر » ^(٣) .

٥٨٩٢ ١٢٨ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن آدم ، عن أبيه عن أبي الحسن الرضا ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام : يا علي لا تشاورن جباباً فإنه يضيق عليك المخرج ، ولا تشاورن بخیلاً فإنه يقصر بك عن غابتك ، ولا تشاورن حريصاً فإنه يزيبن لك شراً ، واعلم أن الجبن والبخل والحرص غريزة يجمعها سوء الظن » .

(١) من طلب الدنيا لم يصل اليها غالباً ولو وصل الى بعضها فلا يرضى بها ويشغل بتحصيل غيرها ويأتيه الموت ولم يصل الى مراده ، ولو وصل فتركها والخروج منها أشد والحسرة أعظم . (م)

(٢) تقدم تحت رقم ٥٨٥١ عن عبدالله بن وهب عنه عليه السلام .

(٣) رواه في الامالى المجلس الثامن والخمسين مسنداً عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله .

(٤) أى المجامع التى يطلب فيها العلوم الدينية فان الحلق التى وصلت اليها من طرق الاصحاب الى النبي والائمة عليهم السلام هي هذه المجامع أو التى يوعظ فيها ، وأما التى اشتهرت من الاجتماع للذكر الجلى فلم يصل اليها عنهم عليهم السلام ، وهذه بطرق العامة أشبه كما روى الكليني فى القوى عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : « من ذكر الله فى السر فقد ذكر الله كثيراً ، ان المنافقين كانوا يذكرون الله علانية ولا يذكرونه فى السر فقال الله عز وجل ويرآون الناس ولا يذكرون الله الا قليلاً » . (م)

٥٨٩٣ ١٢٩ - وروى الحسن بن محبوب ، عن الهيثم بن واقد قال : سمعت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول : « من أخرجه الله عز وجل من ذل المعاصي إلى عز التقوى أغناه الله بلا مال ، وأعزاه بلا عشيرة ، وآتاه بلا أنيس ، ومن خاف الله عز وجل أخاف الله منه كل شيء ، ومن لم يخف الله عز وجل أخافه الله من كل شيء ، ومن لم رضي من الله عز وجل باليسير من الرزق رضي الله عنه باليسير من العمل ، ومن لم يستمع من طلب المعاش خفت مؤنته ونعم أهله ، ومن زهد في الدنيا أثبت الله الحكمة في قلبه ، وأنطق بها لسانه وبصره عيوب الدنيا داءها ودواءها ، وأخرجه من الدنيا سالماً إلى دار السلام » .

٥٨٩٤ ١٣٠ - وروى أبو حمزة الثمالي^(١) قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : « لما حضرت أباي عليه السلام الوفاة ضمنني إلى صدره ثم قال : يا بني اصبر على الحق وإن كان مرراً يوف إليك أجرك بغير حساب » .

٥٨٩٥ ١٣١ - وروى ابن مسكان ، عن عبدالله بن أبي يعفور قال : قال الصادق جعفر ابن محمد عليه السلام لرجل : « اجعل قلبك قريناً تزاوله ^(٢) ، واجعل علمك والداً تتبعه ، واجعل نفسك عدواً تجاهده ، واجعل مالك كمارية تردّها » .

٥٨٩٦ ١٣٢ - وقال عليه السلام : « جاهد هواك كما تجاهد عدوك » .

٥٨٩٧ ١٣٣ - وروى الحسن بن راشد ، عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : علمني يا رسول الله شيئاً فقال عليه السلام : عليك باليأس مما في أيدي الناس فإنه الغنى الحاضر ، قال : زدني يا رسول الله ، قال : إياك والطمع فإنه الفقر الحاضر ، قال : زدني يا رسول الله ، قال : إذا هممت بأمر فتدبر » .

(١) رواه الكليني ج ٢ ص ٩١ مسنداً عن عيسى بن بشر عن أبي حمزة ، وصدره هكذا

قال : « قال أبو جعفر عليه السلام : لما حضرت أبي علي بن الحسين عليهما السلام حين حضرته الوفاة ضمنني إلى صدره وقال : يا بني أوصيك بما أوصاني به أبي حين حضرته الوفاة و بما ذكر أن أباه أوصاه به ، وهكذا رواه المصنف في الامالي المجلس الرابع والثلاثين مسنداً عن عيسى بن بشر عن أبي حمزة . وبشر بشير أحدهما تصحيف الآخر .

(٢) أي مصاحباً تعاشره أو تشاوره .

عاقبته فإن يك خيراً أو رشداً اتبعته وإن يك شراً أو غيياً تركته .

٥٨٩٨ - ١٣٤ - وروى الحسين بن يزيد عن علي بن غراب قال : قال الصادق جعفر ابن محمد عليه السلام : « من خلا بذنب فراقب الله تعالى ذكره فيه ^(١) واستحي من الحفظة غفر الله عز وجل له جميع ذنوبه وإن كانت مثل ذنوب النفلين . »

٥٨٩٩ - ١٣٥ - وروى العباس بن بكار الضبي قال : حدثنا محمد بن سليمان الكوفي البرزاز قال : حدثنا عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال : « من مات يوم الخميس ^(٢) بعد زوال الشمس إلى يوم الجمعة وقت الزوال وكان مؤمناً أعاده الله عز وجل من ضفلة القبر ، وقبل شفاعته في مثل ربيعة ومضر ، ومن مات يوم السبت من المؤمنين لم يجمع الله عز وجل بينه وبين اليهود في النار أبداً ، ومن مات يوم الأحد من المؤمنين لم يجمع الله عز وجل بينه وبين التصاري في النار أبداً ومن مات يوم الاثنين من المؤمنين لم يجمع الله عز وجل بينه وبين أعدائنا من بني أمية في النار أبداً ، ومن مات يوم الثلاثاء من المؤمنين حشره الله عز وجل معناني الرقيق الأعلى ، ومن مات يوم الأربعاء من المؤمنين وقاه الله نحس يوم القيامة وأسمده بمجاورته وأحلّه دار المقامة من فضله لا يمسه فيها نصب ولا يمسه فيها لغوب ، ثم قال عليه السلام : المؤمن على أي الحالات مات وفي أي يوم وساعة قبض فهو صدق شهيد ولقد سمعت جبري رسول الله ﷺ يقول : لو أن المؤمن خرج من الدنيا وعليه مثل ذنوب أهل الأرض لكان الموت كفارة لتلك الذنوب ، ثم قال عليه السلام : من قال :

(١) أي علم أن الله سبحانه مطلع عليه فتركه ولم يفس .

(٢) عمرو بن خالد راوى الخبر عامي بترى ولم يوثقه أحد من علمائنا الامامية ، نعم نقل عن ابن فضال توثيقه ولكن ابن فضال فطحى وان كان موثقاً ولا يقبل قوله في أمثال هذه الامور وعونه العامة في رجالهم وقالوا : عمرو بن خالد متروك كذاب منكر الحديث ، وأنصح الخبر فعمناه من مات صحيح الاعتقاد صحيح العمل من المؤمنين وهم الذين يمتنعون أن الولاية كانت حق على أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام لاغيرهم .

لإله إلا الله باخلاص فهو بريء من الشرك ، ومن خرج من الدنيا لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ثم تلا هذه الآية « إن الله لا يفر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء » من شيعتك ومحبيك يا علي ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : فقلت : يا رسول الله هذا لشيعتي ؟ قال : إي وربّي إنه لشيعتك وإنهم ليخرجون يوم القيامة من قبورهم وهم يقولون لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، علي بن أبي طالب حجة الله فيؤتون بحل خضر من الجنة وأكاليل من الجنة وتيجان من الجنة ونجائب من الجنة ، فيلبس كل واحد منهم حلة خضراء ويوضع على رأسه تاج الملك وإكليل الكرامة ثم يركبون النجائب فتطير بهم إلى الجنة لا يحزنهم الفزع الأكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون .

٥٩٠٠ ١٣٦ - و « سئل الصادق عليه السلام ما حدث حسن الخلق ؟ قال : تلين جانبك ، و تطيب كلامك ، وتلقى أخاك ببشر حسن » .

٥٩٠١ ١٣٧ - و « سئل عليه السلام ما حدث السخاء ؟ قال : تخرج من مالك الحق الذي أوجبه الله عز وجل عليك فتضعه في موضعه » ^(١) .

٥٩٠٢ ١٣٨ - وروى يعقوب بن يزيد ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن الحسين بن أبي حمزة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « أنفق وأيقن بالخلف ، واعلم أنه من لم ينفق في طاعة الله ابتلى بأن ينفق في معصية الله عز وجل » ^(٢) ومن لم يمش في حاجة ولي الله ابتلى بأن يمشي في حاجة عدو الله عز وجل » .

٥٩٠٣ ١٣٩ - وروى أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن عبد الله بن ميمون عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : « قال الفضل بن العباس : أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بغلة أهداها له كسرى أو قيصر فركبها النبي صلى الله عليه وآله بجمل من شعر وأردفني خلفه ، ثم قال لي : يا غلام احفظ الله يحفظك » ^(٣) واحفظ الله تجده أمامك

(١) رواه الكليني ج ٤ ص ٣٩ عن سهل بن زياد عن ابن محبوب ، عن بعض أصحابنا .

(٢) لأن الله تعالى يقول « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه » .

(٣) أي اذكر الله سبحانه ولا تنسه يحفظك ويصنك عن المكارة ، وقال في الوافي أريد—

تعرّف إلى الله عزّ وجلّ في الرّخاء يعرفك في الشدّة^(١) ، إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله عزّ وجلّ ، فقد مضى القلم بما هو كائن^(٢) فلو جهد الناس أن ينفعوك بأمر لم يكتبه الله لك لم يقدروا عليه ، ولو جهدوا أن يضرّوك بأمر لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه ، فإن استطعت أن تعمل بالصبر مع اليقين فافعل ، فإن لم تستطع فاصبر^(٣) ، فإن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً ، واعلم أن النصر مع الصبر ، وأن الفرج مع الكرب ، وإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً .

٥٩٠ : ٩٤٠ - وروى محمد بن عليّ الكوفي^(٤) ، عن إسماعيل بن مهران ، عن مرزوم عن جابر بن يزيد ، عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا وقع الولد في بطن أمّه صار وجهه قبل ظهر أمّه إن كان ذكراً ، وإن كانت أنثى صار وجهها قبل بطن أمّها ، ويداه على وجنتيه ، وذقنه على ركبتيه كهيئة الحزين المهموم ، فهو كالمصرور منوط بمعاء من سرّته إلى سرّته أمّه فبتلك السرّة يغتذي من طعام أمّه وشرابها إلى الوقت المقدّر لولادته ، فيبعث الله عزّ وجلّ إليه ملكاً فيكتب على جبهته شقيّ أو سعيد ، مؤمن أو كافر ، غني أو فقير ، ويكتب أجله ورزقه وسقمه وصحته ، فإذا انقطع الرّزق المقدّر له من سرّته أمّه زجره الملك

→ بحفظ الله رعاية أوامره ونواهيه وتذكر المعرفة بكونه تعالى رقيباً عليه ، وبحفظ الله آياه اعاقته له عند أوامره ونواهيه بالتوفيق والتسديد .

(١) اريد بتعرفه الى الله سبحانه ذكره آياه ومآلته كرة بعد أولى ، وبمعرفة الله آياه

استجابته له أو معاملته معه معاملة المعارف به المعارف له . (الوافي)

(٢) أي أن الامر كله بيد الله سبحانه ليس لغيره تبديل ولا تغيير فيه والدعاء والاستغاثة

من جملة ماقدوره وحكم به .

(٣) المراد بالصبر هنا الاصطبار كما يظهر من الجملة الآتية .

(٤) هو أبو سمينة الصيرفي قال العلامة والنجاشي ضعيف جداً ، فاسد الاعتقاد لا يمتد

في شيء ، وكان ورد قم - وقد اشتهر بالكذب بالكوفة - ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى

مدة يسيرة ثم شهر بالفلو فخفي وأخرجه أحمد من قم .

زجرة فانقلب فرعاً من الزجرة وصار رأسه قبل المخرج ، فإذا وقع على الأرض دفع إلى هول عظيم وعذاب أليم ، إن أصابته ريح أو مسته يد وجد لذلك من الألم ما يجد المسلوخ عنه جلده ، يجوع فلا يقدر على الاستطعام ، ويعطش فلا يقدر على الاستسقاء ، ويتموجع فلا يقدر على الاستغاثة ، فيوكل الله تبارك وتعالى برحمته والشفقة عليه والمحبة له أمه فتقيه الحر والبرد بنفسها ، وتكاد تفديه بروحها ، وتصير من التعطف عليه بحال لا تبالي أن نجوع إذا شبع ، وتعطش إذا روى وتعري إذا كسى ، وجعل الله تعالى ذكره رزقه في ندي أمه في إحداهما شرابه وفي الأخرى طعامه ، حتى إذا رضع آناه الله عز وجل كل يوم بما قدر له فيه من رزق ، فإذا أدرك فهمه الأهل والمال والشر والحرص ، ثم هو مع ذلك يعرض للآفات^(١) والمعاهات والبليات من كل وجه ، والملائكة تهديه وترشده ، والشياطين تضله وتغويه ، فهو هالك إلا أن ينجيه الله عز وجل ، وقد ذكر الله تعالى ذكره نسبة الإنسان في محكم كتابه فقال عز وجل : « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً . فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين . ثم إنكم بعد ذلك لميتون . ثم إنكم يوم القيامة تبعثون » .

قال جابر بن عبد الله الأنصاري فقلت : يا رسول الله هذه حالنا فكيف حالك وحال الأوصياء بعدك في الولادة ؟ فسكت رسول الله ﷺ ملياً ، ثم قال : يا جابر لقد سألت عن أمر جسيم لا يحتمله إلا ذو حظ عظيم ، إن الأنبياء والأوصياء مخلوقون من نور عظمة الله جل ثناؤه^(٢) يودع الله أنوارهم أصلاً بآلية طيبة ، وأرحاماً طاهرة ،

(١) في بعض النسخ « تتعرضه الآفات » .

(٢) روى الكليني ج ٢ ص ٢ عن القمي ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربي ابن عبد الله ، عن رجل عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : « إن الله عز وجل خلق النبيين من طينة عليين قلوبهم وأبدانهم وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطينة وجعل أبدان المؤمنين من دون ذلك - الحديث » وروى الصغار في البصائر مستنداً عن محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمته يقول : « إن الله خالقنا من نور عظمته ثم صور خلقنا من طينة

يحفظها بملائكته ، ويرتبها بحكمته ، ويفذوها بعلمه ، فأمرهم بجلُّ عن أن يوصف وأحوالهم تدقُّ عن أن تعلم ، لأنَّهم نجوم الله في أرضه ، وأعلامه في بريته ، وخلفاؤه على عباده ، وأنواره في بلاده ، وحججه على خلقه ، يا جابر : هذا من مكنون العلم ومخزونه فأكتمه إلَّا من أهله .

٥٩٠٥ ١٤١- وروى المفضل بن عمر ، عن ثابت الثمالي ، عن حبابة الوالبيّة - رضي الله عنها - قال : سمعت مولاي أمير المؤمنين عليه السلام يقول : « إنا أهل بيت لا

— مخزونة مكنونة من تحت العرش فأسكن ذلك النور فيه فكننا نحن خلقاً وبشراً نورانيين لم يجعل لاحد في مثل الذي خلقنا منه نصيب - الحديث ، و بمعناها أخبار آخر ، وقال الراغب الاسفهانى فى تفصيل النشأتين الباب الرابع عشر فى بيان الشجرة النبوية وفضلها على جوامع سائر البرية : اقتضت الحكمة أن تكون الشجرة النبوية صنفاً ونوعاً واحداً واقعاً بين الانسان وبين الملك ومشاركاً لكل واحد منهما على وجه ، فانهم كالملائكة فى الخلاعهم على ملكوت السموات والارض وكالبشر فى أحوال المطعم والمشرب ، و مثله فى كونه واقعاً بين نوعين مثل المرجان فانه حجر يشبه الاحجار يتشذب أغصانه كالنخل فانه شجر شبيه بالحيوان فى كونه محتاجاً الى التنقيح و بطلانه اذا قطع رأسه ، وجعل الله النبوة فى ولد ابراهيم و من قبله فى نوح كما نبه عليه بقوله « ولقد أرسلنا نوحاً و ابراهيم وجعلنا فى ذريتهما النبوة والكتاب ، وقال ذرية بعضها من بعض ، فهم عليهم السلام وان كانوا من حيث الصورة كالبشر فهم من حيث الارواح كالملك قد أيدوا بقوة روحانية وخصوا بها كما قال الله تعالى فى عيسى عليه السلام « وأيدناه بروح القدس ، وقال فى محمد صلى الله عليه و آله « نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين .

و تخصيصهم بهذا الروح ليتمكنهم أن يقبلوا من الملائكة لما بينهم من المناسبة بذلك الارواح و يلقون الى الناس لما بينهم من المناسبة البشرية لذلك قال سبحانه « ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وللبسنا عليهم ما يلبسون ، تنبيهاً على أن ليس فى قوة عامة البشر الذين لم يخصوا بذلك الروح أن يقبلوا الا من البشر ، ولما عمى الكفار عن ادراك هذه المنزلة وعما للانبياء من الفضيلة أنكروا نبوة الانبياء فالانبياء صلوات الله عليهم بالاضافة الى سائر الناس كالانسان بالاضافة الى الحيوانات كالقلب بالاضافة الى سائر الجوارح - الى آخرها قاله - رحمه الله - فراجع .

نشرب المسكر ، ولا نأكل الجرجري ، ولا نسمح على الخفين ^(١) ، فمن كان من شيعتنا فليقتد بنا وليستن بسنتنا .

٥٩٠٦ ١٤٢ - وروى حماد بن عثمان ، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال : « في حكمة آل داود : ينبغي للماعقل أن يكون مقبلاً على شأنه ^(٢) ، حافظاً لسانه ، عارفاً بأهل زمانه .

٥٩٠٧ ١٤٣ - وروى صفوان بن يحيى ؛ ومحمد بن أبي عمير ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال : « الصنعة ^(٣) لا تكون صنعة إلا عند ذي حسب أو دين ، الصلاة قربان كل نقي ^(٤) ، الحج جهاد كل ضعيف ، لكل شيء زكاة وزكاة الجسد الصيام ، جهاد المرأة حسن التبعيل ، استنزلوا الرزق بالصدقة ، من أيقن بالخلف جاد بالمعطية ، إن الله تبارك وتعالى ينزل المعونة على قدر المؤونة ، حصنوا أموالكم بالزكاة ، التقدير نصف العيش ، ما عال امرء اقتصد ^(٥) فكله العيال أحد اليسارين ، الداعي بلا عمل كالرأمي بلا وتر ، التودد نصف العقل ^(٦) اللهم تصف الهرم ، إن الله تبارك وتعالى ينزل الصبر على قدر المصيبة ، من ضرب يده على فخذه عند [ال] مصيبة حبط أجره ، من أحزن والديه فقد عقمهما .

٥٩٠٨ ١٤٤ - وقال الصادق عليه السلام : « إن الله تبارك وتعالى قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم .

٥٩٠٩ ١٤٥ - وروى عن أبي حميلة المفضل بن صالح ، عن سعد بن طريف ، عن الأصمغ

(١) أي ولو في حال النقية لمخالفته لصريح القرآن وإمكان غسل الرجل وهو مقدم .

(٢) أي متوجهاً إلى عيوب نفسه ، أو متوجهاً إلى ما يحتاج إليه في نفسه ودينه .

(٣) الصنعة الاحسان والانفاق .

(٤) أي هي سبب القرب للمتقين .

(٥) أي ما افتقر من اقتصد في معيشته ، أو لم يفتقر من كان كذلك .

(٦) التودد : المحبة و المودة فمع المؤمنين ظاهراً و باطناً ، ومع غيرهم بالمداواة

ابن نباتة ، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال : « هبط جبرئيل على آدم عليه السلام فقال : يا آدم إني أمرت أن أخيرك واحدة من ثلاث فاختر واحدة ودع اثنتين ، فقال له : وما تلك الثلاث ؟ قال : العقل والحياة والدِّين ، فقال آدم عليه السلام : فإني قد اخترت العقل ، فقال جبرئيل عليه السلام للحياة والدِّين : انصرفا ودعاه ، فقالا : يا جبرئيل إنا أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان ، قال : فشاؤكما وعرج ،^(١)

٥٩١٠ ١٤٦ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن إسماعيل ، عن عبدالله بن الوليد ، عن أبي بصير عن أبي عبدالله الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال : « أربع يذهبن ضياعاً : مودة تمنح من لا وفاء له ، ومعرفة يوضع عند من لا يشكره ، وعلم يعلم من لا يستمع له ، وسر يودع من لا حضانة له .

٥٩١١ ١٤٧ - وقال الصادق عليه السلام ^(٢) : « إنَّ الله تبارك وتعالى بقاعاً تسمى المنتقمة فإذا أعطى الله عبداً مالاً لم يخرج حق الله عز وجل منه سلط الله عليه بقعة من تلك البقاع فأتلف ذلك المال فيها ، ثم مات وتركها .

٥٩١٢ ١٤٨ - وقال الصادق عليه السلام : « من لم يبال ما قال وما قيل فيه فهو شرك شيطان ومن لم يبال أن يراه الناس مسيئاً فهو شرك شيطان ، ومن اغتاب أخاه المؤمن من غير ترة بينهما^(٣) فهو شرك شيطان ، ومن شغف بمحبة الحرام وشهوة الزنا فهو شرك شيطان ثم قال عليه السلام : لولد الزنا علامات ، أحدها : بغضنا أهل البيت ، وثانيها : أنه يحن إلى الحرام الذي خلق منه ، وثالثها : الاستخفاف بالدِّين ، ورابعها : سوء المحضر للناس ، ولا يسمى محضر إخوانه إلا من ولد على غير فراش أبيه ، أو من حملت به

(١) الشأن : الامر والحال أي الزمانكما ، ويحتمل أن يكون إشارة تمثيلية وأن الله خلق صورة مناسبة لكل واحد منها و بعثها مع جبرئيل عليه السلام (المرأة) أقول : رواه المؤلف في الامالي المجلس السادس والتسعين .

(٢) رواه المصنف في الامالي المجلس التاسع مسنداً عن أبي الحسين علي بن المولى الاسدي عنه عليه السلام .

(٣) ترة - كعدة - أي عداوة .

أَمَّهُ فِي حَيْضِهَا .

٥٩١٣ ١٤٩ - وقال أمير المؤمنين عليه السلام : « من رضى من الدنيا بما يجزيه كان أيسر الذي فيها يكفيه ، ومن لم يرض من الدنيا بما يجزيه لم يكن شيء فيها يكفيه » .

٥٩١٤ ١٥٠ - وروى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام أنه قال : « تنزل الموعنة من السماء على قدر المؤونة » .

٥٩١٥ ١٥١ - وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ميسر قال : قال الصادق جعفر ابن محمد عليه السلام : « إن فيما نزل به الوحي من السماء : لو أن لابن آدم واديين يسيلان ذهباً وفضة لابتغى إليهما . ثالثاً ، يا ابن آدم : إنما بطنك بحر من البحور وواد من الأودية لا يملأه شيء إلا التراب » .

٥٩١٦ ١٥٢ - وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « سباب المؤمن فسوق ، وقتاله كفر ، وأكل لحمه من معصية الله تعالى ، وحرمة ماله كحرمة دمه » ^(١) .

٥٩١٧ ١٥٣ - وروى أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي قال : حدثنا علي بن الحسن بن فضال ، عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال : للإمام علامات يكون أعلم الناس ، وأحكم الناس ، وأتقى الناس ، وأحلم الناس ، وأشجع الناس وأسخى الناس ، وأعبد الناس ، ويولد مختوناً ، ويكون مطهرراً ، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه ، ولا يكون له ظل ^(٢) وإذا وقع على الأرض من بطن أمه وقع على راحتيه رافعاً صوته بالشهادتين ، ولا يحتلم ، وتنام عينه ولا ينام قلبه ، ويكون محدثاً ويستوي عليه درع رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولا يرى له بول ولا غائط ، لأن الله عز وجل قد وكل الأرض بابتلاع ما يخرج منه ، وتكون رائحته أطيب من رائحة المسك ، ويكون أولى بالناس منهم بأنفسهم ، وأشفق عليهم من آبائهم وأمهاتهم ، ويكون أشد الناس تواضعاً لله جل ذكره ، ويكون آخذ الناس بما يأمر به وأكف

(١) رواه الكليني ج ٢ ص ٣٥٩ في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام عنه (س) .

(٢) كأنه مخصوص بما إذا كان عارياً في الشمس ولم يرفق تلك الحال والالتواثر نقل ذلك .

الناس عما ينهى عنه ، ويكون دعاؤه مستجاباً حتى أنه لو دعا على صخرة لانشقت بنصفين ، ويكون عنده سلاح رسول الله ﷺ ، وسيفه ذو الفقار ، ويكون عنده صحيفة يكون فيها أسماء شيعته إلى يوم القيامة ، وصحيفة فيها أسماء أعدائه إلى يوم القيامة وتكون عنده الجامعة وهي صحيفة طولها سبعون ذراعاً فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم ، ويكون عنده الجفر الأكبر والأصغر : إهاب ماعز وإهاب كبش ، فيهما جميع العلوم حتى أرض الخدش وحتى الجلد و نصف الجلد وثلاث الجلد ، ويكون عنده مصحف فاطمة ﷺ .

٥٩١٨ ١٥٤ - وروى لنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري - رضي الله عنه - قال : حدثنا علي بن محمد بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان قال : سمعت الرضا ﷺ يقول : « لما حمل رأس الحسين ﷺ إلى الشام أمر يزيد لعنه الله فوضع ونصب عليه مائدة ، فأقبل هو وأصحابه يأكلون ويشربون الفقاع فلمّا فرغوا أمر بالرأس فوضع في طست تحت سريره وبسط عليه رقعة الشطرنج وجلس يزيد لعنه الله يلعب بالشطرنج ويذكر الحسين بن علي وأباه وجدة ﷺ و يستهزئ به بذكرهم ، فمتى قامر صاحبه تناول الفقاع فشربه ثلاث مرّات ثم صبّ فضله على ما يلي الطست من الأرض فمن كان من شيعتنا فليتورّع عن شرب الفقاع واللعب بالشطرنج ، ومن نظر إلى الفقاع أو إلى الشطرنج فليذكر الحسين ﷺ وليمن يزيد وآل زياد ، يمحوا الله عزّ وجلّ بذلك ذنوبه ولو كانت بعدد النجوم » .

٥٩١٩ ١٥٥ - وقال الرضا ﷺ : « من أصبح معافى في بدنه ، مخلاً في سربه ^(١) ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا » .

٥٩٢٠ ١٥٦ - وقال ﷺ : « جُبلت القلوب على حبّ من أحسن إليها وبغض من أساء إليها » .

٥٩٢١ ١٥٧ - وروى سعد بن طريف ، عن الأصغر بن نباتة قال : قال أمير المؤمنين ﷺ في بعض خطبه : « أيّها الناس اسمعوا قولِي واعقلوه عني فإنّ الفراق قريب ، أنا

(١) أي لم يكن أسيراً في أيدي الظالمين أو محبوساً ، والرّب - بالفتح - : الطريق .

إمام البرية، ووصي خير الخليقة، وزوج سيّدة نساء الأمة، وأبو العترة الطاهرة والأئمة الهادية، أنا أخو رسول الله ﷺ ووصيته ووليّه ووزيره وصاحبه وصفيّه، وحبيبه وخليله، أنا أمير المؤمنين وقائد الفرّ المحجلين وسيّد الوصيين، حربي حرب الله، وسلمي سلم الله، وطاعتي طاعة الله، وولايتي ولاية الله، وشيعتي أولياء الله، وأنصاري أنصار الله، والذي خلقتني ولم أك شيئاً لقد علم المستحفظون من أصحاب محمد ﷺ أن الناكثين والفاستين والمارقين ملعونون على لسان النبي الأمي وقد خاب من افترى .

٥٩٢٢ ١٥٨ - وقال أمير المؤمنين عليه السلام : « قال رسول الله ﷺ : اللهم ارحم خلفائي، قيل : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من بعدي يروون حديثي وسنتي » (١).

٥٩٢٣ ١٥٩ - وروى المعلّى بن محمد البصري، عن جعفر بن سلمة، عن عبد الله بن الحكم عن أبيه، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : « إن علياً وصيّي وخليفتي وزوجته فاطمة سيّدة نساء العالمين ابنتي، والحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة ولداي، من والاهم فقد والاني، ومن عاداهم فقد عاداني، ومن ناوأهم فقد ناوأني » (٢)، ومن جفاهم فقد جفاني، ومن برّهم فقد برّني، وصل الله من وصلهم، وقطع الله من قطعهم، ونصر الله من أعانهم، وخذل من خذلهم، اللهم من كان له من أنبيائك ورسلك ثقل وأهل بيت فعلي وفاطمة والحسن والحسين أهل بيتي وثقلّي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً [يارب العالمين] .

ثمّ كتاب من لا يحضره الفقيه تأليف الشيخ العالم السعيد المؤيد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ الفقيه رضي الله عنه وأرضاه .

(١) رواء المصنف في الامالي والعيون بطرق عديدة .

(٢) المناواة : المنازعة والمفاخرة والمعادة .

تمت بحول الله وقوته تعالى قمنا على أصل كتاب من لا يحضره الفقيه يوم الخميس من شهر صفر المظفر من شهر سنة ١٣٩٤ القمري وهو يوم النيز من سنة ١٣٥٣ الشمسي والحمد لله أولاً وآخراً، وله الشكر ظاهراً وباطناً .

المشيخة

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، مصنف هذا الكتاب - رحمه الله تعالى - :

كل ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن موسى الساباطي^(١) فقد رويته عن أبي؛ ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد - رضي الله عنهما - عن سعيد بن عبدالله، عن أحمد بن الحسن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى الساباطي^(٢).

وكل ما كان في هذا الكتاب عن علي بن جعفر^(٣) فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار، عن العركي بن علي البوفكي^(٤)، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر^(٥).

ورويته عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار؛ وسعد بن عبدالله جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ والفضل بن عامر، عن

(١) عمار بن موسى الساباطي وأخوه قيس وصباح من رواة أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام و كانوا ثقة في الرواية ، و كان عمار فطحيّاً حكم بذلك الكشي ورواه عن المياشي ، وقطع به الشيخ ونقله عن جماعة من المحدثين ويؤيدهم مافي الكافي باب مايفضل به بين دعوى المحق والمبطل تحت رقم ٧ فراجع ،وله كتاب كبير جيد مضمّد .

(٢) أحمد وشيخه عمرو و مصدق بن صدقة كلهم من الفطحية وموثقون .

(٣) يمني على بن الامام جعفر الصادق عليه السلام وهو ثقة جليل القدر، له كتاب.

(٤) هو شيخ من أصحابنا الامامية ثقة، كان من أهل بوفك قرية من قرى نيشابور، وله

كتاب ، وقيل : كتب .

موسى بن القاسم البجليّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، وكذلك جميع كتاب عليّ بن جعفر (عليه السلام) فقد رويته بهذا الإسناد ^(١).

وما كان فيه عن إسحاق بن عمار ^(٢) فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميريّ، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار ^(٣).

وما كان فيه عن يعقوب بن عثيم ^(٤) فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن يعقوب بن عثيم. ورويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن يعقوب بن عثيم ^(٥).

(١) جميع رجال الطريقين ثقة عدا الفضل، ولا يضر لكونه مطوّفاً على ثقة.

(٢) إسحاق بن عمار هذا هو إسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي التغلبيّ الإمامي الثقة، لا إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي النطحي الموثق والتحقيق في رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية ج ١ ص ٣١٥، وقد نس المؤلف رحمه الله في ذيل عنوان يونس ابن ممدّار بن الفيض الصيرفي التغلبيّ في المشيخة أنه أخو إسحاق بن عمار هذا، وهذا يؤيد ما قلنا، والنسبة إلى الفيض نسبة إلى الجد ظاهر، وبالجملّة له أصل معتمد.

(٣) رجال الطريق كلهم ثقة كما في الخلاصة، وعلى بن إسماعيل - قد يقال له: على بن السندي - وهو من أصحاب الرضا عليه السلام.

(٤) يعقوب بن عثيم غير مذكور في كتب الرجال، وروى المؤلف خبراً عنه ج ١ باب المياه تحت رقم ٣٠ و ٣٢، وكذا الكليني والشيخ باسناد هما عنه في منزوات البشر، وقال العلامة المجلسي وأبوه - رحمهما الله - بحسن حاله لوجود طريق للصدوق إليه، أقول: هذا كلامهما - قدس سرهما - في كل من عنوانه الصدوق وليس له ذكر في الكتب الرجالية، والحق أن اثبات ممدوحية الراوي وحسن حاله بسرف العنوان وذكر الطريق ولومع ضمنية قول المصنف في أول الكتاب باعتبار أخباره مشكل وسيأتي الكلام في ذلك في عنوان إسماعيل ابن ميسر إن شاء الله تعالى.

(٥) الطريق الأول حسن كالصحيح، والطريق الثاني صحيح.

وما كان فيه عن جابر بن يزيد الجعفي^(١) فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبيه ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد الجعفي^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن مسلم الثقفى^(٣) فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبد الله ابن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه^(٤) ، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه محمد بن خالد ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم .

وما كان فيه عن كردويه الهمداني^(٥) فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن كردويه الهمداني .

وما كان فيه عن سعد بن عبد الله فقد رويته عن أبي ؛ و محمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف^(٦) .

وما كان فيه عن هشام بن سالم فقد رويته عن أبي ؛ و محمد بن الحسن بن أحمد

(١) جابر بن يزيد تابعي لقي الصادقين أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام وله أصل ،

مات سنة ١٢٨ ، وثقه ابن المضايرى وقال : جل من روى عنه ضعيف .

(٢) الطريق ضعيف بعمر بن شمر .

(٣) محمد بن مسلم بن رباح من أصحاب الصادقين وأبي الحسن عليهما السلام و كان

من أوثق الناس وأفقه الأولين وقد أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، كما قال العلامة في الخلاصة ، له كتاب يسمى الأربعمائة .

(٤) علي بن أحمد بن عبد الله البرقي وأبوه وجده عبد الله غير المذكورين .

(٥) قال في المنهاج : كردويه الهمداني غير مذكور في كتب الرجال وحكى عن

بعض المشايخ أن كرديين وكردويه اسمان للسمع بن عبد الملك وقيد الهمداني ربما يتنافى ذلك .

أقول هذا بعيد لكون مسمع كرديين من أصحاب الباقر وهذا من أصحاب الكاظم عليهما السلام

وأن مسمع من قيس بن ثعلبة وهذا همداني ، وبالجمله الظاهر أن له كتاباً يرويه المؤلف بهذا

الطريق و هو حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

(٦) الطريق صحيح كما في الخلاصة ، و سعد بن عبد الله الأشعري القمي ثقة جليل

التقدير ، واسع الأخبار .

ابن الوليد - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ وعبدالله بن جعفر الحميري جميعاً عن يعقوب بن يزيد ؛ والحسن بن ظريف ؛ وأيوب بن نوح ، عن النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ؛ وعلي بن الحكم جميعاً عن هشام بن سالم الجواليقي^(١) .

وما كان فيه عن عمر بن يزيد^(٢) فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد ابن يحيى المطّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ؛ وصفوان بن يحيى عن عمر بن يزيد . وقد رويته أيضاً عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري عن محمد بن عبد الحميد ، عن محمد بن عمر بن يزيد ، عن الحسين بن عمر بن يزيد ، عن أبيه عمر بن يزيد . ورويته أيضاً عن أبي - رحمه الله - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن عباس ، عن عمر بن يزيد^(٣) .

وما كان فيه عن زرارة بن أعين فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله ابن جعفر الحميري^(٤) ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ؛ والحسن بن ظريف ؛ وعلي بن إسماعيل بن عيسى كلهم عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة بن أعين^(٥) .

وكذلك ما كان فيه عن حريز بن عبدالله فقد رويته بهذا الإسناد ، وكذلك ما

(١) الطريق الاول صحيح ، والثاني حسن كالصحيح . وهشام بن سالم ثقة من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وله كتاب .

(٢) عمر بن يزيد يباع السابري كوفي مولى ثقيف ، ثقة له كتاب وكان من أصحاب أبي الحسن الاول عليه السلام .

(٣) الطريق الاول صحيح ، وكذا الثالث ، وأما الثاني فقوى أو حسن بمحمد بن عمر بن يزيد .

(٤) الطريق صحيح عند الجميع ، وزرارة بن أعين من أصحاب الاجماع وكان قارئاً ، فقيهاً ، متكلماً ، شاعراً ، أدبياً قد أجمعت فيه خلال الفضل والدين ، وله تصنيفات .

كان فيه عن حماد بن عيسى ^(١) .

وكل ما كان فيه جاء نفر من اليهود إلى رسول الله ﷺ فسألوه عن مسائل وكان فيما سألوهم أخبرنا يا محمد لأي علة توشأ هذه الجوارح الأربع؟ وما أشبه ذلك من مسائلهم فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبد الله البرقي - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن جدّه أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن الحسين البرقي عن عبدالله بن جبلة ، عن معاوية بن عمار ، عن الحسن بن عبدالله ، عن آبائه عن جدّه الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ^(٢) .

وما كان فيه عن زيد الشحام فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن أبي جبلة ، عن زيد الشحام أبي أسامة ^(٣) .

وكل ما كان فيه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير وغيره ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ^(٤) .

وما كان فيه عن إسماعيل بن جابر فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسماعيل بن جابر ^(٥) .

(١) حريز بن عبدالله السجستاني أبو محمد الازدي مولى ثقة كوفي سكن سجستان وكان ممن شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان وكان تاجراً يتجر الزيت والسمن من الكوفة الى سجستان. قتله الشراء ، وله كتب منها كتاب الصلاة الذي كان يحفظه حماد بن عيسى الجهنى البصري الثقة الذي مات غرقاً بوادي قناة (في الجحفة) في طريق مكة سنة ٢٠٩ أو ٢٠٨ بعد ما حج البيت خمسين مرة .

(٢) في الطريق جماعة غير مذكورين (جامع الرواة) .

(٣) الطريق ضعيف بأبي جميلة مفضل بن صالح ، وزيد الشحام ثقة له كتاب .

(٤) هو ثقة عند العلامة ، وله كتاب ، والطريق اليه صحيح .

(٥) الظاهر أنه اسماعيل بن جابر الخثعمي الكوفي - كما قال المحقق النسري في -

وما كان فيه عن سماعة بن مهران فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن عثمان بن عيسى العامري ، عن سماعة بن مهران ^(١) . وما كان فيه عن زرعة ، عن سماعة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة بن محمد الحضرمي ، عن سماعة بن مهران ^(٢) .

وما كان فيه عن عبدالله بن أبي يعفور فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى المطائر - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبدالله بن أبي يعفور ^(٣) . وما كان فيه عن عبدالله بن بكير فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبدالله بن بكير ^(٤) .

وما كان فيه عن محمد بن علي الحلبي فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن ؛ ومحمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهم - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن مسكان ، عن محمد بن علي الحلبي ^(٥) .

— قاموس الرجال ج ٢ ص ١٩ - وهو ثقة مدوح له أصول معتمدة رواها صفوان ، والطريق

إليه صحيح عند العلامة ، والاختلاف في محمد بن عيسى بن عبيد .

(١) سماعة بن مهران واقفي موثق له كتاب ، والطريق إليه حسن عند العلامة والاختلاف في عثمان بن عيسى لكونه شيخ الواقعة ولم يوثق .

(٢) زرعة بن محمد أبو محمد الحضرمي واقفي موثق له أصل ، والطريق إليه صحيح .

(٣) عبدالله بن أبي يعفور ثقة جليل له كتاب ، والطريق إليه صحيح .

(٤) عبدالله بن بكير فطحى المذهب موثق له كتاب ، والطريق إليه موثق أو قوى كمافي الخلاصة بالحسن بن علي بن فضال وهو ثقة عند النجاشي والعلامة أيضاً وإن كان فطحياً .

(٥) محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي وجه أصحابنا وفقههم والثقة الذي لا يظن عليه ، له كتب منها كتاب مبوب في الحلال والحرام ، والطريق إليه صحيح .

وما كان فيه عن حكم بن حكيم ابن أخي خلاّد فقد رويته عن أبي؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله؛ وعبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حكم بن حكيم^(١). وما كان فيه، عن إبراهيم بن أبي محمود فقد رويته، عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه عن إبراهيم بن أبي محمود. ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود. ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله؛ وعنه بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود^(٢).

وما كان فيه عن حنان بن سدير^(٣) فقد رويته عن أبي؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله؛ وعبدالله بن جعفر الحميري جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن حنان. ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار، عن عبد الصمد بن محمد، عن حنان. ورويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حنان بن سدير^(٤). وما كان فيه عن محمد بن النعمان فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير؛ والحسن بن

(١) حكم بن حكيم الصيرفي ثقة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، له كتاب، و الطريق اليه صحيح.

(٢) إبراهيم بن أبي محمود الخراساني ثقة من أصحاب الرضا عليه السلام وقد يروي عن أبي الحسن الاول وأبي جعفر الجواد عليهما السلام وله كتاب، والطريق الاول حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم، والثالث صحيح، وأما الثاني فالحسن بن أحمد المالكي مجهول وكذا أبوه. (٣) حنان - كأمان - واقفي ثقة، له كتاب، وأبوه، سدير - كأمر - بالسين و الدال المهملين وآخره راء مهملة - واقفي ثقة.

(٤) الطريق الاول صحيح عند العلامة، وأما الثاني ففيه عبد الصمد بن محمد القمي الاشعري وكان من أصحابنا ممدوح، والطريق الثالث حسن كالصحيح.

محبوب جميعاً عن محمد بن النعمان ^(١) .

وما كان فيه عن أبي الأعزّ النخاس فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن صفوان بن يحيى ؛ ومحمد بن أبي عمير ، عن أبي الأعزّ النخاس ^(٢) .

وما كان فيه مما كتبه الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله في العلل فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق ؛ ومحمد بن أحمد السنان والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّيب - رضي الله عنهم - قالوا : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي قال : حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي ، عن علي بن العباس قال : حدثنا القاسم بن الربيع الصحاف ، عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام ^(٣) .

وما كان فيه عن عبيد الله بن عليّ الحلبيّ فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ والحميريّ جميعاً عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن عليّ الحلبيّ

(١) محمد بن علي بن النعمان الصيرفي ينسب إلى جده ، و يلقب مؤمن الطاق و كان ثقة ، متكلماً ، حادقاً من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام له كتب ، والطريق إليه حسن كالصحيح .

(٢) لم يتبين لنا اسمه ولا حاله ، و رواية صفوان و ابن أبي عمير عنه تفيد نوع اعتماد عليه لكونهما من أصحاب الإجماع وكما تقدم في المجلد الأول ص ٧٠ أن طريق الصدوق إليه حسن ، وطريق الكليني إليه صحيح ، وله كتاب كان معتمد الصدوقين ، ولعل الصواب أبو الأغر - بالفين المجمة والراء المهملة المشددة - لعدم كون الأعز في الأسماء على ما رأيت ، و كذا النخاس و الصواب النحاس - بالحاء المهملة - كما صححه في بعض النسخ .

(٣) محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن حنق الخزاعي ، صنف كتباً ومشهوراً أنه ضعيف وسيأتي الكلام فيه عند عنوانه في أواخر الكتاب ، والطريق هنا ضعيف بملي بن العباس الرازي المرمي بالفلو ، و القاسم بن الربيع الصحاف الكوفي .

ورويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن ، وجعفر بن محمد بن مسرور - رضي الله عنهم - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمه عبدالله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي ^(١) .

وما كان فيه عن معاوية بن ميسرة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن معاوية ابن ميسرة بن شريح القاضي ^(٢) .

وما كان فيه عن عبدالرحمن بن أبي نجران فقد رويته ، عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبدالرحمن ابن أبي نجران ^(٣) .

وما كان فيه عن محمد بن حران ؛ وجعل بن درّاج فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حران ؛

(١) عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي مولى بنى تيم الله بن ثعلبة أبو علي الكوفي ، كان يتجره وأبوه و أخوته الى حلب ، فقلب عليهم النسبة الى حلب ، و آل أبي شعبة بيت مذكور في أصحابنا ، روى جدهم أبو شعبة عن السبطين عليهما السلام و كانوا جميعهم ثقة و كان عبيد الله كبيرهم و وجههم و صنف الكتاب المنسوب اليه و عرضه على أبي عبدالله عليه السلام و صححه و استحسنته و قال عند قراءته : « ليس لهؤلاء في الفقه مثله » و هو أول كتاب صنفه الشيعة (الخلاصة) و الطريق الاول صحيح ، و في الثاني الحسين بن محمد بن عامر ولم يذكر في كتب الرجال بهذا العنوان بل المذكور فيها : الحسين بن محمد بن عمران الأشعري القمي و هو الذي يروى كثيراً عن عمه عبدالله بن عامر بن عمران الأشعري فالطريق الثاني أيضاً صحيح لكون الحسين ثقة عند النجاشي و العلامة و غيرهما وكذا عمه .

(٢) معاوية بن ميسرة من أصحاب الصادق عليه السلام و قال الوحيد البهبهاني : روى عنه فضالة في الصحيح وكذا عبدالله بن المنيرة و ابن بكير و ابن أبي عمير و البرزطي و صفوان و فيه شهادة على الوثاقة . أقول : له كتاب و الطريق اليه صحيح ، ثم اعلم أنه غير معاوية بن شريح الذي يأتي عنوانه ظاهراً .

(٣) الطريق صحيح ، و عبدالرحمن بن أبي نجران التميمي من أصحاب أبي الحسن الرضا و أبي جعفر الجواد عليهما السلام و كان ثقة ممتداً على ما يرويه ، له كتب كثيرة .

وجميل بن درّاج^(١) .

وما كان فيه عن عبدالله بن سنان فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري^٢ ، عن أيّوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالله بن سنان ، وهو الذي ذكر عند الصادق عليه السلام فقال : أما إنّه يزيد على السنّ خيراً^(٣) .

وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي^٤ فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري^٥ جميعاً عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي^٦ . و رويته عن أبي ؛ ومحمد بن علي^٧ ماجيلويه - رضي الله عنهما - عن علي^٨ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي^(٩) .

وما كان فيه عن أبي بصير فقد رويته عن محمد بن علي^{١٠} ماجيلويه - رضي الله عنه - عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير

(١) الطريق اليهما صحيح وهما ثقتان ولهما كتاب اشتركا فيه ، و جميل بن دراج أجل مكاناً و له كتاب غير ما اشترك فيه محمد رواه عنه ابن أبي عمير أيضاً .

(٢) أي كلما يمضي من سنه يزداد خيراً ، و كما يمكن ارجاع الضمير الى عبدالله يمكن ارجاعه الى أبيه ففي الكشي عن يونس بن عبدالرحمن عن عبدالله بن سنان - و كان من ثقة أصحاب الصادق عليه السلام - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : دخلت عليه و أنا مع أبي فقال : « يا عبدالله ألزم أباك فان أباك لا يزداد على الكبر الا خيراً » . و روى باسناده عن عمر بن يزيد قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول - وذكر عبدالله بن سنان - فقال : أما انه يزيد على كبر السن خيراً » . و بالجملة له كتب رواها ابن أبي عمير و محمد بن علي الهمداني و عبدالله بن جبلة ، و كتاب رواه الحسن بن الحسين السكوني ، وطريق المصنف اليه صحيح .

(٣) أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي الكوفي كان من أصحاب أبي الحسن الرضا و أبي جعفر الجواد عليهما السلام و كان عظيم المنزلة عندهما و أطبق الكل على وثاقته و جلالته ، و كان من أصحاب الاجماع ، وله كتاب جامع ، و أما الطريق الاول فصحيح ، و الثاني فحسن كالمصحيح .

عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير ^(١).

وما كان فيه عن عبدالله الرافقي ^(٢) فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور - رضي الله عنه - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمته عبدالله بن عامر ، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي ، عن عبدالله الرافقي ^(٣).

وما كان فيه عن سعدان بن مسلم واسمه عبدالرحمن بن مسلم فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ؛ وأحمد بن إسحاق بن سعد جميعاً ، عن سعدان بن مسلم ^(٤).

وما كان فيه عن الرزيان بن الصلت فقد رويته عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن علي ما جيلويه ؛ والحسين بن إبراهيم - رضي الله عنهم - عن علي بن إبراهيم

(١) المراد بأبي بصير هنا يحيى بن القاسم الاسدي المكشوف المرمي بالوقف دون أبي بصير ليث المرادي كما توهم ، وذلك لكون راويه علي بن أبي حمزة البطائي الضعيف الذي كان من رؤساء الواقعة - وهو قائده حيث كان مكشوفاً - ، وكان داوي ليث المرادي عبدالله بن مسكان غالباً ، والطريق لتمييز المشترك الراوي غالباً ، وذكر المصنف طريقه الى يحيى ولم يذكر الى ليث واكتفى بذكر طريقه الى ابن مسكان . ويظهر مما مر ضعف الطريق الى يحيى الا أن ابن أبي عمير كان ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم ان لم نقل بأن ذلك فيما يرسله دون ما يسنده ، وضعف العلامة طريق المصنف الى أبي بصير ، ومراده يحيى بن القاسم الاسدي كما هو الظاهر وذلك لكان علي بن أبي حمزة .

(٢) هذه النسبة الى الرافقة وهي بلدة على الفرات يقال لها الرقة أيضاً . وفي بعض النسخ « المرافقي » ، وعلى أي هو مجهول الحال غير مذكور في الرجال ، ويظهر من المصنف أن له كتاباً ممتداً لما يروي عنه ابن أبي عمير محمد بن زياد الأزدي .

(٣) الطريق صحيح أو حسن كالصحيح لكان جعفر بن محمد بن مسرور وهو من المشايخ .

(٤) عبدالرحمن بن مسلم الملقب بسعدان العامري من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وعمر عمرأ طويلاً وله كتاب يرويه عنه الثقة من أصحابنا ، والطريق اليه صحيح فأخباره حسن لا يقصر عن الاعتماد الثقة .

ابن هاشم ، عن أبيه ، عن الرِّثَّان بن الصلت^(١) .

وما كان فيه عن الحسن بن الجهم فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن الحسن بن الجهم^(٢) .
وما كان فيه عن عبدالرحيم القصير فقد رويته عن جعفر بن عليّ بن الحسن ابن عليّ بن عبدالله بن المغيرة الكوفيّ ، عن جدّه الحسن بن عليّ ، عن العباس بن عامر القصبانيّ ، عن عبدالرحيم القصير الأسديّ^(٣) وقيل له : الأسديّ لأنّه مولى بني أسد .

وما كان فيه عن الحسين بن أبي العلاء فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن موسى بن سعدان ، عن عبدالله بن أبي القاسم ، عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف مولى بني أسد^(٤) .

(١) الريان - بفتح المهملة وتشديد الياء المثناة - كما في القاموس - وفتح الصاد وكون اللام - البغدادى الاشمرى القمى ، خراسانى الاصل يكنى أبا عليّ من أصحاب أبي الحسن الرضا والجواد عليهما السلام و كان ثقة صدوقاً ، له كتاب ، والطريق اليه حسن كالصحيح .

(٢) بفتح الجيم وسكون الهاء و هو ابن بكير بن أعين ، يكنى الحسن أبا محمد ، شيباني و قد ينسب الى زراة و يقال : الحسن بن الجهم الزراري ، كان من أصحاب أبي الحسن الرضا وأبيه الكاظم عليهما السلام ثقة وله كتاب ، والطريق اليه حسن كالصحيح .

(٣) عبدالرحيم بن روح - بفتح الراء - القصير الاسدي الكوفي ، عده الشيخ من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، ويظهر من المصنف أن كتابه معتمد ، و حكم بمدحه المجلسي كما حكاه الوحيد (ره) عنه ، له مكاتبات مع الصادق عليه السلام جاء في بعض جواباتها ترحم الامام عليه ، والطريق اليه فيه جعفر بن علي وهو غير مذكور .

(٤) الحسين بن أبي العلاء الخفاف الاعور أبو علي الكوفي العامري مولاهم هو واخوه علي وعبدالحميد كانوا من أصحاب الصادقين عليهما السلام والحسين أوجههم (جش) أقول ان كان أخوه عبدالحميد هو عبدالحميد بن أبي العلاء الازدى الكوفي فهو ثقة عند النجاشي و العلامة فاذا كان الحسين أوجه منه فربما يفهم توثيقه . وله كتب وأما الطريق اليه فقه موسى بن سعدان وهو ضعيف ، وعبدالله بن أبي القاسم ولا نعلم من المراد به .

وما كان فيه عن محمد بن الحسن الصفار - رحمه الله - فقد رويته عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ^(١) .

وما كان فيه عن علي بن بلال فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن بلال ^(٢) .

وما كان فيه عن يحيى بن عباد المكي فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن محمد بن أبي عبد الله الأسدي الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمه الحسين بن يزيد ، عن يحيى بن عباد المكي ^(٣) .

وما كان فيه عن أبي النمير مولى الحارث بن المفيرة النصري فقد رويته عن حمزة بن محمد العلوي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن أبي النمير ^(٤) .

وما كان فيه عن منصور بن حازم فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن سيف ابن عميرة ، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي ^(٥) .

(١) الطريق صحيح والصفار وابن الوليد - رحمهما الله - من المشايخ المظام .

(٢) علي بن بلال البغدادي من أصحاب أبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث عليهما السلام و كان ثقة ، وله كتاب . و الطريق اليه حسن .

(٣) يحيى بن عباد أو عبادة المكي عدوه من أصحاب الصادق عليه السلام ولكنه مجهول الحال عاصر سفيان الثوري وله رواية في أحكام الاموات تقدمت في المجلد الاول تحت رقم ٣٠٥ ، والطريق اليه ضعيف بالحدوث بن يزيد لقول جمع من التبيين انه غلا في آخر عمره ، وقال النجاشي : ما رأينا له رواية تدل على هذا .

(٤) أبو النمير غير معلوم الاسم و الحال ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٥) منصور بن حازم كوفي ثقة يكنى أبا أيوب البجلي كان من أصحاب أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام وله كتب منها اصول الشرايع وكتاب الحج ، والطريق اليه صحيح كما في الخلاصة .

وما كان فيه عن المفضل بن عمر فقد رويته عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن المفضل بن عمر الجعفي الكوفي وهو مولى ^(١) .

وما كان فيه عن أبي مريم الأنصاري فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي مريم ^(٢) .

وما كان فيه عن أبان بن تغلب فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي أيوب ، عن أبي علي صاحب الكل ، عن أبان بن تغلب ^(٣) ، ويكنى أبا سعيد وهو كندي كوفي وتوفي في أيام الصادق عليه السلام فذكره جيلٌ عنده فقال : « رحمه الله أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان » ، وقال عليه السلام لا أبان بن عثمان : « إن أبان بن تغلب قد روى عنّي رواية كثيرة فمارواه لك عنّي فارواه عنّي » . ولقد لقي الباقر والصادق عليه السلام وروى عنهما .

وما كان فيه عن الفضل بن عبد الملك فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن

(١) المفضل بن عمر الجعفي ضعيف عند النجاشي والعلامة ، ثقة عند المفيد - رحمه

الله - له مصنفات ، والطريق اليه ضعيف على المشهور بمحمد بن سنان .

(٢) أبو مريم عبد الغفار بن القاسم الكوفي ثقة من أصحاب السجاد والصادقين عليهم السلام ، له كتاب والطريق اليه قوى بأبان بن عثمان الأحمر لكونه ناووسياً مقبول الحديث ، و صحح العلامة الطريق في الخلاصة .

(٣) في الطريق أبو علي صاحب الكل وهو مجهول الحال ولكن طريق المصنف الى صفوان صحيح وهو ممن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصح عنهم ، فعليه فلا يبعد القول بصحة الطريق ، وأما أبان بن تغلب فهو ثقة من الاجلاء وكان مقدماً في الفقه والحديث والقراءة والادب واللغة ، وله كتب منها تفسير غريب القرآن ، وكتاب الفضائل ، وله قراءة معروفة عند القراء .

عثمان ، عن الفضل بن عبد الملك المعروف بأبي العباس البقباق الكوفي^(١) .
وما كان فيه عن الحسن بن زياد فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل
- رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي
عن أبيه ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن الحسن بن زياد الصيقل ، وهو كوفي مولى
وكنيته أبو الوليد^(٢) .

وما كان فيه عن الفضيل بن عثمان الأور فقد رويته عن محمد بن الحسن بن
أحمد بن الوليد - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ،
عن صفوان بن يحيى ، عن فضيل بن عثمان الأور المرادي الكوفي^(٣) .
وما كان فيه عن صفوان بن مهران الجمال فقد رويته عن محمد بن علي
ماجيلويه - رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن
أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن صفوان بن مهران الجمال . ورويته عن أبي - رضي الله
عنه - عن محمد بن يحيى المطاطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن موسى بن عمر ، عن
عبد الله بن محمد الحجتال ، عن صفوان بن مهران الجمال^(٤) .

(١) الفضل بن عبد الملك كوفي ثقة عين ، و الطريق اليه صحيح ، و له كتاب كما في

الخلاصة .

(٢) الحسن بن زياد الصيقل يكنى أبا الوليد كوفي مجهول الحال ، و في الطريق

اليه علي بن الحسين السعد آبادي و هو متبر ، غير مصرح له بالتوثيق .

(٣) الفضيل بن عثمان - و يقال له الفضل - الصايغ الانباري ابن اخت علي بن ميمون

ثقة ثقة له كتاب ، و الطريق اليه صحيح عند العلامة و قوى عند غيره لمكان محمد بن عيسى .

(٤) صفوان بن مهران كوفي مولى بني كاهل ثقة و هو الذي قال له موسى بن جعفر

عليهما السلام : « يا صفوان كل شيء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً ، قلت : أي شيء ؟

قال : اكراؤك جمالك من هذا الرجل - يعني هارون - قال : والله ما أكريته أشراً ولا بطراً

ولا لصيد ولا للهو ولكني أكريته لهذا الطريق - يعني طريق الحج - ولا أتولاه بنفسى ولكني

أبنت معه غلمانى ، فقال : يا صفوان أيقع كراؤك عليهم ؟ قال : نعم ، قال أنتحب بقاهم حتى ←

وما كان فيه عن يحيى بن عبد الله فقد رويته عن أحمد بن الحسين القطان ،
عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني مولى بني هاشم ، عن عبد الرحمن بن جعفر الحريري
عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام ^(١).

وما كان فيه عن هشام بن الحكم فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله
عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ و الحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي
ابن الحكم ؛ ومحمد بن أبي عمير جميعاً عن هشام بن الحكم ، وكنيته أبو محمد ، مولى بني
شيبان ، بياع الكرايس ، تحول من بغداد إلى الكوفة ^(٢).

وما كان فيه عن جراح المدائني فقد رويته عن أبي رضي الله عنه - عن سعد
ابن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ،
عن القاسم بن سليمان ، عن جراح المدائني ^(٣).

→ يخرج كراهك ؟ قال : نعم ، قال عليه السلام : فمن أحب بقاءهم فهو منهم ، ومن كان منهم
كان ورد النار ، قال : فذهبت وبت جمالي عن آخرها فبلغ ذلك الى هارون فدعاني فقال :
يا صفوان بلنتي انك بت جمالك ، قال قلت : نعم ، فقال : لم ؟ قلت أنا شيخ كبير والفلمان
لايفون بالاعمال ، فقال : هيهات أيها التي لأعلم من أشار اليك بهذا ، أشار اليك بهذا موسى
ابن جعفر ، قلت : مالي ولموسى ، قال : دع هذا عنك فوالله لو لاحتن صحبتك لقتلك (الكشي)
و بالجملة له كتاب و صحح العلامة الطريق اليه وذلك نظراً الى الطريق الاول لان في الثاني
موسى بن عمرو هو موسى بن عمر بن يزيد الصيقل على التحقيق ولم يوثق صريحاً .

(١) يحيى بن عبد الله هذا لم يذكر فيما عندي من كتب الانساب ، بل قال بعضهم : ان
عبد الله لم يعقب ، وربما يخطر بالبال أنه في الاصل عيسى بن عبد الله بن عمر فصحف ولكنه بعيد
لمسايتي من المؤلف طريق آخر الى عيسى . أما أحمد بن الحسين القطان فغير مذكور
في الرجال ، وربما يوهم كونه عامياً لان المعهود من المؤلف أنه كان يردف مشايخه ان كانوا
من أصحابنا بالرزية والرحمة ، وأيضاً عبد الرحمن بن جعفر غير مذكور في كتب الرجال .

(٢) هشام بن الحكم من أدباب الاصول ثقة وردت فيه مدائح ، والطريق اليه صحيح .

(٣) جراح المدائني من أصحاب الصادقين عليهما السلام ولم يوثق صريحاً ، وله كتاب

و في الطريق اليه القاسم بن سليمان وهو مهمل .

وما كان فيه عن حفص بن البختري^١ فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ وعنه بن جعفر الحميري^٢ جميعاً عن يعقوب ابن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البختري الكوفي^(١) .

وما كان فيه عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي^(٢) فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهما - عن علي بن الحسين السعدآبادي^٣ ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي^(٣) .

وما كان فيه عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أبي الجوزاء المنبته بن عبدالله ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام^(٤) .

وما كان فيه عن أسماء بنت عميس في خبر رد الشمس على أمير المؤمنين عليه السلام في حياة رسول الله ﷺ فقد رويته عن أحمد بن الحسن القطان قال : حدثنا أبو - الحسين محمد بن صالح قال : حدثنا عمر بن خالد المخزومي^٥ قال : حدثنا أبو بقاء ، عن محمد بن موسى ، عن عمارة بن مهاجر ، عن أم جعفر^(٥) ابنتي محمد بن جعفر^(٦) عن أسماء

(١) حفص البختري البغدادي كوفي الأصل وثقه النجاشي وغيره ، والطريق إليه صحيح .

(٢) أحمد بن أبي عبدالله محمد بن خالد البرقي ثقة وهو صاحب كتاب المحاسن وسيأتي

منوانه أيضاً من المؤلف .

(٣) علي بن الحسين السعدآبادي لم يوثقه أحد ولكنه من مشايخ الاجازة فالظاهر

اعتباره ، فالطريق معتبر أو صحيح كما في المنهج .

(٤) زيد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام يكنى أبا الحسين كان جليلاً ورعاً

فقيهاً شهيداً ، والحسين بن علوان عامي ولم يوثق ، وعمر بن خالد بشري وثقه ابن فضال وله

كتاب كبير ، والاصحاب ضموا الطريق لمكان الحسين وعمرو .

(٥) في بعض النسخ «أم موسى» .

(٦) الظاهر أن رجال الطريقين هذا وما يأتي كلهم من رجال العامة وروى المؤلف

- رحمه الله - الخبر من طريقهم محتجاً به عليهم والفضل ما شهدت به الاعداء ، وروى في الغلاة

وغيره أخباراً أوضح سنداً مما ذكره هنا .

بنت عميس وهي جدتهما . ورويته عن أحمد بن محمد بن إسحاق قال : حدثني الحسين بن موسى النخاس قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا عبدالله بن موسى ، عن إبراهيم بن الحسن ، عن فاطمة بنت الحسين ، عن أسماء بنت عميس .

وما كان فيه عن جويرية بن مسهر في رد الشمس على أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - قال : حدثنا سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن عبدالله القروي ، عن الحسين بن المختار القلاسي ، عن أبي بصير ، عن عبدالواحد بن المختار الأنصاري ، عن أم المقدام النخعية ، عن جويرية بن مسهر ^(١) .

وما كان فيه من حديث سليمان بن داود عليه السلام في معنى قول الله عز وجل « فطلق مسحاً بالسوق والأعناق » فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى - رضي الله عنه - عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمه الحسين ابن يزيد النوفلي ، عن علي بن سالم ، عن أبيه ، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام ^(٢) .

وما كان فيه عن سليمان بن خالد البجلي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي وكان خرج مع زيد بن علي عليه السلام فأُفلت ^(٣) .

وما كان فيه عن معمر بن يحيى فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن

(١) جويرية بن مسهر العبدى من التابعين شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام وهو عربى كوفى والطريق اليه فيه مجاهيل لكن الخبر مشهور كاشتهار الشمس .

(٢) على بن سالم هو على بن أبي حمزة البطائنى الواقفى قائد أبى بصير المكفوف ، له أصل ، وتقدم حاله .

(٣) سليمان بن خالد البجلي أبو الربيع الهلالى مولاهم ، لم يخرج مع زيد من أصحاب أبى جعفر عليه السلام غيره . وكان قادراً ، فقيهاً وجهاً ، مات فى حياة الصادق عليه السلام فتوجع لموته ودعا لولده وأوصى بهم أصحابه ، وله كتاب ، والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

عبدالله بن جعفر الحميري^١، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حماد بن عثمان، عن معمر بن يحيى^(١).

وما كان فيه عن عائذ الأحسي^٢ فقد رويته عن أبي؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله؛ والحميري^٣ جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين ابن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن جميل، عن عائذ بن حبيب الأحسي^(٢).

وما كان فيه عن مسعدة بن صدقة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري^٣، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة الرُّبَعي^(٣).

وما كان فيه عن معاوية بن وهب فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي القاسم معاوية بن وهب البجلي^٤ الكوفي^(٤).

وما كان فيه عن مالك الجهني^٥ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي ابن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكمندانى^٥، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي محمد مالك بن أعين الجهني^٥، وهو عربي كوفي^٥، وليس هو من آل سُنُسَن^(٥).

(١) معمر - بالتخفيف - ابن يحيى عربي صميم عجلي كوفي ثقة وقد يقال معمر بالتشديد وهو عند العامة مقبول الرواية، له كتاب، والطريق اليه صحيح.

(٢) عائذ بن حبيب الأحسي يباع الهروي معنون في التّريب لابن حجر وقال «عائذ ابن حبيب بن الملاح أبو أحمد الكوفي يباع الهروي صدوق دمي بالشيعة». وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام بدون مدح ولاذم. والطريق اليه صحيح كما في الخلاصة، ويحتمل غيره. فحاله مجهول والطريق اليه صحيح، ولما كان الطريق الى فضالة وجميل صحيح وهما ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم فهو لا يقرر عن الصحيح.

(٣) مسعدة بن صدقة عامي بترى ولم يوثق، له كتاب، والطريق اليه صحيح.

(٤) معاوية بن وهب عربي صميم ثقة حسن الطريق من رواة أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وله كتب، والطريق اليه صحيح.

(٥) مالك بن أعين الجهني من أصحاب السادقين عليهما السلام، وحكى عن حمدويه بن ←

وما كان فيه عن عبيد بن زرارة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين النخعي ، عن عبيد بن زرارة بن أعين ، وكان أحول ^(١) .

وما كان فيه عن الفضيل بن يسار فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن الفضيل بن يسار وهو كوفي مولى لبني نهد ، انتقل من الكوفة إلى البصرة ، وكان أبو جعفر عليه السلام إذا رآه قال : «بشر المخبتين» وذكر رمي بن عبدالله عن غاسل الفضيل بن يسار أنه قال : «إني لأغسل الفضيل وإن» يده لتسبقني إلى عورته ، قال : فخبرت بذلك أبا عبدالله عليه السلام فقال : رحم الله الفضيل ابن يسار هو من أهل البيت ^(٢) .

وما كان فيه عن بكير بن أعين فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي ابن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن بكير بن أعين وهو كوفي يكنى أبا الجهم من موالى بني شيبان ، ولما بلغ الصادق عليه السلام موت بكير بن أعين قال : «أما والله لقد أنزله الله عز وجل بين رسوله وبين أمير المؤمنين صلوات الله عليهما» ^(٣) .

— نصير قال سمعت فيروزان القمي يقول : ان المالك بن أعين الجهني هو ابن أعين وليس من أخوة زرارة وهو بصرى . أقول : والجهني - بضم الجيم وفتح الهاء وفي آخرها نون - نسبة إلى جهينة وهي قبيلة من قضاة نزلوا الكوفة والبصرة . وعلى بن موسى في الطريق من مشايخ الكليني ذكره في المدة ، وعمر بن أبي المقدام حسن فالطريق حسن أوثق كالصحيح .

(١) عبيد بن زرارة بن أعين ثقة عين ، له كتاب ، والحكم بن مسكين لم يوثق ولكن الشهيد رحمه الله صحح الطريق على ما في شرح مشيخة روضة المتقين . وهو أبو محمد كوفي مكفوف وكان مولى ثقيف وله كتب وقال الشهيد كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته ، واعترض الشهيد الثاني بأنه لا يكفي عدم الجرح بل لابد من التوثيق .

(٢) فضيل بن يسار عربي صميم بصرى ثقة من أصحاب الصادقين عليهما السلام له كتاب في الطريق على بن الحسين السعد آبادي وظاهر جماعة من الاصحاب اعتباره .

(٣) بكير مشكور ، والطريق حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

وما كان فيه عن محمد بن يحيى الخثعمي^(١) فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن زكريا المؤمن ، عن محمد بن يحيى الخثعمي^(١) .

وما كان فيه عن بكر بن محمد الأزدي^(٢) فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ؛ وأحمد بن إسحاق بن سعد ؛ وإبراهيم بن هاشم ، عن بكر بن محمد الأزدي^(٢) .

وما كان فيه عن إسماعيل بن رباح فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلوبه - رضي الله عنه - عن أبيه^(٣) عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي^(٣) ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن إسماعيل بن رباح الكوفي^(٤) .

وما كان فيه عن أبي عبد الله الفراء فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبي عبد الله الفراء^(٥) .

(١) محمد بن يحيى الخثعمي - بفتح الخاء وسكون المثناة وفتح العين المهملة وفي آخرها ميم - ثقة كوفي من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، له كتاب ، والطريق إليه ضعيف بزكريا المؤمن لكونه واقفياً ولم يوثق .

(٢) بكر بن محمد الأزدي الغامدي من أصحاب الصادقين والكاظم عليهم السلام قال النجاشي : « وهو وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة من آل نعيم وكان ثقة وعمر عراً طويلاً ، له كتاب ، والطريق إليه صحيح حال . (٣) كذا .

(٤) إسماعيل بن رباح الكوفي ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وهو مجهول الحال وقال المولى المجلسي : يمكن القول بصحة الخبر لصحته عن ابن أبي عمير وهو ممن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصح عنهم ولهذا عمل بخبره الأسحاب في دخول الوقت في أثناء الصلاة وإن كان في التشهد ويحكمون بصحتها لهذا الخبر ومنهم المصنف انتهى ، والطريق إليه صحيح عند العلامة - رحمه الله - .

(٥) الظاهر كونه سليم الفراء وهو ثقة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، له كتاب ، والطريق إليه صحيح .

وما كان فيه عن الحسين بن المختار فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله؛ والحميري؛ وعبد بن يحيى العطار؛ وأحمد بن إدريس جميعاً عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار القلاسي. وقد رويته عن محمد بن الحسين - رضي الله عنه - عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار القلاسي^(١).

وما كان فيه عن عمر بن حنظلة فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة^(٢).

وما كان فيه عن حريز بن عبد الله فقد رويته عن أبي؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله؛ والحميري؛ وعبد بن يحيى العطار؛ وأحمد ابن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد؛ وعلي بن حديد؛ وعبد الرحمن ابن أبي نجران، عن حماد بن عيسى الجهني، عن حريز بن عبدالله السجستاني. ورويته أيضاً عن أبي؛ وعبد بن الحسن؛ وعبد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهم - عن عبدالله ابن جعفر الحميري، عن علي بن إسماعيل؛ وعبد بن عيسى؛ ويعقوب بن يزيد؛ والحسن بن ظريف، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله السجستاني^(٣).

وما كان فيه عن حريز بن عبدالله في - الزكاة - فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن إسماعيل ابن سهل، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله. ورويته عن أبي - رضي الله عنه -

(١) الطريق الأول صحيح، والثاني فيه الحسين بن الحسن بن أبان ولم يوثق صريحاً وأما الحسين بن مختار فهو واقفي وله كتاب ولم يوثقه أحد إلا ابن فضال على ما نقل عنه.

(٢) عمر بن حنظلة أبو الصخر المجلي كان من أصحاب الصادقين أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وثقه الشهيد، والطريق إليه قوي كالصحيح، وفي داود بن الحصين كلام لكونه واقفياً وقد وثقه النجاشي.

(٣) تقدم الكلام في حريز وكونه من الثقات، وكل من الطريقين صحيح.

عن علي بن إبراهيم عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ^(١) .

وما كان فيه عن خالد بن ماد القلانسي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه -

عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن النضر بن شعيب ، عن خالد ابن ماد القلانسي ^(٢) .

وما كان فيه عن أبي حمزة الثمالي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن

سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن محمد بن الفضل ، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي ^(٣) . ودينار يكنى أبا صفية

وهو من حي من بني ثعلب ونسب إلى ثماله لأن داره كانت فيهم ، وتوفي سنة خمسين ومائة وهو ثقة عدل لقي أربعة من الأئمة : علي بن الحسين ؛ ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر عليه السلام ، وطرقني إليه كثيرة ولكنني اقتصر على طريق واحد منها .

وما كان فيه عن عبد الأعلى مولى آل سام فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي

الله عنه - عن الحسن بن مئيل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن خالد بن أبي إسماعيل ، عن عبد الأعلى مولى آل سام ^(٤) .

(١) الطريق الاول صحيح ، والثاني حسن كالصحيح .

(٢) خالد بن ماد ثقة من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، وله كتاب ،

وفى الطريق اليه النضر بن شعيب وهو مجهول الحال .

(٣) ثابت بن دينار أبو حمزة الثمالي الكوفي وثقة الشيخ والنجاشي في فهرسيهما ،

وأورد الكشي فيه روايات مادية وأخرى قاذحة معرض عنها مع أنها تضمنت قدحاً هديداً له ، له كتب في الحديث والتفسير ، ومحمد بن الفضل في الطريق مشترك بين الثقة والضعيف ، ولكن الأكثر عملوا بأخباره ، والظاهر من قول المصنف وطرقني إليه كثيرة ، أن كون الكتاب من أبي حمزة معلوماً عنده وإنما يذكر السند لدفع توهم الارسال ، أوللتبرك .

(٤) عبد الأعلى بن أعين مولى آل - ام من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ممدوح

وله روايات ، والطريق اليه حسن كالصحيح بالحسن بن مئيل ، وصحح العلامة - رحمه الله - هذا الطريق .

وما كان فيه عن الأصمغ بن نباتة فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه
- رضي الله عنه - عن أبيه ، عن أحمد بن محمد خالد ، عن الهيثم بن عبدالله النهديّ
عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت ، عن سعد بن طريف ، عن الأصمغ بن
نباتة ^(١) .

وما كان فيه عن جابر بن عبدالله الأنصاريّ فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن
موسى - رضي الله عنه - عن محمد بن أبي عبدالله الكوفيّ ، عن محمد بن إسماعيل البرمكيّ
عن جعفر بن أحمد ، عن عبدالله بن الفضل ، عن المفضل بن عمر ، عن جابر بن يزيد
الجعفيّ ، عن جابر بن عبدالله الأنصاريّ ^(٢) .

وما كان فيه عن صالح بن الحكم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
سمعين عبدالله ، عن محمد بن الحسين أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن
عثمان ، عن صالح بن الحكم الأحمول ^(٣) .

وما كان فيه عن عامر بن نعيم القمّيّ فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه
- رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عامر بن
نعيم القمّيّ ^(٤) .

(١) الأصمغ بن نباتة - بتقديم النون المضمومة على الباء الموحدة - التميمي الحنظلي
المجاشعي من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام وهو مشكور ، والطريق اليه ضعيف بالحسين
ابن علوان ، وعمرو بن ثابت ، فإن الأول عامي غير موثق كما تقدم وإن كان له ميل ومجبة
شديدة بحيث قيل انه مؤمن ، والثاني لم يثبت مدحه ولا توثيقه مع قول فيه بالضعف .

(٢) جابر بن عبد الله الأنصاري من السبعين الذين بايعوا رسول الله (ص) بيعة عقبة ،
وكان مع أمير المؤمنين عليه السلام في وقعة صفين ، وجلالته أعظم من أن تذكر ، والطريق
اليه ضعيف بمفضل بن عمر ، وفيه أقوال راجع تنقيح المقال للعلامة المامقاني - قدس سره -

(٣) صالح بن الحكم النبطي ضعيف ضعفه النجاشي وغيره . وله كتاب ، والطريق
اليه صحيح ، ويمكن الحكم بصحة الخبر لصحته عن حماد بن عثمان وهو من أصحاب
الاجماع .

(٤) عامر بن نعيم القمي غير مذكور في كتب الرجال ، واعتماد المصنف على كتابه

لعله لمكان ابن أبي عمير ، والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

وما كان فيه عن علي بن مهزيار فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن الحسين بن إسحاق التاجر ، عن علي بن مهزيار . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ؛ الحميري جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي بن مهزيار . ورويته أيضاً عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد ابن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار الأهوازي ^(١) .

وما كان فيه عن صفوان بن يحيى فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ^(٢) .

وما كان فيه عن الحسن بن علي الكوفي فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن علي بن الحسن بن علي الكوفي ، عن أبيه . ورويته عن جعفر بن علي بن الحسن الكوفي ، عن جده الحسن بن علي الكوفي ^(٣) .

وما كان فيه عن أبي الجارود فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عمته محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي القرشي الكوفي ، عن محمد بن -

(١) علي بن مهزيار الأهوازي أبو الحسن كان أبوه نصرانياً فأسلم ، وقيل إن علياً أيضاً أسلم وهو صغير ومن الله عليه بمعرفة هذا الأمر ، واختص هو بأبي جعفر الثاني عليه السلام و توكل له وعظم محله منه وكذلك عند أبيه أبي الحسن (ع) وتوكل لهما في بعض النواحي وخرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكل خير ، وكان ثقة صحيح الحديث ، وله ثلاثة وثلاثون كتاباً ، والطريق الأول فيه الحسين بن إسحاق التاجر وهو غير مذكور ولعله من مشايخ الاجازة ، والطريقان الاخران صحيحان .

(٢) صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي يباع السابري كوفي ثقة ثقة عين من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ، و قد يروى عن الكاظم عليه السلام ، له ثلاثون كتاباً ، والطريق اليه حسن كالصحيح ، وقال العلامة : صحيح .

(٣) هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المنيرة الكوفي البجلي ثقة جليل قال النجاشي هو من أصحاب الكوفيين ثقة ، له كتاب النوادر . والطريق الأول اليه مجهول ، وكذا الثاني ، والظاهر أن ابنه علي بن الحسن وابن ابنه جعفر بن علي كانا من المشايخ فالخير صحيح .

سنان ، عن أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي^(١) .

وما كان فيه عن حبيب بن المعلّى فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الوليد الخزّاز ، عن حماد بن عثمان ، عن حبيب بن المعلّى الخثعمي^(٢) .

وما كان فيه عن عبدالرحمن بن الحجاج فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ؛ والحسن بن محبوب جميعاً عن عبدالرحمن بن الحجاج البجليّ الكوفيّ وهو مولى وقد لقي الصادق وموسى بن جعفر عليهما السلام وردي عنهما ، وكان موسى عليه السلام إذا ذكر عنده قال : «إنّه لثقیل فی الفؤاد»^(٣) .

(١) هو زياد بن المنذر أبو الجارود الكوفي الخارقي ، زیدی المذهب ، تنسب اليه الجارودية وكان مذموماً والطريق اليه ضعیف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٢) حبيب بن المعلّى هو السجستاني الذي عنوانه الشيخ في اختيار رجال الكشي وقال هو : من أصحاب الصادقين أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، وكان شارباً - أى خارجياً - ثم دخل في هذا المذهب وكان منقطعاً اليهما عليهما السلام وهو غير الخثعمي فان حبيب الخثعمي هو حبيب بن المعلل لا المعلّى ، وليس في كتب الرجال حبيب بن المعلّى الخثعمي ، وأما حبيب بن المعلل فنونه النجاشي وقال : ثقة ثقة صحيح له كتاب ، ولم يفتون الاخر وبقرينة كونه صاحب كتاب كان المراد حبيب بن المعلل الثقة دون السجستاني لعدم كونه صاحب كتاب ، فلذا قلت : عند روايته في المجلد الاول تحت رقم ٧٨١ : « الطريق اليه صحيح عند العلامة وهو ثقة ثقة ، والظاهر تصحيح المعلل بمعلّى في المقامين وقيل : لفظه « الخثعمي » وهم من المؤلف وهو السجستاني فاشتبه عليه ، أو كانت من زيادات النساخ وكلاهما بعيد ، وكذا القول باتحادهما عند المؤلف - رحمه الله - وكيف كان الطريق الذي ذكره المؤلف هنا فيه محمد ابن الوليد الخزّاز الكوفي وهو فطحى موثق وقال العلامة : الطريق صحيح

(٣) أى موثق ومعتزم في القلب ، وهو مدح لازم كما توهم ، وقال المولى المجلسي - رحمه الله - : « يمكن أن يكون الضمير راجعاً الى اسمه واسم أبيه فان الاول اسم ابن ملجم والثاني اسم ابن يوسف الثقفي ويكون الفرض تغيير اسمه ، وبالجملة عبدالرحمن بن -

وما كان فيه عن موسى بن عمر بن بزيع فقد رويته عن محمد بن علي^١ ما جيلويه - رحمه الله - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن موسى بن عمر بن بزيع^(١) .

وما كان فيه عن العيص بن القاسم فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن القاسم^(٢) .

وما كان فيه عن سليمان بن جعفر الجعفري^٣ فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي^٤ ، عن سليمان بن جعفر الجعفري^٥ . ورويته عن أبي - رحمه الله - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن سليمان بن جعفر الجعفري^٦ . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن الحميري^٧ ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن سليمان بن جعفر الجعفري^(٣) .

وما كان فيه عن إسماعيل بن عيسى فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - قال : حدثنا علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن عيسى^(٣) .

→ الحاج بجلى مولاوم كوفى بياع السابري ، استاذ صفوان بن يحيى ، سكن بغداد ورمى بالكيسانية ، له كتاب ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وبقى بعده عليه السلام ورجع الى الحق ولقى أبا الحسن الرضا عليه السلام وكان ثقة ثبناً وجهاً وكان وكيلاً لأبي عبد الله عليه السلام ومات فى أيام الرضا عليه السلام وعلى ولايته . والطريق اليه صحيح .

(١) موسى بن عمر بن بزيع ثقة كوفى له كتاب ، والطريق اليه حسن كالصحيح .
(٢) العيص بن القاسم البجلي كوفى هو ابن أخت سليمان بن خالد الاقطع ، وكان ثقة عيناً من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ، وله كتاب ، وطريق المؤلف اليه صحيح .

(٣) سليمان الجعفري كان من أحفاد جعفر بن أبي طالب الطيار ، يكنى أبا محمد الطالبى من أصحاب الرضا عليه السلام ، وله كتاب ، والطريق الاول قوى بالسعد آبادي ، والثانى حسن كالصحيح ، والثالث صحيح .

(٤) إسماعيل بن عيسى غير مذكور فى كتب الرجال ، وصحح العلامة الطريق اليه ، وحكى عن العلامة المجلسى - رحمه الله - حسن حاله لوجود طريق للصدوق اليه ، أقول : ←

وما كان فيه عن جعفر بن محمد بن يونس فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه -
 عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن جعفر بن محمد بن يونس ^(١) .
 وما كان فيه عن هاشم الحنطاط فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه -
 عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ؛ وأحمد بن إسحاق بن سعد ، عن
 هاشم الحنطاط ^(٢) .

— هذا رأى الملامه المجلسي (ره) في جميع من لم يذكر في الرجال وللمؤلف طريق اليه ، و
 فيه نظر لان مجرد العنوان ووجود الطريق لا يدل على حسن الحال والمدوحية ، انما يدل
 على معروفة الممنون عند من عنوانه فحسب ، والا فجماعة من الممنونين في المشيخة من
 المجروحين كاحمد بن هلال المبرتاني الذي قال المؤلف في حقه في مقدمة كمال الدين :
 انه مجروح عندهم شايخنا ، ونقل عن شيخه ابن الوليد أنه قال : سمعت سعد بن عبدالله يقول :
 ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجوع عن التشيع الى النصب الا أحمد بن هلال وكانوا يقولون ان
 مات فرد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استتماله ، وكذا السكوني حيث قال في باب ميراث
 المجوس وغيره من هذا الكتاب : لأفتى بما ينفرده به ، وهكذا وهب بن وهب الذي تقدم
 تضعيف المصنف اياه تحت رقم ٥٠٢٣ ، وكذا سماعة بن مهران حيث قال في المجلد الثاني
 ص ١٢١ : لأفتى بالخبر الذي رواه سماعة بن مهران لكونه واقفياً . وزياد بن المنذر ،
 والمفضل بن صالح ، وعلى بن سالم البطائني الواقفي وابنه الحسن بن علي ، وفصل بن أبي
 قرّة ، وعمر بن شمر ، وشريف بن سابق ، وعبدالله بن الحكم وغيرهم ، واعتماد المؤلف في هذا
 الكتاب على صحة الروايات من جهة صدورها لاعلى الرواة ، فلا يقال : كيف يكون حجة بينه وبين
 الله مع وجود الضمائم في روايته ، وقد يعتمد الانسان على رواية راوٍ ضعيف لتواترها أو وجود
 قرينة أو قرائن على صحة صدورها عن المصنوع عليه السلام ، فكلام المصنف في المقدمة لا يدل
 على أن جميع رواة الكتاب ثقات ، وانما يدل على أن الروايات المذكورة في الكتاب
 معتمدة عنده لكونها متواترة أو محفوفة بالقرائن التي علم منها صدورها عن المصنوع (ع)
 ولا يخفى الفرق بين الشهادة على موثقية الراوي وبين الشهادة على صحة صدور خبره .

(١) جعفر بن محمد بن يونس ثقة له كتاب ، يروي عن الجواد والهادي عليهما السلام و
 الطريق اليه صحيح .

(٢) هاشم بن المثنى الحنطاط الظاهر اتحاده مع هشام بن المثنى الذي روى المؤلف
 خبراً عنه تحت رقم ٥٥٨ ، والاختلاف نشأ من كتابة هاشم وهشام فالقدماء يكتبون كليهما ←

وما كان فيه عن أبي جميلة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن الحميري
عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن أبي جميلة المفضل
ابن صالح ^(١) .

وما كان فيه عن داود الصرمي فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل
- رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ؛ وعلي بن إبراهيم بن هاشم جميعاً عن محمد بن عيسى
ابن عبيد ، عن داود الصرمي ^(٢) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن مهزيار فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
الحميري ، عن إبراهيم بن مهزيار ^(٣) .

وما كان فيه عن يحيى بن أبي عمران فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه
- رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي عمران ، وكان

→ د هـ ، وجعلوا ألفاً مقصورة فوق الهاء في هاشم وفوق الشين في هشام ، وربما تسامح الكتاب
فجعلها بين الهاء والشين فيكون ذلك منشأ لاختلاف القراءة ، و بالجملة الرجل ثقة من
أصحاب الصادق عليه السلام ، وله كتاب ، والطريق اليه صحيح لكن الظاهر فيه سقط لبعد العهد
بين إبراهيم وأحمد بن إسحاق ، وبين هاشم بن المثنى ، ويظهر من طرق بعض الاخبار أن
الساقت هو ابن أبي عمير .

(١) أبو جميلة هو المفضل بن صالح الاسدي النخاس ، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن
عليهما السلام ومات في حياة الرضا عليه السلام ، له كتاب ، وهو ضعيف عند غير واحد من الرجالين
وقيل يمكن تصحيح السند لصحته عن البزنطي الذي هو من أصحاب الاجماع .

(٢) هو داود بن مافنة الصرمي ، يكنى أبا سليمان كوفي ، روى عن أبي الحسن الرضا
عليه السلام وبقى الى أيام أبي الحسن الثالث (ع) وله مسائل اليه ، والطريق قوى بمحمد بن
عيسى بن عبيد ، وتقدم الكلام فيه .

(٣) إبراهيم هذا هو أخو علي بن مهزيار الهمداني ، يكنى أبا إسحاق وصحّ العلامة
- رحمه الله - في الخلاصة طريق المصنف الى بحر السقاء وهو فيه ، وأما طريق المصنف
اليه ففني عن التوثيق .

تلميذ يونس بن عبد الرحمن^(١) .

وما كان فيه عن مسمع بن مالك البصري^٢ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد عن أبان ، عن مسمع بن مالك البصري^٣ ، ويقال له : مسمع بن عبد الملك البصري ، ولقبه كرويين وهو عربي من بني قيس بن ثعلبة ويكنى أباسيار ، ويقال : إن الصادق عليه السلام قال له أوّل ما رآه : ما اسمك ؟ فقال : مسمع فقال : ابن من ؟ قال : ابن مالك فقال بل أنت مسمع بن عبد الملك^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع^(٣) .

وما كان فيه عن علي بن الرّيان فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الرّيان^(٤) .

(١) الظاهر أنه يحيى بن أبي عمران الهمداني الذي روى الصفار في البصائر عن محمد ابن عيسى عن إبراهيم بن محمد قال : « كان أبو جعفر محمد بن علي عليهما السلام كتب الى كتاباً وأمرني أن لا أفكه حتى يموت يحيى بن أبي عمران فمكت الكتاب عندي سنين فلما كان اليوم الذي مات فيه يحيى فككت الكتاب فاذا فيه « قم بما كان يقوم به » ، و روى عنه المؤلف في لباس المصلي تحت رقم ٨٠٨ ، والظاهر كونه من الوكلاء وله كتاب والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم هاشم .

(٢) مسمع بن مالك أو مسمع بن عبد الملك تقدم ذكره ، ثقة له كتاب . والطريق اليه ضيف بالقاسم بن محمد الجوهرى ، والمراد بأبان أبان بن عثمان الأحمر كما يظهر من نكاح التهذيب والاستبصار حيث روى القاسم عنه فيهما .

(٣) محمد بن إسماعيل بن بزيع ثقة صحيح كوفي مولى المنصور . من أصحاب أبي الحسن الاول والثاني عليهما السلام . له كتب ، والطريق اليه صحيح .

(٤) الريان - بالراء المهملة المفتوحة والياء المشددة المشددة - وعلى بن الريان بن الصلت الأشمرى القمي ثقة له من أبي الحسن الثالث نسخة وكان وكيلاً ، وله مع أخيه محمد كتاب مشترك بينهما ، والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

وما كان فيه عن يونس بن يعقوب فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن يونس ابن يعقوب البجلي^(١) .

وما كان فيه عن علي بن يقطين فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين عن أبيه علي بن يقطين^(٢) .

وما كان فيه عن رفاعه بن موسى النخاس فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن رفاعه بن موسى النخاس^(٣) .

وما كان فيه عن زياد بن سوفة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد

(١) يونس بن يعقوب أبو علي البجلي هو ابن اخت معاوية بن عمار الدهني ، وكان فطحياً ثم رجع واختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكان يتوكل لابي الحسن (ع) ومات في المدينة في أيام الرضا (ع) وتولى أمره وبث بحنوطه وكفنه وجميع ما يحتاج اليه ، وأمر (ع) مواليه وموالي أبيه وجده أن يحضروا جنازته وقال لهم : هذا مولى لابي عبدالله (ع) كان يسكن العراق فاحضروا له في البقيع فان منعكم أهل المدينة فقولوا لهم هذا مولى لابي عبدالله (ع) كان يسكن العراق فان منعتمونا أن ندفنه في البقيع منعناكم أن تدفنوا مواليكم فيه . وأمر (ع) محمد بن الحباب الجلاب الكوفي وكان زميل يونس أن يصلي عليه ، وأمر أيضاً صاحب المقبرة أن يتعاقد قبره ويرش عليه الماء أربعين شهراً أو أربعين يوماً في كل يوم والشك من الراوى وهو علي بن الحسن بن فضال وبالجملته له كتاب ، وفي الطريق اليه الحكم بن مسكين المكفوف وهو مهمل ولم يوثق صريحاً .

(٢) علي بن يقطين ثقة كوفي الأصل سكن بغداد ، له كتب ، وهو من أصحاب أبي الحسن موسى (ع) ، والطريق اليه صحيح كما في الخلاصة .

(٣) رفاعه - بكسر الراء المهملة وتخفيف الفاء ، والمين المهملة بعد الالف - ابن موسى كوفي أسدى روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وكان ثقة مسكوناً الى روايته لا يعترض عليه بشيء من النمز ، حسن الطريقة ، له كتاب محبوب في الغرائض ، والطريق اليه صحيح .

ابن عبدالله، عن أيّوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن زياد بن سوقة^(١).
وما كان فيه، عن حماد بن عثمان فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد
ابن عبدالله؛ والحميري جميعاً عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن
عثمان^(٢).

وما كان فيه عن ياسر الخادم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن
إبراهيم، عن أبيه، عن ياسر خادم الرضا عليه السلام^(٣).

وما كان فيه عن الحسن بن محبوب فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل
- رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري؛ وسعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد
ابن عيسى، عن الحسن بن محبوب^(٤).

وما كان فيه عن داود بن أبي زيد فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
سعد بن عبدالله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن داود بن أبي زيد^(٥).

وما كان فيه عن علي بن بسّجّل فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه -
عن الحسن بن متّيل الدقاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبدالله

(١) زياد بن سوقة - بضم السين وسكون الواو - ثقة، هو من أصحاب أبي جعفر (ع)
كوفي تابعي، والطريق إليه صحيح كما في الخلاصة.

(٢) حماد بن عثمان الناب كان من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ثقة
جليل القدر له كتاب، والطريق إليه صحيح، والظاهر أنه غير حماد بن عثمان الغزاري الثقة
وان قيل باتّحادهما.

(٣) ياسر خادم الرضا (ع) مولى حمزة بن اليسع الأشمري له مسائل روى عنه البرقي
والطريق إليه حسن كالصحيح.

(٤) الحسن بن محبوب السراذ أو الزراد يكنى أبا علي مولى بجيلة كوفي ثقة من
أصحاب الرضا (ع) روى عن ستين رجلاً من أصحاب الصادق (ع) وكان جليل القدر يمدن
الأركان الأربعة في عصره، له كتب كثيرة، وكان ممن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصح
عنه. والطريق إليه صحيح.

(٥) داود بن أبي زيد - زكان أو زكار - أبو سليمان النيشابوري، ثقة صادق النهضة
من أصحاب علي بن محمد عليهما السلام، له كتب والطريق إليه في المبيدات واختلف فيه.

الحكم بن مسكين النّقيّ ، عن عليّ بن بَجِيل بن عقيل الكوفي^(١) .

وما كان فيه عن معاوية بن عمار فقد رويته عن أبي ؛ وعَد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ والحميريّ جميعاً عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ؛ وعَد بن أبي عمير جميعاً عن معاوية بن عمار الدّهنيّ الغنويّ الكوفيّ مولى بجيلة ويكنى أبا القاسم^(٢) .

وما كان فيه عن الحسن بن قارن فقد رويته عن حمزة بن عَد العلويّ - رحمه الله - عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن قارن^(٣) .

وما كان فيه عن عبد الله بن فضالة فقد رويته عن عَد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن عليّ بن الحسين السعد آباديّ ، عن أحمد بن عَد بن خالد ، عن أبيه ، عن عَد بن سنان ، عن بشار بن حماد ، عن عبد الله بن فضالة^(٤) .

وما كان فيه عن خالد بن نجيع فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبد الله

(١) عليّ بن بجيل مجهول الحال ، وحكي الوحيد - رحمه الله - عن خاله العلامة المجلسي حسن حاله لوجود طريق للصدوق اليه - وتقدّم الكلام فيه . والطريق اليه فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل .

(٢) معاوية بن عمار ثقة ، كبير الشأن ، عظيم المنزلة ، وكان أبوه عمار ثقة في العامة قال المسقلاني : عمار بن معاوية الدهنيّ أبو معاوية البجليّ الكوفيّ قال أحمد وابن ميم وأبو حاتم والنسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات ، والطريق الى معاوية صحيح وله كتب .

(٣) الحسن بن قارن غير مذكور في الرجال وروى عنه المصنف في المجلد الاول تحت رقم ٨٦٢ باب الحدّ الذي يؤخذ فيه البيان بالصلاة . وحمزة بن محمد العلوي مهمل ولله حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (ع) الزيدي المنون في التدوين للرافعي . والله العالم .

(٤) عبد الله بن فضالة غير مذكور في الرجال وروى عنه المصنف في المجلد الاول تحت رقم ٨٦٣ ، وفي الطريق اليه محمد بن سنان ، وهو ضعيف على المشهور ، وبشار بن حماد وهو مهمل وفي رجال المائة رجال بن اسم عبد الله بن فضالة أحدهما تابعي ليثي وكان قاضي البصرة والاخر لم يمتروا حاله وذكر ابن حبان الاول في الثقات .

ابن جعفر الحميري^١ ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن خالد بن جبج الجوّان^(١) .

وما كان فيه عن الحسن بن السريّ فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر ابن بشير ، عن الحسن بن السريّ^(٢) .

وما كان فيه عن العباس بن هلال فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم بن ناتانة - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن العباس بن هلال^(٣) .

وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصريّ فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن يونس ابن عبدالرحمن ، ومحمد بن أبي عمير جميعاً عن الحارث بن المغيرة النصريّ^(٤) .

(١) و نجيح ، بتقديم الجيم على الحاء المهملة مكبراً - كشريف ، وقبل مصفراً - والجوان - بالجيم وتشديد الواو يباع الجون ضرب من القطة - وخالد بن نجيح مولى كوفي يكنى أبا عبدالله روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وحاله مجهول ويمكن تصحيح السند لصحته عن ابن أبي عمير فإنه من أصحاب الاجماع .

(٢) الحسن بن السريّ الكاتب البلخي الكرخي ثقة روى هو وأخوه عليّ عن أبي عبدالله عليه السلام له كتاب ، والطريق اليه صحيح .

(٣) العباس بن هلال الشامي كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام وفي باب لبس الحرير من الكافي في خبر العباس بن هلال الشامي مولى أبي الحسن عليه السلام ، وله نسخة عنه (ع) ، والحسين بن ناتانة كان من مشايخ الاجازة ، وقال العلامة المجلسي على المحكي - ناتانة بالنون معرب ناتوان ، وقال المحقق الداماد في الرواشح السماوية : الاصح بابايه ، ولم يقل ماوجه ، والطريق حسن كالصحيح بابراهيم بن هاشم .

(٤) الحارث بن المغيرة أبو علي كان من بني نصر بن معاوية ، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله وأبي الحسن عليهم السلام وهو ثقة ثقّله كتاب ، والطريق اليه صحيح لكون محمد بن عليّ ما جيلويه من مشايخ الاجازة وأبوه أيضاً وهو عبدالله بن عمران البرقي الفقيه الاديب ، رأى أحمد بن أبي عبدالله البرقي وتأدب عليه وكان ابن بنته ، وله كتب وهو ممتدّ هنونه -

وما كان فيه عن أبي بكر الحضرمي ، وكتب الأسدي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ، عن أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي ؛ وكتب الأسدي ^(١) .

وما كان فيه عن هشام بن إبراهيم فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن هشام بن إبراهيم صاحب الرضا عليه السلام ^(٢) .

→ العلامة في القسم الاول من خلاصته وهو قسم المعتمدين والثقات ، ويونس بن عبد الرحمن ثقة معتمد عند العلامة ، وقال الشيخ في الفهرست : قال أبو جعفر بن بابويه : سمعت ابن الوليد - رحمه الله - يقول : كتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة يعتمد عليها الا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عنه ولم يروه غيره وانا لانعتمد عليه ولا نفتي به انتهى . وذكرنا يونس مع عدم الاحتياج اليه لعدم عنوان المؤلف اياه في المشيخة مع أن طريقه اليه صحيح على ما ذكره الشيخ - رحمه الله - .

(١) أبو بكر الحضرمي عبد الله بن محمد الكوفي هومن أصحاب الصادقين عليهما السلام عنوانه العلامة في القسم الاول من الخلاصة . روى عنه جماعة ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم . وكتب بن معاوية الاسدي أبو محمد الصيداوي له كتاب روى الكشي باسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال في جواب رجل سأله : أحب الرجل الرجل ولم يره قال عليه السلام : هاهوذا أنا أحب كليب الصيداوي ولم أره ، وعبد الله الأصم في الطريق ضعيف غال من أهل البصرة عنوانه العلامة في القسم الثاني - أي في الضعاف - وقال ضعيف غال ليس بشيء وله كتاب في الزيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهاف وكان من كذابة أهل البصرة - انتهى ، ومن المعجب أنه - رحمه الله - صحح هذا الطريق في الخلاصة مع قوله هذا في حق عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ، ويمكن أن يكون فيها سقط والصواب والطريق اليه غير صحيح .

(٢) هشام بن إبراهيم هذا هو الذي روى خبره المصنف في المجلد الاول باب الاذان والاقامة تحت رقم ٩٠٣ وهو المشرقي لا المباسي المطمون والذي يظهر من تتبع كتب الرجال أن المسمى بهشام بن إبراهيم اثنان أحدهما المشرقي الذي يقال له : الخنلي أو الأحمر أو صاحب الرضا (ع) ، والآخر المباسي الذي يقال له الراشدي ، والاول مددوح ، والثاني هو صاحب يونس بن عبد الرحمن مطمون والمراد هنا الاول كما قلنا ، ويؤيد ذلك قول المصنف صاحب الرضا (ع) . والطريق اليه حسن كالتصحيح بإبراهيم بن هاشم . ثم اعلم أن النجاشي ←

وما كان فيه من خير بلال وثواب المؤذنين بطوله فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن أحمد بن العباس ، والعباس بن عمر والفقيمي قالوا : حدثنا هشام بن الحكم ، عن ثابت بن هرمز ، عن الحسن بن أبي الحسن ، عن أحمد بن عبد الحميد ، عن عبد الله بن علي قال : حملت متاعي من البصرة إلى مصر وذكر الحديث بطوله ^(١) .

وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا عليه السلام فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري المطّار - رضي الله عنه - عن علي ابن محمد بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان النيسابوري ، عن الرضا عليه السلام ^(٢) .

وما كان فيه عن حماد بن عيسى فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبد الله ، عن إبراهيم بن هاشم ؛ ويعقوب بن يزيد ، عن حماد بن عيسى الجهنبي . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن حماد ابن عيسى ^(٣) .

• والعلامة - رحمه الله - ذكرنا المباسي بمنوان هاشم بن ابراهيم وذكرنا سابقاً أن الاختلاف في هاشم وهشام نشأ من طرزا للكتابة .

(١) بلال - بكسر الباء الموحدة - ابن رباح - بالراء المفتوحة والباء الموحدة - مولى رسول الله صلى الله عليه واله شهد بدرأ والمشاهد كلها وكان من السابقين الى الاسلام ومن يعتب في الله عز وجل فيصير ، توفي بدمشق في الطامون سنة ثمان عشرة . وفي الطريق اليه مجاهيل ، وعبد الله بن علي غير مذكور .

(٢) الفضل بن شاذان بن الخليل أبو محمد الأزدي النيسابوري أمره في الجلالة أشهر من أن يوصف ، روى أنه صنف مائة وثمانين كتاباً ، وعلى بن محمد بن قتيبة أيضاً متكلم فقيه جليل القدر له كتب ، وقال العلامة في الخلاصة : يعرف بالقتيبى تلميذ الفضل بن شاذان فاضل ، عليه اعتمد أبو عمرو والكشي في كتاب الرجال .

(٣) حماد بن عيسى ثقة صدوق من أصحاب الصادق عليه السلام ، تقدم أنه مات غرقاً في سيل سنة ٢٠٩ وله نيف وتسعون سنة في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا عليه السلام وهو من أصحاب الاجماع ، وله كتب ، والطريق الاول صحيح ، والثاني حسن كالصحيح .

وما كان فيه عن عبد الله بن جندب فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويته - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن جندب ^(١) .
وما كان فيه عن جهم بن أبي جهم فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن سعدان بن مسلم ، عن جهم بن جهم ، ويقال له : ابن أبي جهم ^(٢) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن عبد الحميد فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن سعدان بن مسلم ، عن إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي . ورويته أيضاً عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ^(٣) .

وما كان فيه عن سليمان بن حفص المروزي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن سليمان بن حفص المروزي ^(٤) .

(١) عبد الله بن جندب - بضم الجيم وفتح الدال - كوفي ثقة من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ووكيلا لهما وكان من المخبتين ، والطريق اليه حسن كالصحيح .

(٢) جهم - كزير - أوجهم - كنفس - ابن أبي جهم أوجهه - عده الشيخ في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام والعباس بن معروف القمي ثقة ، وسعدان بن مسلم تقدم ترجمته وأما الطريق فتوى كالصحيح .

(٣) إبراهيم بن عبد الحميد كوفي ثقة ، له أصل كما في فهرست الشيخ ، وقيل واقفي موثق ، وكلا الطريقين حسن كالصحيح .

(٤) سليمان بن حفص المروزي كأنه من متكلمي علماء خراسان كما يظهر من كتاب التوحيد للمؤلف حيث باحث مع علي بن موسى عليهما السلام في مسألة البداء ورجع الى الحق وكان له مكاتبات الى الجواد والهادي والمكركى عليهم السلام ، وطريق المؤلف اليه صحيح لان أحمد بن محمد بن خالد ثقة في نفسه وطمع القميون فيه راجع الى من يروى هو عنهم .

وما كان فيه عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي^١ فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي^٢ . ورويته أيضاً عن أبي ؛ وعنه بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهما - عن علي بن الحسين السعد آبادي^٣ ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي^٤ .

وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي^٥ عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي^٦ ، عن ليث المرادي^٧ ، عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي^٨ .

وما كان فيه عن إسماعيل بن مسلم السكوني^٩ الكوفي^{١٠} فقد رويته عن أبي وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن يزيد النوفلي^{١١} ، عن إسماعيل بن مسلم السكوني^{١٢} .

(١) تقدم عنوانه من المؤلف وذكر له هناك الطريق الثاني الذي ذكره ههنا وهو قوى معتبر ، وأما الطريق الأول فصحيح .

(٢) عبد الكريم بن عتبة - بضم العين المهملة - القرشي اللهي الهاشمي ثقة وكان من أصحاب الكاظم عليه السلام ، وعبد الكريم بن عمرو الخثعمي في الطريق واقفي وثقه النجاشي في رجاله وعنه الشيخ تارة من أصحاب أبي عبدالله (ع) وأخرى من أصحاب الكاظم (ع) قائلاً بعده انه كوفي واقفي خبيث وله كتاب روى عن أبي عبد الله (ع) ، فيمكن تصحيح السند لصحته عن البزنطي فانه ممن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصح عنهم .

(٣) إسماعيل بن مسلم السكوني هو ابن أبي زياد ، يعرف بالسكوني والشعري عامي له كتاب روى عنه النوفلي عنوانه المستقل في التهذيب وقال : إسماعيل بن زياد ويقال ابن أبي زياد السكوني قاضي الموصل ثم نقل أقوال جماعة في كونه متروكاً ضعيفاً واضماً للحديث ، وعنوانه في كتابه التفریب أيضاً ، وعنوانه النجاشي ، وابن شهر آشوب وغيرهما ، ولم يذكروا طعناً في مذهبه ، واختلف الاصحاب في مذهبه فذهب الشيخ في المدة وابن ادریس في السرائر والمحقق في المعتبر والعلامة في الخلاصة وجماعة الى كونه عامياً ، وهو الثابت لمن تتبع رواياته وتبيراته عن المعصومين عليهم السلام ولم يقل له الصادق (ع) كلاماً الا قال: حدثني أبي عن أبيه عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله ، وهذا يدلهم (ع) مع جميع المخالفين ، وذهب -

وما كان فيه عن عبد الله بن المغيرة فقد رويته ، عن جعفر بن علي الكوفي - رضي الله عنه - عن جده الحسن بن علي ، عن جده عبدالله بن المغيرة الكوفي . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة . ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم ابن هاشم ؛ وأيوب بن نوح ، عن عبدالله بن المغيرة ^(١) .

وما كان فيه عن محمد بن أبي عمير فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري جميعاً عن أيوب بن نوح ؛ وإبراهيم هاشم ؛ ويعقوب بن يزيد ؛ ومحمد بن عبد الجبار جميعاً عن محمد بن أبي عمير ^(٢) .

— جمع من المتأخرين الى كونه امامياً واستدلوا بما لا يدل على مدعاهم ، لكن عمل بأخباره كثير من فقهاءنا كالشيخ والمحقق وجماعة واحتجوا بها ما لم يكن لها مراض ، وأما الطريق اليه ففيه النوفلى وقال قوم من القميين أنه غلا في آخر عمره مع أنه لم يوقفه أحد . غير أن النجاشي قال : ما رأينا له رواية يدل على غلوه .

(١) عبدالله المغيرة أبو محمد البجلي الكوفي ثقة ثقة لا يبدل به أحد من جلالته ودينه وورعه وروى أنه كان واقفياً ثم رجع ، وكان من أصحاب أبي الحسن الاول (ع) ، وقيل : انه صنف ثلاثين كتاباً وكان ممن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصح عنهم . والطريق الاول صحيح وكذا الثالث ، وأما الطريق الثاني فحسن كالصحيح .

(٢) محمد بن أبي عمير - زياد بن عيسى الازدي أبو أحمد البندادي كان من أدنى الناس عند الخاصة والعامة لقي أبا الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث كناه في بعضها أبا أحمد ، وروى عن الرضا عليه السلام ، وقيل : لم يحدث عن الكاظم (ع) وإن أدرك أيامه وله مصنفات ، قيل أربعة وتسعين كتاباً وحبس في أيام الرشيد ليلى القضاء ، وقال الفضل بن شاذان ليدل على مواضع الشيعة فامتنع فجرد وضرب أسواطاً بلغت منه وكاد أن يقر لمظلم الالم فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول : اتق الله يا محمد فتقوى بقوله فصر ففرج الله عنه ، وذكر الكشي أنه ضرب مائة وعشرين خربة وتولى ضربه السندی بن شاهك وحبس فلم يفرج عنه حتى أدى من ماله واحداً وعشرين ألف درهم ، ومكث في الحبس أربع سنين أوسع عشرة سنة ، وقيل إن أخته دفنت كتبه في حال استتاره وكرّنه في الحبس ، وقيل تركها هو —

وما كان فيه عن الحسين بن حماد فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن البرزطي عن عبدالكريم بن عمرو ، عن الحسين بن حماد الكوفي^(١) .

وما كان فيه عن العلاء بن رزين فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد ، عن العلاء بن رزين . وقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري جميعاً عن محمد بن أبي الصهبان ، عن صفوان بن يحيى عن العلاء . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن سليمان الزراري الكوفي عن محمد بن خالد ، عن العلاء بن رزين القلاء . ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال ؛ والحسن بن محبوب ، عن العلاء بن رزين^(٢) .

وما كان فيه عن عبدالله بن مسكان فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن صفوان بن

— في غرفة فسال عليها المطر فمحي أكثرها فلذلك حدث من حفظه و مما كان سلف له في أيدي الناس ، ولهذا السبب أصحابنا يسكنون الى مراسيله ، وبالجمله عدّه الكشي ممن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم . والطريق اليه صحيح .

(١) الحسين بن حماد بن ميمون الكوفي المبدى مولا له ، ذكر في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وله كتاب يرويه عنه داود بن الحصين وابراهيم بن مهزم ، والطريق اليه قوى فالسند حسن ، ويمكن القول بسخته لصحة الطريق الى البرزطي وهو من أصحاب الاجماع .

(٢) العلاء بن رزين بتقديم الراء المهملة المفتوحة على الزاي المعجمة والقلاء بشد اللام يقلى السويق أى دقيق الحنطة وكان ثقة جليل القدر وجهاً ، صحب محمد بن مسلم وتفقّه عليه ، وله كتاب ، والمراد بمحمد بن خالد في الطريق الاول والثالث محمد بن خالد الطيالسي المتوفى ٢٥٩ ولم يوثق صريحاً وله كتاب ، والمراد بمحمد بن أبي الصهبان محمد بن عبد الجبار وهو ثقة ، و علي بن سليمان ثقة فقيه وكان من أحفاد بكير بن أعين وله كتاب ، وصحح العلامة طريق المؤلف الى العلاء في الخلاصة .

يحيى ، عن عبد الله بن مسكان ، وهو كوفيٌ من موالى عترة ويقال إنه من موالى عجل^(١) .

وما كان فيه عن عامر بن جذاعة فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عامر بن جذاعة الأزدي ، وهو عامر بن عبد الله بن جذاعة ، وهو عربي كوفي^(٢) . وما كان فيه عن النعمان الرازي فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن سالم ، عن محمد بن سنان ، عن النعمان الرازي^(٣) .

وما كان فيه عن أبي كهمس فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عبد الله بن علي الزرّاد ، عن أبي كهمس الكوفي^(٤) .

وما كان فيه عن سهل بن اليسع فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن سهل بن اليسع^(٥) .

(١) عبد الله بن مسكان - بسم الميم وسكون السين المهملة - ثقة عين عدلي أصحاب أبي الحسن الأول عليه السلام وقد يروى عن الصادق عليه السلام ، وهو من أصحاب الإجماع وله كتاب والطريق إليه صحيح .

(٢) عامر بن جذاعة - بالجيم المضمومة والذال المعجمة - لم يثبت توثيقه وله كتاب والطريق إليه فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل .

(٣) النعمان الرازي غير مذكور في الرجال ويظهر من المصنف أن له كتاباً ، وفي الطريق إليه محمد بن سنان وهو ضعيف على المشهور .

(٤) أبو كهمس - بالسين المهملة أو المعجمة - هو الهيثم بن عبد الله ويقال الهيثم بن مبيد الشيباني ، وله كتاب وأما عبد الله بن علي الزرّاد أو الرزاز كما في بعض النسخ فمجهول الحال ، والحكم بن مسكين مهمل .

(٥) سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي ثقة ثقة من أصحاب أبي الحسن الأول والرمّا عليهما السلام وله كتاب ، والطريق إليه حسن كالمصحيح .

وما كان فيه عن بزيع المؤذن فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين التعدادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن بزيع المؤذن ^(١) .

وما كان فيه عن عمر بن أذينة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ^(٢) .

وما كان فيه عن أيوب بن نوح فقد رويته عن أبي ، و محمد بن الحسن رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، و الحميري جميعاً عن أيوب بن نوح ^(٣) .

وما كان فيه عن مرازم بن حكيم فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن مرازم بن حكيم ^(٤) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي ^(٥) .

وما كان فيه عن عبدالله بن سليمان فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ؛ و محمد

(١) بزيع مشترك بين ملون ومجهول الحال ، والطريق ضيف على المشهور لمكان محمد بن سنان .

(٢) عمر بن أذينة ثقة من أصحاب الكاظم عليه السلام . وله كتاب والطريق اليه صحيح .

(٣) أيوب بن نوح ثقة من أصحاب الهادي عليه السلام ، وله كتب والطريق اليه صحيح .

(٤) مرازم - بضم الميم وكسر الزاي المعجمة - ابن حكيم - بضم الحاء المهملة -

الازدي المدائني مولى ثقة ، له كتاب ، والطريق اليه حسن كالصحيح .

(٥) إبراهيم بن أبي زياد الكرخي عمه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق (ع) وقال

الوحيد البهبهاني في التلميقة : ان في رواية ابن أبي عمير عنه اشعاراً بكونه من الثقات ، وكذا

في رواية صفوان بن يحيى وابن محبوب عنه . والطريق اليه صحيح .

ابن أبي عمير جميعاً عن عبدالله بن سليمان ^(١) .

وما كان فيه عن عمر بن أبي زياد فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمر بن أبي زياد ^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن بجيل أخى علي بن بجيل فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن ابن محبوب ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن محمد بن بجيل أخى علي بن بجيل ابن عقيل الكوفي ^(٣) .

وما كان فيه عن أبي زكريا الأعور فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن أبي زكريا الأعور ^(٤) .

وما كان فيه عن أبي حبيب ناجية فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن مثنى الحنط ،

(١) الظاهر كونه عبدالله بن سليمان النخعي الكوفي بقرينة رواية ابن أبي عمير عنه في غير مورد ، وهو من أصحاب أبي عبد الله (ع) ولم يوثق صريحاً ، والطريق إليه صحيح ويمكن أن يكون هو عبد الله بن سليمان الصيرفي الكوفي الذي كان له أصل وهو أيضاً من أصحاب الصادق (ع) ولم يوثق صريحاً ولا يبعد القول بالاتحاد .

(٢) عمر بن أبي زياد الابرار الكوفي ثقة ، له كتاب ، والطريق إليه فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل .

(٣) محمد بن بجيل - بفتح الباء كامر - مجهول الحال ، والطريق إليه صحيح بناء على توثيق الهيثم بن أبي مسروق حيث صحح العلامة طريق المؤلف الى ثوبان بن أبي فاختة وهو فيه .

(٤) أبو زكريا الأعور ثقة من أصحاب أبي الحسن الأول ، والطريق إليه صحيح عند العلامة والاختلاف في محمد بن عيسى بن عبيد .

عن أبي حبيب ناجية^(١) .

وما كان فيه عن إسماعيل الجعفي^٢ فقد رويته عن محمد بن علي^٣ ما جيلويه -
رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن
محمد بن سنان ؛ و صفوان بن يحيى ، عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي^٤ الكوفي^(٢) .
وما كان فيه عن حفص بن سالم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد
ابن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن
عثمان ، عن حفص أبي ولاد بن سالم الكوفي^٥ وهو مولى^(٣) .
وما كان فيه عن وهيب بن حفص فقد رويته عن محمد بن علي^٦ ما جيلويه -
رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي^٧ الهمداني^٨ ، عن وهيب بن
حفص الكوفي^٩ المعروف بالمنتوف^(٤) .

(١) أبو حبيب ناجية بن أبي عمارة مجهول الحال ويظهر من المصنف أن له كتاباً ،
والطريق إليه حسن كالصحيح ، ويمكن تصحيحه لصحته عن عبدالله بن المغيرة فإنه من
أصحاب الإجماع .

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي تابعي من أصحاب أبي عبدالله الصادق
عليه السلام سمع من أبي الطفيل عامر بن واثلة ، ومات في حياة الصادق (ع) ، وكان فقيهاً ،
وروى عن أبي جعفر الباقر (ع) (صه) والطريق إليه صحيح وإن كان فيه البرقى عن أبيه وفيهما
قول ، وقيل باتحاده مع إسماعيل بن جابر الجعفي الذي تقدم ، وهو بعيد جداً كما حقق
في محله .

(٣) أبو ولاد حفص بن سالم الحنط الكوفي كان ثقة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام
وله أمل ، والطريق إليه صحيح . وسأيت عنوانه أيضاً مع طريق آخر حسن .

(٤) وهيب بن حفص أبو علي الجريري الأسدي النخاس ثقة ، وله مصنفات و يعرف
بالمنتوف وفي بعض النسخ « المسوف » ، وهو تصحيف كما يظهر من اللباب لابن الأثير حيث
عنون المنتوف مع ضبطه وقال : هذا لقب أبي عبد الله محمد بن عبدالله بن يزيد مولى بني
هاشم . وكذا ابن قتيبة حيث عنون في المعارف ابن عياش ، وقال : هو عبدالله بن عياش
ويعرف بالمنتوف لأنه كان ينتف لحيته ، وأما الطريق ففيه محمد بن علي الهمداني وهو ضعيف
سواء كان أباسميته الصيرفي أو غيره .

وما كان فيه عن إبراهيم بن ميمون فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن معاوية بن عمار ، عن إبراهيم بن ميمون بياع الهروي مولى آل الزبير ^(١) .

وما كان فيه عن داود بن الحصين فقد رويته عن أبي ؛ و محمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم ابن مسكين ، عن داود بن الحصين الأسدي و هو مولى ^(٢) .

وما كان فيه عن أبي بكر بن أبي سمائل فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عثيم ، عن أبي بكر بن أبي سمائل ^(٣) .

وما كان فيه عن زياد بن مروان القندي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن ، محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و يعقوب بن يزيد ، عن زياد بن مروان القندي ^(٤) .

وما كان فيه عن أبي المغرا حميد بن المثنى العجلي فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عثمان بن

(١) إبراهيم بن ميمون مجهول الحال ، روى عنه المؤلف في المجلد الثاني ص ٢٦١ و ٢٠١ بواسطة ابن مسكان ، والطريق إليه حسن كالصحيح لمكان الحسين بن الحسن بن أبان ، وصحح العلامة - رحمه الله - طرقاتاً هو فيه ، و صرح ابن داود بثبوته في ترجمة محمد ابن أورمة .

(٢) داود بن الحصين - بنم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة - الاسدي مولا هم الكوفي واقفي موثق له كتاب ، والطريق إليه فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل .
(٣) هو إبراهيم بن أبي سمائل - أوسماك - واقفي موثق له كتاب ، و الطريق إليه فيه عثيم وهو غير مذكور .

(٤) زياد بن مروان القندي الانباري واقفي له كتاب ، وهو مثن سح النص عن أبي الحسن على الرضا عليهما السلام وأظهره ثم خالفه ، وقيل : انه كان بيده من أموال أبي الحسن موسى (ع) سبعون ألف دينار وكان ذلك سبب وقفه وجده موته ، والطريق إليه صحيح .

عيسى ، عن أبي المغراحميد بن المثنى العجلي ، وهو عربي كوفي ثقة وله كتاب ^(١) .
وما كان فيه عن معاوية بن شريح فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عثمان بن عيسى ، عن معاوية بن
شريح ^(٢) .

وما كان فيه عن سليمان بن داود المنقري فقد رويته عن أبي - رضي الله
عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن القاسم بن محمد الأصمائي ، عن سليمان بن داود المنقري
المعروف بابن الشاذكوني ^(٣) .

(١) أبو المغرا - بالدين المعجمة والراء المهملة - وحيد مصغراً كما ضبطه غير واحد من
الرجالين . وهو كما قال المؤلف ثقة ولا خلاف في ثقته وله أصل ، روى عن أبي الحسن
موسى وابنه على عليهما السلام ، والطريق ضعيف بثمان بن عيسى لكونه واقفياً غير موثق ،
وفيه قول بأنه كان من أصحاب الاجماع .

(٢) معاوية بن شريح له كتاب رواه ابن أبي عمير ، والطريق اليه كالطريق السابق
والمجب أن العلامة (ره) قال في السابق: قوي ، وذلك لوجود عثمان بن عيسى في الطريق ،
ومع كونه هنا قال صحيح مع أنه عنوان عثمان بن عيسى في قسم الضعفاء من الخلاصة ،
ثم اعلم أن معاوية بن شريح هذا غير معاوية بن ميسرة بن شريح المتقدم في ص ٤٠٣ واشتبه
على بعض وقال باتحادهما .

(٣) سليمان بن داود المنقري أبو أيوب الشاذكوني - بفتح الذال - الظاهر كونه
عامياً عنوانه الخطيب في التاريخ وقال : « سليمان بن داود بن بشر بن زياد أبو أيوب المنقري
البصري المعروف بالشاذكوني كان حافظاً مكثراً وقدم بغداد وجالس الحفاظ بها وذاكرهم
ثم خرج الى اسبهان فسكنها وانتشر حديثه » ، وقال ابن الاثير في اللباب « الشاذكوني ..
هذه النسبة الى شاذكونة وانما نسب الى ذلك لان أبا المنتصب كان يتجر الى اليمن وكان
يبيع هذه المضربات الكبار وتسمى شاذكونة ، والمشهور بهذه النسبة أبو أيوب سليمان بن
داود بن بشر بن زياد المنقري - الى أن قال : - وكان مع علمه ضعيفاً في الحديث مات في
جمادى الاولى سنة أربع وثلاثين ومائتين » . وقال الشيخ له كتاب ، وقال النجاشي : « ليس
المتحقق بنا غير انه روى عن جماعة من أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمد عليهما السلام
وكان ثقة » ونقل الخطيب عن محمد بن اسماعيل البخاري قال : « هو عندى أضف من كل -

وما كان فيه عن ربعي بن عبد الله فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله؛ والحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله بن جارود الهذلي وهو عربي بصري^(١).

وما كان فيه عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسني فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن عبدالمعظم بن عبدالله الحسني وكان مرضياً. ورويته عن علي بن أحمد بن موسى - رحمه الله - عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن سهل بن زياد الآدمي، عن عبدالعظيم^(٢).

وما كان فيه عن داود بن سرحان فقد رويته عن أبي؛ ومحمد بن الحسن - رحمهما الله - عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي؛ وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن داود بن سرحان المطار الكوفي^(٣).

وما كان فيه عن المعلكي بن خنيس فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن

→ ضعيف وعن يحيى بن معين أنه كان يضع الحديث. وأما القاسم بن محمد الاصبهاني المعروف بكاسولا فلم يكن بالمرضى، وقال ابن الفضاury على المحكي: حديثه يرف تارة وينكر أخرى ويجوز أن يخرج شاهداً، وقال المؤلف «ابن الشاذكوني» وفي فهرست النجاشي «الشاذكوني» ولا منافاة بينهما لان في الاصل لقب أبيه.

(١) ربعي - بكسر الراء المهملة وسكون الباء الموحدة - ابن عبدالله بن الجارود ابن أبي سبرة الهذلي البصري كان من أصحاب الامامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وله أصل، وعنوانه الخاصة والامة في كتب رجالهم وعدوه من الثقات، والطريق اليه صحيح. (٢) عبدالعظيم بن عبدالله الحسني رضوان الله تعالى عليه أشهر من أن يوصف، له كتاب خطب أمير المؤمنين (ع) والطريق اليه قوى في الاول وضعيف في الثاني لمكان سهل.

(٣) داود بن سرحان مولى كوفي ثقة، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وله الكتاب، والطريق اليه صحيح.

عيسى ، عن المسممي^١ ، عن المملكي بن خنيس و هو مولى الصادق عليه السلام كوفي ، بزّاز قتله داود بن علي^(١) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي البلاد فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن عبدالله بن جعفر الحميري^٢ ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن إبراهيم بن أبي البلاد و يكتنى أبا إسماعيل^(٢) .

وما كان فيه عن أبي أيوب الخزّاز فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري^٣ ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز ، ويقال إنه إبراهيم ابن عيسى^(٣) .

وما كان فيه عن أبي ولاد الحنّاط فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي^٤ ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنّاط ، واسمه حفص بن سالم مولى بني مخزوم^(٤) .

وما كان فيه عن محمد بن خالد البرقي^٥ فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن محمد بن خالد البرقي^(٥) .

(١) المملكي بن خنيس مولى أبي عبدالله (ع) وكان من قبل مولى بني أسد ، كوفي بزّاز ، له كتاب ، ضعفه النجاشي وتبعه العلامة ، ومدحه آخرون ، والطريق اليه صحيح بناء على كون المسممي مسمع بن عبدالملك .

(٢) إبراهيم بن أبي البلاد - يحيى - كوفي ثقة من أصحاب الامامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، عمر عمراً طويلاً وأدرك الرضا (ع) وله أصل ، والطريق اليه صحيح .

(٣) أبوأيوب الخزّاز ثقة ، كبير المنزلة وكان من أصحاب الامامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، وله أصل ، والطريق اليه صحيح .

(٤) تقدم عنوانه مع طريق صحيح اليه بعنوان حفص بن سالم ، وهنا الطريق حسن كالصحيح .

(٥) محمد بن خالد أبو عبدالله البرقي عده الشيخ من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ثقة ، وعده ابن داود من أصحاب موسى بن جعفر عليهما السلام أيضاً ، وضعفه النجاشي ، والطريق اليه صحيح .

وما كان فيه عن سيف التمار فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رحمه الله -
عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن الحسن بن
محبوب ، عن الحسن بن رباط ، عن سيف التمار ^(١) .

وما كان فيه عن زكريا بن آدم فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني
- رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن زكريا بن
آدم القمي صاحب الرضا عليه السلام ^(٢) .

وما كان فيه عن بحر السقاء فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن
عبدالله ، عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه علي ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ،
عن بحر السقاء وهو بحر بن كثير ^(٣) .

وما كان فيه عن جابر بن إسماعيل فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن

(١) هو سيف بن سليمان التمار عنوانه في « جث » قائلا أبو الحسن كوفي روى من
أبي عبد الله عليه السلام ثقة ، له كتاب رواه عنه محمد بن أبي حمزة - انتهى ، والطريق إليه
فيه السعد آبادي والحسن بن رباط وهذا مهملان .

(٢) زكريا بن آدم بن عبدالله بن سعد الأشعري القمي ثقة جليل القدر ، عظيم الشأن ، له
كتاب ، وهو زميل على بن موسى عليهما السلام سنة في الحج إلى مكة ، وروى عن علي بن
المسيب الهمداني الثقة قال : « قلت للرضا عليه السلام : شقني بعيدة فقلت أصل اليك في كل
وقت ، ممن أخذ معالم ديني ؟ قال : من زكريا بن آدم القمي المأمون على الدين والدنيا .
والطريق إليه صحيح .

(٣) هو بحر بن كنيز - بالنون والزاي المعجمة - السقاء البصري الباهلي عنوانه
العامة في رجالهم كالتهذيب والتقريب والطبقات لابن سعد وميزان الاعتدال والقاموس وذيل
الطبري وقال الأخير بحر بن كنيز السقاء الباهلي ويكنى أبا الفضل وكان من ساكني البصرة
وبها كانت وفاته سنة ١٦٠ في خلافة المهدي وكان ممن لا يعتمد على روايته - انتهى ، ونقل
المستلاني عن جماعة ضمه وكونه متروكاً ، ولعل ذلك لكونه امامياً كما هو دأبهم ، والطريق
إليه صحيح . والظاهر أن لفظ « كثير » تصحيف كنيز والعامة كثيراً ما أضبط في هذه الأمور
الجزئية .

عبدالله، عن سلمة بن الخطاب، عن محمد بن الليث، عن جابر بن إسماعيل^(١).
وما كان فيه عن أبي جرير بن إدریس فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه
- رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي جرير بن إدریس
صاحب موسى بن جعفر^(٢).

وما كان فيه عن زكريا النقاش فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن محمد بن
يحيى، عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن
مسكان، عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك، عن زكريا النقاش، وهو زكريا بن
مالك الجعفي^(٣).

وما كان فيه عن معروف بن خربوذ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن
عطية الأنصبي، عن معروف بن خربوذ المكي^(٤).

(١) جابر بن إسماعيل غير مذكور في كتبنا، وروى المصنف عنه في المجلد الأول
ص ٢٧٥ تحت رقم ١٣٧٤ عن الصادق عليه السلام، وفي رجال المائة رجل مكنى بأبي عباد
اسمه جابر بن إسماعيل الحضرمي المصري فلمله هو لانتظام الطبقة فان جابر هذا يروي عنه
عبدالله بن وهب القرشي المتولد ١٢٥ والمتوفى ١٩٧. وعلى أي الطريق ضعيف بسلمة بن
الخطاب مضافاً إلى أن محمد بن الليث مهمل.

(٢) هو زكريا بن إدریس بن عبدالله الأشعري القمي يكنى أبا جرير يروي عن أبي
عبدالله وأبي الحسن وعلي بن موسى عليهم السلام وله كتاب رواء البرقي بواسطة أبيه وترجم
عليه الرضا عليه السلام، وقال العلامة: كان وجهاً. والطريق إليه حسن كالصحيح.

(٣) زكريا النقاش هو زكريا بن مالك الجعفي على ما ذكره المصنف كما سيأتي ذكره
ص ٢٧٩ بهذا العنوان مع اختلاف ما في الطريق إليه، وفي رجال النجاشي: زكريا بن عبد
الله النقاش، وكيف كان هو من أصحاب الأئمة الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ولم
يوثق. ويمكن الحكم بصحة السند لصحة الطريق عن عبدالله بن مسكان وهو من أصحاب
الاجماع.

(٤) معروف بن خربوذ - بفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء - وقيل بسكونها - ثم الياء
الموحدة المضمومة والواو الساكنة والذال المعجمة - المكي القرشي مولا هم كان من أصحاب -

وما كان فيه عن سعيد الأعرج فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطلي ، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي ، عن سعيد بن عبدالله الأعرج الكوفي^(١) .

وما كان فيه عن علي بن عطية فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حسان ، عن علي بن عطية الأصم الحنط الكوفي^(٢) .

وما كان فيه عن معمر بن خلاد فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل ؛ ومحمد بن علي ما جيلويه ؛ وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنهم - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن معمر بن خلاد^(٣) .

وما كان فيه عن هارون بن حمزة الغنوي فقد رويته عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين أبي الخطاب ، عن يزيد بن اسحاق شعر ، عن هارون بن حمزة الغنوي^(٤) .

والائمة السجاد والباقر والصادق عليهم السلام ، و هو ممن أجمعت الكل على تصديقهم و الاقرار لهم بالفقه وفيه أخبار مادية ، وأخرى قاذحة في طرقها ضعف ، وعنوانه المستقلاني في التقريب وقال : صدوق ، وفي التهذيب وقال : ذكره ابن حبان في الثقات وروى عن ابن معين ضعفه ، والطريق اليه صحيح ، وقال في الخلاصة حسن .

(١) سعيد بن عبد الله - أو عبد الرحمن - الأعرج السمان أبو عبد الله التيمي مولا مه كوفي ثقة ، وكان من أصحاب أبي عبدالله (ع) ، له كتاب ، والطريق قوي ببعد الكرمين بن عمرو الواقفي ، ويمكن الحكم بصحته لصحة الطريق الى البرنطلي .

(٢) علي بن عطية الحنط الكوفي ثقة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، والطريق اليه صحيح ، والمراد بملي بن حسان أبو الحسين الواسطي القصر الثقة لا الهاشمي الضيف الغال لانه لا يروى الا عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي . كما سيأتي .

(٣) معمر - كمجمر - ابن خلاد - بشد اللام - ثقة كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ، له كتاب ، والطريق اليه حسن كالصحيح .

(٤) هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي الكوفي من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وهو ثقة عين ، له كتاب والطريق اليه صحيح عند العلامة لكن يزيد بن اسحاق لم يوفق صريحاً .

وما كان فيه عن جعفر بن بشير البجلي^١ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه -
عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير
البجلي^(١) .

وما كان فيه عن حفص بن غياث فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن
عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن حفص بن غياث . ورويته عن علي بن
أحمد بن موسى - رحمه الله - عن محمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن أبي بشير قال : حدثنا
الحسين بن الهيثم قال : حدثنا سليمان بن داود المنقري^٢ ، عن حفص بن غياث .
ورويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبد الله ، عن القاسم بن محمد الاصبهاني^٣ ، عن
سليمان بن داود المنقري^٢ ، عن حفص بن غياث النخعي^٢ القاضي^(٢) .

وما كان فيه عن علي بن رثاب فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رحمه الله -
عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري^٣ ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وإبراهيم بن هاشم جميعاً
عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب^(٣) .

(١) جعفر بن بشير الوشاء أبو محمد البجلي ثقة جليل القدر من أصحاب أبي الحسن
الثاني (ع) قال النجاشي هو من زهاد أصحابنا وعبادهم ونسألكم وكان ثقة ومات بالأبواء سنة
ثمان ومائتين ، وقال الشيخ : وله كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصادق
عن الحسن بن منيل عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه ، وله كتاب ينسب إلى جعفر
ابن محمد عليهما السلام رواية الرضا (ع) . أقول الطريق إليه صحيح .

(٢) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، عامي له
كتاب معتمد روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ، ولى القضاء ببغداد الشرقية لهارون
ثم ولاء الكوفة ومات بها ، ولم يوثق صريحاً إلا أن الشيخ ذكر في المدة - على المحكى -
انه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وغيره من العامة عن أئمتنا عليهم السلام ما لم يكن
عندهم خلافة . وعنوانه العامة في رجالهم ووثقوا . والطريق الاول صحيح إلا أن فيه البرقي عن
أبيه وتقدم الكلام فيهما ، وفي الطريق الثاني مجاهد من العامة . وفي الثالث القاسم بن محمد
وسليمان المنقري وتقدم ذكرهما .

(٣) علي بن رثاب - بكسر الراء المهملة وتخفيف الهمزة - الكوفي السعدي مولاهم
يكنى أبا الحسن ويلقب طحان ، وهو ثقة جليل القدر وكان من عليّة علماء الشيعة كما كان -

وما كان فيه عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن علي بن حسان الواسطي^(١) عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي .

وما كان فيه عن سليمان الديلمي فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رحمهما الله - عن سعد بن عبدالله ، عن عباد بن سليمان ، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه سليمان الديلمي^(٢) .

وما كان فيه عن علي بن الفضل الواسطي فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الفضل الواسطي صاحب الرضا عليه السلام^(٣) .

وما كان فيه عن موسى بن القاسم البجلي فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن الفضل بن عامر ؛ وأحمد بن محمد بن عيسى

→ أخوه من عليّة علماء الخوارج وكانا يجتمعان في كل سنة ثلاثة أيام يتناظران فيها ثم يفترقان ولا يسلّم أحدهما على الآخر ، ولكل واحد منهما كتب في مذهبه (راجع مروج الذهب أو آخر عنوان عمر بن عبدالعزيز الأموي) والطريق اليه صحيح .

(١) « الواسطي » وهم إمامن المؤلف أو الكاتب والصواب الهاشمي وتقدم الكلام فيه في المجلد الثالث ص ٥٤١ باب الكبائر ، و عبد الرحمن بن كثير ضعيف وكذا علي بن حسان الهاشمي ابن أخيه .

(٢) سليمان بن عبدالله الديلمي أبو محمد ، قيل : أصله من بجيلة الكوفة و كان ينتجر الى خراسان و يكثر شراء سبي الديلم فقبل له : الديلمي ، وغزوا عليه وقيل : كان غالباً كذاباً وكذلك ابنه محمد ضعيف عند غير واحد منهم لا يعمل بما انفردا به من الرواية ، وله كتاب روى عنه ابنه محمد فالطريق ضعيف .

(٣) علي بن الفضل الواسطي ان كان أبا الحسن الخزّاذ الكوفي فهو من أصحاب الصادق عليه السلام غير أن الكوفي غير الواسطي فالظاهر أنه رجل آخر وكان صاحب علي بن موسى عليهما السلام وهذا الثمت له من المؤلف فوق التوثيق ، والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم ، وعنون الشيخ علي بن الفضل في أصحاب الرضا عليه السلام .

عن موسى بن القاسم البجلي^(١) .

وما كان فيه عن يونس بن عمار فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبي الحسن يونس بن عمار بن الفيض الصيرفي^(٢) التغلبي الكوفي وهو أخو إسحاق بن عمار^(٣) .

وما كان فيه عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري^(٤) فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رحمهما الله - عن محمد بن يحيى العطار ؛ وأحمد بن إدريس جميعاً عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري^(٥) .

وما كان فيه عن هارون بن خازجة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن عثمان بن عيسى ، عن هارون بن خازجة الكوفي^(٦) .

وما كان فيه عن محمد بن خالد القسري^(٧) فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور - رحمه الله - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمه عبدالله بن عامر ، عن حفصة ، عن

(١) موسى القاسم بن معاوية البجلي ، عربي كوفي ثقة جليل ، واضح الحديث ، حسن الطريقة من أصحاب الرضا عليه السلام ، له ثلاثون كتاباً ، والطريق إليه صحيح .

(٢) يونس بن عمار هذا هو أخو إسحاق بن عمار الصيرفي ، روى الكليني في الكافي باب شدة ابتلاء المؤمن ج ٢ ص ٢٥٩ خبراً تدل على إيمانه و إخلاسه وطمأنينته الى أبي عبدالله عليه السلام ، والطريق إليه صحيح الا أن في أحمد بن أبي عبدالله البرقي قولاً .

(٣) أبو جعفر محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي ثقة جليل القدر له كتاب نوادر الحكمة وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبة الشبيب - وكان شبيب يبيع النوم وكان له دبة ذات يوت يطي منها ما يطلب منه من دهن فشبها كتاب النوادر هذا بذلك لاشتماله على مطالب متنوعة ، وله كتب أخرى ، والطريق إليه صحيح .

(٤) هارون بن خازجة الصيرفي مولى كوفي ثقة ، له كتب ، والطريق إليه فيه محمد ابن علي الكوفي والظاهر أنه أبو سمينة الصيرفي وهو ضعيف جداً ، فاسد الاعتقاد ، لا يتمدني شيء كمافي (سدو جش) .

محمد بن خالد بن عبدالله البجليّ القسريّ وهو كوفيّ عربيّ^(١) .

وما كان فيه عن مبارك المعرقوفيّ فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم بن ثنانة - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن مبارك المعرقوفيّ الأسديّ^(٢) .

وما كان فيه عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسديّ - رضي الله عنه - فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن موسى ؛ ومحمد بن أحمد السنانيّ ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب - رضي الله عنهم - عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسديّ الكوفيّ - رضي الله عنه -^(٣) .

وما كان فيه عن عمرو بن جميع فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ ، عن الحسن بن عليّ بن يوسف ، عن معاذ الجوهريّ ، عن عمرو بن جميع^(٤) .

(١) محمد بن خالد بن عبدالله القسريّ الكوفيّ كان والي المدينة ، يروي عن الصادق عليه السلام ، وكان أبوه أمير الحجاز وولي المراقين بعد الحجاج قبل يوسف بن عمرو كان رجلاً سوء يقع في عليّ أمير المؤمنين عليه السلام وقيل كان هو والي المدينة قط لابنه محمد وذلك قول بلا تحقيق لما روى الكليني ج ٣ ص ٤٦٢ والشيخ أيضاً في صلاة الاستسقاء ما يدل على خلافه ، وحفصة في الطريق وفي بعض النسخ « خففة » غير مذكور .

(٢) مبارك المعرقوفيّ هذا غلام شبيب المعرقوفيّ الاسديّ ولاء ، يروي عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، وهو متحد مع مبارك غلام شبيب ومع مبارك بن عبدالله مولى بني أسد ، وأما الطريق اليه فضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٣) محمد بن جعفر الاسديّ له كتاب وهو الذي يروي عنه الكليني بلا واسطة وهو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الاسديّ أبو الحسين الكوفي ساكن الري ويقال له محمد ابن أبي عبدالله وكان ثقة في نفسه الا أنه يروي عن الضعفاء ، و المشايخ الثلاثة في الطريق اجتماعهم يورث الاعتماد فخبيره حسن كالصحيح .

(٤) عمرو بن جميع - بضم الجيم - أبو عثمان الأزدي البصري قاضي الري ضعيف [الحديث] وله كتاب ، وفي الطريق اليه الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ الثقة ، لا الذي استثناء ابن الوليد من رجال نوادر الحكمة وتبعه المؤلف فهو الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ الضعيف وفيه معاذ بن ثابت الجوهرى وهو مهمل له كتاب كما في « دست » .

وما كان فيه عن مروان بن مسلم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد ابن يحيى المطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسين عن علي بن يعقوب الهاشمي ، عن مروان بن مسلم ^(١) .

وما كان فيه عن عاصم بن حميد فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رحمهما الله - عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن عبد الجبار فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري ؛ ومحمد بن يحيى المطار ؛ وأحمد بن إدريس جميعاً عن محمد بن عبد الجبار ؛ وهو محمد بن أبي الصهبان ^(٣) .

وما كان فيه عن يعقوب بن شعيب فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسن بن متيل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشر عن حماد بن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب بن ميثم الأسدي وهو مولى كوفي ^(٤) . وما كان فيه عن درست بن أبي منصور فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن علي الوشاء ، عن درست بن

(١) مروان بن مسلم كوفي ثقة له كتاب ، والطريق اليه ضعيف بسهل بن زياد مضافاً الى أن فيه علي بن يعقوب الهاشمي وهو غير مذكور .

(٢) هاشم بن حميد - بتم الحاء المهملة - الحنات الكوفي الحنفي مولاهم ثقة عين صدوق له كتاب ، روى عن أبي عبدالله عليه السلام ، والطريق اليه حسن كالصحيح .

(٣) محمد بن عبد الجبار القمي وقد يلقب بالشيباني ثقة وهو من أصحاب أبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري عليهم السلام ، له روايات ، والطريق اليه صحيح .

(٤) يعقوب بن شعيب كان من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهم السلام ، وثقه النجاشي و تبعه العلامة ، وله كتاب ، والطريق اليه صحيح عند العلامة .

أبي منصور الواسطي^(١).

وما كان فيه عن وهب بن وهب فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن أبي البخترى^(٢) وهب بن وهب القاضي القرشي^(٣).

وما كان فيه عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رحمه الله - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، (١) درست - بضم الدال والراء المهملين و سكون السين المهملة و آخره تاء مثناة فوقية - ابن أبي منصور - محمد - الواسطي ، كان من أصحاب أبي عبدالله و أبي الحسن موسى عليهما السلام ، واقفي ولم يوثق ، و له كتاب ، و الطريق اليه صحيح .

(٢) وهب بن وهب أبو البخترى ضعيف جداً و له قصة مع يحيى بن عبدالله بن الحسن و الرشيد و ذلك على ما يستفاد من مقاتل الطالبين أن الرشيد كتب مع الفضل بن يحيى أماناً ليحيى بن عبدالله و أشهد عليه شهوداً و بث به مع الفضل اليه و هو بخراسان و جعل الامان على نسختين احدهما مع يحيى و الاخرى معه ، فدخل يحيى بغداد بأمانه و أجازاه الرشيد بجوائز سنية و أقام يحيى ببغداد مدة و في نفس الرشيد الحيلة على يحيى و التفرغ له و طلب الملل عليه و على أصحابه الى أن دعاه يوماً و جمع الفقهاء و فيهم الشيباني و الحسن ابن زياد اللؤلؤي ، و وهب بن وهب أبو البخترى هذا ، فجمعوا في مجلس و خرج اليهم مسرور الكبير بالامان ، فبدأ الشيباني فنظر فيه ، فقال : هذا امان مؤكّد لا حيلة فيه ، فصاح عليه مسرور وقال : هاته ، فأخذ منه و دفعه الى اللؤلؤي فنظر فيه فقال بصوت ضعيف : هو امان ، و استلبه أبو البخترى هذا و قال : هذا باطل منتقض قدشق عصا الطاعة و سفك الدم فاقتله و دمه في عنقي ؛ فدخل مسرور الى الرشيد فأخبره ففرح الرشيد بذلك و أمر أبا البخترى و وهب بن وهب بخرق الامان فخرقه و هو يرتعد حتى صيره سيوراً و قال له الرشيد : يا مبارك يا مبارك فوهب له ألف ألف و ستمائة ألف و ولاء القضاء ، و صرف الآخرين و منع الشيباني من الفتيامدة طويلة و أمر بأخذ يحيى و حبسه و بعد أيام بقتله - انتهى ما أردنا نقله - و نقلنا ذلك ليتضح صحة قول النجاشي فيه : « كان كذاباً و له أحاديث مع الرشيد في الكذب » . و قال سعد : تزوّج أبو عبدالله بأمه ، و كان قاضياً عامياً إلا أن له أحاديث عن جعفر بن محمد كلها لا يوثق بها ، و له كتب رواه السندی بن محمد ، أقول : الطريق اليه صحيح ، و كأن ما نقله المصنف منه في هذا الكتاب كان موافقاً للاخبار الصحيحة فلذلك اعتمد .

عن عبدالرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال ^(١) .
وما كان فيه عن القاسم بن سليمان فقد رويته عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن
محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن
سليمان ^(٢) .

وما كان فيه عن زكريا بن مالك الجعفي فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن
إدريس - رحمه الله - عن أبيه ، عن محمد بن أحمد ، عن علي بن إسماعيل ، عن صفوان بن
يحيى ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي العباس الفضل بن عبدالملك ، عن زكريا بن
مالك الجعفي ^(٣) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الهمداني فقد رويته عن أحمد بن زياد بن
جعفر الهمداني - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن إبراهيم
ابن محمد الهمداني ^(٤) .

وما كان فيه عن مصادف فقد رويته عن محمد بن موسى بن المنوكل - رحمه الله -
عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ،

(١) سالم بن مكرم - بضم الميم و اسكان الكاف و فتح الراء - أبو خديجة الجمال
الكوفي الكناسي ، مولى بني أسد كان من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام و كناه أباسلمة ،
وله كتاب يروي عنه عدة من أصحابنا وهو عند النجاشي ثقة و تقدم الكلام فيه في أول المجلد
الثالث في الهامش فلراجع ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن علي الكوفي فان الظاهر كونه
أباسمينة الصيرفي .

(٢) قاسم بن سليمان الكوفي أو البغدادي له أصل أو كتاب وكان من أصحاب أبي عبدالله
عليه السلام ولم يوثق صريحاً ، والطريق اليه صحيح عند العلامة ، واختلاف في محمد بن عيسى .
(٣) تقدم عنوانه ص ٤٧١ .

(٤) إبراهيم بن محمد الهمداني - بالذال ، و قيل بالذال المعجمة - كان من أصحاب
أبي جعفر الثاني و الهادي و العسكري عليهم السلام و كان وكيلا لهم و يظهر من كتاب أبي-
جعفر عليه السلام اليه كما في «كش» هظم شأنه و كونه ثقة و الطريق اليه حسن كالصحيح .

عن علي بن رئاب ، عن مصادف ^(١) .

وما كان فيه عن مصعب بن يزيد الأنصاري عامل أمير المؤمنين عليه السلام فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن إبراهيم بن عمران الشيباني ، عن يونس بن إبراهيم ، عن يحيى بن أبي الأشعث الكندي ، عن مصعب بن يزيد الأنصاري قال : استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على أربع رسائل المدائن - وذكر الحديث ^(٢) .

وما كان فيه عن طلحة بن زيد فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى الخزاز ؛ وعبد بن سنان جميعاً عن طلحة بن زيد ^(٣) .

(١) مصادف مولى أبي عبدالله عليه السلام ضيف و له حكاية رواها الكليني في روضة الكافي عن مرادم قال : « خرجنا مع أبي عبدالله عليه السلام حيث خرج من عند أبي جعفر المنصور من الحيرة ، فخرج ساعة أذن له و انتهى الى السالحين في أول الليل فمرض له عاشر فقال له : لا أدعك أن تجوز ، فألح عليه و أنا ومصادف معه ، فقال له مصادف : جعلت فداك أنما هو كلب قد آذاك وأخاف أن يردك أتأذن لنا أن نضرب عنقه ثم نطرحه في النهر ، فأبى عليه السلام ولم يزل مصادف يلح عليه حتى مضى أكثر الليل ، فأذن له العاشر ، فقال عليه السلام : يا مرادم هذا خير أم الذي قلتما ، - انتهى ، و الطريق اليه صحيح و يمكن تصحيح السند لصحته عن السرد .

(٢) مصعب - بضم الميم - ابن يزيد الأنصاري كان من التابعين روى المؤلف في باب الخراج والجزية (ج ٢ ص ٣٨) عنه قال : « استعملني أمير المؤمنين عليه السلام على أربعة رسائل المدائن - الخ ، فيظهر منه أنه غير مصعب بن يزيد الذي عنوانه (جش) فانه روى عن أبي عبدالله عليه السلام بواسطة و قال أبوالمباس في حقه : « ليس بذاك » و بالجملة في الطريق رجال مجاهيل و الظاهر أنهم من العامة ولم أجدهم في رجالهم .

(٣) طلحة بن زيد أبو الخرزج النهدي الشامي ويقال : الجزري ، عامي بئري (جش)

الا أن كتابه معتمد (ست) روى عن الصادقين عليهما السلام و عنوانه العامة في رجالهم و قال أحمد : ليس بذاك ، و قال أبو حاتم : منكر الحديث ، و قال النسائي : ليس بثقة ، أقول : —

وما كان فيه عن أبي الورد فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن الحميري ،
عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن
أبي الورد ^(١) .

وما كان فيه عن الفضل بن أبي قرّة السمندي فقد رويته عن أبي - رحمه الله -
عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن شريف بن
سابق التفليسي ، عن الفضل بن أبي قرّة السمندي ^(٢) .

وما كان فيه عن الوصافي فقد رويته عن محمد بن علي - ما جيلويه - رضي الله
عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن
عبدالله بن الوليد الوصافي ^(٣) .

→ الطريق اليه صحيح ، ولا عبرة بجرح العامة ، ويؤيد اعتبار كتابه رواية محمد بن الحسن بن
الوليد الذي لم يرو بعض كتب الصفار وسعد لعدم معلومية صحة ذاك البعض عنده .

(١) أبو الورد قيل هو الورد بن زيد المتقدم روايته تحت رقم ٣١٨٢ عن أبي جعفر
عليه السلام ، وروى الكليني في فضل الحج ج ٢ ص ٢٦٣ في الصحيح عن سلمة بن محرز قال :
« كنت عند أبي عبدالله عليه السلام اذ جاءه رجل يقال له أبو الورد فقال لابي عبدالله عليه السلام
رحمك الله انك لو كنت أرحت بدنك من المحمل ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : يا أبا الورد
اني أحب أن أشهد المنافع التي قال الله تبارك و تعالى : « ليشهدوا منافع لهم » ، انه لا يشهداها
أحد الا نفعه الله ، أما أنتم فترجعون مغفوراً لكم ، وأما غيركم فيحفظون في أهاليهم وأموالهم ،
و يظهر منه كون أبي الورد من المرضيين وفي خطابه عليه السلام اياه بالكنية نوع تجليل له
كما لا يخفى ، و الطريق اليه صحيح .

(٢) فضل بن أبي قرّة السمندي أو السهندي - كما في بعض النسخ - ضعيف ، روى عن
أبي عبدالله عليه السلام ، و له كتاب ، و الطريق اليه ضعيف بشريف بن سابق .

(٣) عبيد الله بن الوليد الوصافي يكنى أبا سعيد ثقة روى عن الصادقين عليهما السلام
و له كتاب يرويه ابن مسكان ، والوصافي نسبة الى رجل من سادات العرب وكانه و صاف بن
عامر المجلي ، قال في اللباب : « الوصافي - بفتح الواو و الصاد المهملة المشددة ، هذه
النسبة الى و صاف و هو اسم جماعة ، منهم و صاف بن عامر المجلي و اسم و صاف مالك ،
ينسب اليه عبيد الله بن الوليد بن عبد الرحمن بن قيس الوصافي يروى عن عطية و عطاء ، ←

وما كان فيه عن الوليد بن صبيح فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار ، عن الوليد ابن صبيح ^(١) .

وما كان فيه عن الزُّهريّ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن القاسم بن محمد الاسنّهانيّ ، عن سليمان بن داود المنقريّ ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزُّهريّ - واسمه محمد بن مسلم بن شهاب - عن عليّ بن الحسين ^(٢) .

- وسمع منه يعلى بن عبيد و وكيع ، . وفي التهذيب و التقريب عبدالله بن الوليد الوصافي أبو اسماعيل الكوفي قال البخاري : هو من ولد وصاف بن عامر المجلي ، ثم نقل روايته عن جماعة من معاصري أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام ثم نقل قول جماعة منهم في كونه مجروحاً عندهم ، وقد عرفت أن ما عنونه رجالنا يكتنّى أباسيد ، و الذي عنونه العامة يكتنّى أباسماعيل فان كانا متّحدين فلا عبرة بتصنيفهم وعندى أن عبدالله بن الوليد الوصافي و عبدالله بن الوليد الوصافي و عبدالله بن الوليد المجلي الكوفي رجل واحد . و بالجملة الطريق اليه قوى و بآب فزال الفطحى الموثق .

(١) الوليد بن صبيح الاسدي مولا هم الكوفي يكتنّى أبا العباس ثقة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، و له كتاب ، و الطريق اليه ضعيف بالحسين بن المختار القلانسي و هو واقفي ولم يوثق صريحاً غير أن المفيد - رحمه الله - في ارشاده باب النص على أبي الحسن الرضا عليه السلام ذكره من خاصة الكاظم عليه السلام و ثقاته .

(٢) محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني التابعي من قهواء العامة و محدثيهم ، ولد سنة ٥٢ و توفي ١٢٤ و كان من المنحرفين عن أمير المؤمنين و أولاده عليهم السلام ، عنونه الشيخ في رجاله و قال : وعدوه و كذا العلامة و ابن داود و النفرسي . كان أبوه مسلم مع مصعب بن الزبير و جده عبدالله مع المشركين يوم بدر ، و كان أكثر عمره هاملاً لبنى أمية ، و ذكره ابن أبي الحديد في شرحه على التهجج ج ١ ص ٣٧٠ و قال : روى جرير بن عبد الحميد عن محمد بن شعبة قال : شهدت مسجد المدينة فإذا الزهري و عروة بن الزبير جالسان يذكران علياً فقالا منه (أى شتماء) فبلغ ذلك علي بن الحسين عليهما السلام فجاء حتى وقف عليهما فقال : أما أنت يا عروة فان أبي حاكم أباك الى الله فحكم لابي علي أبيك ، و أما أنت يا زهري فلو كنت بمكة لاريتك بيت أبيك ، .

→ والمحب من بعض المحققين المعاصرين حيث غمز على الشيخ - رضوان الله تعالى عليه - قوله «دعوه» وقال بعدم صحة هذا القول وذكر أنه وإن كان عامياً إلا أنه كان موالياً مكرماً لمليّ ابن الحسين عليهما السلام. وأنّ خبر بأن أكرامه على بن الحسين عليهما السلام وأكباره أيام تبيجيله له ما كان إلا لأغراض سياسية أو كان مأموراً بذلك من قِبَل الأمير للذّين كما هو المشاهد من أمثاله في الاصرار ، وكيف لا وهو يتقلّب في دنيا بني أمية منذ خمسين سنة قال ابن خلكان : لم يزل الزهرى مع عبد الملك ثم مع هشام وكان يزيد بن عبد الملك قد استنفض - الخ . وجمله هشام معلم أولاده وأمره أن يملئ على أولاده أحاديث فأملئ عليهم أربعمائة حديث .

و معلوم أن كلما أملئ عليهم من هذه الاحاديث هو ما يروق القوم و لا يكون شيء من ذلك في فضل على وأولاده عليهم السلام ومن هنا أطراء علماءهم ورفعوه فوق درجته بحيث تعجب ابن حجر من كثرة ما نشره من العلم . ومن تأمل في رسالة على بن الحسين عليهما السلام اليه لا يشك في كونه من رجال السياسة الذين أبدوا الجبايرة بأعانتهم أيامهم ومميتهم معهم لوجهاتهم ومقبوليتهم عند الناس حيث يقول عليه السلام في جملة ما كتب اليه : « و اعلم أن أدنى ما كنت وأخف ما احتملت أن آتست وحشة الظالم و سهلت له طريق القى بدنوئك منه حين دنوت و اجابتك له حين دُعيت ، فما أخوفنى أن تكون تبوه بائتك غناً مع الخونة ، وأن تسأل عما أخذت باعانتك على ظلم الظلمة ، انك أخذت ما ليس لك ممن أعطاك ، ودنوت ممن لا يرد على أحد حقاً ، و لم ترد باطلا حين أدناك وأجبت من حادّ الله سبعا نه ، أوليس بدعائه اياك حين دعاك جملوك قسباً أداروا بك رضى مظلهمهم وجسراً يعبرون عليك الى بلاياهم ، وسلماً الى ضلالتهم ، داعياً الى غيهم ، سالكاً سيلهم ، يدخلون بك التلّك على العلماء ، و يقتادون بك قلوب الجبال اليهم ، فلم يبلغ أخس وزراءهم ، ولا أقوى أحوالهم الا دون ما بلغت من اصلاح فسادهم ، و اختلاف الخاصة والعامة اليهم ، فما أقل ما أعطوك في قد ما أخذوا منك - الى آخر ما نقله الحسن ابن على بن شعبة الحراني في تحف العقول » .

ثم اعلم أن المصنف - رحمه الله - لم يحتج بخبر الزهرى لبيان حكم من الاحكام انما احتج بأخباره على المخالفين من طريق الجدل كاحتجائه بخبره في بطلان المول فان المخالفين يقولون بصحته . و هذا دأبه - رحمه الله - في أكثر موارد الاختلاف ، وأما الطريق اليه ففيه القاسم بن محمد الاصبهاني المعروف بكاسام أو كاسولا وهو لم يكن بالمرضى .

وما كان فيه عن الحسن بن عليّ الوشاء فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وإبراهيم بن هاشم جميعاً عن الحسن بن عليّ الوشاء المعروف بابن بنت إلياس ^(١) .

وما كان فيه عن الحسن بن راشد فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ؛ وأحمد بن محمد بن عيسى ؛ وإبراهيم بن هاشم جميعاً عن القاسم بن يحيى عن جدّه الحسن بن راشد . ورويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ^(٢) .

وما كان فيه عن أبان بن عثمان فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ؛ وأيوب بن نوح ؛ وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عبد الجبار كلهم عن محمد بن أبي عمير ؛ وصفوان بن يحيى ، عن أبان بن عثمان الآخر ^(٣) .

(١) الحسن بن عليّ الوشاء الخزّاز أبو محمد البجلي الكوفي ، كان من وجوه هذه الطائفة وعيناً من عيونهم . روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام . والطريق إليه صحيح .
(٢) الحسن بن راشد يكنى أبا عليّ مولى لال المهلب ضعيف في روايته ، روى عن أبي جعفر الجواد عليه السلام له كتاب الراهب والراهبة وضمفه ابن الفضايري واهترض عليه الوحيد - رحمه الله - في التعليق . والطريق إليه ضعيف بقاسم بن يحيى ويأتي فيه كلام ص ٢٩٠ .

(٣) أبان بن عثمان الأحمر عده الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً البجلي الأحمر الكوفي ، و عنوانه النجاشي قائلاً الأحمر البجلي مولا م كوفي يسكنها تارة والبصرة تارة وقد أخذ عنه أهلها : أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبدالله محمد بن سلام وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الصمراء والنسب والايام ، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، ونقل الشيخ نحوه في الفهرست وقال ، ما عرف من مصنفاته الا كتابه الذي يجمع فيه المبدأ والمبث والمنازى والوفاة والسقيفة والردة . وقال العلامة في الخلاصة قال الكشي - رحمه الله - قال محمد بن مسعود حدثني علي بن الحسن بن فضال قال : كان هو من النواوسية وكان مولى ببجلة ، وكان يسكن الكوفة ، ثم قال : ان العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عن أبان والاقرار له بالفقه ، فالاقرب عندي قبول روايته وان كان فاسد المذهب للاجماع -

وما كان فيه عن عمرو بن خالد فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبدالله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ^(١) .

وما كان فيه عن منصور بن يونس فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد ، ومحمد بن إسماعيل ابن بزيع جميعاً عن منصور بن يونس بزرج ^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن الفيض التيمي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن داود بن إسحاق الحذاء ، عن محمد بن الفيض التيمي ^(٣) .

→ المذكور ، أقول : قوله « وكان من الناوسية » لم يثبت لأن في بعض النسخ المخطوطة من رجال الكشي « وكان من القادسية » ونقل الوحيد - رحمه الله - في التعليقة عن المحقق الأردبيلي - رضوان الله عليه أنه قال في كتاب الكفالة من شرحه للإرشاد : كونه ناووسياً غير واضح بل « قيل : وكان ناووسياً » وفي رجال الكشي الذي عندي « قيل كان قادسياً » أي من القادسية فكأنه تصحيف ، وبالجملة الطريق إليه صحيح .

(١) عمرو بن خالد كان عامياً بترياً يروي المؤلف في الكتاب في غير مورد عنه عن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام وله ميل ومحبة شديدة إلى أهل البيت (ع) وعنوانه ابن حجر في تهذيب التهذيب ونقل عن جماعة جرحه ، وأصحابنا لم يوقفوه إلا أنهم نقلوا عن الكشي عن ابن فضال القطعي توثيقه إياه ، والطريق إليه فيه الحسين بن علوان الكلبي وهو أيضاً عامي غير موثق إلا أن له ميلاً ومحبة لهم عليهما السلام .

(٢) منصور بن يونس يقال له : بزرج كان من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام ، وأقوى ولم يثبت توثيقه ، وقد يروي عن أبي الحسن علي بن موسى عليهما السلام وله كتاب ، والطريق إليه صحيح .

(٣) محمد بن الفيض من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ولم يوثق ، وحكى الوحيد البهبهاني - رحمه الله - عن خاله حسن حاله لوجود طريق في المشيخة إليه وتقدم الكلام فيه ذيل عنوان إسماعيل بن عيسى ، وأما الطريق إليه ففيه داود بن إسحاق أبو سليمان الجبلي الحذاء وهو غير مذكور .

وما كان فيه عن عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري الكوفي فقد رويته عن أبي
- رحمه الله - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن
مسكين ، عن أبي كهس ، عن عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري الكوفي عربي ، وهو أخو
أبي مريم عبدالغفار بن القاسم الأنصاري^(١) .

وما كان فيه عن إدريس بن هلال فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله
عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن سنان
عن إدريس بن هلال^(٢) .

وما كان فيه عن القاسم بن عروة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله
ابن جعفر الحميري ، عن هارون بن مسلم بن سعدان ، عن القاسم بن عروة^(٣) .
وما كان فيه عن محمد بن قيس فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله
عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن
قيس^(٤) .

(١) عبد المؤمن بن القاسم بن قيس الأنصاري كوفي وهو أخو أبي مريم عبدالغفار
الأنصاري وهما ثقتان ، وكان عبد المؤمن من أصحاب الصادقين - أبي جعفر وأبي عبدالله
عليهما السلام - وتوفي قبل أبي عبدالله عليه السلام بسنة وهو ابن إحدى وثمانين سنة ، وله
كتاب ، والطريق إليه فيه الحكم بن مسكين وأبو كهس وهما مهملان .

(٢) إدريس بن هلال غير مذكور في كتب الرجال وروى عنه المؤلف تحت رقم ١٨٨٧
خبيراً في حكم من أتى أهله في شهر رمضان عن الصادق عليه السلام . والطريق إليه ضعيف
على المشهور به محمد بن سنان .

(٣) القاسم بن عروة مولى أبي أيوب المودباني الخوزي الوزير بمنصور - نسبة إلى
שב الخوز بمكة وقيل : يعرف بالخوزي لفحة والاصل أنه مكي - وأما القاسم فيقصد
و بهامات ، روى عن أبي عبدالله عليه السلام وله كتاب ، والطريق إليه صحيح مع أن لهارون
ابن مسلم مذهب في الجبر والتشبيه ولكن لا يوجب القبح .

(٤) محمد بن قيس الظاهر أنه أبو عبدالله البجلي ، وهو ثقة مبن ، له كتاب قضايا
أمير المؤمنين عليه السلام ، قال الشيخ في الفهرست أخبرنا به جماعة منهم محمد بن محمد بن
النعمان ، والحسين بن عبيد ، و جعفر بن الحسين بن حنكة القمي ، عن ابن بابويه ، عن -

وما كان فيه عن بشير النبال فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه
- رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ،
عن بشير النبال ^(١) .

وما كان فيه عن عبد الكريم بن عمرو فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن
- رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن
أبي نصر البزنطيّ ، عن عبد الكريم بن عمرو الخثميّ ولقبه كرام ^(٢) .

وما كان فيه عن عيسى بن أبي منصور فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله
عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن
بشير ، عن حماد بن عثمان ، عن عيسى بن أبي منصور - وكنيته أبو صالح وهو كوفيّ
مولي ، وحدثنا محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب
ابن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عبدالله بن سنان ، عن
ابن أبي يعفور قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ أقبل عيسى بن أبي منصور فقال
لي : « إذا أردت أن تنظر خياراً في الدنيا خياراً في الآخرة فانظر إليه » ^(٣) .

مسأله ، عن سعد ؛ و الحميري ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن
عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام ، ويظهر منه كونه البجلي لا الاسدي
الثقة أيضاً الذي يكنى أبانصر وكان خصباً بعمر بن عبد العزيز . والطريق اليه حسن كالصحيح
بإبراهيم بن هاشم .

(١) بشير بن ميمون النبال الواشي الكوفي ممدوح من أصحاب الصادقين عليهما السلام
وكان من حملة الحديث على ما نقل عن المصنف قاله في كمال الدين ، و الطريق اليه ضعيف
بمحمد بن سنان على المشهور .

(٢) عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثميّ مولا لم كوفي روى عن أبي عبدالله و أبي
الحسن عليهما السلام واقفي وثقه النجاشي و قال ثقة ثقة ، وضعفه الشيخ في رجاله وقال واقفي
خبث ، و له كتاب ، و عنوانه العلامة في الخلاصة في المجروحين ، و الطريق اليه صحيح .

(٣) عيسى بن أبي منصور سواء كان متحداً مع عيسى شلقان أو عيسى بن صبيح المرزومي
أولاً يظهر من خبر ابن الوليد كونه ممدوحاً بل ثقة ، و الطريق اليه صحيح (راجع لتحقيق
الكلام في الاتحاد والتفاير كتاب قاموس الرجال ج ٧ ص ٢٥٨ الى ٢٦١) .

وما كان فيه عن عمرو بن شمر فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن أحمد بن النضر الخزّاز ، عن عمرو بن شمر^(١) .

وما كان فيه عن سليمان بن عمرو فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أحمد بن علي ، عن عبد الله بن جبلة ، عن علي بن شجرة ، عن سليمان بن عمرو الأحمر^(٢) .

وما كان فيه عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسن بن علي ابن فضال ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي^(٣) .

وما كان فيه عن علي بن أبي حمزة فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى المطّار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطي ، عن علي بن أبي حمزة^(٤) .

وما كان فيه عن يحيى بن أبي العلاء فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان بن عثمان ، عن يحيى بن أبي العلاء^(٥) .

(١) عمرو بن شمر كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام وهو ضعيف جداً ، والطريق اليه فيه السعد آبادي و تقدم الكلام فيه .

(٢) سليمان بن عمرو ، ان كان سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي فهو مجروح والافقيير المذكور ، وفي الطريق اليه مجهولان .

(٣) عبد الملك بن عتبة الهاشمي كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام وليس له كتاب والذى له كتاب هو عبد الملك بن عتبة النخعي كما في « جش » والطريق اليه قوى بآبن فضال وهو فطحى موثق .

(٤) هو البطائني المعروف وكان من عمدة الواقعة ضعيف ، وله كتب ، والطريق اليه صحيح ويمكن تصحيح السند لمكان البرزطي .

(٥) يحيى بن أبي العلاء الرازي كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام و هو متحد ←

وما كان فيه عن محمد بن حكيم فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز عن محمد بن حكيم . ورويته عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حكيم ^(١) .

وما كان فيه عن علي بن الحكم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ^(٢) .

وما كان فيه عن علي بن سويد فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً عن علي بن الحكم ، عن علي بن سويد ^(٣) .

وما كان فيه عن إدريس بن زيد ؛ وعلي بن إدريس صاحب الرضا عليه السلام فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن إدريس بن زيد ؛ وعلي بن إدريس ، عن الرضا عليه السلام ^(٤) .

وما كان فيه عن محمد بن حمران فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حمران . ورويته أيضاً عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أيوب بن نوح ؛ وإبراهيم بن هاشم

مع يحيى بن الملاء الجلي الذي وثقه النجاشي وكان قاضياً بالري ، عزونه المسقلاني في التهذيب ونقل تضمينه عن جماعة منهم ، وله كتاب ، والطريق اليه صحيح .

(١) محمد بن حكيم هو الخثعمي كما في (جش) وكان من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام يكنى أباجعفر ، له كتاب ولم يوثق صريحاً وكان مرضياً . والطريق الثاني اليه صحيح والاول أيضاً وان كان في البرقي كلام .

(٢) علي بن الحكم تلميذ ابن أبي عمير ، ثقة جليل القدر له كتاب والطريق اليه صحيح .

(٣) علي بن سويد السائي كان من أصحاب أبي الحسن موسى وأبي الحسن الرضا عليهما السلام ، وثقه العلامة والشيخ ، وله كتاب ، والطريق اليه صحيح .

(٤) إدريس بن زيد وعلي بن إدريس لم يذكرهما الا في المشيخة و وصف المصنف بكونهما صاحبي الرضا عليه السلام يكنى في جلاتهما ، والطريق اليهما حسن كالصحيح .

جميعاً عن صفوان بن يحيى ؛ وابن أبي عمير جميعاً عن محمد بن حمران ^(١) .

وما كان فيه عن سعيد النقاش فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه عن محمد بن سنان ، عن سعيد النقاش ^(٢) .

وما كان فيه عن القاسم بن يحيى فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وإبراهيم بن هاشم جميعاً عن القاسم بن يحيى ^(٣) .

وما كان فيه عن الحسين بن سعيد فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد . ورويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ^(٤) .

وما كان فيه عن غياث بن إبراهيم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ؛ ومحمد بن يحيى الخزاز ، عن غياث بن إبراهيم ^(٥) .

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٣٠ والطريق الثاني صحيح .

(٢) سيد النقاش لم يذكر إلا في المشيخة ونقل عن كتابه المؤلف في التكبير ليلة الفطر

تحت رقم ٢٠٣٢ . والطريق اليه ضعيف على المشهور بمحمد بن سنان .

(٣) القاسم بن يحيى بن الحسن راشد عنوانه العلامة في الخلاصة في الضعفاء وصرح

بأنه ضعيف ، ويمكن الاستظهار لحسن حاله بكلام المصنف في كيفية زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام في المجلد الثاني تحت رقم ٣٢٠٠ حيث قال بعد نقل الزيارة : « اخترت هذه لهذا الكتاب لأنها أصح الزيارات عندي من طريق الرواية » وفي طريق الزيارة القاسم بن يحيى ، وطريقه هنا اليه صحيح ، وله كتاب فيه آداب أمير المؤمنين عليه السلام .

(٤) الحسين بن سعيد بن حماد الاهوازي كان من أصحاب الائمة الرضا والجواد

والهادي عليهم السلام وهو ثقة جليل ، أسله من الكوفة وانتقل مع أخيه الحسن الى الاهواز ثم تحول الى قم فنزل على الحسن بن أبان وتوفي بها ، له مصنفات ، والطريقان اليه صحيحان .

(٥) غياث بن إبراهيم أبو محمد التميمي الاسدي بصرى سكن الكوفة و كان بترياً -

وما كان فيه عن علي بن محمد النوفلي فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلوبه - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن علي بن محمد النوفلي^(١) .

وما كان فيه عن عبدالله بن لطيف التفليسي فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور - رضي الله عنه - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمته عبدالله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالله بن لطيف التفليسي^(٢) .

وما كان فيه عن ابن أبي نجران فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران^(٣) .

وما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري صاحب الرضا عليه السلام فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري^(٤) .

وما كان فيه عن سيف بن عميرة فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن سيف ، عن أخيه

→ روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله وأبي الحسن عليهم السلام ، وثقه النجاشي والعلامة ، وله كتاب والطريق إليه صحيح .

(١) علي بن محمد النوفلي عنه الشيخ في أصحاب الهادي عليه السلام وله رواية في الكافي في باب النوادر من كتاب الصوم وفي الفقيه تحت رقم ٢٠٥٦ يظهر منها كونه من المخلصين وكذا من روايته في باب ما أعطى الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم . والطريق هنا صحيح وإن كان في البرقي كلام .

(٢) عبدالله بن لطيف التفليسي غير مذكور حاله إنما عنه الشيخ في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، ويمكن تصحيح أخباره في الجملة لرواية ابن أبي عمير عنه . والطريق إليه صحيح فإن الظاهر أن جعفر بن محمد بن مسرور كان من شيوخ الاجازة .

(٣) تقدم عنوانه ص ٣٣٠ .

(٤) محمد بن القاسم بن الفضيل البصري ثقة ، وثقه النجاشي مع أبيه وعمه وجده ، وصفه المصنف بالصحة ، وله كتاب ، والطريق إليه حسن كالصحيح بابراهيم بن هاشم ، وأما الحسين بن ابراهيم فكان من المشايخ .

الحسين [بن سيف] عن أبيه سيف بن عميرة النخعي^(١).

وما كان فيه عن محمد بن عيسى فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد القيطني^٢. ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد القيطني^(٢).

وما كان فيه عن محمد بن مسعود العياشي^٣ فقد رويته عن المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي - رضي الله عنه - عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه أبي النضر محمد ابن مسعود العياشي - رضي الله عنه -^(٣).

وما كان فيه عن ميمون بن مهران فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار - رضي الله عنه - عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن أبي يحيى الأهوازي^٤.

(١) سيف بن عميرة - بفتح العين - النخعي الكوفي، وثقه الشيخ في الفهرست والعلامة في الخلاصة وابن شهر آشوب في المعالم غير أن الأخير قال بوقفه، وقد حكى عن الشهيد (ره) أنه قال في شرحه على الإرشاد: «ربما ضعف بعضهم سيفاً والصحيح أنه ثقة، وله كتاب والطريق إليه فيه الحسين بن سيف وهو مهمل».

(٢) محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين مولى بنى أسد بن خزيمه، يكنى أبا جعفر واختلف فيه، ضعفه الشيخ في الفهرست والرجال، وثقه النجاشي، وقال المصنف بعدم اعتماد شيخه ابن الوليد على ما تفرد به من كتاب يونس، وروى الكشي عن علي بن محمد القنبي قال: كان الفضل (يعني ابن شاذان) يحب العبيدي ويثنى عليه ويمدحه ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله، والاصل في جرحه ابن الوليد وتبعه المصنف ثم الشيخ، ولعل الجرح لروايات رواها في قدح الاجلاء أمثال زرارة ومحمد بن مسلم ومحمد بن النعمان وأبي بصير وبريد المجلي. وبالجملة طريق المصنف إليه صحيح.

(٣) محمد بن مسعود بن عياش السلمي الصرقندي المعروف بالعياشي، يكنى أبا النضر وهو من عيون هذه الطائفة، جليل القدر، كثير التصانيف، له كتب تزيد على مائتي مصنف وكان أول عمره عامي المذهب وسمع حديث العامة وأكثر منه ثم تبصر وذلك في حداثة سنه، وسمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي وجماعة من شيوخ الكوفيين والبغداديين والقميين، وكان يروى كثيراً عن الضعفاء، والطريق إليه حسن.

عن محمد بن جمهور ، عن الحسين بن المختار يبيع الأقفان ، عن ميمون بن مهران ^(١) .
وما كان فيه عن محمد بن عمران العجلي فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه
- رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن
محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن عمران العجلي ^(٢) .

(١) ميمون بن مهران تابعي عامي المذهب و كان قاضياً من قبل عمر بن عبد العزيز
عنونه العامة وقالوا : ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الفقيه ، نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة
ثم وثقوه فوق توثيقهم أضرابه ولعل ذلك لما روي عنه أنه قال : كنت عند عمر بن عبد العزيز و
أفضل علياً على عثمان فقال لي أيهما أحب اليك رجل أسرع في المال أو رجل أسرع في كذا ؟
- يعني في الدماء ويريد بالثاني علياً عليه السلام - قال : فرجت وقلت : لا أعود . ولما حكى ابن
حجر عن العجلي أنه قال : « ميمون بن مهران جرزي تابعي ثقة وكان يحمل على علي (ع) ،
ولما روى أبو نعيم في الحلية عنه قال وأربع لا يكلم فيهم على وثمان والقدر والنجوم » ، و ما
عن فرات بن السائب قال قلت لميمون : على عندك أفضل أم أبو بكر وعمر ؟ فارتد حتى سقطت
عصاه من يده ، ثم قال : ما كنت أظن أن يبقى إلى زمان يعدل بهما ، ذرهما كانا رأس الإسلام
ورأس الجماعة ، فقلت فأبو بكر كان أول إسلاماً أو علي ؟ قال : والله آمن أبو بكر بالنبي زمن
بحراء الراهب حين مر به واختلف ما بينه وبين خديجة حتى أنكحها إياه وذلك كان قبل أن
يولد علي . ونقل أبو نعيم عنه أيضاً روى أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « اقتلوا الرافضة »
وعنه وإن النبي كبر على جنازة أربماً وأن أبابكر كبر على فاطمة أربماً كما في قاموس الرجال
ج ٩ ص ١٧٨ . وأما الطريق إليه فضعيف بمحمد بن جمهور وفيه أيضاً جعفر بن محمد بن مالك
وفيه قول قوي بالضعف والوضع مضافاً إلى أن الطريق إرسال لان الحسين بن المختار
ممن يدرك أبا الحسن الرضا عليه السلام وميمون بن مهران مات سنة ١١٧ كما نص عليه
علماؤهم ، وقد قيل بتعدد ميمون ولا يخفى بعده .

ثم اعلم أن المؤلف لم يحتج بخبره في هذا الكتاب غير أنه نقل في آخر باب الاعتكاف
خبراً عنه في جواز الخروج من المسجد في حال الاعتكاف لقضاء حاجة المؤمن حجة على
المخالفين لانهم لا يجوزون ذلك . وما في البرقي والخلاصة من أنه من خواص أمير المؤمنين
عليه السلام عندنا غير واضح .

(٢) محمد بن عمران العجلي غير المذكور في الرجال ، والطريق إليه صحيح ، ويمكن

تصحيح السند لصحته عن ابن أبي عمير .

وما كان فيه عن عيسى بن عبدالله الهاشمي^(١) فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن أبي عبدالله ، عن عيسى بن عبدالله بن علي^(٢) بن عمر بن علي^(٣) بن الحسين بن علي^(٤) بن أبي طالب عليه السلام ^(١).

وما كان فيه عن أبي همام إسماعيل بن همام فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ؛ وعبدالله بن جعفر الحميري^(٢) جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وإبراهيم بن هاشم جميعاً عن أبي همام إسماعيل بن همام^(٣).

وما كان فيه عن عيسى بن يونس فقد رويته عن أحمد بن محمد بن زياد بن جعفر الهمداني^(٢) - رضي الله عنه - عن علي^(٣) بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن حماد بن عثمان ، عن عيسى بن يونس^(٣).

وما كان فيه عن حذيفة بن منصور فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور^(٣).

وما كان فيه عن داود الرقي فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الرأزي^(٢) ، عن حريز ابن صالح ، عن إسماعيل بن مهران ، عن زكريا بن آدم ، عن داود بن كثير الرقي^(٢).

(١) لم أجد في كتب الانساب ذكراً له ، ولعل في ذكر النسب اشتباهاً وكان عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو المذكور في الانساب والرجال ، فان كان المراد هذا فله كتاب ، و ان كان غيره فهو مجهول الحال ، و أما الطريق فصحيح .
(٢) إسماعيل بن همام ثقة هو وأبوه ، و كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام والطريق اليه صحيح .

(٣) عيسى بن يونس كان من أصحاب أبي عبدالله و أبي الحسن عليهما السلام ، و له كتاب ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٤) حذيفة بن منصور الطاهر أن المراد به الخزاعي مولى بني أسد ، و اختلفوا فيه و التوثيق أكثر ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

وروي عن الصادق عليه السلام أنه قال : « أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله » (١) .

وما كان فيه عن إسحاق بن بريد فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي ، عن المنشي بن الوليد ، عن إسحاق بن بريد (٢) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن عمر فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن حماد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليماني (٣) .

وما كان فيه عن الحسن بن علي بن فضال فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال (٤) .

وما كان فيه عن النضر بن سويد فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه -

(١) داود بن كثير الرقي - بكسر الراء - أبو سليمان ثقة ، وغمر عليه بعض لما ذكر الفلاة كونه من أركانهم والاصح توثيقه ، و عنوانه العامة ، وذكره ابن حبان في الثقات . وله كتاب أو أصل ، وفي الطريق اليه مجهولان .

(٢) اسحاق بن بريد بن اسماعيل أبو يعقوب الطائي الكوفي ثقة ، كان من أصحاب جعفر بن محمد عليهما السلام و كان أبوه بريد أبو عامر الطائي روى عن الباقر عليه السلام . وفي بعض النسخ « اسحاق بن يزيد » ، وهو مصحف كما وقع في الخلاصة أيضاً . و الطريق اليه فيه السعد آبادي و قد مر الكلام فيه .

(٣) ابراهيم بن عمر اليماني الصنعاني كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، وثقة النجاشي و ضعف ابن الفاضل ، و له كتاب ، و الطريق اليه صحيح .

(٤) الحسن بن علي بن فضال التيملي مولى تيم الله بن ثعلبة كوفي و كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام و خصيماً به ، جليل القدر عظيم المنزلة و كان زاهداً ورعاً ثقة في رواياته ، فطحاً الى آخر عمره فلما حضره الوفاة قال بالحق - رضي الله عنه - و له كتب ذكر بعضها الشيخ في الفهرست . و الطريق اليه صحيح .

عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن النضر بن سويد ^(١) .
وما كان فيه عن شهاب بن عبد ربّه فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عز
سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن شهاب بن
عبد ربّه ^(٢) .

وما كان فيه عن الحسن الصيقل فقد رويته عن محمد بن موسى بن المنوكل
- رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي
عن أبيه ، عن يونس بن عبدالرحمن ، عن الحسن بن زياد الصيقل الكوفي ، وكنيته
أبو الوليد وهو مولى ^(٣) .

وما كان فيه عن عمرو بن أبي المقدم فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله
عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم
ابن مسكين قال : حدثني عمرو بن أبي المقدم ، واسم أبي المقدم ثابت بن هرمز
الحدّاد ^(٤) .

- (١) النضر بن سويد الصيرفي ثقة من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام ، و له
كتاب ، و الطريق اليه صحيح عند العلامة ، والاختلاف في البيهقي .
(٢) شهاب بن عبد ربّه الاسدي مولا هم الصيرفي الكوفي ، روى عن الصادقين عليهما السلام
و كان موسراً ذا مال ، و له كتاب ، و الطريق اليه صحيح .
(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٣٦ .

(٤) عمرو بن أبي المقدم المجلي مولا هم من أصحاب الصادقين عليهما السلام و له كتاب
لطيف ولم يوثقه النجاشي و ضعفه ابن الفاضلي تارة بمنوان عمر بن ثابت بن هرمز و قال
ضعيف جداً كما نقل عنه القهطاني ، و نقل العلامة في الخلاصة في القسم الثاني عنه بمنوان
عمر بن ثابت و قال : قال في كتابه الآخر عمر بن أبي المقدم ثابت المجلي مولا هم الكوفي
طمئنا عليه من جهة و ليس عندي كما زعموا و هو ثقة - انتهى . أقول عنوانه ابن حجر في
تهذيب التهذيب بمنوان عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو محمد فقال : و يقال أبو ثابت
الكوفي وهو عمرو بن أبي المقدم الحداد مولى بكر بن وائل ثم ذكر مشايخه و الراوون عنه ،
ثم قال : قال علي بن الحسن بن شقيق : سمعت ابن المبارك يقول : لا تحدثوا عن عمرو بن -

وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني ^(١) .

وما كان فيه عن عبد الملك بن أعين فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن أعين وكنيته أبو ضريس ، وزار الصادق عليه السلام قبره بالمدينة مع أصحابه ^(٢) .

— ثابت فانه كان يسب السلف - الى أن قال - قال أبو حاتم : كان عمرو ضعيف الحديث ردى - الرأى شديد التشيع ، وقال البخارى : ليس بالقوى عندهم ، وقال الاجرى عن أبي داود : رافضى خبيث ، وقال فى موضع آخر : رجل سوء قال : لما مات النبى صلى الله عليه وآله وسلم كفر الناس الا خمسة . ثم ذكر جرح جماعة كثيرة له - الى أن قال - : قال الساجى : مذموم وكان ينال من عثمان و يقدم عليه على الشيخين ، وقال المجلى : شديد التشيع غال فيه واهى الحديث ، وقال البزار : كان يتشيع ولم يترك - انتهى . أقول : مما ذكر ظهر لك أن الرجل كان خبيصاً بنا وكذا ظهرت صحة قول ابن الفضايرى فى كتابه الآخر ، وأما الطريق اليه فبفه الحكم بن مسكين و تقدم أنه مهمل ، وذكروا أن الشهيد الاول عمل بروايته .

(١) الظاهر أن النسبة الى الجد وهو ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى مولى أسلم وكان ثقة خامساً خبيصاً ، و العامة تضمنه لذلك كما فى الخلاصة ، ونقل فى تهذيب التهذيب عن جماعة كثيرة تضعيفه وكونه قدرياً ، معتزلياً ، جهمياً متروكاً ، كذاباً ، رافضياً ، مبتدعاً . وكل ذلك لما ينال من الاولين كما نقل الشيخ فى فهرسته حيث قال ذكر يعقوب بن سفيان فى تاريخه فى أسباب تضعيفه عن بعض الناس سمعه ينال من الاولين . و أما الطريق اليه فموقوف و عند الملامة قوى لمكان ابن فضال .

(٢) عبد الملك بن أعين أخو زرارة الشيباني مولا ام الكوفى كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، مات فى حياة أبي عبد الله عليه السلام وترحم عليه و دعاه كما فى رجال الكشى لكنه ذكر عن حمدويه عن محمد بن عيسى عن البزنطى عن الحسن بن موسى عن زرارة قال : قدم أبو عبد الله مكة فسأل عن عبد الملك فقال : مات ؟ قيل : نعم ، قال : فانطلق بنا الى قبره حتى نصلى عليه ، قلت : نعم ، فقال ولكن نصلى هنيئة ههنا و رفع يده و دعاه و اجتهد فى —

وما كان فيه عن علي بن أسباط فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن علي بن أسباط ^(١) .

وما كان فيه عن أبي الربيع الشامي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن الحسن بن رباط ، عن أبي الربيع الشامي ^(٢) .

وما كان فيه عن عماد بن مروان الكلبى فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن عماد بن مروان ^(٣) .

→ الدعاء و ترحم عليه . وهذا كما ترى تضمن موته بمكة و كون قبره بها ، و عنوانه المستلاني في تهذيب التهذيب و نقل عن سفيان و غيره أنهم قالوا أن عبدالملك و زارة و حران ثلاثة اخوة روافض كلهم ، أخبرهم قولاً عبدالملك ، وقال قال أبو حاتم هو من أئمة الشيعة ، وقال : ذكره ابن حبان في الثقات و كان ينشيع ، و قال قال الساجي : ينشيع و يحمل في الحديث ، و قال المجلي : كوفي تابعي ثقة . أقول قد عرفت سابقاً أن جرحهم أو شتمهم بعض رواتنا يدل على كون المجروح متصلب في مذهبه ، قوى في تشيعه ، و أما الطريق فصحيح عند العلامة ، و الاختلاف في البرقي .

(١) علي بن أسباط بن سالم الكندي أبو الحسن يبيع الزطى المقرئ ، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام و كان فطحياً و لملى بن مهزيار اليه رسالة في النقص عليه فرجما فيها الى أبي جعفر الثاني عليه السلام و رجع على الحق كما قاله النجاشي ، و قيل لم يرجع ولا عبرة به ، وفي دجش و قد روى عن الرضا عليه السلام قبل ذلك و كان أوثق الناس و أصدقهم لهجة ، له كتاب الدلائل و التفسير و المزار و له أيضاً نوادر ، و الطريق اليه صحيح .

(٢) اسمه خليلد - مصفراً - بن أوفى المنزى الشامي ، و قد ذكره بعض بنو خلد بن أوفى و كأنه سهو ، و هو ممن روى عن أبي جعفر الباقر عليه السلام و قد عد من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، ولم يوفق صريحاً ، و الطريق اليه فيه الحكم بن مسكين و هو مهمل .

(٣) لا يبعد اتحاده مع عماد بن مروان اليشكري الكوفي المنون في كتب الرجال فان كان هو ثقة و كان من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، روى المؤلف خبراً عنه تحت ←

وما كان فيه عن بكر بن صالح فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن بكر بن صالح الرازي^(١) .

وما كان فيه عن أيوب بن أعين فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن أيوب بن أعين^(٢) .

وما كان فيه عن مُنْذِر بن جَيْفَر فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن منذر بن جيفر^(٣) .

— رقم ٢٢٢٦ بعنوان عمار بن مروان الكلبي و الخبر في المحاسن أيضاً عن عمار بن مروان

الكلبي ، لكن في الكافي ج ٢ ص ٦٦٩ عمار بن مروان ولم ينسبه وهكذا كان في جميع الموارد التي روى عنه الكليني بدون ذكر النسبة وهو قرينة على كون عمار بن مروان عند الكليني واحداً ، والقول بالتمدد لاختلاف الرواة بعيد . والطريق اليه صحيح .

(١) بكر بن صالح الرازي مولى بني ضبة كان من أصحاب الرضا عليه السلام و يروي عن أبي الحسن موسى عليه السلام في بعض الروايات ، والظاهر سقوط الواسطة وهم سليمان بن جعفر الجعفري ، والرجل ضعيف ضعفه النجاشي و ابن الفاضلي . وله كتاب نوادر ، والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم .

(٢) أيوب بن أعين الكوفي مولى بني طريف و يقال بني رباح كان من أصحاب أبي - عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وحاله مجهول ، والطريق اليه قوى بالحكم بن مسكين ، و تقدم الكلام فيه في ذيل عنوان عبيد بن زرارة .

(٣) منذر - كمحسن - ابن جيفر - كجعفر - على مافي رجال الشيخ ، و ابن جيفر - كأثير - على مافي رجال النجاشي ، و الاصح عندي الاول كما في المتن ومشيخة الشيخ وكما يظهر من القاموس حيث قال في مادة «جفر» الجيفر : الاسد الشديد ، و جيفر بن الجبلندي ملك عمان - الى أن قال - و ضمرة بن جيفر صحابي . ولم يذكر جيفر بتقديم الفاء اسماً لاحد من الناس ، انما قال الجيفر جبة من جلود لاختب فيها أو من خشب لا جلود فيها ، و قد ضبطه الساروي في توضيح الاشتباه بالوجهين وأيد تقديم الياء حيث يقول «لمله الاصح» —

وما كان فيه عن عبد الله بن ميمون فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الله بن ميمون . ورويته عن أبي ؛ وعنه بن موسى بن المتوكل ؛ وعنه بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنهم - عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن ميمون القدّاح المكيّ ^(١) .

→ هو منذر بن جعفر المبدئي الكوفي و كان من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام و هو عربي صميم ولم يوثق صريحاً ، و له كتاب ، و الطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم ، و يمكن تصحيح السند لمكان ابن المغيرة فانه من أصحاب الاجماع .

(١) عبد الله بن ميمون بن الاسود القداح - كان يبري القداح - المكي مولى بنى - مخزوم ، كان من أصحاب الصادق عليه السلام و هو ثقة ، له كتب ، و عنونه ابن حجر في التهذيب وقال : يروى عن جعفر بن محمد (ع) و نقل عن جماعة من علمائهم ضعفه و قال : و قال أبو حاتم : يروى عن الانيات الملققات ، لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد - الخ ، ثم اعلم أن هذا غير عبد الله بن ميمون القداح الذي ذكره ابن النديم ص ٢٧٨ في عنوان (الكلام على مذهب الاسماعيلية) قائلا : قال أبو عبد الله بن رزام في كتابه الذي رد فيه على الاسماعيلية و كشف مذاهبهم ما قد أوردته بلفظ أبي عبد الله و أنا أبرأ من العهدة في الصدق و الكذب فيه قال : ان عبد الله بن ميمون - و يعرف ميمون بالقداح - و كان من أهل قوزح العباس بقرب مدينة الاهواز ، و أبوه ميمون الذي ينسب اليه الفرقة المعروفة بالميمونية التي أظهرت اتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الذي دعا الى الهية على بن أبي طالب و كان ميمون و ابنه ديسانين و ادعى عبد الله أنه نبي مدة طويلة ، و كان يظهر الشايب و يذكر أن الارض تطوى له - الى آخر كلامه الطويل الذي لا حاجة بنا الى ذكره غير ما لا بد منه وذلك ليتبين أن عبد الله بن ميمون القداح المترجم له غير عبد الله بن ميمون القداح الذي ذكره ابن النديم و ذلك حيث قال في جملة كلامه د سار - أي عبد الله - الى البصرة فنزل على قوم من أولاد عقيل فكبس هناك فهرب الى سلمية بقرب حمص واشترى هناك ضياعاً و بث الدعاة الى سواد الكوفة ، فأجابه من هذا الموضع رجل يعرف بحمدان بن الاشعث و يلقب قرمط - الى أن قال - و أقام قرمط بكلوازي و نسب له عبد الله بن ميمون رجلاً يكاتبه من الطالقان و ذلك في سنة احدى و ستين و مائتين ثم مات عبد الله فخلفه ابنه محمد بن عبد الله - الى آخر ما قال ، و هذا كما ترى تضمن موت عبد الله بعد سنة ٢٦١ مع أن عبد الله بن ميمون المترجم له كان معاصراً لجعفر بن محمد عليهما السلام كما ذكر ونس عليه الجمهور و توفي عليه السلام سنة ١٣٨ فكيف ←

وما كان فيه عن جعفر بن القاسم فقد رويته عن أبي ؛ وتجدد الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ وتجدد بن يحيى ؛ وأحمد بن إدريس جميعاً عن أحمد بن أبي - عبدالله ، عن أبيه ، عن جعفر بن القاسم ^(١) .

وما كان فيه عن منصور الصيقل فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أبي محمد الذهلي ، عن إبراهيم بن خالد المطار عن محمد بن منصور الصيقل ، عن أبيه منصور الصيقل ^(٢) .

→ يمكن بقاء صاحبه الى ٢٦١ مضافاً الى أنه لم ينس أحد على أنه يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام ، و اشتبه الامر على السمعاني حيث ذكره في الانساب في عنوان القداحي و قال انه كان مع محمد بن اسماعيل بن جعفر في الكتاب فلما مات محمد كان يخدم اسماعيل فلما مات اسماعيل ادعى عبدالله أنه ابن اسماعيل و انتسب اليه و هو ابن ميمون - انتهى ، ورد عليه ابن الاثير في اللباب ج ٢ ص ٢٤٥ وكذا العلامة القزويني في حواشي و اضافات تاريخ جهانگشا ج ٣ ص ١٥٣ فراجع . و أما الطريق اليه فحسن كالصحيح بابراهيم بن هاشم .

(١) كذا في جميع النسخ و هو غير مذكور في الرجال بهذا العنوان و روى المصنف خبراً عنه في كتاب الحج تحت رقم ٢٥١٨ عن أبي عبدالله عليه السلام و الذي يظهر من طريقه اليه أنه أخرجه من كتاب أحمد بن أبي عبدالله البرقي وهو ذكره في كتاب السفر باب النوادر من المحاسن ص ٣٧٣ عن حفص بن القاسم ، و رواء الكليني في المجلد الرابع ص ٢٨٧ من طريق علي بن ابراهيم القمي عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن القاسم وعد الشيخ في رجاله حفص بن القاسم من أصحاب الصادق عليه السلام وقال كوفي ولا يذكر فيه مدحاً ولا قدحاً ، ولم يذكر جعفر بن القاسم لا في الرجال ولا في الفهرست ولا في مشيخة كتابيه وكان نسخة الفقيه مصحف في الاصل والمشيخة ، وتصحيف حفص بجعفر قريب لمشكلة الخط .

(٢) منصور بن الوليد الصيقل كوفي وكان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ويظهر من خبر رواء الكليني في الروضة تحت رقم ٥٢٠ كونه من المخلصين لهم عليهم السلام ، وكذا خبره في المجلد الاول ص ٣٧٠ باب التمهيس والامتحان حيث قال له أبو عبدالله عليه السلام و يا منصور ان هذا الامر لا يأتيكم الا بعداياس ولا والله حتى تميزوا ، ولا والله حتى تمحصوا ولا والله حتى يشقى من يشقى ويسعد من يسعد . و أما الطريق اليه ففيه أبو محمد الذهلي

- بالذال الممجمة - كما في بعض النسخ ، وبالمهملة كما في بعضها وهو غير معلوم اسمه ويظهر -

وما كان فيه عن علي بن مهيرة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن علي بن مهيرة ^(١) .

وما كان فيه عن محمد بن القاسم الأسترآبادي فقد رويته عنه ^(٢) .

→ من كتب الرجال وطرق الاحاديث أن أبا محمد الذي يروى عنه محمد بن عبد الجبار هو عبد الله بن جبلة لكن هو كنانى وهذا ذهلى ، وفى الكافي ج ٣ ص ٢٥٠ باب النوادر من كتاب الجنائز تحت رقم ٣ روى خبراً عن أبي على الأشمرى ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أبي محمد الذهلى ، عن ابراهيم بن خالد القطان ، عن محمد بن منصور الصيقل ، عن أبيه والذي يظهر من هذا السند اتحاد أبي محمد الذهلى مع أبي محمد الذهلى ، و ابراهيم بن خالد الطاطر مع ابراهيم بن خالد القطان وكلاهما بكلالالعنوانين مجهول حالهما . وكذا محمد بن منصور .

(١) على بن مهيرة هذا هو من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام على ما عده الشيخ فى رجاله فى أصحابه ، ولكن روى مؤلف فى المجلد الثانى تحت رقم ٢٥٥١ قال : « وكتب على بن ميسر الى أبي جعفر الثانى عليه السلام يسأله عن رجل اشتهر فى شهر رمضان - الحديث » والظاهر من هذا الطريق أن المراد بعلى بن مهيرة هو هذا بقرنية رواية الحسن بن ابن على الوشاء عنه فانه ذكر فى أصحاب أبي الحسن الرضا والهادى عليهما السلام . وأما الطريق فصحیح عنه العلامة والاختلاف فى البيهقى .

(٢) هو صاحب التفسير المنسوب المشهور بتفسير الامام المسمى عليه السلام قال أحمد بن الحسين بن عبيد الله الفاضلى استاذ النجاشى : ان محمد بن القاسم أو أبي القاسم روى عنه ابن بابويه ضعيف كذاب روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يعرف بيوسف بن محمد بن زياد والاخر بعلى بن محمد بن يسار ، عن أبيهما ، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام ، والتفسير موضوع عن سهل الديباجى ، عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير ، وقال المولى المجلسى فى شرح المشيخة : اعتمد عليه الصدوق وكان شيخه ، فما ذكره ابن الفاضلى باطلاً ، وتوهم أن مثل هذا التفسير لا يليق أن ينسب الى المصوم مردود ومن كان مرتبطاً بكلام الائمة يعلم أنه كلامهم عليهم السلام واعتمد عليه شيخنا الشهيد الثانى ونقل أخباراً كثيرة منه فى كتبه واعتماد التلميذ الذى كان مثل الصدوق يكفى ، غنى الله عنا وعنهم - انتهى . أقول . -

• • • • •

→ أولاً اعتماد الصدوق (ره) عليه غير ثابت والثابت نقله عن هذا الرجل فحسب وهو لا يدل على المدعى فقد نقل أخباراً عن أحمد بن هلال والسكوني ولا يعتمد عليهما وإن سلمنا فما ربطه بهذا التفسير الموجود ، وغاية ما يمكن أن يقال اعتماده على بعض أخباره ، وكم من رجل ضعيف أو جاعل يروي خبراً صحيحاً صدقاً واعتمد عليه الاجلاء ، وهذا لا يدل على كون الضعيف أو الجاعل موثقاً عندهم . وإن قيل : ان لم يكن الرجل معتمداً عنده فكيف يذكر في غير موضع بعد اسمه « رضى الله عنه » أو « رحمه الله » قلنا دأب المؤلف في كتبه ذكر الرضيلة أو الرحلة بعد اسم مشايخه إذا كانوا امامياً ليكون ميزاً بين هاميههم واماميههم وذلك يدل على أن مذهبه مرضى عنده ولا يدل على أزيد من ذلك ، فان النجاشي - رحمه الله - ترحم على أحمد بن محمد الجوهري مع أنه قال : رأيت شيوخنا يضعفونه فلم أره عنه شيئاً . وأما قوله « من كان مرتبطاً بكلام الائمة يعلم أنه كلامهم عليهم السلام » فهذا أيضاً غير مملوم بل يمكن أن يقال الامر فيه بالعكس فقد كرر بعض ما فيه ليتضح الامر قال المفسر أو روى فيه : ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يكر بعد عزله عن تبليغ آيات صدر سورة « براءة » : وأما أنت فقد عوضك الله بما قد حملك من آياته وكلفك من طاعاته الدرجات الرقيقة والمراتب الشريفة ، ودوى أيضاً « أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يجهل - لما طلب منه أن يحرقه بصاعقة ان كان نبياً - يا أبا جهل ان الله انما رفع عنك المذاب لعله وهي أنه سيخرج من صلبك ذرية طيبة : عكرمة ابنك ، وسيلي أمور المسلمين ما ان أطاع الله فيه كان عند الله جليلاً والا فالعذاب نازل عليك » مع أن النبي أمر في فتح مكة بقتل هذه الذرية الطيبة في جملة من أمر بقتلهم وقال : ولو وجدوا تحت أستار الكعبة أو كانوا متعلقين بها ، وانحرف عكرمة عن أمير المؤمنين عليه السلام مما لا يطع فيه أحد وهكذا بنفسه له عليه السلام ، هذا مضافاً الى ان عكرمة يومذاك كان شاباً لانه في يوم أحد على ميسرة الكفار وخالد بن الوليد على ميمنتهم ، وقد قتل من المسلمين نفراً منهم دافع بن المعلى بن لوزان وقالوا قتله عكرمة بن أبي جهل ونس عليه غير واحد من المؤرخين وأرباب السير والتراجم .

وفيه أيضاً أن آية « ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله » نزلت في جماعة عد منهم صهيب الرومي . مع أنه كان من المبغضين للملى عليه السلام والمنحرفين عنه ، روى الكشي في رجاله عن الصادق عليه السلام - في عنوان بلال وصهيب - أنه قال : « كان بلال -

وما كان فيه عن حماد النوفلي فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن أبي القاسم ، عن أبيه ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن

عبداً صالحاً ، وصهيب عبد سوء يبكي على فلان ، وروى المفيد في الاختصاص ص ٧٣ قال أبو عبد الله عليه السلام ، رحم الله بلالاً كان يحبنا أهل البيت ولعن الله سهيباً فإنه كان يهادينا ، وفي خبر آخره كان يبكي على فلان ، وهو الذي صلى بالناس أيام الشورى عنه عمر ، وصلى عليه بحكم عبد الرحمن بن عوف كما اتفقت عليه تواريخهم .

وفيه « قال النبي (ص) : ان الصلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في ماسواه الا المسجد الحرام والمسجد الأقصى ، وهذا كما ترى جعل البيت المقدس عدل المسجد الحرام وثواب الصلاة فيه كثواب الصلاة في مسجد النبي (ص) وتقدم منا الكلام في المجلد الاول ص ٢٣٣ في موقعية المسجد الأقصى من الفضل .

وفيه في أوائله « أن النبي لما بنى مسجداً بالمدينة شرع فيه بابه وأشرع المهاجرون والانصار أراد الله ابانة محمد وآله الفضلين بالفضيلة فنزل جبرئيل عن الله بأن سدوا الابواب عن مسجد النبي قبل أن ينزل بكم المذاب فأول من بعث اليه النبي (ص) يأمره بسد بابه العباس بن عبد المطلب - الى آخر كلامه الطويل - « مع أن العباس لم يؤمن بالنبي (ص) يومئذ ولم يهاجر وكان في غزوة بدر مع المشركين فأمر ، وبالجملة مفتريات هذا التفسير كثيرة وعلى الطالب الرجوع اليه أو الى كتاب الاخبار الدخيلة ، وعندى أن الاسرار بتصحیح أمثال هذه الكتب اصرار في تخريب أساس الامامية وتجريح أئمتهم المعصومين عليهم السلام والذين تصدوا لاثبات صحة هذا التفسير ونسبته الى المعصوم ربما تعجبهم كثرة ما نقل فيهم من فضائل أهل البيت ومجزاتهم عليهم السلام ففعلوا عما فيه من الخبط والتخليط والمفتريات والباطيل ، روى الصدوق - رضوان الله عليه - في عيون اخبار الرضا (ع) « أن ابراهيم بن أبي محمود قال للرضا عليه السلام : يا ابن رسول الله ان عندنا أخباراً في فضائل أمير المؤمنين (ع) وفضلكم أهل البيت وهي من رواية مخالفيكم ولا نعرف مثلها عنكم أفنديين بها ؟ فقال (ع) يا ابن أبي محمود ان مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام ، أحدها ، الفلو ، وثانيها التفسير في أمرنا ، وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا ، فإذا سمع الناس الفلو فينا كفروا شيمتنا ونسبوه الى القول بربوبيتنا ، و اذا سمعوا التفسير اعتقدوه فينا ، و اذا سمعوا مثالب أعدائنا باسمائهم ثلبونا بأسمائنا وقد قال الله عز وجل : « لا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم » - الى أن قال - يا ابن أبي محمود احفظ ما حدثتك به فقد جمعت لك فيه خير الدنيا والاخرة .

سنان ، عن ابن مسكان ، عن حماد النوَّاء^(١) .

وما كان فيه عن خالد بن أبي العلاء الخفاف فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن خالد بن أبي العلاء الخفاف^(٢) .

وما كان فيه عن الكاهلي^٣ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي^٤ ، عن عبدالله ابن يحيى الكاهلي^(٣) .

وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور - رضي الله عنه - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمه عبدالله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن محمد ، عن الفضل بن إسماعيل بن الفضل ، عن أبيه إسماعيل ابن الفضل الهاشمي^(٤) .

(١) قال ابن الاثير في اللباب : هذه النسبة الى بيع النوى ، وأهل المدينة يبيعونه ويملفونه جمالهم - انتهى . وحماد النوَّاء عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب أبي عبدالله (ع) وحاله مجهول ، والطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٢) الظاهر أن لفظة « ابن » ، زيادة من النساخ وهو خالد أبو العلاء الخفاف ، واسم أبيه طهمان وهذا هو الظاهر من « جش » ، حيث نقل عن البخاري ترجمته وفي تهذيب التهذيب خالد بن طهمان السلولى أبو العلاء الخفاف الكوفي وهو خالد بن أبي خالد فذكر عن ابن معين ضعفه قبل موته بمشتر سنين وقال كان قبل ذلك ثقة ، وذكر عن ابن حبان أنه ذكره في الثقات ، والطريق اليه صحيح .

(٣) عبد الله بن يحيى الكاهلي عربي كوفي يكنى أبا محمد وهو أخو اسحاق ورواي عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وكان وجهاً عند أبي الحسن (ع) ، وله كتاب ، والطريق اليه صحيح .

(٤) إسماعيل بن الفضل بن يعقوب بن الفضل بن عبد الله بن حارث بن نوفل بن الحارث ابن عبدالمطلب ثقة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، و كان من أهل البصرة ، وفي الطريق جعفر بن محمد بن مسرور وهو غير مذكور لكن الظاهر كما تقدم كونه من المشايخ فلا يضر بصحة السند .

وما كان فيه عن أبي الحسن النهمديّ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن أبي الحسن النهمديّ ^(١) .

وما كان فيه عن عمران الحلبيّ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن عثمان عن عمران الحلبيّ ، وكنيته أبو الفضل ^(٢) .

وما كان فيه عن الحسن بن هارون فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطيّ ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن الحسن بن هارون ^(٣) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن سفيان فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلوبه - رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن عليّ الكوفيّ ، عن محمد بن سنان عن إبراهيم بن سفيان ^(٤) .

وما كان فيه عن الحسين بن سالم فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد الله بن جبلة ، عن

(١) ذكر في كنى المهرست وباب من اشتهر بكنيته من رجال النجاشي ، و ظاهرهما كونه امامياً ، وله كتاب ولم يوفق صريحاً ، والطريق اليه صحيح .

(٢) عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي كوفي وكنيته في بعض النسخ « أبو اليقظان » وكأنه تصحيف وفي الخلاصة أبو الفضل ، وثقه النجاشي في جملة آل أبي شعبة بقوله : « وكانوا جميعهم ثقاتاً مرجوعاً الى ما يقولون » وكان من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام . و الطريق اليه صحيح .

(٣) الحسن بن هارون سواء كان متحداً مع الحسن بن هارون الكوفي أو الحسن بن هارون الكندي أو الحسن بن هارون بن خارجة أولم يتحد معهم أومع أحدهم كان مجهول الحال والاتحاد لا يخلو عن قوة ، والطريق اليه قوى بعيد الكرمين بن عمرو .

(٤) إبراهيم بن سفيان غير مذكور في الرجال ، و في الطريق اليه محمد بن سنان وهو ضعيف على المشهور .

أبي عبدالله الخراساني^١ ، عن الحسين بن سالم^(١) .

وما كان فيه عن يوسف الطاطري^٢ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن يوسف بن إبراهيم الطاطري^٣ (٢) .

وما كان فيه عن فضالة بن أيوب فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب . ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب^(٣) .

وما كان فيه عن يحيى الأزرق فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي^٤ ابن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن يحيى ابن حسان الأزرق^(٤) .

(١) لعله متحد مع الحسين بن سالم الهمداني الخازني الكوفي الذي عدّه الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (ع) وكيف كان حاله مجهول . والطريق إليه فيه أبو عبد الله الخراساني وهو غير المذكور في كتب الرجال ويظهر من رواية رواها المصنف في كتاب الحج تحت رقم ٢٨٨٤ أنه كان مخالفاً فاستبصر، وسيأتي عنوانه .

(٢) الطاطري - بفتح الطائين بينهما ألف - يقال لمن يبيع الثياب البيض بدمشق ومصر: طاطري ، ويوسف بن إبراهيم الطاطري عده الشيخ في أصحاب الصادق (ع) وحاله مجهول والطريق إليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٣) فضالة بن أيوب فقيه عالم ثقة كان من أصحاب الامامين أبي الحسن الاول والثاني عليهما السلام ، وأجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وله كتاب ، والطريقان إليه صحيحان .

(٤) يحيى بن حسان الأزرق كان من أصحاب الامامين أبي الحسن موسى وأبي الحسن الرضا عليهما السلام وهو متحد مع يحيى بن عبد الرحمن الأزرق وجاء في الاخبار بلفظ يحيى الأزرق وهو ثقة ، والطريق إليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم ، وفيه أبان بن عثمان قيل : هو نلووسى موقوف .

وما كان فيه عن علي بن النعمان فقد رويته عن أبي ؛ وتحد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وإبراهيم بن هاشم جميعاً عن علي بن النعمان ^(١) .

وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن مطهر صاحب أبي محمد عليه السلام فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ وعبدالله بن جعفر الحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن مطهر صاحب أبي محمد عليه السلام ^(٢) .

وما كان فيه عن أبي عبدالله الخراساني فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي عبدالله الخراساني ^(٣) .

وما كان فيه عن حارث يساع الأنماط فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن حارث يساع الأنماط ^(٤) .

وما كان فيه عن عمرو بن سعيد الساباطي فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى المطار - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال

(١) علي بن النعمان الرازي روى عنه المصنف - رحمه الله - في المجلد الأول باب

أحكام السهو تحت رقم ١٠١١ خبراً عنه عن أبي عبد الله (ع) ويظهر منه مفارقه مع علي ابن النعمان النخعي لكونه من أصحاب الرضا عليه السلام وكيف كان حاله مجهول ، والطريق إليه صحيح عند العلامة .

(٢) أحمد بن محمد مطهر صاحب أبي محمد العسكري ووصفه بذلك يدل على كونه جليلاً ضرورة أنهم عليهم السلام لا يرضون صاحباً إلا وهو ثقة عدل عندهم ويؤيد ذلك أن غالب من وصف بذلك من النبلاء كمحمد بن مسلم وأبان بن تغلب وذكري بن ادريس وأحمد بن محمد بن أبي نصر وذكري بن آدم ، وبالجملة روى عنه المؤلف في كتاب الحج تحت رقم ٢٨٦٨ رسالته إلى أبي محمد (ع) ، والطريق إليه صحيح .

(٣) تقدم أنه كان مخالفاً فاستبصر ، والطريق إليه حسن كالمصحيح .

(٤) الأنماط هي الفرش التي تبسط . والحارث عنونه الشيخ في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام مرتين وحاله مجهول ، والطريق ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

عن عمرو بن سعيد الساباطي^(١) .

وما كان فيه عن علي بن محمد الحصري^٢ فقد رويته عن محمد بن علي^٣ ما جيلويه
- رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي^٤ الكوفي ، عن محمد بن
سنان ، عن علي بن محمد الحصري^(٢) .

وما كان فيه عن سويد القلاء^٥ فقد رويته عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن
محمد بن الحسن الصفار ؛ والحسن بن متيل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ،
عن علي بن النعمان ، عن سويد القلاء^(٣) .

وما كان فيه عن منثى بن عبد السلام فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله
عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن
منثى بن عبد السلام^(٤) .

وما كان فيه عن جعفر بن ناجية فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه -
عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن
بشير البجلي ، عن جعفر بن ناجية^(٥) .

(١) هو عمرو بن سعيد الزيات المدائني ظاهر أو كان من أصحاب أبي الحسن الرضا (ع)
قال النجاشي: ثقة . والظاهر كونه فطحياً كما صرح به الشيخ في كتاب النبية ، وله كتاب
والطريق إليه موثق بأحمد بن الحسن .

(٢) علي بن محمد الحصري لم أجده في كتب الرجال والظاهر كونه امامياً لما روى
عن علي بن عبد الله بن مروان ، عن إبراهيم بن عقبة في فضل زيارة أبي الحسن موسى (ع)
وابطال المول ، والطريق إليه ضيف بمحمد بن سنان .

(٣) سويد - كزير - القلاء - بتشديد اللام - كان يقلى الحمص - قال النجاشي :
سويد بن مسلم القلاء مولى شهاب بن عبد ربه ، روى عن أبي عبد الله (ع) ثقة ، والطريق
إليه صحيح .

(٤) منثى بن عبد السلام المبدى مولا هم كوفي حنط ، له كتاب ، ولم يوثق صريحاً
والطريق إليه قوى بمعاوية بن حكيم .

(٥) جعفر بن ناجية كوفي مولى ، يروي عن أبي عبد الله عليه السلام . والطريق إليه

صحيح .

وما كان فيه عن ذريح المحاربى فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن ذريح بن يزيد بن محمد المحاربى ، ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب عن صالح بن رزين ، عن ذريح ^(١) .

وما كان فيه ، عن كليب الأسدي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد ، عن فضالة بن أيوب ، عن كليب بن معاوية الأسدي الصيداوي ^(٢) .

وما كان فيه عن عبد الله بن جعفر الحميري فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن ؛ ومحمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهم - عن عبدالله بن جعفر بن جامع الحميري ^(٣) .

وما كان فيه عن محمد بن عثمان العمري - قدس الله روحه - فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن ؛ ومحمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهم - عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عثمان العمري [قدس الله روحه] ^(٤) .

(١) ذريح - كامير على مافي توضيح الاشتباه الساروي - المحاربى - بضم الميم - وهو ذريح بن محمد بن يزيد أبو الوليد المحاربى جليل ثقة ، يروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، وله كتاب ، والطريق الاول اليه حسن كالصحيح ، والثاني حسن .
(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٥٦ .

(٣) عبدالله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحديري - أبو المباسم التميمي ثقة قدم الكوفة وسمع أهلها منه وأكثروا وكان من أصحاب الهادي والمكزي عليهما السلام وهو شيخ التميمين ووجههم صنف كتباً كثيرة ، وطريق المؤلف اليه صحيح .

(٤) محمد بن عثمان بن سعيد العمري - رضوان الله تعالى عليه - وكيل الناحية وثاني السفراء الادبية المحمودين ويكنى أبا جعفر وله ولايه أبا عمرو منزلة جليلة عند الطائفة ، مات سنة خمس وثلاثمائة وقبل أربع في جمادى الاولى ، وقبره بشارع باب الكوفة من بغداد في الموضع الذي كانت دوره ومنازله . وله كتب كما في غيبة الشيخ ، والطريق صحيح .

وما كان فيه عن صالح بن عقبة فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان؛ ويونس بن عبد الرحمن جميعاً عن صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله ﷺ.

وما كان فيه عن الحسين بن محمد القمي فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن محمد القمي عن الرضا عليه السلام (٢).

وما كان فيه عن الحسين بن زيد فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٣).

وما كان فيه عن النعمان بن سعد صاحب أمير المؤمنين عليه السلام فقد حدثني به محمد ابن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن ثابت بن أبي صفية، عن سعيد بن

(١) صالح بن عقبة بن قيس عنه الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (ع)، والذي رأيت في الكتب أنه روى عنه (ع) بواسطة وروى عن أبي الحسن موسى (ع) بلا واسطة كما في الكافي ج ٦ ص ٥١ باب التفرس في الغلام، وقال ابن الفاضلي: روى عن أبي عبد الله (ع) قال كذاب لا يلفظ اليه وهكذا في الخلاصة، وقال الشيخ في الفهرست له كتاب، والطريق اليه فيه السعد آبادي وهو مهمل.

(٢) الحسين بن محمد القمي عنه الشيخ في أصحاب الجواد عليه السلام وحاله مجهول، والطريق اليه حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم.

(٣) الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام هو الذي يلقب ذا الدمة ويكنى أباصداه، ولم يوثق صريحاً في كتب رجالنا، نعم وثقه الدار قطنى عن العامة، والطريق اليه صحيح.

جبير ، عن النعمان بن سعد^(١).

وما كان فيه عن حمدان الديواني فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن حمدان الديواني^(٢).

وما كان فيه عن حمزة بن حمران فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي حمير ، عن حمزة بن حمران بن أعين مولى بني شيبان الكوفي^(٣).

وما كان فيه عن محمد بن إسماعيل البرمكي فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى ؛ و محمد بن أحمد السنائي ؛ والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتوب - رضي الله عنهم - عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي^(٤).

وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل من ذكر الحقوق عن علي بن الحسين سيد العابدين عليه السلام فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى - رضي الله عنه - قال : حدثنا محمد بن جعفر الكوفي الأسدي قال : حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي قال : حدثنا عبد الله بن أحمد قال : حدثنا إسماعيل بن الفضل ، عن ثابت بن دينار الثمالي عن سيد

(١) النعمان بن سعد صاحب أمير المؤمنين (ع) عنوانه ابن حجر في التهذيب والتقريب و قال : ذكره ابن حبان في الثقات. و لم أجد له في كتب أصحابنا ذكراً الا الوصف المصنف له بكونه صاحباً لأمير المؤمنين (ع) ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٢) حمدان الديواني - قال في اللباب هذه النسبة الى ديوان : سكة بمر - روى المؤلف عن حمدان هذا في باب ثواب زيارة النبي و الائمة عليهم السلام تحت رقم ٣١٨٩ خبراً في فضل زيارة الرضا عليه السلام عنه ، و الطريق اليه حسن كالصحيح .

(٣) حمزة بن حمران - كسبحان - ابن أعين الشيباني كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، و له كتاب ، و الطريق اليه صحيح .

(٤) محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي يعرف بصاحب الصومعة ، يكنى أبا عبد الله سكن قم و ليس أصله منها ، و ثقة النجاشي ، و ضمه ابن الفاضل و رجع العلامة قول النجاشي - رحمة الله عليهم - و له كتب ، الطريق اليه صحيح فان الثلاثة الاول كانوا من مشايخ الاجازة .

العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ^(١).

وما كان فيه من وصية أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية - رضي الله عنه - فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه عن حماد بن عيسى ، عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام ، وبغلط أكثر الناس في هذا الاسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان ، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه ^(٢).

وما كان فيه من عطاء بن السائب فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن محمد بن أبي الصهبان ، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي ^(٣) عن أبان الأحمر ، عن عطاء بن السائب ^(٤).

(١) تقدمت ترجمته ص ٥٠٥ وفي الطريق هنا علي بن أحمد بن موسى وهو غير مذكور ومحمد بن جعفر الكوفي وهو ثقة ، ومحمد بن اسماعيل البرمكي وتقدم الاختلاف فيه ، وعبد الله بن أحمد وهو مشترك ولله الرازي وتوقف العلامة - رحمه الله - فيه .
(٢) تقدمت ترجمة حماد بن عيسى ، وهذه الوصية من مراسله ، والطريق إليه حسن كالصحيح .

(٣) هو ابن أبي عمير ، وفي بعض النسخ والاسدي .

(٤) عطاء بن السائب غير مذكور في رجالنا وعنوانه ابن حجر في التقريب وقال كوفي صدوق اختلط ، ونقل في تهذيبه عن جماعة كونه ثقة اختلط وفصل الكلام فيه وقال : قال الطبراني : اختلط في آخر عمره فإرواه عنه المتقدمون فهو صحيح ، ثم ذكر جماعة من الذين نقلوا عنه قبل الاختلاط وجماعة من الذين نقلوا عنه بعد الاختلاط . وقلنا في المجلد الثالث ص ٣ بأنه كان امامياً مأموراً بالثقية حيث روى عن علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال : إذا كنتم في أئمة جور فاقضوا في أحكامهم ولا تشعروا أنفسكم فتقتلوا ، وإن تماثلتم بأحكامنا كان خيراً لكم ، فيظهر من خبره هذا أنه أمامي عمل بالثقية وفي أواخر عمره خرق جلياب الثقية فطمعوا عليه القوم بالخلط والتفير ، وقيل : أنه كان عامياً فصار في آخر عمره امامياً .
وأما الطريق إليه ففيه أبان بن عثمان وهو ناووسى على قول ابن فضال ، لكن اجتمعت المصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وأما الحسين بن أحمد بن إدريس فهو من المشايخ .

وما كان فيه عن أحمد بن عائذ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد عيسى ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن أحمد بن عائذ^(١) .

وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الثقفي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن عبدالله بن الحسين المؤدّب ، عن أحمد بن عليّ الأصبهاني^(٢) ، عن إبراهيم بن محمد الثقفي^٣ . و رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن أحمد بن علوية الأصبهاني^٤ ، عن إبراهيم بن محمد الثقفي^(٣) .

وما كان فيه عن عمرو بن ثابت ، وهو عمرو بن أبي المقدم فقد رويته عن محمد ابن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ؛ والحسن بن متيل جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمرو بن ثابت أبي المقدم^(٤) .

(١) أحمد بن عائذ بن حبيب الاحمسي البجلي مولا هم ثقة ، روى عن الصادقين عليهما السلام ، و الطريق اليه صحيح .

(٢) كذا في جميع النسخ ، والظاهر كونه أحمد بن علوية .

(٣) إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال الثقفي صاحب كتاب الفارات المعروف كوفي الاصل و انتقل الى اصبهان وأقام بها و توفي هناك سنة ٢٨٣ ، و كان زدياً ثم انتقل الى القول بالامامة ، وسب خروجه من الكوفة على ما نقله النجاشي أنه لما عمل كتاب المعرفة استنظمه الكوفيون وأشاروا بأن يتركه و لا يخرج له اقباه من المناقب المشهورة و المثالب فقال : أى البلاد أبعد من الشيعة ؟ فقالوا: اصبهان ، فحلف أن لا يروى الكتاب الا بها ، فانتقل الى اصبهان و رواه بها ثقة منه بصحة ما رواه فيه ، و كان جماعة من القميين كأحمد البرقي و فدوا اليه باصبهان و سألوه الانتقال الى قم فأبى ، و له مصنفات كثيرة ذكرها الشيخ والنجاشي ، و كتابه الفارات حققه الاستاد السيد جلال الدين الارموي مدّ ظله العالى و كان فى هذه الايام تحت الطبع و رأيت بعض كرايسه نسال الله تعالى أن يوفقه لاتمام هذا المشروع ، و بالجملة لم يوثق الرجل صريحاً لكن كتبه ممتدة عند أكثر الاصحاب ، و فى طريق المؤلف اليه أحمد بن علوية الاصبهاني و لم يوثق .

(٤) تقدم عنوانه ص ٤٩٦ .

وما كان فيه عن العلاء بن سيابة فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن أبان بن عثمان عن العلاء بن سيابة^(١).

وما كان فيه عن عبدالله بن الحكم فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد الآدمي عن الجريري واسمه سفيان ، عن أبي عمران الأرمني ، عن عبدالله بن الحكم. ورويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن حنان ، عن أبي عمران موسى بن زنجويه الأرمني ، عن عبدالله بن الحكم^(٢).

وما كان فيه عن عليّ بن أحمد بن أشيم فقد رويته عن محمد بن عليّ ما جيلويه - رضي الله عنه - عن عمته محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عليّ بن أحمد بن أشيم^(٣).

وما كان فيه عن عليّ بن مطر فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن عليّ بن مطر^(٤).

(١) العلاء بن سيابة - بفتح السين المهملة وتخفيف الياء المثناة من تحت - الكوفي مولى كان من أصحاب الصادق (ع)، روى عنه المؤلف في باب من يجب رد شهادته ، وحاله مجهول الآن في رواية أبان بن عثمان عنه أشعاراً ما يعدم كونه ضعيفاً لأنه من أصحاب الاجماع والطريق اليه صحيح كما في الخلاصة .

(٢) عبدالله بن الحكم الآدمي ضعيف مرتفع القول ، له كتاب ، و الطريق الاول ضعيف سهل بن زياد وبأبي عمران الآدمي ، والثاني أيضاً ضعيف بمحمد بن حسان الرازي وبأبي عمران أيضاً .

(٣) عليّ بن أحمد بن أشيم - كأحمد ، وقيل كزير - هو من أصحاب الرضا (ع) وحاله مجهول ، وروى المؤلف في ميراث المولود يولد له رأسان عن أحمد بن محمد بن عيسى عنه ، و الطريق اليه هنا صحيح الا أن في البرقي كلاماً .

(٤) عليّ بن مطر غير مذكور في الرجال والطريق اليه ضعيف على المشهور بمحمد بن سنان .

وما كان فيه عن ياسين الضرير فقد رويته عن أبي ، وتجد بن الحسن - رضي الله عنهما - قالاً : حدثنا سعد بن عبدالله ؛ وعبدالله بن جعفر الحميري جميعاً عن محمد بن ميسرة بن عبيد ، عن ياسين الضرير البصري^(١) .

وما كان فيه عن علي بن غراب فقد رويته عن أبي ، وتجد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن أحمد بن إدريس ، عن تجد بن حسان ، عن إدريس بن الحسن ، عن علي بن غراب ، وهو ابن أبي المغيرة الأزدي^(٢) .

وما كان فيه عن القاسم بن بريد فقد رويته عن تجد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن تجد بن خالد ، عن أبيه ، عن تجد بن سنان ، عن القاسم بن بريد بن معاوية المجلبي^(٣) .

(١) ياسين الضرير الزيات البصري عنوانه الشيخ في الفهرست وقال النجاشي في رجاله : لقي أبا الحسن موسى (ع) لما كان بالبصرة وروى عنه وصنف الكتاب المنسوب إليه . والطريق فيه المبيد و عند العلامة صحيح .

(٢) علي بن غراب عنوانه الشيخ في الفهرست وقال : هو علي بن عبدالعزيز المعروف بابن غراب ، وعنوانه ابن حجر في التقریب والتذهيب وقال علي بن غراب الفزاري أبو الحسن و يقال أبو الوليد الكوفي القاضى و يقال : هو علي بن عبدالعزيز أو علي بن أبي الوليد . وعنوانه الخطيب في التاريخ و روى عن ابن معين قال : لم يكن بملى بن غراب بأس ولكن كان يتشيع ، وروى عن محمد بن عبدالله الحضرمي قال : مات علي بن غراب مولى الوليد بن صخر بن الوليد الفزاري أبو الحسن سنة ١٨٤ و روى روايته في «محمد بن اسحاق الهروى» ج ٣ ص ٢٥٥ عن علي بن موسى الرضا عليهما السلام . و روى المؤلف عنه في النوادر آخر أبواب هذا الكتاب تحت رقم ٥٨٩٥ خبراً عن الصادق عليه السلام . و يظهر مما ذكر كونه فزارياً فقول المؤلف انه الأزدي لم نقف على شاهد له و كذا قوله ابن أبي المغيرة و القول بالتمدد غير بعيد ، و علي بن عبدالعزيز سيأتى عنوانه من المؤلف ، ولعل الاثني هو ابن غراب الفزاري و العلم عند الله ، و أما الطريق اليه فضعيف بمحمد بن حسان الرازي ، و إدريس بن الحسن فانه غير مذكور .

(٣) القاسم بن بريد ثقة كان من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام و له كتاب ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

وما كان فيه عن أحمد بن هلال فقد رويته عن أبي ؛ و محمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن هلال^(١).

وما كان فيه عن أبي هاشم الجعفري فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبي هاشم الجعفري^(٢).

وما كان فيه عن علي بن عبدالعزيز فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن حمزة بن عبدالله ، عن إسحاق بن عمار ، عن علي بن عبدالعزيز^(٣).

(١) تقدم الكلام فيه في ترجمة اسماعيل بن عيسى ، والطريق اليه صحيح .

(٢) أبوهاشم الجعفري هوداد بن القاسم بن اسحاق بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب - رحمه الله - كان من أهل بندگان ، ثقة جليل القدر عظيم المنزلة عند أبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري عليهم السلام ، و روى أبوه عن الصادق عليه السلام ، وكان أبو هاشم مقدماً عند السلطان ففى مقاتل الطالبين فى يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن على عليه السلام الذى قتل فى أيام المستمين قال : لما ادخل رأس يحيى الى بندگان اجتمع أهلها الى محمد بن عبدالله بن طاهر يهنئونه بالفتح ، ودخل فيمن دخل عليه أبوهاشم الجعفري و كان ذا عارضة و لسان لا يبالي ما استقبل الكبراء و أصحاب السلطان به ، فقال أبو الفرج : حدثنى أحمد بن عبيدالله و حكيم بن يحيى الخزاعى قالا : دخل أبوهاشم على محمد بن عبدالله بن طاهر فقال : أيها الأمير قد جئتكم مهنتاً بما لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله حياً لمزى به ، فلم يجبه محمد عن هذا بشيء - انتهى ، و عنوانه الخطيب و نقل عن ابن عرفة أنه قال : كان أبوهاشم ذا لسان و عارضة فحمل من بندگان الى سامراء و حبس هناك فى سنة ٢٥٢ ، قال : و بلفنى أنه مات سنة ٢٦١ . و قال الشيخ : له كتاب ، و الطريق اليه فيه السعدآبادي ولم يوثق .

(٣) على بن عبدالعزيز مشترك بين الاموى ، والفرزادى الكوفى ، و المزنى ، و طرقهم مختلفة و تقدم الكلام فى اتحاد المترجم له مع على بن غراب عند الشيخ ، و فى الطريق حمزة بن عبدالله و هو غير مذكور أو مهمل ، و أيضاً اسحاق بن عمار و هو فطحى موثق .

وما كان فيه عن محمد بن عذافر فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهم - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن محمد بن عذافر الصيرفي^(١).

وما كان فيه عن سدير الصيرفي فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد ابن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمرو ابن أبي نصر الأنماطي ، عن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي ويكنى أبا الفضل^(٢). وما كان فيه عن أيوب بن الحر فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن أيوب بن الحر الجعفي الكوفي أخى أديم بن الحر وهو مولى^(٣).

وما كان فيه عن الحسن بن علي بن أبي حمزة فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن عمته محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي ، عن إسماعيل بن مهران ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني^(٤). وما كان فيه عن الفضل بن أبي قرّة السعدي الكوفي فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن

(١) محمد بن عذافر بن عيثم الخزاعي الصيرفي كوفي مولى ثقة ، له كتاب روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وعمر إلى أيام الرضا عليه السلام ، والطريق إليه صحيح.
(٢) سدير - بالمهملات كأمير - ابن حكيم الصيرفي كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، وهو والد حنان ويكنى أبا الفضل ، ووردت أخبار بكونه من الاجلاء وأكابر الشيعة والمتفانين في محبة أئمة أهل البيت عليهم السلام ، والطريق إليه فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل .

(٣) أيوب بن الحر الجعفي مولى ثقة و يعرف بأخي أديم ، يروي عن أبي عبدالله عليه السلام ، وله أصل ، والطريق إليه صحيح عند العلامة .

(٤) الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني واقفي ضيف يروي عن الرضا عليه السلام ، والطريق إليه ضيف بأبي سمينة الصيرفي .

أبي عبدالله البرقي^٢، عن شريف بن سابق التفليسي^٣، عن الفضل بن أبي قرعة السمندي^٤ الكوفي^٥ (١).

وما كان فيه عن عبدالحميد بن عواض الطائي^٦ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن أحمد، عن عمران بن موسى، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن أبيه، عن عبدالحميد بن عواض الطائي^٧ (٢).

وما كان فيه عن عبد الصمد بن بشير فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الحسن بن ميثيل الدقاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر ابن بشير، عن عبدالصمد بن بشير الكوفي^٨ (٣).

وما كان فيه عن عبدالله بن محمد الجعفي^٩ فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عبدالله بن محمد الجعفي^{١٠} (٤).

وما كان فيه عن الميثمي^{١١} فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أحمد ابن الحسن الميثمي^{١٢} (٥).

وما كان فيه عن أبي ثمامة فقد رويته عن محمد بن علي^{١٣} ما جيلويه؛ ومحمد بن موسى بن المتوكل؛ والحسين بن إبراهيم - رضي الله عنهم - عن علي بن إبراهيم بن

(١) تقدمت ترجمته ص ٤٨١.

(٢) عبدالحميد بن عواض الطائي كوفي كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام، ثقة مقبول، قتله الرشيد، والطريق إليه صحيح كما في الخلاصة.

(٣) عبدالصمد بن بشير الرامي البدي مولاهم كوفي، كان من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، ثقة ثقة، له كتاب، والطريق إليه صحيح.

(٤) عبدالله بن محمد الجعفي كان من أصحاب السجادة و أبي جعفر عليهما السلام، ضعيف، والطريق إليه صحيح.

(٥) أحمد بن الحسن بن اسماعيل بن شبيب بن ميثم التمار كوفي مولى بني أسد، قبل واقفي، وقال الشيخ كوفي ثقة صحيح الحديث سليم، له كتاب النوادر، والطريق إليه صحيح.

هاشم ، عن أبيه ، عن أبي تمام صاحب أبي جعفر الثاني عليه السلام ^(١) .

وما كان فيه عن إسماعيل بن أبي فديك فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن المفضل ابن ممر ، عن إسماعيل بن أبي فديك ^(٢) .

وما كان فيه عن الصباح بن سيابة فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير البجلي ، عن حماد بن عثمان ، عن الصباح بن سيابة أخي عبد الرحمن بن سيابة الكوفي ^(٣) .

(١) أبو تمام - بالمثلثة - روى عنه المؤلف تحت رقم ٣٦٨٦ خبراً رواه الكليني عن أبي تمام - بالمثلثة - وهو مجهول الحال الآن وصف المصنف إياه بصاحب أبي جعفر (ع) مدح بالغ ، و احتل بعضهم كونه حبيب بن أوس أباتمام الطائي مادح أهل البيت (ع) وهو قريب ، وقد قبض أبو جعفر عليه السلام سنة عشرين و مائتين ، و توفي أبو تمام ٢٣١ فكان معاصراً لأبي جعفر (ع) قال النجاشي كان امامياً وله شرفي أهل البيت (ع) كثير ، و ذكر أحمد بن الحسين - رحمه الله - انه رأى نسخة عتيقة قال : لعلها كتبت في أيامه أو قريباً منه و فيها قصيدة يذكر فيها الائمة عليهم السلام حتى انتهى الى أبي جعفر الثاني (ع) لانه توفي في أيامه ، وكيف كان ان المترجم له امامي ممدوح ، و الطريق اليه حسن كالصحيح .

(٢) هو اسماعيل بن أبي فديك ، عنوانه المستقل في التهذيب وقال : اسماعيل بن مسلم ابن أبي فديك دينار ، فالنسبة الى الجد و هذا شايع ، وقال في التتريب : صدوق ، و ظاهره كونه من العامة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و وثقه الذهبي ، ولكن عنوانه النجاشي وقال كوفي ثقة له كتاب ، و ظاهره كونه امامياً لعدم اشارته الى كونه عامياً . وكيف كان روى عنه المؤلف تحت رقم ٣٦٩٢ ، و الطريق اليه ضيف على المشهور بمحمد بن سنان .

(٣) الصباح بن سيابة أخو عبد الرحمن عده الشيخ في أصحاب أبي عبدالله (ع) ، و حاله مجهول الا أن في الكافي خبراً ضيفاً يظهر منه أنه كان من المقربين عندهم حيث قال له أبو عبدالله (ع) : « ما أنتم والبراءة يبره بعضكم من بعض ، ان المؤمنين بعضهم أفضل من بعض و بعضهم أكثر صلاة من بعض و بعضهم أنفذ بصرأ من بعض وهي الدرجات ، الكافي ج ٢ - ٢٠٠ »

وما كان فيه عن إبراهيم بن هاشم فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ وعبدالله بن جعفر الحميري ؛ جميعاً عن إبراهيم بن هاشم . ورويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ^(١) .

وما كان فيه عن روح بن عبدالرحيم فقد رويته عن جعفر بن علي بن الحسن ابن علي بن عبدالله بن المغيرة الكوفي ، عن جدّه الحسن بن علي الكوفي ، عن الحسن ابن علي بن فضال ، عن غالب بن عثمان ، عن روح بن عبدالرحيم ^(٢) .

وما كان فيه عن عبد الله بن حماد الأنصاري فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله

→ ص ٢٥ ، وفي الروضة تحت رقم ٢٩٥ في الموثق عنه عن أبي عبدالله (ع) قال : « ان الرجل ليحبكم وما يدرى ما تقولون فيدخله عز وجل الجنة ، و ان الرجل لينفككم وما يدرى ما تقولون فيدخله عز وجل النار - الى آخر الحديث المبارك » فراجعه فيه فوائد اخرى ، و اما الطريق اليه فصحيح .

(١) ابراهيم بن هاشم أبو اسحاق القمي أصله كوفي انتقل الى قم ، و حكى أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم ، وهو والد علي بن ابراهيم صاحب التفسير المعهود ، و في المحكي عن رجال الكشي قال انه تلميذ يونس بن عبدالرحمن ، ولكن لم أغثر على رواية روى عن يونس بلا واسطة و كان في نسخة « كش » سقطاً والصواب روى عن تلميذ يونس بن عبدالرحمن والمراد بالتلميذ اسماعيل بن مراد أو غيره . و نسخة أصل رجال الكشي كثير السقط والتحريف كما هو الثابت عند خبراء الفن ، و بالجملة لم يوثق ابراهيم سريعاً كما لا يظن عليه و هو كثير الرواية مقبول الحديث عند الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم - و الطريق الثاني اليه صحيح و الأول أصح .

(٢) روح بن عبدالرحيم بن روح كوفي و كان شريك المملى بن خنيس ، روى عن الصادق (ع) ، و ثقته النجاشي و العلامة ، وله كتاب ، و في الطريق اليه جعفر بن علي بن الحسن و هو غير مذکور و كأنه من مشايخ الاجازة ، و غالب بن عثمان وهو واقفي موثق .

البرقي^(١) ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن عبدالله بن حماد الأنصاري^(٢) .
وما كان فيه عن سعيد بن يسار فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه -
عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر
اليزطي^(٣) ، عن المفضل ، عن سعيد بن يسار العجلي^(٤) الأعرج الحنط الكوفي^(٥) .
وما كان فيه عن بشار بن يسار فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس ،
- رضي الله عنه - عن أبيه ، عن محمد بن أبي الصهبان ، عن محمد بن سنان ، عن بشار بن
يسار^(٦) .

وما كان فيه عن محمد بن عمرو بن أبي المقدم فقد رويته ، عن أحمد بن زياد بن
جعفر الهمداني^(٧) - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ،
عن محمد بن عمرو بن أبي المقدم^(٨) .

وما كان فيه عن عبد الملك بن عمرو فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن
عبد الملك بن عمرو^(٩) حول الكوفي وهو عربي^(١٠) .

(١) عبدالله بن حماد الأنصاري من أصحاب أبي عبدالله و أبي الحسن عليهما السلام و
قال النجاشي و كان من شيوخ أصحابنا ، له كتابان أحدهما أصغر من الآخر ، و الطريق
اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٢) سعيد بن يسار الأعرج الضبي مولا حماد كوفي حنط ، روى عن أبي عبدالله و
أبي الحسن عليهما السلام ، و كان ثقة ، له كتاب ، و الطريق اليه ضعيف بمفضل بن عمر .
(٣) بشار بن يسار أخو سعيد المتقدم ، ثقة أيضاً ، له كتاب ، و الطريق اليه ضعيف
بمحمد بن سنان على المشهور .

(٤) محمد بن عمرو بن أبي المقدم غير مذكور في كتب الرجال ، و الطريق اليه
ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٥) عبد الملك بن عمرو الاحول ممدوح ، و كان من أصحاب الصادق (ع) ، و الطريق
اليه فيه الحكم بن مسكين و هو مهمل .

وما كان فيه عن يوسف بن يعقوب فقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن محمد بن سنان ، عن يوسف بن يعقوب أخى يونس بن يعقوب وكانا فطحين^(١) .

وما كان فيه عن محمد بن علي بن محبوب فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن ؛ ومحمد بن موسى بن المتوكل ؛ وأحمد بن محمد بن يحيى المطار ؛ ومحمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنهم - عن محمد بن يحيى المطار ، عن محمد بن علي بن محبوب . ورويته عن أبي ؛ والحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنهما - عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن علي بن محبوب^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن سنان فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان^(٣) .

(١) يوسف بن يعقوب الكوفي ، وصفه النجاشي بالجمعي ، وقال : ضعيف ، وقال الشيخ : واقتى ، وأما وصفه بالجمعي فغير معلوم الصحة كما لم يصف النجاشي نفسه أخاه يونس بذلك ولعل الأصل « النطحي » فصنف بالجمعي لمشكلة الخط ، وكذا الواقفي في قول الشيخ ، وأما الطريق اليه فضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٢) محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي أبو جعفر شيخ القميين في زمانه ، ثقة ، عين ، فقيه ، صحيح المذهب ، له كتب ، فأما الطريقان فالأول منهما صحيح ، وأما الثاني فحسن كالصحيح .

(٣) محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري فقد عرفت مآمرضعفه لتضعيف كل سند وقع هوفيه ولما نقل الكشي والنجاشي والعلامة من ضعفه ، واستظهر بعض من كلام المفيد - رحمه الله - في إرشاده توثيقه له حيث قال في باب النص على الرضا عليه السلام : فمن روى النص على الرضا على بن موسى عليهما السلام بالإمامة من أبيه والإشارة اليه منه بذلك من خاصته و ثقاته وأهل الودع واللم والفقه من شيعته (ع) داود الرقي ومحمد بن اسحاق بن عمار ، وذكر جماعة آخرهم محمد بن سنان ، وكذا الشيخ عدة في كتاب الغيبة من الممدوحين مع أنه ضعفه في التهذيبين والرجال والفهرست في أحد عنوانيه ، وكذا رواية جمع من المدول عنه كحسين بن -

وما كان فيه عن محمد بن الوليد الكرمانى فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني^٣ - رضي الله عنه - عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن الوليد الكرمانى^(١) .

وما كان فيه عن محمد بن منصور فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطّار ، عن محمد بن أبي الصهبان ، عن محمد بن سنان ، عن محمد بن منصور^(٢) .

وما كان فيه عن عبدالله بن القاسم فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى قال : حدثنا أبو عبدالله الرّازي عن عبدالله بن أحمد بن محمد بن خشنام الإصبهاني^٤ ، عن عبدالله القاسم^(٣) .

وما كان فيه عن عبدالله بن جبلة فقد رويته عن أبي : ومحمد بن الحسن : ومحمد بن

سعيد الأهوازي وأخيه الحسن والفضل بن شاذان وأبيه ، وأيوب بن نوح ، ومحمد بن الحسين ابن أبي الخطاب وأخراهم الذين كانوا من نقدة الآثار فلا بد أن نقول إما أن يكون في رواياته صحيح وسقيم وهؤلاء الاجلة نقلوا عنه ما كان صحيحاً محفوظاً بقرائن الصحة دون ما كان مزيفاً باطلاً كما فعله المصنف في أخبار أبي محمد العلوي حيث قال في كمال الدين ص ٥٣٣ وأخبرني أبو محمد الحسن بن محمد فيما أجازته لي مما صح عندي من حديثه ، أو اعتمدوا عليه ولم يمتثلوا بما ورد في قدحه وهذا يبدو جداً ، وبالجمله له كتب ، والطريق الاول اليه ضعيف بمحمد بن علي أبي سمينة الصيرفي ، والثاني حسن كالصحيح .

(١) محمد بن الوليد مشترك بين الموثق والضعيف والمجهول ، ويظهر من بعض الروايات كون المراد به من كان من أصحاب أبي جعفر الثاني (ع) ، والطريق هنا حسن كالصحيح .

(٢) هو محمد بن منصور الأشعري ظاهراً الذي عده الشيخ في أصحاب أبي الحسن

الرضا (ع) قائلاً مجهول ، و الطريق اليه ضعيف بمحمد بن سنان على المشهور .

(٣) عبدالله بن القاسم ضعيف سواء كان الحضرمي ، أو صاحب معاوية بن عمار ، أو الحارثي

مع انه لا يبعد اتحادهم كما هو الظاهر من اتحاد معنى قولهم في كل واحد منهم ، أما الطريق اليه فضعيف بأبي عبدالله الرّازي .

موسى بن المتوكل - رضي الله عنهم - عن عبد الله بن جعفر الحميري^(١) ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن عبد الله بن جبلة^(٢) .

وما كان فيه عن محمد بن عبد الله بن مهران فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعدآبادي^(٣) ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي^(٤) ، عن محمد بن عبد الله بن مهران^(٥) .

وما كان فيه عن محمد بن الفيض فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور - رضي الله عنه - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمه عبد الله بن عامر ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن الفيض^(٦) .

وما كان فيه عن ثعلبة بن ميمون فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن ؛ ومحمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنهم - عن عبد الله بن جعفر الحميري^(٧) ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد الله بن محمد بن الحجاج الأسدي^(٨) ، عن أبي إسحاق ثعلبة بن ميمون . ورويته أيضاً عنهم ، عن الحميري^(٩) ، عن عبد الله بن محمد بن عيسى ، عن الحجاج ، عن ثعلبة^(١٠) .

(١) عبد الله بن جبلة بن حيان أبو محمد هري صميم، ثقة يروي عن أبيه عن جده حيان ، وبيت جبلة مشهور بالكوفة ، وكان عبد الله واقفاً وكان ثقة مشهوراً ، له كتب ، مات سنة ٢١٩ والطريق إليه صحيح كما في الخلاصة .

(٢) محمد بن عبد الله بن مهران ضعيف كذاب يرمى بالفلو ، والطريق إليه قوى بعلی بن الحسين السعدآبادي .

(٣) محمد بن الفيض الظاهران المراد به محمد بن الفيض بن المختار الجعفي الكوفي لما تقدم ص ٢٨٥ محمد بن الفيض التيمي من تيم الرباب وان احتمل الوحيد - رحمه الله - اتحادهما لكنه بعيد لان الجعفي نسبة الى جعفي بن سعد المشيرة من مذحج ، والتيمي نسبة الى تيم بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر ، والجعفي مجهول الحال ، والطريق إليه صحيح ، ويمكن القول بصحة السند لصحته عن ابن أبي عمير .

(٤) ثعلبة بن ميمون الكوفي مولى بني أسد ، كان وجهاً في أصحابنا قارياً ، فقيهاً ، نحوياً ، لغوياً ، راوية ، حسن العمل ، كثير العبادة والزهد ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ، له كتاب تختلف الرواة عنه ، والطريق الاول صحيح وكذا الثاني .

وما كان فيه عن العباس بن عامر القصباني^(١) فقد رويته عن أبي - رحمه الله -
عن علي بن الحسن بن علي الكوفي^(٢) ، عن أبيه ، عن العباس بن عامر القصباني^(٣) . ورويته
عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي^(٤) ، عن جدّه الحسن بن علي^(٥) ، عن العباس
ابن عامر القصباني^(٦) .

وما كان فيه عن رومي بن زرارة فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور
- رضي الله عنه - عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبدالله بن عامر ، عن محمد بن
أبي حمير ، عن رومي بن زرارة^(٧) .

وما كان فيه عن داود بن إسحاق فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه - رضي الله
عنه - عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان
عن داود بن إسحاق^(٨) .

وما كان فيه عن بكار بن كردم فقد رويته عن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن
محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن بكار بن
كردم^(٩) .

وما كان فيه متفرقاً من قضايا أمير المؤمنين عليه السلام فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن
الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبدالرحمن

(١) العباس بن عامر أبو الفضل القصباني شيخ صدوق ثقة ، كثير الحديث ، له كتب ، و
الطريق الاول اليه قوي يعلى بن الحسن بن علي بن عبدالله بن المنيرة الكوفي ، و كذا
الثاني .

(٢) رومي بن زرارة بن أعين الشيباني ثقة قليل الحديث وكان من أصحاب أبي عبدالله
و أبي الحسن عليهما السلام ، له كتاب ، والطريق اليه صحيح .

(٣) داود بن إسحاق غير مذكور في الرجال ، و الطريق اليه ضيف على المشهور
بمحمد بن سنان .

(٤) بكار بن كردم - كجعفر - كوفي ، عده الشيخ في أصحاب الصادق (ع) وحاله مجهول
و الطريق اليه كالطريق الى سابقه .

ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام ^(١) .
وما كان فيه عن إدريس بن عبدالله القميّ فقد رويته عن أبي - رحمه الله -
عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن
حماد بن عثمان ، عن إدريس بن عبدالله بن سعد الأشعريّ القميّ ^(٢) .
وما كان فيه عن سلمة بن الخطاب فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي
الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن سلمة بن الخطاب البراوستاني ^(٣) .
وما كان فيه عن إدريس بن زيد فقد رويته عن أحمد بن عليّ بن زياد - رضي الله
عنه - عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إدريس بن زيد القميّ ^(٤) .
وما كان فيه عن محمد بن سهل فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله
عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل بن اليسع
الأشعريّ ^(٥) .

وما كان فيه عن جعفر بن عثمان فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن
عليّ بن موسى الكمندانّي ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن

(١) تقدمت ترجمة محمد بن قيس ص ٣٨٦ والطريق هنا وهناك حسن كالصحيح .

(٢) إدريس بن عبدالله القمي الأشعري ثقة ، له كتاب وكان من أصحاب أبي عبد الله (ع)

وقد أدرك الرضا (ع) ، والطريق اليه صحيح ، وروى المؤلف تحت رقم ٣٧٢١ عنه عن
الصادق (ع) .

(٣) سلمة بن الخطاب البراوستاني - قرية من قرى قم كما في المراد - قال النجاشي:
أبو الفضل البراوستاني الأزددورقاني - قرية من سواد الري - كان ضعيفاً في حديثه ، وله
كتب ، وذكر جملة منها . وقال ابن الفاضلي : أبو محمد من سواد الري ضعيف ، أقول :
الطريق اليه صحيح .

(٤) تقدم في ص ٣٨٩ مع طريق آخر حسن كالصحيح ، وكان المراد بأحمد بن عليّ أحمد
زيد بن جعفر الهمداني الفاضل الثقة ، ودا بن علي ، كان من زيادات النسخ ، والعم عند الله .

(٥) محمد بن سهل بن اليسع القمي الأشعري ممدوح ، له كتاب ، وكان من أصحاب

أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد عليهما السلام ، والطريق اليه صحيح .

أبي عمير ، عن أبي جعفر الشامي ، عن جعفر بن عثمان ^(١) .

وما كان فيه عن عثمان بن زياد فقد رويته عن عبدالواحد بن محمد بن عبدوس المطار النيسابوري ، عن علي بن محمد بن قتيبة ، عن حمدان بن سليمان ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن عبدالصمد بن بشير ، عن عثمان بن زياد ^(٢) .

وما كان فيه عن أمية بن عمرو ، عن الشعيري فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى المطار - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن هلال ، عن أمية بن عمرو ، عن إسماعيل بن مسلم الشعيري ^(٣) .

وما كان فيه عن منهل القصاب فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى المطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن منهل القصاب ^(٤) .

(١) جعفر بن عثمان مشترك بين الرواسي والكلابي وصاحب أبي بصير ، والاول ثقة و الاخيران مهملان ، وفي المحكي عن المولى المجلسي الغالب أن المراد به الثقة ، أقول و الطريق اليه فيه الكفنداني و أبو جعفر الشامي وهما غير مذكورين .

(٢) عثمان بن زياد مشترك بين الرواسي والهمداني والاحمسي والضبي ، وقال المولى المجلسي - رحمه الله - كأنه الرواسي الكوفي وهو من أصحاب الصادق عليه السلام ، و على ما يظهر من كلام الفاضل الاردبيلي هو الهمداني الكوفي و هو أيضاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، ولم يوثق أحدهما صريحاً ، والطريق فيه عبدالواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري - رضي الله عنه - و هو غير مذكور الا أنه من مشايخ الاجازة ، و أيضاً عثمان بن عيسى وفيه تأمل مع أنه واقفي ، وفي نسخة أحمد بن سليمان ، بدل « حمدان بن سليمان » ، وأحمد مهمل كما في جامع الرواة .

(٣) أمية بن عمرو من أصحاب الكاظم عليه السلام واقفي ، يعرف بالشعيري ، له كتاب أكثره عن اسماعيل السكوني الشعيري . و الطريق اليه ضيف بأحمد بن هلال .

(٤) منهل القصاب مهمل عده الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام و لم يذكر حاله ، و الطريق اليه صحيح .

وما كان فيه عن مسعدة بن زياد فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري ؛ جميعاً عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة ابن زياد ^(١) .

وما كان فيه عن داود بن أبي يزيد فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن العباس بن معروف ، عن أبي محمد الحجاج ، عن داود بن أبي يزيد ^(٢) .

وما كان فيه عن ثوير بن أبي فاختة فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن ثوير بن أبي فاختة ، واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة ^(٣) .

وما كان فيه عن عيسى بن أعين فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن محمد بن

(١) مسعدة بن زياد الريمي الكوفي ثقة عين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، له كتب في الحلال والحرام ميوّب كما في «جث» ، والطريق اليه صحيح .

(٢) داود بن أبي يزيد فرقد الكوفي المطار ثقة روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، له كتاب ، وقال الشيخ في التهذيب باب أوقات الصلاة ان داود بن أبي يزيد هو داود بن فرقد . والطريق اليه صحيح كما في الخلاصة .

(٣) هو ثوير بن أبي فاختة سعيد بن أبي علاقة - بكر العيين المهمة - يكنى أبا جهم يروي عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، والمائة ضعفه لشيعه وقال الحاكم في مستدركه : لم ينقم عليه الا للشيعة . وقال الملامة في الخلاصة: روى الكشي عن محمد بن قولويه ، عن محمد بن عباد بن بشر ، عن ثوير قال : أشفقت على أبي جعفر من مسائل هيأها له عمر [و] بن ذر ، وابن قيس الباصر ، والصلت بن بهرام . وهذا لا يقتضي مدحاً ولا قدحاً فنحن في دوايته من المتوقفين . أقول : الظاهر كونه مدحاً لان عمر [و] ابن ذر عامي وعمر [و] بن قيس يترى كمانس عليه ابن داود في رجاله والملامة نفسه في الخلاصة وأسئلهم كانت تمنية وحزنه لذلك ، راجع تمام الخبر في رجال الكشي و تذ من بذلك . وأما الطريق اليه ففيه الهيثم بن أبي مسروق وهو غير مصرح له بالتوثيق بل كان ممدوحاً .

أحمد بن علي بن الصلت ، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عيسى بن أعين ^(١) .

وما كان فيه عن محمد بن حسان فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن ؛ والحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنهم - عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن حسان ^(٢) .

وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري - رضي الله عنه - فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ^(٣) .

وما كان فيه عن عمر بن أبي شعبة فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن عثمان ، عن عمر بن أبي شعبة الحلبي ^(٤) .

(١) هو عيسى بن أعين الجريري الاسدي مولى كوفي ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام و له كتاب ، و الطريق اليه فيه محمد بن أحمد بن علي بن الصلت وهو و ان كان غير مذكور في كتب الرجال الا أن المؤلف ذكر في أول كمال الدين ان أبي يروي عنه - قدس الله روحه - و يصف علمه و عمله و زهده و فضله و عبادته .

(٢) محمد بن حسان مشترك والمراد هنا محمد بن حسان الرازي الزبيبي ، عده الشيخ فيمن روى عن الهادي عليه السلام ، و عنوانه النجاشي قائلاً أبو عبد الله الزبيبي يعرف و ينكر و هو بين بين ، يروي عن الضعفاء كثيراً . وضعفه ابن النضاري ، و قال الشيخ في الفهرست : له كتب منها كتاب ثواب الاعمال أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن محمد بن الحسن ، عن سعد ؛ و محمد بن يحيى ؛ و أحمد بن إدريس عنه - الخ . و الطريق اليه صحيح كما في الخلاصة .

(٣) أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي أبو جعفر شيخ القميين و وجههم و فقيهم غير مدافع ، ثقة له كتب ، و كان من أصحاب أبي الحسن الرضا والجواد والهادي عليهم السلام و الطريق اليه صحيح .

(٤) عمر بن أبي شعبة الحلبي كان من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام و يظهر من توثيق النجاشي آل أبي شعبة توثيقه مجعلاً ، و الطريق اليه صحيح .

وما كان فيه عن عمر بن قيس الماصر فقد رويته عن أبي : وعنه بن الحسن - رحمهما الله - عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان وغيره ، عن عمر بن قيس الماصر ^(١) .

وما كان فيه عن أبي سعيد الخدري من وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام - التي أولها «يا علي» إذا دخلت العروس بيتك - فقد رويته عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني - رضي الله عنه - عن أبي سعيد الحسن بن علي العدوي ، عن يوسف بن يحيى الإصبهاني أبي يعقوب ، عن أبي علي إسماعيل بن حاتم قال : حدثنا أبو جعفر أحمد بن صالح بن سعيد المكي قال : حدثنا عمر [و] بن حفص ، عن إسحاق بن نجيع ، عن حضيف ، عن مجاهد ، عن أبي سعيد الخدري قال : أوصى رسول الله ﷺ إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فقال : يا علي إذا دخلت العروس بيتك - وذكر الحديث بطوله على ما في هذا الكتاب - ^(٢) .

وما كان فيه عن علي بن حسان فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن علي بن حسان الواسطي : ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن علي بن حسان الواسطي ^(٣) .

وما كان فيه عن إسماعيل بن مهران من كلام فاطمة عليها السلام فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل - رضي الله عنه - عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مهران ، عن أحمد بن محمد الخزامي ، عن محمد بن جابر ، عن عباد العامري ، عن زينب بنت أمير المؤمنين عليهما السلام ، عن

(١) عمر بن قيس كما في بعض النسخ و عمرو بن قيس كما في بعض تقدم في توير أنه برى ، والطريق اليه فيه محمد بن سنان وهو ضعيف على المشهور أو غيره المجهول .

(٢) أبو سعيد الخدري اسمه سعد بن مالك صحابي عظيم وكان من السابقين الذين رجسوا الى أمير المؤمنين عليهما السلام ، والطريق فيه مجاهيل ، وبعضهم من رجال العامة .

(٣) تقدم الكلام فيه وفي طريقه ج ٣ ص ٥٦١ .

فاطمة عليها السلام ^(١) .

وما كان فيه عن شعيب بن واقد في المناهي فقد رويته عن حمزة بن محمد بن أحمد ابن - معمر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : حدثني أبو عبد الله عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأنباري قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري قال : حدثنا شعيب بن واقد قال : حدثنا الحسين بن زيد ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأكل على الجنباء وقال : إنه يورث الفقر وذكر الحديث بطوله كما في هذا الكتاب ^(٢) .

وما كان فيه عن علي بن إسماعيل الميمني فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه . عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن صفوان بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل الميمني ^(٣) .

وما كان فيه عن يعقوب بن يزيد فقد رويته عن أبي : ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، وعبدالله بن جعفر الحميري : ومحمد بن يحيى المطهر وأحمد بن إدريس - رضي الله عنهم - عن يعقوب بن يزيد ^(٤) .

(١) إسماعيل بن مهران مولى كوفى يكنى أبا يعقوب ثقة متمد عليه ، لقي أبا الحسن الرضا عليه السلام و روى عنه ، و قال ابن النضائري : ليس حديثه بالنقى يضرب تارة ويصلح أخرى ، و روى عن الضعفاء كثيراً ويجوز أن يخرج شاهداً ، و قال العلامة بعد نقل هذا الكلام : والاقوى عندى الاعتماد على روايته لشهادة الشيخ والنجاشى له بالثقة ، والطريق اليه فيه السمد آبادى ومحمد بن جابر وهو غير معلوم الحال .

(٢) شعيب بن واقد غير مذكور فى كتب الرجال و تقدم ذكر طريقه اليه فى أول هذا المجلد مفصلاً .

(٣) علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم النمار أبو الحسن الميمني كان من أصحاب الرضا عليه السلام وهو من متكلمى الإمامية ، والطريق اليه صحيح .

(٤) يعقوب بن يزيد الكاتب الأنباري هو و أبوه ثقتان وكان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام كثير الرواية ، له كتب ، والطريق اليه صحيح .

وما كان فيه عن الحسن بن علي بن النعمان فقد رويته عن أبي ؛ وعبد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبدالله ، عن الحسن بن علي بن النعمان ^(١) .

وما كان فيه عن عبد الحميد فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلوي به - رضي الله عنه - عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي القرشي ، عن إسماعيل بن بشار عن أحمد بن حبيب ، عن الحكم الخياط ، عن عبد الحميد الأزدي ^(٢) .

وما كان فيه عن سلمة بن تمام صاحب أمير المؤمنين ^(٣)

وما كان فيه عن محمد بن أسلم الجبلي فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله

(١) الحسن بن علي بن النعمان كوفي من أصحاب الهادي عليه السلام . و كان ثقة ثبناً ، له كتاب نوادر ، صحيح الحديث كثير الفوائد كما في «ست» و «جش» و الطريق البه صحيح كما في الخلاصة .

(٢) عبد الحميد الأزدي مشترك بين عبد الحميد بن أبي الملاء الخفاف ، و عبد الحميد بن مسلم ، و الاول ثقة ، و الثاني مهمل ، و الطريق ضعيف بإسماعيل بن يسار أو «بشار» علي اختلاف النسخ علي أن فيه أحمد بن حبيب وهو غير مذكور في الرجال ، وفي نسخة «أحمد بن الجنيد» ، و هو أيضاً غير مذكور .

(٣) كذا بياض في جميع النسخ التي رأيتها وكما نص عليه الاسترآبادي في منهج المقال لكن في خاتمة الوسائل ، و ما كان فيه عن سلمة بن تمام صاحب أمير المؤمنين عليه السلام فقد رويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن سلمة بن تمام ، و عندي هذا خلط وهذا الطريق هو الطريق الثاني المذكور إلى محمد بن أسلم الذي عنوانه المؤلف بعد سلمة و لعله يكون في الهامش فاشتبه علي الناسخ و جملة مكان البياض مع أن رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن سلمة الذي هو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام غير ممكن لبعد الزمان بينهما ، والخبر الذي روى المصنف عن سلمة بن تمام هو في باب ما يجب فيمن صب على رأسه ماء حار فذهب شعره تحت رقم ٥٣٣١ بعنوان «وروي

عن سلمة بن تمام كذا وكذا» و هذا الخبر رواه الشيخ (ره) في التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ بلفظه بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي أيوب نصر ، عن عيسى بن مهران ، عن

عنه - عن الحسن بن مثنى ، عن محمد بن حسان الرّازي ، عن محمد بن زيد الرّامي خادم الرضا عليه السلام عن محمد بن أسلم الجبلي . ورويته عن أبي - رضي الله عنه - عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن أسلم الجبلي ^(١) .

وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني - رحمه الله عليه - فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني ^(٢) ؛ وعلي بن أحمد بن موسى ؛ ومحمد بن أحمد السنائي - رضي الله عنهم - عن محمد بن يعقوب الكليني ^(٣) ؛ وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله ^(٤) .

→ أبي غانم ، عن منهال بن خليل ، عن سلمة بن تمام ، وهكذا في باب ضمان الرديفين روى عنه بهذا الاسناد فالذي يظهر من طريق الشيخ و طريق المصنف معاً أن موضع البياض لا يبعد أن يكون هذا الكلام: «فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن - رحمه الله - عن محمد بن يحيى المطار؛ وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران ، عن ابن أبي نصر ، عن عيسى بن مهران ، عن أبي غانم ، عن منهال بن خليل ، عن سلمة بن تمام صاحب أمير المؤمنين عليه السلام» ثم أعلم أن سلمة بن تمام غير مذكور في رجال الخاصة ولكن وصف المصنف بكونه صاحب أمير المؤمنين عليه السلام كفاية في جلالته ؛ واحتمال كونه سلمة بن تمام المعنون في التقريب و التهذيب بعيد لانه من تابعي التابعين ولم يلق علياً عليه السلام ولا أحداً من الصحابة .

(١) محمد بن أسلم الجبلي عنه الشيخ في أصحاب أبي جعفر الباقر و أبي الحسن الرضا عليهما السلام ، أسلمه كوفي و كان يتجر الى طبرستان واشتهر بالطبري أو الطبرسي ، و يقال انه كان غالباً فاسد الحديث ، و كان عنه من أصحاب الباقر عليه السلام وهم والصواب أنه من أصحاب أبي الحسن الرضا و أبي جعفر الجواد عليهما السلام ، و له كتاب ، و الطريق الاول قوى بالرازي و الرزائي ، و الثاني صحيح .

(٢) محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني صاحب كتاب الكافي جلالته فوق أن يذكر في هذا المختصر ، فراجع مقدمة الكافي طبع دار الكتب ؛ ومحمد بن محمد بن عصام وقريناه كانوا من مشايخ الاجازة فالطريق صحيح .

وما كان فيه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري ؛ ومحمد بن يحيى ، وأحمد ابن إدريس جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات ، واسم أبي الخطاب زيد ^(١) .

وما كان فيه عن العباس بن معروف فقد رويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف . وقد رويته عن أبي - رحمه الله - عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وأحمد بن أبي عبد الله البرقي جميعاً عن العباس بن معروف ^(٢) .

وما كان فيه عن معاوية بن حكيم فقد رويته عن أبي ، ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ، عن معاوية بن حكيم . ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن معاوية بن حكيم ^(٣) .

وما كان فيه عن أبي الجوزاء فقد رويته عن أبي ؛ ومحمد بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله ، عن أبي الجوزاء المنبته بن عبد الله . ورويته عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أبي الجوزاء ^(٤) .

وما كان فيه عن حمدان بن الحسين فقد رويته عن علي بن حاتم إجازة قال :

(١) محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات الهمداني الكوفي جليل من أصحابنا عظيم القدر كثير الرواية ، ثقة ، عين ، حسن التصانيف ، مسكون إلى روايته كما في الخلاصة ، وكان من أصحاب أبي جعفر الجواد وأبي الحسن الثالث الهادي عليهما السلام ، وله تصانيف ، والطريق إليه صحيح .

(٢) العباس بن معروف أبو الفضل القمي ثقة ، وكان من أصحاب الرضا عليه السلام وقد يروى عن الهادي عليه السلام ، وله كتب ، والطريق إليه صحيح .

(٣) معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني الكوفي ثقة جليل من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ، وكما قال الكشي انه فطحى وهو عدل عالم ، له كتب ، والطريقان إليه صحيحان .

(٤) أبو الجوزاء منبه بن عبد الله التميمي ثقة صحيح الحديث ، والطريقان صحيحان .

أخبرنا القاسم بن محمد قال : حدثنا حمدان بن الحسين ^(١) .

وما كان فيه عن حماد بن عمرو ؛ وأنس بن محمد في وصية النبي ﷺ لأبي - المؤمنين عليه السلام فقد رويته عن محمد بن علي الشاه بمرور الرود قال : حدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين قال : حدثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي قال : حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي قال : أخبرنا أبي : أحمد بن صالح التميمي قال : أخبرنا محمد بن حاتم القطان ، عن حماد بن عمرو ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام . ورويته أيضاً عن محمد بن علي الشاه قال : حدثنا أبو حامد قال : أخبرنا أبو يزيد قال : أخبرنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي قال : حدثنا أبي قال : حدثني أنس بن محمد أبو مالك ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي ﷺ قال له : يا علي أوصيك بوصية فاحفظها فلا تزال بخير ما حفظت وصيتي - وذكر الحديث بطوله ^(٢) .

وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني فقد رويته عن محمد بن إبراهيم ابن إسحاق الطالقاني - رضي الله عنه - عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي مولى بني هاشم ^(٣) .

(١) حمدان بن الحسين وقع في نوادر ميراث الكتاب ولم أجده ذكره ، وقبل انه الحسين بن حمدان فصحف بتقديم وتأخير ولا وجه له .

(٢) حماد بن عمرو لعله النصيب غير مذكور وكذا أنس بن محمد ، وفي الطريق إليهما مجاهيل و كأنهم من العامة . وفي بعض النسخ مكان «أبو يزيد أحمد بن خالد» أبو زيد أحمد بن محمد بن خالد الجوزي .

(٣) أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس الهمداني الكوفي المعروف بابن عقدة قال الشيخ : أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر ، وكان زیدياً جارودياً وعلى ذلك مات ، وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم وخططه بهم وتصنيفه لهم ، وله كتب كثيرة . وقال النجاشي : « هذا رجل جليل في أصحاب الحديث مشهور بالحفظ ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ ، وكان كوفياً زيدياً جارودياً ، على ذلك حتى مات ، وذكره أصحابنا لاختلافه بهم ومداخلته إياهم وعظم محله وثقته وأمانته - ←

وما كان فيه عن المعلّى بن عتمة البصريّ فقد رويته عن أبي ؛ وعنه بن الحسن ؛
وجعفر بن عتمة بن مسرور - رضي الله عنهم - عن الحسين بن عتمة بن عامر ، عن المعلّى
ابن عتمة البصريّ^(١) .

وما كان فيه عن عبد الواحد بن عتمة بن عبدوس النيسابوريّ فقد رويته
عنه^(٢) .

وما كان فيه عن سعد بن طريف الخفاف^(٣) فقد رويته عن أبي - رضي الله

→ الخ ، قال الشيخ الطوسي سمعت جماعة يحكون عنه انه قال : أحفظ مائة وعشرين ألف حديث
بأسانيدها ، وأذكر ثلاثمائة ألف حديث . له كتب منها كتاب أسماء الرجال الذين رووا
عن الصادق عليه السلام وهم أربعة الاف رجل خرج فيه لكل رجل الحديث الذين رواه ، مات
بالكوفة ٣٣٣ .

و محمد بن ابراهيم بن اسحاق الطالقاني وان لم يذكر في كتب الرجال لكن المصنف
لم يذكره في كتبه الا مترجماً مضافاً الى أن كتب ابن عقدة جله ان لم نقل كله كانت موجودة
عند المصنف رواها باجازه محمد بن ابراهيم الطالقاني فلا مدخلة له في السند ظاهراً .

(١) المعلّى بن محمد البصريّ أبو الحسن مضطرب الحديث والمذهب كما قاله النجاشي ،
والطريق اليه صحيح .

(٢) عبد الواحد بن محمد بن عبدوس الطار النيسابوري غير مذكور و روى المصنف
عنه في معاني الاخبار ١٤٥ في معنى الحرج سنة ٣٥٢ و روى عنه في التوحيد في غير مورد
مع الرحلة و الرضيلة راجع ص ٧٦ و ١٣٧ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٤١٦ منه طبع مكتبتنا .
و كذا في الميوز . و عنوانه المصنف هنا لا وجه له لان المشيخة موضوعها ذكر الوسائط
ولا واسطة هنا .

(٣) سعد بن طريف الحنظلي مولاها الاسكاف مولى بني تميم ، ذكره العلامة في الضمائم
قائلاً : يقال له سعد الخفاف ، و نقل عن النجاشي أنه قال في حقه : « يعرف و ينكر ، روى
عن الاصمعي بن نباتة و الامامين الباقر و الصادق عليهما السلام ، و قال : كان قاضياً و ضمه ابن -

عنه - عن سعد بن عبدالله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت ، عن سعد بن طريف الخفاف .

تمت أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه بحمد الله و منته ، والصلاة على محمد وآله الطاهرين ^(١) .

يقول محمد بن علي بن [الحسين بن] موسى بن بابويه القمي مصنف هذا الكتاب : قد سمع السيد الشريف الفاضل أبو عبدالله محمد بن الحسن العلوي الموسوي المدني المعروف بنعمة ^(٢) - أدام الله أيده وتوفيقه وتسديده - هذا الكتاب من

→ الفضائري . و عنوانه ابن حجر العسقلاني في التقریب وقال : متروك رماه ابن حبان بالوضع و كان رافضياً ، ونقل الكشي عن حمدويه كونه ناووسياً ، وذكر الشيخ في الفهرست أن له كتاباً . وأما الطريق اليه فضعيف بالحسين بن علوان الكلبي لكونه عامياً ولم يوثق صريحاً .

(١) في بعض النسخ و تمت أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه تطهيف الشيخ الجليل أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي - رضى الله عنه و أرضاه و جعل الجنة مثوا - بحمد و آله الطاهرين والحمد لله رب العالمين ، بدون ذكر الجملات الاتية .

(٢) هو السيد الشريف أبو عبدالله نعمة الذي صنف المؤلف هذا الكتاب اجابة لملمسه كما صرح به في مقدمة الكتاب ، و قد عدّه بعضهم في زمرة مشايخ الصدوق ولم أجد في كتب المؤلف ما يدلّ عليه غير أنه قال في كمال الدين ص ٥٤٣ طبع مكتبتنا في ذكر خبر معمر المغربي و أخبرني أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبدالله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام فيما أجازاه لى ممّا صحّ عندي من حديثه ، و صحّ عندي هذا الحديث برواية الشريف أبي عبدالله محمد بن الحسن بن اسحاق بن الحسين بن اسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أنه قال - الخ - و هذا الكلام كما ترى لا يدلّ على كون السيد من مشايخ المؤلف المجيزين له .

(٣) قوله « يقول محمد بن علي » الى آخر الكلام ليس في أكثر النسخ التي عندي و هو موجود في غير واحد من النسخ ، منها نسخة تفضّل بارسالها شقيقنا الالهي الفاضل الشيخ محمد حسن الثقفى دام بقاءه و هي من خزانة كتب أبيه المحقّق المدقّق البارع ، الفقيه الورع ←

أوله إلى آخره بقراءتي عليه ، ورويته عن مشايخي المذكورين وذلك بأرض بلخ من ناحية إبلانق ، وكتبت بخطي حامداً لله وشاكراً وعلى محمد وآله مصليةً ومسلماً ، آمين يارب العالمين .

الحجة الحاج الميرزا محمد الثقفي - مدظله - ترى صورتها الفتوغرافية ، في ظهر الورق ومنها النسخة التي أشار إليها الشريف المفضل ، المتتبع الخبير السيد محمد علي الروضاتي - دام علاه - في كتابه جامع الانساب ج ١ ف ٢ ص ٥٢ وهي من خزانة كتب جده صاحب الروضات أعلى الله مقامه الشريف وقدرها كاتبها - على المحكي - ٩٨٠ وكان فيه بعد قوله « مصلية » ، وذلك في ذي القعدة من سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة ، ويظهر من ذلك أن تصنيف الكتاب وقراءته على الشريف كليهما وقع بمدينة بلخ التي ورد بها المؤلف أواخر سنة ٣٦٨ ، وحيث لم يسافر إليها الأمرة واحدة علم أن مدة التأليف كان أقل من أربع سنين ، وربما يظهر مما ذكر أن مع المؤلف - رحمه الله - في سفره هذا جملة كبيرة من كتب هؤلاء المشايخ مضافاً إلى ما معه من مصنفاته حينذاك وهي كما صرح به في مقدمة الكتاب ٢٤٥ كتاباً .

وتم تاليفنا على مشيخة « كتاب من لا يحضره الفقيه » في ليلة الخميس لاثني عشر من شهر رجب المرجب سنة ١٣٩٤ الهجري القمري والحمد لله على ما من على وفقني لاتمام هذا المشروع المقدس فله المنة ، وعلينا الشكر .

علي أكبر الغفاري
عُفي عنه

وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا خير المؤمنين هم فقد رويته عن محمد بن علي الشاه عمر والرو ذقا لحدثنا ابو حامد محمد بن
محمد بن احمد الحسين قال حدثنا ابو يزيد احمد بن خالد قال حدثنا محمد بن احمد بن صالح التيمي قال حدثنا
ابي احمد بن صالح التيمي قال اخبرنا محمد بن خاتم قال سمعنا عن محمد بن عمرو بن جعفر بن محمد بن ابي عن جده عن علي بن
ابطالب عن رويته عن محمد بن علي الشاه قال اخبرنا ابو يزيد قال اخبرنا محمد بن احمد بن صالح التيمي قال
حدثنا ابي اسد بن محمد ابوالد عن ابيه عن جعفر بن محمد بن ابي عن جده عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يا علي اوصيك بوصية فا حفظها فلا يزال الخَيْر ما حفظت وصييتي وذكر الحديث بطوله وما فيه
عن احمد بن محمد بن سعيد الهمداني فقد رويته عن محمد بن ابراهيم بن اسحق الطالقاني عن احمد بن محمد بن
سعيد الهمداني الكوفي مولى بني هاشم وما في عن المعلى بن محمد الجصري فقد رويته عن ابي محمد بن
بن الحسن وجعفر بن محمد بن مسروق عن الحسين بن محمد بن عامر عن المعلى بن محمد الجصري وما كان
في عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري فقد رويته عنه وما عن سعد بن ظريف الخفاف
فقد رويته عن ابي عن سعد بن عبد الله بن الهيثم بن ابي مسروق الهندي عن الحسين بن علوان عن عمرو بن
عن سعد بن ظريف الخفاف تمت اسانيد كتاب من لا يخضره الفقه محمد بن احمد ومنه والصلوة على محمد
والا الطاهر بن يعقوب احمد بن علي بن مونس با بويه القمي مصنف هذا الكتاب قد سمل السيد الشريف
الفاضل ابو عبد الله محمد بن الحسن العلوي الموسوي المديني المعروف ببغداد ام الله نايدوه وتوفيقه
هذا الكتاب من اوله الى اخره بقرائن عليه ورويته لعن شايخي المذکورين وذلك باربعين من
ناحية الاخر وكتب بخطي احمد بن محمد بن علي محمد واله صلياً وسلاماً
امين يا رب العالمين

٥٢٢

٥٢٢
م

٥٢٢

الاصطلاحات و:

بيان المراد بالفتحى ، والناوسى ، والكيانى ، والواقى ،
والزيدى ، والجارودى ، والبتري ، والقالى ، والحرورى ،
والقدرى ، والمرجى ، والمفوضة ، ومعنى المولى . ومرتفع
القول .

توضيح

قد ذكرنا كثيراً في تحقيق المشيخة «فلان فطحي» ، أو «بصري» ، أو «زبدي» أو «ناوسي» ، أو «كيساني» ، أو «واقفي» ، أو «جارودي» ، أو «غالي» ، أو «مولي» ، فينبغي أن نبين مذهبهم مجملًا ليكون القاري على بصيرة من الأمر ، فنقول وبالله التوفيق :

الفطحية : فرقة من الشيعة قالوا بإمامة علي^(ع) أمير المؤمنين^(ع) والأئمة من بعده إلى جعفر بن محمد^(ع) ، ثم اعتقدوا إمامة عبدالله بن جعفر^(ع) وتعلموا في ذلك بأنه كان أكبر ولد أبيه^(ع) وأن^(ع) أباه قال : «الإمامة لا يكون إلا في الأكبر من ولد الإمام»^(١) وسموا بالفطحية لأن^(ع) عبدالله بن جعفر كان أفتح الرّجلين - أي عريضهما - أو كان أفتح الرّأس ، وقيل : لأن^(ع) رئيسهم كان أفتح^(٢) ، مع أن^(ع) عبدالله بن جعفر^(ع) مات بعد أبيه^(ع) بسبعين أو تسعين يوماً ، وروي عن الصادق^(ع) أنه قال لابنه موسى^(ع) : «يا بني إن^(ع) أخاك سيجلس مجلسي ويدعي الإمامة بعدى فلا تنازعه بكلمة فانه أوّل أهلي لحوقاً بي» وفي روايتنا جماعة من هؤلاء لكن رجح أكثرهم إلى إمامة أبي الحسن موسى^(ع) وكثير منهم نفات في النقل كبنّي فضال ، وقد قيل للإمام أبي محمد العسكري^(ع) - لما ظهرت الفطحية من بني فضال - : ما نصح بكتبهم وبيوتنا ملأى منها ؟ فقال : خذوا ما رووا ودعوا ما رأوا ، فلذا كان الطائفة عملت بما رواه بنو فضال .

الناوسية : فرقة من الشيعة وقفوا على جعفر بن محمد الصادق^(ع) وهم أتباع رجل يقال له ناووس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسة من قرى هيت ، وقيل : إنهم

(١) الأصل في هذا الخبر كما في الكافي وغيره في الصحيح عن أبي يحيى الواسطي ،

عن هشام بن سالم عنه عليه السلام «أن الأمر - أي الإمامة - في الكبير ما لم تكن فيه عاهة ، و كان عبدالله ذاعمة في عقله غير أنه أفتح .

(٢) ويقال كان رئيسهم عبدالله بن فطيح .

اعتقدوا أن الصادق عليه السلام لم يموت ولن يموت حتى يظهر ويظهر أمره ، وهو القائم المهدي ، وقال ابن الأثير في اللباب في عنوان النادوسي : « هذه النسبة لطائفة من غلاة الشيعة يقال لهم : النادوسية ، وهم شكوا في موت محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو الباقر وهم ينتظرونه وينتظرون أيضاً جعفر بن محمد هذا . وفي المحكي عن ملل الشهرستاني قال : « حكى أبو حامد الزوزني أنهم زعموا أن علياً عليه السلام مات وستنشق الأرض عنه من قبل يوم القيامة فيملاً العالم عدلاً . الكيسانية : قوم قالوا بإمامة محمد بن الحنفية ، بعد أبي عبد الله الحسين عليه السلام وفي الصحاح : هم صنف من الرافض وهم أصحاب المختار بن أبي عبيدة يقال : إن لقبه كان كيسان .

الواقفة : هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليه السلام وقالوا بأنه لم يموت وهو القائم ، والسبب في ذلك أن أبا الحسن عليه السلام مات وليس من قوائمه أحد إلا عنده مال كثير وكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته ، وكان عند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار ، وكان أحد القوائم عثمان بن عيسى العامري الكلابي الراسي وكان بمصر وعنده مال كثير وست جوار ، فبعث إليه أبو الحسن علي ابن موسى عليه السلام في المال وفيهن ، فأجاب وكتب إليه أن أباك لم يموت ، فكتب إليه أن أبي قدماء وقد اقتسمنا ميراثه وقد صحت الأخبار بموته ، فكتب إليه إن لم يكن أبوك مات فليس من ذلك شيء ، وإن كان قدماء على ما تحكي فلم يأمرني بدفع شيء إليك وقد اعتقت الجواري وتزوجهن . وفي رجال الكشي عن الرضا عليه السلام « إن الزيدية والواقفة والنصاب بمنزلة واحدة » .

الزيدية : من قال بإمامة زيد بن علي بن الحسين عليه السلام بعد أبيه ، ويقولون بإمامة كل فاطمي عالم صالح ذي رأي يخرج بالسيف كيحيى بن زيد ومحمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن وأضرابهم ، وهم فرق .

الجارودية : فرقة من الزيدية وقيل هم ينسبون إلى الزيدية وليسوا منهم

كالبقرية، ونسبوا الى رئيس لهم يقال له أبو الجارود زياد بن منذر الهمداني الكوفي مولاهم، وأصله من خراسان، تغير بعد خروج زيد بن علي بن الحسين عليه السلام وسمي سرحوباً سمّاه بذلك أبو جعفر الباقر عليه السلام وكان سرحوباً سم شيطان أعمى يسكن البحر وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى أعمى القلب كما في رجال الكشي.

البُتْرِيَّة - بضم الباء الموحدة وسكون التاء المثناة الفوقية والراء المكسورة والنسبة بقرى وهم طائفة من الزيدية يجوزون تقديم المفضل على الفاضل، يقولون أن أبا بكر وعمر إمامان وإن أخطأت الأمة في البيعة لهما مع وجود علي عليه السلام ولكنه خطأ لم ينته إلى درجة الفسق، وتوقفوا في عثمان ^(١). ودعوا إلى ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، ويرون الخروج مع بطون ولد علي عليه السلام وينهبون في ذلك إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشبثون لكل من خرج من أولاد علي عليه السلام عند خروجه الإمامة، وهم أصحاب كثير النوء ^(٢) والحسن بن صالح بن حني، وسالم ابن أبي حفصة والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل أبي يحيى الحضرمي، وأبي المقدم ثابت بن هرمز الحداد. روى الكشي باسناده عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إن الحكم بن عتيبة وسلمة وكثير النوء وأبا المقدم والتمار - يعني سالم بن أبي حفصة - أضلوا كثيراً ممن ضل من هؤلاء، وإنهم ممن قال الله عز وجل: ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين».

وروى أيضاً باسناده عن سدير قال: «دخلت على أبي جعفر عليه السلام ومعى سلمة ابن كهيل وأبو المقدم ثابت الحداد وسالم بن أبي حفصة وكثير النوء وجاعة منهم، وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن علي عليه السلام فقالوا لأبي جعفر عليه السلام: نتولى علياً وحسناً وحسيناً وننهرأ من أعدائهم، قال: نعم، قالوا: فتولى أبا بكر وعمر ونهرأ من أعدائهم، قال: فالتفت إليهم زيد بن علي عليه السلام وقال لهم: أنتم رؤون من فاطمة عليها السلام بترتم أمراً بتركم الله؛ فيومئذ سموا البترية.

(١) وهم كالسليمانية إلا أن هؤلاء كفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة.

(٢) قيل: ومن أجله يسمون بالبترية لكونه أوتر.

وروى بإسناده عن ابن أبي عمير ، عن سعد الجلاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لو أن البقية صف واحد ما بين المشرق إلى المغرب ما أعز الله بهم ديناً » .

الغلاة : هم ثلاث فرق ، فرقة منهم يغالون في علي عليه السلام وقالوا بألوهيته والتخسيس وهو أن سلمان وأبازر والمقداد وعثمان بن ياسر ، وعمر بن أمية الضمري كانوا موكلين بتدبير العالم من قبل علي عليه السلام وهو رب . وفرقة منهم يغالون في أهل البيت عليهم السلام ويقولون في حقهم ما ليس لهم وما لا يقولونه في أنفسهم كأداء النبوة والالهيّة فيهم عليهم السلام ، وفرقة اعتقدوا بأن معرفة الامام يكفي عن جميع العبادات والفرائض فيتركون الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج أنكلاً على ولايتهم ، وجل ماورد في كتب الرّجال لا سيما كتب المتقدّمين من أن فلاناً غال أو من الغلاة المقصود هذه الطائفة والشاهد على ذلك ما رواه أحمد بن الحسين الفضائري عن الحسن بن محمد ابن بندار القميّ قال : « سمعت مشايخي يقولون : إن محمد بن أورمة لما طعن عليه بالفلوّ بعث إليه الأشاعة ليقتلوه ، فوجدوه يصلي الكليل أوّله إلى آخره ليألي عدّة فتوقفوا عن اعتقادهم » وفي فلاح السائل عن الحسين بن أحمد المالكي قال : « قلت لأحمد بن مليك الكرخي عما يقال في محمد بن سنان من أمر الفلوّ فقال : معاذ الله هو علمني الطهور ، إلى غير ذلك من الأخبار التي تدلّ على أن المراد بالفلو والغالي المتأخّرين - رضي الله عنه - وزعم أن المراد بالغالي المعنيان الأولان ، فلذا طعن على القدماء - قدس الله أسرارهم - وقال : « رميهم بعض الرّواة بالفلو لنقلهم بعض المجزآت عنهم أو اعتقادهم في الامام أنّه يعلم الغيب أو نظير ذلك » وهذا قول غير سديد وسوء ظنّ بمشايخ الحديث والأجلاء ، عصمنا الله منه .

الحرورية : طائفة من الخوارج تبرّؤوا من علي عليه السلام وشهدوا عليه بالكفر ، والنسبة إلى حروراء - بفتح حاء وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة - قرية بظاهر الكوفة ، فانهم اجتمعوا فيها أوّل أمرهم وخالفوا علياً عليه السلام فنسبوا إليها .
القدرية : هم قوم قالوا بأنّ كلّ أفعالهم مخلوقة لهم وليس لله فيها قضاء ولا

قدر ، وفي الحديث : « لا يدخل الجنة قدرى » ، وهو الذي يقول : لا يكون ماشاء الله ويكون ماشاء إبليس » .

المرجئة : هم فرقة من المسلمين اعتقدوا بأن لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، سموا بذلك لاعتقادهم بأن الله أرجأ تعذيبهم عن المعاصي - أي أخرهم - وقيل : هم الفرقة الجبرية الذين يقولون : إن العبد لا فعل له وإضافة الفعل إليه مجازية كجرى النهر ودارت الرحى ، وإنما سميت المجبرة مرجئة لأنهم يؤخرون أمر الله ويرتكبون الكبائر . وفي المحكي عن المغرب للمطري : سموا بذلك لإرجائهم حكم أهل الكبائر إلى يوم القيامة .

المفوضة : هم الذين قالوا بالتفويض وهو كما قال العلامة المجلسي والوحيد البهبهاني - قدس الله روحهما - : على معان كثيرة فيها الصحيح والفاقد : أحدها : « أن الله خلق عبداً لله فووض إليه أمر العالم فهو الخلاق للدنيا وما فيها ، وقيل : فووض ذلك إلى علي عليه السلام ، وربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأئمة عليه السلام » ، راجع تعليقه الوحيد البهبهاني - رحمه الله - على منهج المقال ص ٤١٠ .

ثانيها : تفويض الخلق والرزق إليهم - ولعله يرجع إلى الأول - وورده فسادهما عن أبي عبد الله الصادق ، وأبي الحسن الرضا عليه السلام . راجع التعليق ص ٤٠٠ .

الثالث : تفويض تقسيم الأرزاق ، ولعله مما يطلق عليه وفي العيون عن الرضا عليه السلام قال : « من قال إن الله تعالى فووض أمر الخلق والرزق إلى حجه فهو مشرك » فهم إن أرادوا أن الله تعالى هو الفاعل وحده لا شريك له ولكن مقارناً لأرادتهم ودعائهم وسؤالهم من الله ذلك ، وذلك لكرامتهم عند الله وزيادة قريبهم منه وإظهار فضلهم ورفعة مقامهم بين عباده لكي يصدقهم وينقادوا لهم ويهتدوا بهداهم ويقفوا بهم فهذا ليس بشرك .

الرابع : التفويض في أمر الدين ، فإن أريد أنه تعالى فووض إليهم عليه السلام أن يحلوا ماشاؤوا ويحرموا ماشاؤوا بأرائهم من غير وحى - على ما توهمه بعض الأخبار - فهو ضروري البطلان ، خارج عن الشريعة كما قال « وما كنت بدعاً من

الرُّسُل وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إليّ، وقال تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ بُوحى » .

وإن أُريد بذلك أنه لما أكمل نبيّه ﷺ بحيث لا يختار إلا ما يوافق الحق ولا يخالف مشيئته فوُضَّ إليه تعيين بعض الأمور كزيادة بعض الرُّكعات ، و تعيين النوافل من الصلاة والصيام وطعمة الجَدِّ ونحو ذلك إظهاراً لشرفه وكرامته ثم لما اختار أكد ذلك بالوحي من عنده . فلا فساد فيه عقلاً ولا نقلاً بل في كثير من الأخبار ما يدلُّ عليه حتى عقده الكليني في الكافي باباً عنوانه « باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدِّين » وهذا لا اختصاص فيه بالنبي ﷺ بل يجري في الأئمة عليهم السلام أيضاً .

الخامس : التفويض في الاعطاء والمنع ، فإنَّ الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها وجعل لهم الأقاليم والخمس والصفايا ، فلمهم أن يعطوا ما شاؤوا ويمنعوا ما شاؤوا ، وهذا كسابقه لا كلام فيه وفي صحته .

السادس : الاختيار وهو أن يحكموا في كلِّ واقعة بظاهر الشريعة أو بعلمهم أو ما يلهمهم الله تعالى من الواقع كما دلَّ عليه بعض الأخبار وذكره السيّد محسن الأعرجي الكاظمي في عدّة الرِّجَال (١) ، وهو على ظاهره من التخيير المطلق في الحكم في كلِّ واقعة من دون ملاحظة خصوصيات المقام وما فيه من المصالح والمفاسد والحكم المترتبة عليه كالتخيير الابتدائي الثابت بدليله كالقصر والتعمام في مواضع التخيير وخصال الكفارة التخييرية ونحوهما مشكل بل محلُّ منع (٢) .

السابع : ما عليه المعتزلة من أنَّه جلَّ شأنه لا صنع له ولا دخل له في أفعال العباد سوى أن خلقهم وأقدرهم ثم فوَّض إليهم أمر الأفعال يفعلون ما يشاؤون على وجه الاستقلال على عكس مقالة المجبرة وهذا المعنى يديهي البطلان وجاءت الأخبار

(١) مخطوط .

(٢) راجع رجال الخاقاني « شرح التلميقة » ص ١٤٦ .

بذم من قال ذلك كما جاءت بذم إخوانهم من أهل الجبر .

الثامن : قول الزنادقة و أصحاب الاباحات وهو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال والاباحة لهم ماشاؤوا من الأعمال كما حكاه السيد الأعرجي عن الشهيد - رحمه الله - في بيان الأمرين الأمرين .

معنى المولى

أما لفظ « المولى » فكثيراً ما قيل في الرجل إنه مولى فلان أو أسدي مولاهم مثلاً ، أو مولى آل فلان ، وقد يقطع فقيل : مولى بدون الاضافة ففي اللغة للمولى معان كثيرة فإنه يطلق على المالك ، والعبد ، والمعتق - بالكسر والفتح - والصاحب ، والقريب كابن العم ونحوه ، والجار ، والحليف ، والابن ، والعم ، والنزيل ، والشريك ، والولي ، والناصر ، والرّب ، والمنعم عليه ، والمحِب ، و التابع ، والصهر .

وأما في اصطلاح الرّجالين فكثيراً ما يطلق على غير العربيّ الخالص وقد يطلق في اصطلاحهم على مولى العتاقة ، وعلى الملازم ، وعلى الحليف كما قد يطلق على المنزول به كمطية العوفي مولى جابر بن عبد الله الانصاري ، والاطلاق منصرف في الغالب إلى الأوّل أعني غير العربيّ الخالص .

وأما قولهم : « فلان مرتفع القول » أو « في مذهبه ارتفاع » فالمراد أنه كان غالباً في بعض معتقده أو رواياته ، فإن كثيراً من المتقدمين سيّما القميين منهم كانوا يعتقدون للأئمة منزلة خاصة في الرّفعة والجلال ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم المتخذ من جملة من الرّوايات وظاهر الكتاب ، وما كانوا يجوّزون التعدي عنها وكانوا يعدّون أدنى التعدي ارتفاعاً لاغلوأ .

مصادر تحقيق المشيخة

المصادر التي اعتمدنا عليها في تحقيق المشيخة

١ - رجال النجاشي^(١) - رحمه الله - ورمزنا إليه بـ «جش» ، وهو أنفك كتاب في الجرح والتعديل .

٢ - الفهرست للشيخ الطوسي^(٢) - أعلى الله مقامه - ورمزه «ست» .

٣ - مختار رجال الكشي^(٣) للشيخ الطوسي^(٢) أيضاً . ورمزه «كش» .

٤ - رجال الشيخ أيضاً وصرحنا في كل مورد باسمه .

٥ - خلاصة الأقال للعلامة العلي^(٤) - رحمه الله - ورمزه «صه» .

(١) هو الرجالي الكبير المعروف : أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله النجاشي والي الأهواز، ولد سنة ٣٧٢ وتوفي سنة ٤٥٠ راجع لترجمته الشافية مقدمة تهذيب المقال تأليف الحجة السيد محمد علي الموحدا لبطحي ومقدمة بحار الأنوار تأليف الحجة الشيخ عبدالرحيم الرباني - مدظلهم - .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المشهور بشيخ الطائفة . ولد - رحمه الله - بطوس سنة ٣٨٥ ، وتوفي بالنجف الأشرف ٤٦٠ ، راجع لترجمته مقدمة رجاله المطبوع بالنجف وقد أجاد العلامة الحجة السيد محمد صادق آل بحر العلوم - مدظله - وأتى بمالم يكن له من فظير . وأيضاً مقدمة الاستبصار للفتية البارع والاديب اللبيب الشيخ محمد علي الفروي الاردوبادي - رحمة الله عليه - .

(٣) هو الشيخ الجليل الاقدم أبو عمر ومحمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي - رحمه الله - وله ترجمة شافية في معالم العلماء ومنهج الاسترادي ، وروايات الجنات ، ونقد الرجال وغيرها وكما يظهر من كلام ابن شهر آشوب في المعالم أن اسم كتاب رجاله هذا معرفة الناقلين من الائمة الصادقين عليهم السلام ، واختصره الشيخ وسماه اختيار رجال الكشي .

(٤) هو الشيخ الاجل آية الله المطلق ، جمال الدين أبو منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن علي بن مطهر الحلبي - نور الله مضجعه - ولد رحمه الله - ٦٤٨ وتوفي ٧٢٦ ودفن بجوار أمير المؤمنين عليه السلام . توجد ترجمته والثناء عليه في غير واحد من معاجم التراجم كمنهج المقال ، وروايات الجنات ، ومستدرک الوسائل ج ٣ ص ٥٥٩ ، والدرر الكامنة ، ولسان الميزان للسفلاي ج ٦ ص ٣١٩ ، وسفينة البحار ج ٢ ص ٢٢٨ .

- ٦ - منهج المقال المعروف بالرجال الكبير للميرزا محمد الأسترآبادي - قدس سره - مع تعليقه الاستاد الأكبر البهبهائي - قدس سره - عليه ^(١).
- ٧ - مجمع الرجال للقهبائي ^(٢) - رحمه الله - وهذا الكتاب يحتوي على المذكورين في الرجال الأربعة المذكورة الأول مع رجال ابن الفضائري ^(٣) - رضي الله عنه - وكلما قلنا عن ابن الفضائري فهو من هذا الكتاب حيث لم يطبع رجاله بعد.
- ٨ - شرح المشيخة للمولى محمد تقي المجلسي - رضوان الله تعالى عليه - وهو مخطوط ^(٤).
- ٩ - جامع الرواة و إزاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد للمولى محمد علي

(١) هذه التعليقة طبعت بهامش الأصل وفيها فوائد كثيرة . فلا تغفل ، وأما الأسترآبادي فهو المتتبع الكبير و الرجالي البصير ، والمتطلع الخبير محمد بن علي بن وكيل الأسترآبادي المعاصر للسيد مصطفى التفرشي صاحب الرجال المعروف بنقد الرجال وأثنى عليه في النقد بأنه فقيه متكلم ثقة من ثقات هذه الطائفة و عبادها وزهادها ، حقق الرجال والرواية ، والتفسير تحقيقاً لا مزيد عليه - الخ ، توفي - رحمه الله - سنة ١٠٢٨ .

(٢) هو الشيخ الاجل العلامة زكي الدين المولى غياة الله بن شرف الدين علي القهبائي الاصهبائي الملقب بالزكي النجفي لكون أصله ومحتده ومحل إقامته النجف الاشرف ، كان عالماً محققاً من تلامذة المحقق الاردبيلي وشيخنا البهائي ، والمولى عبدالله التستري - قدس الله أسرارهم - طبع كتابه في سبع مجلدات في محروسة اصهبان بتحقيق الحجة السيد ضياء الدين الشهير بالعلامة - مدظله - .

(٣) هو أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الفضائري - قدس سره - كان معاصراً لشيخنا الطوسي والنجاشي ، ورجاله معروف عند أرباب الجرح والتعديل .

(٤) عندي من شرح المشيخة نسختان أحدهما لخزانة كتب الشريف الاجل الحجة السيد محمد علي بن السيد محمد صادق الحسيني المدعو بعمير صادق مدظله كما تقدم في المجلد الاول ، وثانيهما للعالم البارع الحجة الحاج الشيخ بهاء الدين الصدوقي الهمداني - دامت بركاته - نزيل طهران ، وهي نسخة نفيسة كانت من أول شرح باب ذكر جمل من مناهي النبي صلى الله عليه وآله الى آخر المشيخة .

الأردبيلي^(١) - رحمه الله .

١٠ - الفوائد الرجالية للشریف الأجلّ علامة عصره ، آية الله السيّد محمد المهديّ الطباطبائيّ - رحمه الله .^(٢)

١١ - تنقيح المقال^(٣) للمعلّامة المامقانيّ - قدس الله تعالى سرّه القدوسيّ .

١٢ - قاموس الرّجال للمحقّق التستريّ المعاصر - أدام الله ظله .^(٤)

١٣ - تهذيب التهذيب لشهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ المتوفى سنة ٨٥٢ .

١٤ - تقريب التهذيب للعسقلانيّ أيضاً .

١٥ - لسان الميزان (توضيح ميزان الاعتدال وتهذيبه) للعسقلانيّ أيضاً .

١٦ - تاريخ بغداد للخطيب الحافظ أبي بكر أحمد بن عليّ البغداديّ المتوفى

سنة ٤٦٣ .

(١) هو العالم المتنبّع المتضلع الخبير والرجاليّ الكامل البصير المولى محمد عليّ الأردبيليّ مولداً وال عراقى موطناً وكان - رحمه الله - طول عمره مقيماً في الشهدين الشريفين الفري والحائر وفي أواخر عمره سافر الى اسبهان وهو مجاز عن العلامة المجلسي - رضوان الله عليهما - وكان من علماء النصف الأخير من القرن الحادي عشر .

(٢) طبع هذا الكتاب بالنجف الاشرف في ثلاث مجلدات بتحقيق العلامة الحجة السيّد محمد صادق آل بحر العلوم - دامت بركاته - وهو كتاب كريم لم يرمثه لاسيما مع هذا التحقيق .
(٣) هو كتاب كبير ضخّم كثير الفائدة لطيف البيان لكن لا يخلو عن بعض مسامحات ويحتاج الى تهذيب ونقد . وللمؤلف (ره) كتب علمية كثيرة أخرى ذكرها في التنقيح .

(٤) هو العالم البارع المتضلع المتنبّع المحقق مفخر العصر الحاج الشيخ محمد تقي التستري - دام ظله الوارف - طبع كتابه هذا في اثني عشر مجلداً ، وله كتب أخرى طبع منها الاختيار الدخيلة وكتابه المسمى بآيات بينات في تفسير بعض المنامات وقضاء أمير المؤمنين عليه السلام وله شرح على نهج البلاغة في أزيد من عشر مجلدات طبع بعضها ، وغير ذلك .

فهرس المجلد الرابع

اللهم أيقظنا حلاوة التقوى، وأشمر قلوبنا عز الحق
وأودع صدورنا برد اليقين، واطرد عنا ذل اليأس، وعرفنا
ما في البطل من الذل، وما في الجهل من العلة .

فهرس الموضوعات

٣ - باب ذكر جمل من مناهي النبي ﷺ .

١٨ - باب ماجاء في النظر إلى النساء .

٢٠ - باب ماجاء في الزنا .

كتاب الحدود الزنا واللواط

٢٣ - باب مايجب به التعزير والحد والرجم ، والقنل والنفي في الزنا .

٢٣ - حد الاثنتين يوجدان في لحاف عاريين .

٢٢ - لا يجلد أحد حتى يشهد عليه أربعة على الا يلاج و الاخراج .

٢٥ - حد من تزوج امرأة ولها زوج .

٢٤ - نفي الزاني .

٢٤ - حد الشيخ والشيخة ، والبكر والبكرة ، ونفيهم .

٢٤ - حد من جامع وليدة امرأته .

٢٤ - من اقتضت جارية بيدها .

٢٧ - حد من وقع على مكاتبته .

٢٧ - حد من غشي امرأته المطلقة بعد انقضاء المدّة .

٢٧ - حد غلام صغير فجّر بامرأة ، وحد المرأة .

٢٨ - كيفية إجراء الحد على المريض .

٢٨ - إذا أقر الزاني المحصن فأوّل من يرجه الامام .

٢٩ - حد من تزوج امرأة في نفاسها .

٢٩ - كيفية إجراء حدِّ الرَّجُل وإجراء حدِّ المرأة في الزَّنا .

٣٠ - من وجد تحت فراش رجل .

٣٠ - من زنى في اليوم مراراً .

٣٠ - كيفية إجراء الرَّجْم .

٣١ - امرأة أقرَّ بالزَّنا عند عليٍّ عليه السلام .

٣٣ - د د د عند عيسى عليه السلام .

٣٤ - إذا قرَّ من يجب رجه .

٣٤ - معنى المحصن و ما يحصن و ما لا يحصن .

٣٥ - قصة امرأة أصابها عطش شديد فسال أعرابياً الماء . الخ ، .

٣٦ - من أقيمت عليه البيّنة بأنّه زنى ثمّ هرب .

٣٦ - حدُّ المرأة التي تزوّجت في عدّتها بعد موت زوجها .

٣٧ - إذا فجر نصرانيٌّ بمسلمة وأسلم قبل إجراء الحدِّ عليه .

٣٨ - لا يجري الحدُّ على المقروح في جسده حتّى يبرأ .

٣٨ - من يجب عليه الجلد ثمّ الرَّجْم .

٣٩ - الأصل في الحدِّ ثمانون وزيد عشرون لتضييع النطفة .

٣٩ - من زنى بجارية أخيه .

٤٠ - حدُّ ما يكون المسافر فيه معذوراً في الرَّجْم دون الجلد .

٤٠ - ليس على زان مهر ولا على مستكرهة حدٌّ .

٤٠ - من يزنى قبل أن يدخل بأهله .

٤١ - حدُّ الذي يفتصب امرأة فرجها .

٤١ - من زنى بذات محرم .

٤٢ - من زنى بامرأة أبيه .

٤٢ من وجب عليه حدٌّ فلم يضرب حتّى خوط .

٣٢ - باب حدُّ الكواط والسحق .

٣٣ - باب حدُّ الممالك في الزنا .

٣٧ - باب حدُّ من أتمى بهيمة .

٣٧ - باب حدُّ القواد .

القذف

٣٨ - باب حدُّ القذف .

٣٩ - عدم وجوب الحدِّ في التمريض .

٣٩ - حدُّ نصرانيٍّ قذف مسلماً .

٣٩ - حدُّ من يفترى على رجل جاهليَّة العرب .

٣٩ - حدُّ من دعا آخر ابن المجنون .

٥٠ - إذا كان في الحدِّ لعلٍّ أو عسى فالحدُّ معطل .

٥٠ - حرمة قذف الأصمِّ وحكمهما إذا كانا زوجين .

٥٠ - من قذف زوجته وهي خرساء .

٥١ - من أقرَّ بولد ثمَّ نفاه . (ويأتى)

٥١ - حدُّ قاذف الصغير والمملوك ، وحدُّ الصغير القاذف .

٥١ - لاحدٌ على المجنون والصبيِّ والنائم حتى يستيقظ .

٥٢ - إذا كان أحد من الشهود الزَّوج .

٥٢ - إذا قذف عبد حرّاً وبالعكس .

٥٣ - حدُّ من ينتفى من ولده وقد أقرَّ به .

٥٣ - إذا قذف أحد قوماً بكلمة واحدة .

٥٣ - ان قذف رجل رجلاً فجلد ثمَّ عاد عليه بالقذف .

٥٤ - لاحدٌ لمن لاحدٌ عليه .

٥٤ - إذا قال رجل لرجل يا ابن الفاعلة .

شرب الخمر والملاهي

- ٥٥ - باب حدُّ شرب الخمر .
- ٥٥ - عدم وجوب الحدِّ على الجاهل .
- ٥٦ - مقدار حدِّ شارب المسكر .
- ٥٧ - كراهة مجالسة شارب الخمر .
- ٥٧ - النهي عن الصلاة في بيت فيه خمر محصورة في آنية .
- ٥٨ - ما جاء في الغناء والملاهي واللعب بالنرد والشطرنج وغيرهما .
- ٦٠ - النهي عن تحرير البهائم .
- ٦٠ - حكم شراء الجارية المغنّية .

السرقه

- ٦٠ - باب حدُّ السرقه .
- ٦٠ - لا قطع في سرقه المأكول عام القحط .
- ٦٠ - حكم سرقه الطير .
- ٦١ - حدُّ الخيانة والاختلاس .
- ٦١ - شرائط القطع وأحكامه .
- ٦٢ - حدُّ الصبيان في السرقه .
- ٦٢ - لا قطع في ثمر ولاكثر .
- ٦٣ - السرقه من بيت المال والمغنم .
- ٦٣ - حكم المختلس والطرّار .
- ٦٣ - حدُّ السارق في السرقه الأولى والثانية والثالثة .
- ٦٤ - حدُّ السرقه ، وأدنى ما يقطع فيه .
- ٦٥ - ما يفعل بالسارق إذا أُقيم عليه الحدُّ .
- ٦٥ - سائر ما لا قطع فيه .

٦٦ - حكم حدّ الأثْلَ إذا سرق .

٦٧ - حدّ النِّبَاش .

٦٧ - حكم العبد الآبق إذا سرق .

بقية ما يوجب الحد

٦٨ - حدّ المحارب و من حمل السلاح بالكيل .

٦٨ - حدّ بايع الحرّ .

٦٩ - لِمَ تقطع يد السارق اليمنى و رجله اليسرى .

٧٠ - حدّ العبد إذا أقرّ على نفسه بالسرقه .

٧٠ - باب إقامة الحدود على الأخرس والأصمّ والأعمى .

٧٠ - باب حدّ آكل الرُّبّ باعد البيّنة .

٧١ - باب حدّ آكل الميتة والدّم ولحم الخنزير .

٧١ - إذا اجتمعت حدود على رجل .

٧١ - باب نواذر الحدود .

٧٢ - من يجب عليه أن يقيم الحدود السلطان أو القاضي ؟

٧٢ - من أقيم عليه الحدّ مرتين قتل في الثالثة .

٧٢ - من أقيم عليه حدّاً من حدود الله فمات فلا دية له .

٧٣ - مواضع العفو عن الحدود وإقامتها و من يقيم .

٧٣ - حكم من قال لامرأته يا زانية فقالت أنت أزمى .

٧٣ - مقدار الضرب في التعزير .

٧٣ - كفارة ضرب المولى عبده بدون موجب .

٧٤ - لا يقطع السارق في سنة المحق .

٧٤ - حرمة الميتة كحرمة الحيّ .

٧٤ - وجوب إدراء الحدود بالشبهات .

- ٧٢ - لاشفاعة ولا كفالة ولا يمين في حد .
 ٧٣ - ما يمتحن به السكران .
 ٧٥ - حد تأديب الجارية والغلام إذا فعلا ما يوجب الحد .

كتاب الدييات

- ٧٥ - باب دية جوارح الانسان و مفاصله ، و دية النطفة والجنين .
 ٧٦ - مراتب الجنين و دية كل مرتبة .
 ٧٦ - دية المولود إذا استهل .
 ٧٦ - دية المرأة إذا قُتلت وهي حامل متم .
 ٧٦ - دية مني الرجل إذا أفرغ عن عرسه فيعزل الماء ولم ترد .
 ٧٨ - دية النفس ، والأنف ، والصوت ، وشلل اليدين ، وذهاب البصر ، والرجلين ،
 والشفنتين ، والظهر إذا احطب ، والذكر ، واللسان ، والأنثيين .
 ٧٩ - دية جراحة الأعضاء في الرأس والجسد .
 ٨٠ - ما يمتحن به من يصاب سمعه أو فخذه أو عضده .
 ٨٠ - دية الصدغ إذا أصيب ، وشفر العين ، والحاجب .
 ٨١ - دية قطع روتة الأنف ، والمنخرين ، والخيشوم .
 ٨١ - دية الشفتين كل واحدة منهما إذا قطعت فاستوصلت .
 ٨١ - دية الخد ، والأسنان .
 ٨٢ - دية الترقوة ، والمنكب ، والعضد إذا كسرت فجبرت .
 ٨٣ - دية الرسغ والساعد إذا كسرا فجبرا على غير عثم .
 ٨٣ - دية الرسغ إذا رض فجبر على غير عثم .
 ٨٥ - دية الكف إذا كسرت فجبرت .
 ٨٥ - دية الإبهام والمفصل .
 ٨٦ - دية كل واحد من الأصابع ، ودية المفصل .

- ٨٧ - دية الصدر إذا رُضَّ فتنثنى شقاه .
 ٨٧ - دية الأضلاع .
 ٨٨ - دية الأذن إذا قطعت ، والورك إذا كسر .
 ٨٨ - دية الفخذ إذا كسرت فجبرت .
 ٨٩ - دية الرُّكبة والساق إذا كسرتا فجبرتتا .
 ٨٩ - دية الكعب إذا رُضَّ فجبر على غير عثم .
 ٩٠ - دية القدم وكسرها ، ودية كسر إبهامها ومفصلها وكلُّ إصبع منها .
 ٩١ - دية حلمة ندي الرُّجل ، وخصيته وانتفاخها .
 ٩١ - دية رُضَّ عروق الخصيتين .
 ٩٢ - لاقود لرجل أصابه والده في أمر يتعب فيه عليه .
 ٩٢ - لاقود لامرأة أصابها زوجها فميت .
 ٩٢ - دية المرأة التي ركلها زوجها فأغفلها .
 ٩٢ - دية جارية اقتنضها رجل باصبعه فغرق مناتها .

أحكام الدماء والقود والقصاص

- ٩٢ - باب تحريم الدماء والأموال بغير حقها .
 ٩٣ - حرمة القتل وشدّة أمره .
 ٩٤ - عقاب من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة .
 ٩٤ - أعتى الناس يوم القيامة .
 ٩٥ - من قتل دون ماله فهو شهيد .
 ٩٥ - توبة من قتل مؤمناً متعمداً .
 ٩٦ - أوّل ما يحكم الله فيه يوم القيامة الدماء .
 ٩٦ - حدُّ من قتل مملوكاً متعمداً وكفارة ذلك .
 ٩٧ - تغليظ الدية بالقتل في أشهر الحرم .

- ٩٧ - جزاء من قتل مؤمناً أو شرك في دمه .
- ٩٨ - قصّة امرأة مملوكة قد ولدت من الزّنا وألقت ولدها في التّنّور .
- ٩٨ - باب القسامة وكيفيتها ومواردها .
- ١٠١ - إذا يوجد مقتول في قبيلة أو قرية .
- ١٠١ - من لا دية له في جراح أو قتل .
- ١٠٢ - لا دية لمن قتل بالعدّ أو الفصاص .
- ١٠٣ - من أطلع على مؤمن في منزله فعيّناه مباحتان للمؤمن .
- ١٠٤ - من زلق من فوق على غيره فقتل .
- ١٠٥ - باب القود والقصاص ومبلغ الدّية .
- ١٠٦ - معنى قتل العمد وشبه العمد والخطأ .
- ١٠٦ - من قتل رجلاً ثمّ خولط .
- ١٠٦ - حكم الظّئر إذا استأجر ظئراً أخرى فغابت الثاني بالولد .
- ١٠٦ - إذا ادّعى رجلان قتل أحد من دون تشريك .
- ١٠٦ - مقدار الدّية وجنسها لأهل البوادي وكذلك لأهل الأمصار .
- ١٠٧ - إذا لم يكن للمقتول ولي غير أهل الذّمّة .
- ١٠٨ - إذا دفع رجل رجلاً على آخر فقتله .
- ١٠٨ - معنى قوله تعالى : « فمن صدّق فهو كفارة له » .
- ١٠٩ - إذا خلّص جماعة من وجب عليه القود من أبدي أولياء المقتول .
- ١٠٩ - حكم من أمر غيره بقتل رجل فقتله .
- ١٠٩ - إذا قتل رجل أمّه يُقتل بها صاغراً ولا يرثها .
- ١١٠ - تدارك القتل في أشهر الحرم .
- ١١ - إذا أعنف أحد الزّوجين على صاحبه فقتله .
- ١ - جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد .

- ١١١ - معنى قوله تعالى « من عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف » .
- ١١١ - من حمل على رأسه متاعاً فأصاب إنساناً فمات أو كسر منه شيئاً .
- ١١٢ - المديون إذا قُتِل وأراد أولياؤه أن يهبوا دمه .
- ١١٢ - من قصد القتل فهو عامد بأي شيء كان .
- ١١٢ - ما يمتحن به من يصاب لسانه .
- ١١٣ - باب من خطأه عمد .
- ١١٣ - باب من عمده خطأ .
- ١١٤ - باب فيمن أتى حدّاً ثمّ التجأ إلى الحرم .
- ١١٤ - باب حكم الرّجل يقتل الرجلين أو أكثر .
- ١١٤ - حكم جماعة شركوا في دم .
- ١١٤ - رجل أمسك أحدهما رجلاً وقتله الآخر .
- ١١٤ - ستة في الماء ففرق منهم أحد فاختلفوا فيمن أغرقه .
- ١١٤ - أربعة أطلعوا في زبية الأسد و أسقط بعضهم بعضاً على الأسد .
- ١١٤ - قضاء الصادق عليه السلام في رجلين طرقا رجلاً ليلاً فأخرجاه ولم يرجع .
- ١١٨ - قضاء علي عليه السلام في قوم شربوا وسكروا فتباعجوا بسكاكين .
- ١١٨ - حكم ثلاثة أمسك واحد منهم رجلاً وقتله الآخر والثالث يراهم .
- ١١٨ - حكم من أمر عبده فيقتل رجلاً .
- ١١٨ - باب الجراحات ، والقتل بين النساء والرّجال .
- ١١٨ - فضل دية الرّجل على دية المرأة .
- ١١٩ - لا يجني أحد أكثر من جنايته على نفسه .
- ١٢٠ - باب الرّجل يقتل ابنه أو أباه أو أمّه .
- ١٢١ - باب المسلم يقتل الذّمّي أو المدبّر أو المكاتب أو انهم يقتلون المسلم .
- ١٢١ - لا يقاد مسلم بذمّي لاني القتل ولا في الجراحات .

- ١٢١ - دية اليهودي والنصراني والمجوسي والاختلاف فيها .
- ١٢١ - إذا قتل ذمي مسلماً فأسلم حين أخذ .
- ١٢٢ - كلام المصنّف في اختلاف الأخبار في دية الذمي .
- ١٢٣ - قوله صلى الله عليه وآله « من آذى ذمتي فقد آذاني » وبيان المصنّف
- ١٢٥ - إذا كان أحد طرفي القتل أو الجرح مملوكاً أو مكاتباً أو مدبراً .
- ١٢٦ - حكم إقرار العبد على نفسه .
- ١٢٨ - ضمان المولى في جنابة العبد .
- ١٢٩ - باب ما يجب فيه الدية ونصف الدية فيما دون النفس .
- ١٢٩ - دية قطع ذكر الصبي والعنّين .
- ١٣٠ - إذا ضرب أحد أحداً بعصا فمات .
- ١٣٠ - من قطع عين رجل وأنفه وأذنيه ثم قتلته .
- ١٣١ - ما فيه نكث الدية .
- ١٣١ - الدية في زهاب العقل .
- ١٣٣ - ما يمتحن به إذا أصيبت إحدى العينين أو الأذنين .
- ١٣٣ - كل ما كان في الإنسان اثنين وفيهما الدية ففي احديهما نصفها .
- ١٣٤ - إذا كسر البعوص فلم يملك الاست .
- ١٣٤ - حكم إفشاء الجارية وديته ، وسيأتي بابه .
- ١٣٤ - باب دية الأصابع والأُسنان والعظام .
- ١٣٥ - تسوية أصابع اليدين والرجلين في الدية .
- ١٣٦ - اختلاف دية الأسنان مقاديرها ومؤاخيرها .
- ١٣٦ - الخلقة المستوية في الأسنان ثمانية وعشرون فعليه تقسم الدية .
- ١٣٦ - إذا كسر الزنبد بسبب ضرب الذراع ويبت أو شكت الكف .
- ١٣٧ - حكم قطع الإصبع الزائدة .

- ١٣٨ - باب الرُّجُل يقتل فيعمفو بعض أوليائه ويريد بعضهم القود وبعضهم الدِّية .
- ١٣٨ - باب العاقلة .
- ١٤٢ - باب ما جاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله .
- ١٤٣ - باب دية النطفة والعلقة والعظم والجنين .
- ١٤٧ - باب في الرُّجُل المسلم يكون في أرض الشُّرك فيقتله المسلمون .
- ١٤٧ - باب من داس بطن رجل حتّى أحدث .
- ١٤٨ - باب الرُّجُل يتعدّى في نكاح امرأة فيلحُ عليها حتّى تموت .
- ١٤٨ - باب دية لسان الأخرس .
- ١٤٨ - باب ما يجب في الإفشاء .
- ١٤٩ - باب ما يجب فيمن صبَّ على رأسه ماء حارٌّ فذهب شعره .
- ١٥٠ - باب ما يجب في اللّحية إذا حلقت .
- ١٥٠ - باب ما يجب على من قطع فرج امرأته .
- ١٥١ - باب ما يجب على من ركل امرأة في فرجها فزعمت أنّها لا تحيض .
- ١٥١ - باب دية مفاصل الأصابع .
- ١٥٢ - باب دية البيصتين .
- ١٥٢ - باب ما جاء في أربعة أنفس مملوك وحرٌّ وحرّة ومكاتب قتلوا رجلاً .
- ١٥٣ - باب ما جاء فيمن عذّب عبده حتّى مات .
- ١٥٣ - باب دية ولد الزُّنا .
- ١٥٣ - باب ما جاء فيمن أحدث بشراً فوقع فيه إنسان فعمط .
- ١٥٥ - باب ما يجب في الدّابة تصيب إنساناً بيدها .
- ١٥٦ - باب ما جاء في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل .
- ١٥٧ - باب ما يجب على من قطع رأس ميت .
- ١٥٨ - باب ما جاء في اللّطمة نوداً أو نخضرٌ أو تحمرُّ .

- ١٥٨ - باب ما يجب على من أتى نائماً فصار على ظهره فاقبته فقتله .
- ١٥٩ - باب ما جاء في ثلاثة هدموا حائطاً فوق على أحدهم فمات .
- ١٥٩ - باب الرُّجُلُ يُقْتَلُ وعليه دَيْن .
- ١٦٠ - ضمان الظئر إذا انقلبت على الصبي فمات .
- ١٦١ - باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب إذا عقر .
- ١٦٢ - باب أُمُّ الْوَلَدِ تَقْتُلُ سَيِّدَهَا خطأً أو عمداً .
- ١٦٢ - باب ما يجب على من أشعل ناراً فاحترقت دار مع أهلها .
- ١٦٢ - باب ما يجب على صاحب البغتمى المغتلم إذا قتل رجلاً .
- ١٦٣ - باب ما يجب من إحياء القصاص .
- ١٦٤ - باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها .
- ١٦٥ - باب المرأة تُدْخِلُ بَيْتَ زَوْجِهَا رجلاً فيقتله الزَّوْجُ ويقتل الزَّوْجَةُ الزَّوْجَ .
- ١٦٥ - باب من مات في الزَّحَامِ ولا يعلم قاتله .
- ١٦٦ - باب الرُّجُلُ يَقْتُلُ فيوجد متفرقاً .
- ١٦٦ - باب الشجاج وأسمائها .
- ١٦٧ - باب ما جاء فيمن قتل ثم فرَّ .
- ١٦٧ - باب دية الجراحات والشجاج .
- ١٦٩ - باب نوادر الديّات .
- ١٧٠ - جارية ركبت أخرى فنخستها أخرى فقصمت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت .
- ١٧٠ - مقدار دية كلب الصيد ، وكنب الماشية ، وغيرهما .
- ١٧١ - قِصَّةُ بَقْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وحكم العناية على الحيوان .
- ١٧١ - عدم جواز شرب الحبلى دواء ليسقط جنينها .
- ١٧٢ - إذا أذى القاتل دخول المقتول على أهله .
- ١٧٢ - من وجد على بطن امرأته رجلاً فقتله .

١٧٢ - إذا مات وليُّ المقتول ، وفيه ما يدلُّ على أنَّ الحقَّ يورث .

١٧٢ - دية ما يصاب به عين الحيوان .

١٧٣ - أربعة شركاء في بعير فمقله أحدهم فانطلق البعير فتردى فانكسر .

١٧٣ - حكم من مضى ليغيث مستغيثاً فجنى في طريقه .

١٧٤ - إذا اقتُصَّ من القاتل ولم يمت ويعالج .

كتاب الوصية

١٧٤ - باب الوصية من لادن آدم ﷺ .

١٧٧ - اسم النبي ﷺ وصفته في كتب الأنبياء .

١٧٨ - وصيته ﷺ أتمه في علي بن أبي طالب ﷺ و وصيته إليه .

١٨٠ - الأئمة ﷺ وعددهم ، وحديث اللوح .

١٨٠ - باب ما يمينُ الله تعالى به على المؤمن عند الوفاة .

١٨١ - باب حجة الله عزَّ وجلَّ على تارك الوصية .

١٨١ - باب في الوصية أنها حقُّ على كلِّ مسلم .

١٨٢ - باب الوصية تمام ما نقص من الزكاة .

١٨٢ - باب ثواب من أوصى فلم يحف ولم يضار .

١٨٢ - باب ما جاء فيمن لم يوص عند موته لذي قرابته .

١٨٢ - باب فيمن لم يُحسن وصيته عندالموت .

١٨٣ - باب ثواب من ختم له بخير من قول أو فعل .

١٨٣ - باب ما جاء في الأضرار بالورثة .

١٨٤ - باب العدل والجور في الوصية .

١٨٤ - باب في أنَّ الحيف في الوصية من الكبائر .

١٨٥ - باب مقدار ما يستحبُّ الوصية به .

١٨٦ - باب ما يجب من ردِّ الوصية إلى المعروف ، وما للميت من ماله .

- ١٨٧ - باب رسم الوصية وكيفيةها .
- ١٨٨ - وصيته وَالْفَتْحُ لعل لِلْفَتْحِ بخصال .
- ١٨٩ - وصية أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ لأولاده وغيرهم .
- ١٩٢ - باب الاشهاد على الوصية .
- ١٩٣ - باب أوّل ما يبدأ به من تركة الميت .
- ١٩٤ - باب الرّجل يموت وعليه دين بقدر نعم كفنه .
- ١٩٥ - باب الوصية للوارث .
- ١٩٥ - باب الامتناع من قبول الوصية .
- ١٩٦ - باب الحدّ الذي إذا بلغه الصبيّ جازت وصيته .
- ١٩٧ - باب الوصية بالكتب والايماء .
- ١٩٩ - باب الرّجوع عن الوصية .
- ٢٠٠ - باب فيمن أوصى بأكثر من الثلث وورثته شهود .
- ٢٠٠ - باب وجوب إنفاذ الوصية والنهي عن تبديلها .
- ٢٠١ - باب أنّ الانسان أحقّ بماله ما دام فيه الرّوح .
- ٢٠٢ - باب وصية من قتل نفسه متعمداً .
- ٢٠٣ - باب الرّجلين يوصي إليهما فينفرد كل واحد منهما بنصف التركة .
- ٢٠٤ - باب الوصية بالشيء من المال والسهم والجزء والكثير .
- ٢٠٦ - باب الرّجل يوصي بماله في سبيل الله .
- ٢٠٨ - باب ضمان الوصي إذا غير الوصية عما أوصى به الميت .
- ٢٠٨ - باب الوصية للأقرباء والموالي .
- ٢٠٩ - باب الوصية إلى مدرك وغير مدرك .
- ٢١٠ - باب الموصى له يموت قبل الموصي أو قبل أن يقبض ما أوصى له به .
- ٢١١ - باب الوصية بالعتق والصدقة والحجّ .

- ٢١٦ - باب الوصية للمكاتب وأمّ الولد .
- ٢١٧ - باب الرّجل يوصي لرجل بسيف أو صندوق أو سفينة .
- ٢١٨ - باب فيمن لم يوص له ورثة فيقسم بينهم أو يباع عليهم .
- ٢١٨ - باب الرّجل يوصي بوصية فينساها الوصي ولا يحفظ منها إلاّ باباً .
- ٢١٩ - باب الوصي يشترى من مال الميّت شيئاً إذا بيع فيمن زاد .
- ٢١٩ - باب إخراج الرّجل ابنه من الميراث لانيّاه أمّ ولد أبيه .
- ٢٢٠ - باب انقطاع يتم اليتيم .
- ٢٢٢ - باب ما جاء فيمن يمتنع من أخذ ماله بعد البلوغ .
- ٢٢٢ - باب الوصي يمنع الوارث بعد البلوغ فيزني لعجزه .
- ٢٢٣ - باب فيمن أوصى أو أعتق وعليه دين .
- ٢٢٥ - باب براءة دمة الميّت من الدّين بضمان من يضمّنه للفرماء .
- ٢٢٥ - باب المبيع إذا كان قائماً بعينه و مات المشتري وعليه دين .
- ٢٢٥ - باب قضاء الدّين من الدّية .
- ٢٢٦ - باب كراهية الوصية إلى المرأة .
- ٢٢٦ - باب ما يجب على وصي الوصي من القيام بالوصية .
- ٢٢٧ - باب الرّجل يوصي من ماله بشيء لرجل ثمّ يقتل خطأ .
- ٢٢٧ - باب الرّجل يوصي إلى رجل بولده وماله لهم وأذن بالمضاربة .
- ٢٢٨ - باب إقرار المريض للوارث بدّين .
- ٢٣٠ - إقرار بعض الورثة بعتق أو دين .
- ٢٣٠ - باب الرجل يموت وعليه دين وله عيال .
- ٢٣١ - باب نوارد الوصايا .
- ٢٣١ - إعتاق أبي جعفر عليه السلام شرار غلمانة عند موته .
- ٢٣١ - عميل زين العابدين عليه السلام بوصية نفسه ثلاث مرّات .
- ٢٣١ - الوصية بالثلث والرّبع .

- ٢٣١ - وصية أبي عبدالله عليه السلام بمال للافطس .
- ٢٣٢ - من جعل للامام شيئاً في ماله ثم احتاج إليه .
- ٢٣٣ - جواز تغيير الوصية .
- ٢٣٣ - يهودي أوصى لديّنا نه وأهل دينه بشيء هل يجوز أن يقسم بين المسلمين ؟
- ٢٣٣ - من سمى رجلين وقال : لأحدهما ألف درهم ثم مات .
- ٢٣٤ - إذا أوصى لآل محمد عليهم السلام بمال يكفي إعطاؤه بعضهم
- ٢٣٤ - إذا كان للوصي دين على الميت أيجوز أن يستوفي ممّا في يده ؟
- ٢٣٥ - الدّعوى على الميت .
- ٢٣٥ - تأويل قوله تعالى « الوصية للوالدين والأقربين » .
- ٢٣٦ - حكم من مات وعليه دين بقدر ما تركه وله صغار .

كتاب الوقف

- ٢٣٧ - باب الوقف والصدقة والنحل .
- ٢٣٧ - الوقف على حسب ما يوقفها أهلها .
- ٢٣٧ - الوقف إذا كان حبساً يجب تعيين المدّة والآفة وباطل .
- ٢٣٨ - إذا خيف أن لا يصرف الوقف في مصرفه كيف يصنع .
- ٢٣٩ - شرائط الوقف وجوب القبض .
- ٢٤٠ - إذا وقف على جماعة كثيرة متفرّقين في البلاد .
- ٢٤٢ - إذا اشترى أرضاً ثم علم أنها وقف .
- ٢٤٣ - حكم ما إذا انقرض الموقوف عليهم .
- ٢٤٤ - وصية أبي عبدالله عليه السلام بأن يباح عليه في سبعة مواسم .
- ٢٤٤ - ما أوصت به فاطمة عليها السلام أن يوقف .
- ٢٤٥ - جواز بيع خدمة المملوك الموقوف خدمته سنين .
- ٢٤٥ - قضاء ابن أبي ليلى في رجل جعل لبعض الناس غلّة داره ولم يوقف .

- ٢٣٦ - ستة خصال تلحق المؤمن بعد وفاته .
- ٢٣٦ - جواز التصدق و الوقف في الحصة المشاعة .
- ٢٣٧ - إذا وقف على الصغار أيجوز الرجوع أم لا ؟
- ٢٣٧ - ما جعل لله فلا رجعة فيه .
- ٢٣٨ - ما تصدق به علي بن أبي طالب عليه السلام .
- ٢٣٩ - النحلة في الوصية و في مرض الموت .
- ٢٣٩ - ما تصدق به موسى بن جعفر عليه السلام .
- ٢٥١ - باب السكنى و العمرى و الرقبي .

كتاب الفرائض و الموارث .

- ٢٥٤ - باب إبطال العول في الموارث .
- ٢٥٨ - سهام الفرائض ستة .
- ٢٦٠ - باب ميراث ولد الصلب .
- ٢٦٢ - باب ميراث الأبوين .
- ٢٦٢ - باب ميراث الزوج و الزوجة .
- ٢٦٣ - باب ميراث ولد الصلب و الأبوين .
- ٢٦٤ - باب ميراث الزوج مع الولد .
- ٢٦٥ - باب ميراث الزوجة مع الولد .
- ٢٦٦ - باب ميراث الولد و الأبوين مع الزوج .
- ٢٦٧ - باب ميراث الأبوين مع الزوج و الزوجة .
- ٢٦٨ - باب ميراث ولد الولد .
- ٢٧٠ - باب ميراث ولد الولد مع الزوج و الزوجة .
- ٢٧١ - ميراث الأبوين و الإخوة و الأخوات .
- ٢٧١ - باب ميراث الأبوين و الزوج و الأخوة و الأخوات .

- ٢٧٢ - من لا يحجب عن الميراث .
- ٢٧٢ - باب ميراث الإخوة والأخوات .
- ٢٧٩ - باب ميراث الزوج والزوجة مع الإخوة والأخوات .
- ٢٨٠ - باب ميراث الأجداد والجَدَّات .
- ٢٩٠ - باب ميراث ذوي الأرحام .
- ٣٠٤ - باب ميراث ذوي الأرحام مع الموالى .
- ٣٠٥ - باب ميراث الموالى .
- ٣٠٦ - باب ميراث العرقى والمهدوم عليهم .
- ٣٠٨ - باب ميراث الجنين والمنفوس والسقط .
- ٣٠٩ - باب ميراث الصبيّين يزوّجان ثم يموت أحدهما .
- ٣١٠ - باب توارث المطلق والمطلقة .
- ٣١٠ - باب توارث المتزوّجة والمطلقة في مرض الموت .
- ٣١٣ - باب ميراث المتوفى عنها زوجها .
- ٣١٣ - باب ميراث المخلوع ، والحميل .
- ٣١٤ - باب ميراث الولد المشكوك فيه .
- ٣١٦ - باب ميراث الولد يتقّى منه أبوه بعد الإقرار به .
- ٣١٦ - باب ميراث ولد الزنا .
- ٣١٧ - باب ميراث القاتل ومن يرث ومن لا يرث .
- ٣٢١ - باب ميراث ابن الملاعة .
- ٣٢٥ - باب ميراث من أسلم أو اعتق على الميراث .
- ٣٢٦ - باب ميراث الخنثى .
- ٣٢٩ - باب ميراث المولود يولد وله رأسان .
- ٣٣٠ - باب ميراث المفقود .

- ٣٣٢ - باب ميراث المرتد .
- ٣٣٣ - باب ميراث من لا وارث له .
- ٣٣٤ - باب ميراث أهل الملل .
- ٣٣٩ - باب ميراث المماليك .
- ٣٤٢ - باب ميراث المكاتب .
- ٣٤٣ - باب ميراث المجوس .
- ٣٤٤ - باب نواذر الموارث .
- ٣٤٤ - حكم الحبوة .
- ٣٤٧ - ميراث النساء من الأراضى والعقارات .
- ٣٥٠ - علل فضل ميراث الرجال على النساء .
- ٣٥١ - لزوم إخبار موت الميت في السفر إلى أهله .

باب النواذر

وهو آخر الابواب

- ٣٥٢ - وصية رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام .
- ٣٧٥ - وصيته ﷺ لـإسمان .
- ٣٧٥ - وصيته ﷺ لأمي ذر .
- ٣٧٥ - وصيته ﷺ لأصحابه .
- ٣٧٦ - ألفاظ رسول الله ﷺ الموجزة التي لم يسبق إليها .
- ٣٨١ - مسائل أجاب عنها أمير المؤمنين عليه السلام .
- ٣٨٢ - وصية أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية .
- ٣٩٢ - موعظة لجعفر بن محمد عليه السلام .

- ٣٩٣ - نوادر المواعظ .
- ٣٩٤ - مواعظ لجعفر بن محمد عليه السلام .
- ٣٩٤ - الصمت وحفظ اللسان .
- ٣٩٧ - مدح لجعفر بن أبي طالب .
- ٣٩٧ - الأصل في العباد الضلال والفقر والذنب .
- ٣٩٧ - موعظة الأيتام .
- ٣٩٨ - حقوق المؤمن ، ولزوم الصبر على أعداء النعم .
- ٣٩٧ - رجحان مداد العلماء على دماء الشهداء في الميزان .
- ٣٩٩ - أشراف الأمة .
- ٣٩٩ - موعظة جبرئيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم .
- ٤٠٠ - كما يلزم الدعاء لرفع البلاء كذلك يلزم لدفعه .
- ٤٠٠ - من أحب أن يكون أحب الناس وأغناهم وأتقاهم فليفعل كذا وكذا .
- ٤٠٠ - ما ضعف بدن عما قويته عليه النية .
- ٤٠٠ - من ملك نفسه إذا غضب وإذا رضى .
- ٤٠١ - قصة أبي هاشم الجعفري مع علي بن محمد عليه السلام .
- ٤٠١ - العامل على غير بصيرة .
- ٤٠١ - عيال الرجل أسراؤه .
- ٤٠٢ - أشرف الحديث ، ورأس الحكمة .
- ٤٠٢ - أصدق القول ، وأبلغ الموعظة .
- ٤٠٢ - مواعظ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم .
- ٤٠٢ - من كان ظاهره أرجح من باطنه . وعقوبة العصيان .
- ٤٠٢ - قيل للحسين بن علي عليه السلام كيف أصبحت .
- ٤٠٢ - جواب سلمان لرجل قال له : من أنت ومن أنا ؟

- ٢٠٥ - قول الصادق عليه السلام : بليّة الناس علينا عظيمة .
- ٢٠٥ - جمع الخير كلّ في ثلاث خصال .
- ٢٠٥ - جمع الله تعالى لآدم الخير في أربع كلمات .
- ٢٠٦ - العانية نعمة خفيّة .
- ٢٠٦ - كلمتان غريبتان .
- ٢٠٦ - خطبة خطبها أمير المؤمنين عليه السلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله .
- ٢٠٧ - ثلاث خافهنّ النبي صلى الله عليه وآله على الأُمّة .
- ٢٠٧ - أشدّ الناس وأقوام .
- ٢٠٧ - معنى الإحسان بالوالدين .
- ٢٠٨ - من هو أحبّ الناس إلى الله سبحانه ؟
- ٢٠٨ - موعظة أبي الحسن موسى عليه السلام لابنه .
- ٢٠٩ - موعظة النبي صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام .
- ٢١٠ - ما صنع الله سبحانه بمن أخرج عن ذلك المعاصي إلى عزّ التقوى .
- ٢١٠ - ما أوصاه زين العابدين عليه السلام ابنه محمد الباقر عليه السلام .
- ٢١٠ - موعظة النبي صلى الله عليه وآله لرّجل قال له : علّمني شيئاً .
- ٢١١ - ثواب من خلا بذنب فراقب الله تعالى فيه .
- ٢١١ - حرمة المؤمن وثوابه إذا مات في كلّ يوم من الاسبوع .
- ٢١٢ - حدّ حسن الخلق ، والسخاء وفضله .
- ٢١٣ - مواعظ النبي صلى الله عليه وآله لفضل بن العباس .
- ٢١٣ - حالات الجنين في بطن أُمّه .
- ٢١٤ - حالات الأنبياء والأوصياء في الولادة .
- ٢١٦ - ما ينبغي للعاقل من الصفات .
- ٢١٦ - مواعظ لأبي عبد الله عليه السلام .

- ٤١٧ - أربع يذهبن ضياعاً .
- ٤١٧ - لله بقاع تسمى المنتقمة .
- ٤١٧ - لولد الزنا علامات .
- ٤١٨ - ذمُّ الحرص ومدح القناعة .
- ٤١٨ - حرمة المؤمن .
- ٤١٨ - علامات الامام وخصائصه .
- ٤١٩ - حرمة شرب الفقاع واللعب بالشرط ربح وعقوبة ذلك .
- ٤١٩ - من حيزت له الدنيا .
- ٤١٩ - خطبة لأمر المؤمنين عليه السلام .
- ٤٢٠ - ما قاله النبي صلى الله عليه وآله في حق علي عليه السلام .



فهرس المشيخة

فانظروا عليكم هذا عمن تأخذونه ،
فان فينا أهل البيت في كلّ خلف عدولا
ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال
المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

أبو عبدالله الصادق عليه السلام

سئل أبو جعفر عليه السلام عن تأويل
قوله تعالى ((فلينظر الإنسان الى طعامه))
فقال : الى علمه الذي يأخذه عمن يأخذه .

(رجال الكشي بمعناه)

اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون
من رواياتهم عنا .

أبو عبدالله الصادق عليه السلام

﴿ فهرس المشيخة ﴾

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
أحمد بن محمد بن المطهر	٥٠٨	باب الهزمة	
أحمد بن هلال العبرقاني	٥١٧	أبان بن تغلب	٢٣٥
إدريس بن زيد	٥٢٧ و ٣٨٩	أبان بن عثمان الأحمر	٢٨٢
إدريس بن عبدالله القمي	٥٢٧	إبراهيم بن أبي البلاد	٢٦٩
إدريس بن هلال	٢٨٦	إبراهيم بن زياد الكرخي	٢٦٣
إسحاق بن محار	٢٢٣	إبراهيم بن أبي محمود	٢٢٨
إسحاق بن بريد	٢٩٥	إبراهيم بن أبي يحيى المدائني	٢٩٧
أسماء بنت عميس	٢٣٨	إبراهيم بن سفيان	٥٠٦
إسماعيل بن أبي فديك	٥٢٠	إبراهيم بن عبد الحميد	٢٥٨
إسماعيل بن جابر الخنعمي	٢٢٦	إبراهيم بن عثمان = أبو أيوب	٢٦٩
إسماعيل الجعفي	٢٦٥	إبراهيم بن عمر اليماني	٢٩٥
إسماعيل بن رباح	٢٢٢	إبراهيم بن محمد الثقفي	٥١٢
إسماعيل بن عيسى	٢٢٨	إبراهيم بن محمد الهمداني	٢٧٩
إسماعيل بن الفضل الهاشمي	٥١٢ و ٥٠٥	إبراهيم بن مهزيار	٢٥٠
إسماعيل بن مسلم السكوني	٢٥٩	إبراهيم بن ميمون	٢٦٦
إسماعيل بن مهران	٥٣١	إبراهيم بن هاشم	٥٢١
إسماعيل بن همام = أبو همام	٢٩٢	أحمد بن أبي عبدالله البرقي	٢٥٩ و ٣٣٨
الأصبغ بن بائة	٢٢٥	أحمد بن الحسن الميثمي	٥١٩
أمية بن عمرو الشعيري	٥٢٨	أحمد بن عائذ	٥١٢
أس بن محمد	٥٢٦	أحمد بن محمد بن أبي نصر البزطي	٢٣١
أيوب بن أعين	٢٩٩	أحمد بن محمد بن سعيد = ابن عقدة	٥٣٦
أيوب بن الحر	٥١٨	أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري	٥٣٠

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
أَيُّوب بن نوح	٢٦٣	جعفر بن القاسم	٥٠١
باب الباء		جعفر بن محمد بن يونس	٢٢٩
بحر السقاء	٢٧٠	جعفر بن ناجية	٥٠٩
بزيع المؤذن	٢٦٣	جبل بن دراج	٢٣٠
بشار بن يسار	٥٢٢	جويرية بن مسهر العبدي	٢٢٩
بشير النبال	٢٨٧	جهيم بن أبي جهم	٢٥٨
بكار بن كردم	٥٢٦	باب الحاء	
بكر بن صالح الرازي	٢٩٨	الحارث = يناع الأنماط	٥٠٨
بكر بن محمد الأزدي	٢٢٢	الحارث بن المغيرة النصري	٢٥٥
بكير بن أعين	٢٢١	حبيب بن المعلى	٢٢٧
بلال المؤذن	٢٥٧	حذيفة بن منصور	٢٩٢
باب الثاء		حريز بن عبدالله	٢٢٥
ثابت بن دينار = أبو حمزة الثمالي	٢٢٢	ح في الزكاة	٢٢٣
ثعلبة بن ميمون	٥٢٥	الحسن بن الجهم	٢٢٣
ثوير بن أبي فاختة	٥٢٩	الحسن بن راشد	٢٨٢
باب الجيم		الحسن بن زياد الصيقل	٢٩٦ و ٢٣٦
جابر بن إسماعيل	٢٧٠	الحسن بن السري	٢٥٥
جابر بن عبدالله الأنصاري	٢٢٥	الحسن بن علي بن أبي حمزة	٥١٨
جابر بن يزيد الجعفي	٢٢٢	الحسن بن علي بن فضال	٢٩٥
جاء أئح المدائني	٢٣٧	الحسن بن علي الكوفي	٢٢٦
حماد بن بشير البجلي	٢٧٣	الحسن بن علي بن النعمان	٥٣٣
حماد بن عثمان	٥٢٧	الحسن بن علي الوشاء	٢٨٢

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
الحسن بن قارن	٤٥٤	حزان بن سدير	٤٢٨
الحسن بن محبوب	٤٥٣	باب الخاء	
الحسن بن هارون	٥٠٦	خالد بن أبي العلاء الخفاف	٥٠٥
الحسين بن أبي العلاء	٤٣٣	خالد بن ماد القلانسي	٤٤٤
الحسين بن حماد العبدي	٤٦١	خالد بن نجيع	٤٥٤
الحسين بن زيد ذوالدعنة	٥١١	باب الدال	
الحسين بن سالم	٥٠٦	داود بن أبي يزيد - فرقد -	٥٢٩
الحسين بن سعيد	٤٩٠	داود بن أبي زيد	٤٥٣
الحسين بن محمد القمي	٥١١	داود بن إسحاق	٥٢٦
الحسين بن المختار	٤٤٣	داود بن الحصين الأسدي	٤٦٦
حفص بن البختري	٤٣٨	داود الرقي	٤٩٤
حفص بن سالم = أبوولاد	٤٦٥-٤٦٩	داود بن سرحان	٤٦٨
حفص بن غياث	٤٧٣	داود الصرمي	٤٥٠
حكم بن حكيم	٤٢٨	داود بن فرقد - أبي يزيد -	٥٢٩
حماد بن عثمان الناب	٤٥٣	داود بن القاسم = أبو هاشم الجعفري	٥١٧
حماد بن عمرو	٥٣٦	درست بن أبي منصور	٤٧٧
حماد بن عيسى	٤٥٧	باب الذال	
حماد النوءاء	٥٠٣	ذريح المحاربي	٥١٠
حمدان بن الحسين	٥٣٥	باب الراء	
حمدان الديواني	٥١١	ربيعة بن عبدالله	٤٦٨
حمزة بن حران	٥١١	رفاعة بن موسى النخاس	٤٥٢
حميد بن المنثري	٤٦٦		

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
روح بن عبد الرّحيم	٥٢١	سعيد بن يسار	٥٢٢
روميّ بن زرارة	٥٢٦	سلمة بن تمام	٥٣٣
الرّيثان بن الصلت	٢٣٢	سلمة بن الخطاب	٥٢٧
باب الزاي		سليم القرأء	٣٣٢
زرادة بن أعين	٢٢٥	سليمان بن جعفر الجعفرى	٢٢٨
زرعة بن محمد الحضرمي	٢٢٨	سليمان بن حفص المروزي	٢٥٨
زكريّا بن إدريس = أبو جرير القمي	٢٧١	سليمان بن خالد البجلي	٢٣٩
زكريّا بن آدم القمي	٢٧٠	سليمان بن داود المنقري	٢٦٧
زكريّا بن مالك الجعفي = النقاش	٢٧١-٢٧٩	سليمان بن عبدالله الديلمي	٢٧٢
زياد بن سوقة الجريري	٢٥٣	سليمان بن عمرو	٢٨٨
زياد بن مروان القندي	٢٦٦	سماعة بن مهران	٢٢٧
زياد بن المنند	٢٢٦	سهل بن الهسح	٢٦٢
زيد بن عليّ بن الحسين <small>عليه السلام</small>	٢٣٨	سويد القلاء	٥٠٩
زيد الشحام	٢٢٦	سيف التمار	٢٧٠
باب السين		سيف بن حميرة	٢٩١
سالم بن مكرم = أبو خديجة	٢٧٨	باب الشين	
سدير بن حكيم الصيرفي	٥١٨	شعيب بن واقد	٥٣٢
سعد بن طريف	٥٣٧	شهاب بن عبد ربّه	٣٩٦
سعد بن عبدالله الأشعري	٢٢٢	باب الصاد	
سعدان بن مسلم = عبد الرّحمن بن مسلم	٢٢٢	صالح بن الحكم النبلي	٢٢٥
سعيد بن عبدالله الأعرج	٢٧٢	صالح بن عقبة	٥١١
سعيد النقاش	٢٩٠	الصباح بن سيابة	٥٢٠

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
صفوان بن مهران	٣٣٦	عبدالفار بن القاسم = أبو مريم	٣٣٥
صفوان بن يحيى	٣٣٦	عبدالكريم بن عتبة الهاشمي	٣٥٩
باب العطاء		عبدالكريم بن عمرو الخنمى = كرام	٣٨٧
طلحة بن زيد	٣٨٠	عبدالله بن أبي يعفور	٣٢٧
باب العين		عبدالله بن بكير	٣٢٧
عاصم بن حيد الحنط	٣٧٧	عبدالله بن جبلة	٥٢٢
عامر بن جذاعة	٣٦٢	عبدالله بن جعفر الحميري	٥١٠
عامر بن نعيم القمي	٣٤٥	عبدالله بن جندب	٣٥٨
عائذ الأحسي	٣٤٠	عبدالله بن الحكم	٥١٥
العباس بن عامر القصباني	٥٢٦	عبدالله بن حنّاد الأنصاري	٥٢١
العباس بن معروف	٥٣٥	عبدالله بن سليمان	٣٦٣
العباس بن هلال	٣٥٥	عبدالله بن سنان	٣٣١
عبدالأعلى مولى آل سام	٣٣٣	عبدالله بن علي	٣٥٧
عبد الحميد الأزدي	٥٢٣	عبدالله بن فضالة	٣٥٤
عبد الحميد بن عواض الطائي	٥١٩	عبدالله بن القاسم	٥٢٢
عبد الرحمن بن أبي عبدالله البصري	٣٢٦	عبدالله بن لطيف التغلبي	٣٩١
عبد الرحمن بن أبي جبران	٣٩١ و ٣٣٠	عبدالله بن محمد الجعفي	٥١٩
عبد الرحمن بن الحجاج	٣٣٧	عبدالله بن محمد = أبو بكر الحضرمي	٣٥٦
عبد الرحمن بن كثير الهاشمي	٣٧٣	عبدالله بن مسكان	٣٦١
عبد الرحمن بن مسلم	٣٣٢	عبدالله بن المفيرة	٣٦٠
عبد الرحمن بن حليم القصير	٣٣٣	عبدالله بن ميمون القدّاح المكي	٥٠٠
عبد الصمد بن بشر	٥١٩	عبدالله بن يحيى الكاهلي	٥٠٥
عبد العظيم بن عبدالله الحسني (ع)	٣٦٨		

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
عبدالمؤمن بن القاسم	٤٨٦	علي بن الحكم	٢٨٩
عبدالملك بن أعين	٢٩٧	علي بن رثاب	٢٧٣
عبدالملك بن عتبة الهاشمي	٢٨٨	علي بن الرزيان	٢٥١
عبدالملك بن عمرو الأحول	٥٢٢	علي بن سالم الكوفي عن أبيه	٢٣٩
عبد الواحد بن محمد بن عبدوس	٥٣٧	علي بن سويد	٢٨٩
عبيد بن زرارة	٢٢١	علي بن عبد العزيز	٥١٧
عبيد الله بن علي الحلبي	٢٢٩	علي بن عطية	٢٧٢
عبيد الله الرافقي	٢٣٢	علي بن غراب = علي بن أبي المغيرة	٥١٦
عبيد الله بن الوليد الوصافي	٢٨١	علي بن الفضل الواسطي	٢٧٢
عثمان بن زياد الهمداني	٥٢٨	علي بن محمد الحصري	٥٠٩
عطاء بن السائب	٥١٣	علي بن محمد النوفلي	٢٩١
العلاء بن رزين	٢٦١	علي بن مطر	٥١٥
العلاء بن سيابة	٥١٥	علي بن مهزيار	٢٢٦
علي بن أبي حمزة البطائني	٢٨٨	علي بن ميسرة	٥٠٢
علي بن أحمد بن أشيم	٥١٥	علي بن النعمان	٥٠٨
علي بن إدريس	٢٨٩	علي بن يقطين	٢٥٢
علي بن أسباط	٢٩٨	عمار بن مروان الكلي	٢٩٨
علي بن إسماعيل الميمني	٥٣٢	عمار بن موسى الساباطي	٢٢٢
علي بن بسجيل	٢٥٣	عمر بن أبي زياد الكوفي	٢٦٢
علي بن بلال	٢٣٢	عمر بن أبي شعبة الحلبي	٥٣٠
علي بن جعفر <small>(عليه السلام)</small>	٢٢٢	عمر بن أذينة	٢٦٣
علي بن حسان الواسطي	٥٣١	عمر بن حنظلة	٢٢٣

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
عمر بن قيس الماصر	٥٣١	الفضيل بن يسار	٤٢١
عمر بن يزيد = بياع السّابري	٤٢٥	باب القاف	
عمران الحلبي	٥٠٦	القاسم بن بريد بن معاوية المعجلي	٥١٦
عمرو بن أبي المقدم = عمرو بن		القاسم بن سليمان	٣٧٩
ثابت	٥١٤ و ٣٩٦	القاسم بن عروة	٣٨٦
عمرو بن جميع البصري	٣٧٦	القاسم بن يحيى	٣٩٠
عمرو بن خالد	٤٨٥	باب الكاف	
عمرو بن سعيد السّابطي	٥٠٨	كردويه الهمداني	٣٢٣
عمرو بن شعر	٣٨٨	كليب الأسيدي	٥١٠ و ٣٥٦
عيسى بن أبي منصور	٣٨٧	باب الميم	
عيسى بن أعين	٥٢٩	مالك بن أعين الجهني	٣٣٠
عيسى بن عبدالله الهاشمي	٣٩٤	مبارك العقروفي	٣٧٦
عيسى بن يونس	٣٩٣	منثى بن عبدالسلام	٥٠٩
العيص بن القاسم	٣٤٨	محمد بن أبي عمير	٣٦٠
باب الغين		محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري	٣٧٥
غياث بن إبراهيم	٣٩٠	محمد بن أسلم الجبلي	٥٣٣
باب الفاء		محمد بن إسماعيل البرمكي	٥١١
فضالة بن أيوب	٥٠٧	محمد بن إسماعيل بن بزيع	٣٥١
الفضل بن أبي قرّة السمندي	٥١٨ و ٣٨١	محمد بن بجيل	٣٦٣
الفضل بن شاذان	٣٥٧	محمد بن جعفر الأسيدي	٣٧٦
الفضل بن عبدالملك	٣٣٥	محمد بن الحسن الصفار	٣٣٣
الفضيل بن عثمان الأعور	٣٣٦	محمد بن حسان الرّازي	٥٣٠
		محمد بن حكيم الغنمعي	٣٨٩

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
عُثْمَانُ بْنُ الْحَدَّادِ	٥٣٥	عُثْمَانُ بْنُ حِرَانَ الشَّيْبَانِيُّ	٢٩٠ و ٣٣١
عُثْمَانُ بْنُ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ	٢٦٩	عُثْمَانُ بْنُ خَالِدِ الْقُرَيْشِيِّ	٢٧٥
عُثْمَانُ بْنُ سَيْفَانَ	٥٢٣	عُثْمَانُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الْيَسْعِ الْأَشْعَرِيِّ	٥٢٧
عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ	٢٧٧	عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِهْرَانَ	٥٢٥
عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِهْرَانَ	٥٢٥	عُثْمَانُ بْنُ عِثْمَانَ الْعَمَرِيِّ	٥١٠
عُثْمَانُ بْنُ عِثْمَانَ الْعَمَرِيِّ	٥١٠	عُثْمَانُ بْنُ عِثْمَانَ الْعَمَرِيِّ	٥١٨
عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ	٢٢٧	عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ	٥٢٣
عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ	٥٢٣	عُثْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ الْمَجْلِيِّ	٢٩٣
عُثْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ الْمَجْلِيِّ	٢٩٣	عُثْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ	٥٢٢
عُثْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ	٥٢٢	عُثْمَانُ بْنُ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ	٢٩٢
عُثْمَانُ بْنُ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ	٢٩٢	عُثْمَانُ بْنُ الْفَيْضِ التِّيمِيِّ	٢٨٥
عُثْمَانُ بْنُ الْفَيْضِ التِّيمِيِّ	٢٨٥	عُثْمَانُ بْنُ الْفَيْضِ الْجَعْفِيِّ	٥٢٥
عُثْمَانُ بْنُ الْفَيْضِ الْجَعْفِيِّ	٥٢٥	عُثْمَانُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرِيَّادِيِّ	٥٠٢
عُثْمَانُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرِيَّادِيِّ	٥٠٢	عُثْمَانُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ	٢٩١
عُثْمَانُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ	٢٩١	عُثْمَانُ بْنُ قَيْسِ الْبَجَلِيِّ	٢٨٦
عُثْمَانُ بْنُ قَيْسِ الْبَجَلِيِّ	٢٨٦	عُثْمَانُ بْنُ مَسْعُودِ الْبِشَاشِيِّ	٢٩٢
عُثْمَانُ بْنُ مَسْعُودِ الْبِشَاشِيِّ	٢٩٢	عُثْمَانُ بْنُ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ	٢٨٢
عُثْمَانُ بْنُ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ	٢٨٢	عُثْمَانُ بْنُ مُسْلِمِ النَّقْعِيِّ = الطَّائِفِيِّ	٢٢٢
عُثْمَانُ بْنُ مُسْلِمِ النَّقْعِيِّ = الطَّائِفِيِّ	٢٢٢	عُثْمَانُ بْنُ مَنْصُورٍ	٥٢٢
عُثْمَانُ بْنُ مَنْصُورٍ	٥٢٢	عُثْمَانُ بْنُ النُّعْمَانَ = مَوْمِنُ الطَّاقِ	٢٢٨
عُثْمَانُ بْنُ النُّعْمَانَ = مَوْمِنُ الطَّاقِ	٢٢٨	عُثْمَانُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكِرْمَانِيِّ	٥٢٢
عُثْمَانُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكِرْمَانِيِّ	٥٢٢	عُثْمَانُ بْنُ يَحْيَى الْخَنْعَمِيِّ	٢٢٢
عُثْمَانُ بْنُ يَحْيَى الْخَنْعَمِيِّ	٢٢٢	عُثْمَانُ بْنُ يَعْقُوبِ الْكَلْبِيِّ	٥٣٢
عُثْمَانُ بْنُ يَعْقُوبِ الْكَلْبِيِّ	٥٣٢	مِرَازِمُ بْنُ حَكِيمٍ	٢٦٣
مِرَازِمُ بْنُ حَكِيمٍ	٢٦٣	مِرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ	٢٧٧
مِرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ	٢٧٧	مُسْعِدَةُ بْنُ زِيَادٍ	٥٢٩
مُسْعِدَةُ بْنُ زِيَادٍ	٥٢٩	مُسْعِدَةُ بْنُ صَدَقَةَ	٢٢٠
مُسْعِدَةُ بْنُ صَدَقَةَ	٢٢٠	مُسَمِّعُ بْنُ مَالِكِ الْبَصْرِيِّ	٢٥١
مُسَمِّعُ بْنُ مَالِكِ الْبَصْرِيِّ	٢٥١	مُصَافٍ	٢٧٩
مُصَافٍ	٢٧٩	مُصْعَبُ بْنُ يَزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ	٢٨٠
مُصْعَبُ بْنُ يَزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ	٢٨٠	مُعَاوِيَةُ بْنُ حَكِيمٍ	٥٣٥
مُعَاوِيَةُ بْنُ حَكِيمٍ	٥٣٥	مُعَاوِيَةُ بْنُ شَرِيحٍ	٢٦٧
مُعَاوِيَةُ بْنُ شَرِيحٍ	٢٦٧	مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ	٢٥٢
مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ	٢٥٢	مُعَاوِيَةُ بْنُ مَيْسَرَةَ	٢٣٠
مُعَاوِيَةُ بْنُ مَيْسَرَةَ	٢٣٠	مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهَبٍ	٢٢٠
مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهَبٍ	٢٢٠	مَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُودٍ	٢٧١
مَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُودٍ	٢٧١	الْمَعْلِيُّ بْنُ خُنَيْسٍ	٢٦٨
الْمَعْلِيُّ بْنُ خُنَيْسٍ	٢٦٨	الْمَعْلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ الْبَصْرِيِّ	٥٣٧
الْمَعْلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ الْبَصْرِيِّ	٥٣٧	مَعْمَرُ بْنُ خَلَّادٍ	٢٧٢
مَعْمَرُ بْنُ خَلَّادٍ	٢٧٢	مَعْمَرُ بْنُ يَحْيَى	٢٣٩
مَعْمَرُ بْنُ يَحْيَى	٢٣٩	الْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ = أَبُو جَحِيلَةَ	٢٥٠
الْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ = أَبُو جَحِيلَةَ	٢٥٠		

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
المفضل بن عمر	٤٢٥	هاشم الحنط = هشام بن المنثى	٤٢٩
المنبه بن عبدالله = أبو الجوزاء	٥٣٥	هشام بن إبراهيم	٤٥٦
منذر بن جعفر	٢٩٩	هشام بن الحكم	٤٣٧
منصور بن حازم	٢٣٤	هشام بن سالم	٤٢٤
منصور الصيقل	٥٠١	الهيثم بن عبدالله = أبو كهس	٤٦٢
منصور بن يونس، بزرج	٢٨٥	باب الياء	
منهال القصاب	٥٢٨	ياسر الخادم	٤٥٣
موسى بن عمر بن بزيح	٢٢٨	ياسين الضرير	٥١٦
موسى بن القاسم البجلي	٢٧٤	يحيى بن أبي العلاء الرازي	٤٨٨
ميمون بن مهران	٢٩٢	يحيى بن أبي عمران الهمداني	٤٥٠
باب النون		يحيى بن حسان الأزرق	٥٠٧
لاجية بن أبي حمارة	٢٦٢	يحيى بن عباد المكي	٢٣٢
النضر بن سويد	٢٩٥	يحيى بن عبدالله العلوي	٢٣٧
النعمان الرأزي	٢٦٢	يحيى بن القاسم الأسدي = أبو بصير	٢٣١
النعمان بن سعد	٥١١	يعقوب بن شعيب	٢٧٧
باب الواو		يعقوب بن عثيم	٢٢٣
الوليد بن صبيح	٢٨٢	يعقوب بن يزيد	٥٣٢
وهب بن وهب = أبو البختری	٢٧٨	يوسف الطاطري	٥٠٧
وهيب بن حفص	٢٦٥	يوسف بن يعقوب	٥٢٣
باب الهاء		يونس بن عمار	٢٧٥
هارون بن حزة الفنوي	٢٧٢	يونس بن يعقوب	٥٢٣ و ٢٥٢
هارون بن خارجة	٢٧٥	باب الكنى	
		ابن عقدة = أحمد بن محمد	٥٢٦

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
أبو أسامة = زيد الشحام	٤٢٦	أبو عبد الله الخراساني	٥٠٨
أبو الأعز النخاس	٤٢٩	أبو عبد الله الفراء	٤٤٢
أبو أيوب الخزاز = إبراهيم بن عثمان	٤٦٩	أبو كهس = الهيثم بن عبد الله	٤٦٢
أبو بصير = يحيى بن القاسم	٤٣١	أبو مريم الأنصاري = عبد الففار	٤٣٥
أبو بكر بن أبي سمال	٤٦٦	أبو المغرا = حميد بن المنثري	٤٦٦
أبو بكر الحضرمي = عبد الله بن محمد	٤٥٦	أبو النمير	٤٣٤
أبو تمامة	٥٢٠	أبو الورد بن زيد	٤٨١
أبو الجارود = زياد بن المنذر	٤٤٦	أبو ولاد الحنط = حفص بن سالم ٤٦٩-٤٦٥	
أبو جريحير القمي = زكريا بن إدريس	٤٧١	أبو هاشم الجعفري = داود بن القاسم	٥١٧
أبو جيلة = المفضل بن صالح	٤٥٠	أبو همام = إسماعيل بن همام	٤٩٤
أبو الجوزاء = المنبه بن عبد الله	٥٣٥	المفتقرات	
أبو حبيب = ناجية بن أبي عمارة	٤٦٤	سند حديث جاء نفر من اليهود	٤٢٦
أبو الحسن النهدي	٥٠٦	ما كتبه الرضا عليه السلام إلى محمد	
أبو حمزة الثمالي = ثابت بن دينار	٤٤٤	ابن سنان	٤٢٩
أبو خديجة = سالم بن مكرم الجمال	٤٧٨	حديث سليمان بن داود	٤٣٩
أبو الربيع الشامي	٤٩٨	خبر بلال ونواب المؤذنين	٤٥٧
أبو زكريا الأعور	٤٦٢	وصية أمير المؤمنين عليه السلام	
أبو سعيد الخدري	٥٣١	لابنه محمد بن حنفية	٥١٣
		القضايا المتفرقة لعملي عليه السلام	٥٢٦

﴿ شكر جميل ﴾

لله الحمد في بادي الأمر وعائده ، وله الشكر على وافر عطائه ورافده .
أما بعد : فقد أبرأ الله سبحانه يقتي وعهدي ، وحَفَفَ كاهلي عن مهمة تحقيق
هذا الكتاب العظيم الذي فلما سمح الدهر بمثله ، بل كاد أن لا يعمل على شاكلته ومنواله
فأجداً لله حمد مُنتَرِفٍ بلطفه وإحسانه ، حيث يسر لي الأُبهة ، وأتاح لي الفرصة ،
أنسأ في الأجل حتى حقق الأمل ووفقني لا تمامه بعد ما سبرت غور بحر الطامهي ،
وخضت غماره ، وسبحت في أجوائه ، ورضت شعابه ، ثم أيتدني لتنميقة وتصحيحه ،
ترصيفه وتحقيقه ، ثم طبعه وإبرازه ونشره على هذا النمط الرائق ، والشكل الفائق ،
مضبوطة ألفاظه ، مرقمة أحاديثه ، مفروزة نصوصه عن الفتاوي ، مترجمة روايته ، منقحة
أسانيده ، مبيناً مجمله ، مفسراً غريبه ، مُبلِجاً معضله ، حاوياً لما هو المشهور في موارد
الخلاف ، مشيراً إلى مدارك الفتاوي إذا لم ينص المؤلف عليه ، فخرج الكتاب بحوله
وطوله ناصعة الحقائق ، ساطعة الأنوار ، شاملة الأحكام ، دانية القُطوف . فأسأل الله
الذي حباني ذلك أن يوفقني لتحقيق أمثاله ، والصلاة على نبيه محمد وآله .

خادم العلم و الدين

علي اكبر الغفاري

١٣٩٢



الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله

لقد قامت مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين في الحوزة العلمية
بقم المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الاسلامي ، وإليكم
سرداً لبعض منشوراتها:

من الكتب التي تم طبعها

- * أحاديث المهدي
- مع «البيان في أخبار صاحب الزمان»
- الاختصاص
- إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان (ج ١ و ٢)
- الأُمالي
- الإمام الصادق (ع) (ج ١ و ٢)
- إيضاح الاشتباه
- بحوث في الاصول، وتشمل على:
- أ- الاصول على النهج الحديث
- ب- الطلب والإرادة
- ج- الاجتهاد والتقليد
- * بحوث في الفقه، وتشمل على:
- أ- صلاة الجماعة
- ب- صلاة المسافر
- ج- الإجارة
- * بداية الحكمة
- من مسند أحد بن حنبل
- محمد الكنجي الشافعي
- الشيخ المفيد
- العلامة الحلي
- الشيخ المفيد
- الشيخ محمد حسين المظفر
- العلامة الحلي
- الشيخ محمد حسين الإصفهاني
- العلامة الطباطبائي

السيد علي الاستربادي

الشيخ الطوسي

ابن شعبة الخزازي

الشيخ ضياء الدين العراقي

الشيخ أبي الصلاح الحلبي

الشيخ الصدوق

القاضي ابن البراج

المولى عبدالله الزدي

الشيخ يوسف البحراني

المحقق الكركي

الفاضل القطيفي

المقدس الأردبيلي

الفاضل الشيباني

الشيخ الصدوق

الشيخ الطوسي

الشيخ عبد الكريم الخائري

الشهيد الأول

الشهيد الصدر

السيد المرتضى علم الهدى

محمد الرازي الدولابي

الشيخ أحمد بن علي النجاشي

الشيخ الطوسي

السيد محمد الفشاركي

* تأويل الآيات الظاهرة

* التبيان في تفسير القرآن

* تحف العقول عن آل الرسول (ص)

* تعليقة استدلالية على المروة الوثقى

* تقريب المعارف في الكلام

* التوحيد

* جواهر الفقه

* الحاشية على تهذيب المنطق

* الحدائق الناضرة (ج ١-٢٥)

* الخراجيات، وتشمل على:

لقاطعة البجاج في تحقيق حلّ الخراج

ب- السراج الوقاج لنفع عجاج قاطعة النجاج

ج- رسالتان في الخراج

د- رسالة في الخراج

* الحُصَال

* الخلاف

* درر القوائد

* الدروس الشرعية في فقه الامامية (ج ١)

* دروس في علم الاصول (ج ١ و ٢)

* الذخيرة في علم الكلام

* الذرية الطاهرة

* رجال النجاشي

* الرسائل العشر

* الرسائل الفشاركية

- * رسائل المحقق الكركي
- * رياض السالكين (ج ١-٧)
- * رياض المسائل (ج ١-٢)
- * السرائر (ج ١-٣)
- * شرح الأخبار (ج ١-٣)
- * شرح تبصرة المتعلمين (ج ٥)
- * شرح على المائة كلمة لأئمة المؤمنين (ع)
- * العمدة
- * عيون الحقائق الناضرة في تنمية الحقائق الناضرة
- * فرائد الاصول
- * فوائد الاصول (ج ١ و ٢) (تقريرات بحث آية الله النائيني)
- * فوائد الاصول (ج ٣ و ٤) (تقريرات بحث آية الله النائيني)
- مع حواشي آية الله ضياء الدين العراقي
- * قاعدة لا ضرر وإفاضة القدير
- * قاموس الرجال (ج ١-٤)
- * قواعد الأحكام (ج ١)
- * القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية
- * كشف الرموز (ج ١ و ٢)
- * كشف المراد
- في شرح تجريد الاعتقاد
- * كفاية الاصول
- * كمال الدين وتمام النعمة
- * كنز الدقائق (ج ١-١١)
- المحقق الثاني
- السيد علي خان المدني
- السيد علي الطباطبائي
- ابن إدريس الحلبي
- القاضي النعمان المغربي
- الشيخ ضياء الدين العراقي
- ميثم بن علي البحراني
- ابن بطريق
- الشيخ حسين البحراني
- الشيخ مرتضى الأنصاري
- الكاظمي الخراساني
- الكاظمي الخراساني
- شيخ الشريعة الإصفهاني
- العلامة الشيخ محمد تقي التستري
- العلامة الحلبي
- العلامة الحلبي
- الشيخ حسن الفاضل الآبي
- العلامة الحلبي
- تعليق الشيخ حسن حسن زاده الآملي
- الآخوند الخراساني
- الشيخ الصدوق
- ميرزا محمد المشهدي القمي